

65

ولو حكم بشمان الاب لابنه او بشمان الابن لابيه
ليس للثاني ان يفتضه في قول ابو يوسف ولا فالحمد

ينابيع وبتازي

وانما اقبل العتق سنة لانه لا يتلو وطبع الموه من اربعة اشياء
الحار والبرق والرطوبة واليبوسة والسنة ايضا اربعة
فصول الحار وهو الصيف والبرق وهو الشتاء والرطوبة
وهو الربيع واليبوسة وهو الخريف فان غلبت الحرارة الحار فصل
في الصيف وان غلبت البرق فصل في الشتاء وان غلبت الرطوبة فصل في الربيع
وان غلبت اليبوسة فصل في الخريف وان غلبت المهرجانات او اوقات
فلاجل هذا يؤجل العتق لربيع

وان قابل اهدى القاطن الظاهر عند الناس ارشاده من الناس فالتقاس
ان يعينوا عليه دفع الظلم عن الناس في شرع الله تعالى وهو المهيمن الذي يرفع
النور بالظلم واجراء الباطل في مقام الحق فان سعى الحاكم في الحق بالارادة
باطل فانه من اشرار السوء ان يميل العقضاء اليه فمما تواسيها الارادة
سترع الله من بين العباد فان اراد الحاكم بين الناس بالعدل ونفس
واحد بالمواظبة الى الارشاد في الحكم ومنه باس قارون اشتهر عند
كونه سببا للتحقيق الا في بعض العقضاء الاسلام

كتاب الأجازات

هذا الكتاب شتمل على أحد عشر فصلاً **الاول في المقدمة** وفيها مسائل وجوب الاجارة ومسايل حق الجبر **الثاني في صحة الاجارة** وفيها الفاظ التي ينعتق بها الاجارة **الثالث في اجارة الصناعات والعقار** **الرابع في اجارة الدواب** **الخامس في الاستصناع** **السادس في الضمان** **السابع في فسخ الاجارة** **الثامن في كسبجار الغيد** **التاسع فيما على المشتجر وما على الآجر** **العاشر في الخطر والاباحة** **الحادي عشر في الاختلاف بين الآجر والمشتجر** **اما الاول في المقدمة** وفي شرح الطحاوي عقد الاجارة لا يجوز الا ان يبين البديل من الجانبين جميعاً **اما بيان المنفعة** بأحد معاني ثلاثة **بيان الوقت** وهو الاجل **وبيان العمل** وبيان المكان **اما بيان الاجران** كاه دراهم او دنانير فالشرط بيان القدر ويقع على نقد البلد فان كاه النقود مختلفة يقع على الغالب وان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين نقداً منها كما ذكرنا في البيوع وان كاه في البيوع وان كاه كيلياً او وزنياً او عددياً متقاربا فالشرط بيان القدر والصفة وهل شرط بياض مكان الايفاء وقد مر في البيوع فانه نظير للاختلاف في السلم ولا يحتاج الى بيان الاجل يصلح ديناً في الذمة فان بين جاز وشئت وان كان ثيباً او عروفاً فالشرط بيان القدر والصفة والاجل لان الثيب لا يثبت ديناً في الذمة الا سلفاً فانه بين جاز كالسلم وان لم يبين جازاً وفي هذا كله لافا كاه عينا فالاشارة اليه كافية ولا يحتاج الى بياض القدر والوصف والاجل وان كاه حيواناً لا يجوز الا ان يكون معيناً وان كاه منفعة ان كان من جنس كسفي دار بدار او ركوب دابة بركوب دابة لا يجوز وان كاه بمخلوق كسكنة دار

بركوب دابة يجوز **ثم الاجارة انما تسحق بالتجديد او باستيفاء العقد** عليه ولا يمكن تجدد العقد عندنا **وفي المحيط** وكلما يجب باستيفاء المنافع يجب بالتكمن من استيفاء المنافع حتى لو استأجر داراً او حانوتاً مدة معلومة ولم يكن تلك المدة مع تملكه يجب لافا كاهت الاجارة صحيحة وان لم يتمكن بان منه المالك او اجبته لا يجب وفي الاصل لوقاله لدوكل المنزل فانزله وبالفارسية اينك خانه بنشين الا انه لم يفتح الباب فقال المشتجر في آخر المدة لم انزل ان كاه يقدر على الفتح من غير مؤنة يلزمه يجب لاجر والا فلا **قاله شمس الدين** لعلوا في كسر الغلق ليس بشئ حتى لا يكون للآجر ان يجتهد على المشتجر فيقول هذا كسرت الغلق فدخلت الدار وكذا لافا لآجر داراً او سلمها اليه فارغة الا بيتاً مشغولاً بمناجاة الآجر او سلم اليه جميع الدار ثم اتزعه بيتاً منها من يده رفعه على الآجر بحصة البيت ولكن بشرط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليه العقد في المكان الذي اضيف اليه العقد فاما لافا لم يتمكن من الاستيفاء اصلاً او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب لآجر حتى من كساجر دابة يوماً لاجل الركوب فحسب المشتجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم **فاه استاجر** لالركوب في المصر يجب عليه لآجر تملكه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر لا يجب لآجر لافا جسمه في المصر لعدم تملكه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد **فان ذهب** بالدابة الى نوكل المكاف في اليوم ولم يركب يجب **وان ذهب** الى نوكل المكاف في المصر بعد ما مضى اليوم بالدابة ولم يركب لا يجب **وفي النوازل** مستأجر دابة الى مكة فلم يركب بل مشى راجلاً ان كاه بغير علة في الدابة فعليه لآجر وان كاه لعله في الدابة او لم يرض به بحيث لم يقدر على الركوب فلآجر **فلا يشترط** لآجر ثوباً بليل كل يوم بدائع فوضع في بيته فلم يلبس فض سنون كاه عليه لكل يوم

دافع في الوقت الذي يعلم انه لو لم يستحق سقط
 عنه الاجر لانه بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب مستغنياً تقديره فقط عنه
 الاجر كالمراة لفا اخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس ولبست ثوب نفسها لفا مضى
 وقت لولبته لبساً معتاداً يستحق كلفه لها ولاية المطالبة بكسوة اخرى والافلا هـ
 من الفناوى للقاضي الامام ثم ان كانت الاجرة معجلة له ان يطالبه بها وان كانت
 مؤجلة ليس له ان يطالبه ما لم يمض الاجل وان كان متجهاً فافاض نجهت عليه و
 ان كانت مسكوتاً عنها فعدا به 2 اولاً لا يطالبه ما لم يستوف المنفعة كلها وفي قوله لا
 وهو قوله يطالبه عند مضى كل يوم والموجر لفا قبض الاجرة كلها ثم انتفعت الاجرة
 كانه بحساب ما استوفى من المنفعة ويزداد البت على المشاجر السائل في شراء الطحاوي
 سوى سائل المحيط **جواب آخر فيمن له حق اجبس** وفي الاصل الاكساف
 ومن لم يلد اثر في العين فانه يجبس العين لاستيفاء الاجر لفا كانت الاجرة مؤجلة وفي
 النوازل في كرا الخطب وحلق شعر العبد حق اجبس وكذلك ما صار العين وللشاة حق
 اجبس وكذلك ما صار العين بعلمه شيئاً آخر بحيث ما لو فعل الغاصب ينقطع حق المالك
 واما القصار ان كان يقصر بالشاة او بياض البيضة فله اجبس انا لفا كان يبيض
 الثوب لا غير وقد اختلف المشايخ فيه وهذا كله لفا عمله في دكانه انا لفا خاط احياء
 اوصى الضبا في بيت المشاجر فليس له حق اجبس ولو هلك في يد الاجر من غير صنعه
 ومن غير ان يجس بالاجر فان كان له لعل اثر في العين كما في احياء والضبا في سقط الاجر
 وان لم يكن لعل اثر كما حال لا يسقط احياء لفا طلب رب الثوب بنقض الاجرة بعد ما
 صنعه لعل قبل ان يتم لم يكن له ذلك بخلاف من ثلث الدار لان بعض العمل منها ليس بمنفعة
 ولو شرط بتجمل الاجرة يكون له ان يجبس الدار حتى يستوفى الاجرة ولو ابداه عن الاجر
 او وهبه قد ذكرنا في كتاب البيوع في فصل البيوع الفاسد ثم مونة الرد في الاجر المشتركة على

الاجير وتمامه يأتي في كتاب العارية وفي الذخيرة الرد في الاجير المشترك نحو القصار
 والصباغ والتاج على الاجير لان الرد نقض القبض فاما يجب على من كانت منفوعة
 القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عيناً وهو الاجر ولرب الثوب منفوعة
 والعين خير من منفوعة فكان الرد عليه بخلاف مالوا اجير عبداً او دابة وصرغ
 المتاجر فانه يجب الرد على صاحب العبد والدابة لان ثمة للمتاجر منفوعة
 ولموجر عيناً كذا في الفصول ثم ذكر بعد هذا باوراق ورايت في الفوائد
 المسموعة من صاحب المحيط الاجير المشترك كالحياط وكفوه يجب ان يكون
 مونة الرد عليه واقنى صاحب المحيط انما تكون على صاحب الثوب لا
 على احياء وكفوه في عرفنا وجواب الكتاب كما ذكر خواهر زاده رحمه الله
 يكون على صاحب المحطة في عرفنا لا على الطحان وفتوى صاحب المحيط
 على هذا **الفصل الثاني** في جهة الاجارة وفادها هذا الفصل
 مشتمل على خمسة اجناس الاول في الفاظ الاجارة وفيها التعاطي الثاني
 في الضياع والعقار وفيها احياء الثالث في الدواب والعبيد و
 غيرها الرابع في الاعمال الخامس في المتفرقات اما الاول وفي الفناوى
 الصغرى الاجارة تنعقد بلفظ العارية حتى لو قال لغيره اقترتك هذه
 الدار شهراً بكذا او قال كل شهر بكذا وقبل احياء طاب كانت الاجارة صحيحة
 اما العارية فلا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض
 كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية ولو قال له وهبتك منافع هذه الدار
 شهراً بكذا يجوز ويكون اجارة وفي الفناوى لو قال لآخر اشتريت منك
 خدمة عبدك هذا شهراً بكذا يجوز ويكون اجارة وفي الفناوى لو قال لآخر
 اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهراً بكذا فهي اجارة فاسدة وعن محمد رحمه الله

هذه مونة الرد في الاجير المشترك
 على صاحب المحيط في عرفنا
 لا على الطحان

يجوز يوم المأجر يقطع الزرع ولو قال المأجر سبب منك لارض وسمى فارغة وقال المواجه
 لابل هي مشغولة بزري حكم الحال كذا ذكر في المسع وفي مسك الفصول القول لاجر بجلان
 المتبايعين لان هذا المأجر ينكر العقد لانه كذا العقد المحل فاع منعق بفيكون القول
 فيه قوله ولو اشترى رطبة في ارض وما على فيها ثم استاجر الارض لا يجوز اما لو اشترى
 الرطبة باصلها او الشجرة باصلها ثم استاجر الارض جاز رحل استاجر دارا شهر عشرة
 على ان ان سكن فيها يوما فعليه عشرة فدية الاجارة وكذا لو استاجر دابة الى بغداد
 بعشرة على ان ان رجح عن الطريق فعليه عشرة او على ان ان ينج قرية كذا انتم بداله
 ان برح فعليه جميع الاجر لا يجوز وعلى هذا لو استاجر دابة على ان ان حمل كذا فاجر
 كذا وان حمل كذا فاجره كذا او استاجر ارضا على ان ان زرع كذا فاجره كذا وان
 زرع كذا فاجره كذا او استاجر دارا على ان ان سكنها فالاجر كذا وان عقد فيها دارا
 او طمان فالاجر كذا وهذا عندنا في ما اذا لم هو قولهما وفي قوله الآخر يجوز استاجر دارا
 على ان لا يسكنها فهي فاسدة ولو استاجر دارا على ان يسكنها وحده يجوز قال شيخ
 الاسلام المعروف بخوارزمية في نسخة هذا اذا لم يكن في الدار بيئر او بئر الوضوء
 الاستنجاء على ان السرقين والكراب اصلاح المسببات في كتاب المراجعة استراط الخيا رتبة ايام
 الاجارة جاز ولو اشترط اكثر من ثلث ايام فعلى الاختلاف في البيع فلو اشترط ثلث ايام وسكن في بقية الخيا رستقا
 الخيا ولو اتهم من سكنه لا يضمن لانه حكم الاجارة واقل المدة من وقت سقوط الخيا وخيار الزويرة لعب
 ثابت في الاجارة ودوية الدار كدوية الدار ثم رجل اجر نصف الدار لارض مشاعا لم يجوز هذا عندنا
 سواء كان يحمل القسمة ولا يحملها وتذمها يجوز وكذا لو قال استاجر في نصيبك في الدار ولم يعرف النصيب لو سكن
 فيها جاز الشغل عندنا عندنا في يجوز ويجب المستحق او مجموعا ان لو اجر في شركه كذا كان شرا في القسمة ولا يحمل سواها جاز في
 منه او يحد من ان لا يجوز ايضا في شركه او مجموعا ان لو اجر دارة في شركه كذا يجوز او مجموعا ان لو اجر دارة في شركه
 في النصف لا يملك في النصف الا في ظاهر الرواية وعندنا في ما اذا بطل لو كان الدارين ارجح احدهما فيجب اجتناب خلافه على قوله

21 والظاهر انه لا يجوز وكذا لو مات احد المتبايعين بطل في حقته المبيت دوة احمي وموت
 احدهما يائة في فصل الفسخ واصدا ان الشيوع الطاري غير مفد فذكر القدر الشهيد ان
 الطاري والمقارن سواء في رواية ابان 2 والظاهر ما قلنا ولو اجر البناء دون الارض فذكر
 محمد في النوادر انه يجوز وقال القاض الامام ابو علي النسفي في كتابه يفتي شيخنا وقته بالقسمة
 وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقف فاجر البناء لا يجوز لانه في معنى الشاي وقيل يجوز ولو
 اجر الدار وبسبب منها في اجارة العيد جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي اكمال التمسك لايته
 اكلوانه ولو كان البناء لرجل والعرضه لآخر اجر صاحب البناء بناءه لامن صاحب العرضه
 اختلف المتبايع فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو اجر من صاحب العرضه لاشكال انه يجوز ولو اجر العرضه دون البناء ويجوز
 وطريق جواز اجارة المشاع ان يلحق بها قضاء القاض او يبعد على الكتاب ثم يفتي في البعض
 ومسايل الشيوع سبع منها الاجارة وقد ذكرنا وبسبب المشاع واعادة المشاع جاز وهبته
 المشاع فيما لا يحمل القسمة يجوز مطلقا وفيما يحمل القسمة لا يجوز عندنا سواء وهبه من
 شريكه او من اجنبيه والصدقة والهبة سواء في رواية الاصل وفي رواية اجماع الصغير يجوز
 الصدقة على اثنين واما وقف المشاع فعند محمد لا يجوز وعليه الفتوى ورحن المشاع لا يجوز
 عندنا مطلقا وفي الشيوع الطاري روايتان وتامة يائة في كتاب الزهري وفي الفتاوى
 رجل استاجر ارضا ليلتين فيها فاسدة فان كاه للتراب قيمة يضمن قيمة التراب والقبيل لانه
 غاصب وان لم يكن قيمة قبيلة فلا شيء عليه رجل استاجر حاما على ان ياتيها نايبه فلا اجر
 عليه فسد الاجاق وفي الاصل لو استاجر دارا على ان يعمرها ويعطي نوايرها يفسد لانه
 شرط يخالف مقتضى العقد ولو استاجر حاما بتمائة درهم سنة على ان يخط عنه اجر
 شهرين لعطلته نفد ولو قال على مقدار عطلته وبين المدة لا اجر عليك جاز ولو قال على
 ان اهب كذا اجر شهر رمضان او على ان لا اجر عليك لشهر رمضان فالاجارة فاسدة ولو تجر
 حانوتا بنصف ما يدفع فيكون فاسدة فان قبض الحانوت وبيع في البز واصاب ما لا فهو لصاحب

شغل الدار المملوكة
 في ايجال

مطعم
 رفق المشاع لا يجوز
 عند محمد وعليه الفتوى

مطعم
 رفق المشاع لا يجوز
 وان لم يكن فيه نقصان
 فلا شيء عليه ص

البزول صاحب كائنات عليه اجر مثل كائنات ^{ليتي} ولو كاه صاحب البيت دفن البيت ليجز ويبيع فيه
 البزول على ان التبرج بينهما فالاجارة فاسدة ايضا فافا اجرا البيت واخذ اجره كان الاجر لصاحب
 البيت ولذا اجره على صاحب البيت اجر مثل عمله ^{استاجر} رجل لا يستيفاء القصاص لا يجوز
 عندما خلا فالحمد ^{ويما دون} النفس يجوز بالاجماع وكذا ذبح اشارة ولو استاجر سطح
 ليسيل عليه ماء المطر فالاجارة فاسدة ولو وقت وقتا يجوز ولو استاجر هذا ^{لجوز فيه الماء}
 ولو استاجر نحر ايباب ولم يقل شيئا ثم جرى الماء فيجوز ولو استاجر ارضا ليضع فيها الشبكة جاز ^{فالاجارة فاسدة} ولو استاجر
 طريقا ليرفعه او يترافس فيه ذكر في الاصل عند ابي لا يجوز وعندهما يجوز وفي العيون
 اختار قولهما ولو استاجر سطحا ليحفظ الثياب او يبيت عليه يجوز ولو استاجر نخلة ليحفظ
 عليها الثياب او يذكر عليها الثمار لا يجوز وكذا لو استاجر ميزابا في حائط او موضعا من حائط
 ليضع عليه الجذوع او يبيت ستره او يبتدئ بها لا يجوز وفي عرف ديارنا ان يجوز للتوديع عليه
 الابريسيم ولو استاجر ونذا يتدب وفي المنشق ان يجوز فذكر في موضع آخر استاجر ونذا
 ليعلق به بعض متعة لا يجوز معاوضة الثران في الاكس فاسدة لانه هذه استيجار
 المنفعة بخسها فان اعطى البقر لنا خذ منها لحاد لا بأس به ولو استاجر ميكلا او موزنا
 ليعتد به فذكر في الاصل ان يجوز فذكر الكرخي ان لا يجوز ولو استاجر شاة ليرضع صبيها او جديا
 لا يجوز ولو استاجر ثيابا ليطبخ في بيتها ولا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز لانه استيجار
 لا يجوز لان المنفعة مقصودة من العين ^{كأن} ولو استاجر دابة ليحتملها بين يديه او ليربطها على ارضه
 لينظن الناس ان الذابة لا يجوز من الفناوى ^{لما} لقاض خان **نوع منه** وفي الفناوى الصغرى
 لو استاجر دارا مدة سنة او الى مائة او ابد فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل فلو كان
 فساد الاجارة لجهالة المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة يجب اجر المثل بالغ ما بلغ
 وان كاه الفاد لجهالة الوقت والمسمى معلوم يجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى وفي
 الاجارة الفاسدة للمستاجر حق اجس لاستيفاء الاجرة المجهدة ولو مات لاجر فالمستاجر

احق بئنه

احق بئنه وفي الاجارة الصحيحة لفا انقضت المدة للمستاجر حق اجس وهذا اذا كان المستاجر
 مقبوضا للمستاجر فان لم يكن ^{بشعور} احق مات لاجر او انقضت المدة ليلتزم ان يحدث يده على المستاجر
 في الاجارة الصحيحة والفاسدة فلو باع لاجر ^{استاجر} فحين الفصلين بافوة المستاجر بعد
 قبض هل ينزع من يده قال القدر شهيد لم نزل هذا رواية ولكن ينبغي ان لا ينزع من يده
 المستاجر لكن ينفذ البيع في حق لاجر والمستاجر وفي النوازل رجل استاجر دارا اجارة
 فاسدة وقبضها ليس له ان يوارها ولو ارهاها هو هذا يستحق الاجر يعجزه اجر المثل ولا يكون
 غاصبا وللاجر الاول ان ينقض هذه الاجارة **نوع منه في اجارة الوقف** المتولى لها
 اجدر دار الوقف اكثر من سنة ان كاه الواقف شرط في صدك الوقف ان لا يوار اكثر من سنة لا يجوز
 وان لم يشترط شيئا جاز مقدار سنة الى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه ابو الليث ^ع قال
 الشيخ الامام ابو حفص كبير في الضياع يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير الضياع لا يجوز اكثر من
 سنة وقال القاضي الامام علي السغدري لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل صحت الاجارة ^{متولى}
 الوقف جاز الوقف بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل وفي المحيط وان كتب لاجارة الطويلة
 على الوقف في ثلاث سنين باجر المثل وابواء لاجر المستاجر عن لاجر وحكم حاكم يجوز ذلك
 جاز لانه مجتهد فيه وكذا الوحن وكذا الاب لو اجر منزل البعية بدون اجر المثل لزمه تمامه وكذا
 الوحن وكذا الوغضب رجل ارض البعية او ارض الوقف او سكن داره ويهي معة للاستغلال
 يجب جاز المثل الا لفا ان انقص بكناه وضمان النقصان يضم في فناوى الفضل ^{المتاوى} قال
 هناك ذكر اختلاف في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكم هذا الاجارة
 فاسدة فليل انفسه بهذا فقلا نعم ^{بمذاكر} الاجارة الطويلة بملك البعية لا يجوز وكذا لو اجر الوقف
 طويلة لا يجوز واحيلة لفا لانه الملك للبعية ان يجعل مال الاجارة بتمام السنة الاجرة ويجعل
 بمقابلة السنين المتقدمة اجر اقليل اجره وض مونة بدون اجر المثل يصح من حلة المال لانه
 يملك لا عاقبة هذا اولى رجل استاجر من متولى الوقف حجة الوقف فيكون فيها احطب و

ما هو اجر مثله ثم يوثق والذ الصغير المستاجر عن اجرة السنين المتقدمة
 ويصح ابراهه كاه ابراهه الوكيل فان حكم به حاكم يصير منقضا ولو استاجر
 فله ان يبيع طويلا يجعل مال الاجارة السنة الاخرى
 ويجعل في السنين المتقدمة

الجيران لا يرضون بذلك ان كان الضرب بنينا والمتولي يجد من يستاجر بمثل هذه الاجرة لان
يخرجها من يده **الجنس الثالث في الدواب** ^{والعبيد} لاصل في باب اجارة المتاع المتاع
رجل استاجر دابة للركوب ولم يبين من يركب او يحمل ^{عليه} ولم يبين ما يحمل او ارضا للزراعة
ولم يبين ما يذرع او قدر ما يطبخ فيها ولم يبين ما يطبخ او استاجر ثوبا لللبس ولم يبين
من يلبس فالاجارة في جميع هذه المواضع فاسدة ^{وانما} اختصا الى القاضى ابطال الاجارة و
ان لم يختصا حتى يلبس هو والب غير يجب ابرام المثل قياسا ويجب المستحق استحسانا وتعين
الاول لابس بخلاف ما لو استاجر ثوبا ليلبس فالبس غيره فهو ضامن ان اصابه شيء فان لم
يصبه فلا اجر عليه قال الشيخ الامام شمس الدين الخراساني بهذه الجملة لفظ الاستاجر
جليا ولم يبين من يلبس وهذا بخلاف ما لو استاجر دارا ولم يبين من يسكنها يجوز لانه لا
تفاوت فيه ولان يسكنها او يسكن غيره وفي المتن رجل استاجر دابة ليحجزها ولا يركبها او يبر
بطها على باب داره ليرى الناس فرسا او آنية يضعها في بيته يتجمل بها ولا يستعملها او دارا
لا يسكنها لكن لينظر الناس ان له دارا او عبدا علان لا يستخدمه او دراهم يضعها في بيته فا
لاجارة في جميع ذلك فاسدة ولا اجر له لفظ الكالة الذي يستاجر قد يكون الاستاجر لينتفع به
رجل استاجر فخلا لينزله على انثى لا يجوز بخلاف لفظ الاستاجر فليذا للوضع ولده حيث يجوز
والقيس فيها سواء ^{بها} ^{الانثى} البيران في الكلاب لا خير فيها اما لفظ اعطى البقر لياخذ الحمار
جاز استاجر حمارا الى نيسابور على انه ان حصل مقصوده في الطريق رجوعه فالاجارة فاسدة
ولو اتقاه هذا الشرط بالعقد يلحق عندنا في لفظ الكالة في المجلس كما في البيع رجلان بينهما
طعام استاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه ليحمل نصيبه الى مكان معلوم فالاجارة فاسدة
ولا يجب الاجر وكذا في قفيز الطمان فاسد ولا يجب ذكره شمس الدين الخراساني في اجارة
الاصل ولو استاجر حمارا ليحمل طعامه بغيره فاسدة ويجب ابرام المثل ولا
يجاوز المستحق وكذا لو دفع الى غلام لا ينسجه بالنصف قال في المحيط ومشايعه

نفقوا بجواز

تأجيل

يغزى

يفتقون بجواز اجارة في الشئ تعامل اهل بلد لم يخلف القياس كالاستصناع وهذا ما لو تعامل اهل
بلد في قفيز طمان لاجرة لعلهم لانه يكون تركا للنقص في قضاوى وقاضى خان استاجر رجلا ليحجزه
منام القطن او يقصره كذا ثوبا وليس عند المستاجر قطن ولا ثوب لا يجوز ذلك لان اقامة العمل
في المعلوم لا يتصور وان كان القطن والاثواب عنده لم يربط الاجر فلا اجر خيار الرتبة في
الشئ وليس له خيار الرتبة في القطن وكذا لو استاجر تاده زنديجي بالدار لم يكن ذلك عند المستاجر
لا يبيع الاجارة وان كان ذلك عند المستاجر وعين واثار فعل في البعض وامتنع عن الباقي
يجر على العامل لان الاجارة كانت صحيحة قبله العمل رجل دفع الى بواقي ثوبا واداره ان يذوق
الثوب يعطى من عند نفسه لم يبين له الاجر وعين القطن وبينهما اخذ واعطاء قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل الاجارة جارية لتعامل النكاح قال القاضي الامام على السعدى اذا دفع ابنته ثوبا وعينه
لبنده عليه اما اذا لم يكن الثوب معينا ولا عرف فيه في الاصل لو كان رى واثابه الى فارس فالاجارة
فاسدة واعلم بان فارس وخراسا وشام وخراسا وسفاسم للولاية وتنج وديارى وسمرقند
واورجند اسم الفصبة وقال الشيخ الامام شمس الدين الخراساني لولاية وديارى وسمرقند
واورجند المشايخ على انه اسم الفصبة ثم في كل موضع كان اسم الولاية اذا بلغ المادني له اجر مثلها لا
يزداد على المستحق وفي كل موضع اسم البلدان اذا كان البلد جب عليه ان ياتي بيته رجل استاجر عبدا
باجر معلوم ولطعامه لا يجوز وكذا لو استاجر دابة ليعلفها لا يجوز للجهالة النظر الوصى اذا جرف نفسه غلا
للصبي لا يجوز بخلاف الاب لان الاب يجوز بيعه فجوز اجارته وفي الوصى انما يجوز البيع اذا كان خيرا
ولا يتحقق اجرة بهنا لانه بدل المنفعة لاخذ المال العين المحل في الاصل قال ومسئلة
اجارة الصبي تاتي في كتاب الوصايا وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر دابة او عبده اجارة
طويلة يجوز وفي المحيط لو استاجر عبدا بالكوفة يستخدم ولم يبين مكانا للخدمة لان يستخدم بالكوفة
دون خارج الكوفة قال شمس الدين الخراساني رجوعه لا يربط بالبعد اما ان يخرج بالبعد
الى القرى وافنية المصر ويستخدم من السحر الى ما بعد الغناء الاجرة وليس له ان يفرط الغلام

يجب حفظه

يجب حفظه

المتاجر وكذا الدابة المتاجرة للركوب ويكلفه انواع الخدم وتخدم ضيفانه وامرأة ولو دفع المتاجر
 الاجرة من العبد ان كان العبد هو العاقد برئ من الاجرة وان لم يكن عاقد ابراء ولو كسر الغلام
 شيئاً من ماله البت لا يضمن ولو دفع على وبيع عند المتاجر وكسر يضمن ولو عجل الاجرة ومات
 الاجرة بمسك العبد حتى يرد نفسه ما بقي من المدقة وما ينقص بهذا كما وبينم سود وفي كتب وفي النسخ رجل
 دفع بقرته الى رجل للعلف من اصفه وهي التي تسمى بالفارسية كادهم سود بان دفع على ان ما يحصل منه
 اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا فاسد واذا حدث كله لصاحب البقرة والاجارة فاسدة ولو وكل
 اللبن مع هذا والبعض قايم فما كان من اللبن قابلاً يرد على مالك البقرة وما كان اكل يرد مثله من اللبن
 والمصل الذي يخل وله على المالك فيه وبرئ من الثمن ثم يامره بان يستخذ من لبنها المصلح السمن
 وغير ذلك فيكون لك بينهما وفي المحط فلوان المدفوع اليه دفع اليه وفي آخر النصف فذلك
 فالمدفوع اليه الاقل فاسد ولو ثبت المدفوع اليه في السراج فلامضان عليه في الفساد
 في باب النون لو دفع الدجاجة ليكون البيضة بينهما على هذا وفي كادهم سود
 وبذر الغلبون الحادث لصاحب البقر والبذر وفي اجارات الفنا وفي
 لو دفع البذر الغلبون على ان الغلبون بينهما نصفان على حرف المدونة قال شريك
 ان اكثره قد ملك فقال له صاحب البذر ادفع الى ثمن البذر وانا برئ منها
 والشريك كاذب فيما قال بل قد خرج كلها فالغلبون كله لصاحب البذر
 وعليه اجر المثل شريكه لقيام عليها وعليه قيمة ورق الفصاد قال
 شمس اللبنة اكلوا في فم من غضب بعضاً وخرج منه الفرج ان خرج بنفسه
 فلصاحب البيض وكذا لو غضب البذر **جنس آخر** في تعليم
 القرآن والاعمال واحرف وفي الحسل لا يجوز
 الاستنجار على الطاعات لتعليم القرآن و
 الفقه والاذان والتذكير والتدريس

واجب والغرض لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز وبه اخذ الشافعي وايضاً وعصام وابونصر
 والفقيه ابو الليث لو امتنع الصبي من لواء الوظيفة المعلن بجبر على المراسم جئون حلوا وبيع شنبه
 بتحتين وعيدى قاله المحيط وعليه فتوى مشايخ بلخ نعم قال الامام اخیل الفضل اصحابنا
 المتأخرون يجوزون ذلك يقولون بجبر على دفع الاجرة ونجس بها وبه يفتي مشايخ بلخ
 افتوا بجواب المسمى عند ذكرا المدة وبجواب المثل عند عدم ذكر المدة ونقل عن ركن
 الاسلام ابي الفضل الكرماني انه كما يكتب على الفتوى يدرج معلمي راخسود كذا قاله واستاذنا
 الشيخ الامام ظهري الدين هكذا كاتبة يكتب واجيلة ان يستاجر المعلم مدة معلوم ثم يامر
 بالتعليم ولو استاجر ليعلم ولده الكتابة او التجو او الطب او التعبير جاز بالاتفاق وفي
 فتاوى الفضل لو استاجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم اخط او الهجاء جاز ولو شرط
 عليه ان يخذله ذكره الاصل انه فاسد وفي الشروط دفع ابنه او غلامه ليعلم احاب لا يجوز
 ولو شرط عليه ان يقوم عليه شهرامسة في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد لفا
 رستاجر رجلا ليعلم ولده حرفه من حرف ان بين المدة جاز وينعقد العقد على المدة حتى يستحق
 المعلم الاجر بتعليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد العقد فاسداً حتى لو علم
 استحق الاجر المثل وان لم يعلم لا وفي الاصل في باب اجازة الرقيق قال فيه روايتان والاصح
 انه يجوز وكذا انض في الجامع في الابواب المنفردة على اجواز وفي الفتاوى للقاضي الامام وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انما كره المتقدمون الاستنجار لتعليم القرآن وكرهوا اخذ
 الاجرة على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في
 امر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطاياهم وانقضت رغائب الناس في امور
 الاخرة فلو استغلوا بالعمل مع الحاجة الى مصالح المعاش يخلل معاشهم فقلنا بفسخ الاجارة
 وجوب الاجر للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهما شروط
 يوفى الوالد تظيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤمن والامام لان ذلك لا يشغل الامام

في اجازة الرقيق
 تعليم القرآن

والمؤمن عن امر المعاش **وقال الشيخ الامام** ثم سئل لايمة الخرس ان مشايخ بلخ جوزوا على الاجارة
تعليم القرآن واخذوا في ذلك يقول اهل المدينة وانا افق بجواز الاستجداد وجوب المستمي
واجتمعوا على ان الاستجداد على تعليم الفقه باطل **رجل** استاجر مؤدبا كل شهر بسبعة دراهم ليعلم
له صبيتين احدهما البرية والآخر القرآن فقال المؤدب لا يمكنه تعليم القرآن فاستاجر معلما يعلم
الصبي باي علمون النس واعطاه اجره من اجري وسلم الصبي اليه فلما جاء راس الشهر جسد الوالد
عن المؤدب على ثلثة دراهم فقال المؤدب لا ارض بما جئت لانه اجر المعلم كل شهر يكون نصف
درهم قالوا لا يحيط عن اجر المؤدب قد ما يكون اجر مثل هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل
لاستجار المعلم **رجل** استاجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت سنة اشهر ولم يتعلم
شيئا **لانه** لا يفصح الاجارة ^{والتأويل ان المؤدب لا يدرى من الاجارة} اخذ من الحصيد من الصبيان وصرف
البعض في حاجته والبعض في الحصيد ثم دفع الحصيد بعد ما استعمله زمانا قال له ذلك اما المعلم
لما اخذ من الصبي شيئا من المأكولات او يرفع الصبي اليه ولما المعلم لا يجمل له بخلاف ثمن الحصيد
لانه ذلك تمليك من ابي الصغير **وفي التجريد** رجل استاجر قوما يحملون جنازة او يغفلون ميتا
ان كان في موضع لا يجد من يجمله غير هؤلاء ومن يجمله غير هؤلاء فلا اجر لهم **وان** كان ثمة
اناس فلهم الاجر **واختار** على هذا لانه الوجه الاول لانه لم يكن ثمة احد سواهم يجب عليهم و
في موضع الاجر لهم فلما اخذوا الاجر لا تطيب لهم **وفي المحيط** لفا استاجر كتابا يقرأ فيه لا
يجوز سواء كان شعرا او فقها او غير ذلك وكذا لو استاجر مصحفا او استاجر قارئاً ليقراء
عليه شيئا لا يجوز **وما يتصل بهذا الحرف** وفي نوادر مشيخ الاسلام رجل دفع ابنة
الي رجل ليعلم حرفه كذا حتى يعمل له الصبي سنة اشهر فها فاسد **ولما علمت** يجب اجرا للمثل و
كذا لو قال له الاب امسك ولدي وانفق عليه شهرا قال ان اعطيتك عشرة دراهم لا يصح ويرجع
عليه بما انفق **وكذا لو قال** لنحو انا امسك بالكموة والنفقة واعلم الحرف لا يصح **وفي المنقح**
لانه لم يكن ابو الصبي حايكا ليس للذي هو في حجه ان يعلمه الحياكة **وفي كراهية** اجامع الصغير

هذا تعليم ابنة الرجل بالاجارة
او بالكموة والنفقة

يجوز للام ان توافر ان كان في حركه ولا يجوز ذلك للغم **واصل** هذا في التجريد في باب الصبي يوافره
الاب ان للاب واجد حال عدم الاب ان يوافر الصبي في عمل من الاعمال **وان** لم يكن له اب
ولا جد ولا وصيه ما فاجره ذو رحم محرم منه وهو في حركه جاز **وان** كان في حركه محرم
آخر بعد فاجره الاقرب حل يجوز عندنا **س** يجوز **وعند محمد** لا يجوز حتى لو كان في حركه الغم
فاجرة الام على هذا الخلاف ثم بعد الاجارة لفا بلغ الصبي له الحياكة ان شاء فسح وان شاء امضا
والذي في الاجارة ان يقبض الاجرة وليس له ان ينفقها عليه **وكذا** يقبض الهبة ولا ينفق
عليه **وفي النوازل** رجل قال لفتي علم ولدي اللغة واحضر كل يوم بيتي ففعل الفقيه
وعلم ولده اللغة قال ان اشار الي عمل معلوم او مدة معلومة صح فيكون **استجارا** كمن قال تعال
تعمل في بيتي كذا فان ذلك **استجارا** او يستحق اجرا للمثل كذا هذا اما لانه لم يبين العمل ولا
المدة لا تفصح الاجارة ولكن لفا اوفى العمل نصير الاجارة جازية كمن استاجر ارضا ولم
يبين انه يزرع او يغرس حتى ذرع ومضى الاجل صار معلوما وصحت الاجارة **قال** القاضي
الامام هذا **فكر** الاجر والمدة القليلة يعنى اليوم اما لفا قال له العمل مائة لا يتعين العمل
لانه يختلف **جنس آخر في المنفقات وفيه استجداد على المعايير** وفي النوازل
رجل اعطى رجلا درهما ليعمل له يومين فعل له يوما واحدا وامتنع عن العمل في اليوم الثاني
قال ان كان سمي له عملا فالاجارة جازية **ويجب** على العمل فان مضى اليومان ليس له ان يطالب
بالعمل ولو سمي له العمل وقال يومين من الايام فالاجارة فاسدة وله اجر مثل عمله ان عمل
وفي الاصل اجرة التمسار والمناوي والحماقي والصكاكل وما يقدر فيه للوقت ولا مقدار لما
يستحق بالعقد كمن للنس فيه حاجته جاز **وان** كان في الاصل فاسدا قال الامام خواهر زاده
في نسخة تطيب من الاجر قدر اجرا للمثل **وفي فتاوى** القاضي الامام رجل استاجر رجلا
ليهدم جداره او لينسج حايطة كل ذراع بكذا او قال دارين درهمين بكرة نزن او سجن
رجلا ليكر حطب **قال الشيخ الامام** ابو بكر محمد بن الفضل في جنس هذه السائل انه لفا

استأجرنا بال عمل وان كان عملا لو اراد الاجير ياخذ في العمل في الحال يقدر عليه صحة
الاجارة ذكر ذلك وقتنا ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخدمني عشرين متنا من الخبز بدرهم
جاز ان لامة استأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كما لا يبيع ونحن فكل وان لم يبين مقدار
العمل لكنه ذكر ذلك وقتنا فقال استأجرتك لتخدمني اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا لانه و
ان لم يبين مقدار العمل وقد ذكر الوقت ويذكر الوقت نظير المنفعة معلومة ولو قال بدين
يكسب درهمين ديوار من بازن جاز ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياخذ فيه للحال يقدر
عليه فيصحه الاجارة بين ذلك وقتنا ولم يبين ولو قال بدين درهمين خروص من باز
كن ان لم يذكر ذلك وقتنا لا يجوز لانه استأجر لعمل لو اراد ان ياخذ فيه للحال لا يقدر لان
التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالتربح ولا يدرى متى تهب الربح وان بين ذلك وقتنا فهو
على وجهين ان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرني هذا
الكدس جاز لانه استأجر لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكره
الاجرة او لا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرني هذا الكدس لا يجوز لان
العقد وقع على الاجرة او لا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما
او مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعمال اي على شرط ان يحل اليوم لا يؤخر فلم
يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسئله التمسك وفي التجديد لو استأجر
امراة لتخدمه لا يجوز ولو كانت المرأة امه جاز ولو استأجرت المرأة زوجها لخدمها او
ليدعي غنمها جاز في ظاهر الرواية وروى عن ابو عصم بن سعيد بن معاذ المروزي انه باطل
فكوة كتاب جعل الابع ان للزوج ان لا يخدمها ومتى يرفع الاوان القاض فيسخ العقد
بينهما من مشايخنا من قال تاويل قول ابو عصمة انه سيطل ومنهم من قال في المسئلة روايتان
ولو استأجرت ارجل الاب او الام ليدعي غنم او ليعمل عملا آخر غير الخدمة جاز ولو استأجر ابن امه
لخدمته او جدته لا يجوز ولو عمل واحد من هؤلاء لا يجب المسمى ولو استأجرت زوجها

ليدعي غنمها جاز ولو استأجر الاب للخدمة لا يجوز حاله الاب او عبد العيزه او كافرا ولا الاجر
لما فعل ولو استأجر ابنه او امرأته ابنا البالغ لخدمها في بيتهما لم تجز ولا يجب الاجر لخدم
الا لانه كان مكاتب او عبدا ولا يجوز الاتجار على شيء من الغناء والنوم والتمديد ولا اجر لهم
ولو استأجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او بالعربية تطيب له الاجر ولو استأجره امرأة
ليكتب لها كتابا لا يجب الاجر وتطيب له الاجر هذا الفاسين الشرايط وبتن اعد له لخط
وقدره الكل في التجديد وفي الاصل لو استأجر رجلا ليكتب له مصحفا او فقها او ثوبا او غناء
وهو معلوم وفي النوازل استأجر مسحة من رجل وقال لصاحبها كم اجرها قال لا اريد الاجر
تعمل خشا لمقبض المسحة ثم رجع وقال اريد الاجر قال ابو القاسم الصفاد ان كان ماسا له
قيمة يجب اجر المثل وفي فوايد فضل من غانم قال فضل سالت ابا يوسف عن رجل استأجر
كبتا ليقود عليه الغنم قال يجوز وفي المحيط قال في المنقح استأجر كبتا لدلالة يسوق به
الغنم لا يجوز ولو استأجر منسطة لتزئين العروس فالاجارة فاسدة لا تطيب لها الاجر
الا على وجه الهدية والضوابط لانه كانت المدة معلومة او العمل معلوما جاز وفي الفناوى
الفضل الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه كان يفتى وعنده من مشايخ زمانه يفتون بوجوب
اجر المثل وبه يفتى لانه معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدّمات
يكون بالدلالة فكان لها اجر المثل بنزلة الدلالة في البيع فانه يسحق الاجر وان كان البيع من
صاحب المناع الدلالة اهل بلدة ثقل عليهم المونات فاستأجر ورجلا ليذهب
الي السلطان لا يجوز هذه الاجارة الا موقته قال وبه يفتى قال فضل سيات ابا يوسف
عن رجل استأجر كلبا ليجرس داره فقال الاجارة باطلة وفي الفناوى لقاض خان رجل
استأجر كلبا معلما ليصيده لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات لو استأجر
الكلب والبازي وبتن لذلك وقتنا معلوما جاز وانما لا يجوز لانه لم يبين له وقتنا معلوما
ولو استأجر سنورا لياخذ الفارة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز لان هذا فعل السنور وليس

هذا كالكلب والبازي فان الشاجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بارساله ويصيد
ولا كذلك النور ولو استاجر قدراً الكسرا بيت قاله ينبغي ان يجوز لفافتين المدة التي
يضر ويعلل بالضرب بخلاف النور ولو استاجر فلما يكتب به لفافتين لذلك وقتا تحت
الاجارة والافلا ولو استاجر مرجلا يطبخ فيه العصور شهدا على ان على الشاجر حمل الى منزل
الاجر عند الفراغ فالاجارة فاسدة لان مؤنة النور في الاجارة على الاجر وتامة يانة في العاية
فكان مخالفا لقنطرة العقد فان لم يشترط ذلك جاز فاذا فرغ قبل مضي الشهر فلم يرد حتى
مضي الشهر يجب عليه تمام الاجر ولو استاجر منكم كل يوم بكذا فاذا فرغ سقط الاجر وردها
على المالك او لا لان حمله على ما كلف فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما لو فرغ
في نصف الشهر **الفصل الثالث في الاجارة المجازية في الضياع والعقار و**
فيه انعقاد الاجارة وفي الاصل رجل استاجر دارا بكذا ولم ينسب الذي يكتسبها
له ان يكتسبها ويكتسب من شاء ويضع فيها ما شاء ولو كان فيها بئر ماء توشأ منها وشرب
ولو قد البئر لا يجبر احد على اصلاحها في الفتاوى ولو حضر الشاجر بئرا فاعطى به
يضمن اقالا ينصب اليه يعني ربح الثور اقالا لا يمنع من ربح اليد ولذا كان تضمنه وعليه
الفتوى ولا يكتسب فيها احد له والقضار ولا يمنع من كسح الحطب في الدار فان زاد
وجوهن البناء ليس له فكذلك الباقي المالك او يشترط في الاجارة ولو اقعدها قصارا
فانهدمت من عمل من ولا يجب الاجر فيما ضمت وينبغي ان يجب الاجر فيما لم يضمن
وهو الساحة فان لم يهدم شي من القضاة لا يجب الاجر فيها ويجب المستحق استحسانا
ولو استاجر ليقعدها قصارا فله ان يقعد حدا لفا كانت مضرتهما واحدة وقال الشا
شرطت لك القضاة وانك الاجر فالتقول قوله وان اقاما البنية فالبنية بنية الشاجر و
للمشاجر ان يربط فيها دابته ويعبر وشاة فان لم يكن هناك مربوط ليس له اتخاذ المرتبط
وفي نسخة ان في ما ذكره الكتاب في الكوفة اقالا المنازل بخاراء يضيق عن سكنة الناس

تكييف الدواب وربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة انسانا فمات اهدت حايطا
لم يضمن وليس للاجر ان يدخل دابته الدار المستاجرة بعد ما سكن المستاجر وضرب عطف به
الا اذا فعل باذن المستاجر بخلاف ما لو اعاد داره ثم المعير ربط دابته على باب الدار فضربت
انسانا لا يضمن هذا اذا آجر كل الدار فان لم يواجر صحن الدار له ان يربط في الصحن ولو بني
المستاجر الثور في دار المستاجرة فاحرق شي من الدار لم يضمن المستاجر اذا آجر الدار
باكثر مما استاجر تصدق بالفضل الا اذا صلح فيها شيئا وفي المحيط فان لم يزد في الدار شيئا
ولا اجر معها شيئا اخر من مال يجوز عقد الاجارة عليه ولا يطيب له الزيادة وان حصصها
او آجر مع ما استاجر شيئا من مال يجوز ان يعقد عليه الاجارة ويطيب له الزيادة وان كنس
الدار ثم آجر لا يطيب له وان قال على ان كنس الدار يطيّب وان كان ارضا وفعل لها
مسناة يطيّب وكذا كل عمل هو قائم وان كرى الانهار قال الحنفية يطيّب وقال القاضي الامام
ابو علي النسفي اصحابنا مترددون ويرفع الراب لا يطيّب ان تبسرا زراعة ولو استاجر بيتين
ضففة فزاد في احد ما يواجر بها باكثر وان كانت الضففة متفرقة لا يواجر بها باكثر ولو آجرها
جنس بخلاف ما استاجر به جازوا واغصب غاصب الدار من يد المستاجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب
رجل استاجر دارا وسكنها ثم استخف فالاجر للمواجر دون المستحق ويصدق به عند ما خلافا
لا يمس دحمه والعايب في آجر ثم اجاز المالك بانه ومسائل الارض ولو استاجر منزلا مطلقا فقال
له رب المنزل خذ المضاع فافتحه فاستاجر هذا ويفتحه بنصف درهم فالاجر على المستاجر ولا يرجع
على رب المنزل ولو انكسر القفل بمعا لجة الحاد ضمن الا اذا عالج حفيضا علم انه لم ينكسر بقفله ولو انكسر
بمعا لجة المستاجر لم يضمن اذا عالج بمعا لجة مستاجر مثله ولو استاجر منزلا من داره وفي الدار سكان فادخل
الدار وخط بينه وبين المنزل فقال بعد مدة حال بني وبين الزوال فيه فلان بحكم الحال ان كان
فيه الغاصب فلا اجر عليه وان كان فيه المستاجر يجب لاجرة بشهادة القضاة وان لم يكن فيه احد هما
فالاجر لازم لوجود التحلية ولو تكاثر دارا شرا فاقام مع صاحب الدار فيها الاخر الشهر

فقال المستاجر لا اعطيك الاجر لعدم التحلية فخلته من الاجر كجنا ما فيه لانه استوفى بعض المعقود
 عليه الكل في الاصل وفي الفتاوى رجل استاجر حانوتا ودكانا على باب حانوته والدكان
 على الطريق فحبل بينه وبين الرفق بسقط عنه حصه الدكان ولا يفسد هذه الاجارة بل
 موقوف على اذن السلطان وفي المحيط ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع فاجره
 من رجل كل شهر بدرهم فما يخذ من الاجرة فهو للعاقه وقال الفقيه ابو الليث هذا
 اذا كان ثم ثمن بناء حتى يعبر بذلك غاصبا لان بدونه لا يصير غاصبا عندنا وعندنا البيع هو الاول
 لان عندنا الغصب انما لا يتحقق في العقار في حكم الثمن اما في فناء ذلك متحقق الاربا
 انه متحقق في الرد فكذا في حق استحقاق الاجرة رجل استاجر دارا فوب دارا فوب
 له اجرة شهر رمضان ان استاجر ثمانية يوزع عندهم رجلا لان هذا ابراء بعد سبب الجوب
 وان استاجر ما كل شهر لا يجوز ولو كانت سنة فقال له وهبتك جميع الاجرة عند
 م رج مضمون وبنا وعند ابي يوسف رج لا تصح ولو كانت الاجرة الفاقفال وهب منك
 الالف الاور مما جاز في قولهم ولو شرط التعجيل ثم وهبه او ابراه جاز بالافتاق رجل
 قال لاخر اجرك من الدار سنة بالقدوم ثم كل شهر بمائة درهم قال يقع الاجارة
 على الف ومائتين قال الفقيه ابو الليث في هذا اذا قصد ان يكون اجارة كل شهر بمائة اما اذا
 غلط في التفسير لا يلزم الا الالف ولو ادعى الاجارة قصد الفسخ وادعى المستاجر الغلط
 في التفسير فالقول قول الاجر كما لو توافضا على البيع نجيته ثم بفسخ البيع مطلقا من غير
 شرط ثبت البيع مطلقا الا ان شقق على انها بائنة على ما توافضا كذلك منها الكثرة لفسخ
 وفي مجموع النوازل رجل استاجر بيتا سنة يجعل فيه اثنين فجا
 اثنين فوكف البهت بآء المطروف البين لا يضمن صاحب البيت بترك تطيب السطح
 فان مضى المدة والتين الفاسد فيه يلزم الاجر رجل استاجر حجرة في حان
 ووضع فيها متاعه واقلها وغاب فجا متقبلا الحان وفيه القفل بغير المفتاح واخرج

المتاع منها ووضع في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة واقلها ومضت على ذلك
 مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع وفي الفتاوى الصوى رجل استاجر دارا شهرا
 فسكر شهرين او حما ما شهرا فسكر شهرين لا اجر عليه في الشهر الثاني وهذا جواب الكتاب وقال
 خواهر زاده روي عن اصحابنا بوانة يجب وعن الكرمي ومحمد بن سلمة انها كما يوفقان بين
 الروايتين بين المعدل للاستغلال وغير المعدل من غير تفصيل بين الدار والحمام قاله الصدوق شهيد
 وبه يفتي المستاجر لفاجر العقد قبل القبض لا يجوز بدلا خلاف فلو سكن المستاجر الدار
 يجب اجرا للمثل رجل استاجر دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس للآجر ان يخرجها واجبة
 ان يواجرها من آخر في بعض الشهر الذي يريد الفسخ فافاضه ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني تنفسه
 الاجارة الاولى وتنقذ الثانية فلان له ان يخرج المرأة من الدار هذا في النوازل وفيه
 امرأة ولها دار اجرتها من زوجها ثم سكن فيها لا يجب الاجر وفيه ايضا دار بين حاضر
 وغايب ان قسمت الدار ليس للآجر ان يسكن جميع الدار وللقاضي ان يواجرها لفا حنيف
 عليها الخراب ان لم يسكن وان كانت في الدار نخلة او نخلة وعيلها ثمنه ياكل نصيبه ويبيع نصيب
 الغايب ويملك الثمن عليه فان حضروا جاز فله الثمن والا ضمن قيمته والثلث للباقي وان لم
 يحضر فهو بمنزلة اللقطة يتصدق وهذا استحسان وبه اخذ الفقيه ابو الليث في دار فيها حجرة
 لرجل واصطبل لآخر فاراد صاحب الاصطبل ان يغلق باب الدار ويمنعه صاحب الحجرة ليس له
 ان يمنعه لفا كان الغلق في الوقت الذي يغلق الناس دورهم في ذلك الوقت وفيه رجل استاجر
 دارا وبني فيها بيتا من التراب الذي كان فيها بغيرا وصاحب الدار ثم اراد الخروب عنها وان
 ياخذ البناء فما كان من لبن فانه يوفى ويرفع قيمة التراب وما كان رهصا يقال بالفاسية ناخه
 ليس له في ذلك شيء لانه لفا نقض بصير ترابا وتبنى في بيت امرأته لانه في كتابه كحيطان وفي الفتاوى
 الصوى رجل استاجر دارا للسكنى كل غدا بكذا جاز ولزم في الشهر الذي يليه ولا يلزم في سائر
 الشهور بالاجماع لانها غير محصورة فلما نت مجهول فان دخل الشهر الثاني وسكن فيه يوما او يومين

ويذكر الاجرة الثانية
 وان لم يسكن في ذلك
 ان يسكن في الدار
 اذا قضى عليها
 الاجر

شقة القمر

لا ينفخ الا بعد زوال كل واحد منهما ان يترك الاجادة عند تمام الشهر وهو عند رؤية الهلال
وعند بعضهم ينفخ قبل خروجه الشهر فافترق عمل ذلك الفسخ اما لفا دخل الشهر قبل
الفسخ ومضى ساعة فلزمه ولا يمكن فسخه ولكن هذا خلاف الرواية وله الفسخ في الليلة الاولى
ويومها ثم ان كان العقد في اليوم الاول من الشهر فله شهر بالهلال نقض او تم وان كان في
بعض الشهر فله ثلثون يوما وكذا الفسخ في سنة وهو في ذلك الشهر يحتسب كل شهر ثلثون
ثلاثون وعندهما يعتبر شهرا المختلطة بالاهلة ويكمل الشهر الاول ثلثون يوما بالآخر رجل اجر
داره من رجل وسلمها اليه ثم بعد ذلك اجرها من آخر لا يجوز ولا ينقض الاجادة الثانية
في حق الآخر حتى لو انفسخت الاجادة الاولى وسقط حق المتاجر الاول لا يلزم في الثانية بخلاف
ما لو باع المتاجر فانه لو انفسخت الاجادة ينفذ البيع هو الخيار وقال الصدر ان شهيدا لاجادة
كالبيع تنفذ في ايام الفسخ قاله في مسئلة بيع المتاجر هل ينفذ في ايام الفسخ روايتان
في دهن اجماع في الباب الاول وسبابة في فصل الفسخ وفي المحيط فذكر شيخ الاسلام في كتاب
الصلح عن محمد استاجر ارضا باكراد حنطة فزاد رجل المواجه كرا فاجر المواجه فزاد المتاجر
الاول كرا ايضا وجوز والاجادة فالاجادة هي الثانية وانفسخت الاول في مقتضى تجديد الثانية
فذكر هذه المسئلة في غايهس ووضعها فيها لافان له المتاجر على المتاجر الثانية ويتركها رب
الداد الاول بهذه الزيادة وبالا لاج الاول فذكر ان الاجادة الاولى لا ينقض وهذه زيادة زادها
في الآخر وحاصل الجواب ان صاحب الدار لفا جدها الاجادة ينقض الاولى ولقالم يجدد لا
ينقض وتكون الثانية زيادة ولو دق ارض مزارعة على ان يكون البذر على المزارع حتى صار
متاجر ثم اجر من غيره اجادة طويلة من غير رضا المزارع لا يجوز لانه اجر المتاجر ولو رضى
المزارع انفسخت فزارعة وينفذ الاجادة الطويلة بخلاف اجادة المتاجر لفا رضى به المتاجر
حيث ينفذ عليه يعني على المتاجر وههنا ينفخ الاول لحاجة الناس في فتاوى الصغرى
وفي فتاوى الفضل رجل اجر حانوته مشاهة ثم اجر من غيره اجادة طويلة واو المتاجر ان

يكون هو

يكون هو الذي يقبض الاجرة فما قبض المتاجر من الاجرة فهو له الاجرة الشهر الذي وقعت
الاجادة فيه فذهب الى ان الاجادة الثانية انما تصح في راس الشهر والاولة انما تنفسخ عند
مجيء راس الشهر وفي الفتاوى الصغرى رجل استاجر دارا اجادة طويلة ان كتب في الصك
اجرتك عشرين بكذا عشرين ايام من آخر كل سنة فهو جائز ولا ينقض اخلا في العقد
ولو قال على ان ياتي اكر في ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عندنا في كيلا يصير مدة الخيار
اكثر من ثلاثة ايام وفيه رجل اجر داره شهرا وجعل لنفسه الخيار فكن المتاجر الدار قبل
ان يحجزها لاجر عليه فيما سكن لانه سكن بغير عقد فيلزمه الاجر فيما سكن بعد الاجادة وفي
شراء الطحاوي رجل استاجر دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضرب في سكنها له الخيار ان شاء
جسها والاجادة على حالها وان شاء نقض الاجادة والعيب فيها كسر الجوز وكما يبط وما
يوهن البناء ويمنع السكنى ولو حدث بها عيب بعد القبض بعد عقد الاجادة يرد به ايضا لان
عقد الاجادة عقد لمنفعة فاذا حدث العيب قبل استيفاء المنفعة فكانت حادثة بعد العقد
قبل القبض بخلاف البيع وفي الزيادات في ابواب الاجادة خيار العيب في الاجادة يفارق
البيع في انفسخ المشتري بالرد بالعيب قبل القبض وبعد القبض لا ينفذ بل يشترط القضاء او
الرضا وفي الاجادة ينفذ المتاجر بالرد قبل القبض وبعده وخيار الرؤية ثابت للمتاجر
في اجادة الارض وفي وراثة الصغرى رجل استاجر ارضا ليزرعها فزرعها فاصابت الزرع
آفة فهلك او غرق الارض فلم ينبت فعليه الاجر تاما ولو غرقت قبل ان يزرعها فلا اجر عليه
قاله في المحيط والفتاوى على انه لاجر على المتاجر فيما بقى من المدة بعد هلاك الزرع الا ان تمكن من
اعادة زرع مثله او دونه بالضرر بالارض وكذا لو منعها غاصب لان المسئلة الاولى يمكن
ان يزرع آخر وان غرقت قبل فذلك لا يمكن ولو قبض لارض ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب
عليه عام الاجر وفي الفتاوى في بطل لنون رجل استاجر ارضا ليزرعها فزرعها فلم يجد الماء
لسقيها فبطل الزرع سقط عنه سواء استاجرها بشرها او بغير شربها وكذا اخنا والفقيه
الاجر

جنس آخر

ابن الليث بمنزلة مالوا شارب الرعي وانقطع الماء ولو خرب النهر الا عظم فلم يقدر على سقيها على هذا
ولو كانت تقي بقاء المطر فانقطع المطر على هذا قاله في المحيط وفي الفناوى اهل سمرقند استأجر
من اراضي الجبل فزرعها فلم يثمر ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطرت ونبتت فالزرع كله
للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها واحال الى نوادر ابن سماعه ولو استأجر
ارضا يزرعها فزرعها فغلت ماؤها وانقطع فلان يخصه حتى يفسخ القاضى العقد بينهما و
بعد ما فسخ يترك الحكم للارض في يده باجر مثلهما ان يترك للزرع فان سقى زرعه كان ذلك
رضا وليس له ان ينقص الاجارة وفي المتنق لولم تمطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة فلما
مضت مدة الاجارة خرج الزرع وقال هو للمزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض
انا اقلعه ذلك ولو استأجر ارضا سنة ليزرعها غلة واحدة قد ستمها بعينها فزرع تلك الغلة
فلما نبت الزرع آفته من برد او غيره فافده ويح في وقت لا يستطيع ان يعيد تلك الزراعة بعينها
فاراد ان يزرع غيره متى ما هو دونه في الضرب على الارض فعلى وان كان من غير ارض صاحب
ما زرعه اضر على الارض لم يكن له ذلك ويترك الارض على الآخر ما كانت في يده رجل غضب ارضا
فاجر حاسنة من رجل بدراهم متعامة ليزرعها ما بدله فزرعها ثم ان رتب الارض اجازة الاجارة
فالاجارة جايئة من يوم اجاز وما مضى ليس لرب الارض اجرة بل للغاصب ويتصدق بها بعد
ما ضمن نقصان الارض في يوم اجاز ولو كان دفعها فزارعة بالنصف فاجاز رب الارض لزارعة
جارت وان كان الزرع في سبيله ولم يمتد في ذلك شي للغاصب من الزرع ولا ضمان عليه في
نقصان الارض ولو اجاز لزارعة بعد ما سمن الزرع وانتهى لم تجز وكانت المقاسمة للغاصب
ويتصدق ويضمن ما نقص الارض هذا في المتنق وفي التجديد في آخر الاجازات بعد ما يبل
الاستقناع ان اجاز المالك الاجارة بعد استيفاء المنافع واجواب كما ذكر في المتنق اما اذا
اجاز قبل استيفاء المنفعة جاز والاجرة للمالك وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجرة
في الماضي والباقي للمالك عند ابداء وعند تجديد الاجرة ما مضى للغاصب وما بقى للمالك وفي فتاوى

الفضل رجل استأجر كروما فتحكم قوايم اختلاف حكم الثمران لان موجودا وقت بيع الاشجار
دخل تحت البيع ان شرط كما ذكرنا في البيوع وان لم يكن موجودا ان حصل على ملك المستأجر يكون
للمستأجر ان اشترى الاشجار كلها احدى الطرق والاجر ان احتطب لايضم والمستأجر
يضمن ذلك **جنس آخر في اجارة المستغل وفيه استيجار الحمام والرجي**
رجل استأجر حماما في قرية فوقه اجلاء ونفرا الناس سقط الاجر وان نفى بعض الناس
لا يسقط وفي نوادر دكن الاسلام على السعد وفي المحيط فان كان حماما للرجال وحماما
للنساء وقد عدها جميعا لانه سمي في الاجارة حماما جاز استحسانا قاله متايخنا هذا
لنظامان باب الحمامين واحدا والذهليز واحدا اما لو كان لكل واحد منهما باب على حدة
لا يجوز سميها ولذا استأجر رجى ماء على ان يطحن فيها حنطة وطحن غيره ان كان ضرما طحن
مثل الحنطة او دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا فتعتبر فيه احكام الغصب
وفي النوازل ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فاجر ما من رجل يبيع الفاكهة كل شهر
بدرهم فما اخذ من الاجر فهو للعاقلة قاله الفقيه ابو الليث انما يجب للاجر ان كان ثم بناء او
دكان يصير للاجر فاصبا رجل استقرض دراهم من رجل فقاه له اسكن حانوته فنام ارد
عليك دراهمك لظالمك بركة باجرة الحانوت والاجرة التي يجب عليك هبة لك فدفعه المقرض اليه
الف درهم وسكن الحانوت مدة قاله ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة
على المقرض واجبة وان كان ذكر ترك الاجرة عليه قبل الاستقراض او بعده فلا اجر عليه **رجل له**
حوانيت منفعة فجاءه ان سكن في حانوت من تلك الحوانيت قال محمد بن سلمة يجب اجر
المثل ولو قاله ان كان كنت غاصبا لا يصدق لفا ان الغاصب مقابا لحانوت للمالك
اما لو اتى المالك ليجب للاجر عند اقامة البينة من المالك وكذا لو دخل الحمام وقال خلعت
على وجه الغضب لا يصدق الكل في النوازل وفي مجموع النوازل مستأجر حاما ما بديل معلوم
على ان عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف متضمن عقد الاجارة فيفسد

وفي الأصل رجل استاجر رجلا، وبنيها ومتاعها مدة معلومة باجر معلوم فانقطع الماء سقط
من الاجر بحسبه فان لم ينقض الاجارة حتى عاد الماء لزمته الاجارة فانه شرط عليه الاجر
وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم الحال فان قل الماء
واضربا للطن وهو يطن فان فحش الضرر بخير وان قل فهو لازم وان خالف المالك ان ينقطع
الماء فيفسخ الاجارة فاكثر البيت والمجرى والمتاع خاصة فليس فيه ابطال الفسخ وفيه
بل ان يفسخ للعيب ولو انكر المجرى والدواق او انهدم البيت فله الفسخ فان اصلحه فليس
له الفسخ وفي الفناوى رجل استاجر طاحونة وفيها رحيان فاحتاج النهر الى اكوى وصار
بحال لا يعمل انا احدي الرحيان ان كان احفر على المواجر عادة وكان بحال لوصف الماء اليها
يعلم ان عملا ناقصا اجرها وله اختيار وان كانا لا يعملان يلزمه احدهما وان تفاوتتا فعليه
اجر اكثرهما وان كان احفر على الشاخر فعليه الاجر كما ملأ من استاجر خيمة فانكسرت الاوتاد
فعليه الاجر ولو انقطعت الاطناب فلا اجر عليه رجل استاجر احمام فانكسرت القدر سقط
الاجر وهذا في الأصل طحان دكب في الطاحونة مجر من ماله او حديد او شيئا آخر ثم انقضت
مدة الاجارة هل له ان يرفع ما كان له ينظر ان فعل ذلك باوصافها على ان يرجع في الغلة
يرجع ويكون له وان فعل بغيره وان كان غير موكب فهو له وما كان موكبا يرفع المالك اليه قيمته
ولو استاجر طاحونة اجارة طويلة ثم اجرها من غيره بالفكرية بقباله داد ولفظة له بالعمارة
فانفق في العمارة هل يرجع عليه ينظر ان علم انه استاجر وليست الطاحونة ملكا لا يرجع و
ان لم يعلم وطمه ما كان يرجع عليه هو المختار **الفصل الرابع في اجارة**
الدواب وفي الأصل لو استاجر دابة ولم يبين ما يحمل عليها فالاجارة فاسدة وقد
ذكرنا فان سمي ما يحمل عليها فحل ما هو اخف او اثقل لانه في كتاب العارية ففي كل موضع ضمن
في العارية لا يجب الاجر ههنا رجل استاجر دابة ليحمل عليها له ان يركبها وان استاجرها
ليركبها ليس له ان يحمل عليها ولو حمل عليها فلا اجر عليه لان الركوب يسمى حملا يقال دكب

وان احتل
في قدر الانقطاع
فانقضى الاستاجر

فلان وحمل معه غيره ولا يسخر يحمل ركوبا اصلا وفي المحيط لفاكاري قوم مشاة ابدا على
ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم او من اعينهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقيب الاجر
وتفريده ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز ولو استاجر دابة
ليشيع عليها رجلا او ليتلقى عليها رجلا لا يجوز الا ان يعين موصفا معلوما لانه مجهول استاجر
دابة من رجل كل شهر عشرة دراهم على ان يمتد بداله حابة في ليل او نهار دكها ان سمي بالكنوة
ناحية من نواحيها جاز وان لم يسم مكانا لا يجوز فاما لفاكاري ثوبا ليقض به حوايج
في المصر فهو جائز وان لم يبين مكانا وفي المنقعة لوتكاري دابة على دخول عشرين يوما
الموضع كذا فادخل المكارى في ختمه وعشرين يوما يحط عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا
بستقيم على قول ابيس ومحمد اما على قول ابيس فينبغي ان تفسد الاجارة كما لو استاجر
رجلا ليخبره هذه العشرة مخاتيم الدقيق اليوم بدرهم يفد عند ابيس قال ابو بوب لفاكاري
دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها عشرين فسلمت فعليه الاجر تاما فان عطبت
بعدها بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو قول ابيس ولو استاجر دابة ليذهب بها
الى مكان كذا فركبها في المصر في حوايج فهو مخالف ولا اجر عليه ولو استاجر قميصا يلبس
ويذهب الى مكان كذا فلم يذهب ولبس في منزله فهو مخالف فلا اجر عليه قال الفقيه ابو الليث
يجب الاجر ههنا لانه خلاف الخير ولو هلك لا يصير ضامنا بخلاف الدابة لانه الاجارة
في الدابة لا يجوز الا ان يبين المكان وفي الثوب يحتاج الى ذكر الوقت استاجر درعاً للبلد
يوما الى الليل باجر معلوم لها ان تلبس اليوم كله ومن الليل اذله واخره ولا تلبس فيها
بين ذلك لفاكاري ثوب ضيافة فان لبست وسط الليل فتخرق يضمن وان كان ثوب بذلة
لها ان تلبس الليل كله استكرى دابة بربعة دراهم على ان يرجع من يومه فلم يرجع الى ختمه
ايام تجب عليه درهمان وهو مخالف في الرجوع فلا يجب شي في النوازل **جنس آخر**
فيم يبطل عمل وفي النوازل لو استاجر الدواب الى بلدة ليحمل عليها من هناك

الدين

حمولة فجاء المكاري فقال ذهبت وما بقى وجدت الحمولة ان صدقه المستكاري في ذلك فاجر الزهاب
 خاليا من غير حمل واجب واصل هذا في اجماع الصغير رجل استاجر رجلا ليزهبا الى البصرة
 ويخرج بعينه فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقى فله الاجر بحسب ذلك ولو استاجر
 ليزهبا بكتاب الى فلان بالبصرة ويخرج بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فزاد الكتاب فلا
 اجر له عندهما وقال محمد لاجر الزهاب ولو استاجر ليزهبا بطعام الى فلان بالبصرة
 فذهب فوجد فلانا ميتا فزاد فلان اجرا له عند اصحابنا الثلاثة واما في مسألة الكتاب
 ان يترك الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيته يجب لاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلانا
 غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال ان هذا لا خلاف الذي ذكرنا ومنهم
 من قال ان هناك يجب اجر الزهاب بالاتفاق هذا الفاشط عليه المجيء بالجواب فان لم يشترط
 عليه المجيء بالجواب فلم يذكر في الكتاب فنقول لفالم يشترط وترك الكتاب ثمه حتى يوصل اليه
 لفا حضر بان كان غائبا وان ورنه لفا كان ميتا فانه يستحق الاجرة كمالا وكذا لو وجده فخرج
 الكتاب اليه فلم يقرأه حتى عاد من غير جواب له لاجر كمالا لانه باذنه وسعه ولو لم يجد
 او وجده لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب فلا اجر له وقال محمد لاجر الزهاب ولو نسي
 الكتاب ههنا لا يستحق اجر الزهاب بالاجماع لو استاجر ليزهبا رسالة الى فلان بالبصرة
 فذهب الرجل فتمجد المرسل اليه او وجده لكن لم يبلغ الرسالة ورجع فله الاجر والفريقين
 الرسالة والكتاب قد يكون سيرا لا يرسل بان يطلع عليه غيره اما الكتاب فيختوم قال
 الشيخ الامام ^{ان الرسالة} شمس لا يملك لانه لم فصل الرسالة فهو والكتاب سواء فانما في الطعام
 لو ارجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن عند اصحابنا الثلاثة وهذا الاصل رجل استاجر
 غلاما ليزهبا بكتاب الى بغداد فقال الغلام ذهبت به وقال المستاجر ما لي ذهبت به
 فان اقام الغلام البيت انه قد دفع الكتاب اليه يجب لاجر وكذا لو اقام البيت انه لم يجده
 وفي مجموع النوازل رجل استاجر دابة من بغداد ليزهبا الى المدائن ويجعل طعاما من المدائن

عليها فذهب فلم يجد الطعام فعلى المستاجر اجر الزهاب ولو استاجر ما يحمل حمولة من المدائن
 ولم يستاجر من موضع العقد لاجر عليه قال ومن هذا الجنس مسألة صارت واقعة صورتها
رجل اشترى اشجارا من آخر ليقلها وذهب بالاجراء فلم يرص نقالا لا البيع في الاشجار
هل لاجر شيء من الاجر في نظر ان استاجر من ليزهبا مع من المصرا في موضع الاشجار ويقلها
الاشجار فلهم اجر الزهاب فان استاجر من لم يقطع الاشجار في موضع كذا فلم يذكر الزهاب
فلا اجر له قال ثم وجد المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورتها رجل استاجر
اجرا على ان يقطع الاشجار في قرية بعيدة من المصرا على ان اجر الزهاب الرجوع على المستاجر
قال لا اري له اجر الزهاب ولا اجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا رجلا استاجر مكاريا
ليحمل كذا او فراه من الحطة فحمل بعض الطريق فموت في فريخ واعاد الحمل الى الموضع الاول
الاول لا يستحق شيئا من الاجر وعلى هذا لو كثر في سفينة من رجل يحمل فيها طعاما الى موضع
معلوم فلما بلغ السفينة ضربتها الرج فزاد الى الموضع الذي اكثري منه ان كان
صاحب الطعام مع السفينة يجب له الكراه وان لم يكن صاحب الطعام معها لا يجب فصار
كالخياط اذا خاطم ثوبا فغضب على الخياط ولو لم يصبه لاجر هو عليه والاشكال على هذا في الجوامع
جنس آخر وفي الاصل رجل استاجر دابة من الكوفة الى الجمار لم يجز لان لها جيبا نئين
 حتى لو كان في مصر لها جيبان واحدة جاز ولو استاجر ما الى موضع صلاة الجنازة لا يجوز
 لانها كثيرة في كل مصر ولو تكادى من الكوفة الى الجبوة ذاهبا وجائبا ان يبلغ اهلا بالكوفة
 اذ ارجع وكذا لو استاجر الى الكوفة يبلغ عليها منزل بها وكذا في حمل المتاع فلو نزل
 في موضع وقال هذا منزلي ثم قال بل اخطأت بل فيها جارية لا يصدق ولو تكادى
 دابة لو سرت في عليها الى بيت زوجها ان كانت بغير عينها تعين اول راكب يركب
 فلو حبس الدابة ليله حتى اصبح فزاد ولم يركب عليها لاجر عليه ولو تكادى ليركبها و
 شبع فلانا فحبسها في الغدوة الى ان تصاب لها ثم بدا العلف ان يخرج فزاد الدابة عند

ويعنى المسئلة
 ان يكونوا معلومين
 فان لم يكونوا
 معلومين فلا اجر
 له ولو سئل
 2

الظيرة فان كان جبهها قد ركب الناس بعض ولا اجر عليه وان جبهها اكثر من
ضمن ذلك ثم في مسئلة التشيع انما يصح اذا عين موضعاً فان لم يعين لا يصح الاجارة
ولو اراد المكارى ان يجعل على الدابة مناعه او مناع غيره بكرة مع مناع المكزي فلا يصح
لان الدابة صارت له بالكتيبار فان حمل مع هذا مبلغ المقصد لم يكن للمكزي ان ينقبض
منه الا جرحاً ولو تكاثر من الغدوة الى العشي يرد بعد الزوال وبالفارسية
شبانها بعد العصر والبوم من طلوع الفجر الثاني الى المغرب وفي الفتوى
الفضلى هذا في الدواب اما لو استاجر اجيراً ليعمل له يوماً فمن طلوع الشمس حكم العادة
والكيلة من غروب الشمس الى طلوع الفجر الكل في الاصل وفي الفتوى الصوى
حمل البعير مائتان واربعون مثلاً وحمل الجار مائة وخمسون مثلاً وفي الفتوى رجل
اكترى دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا فبدرهم والى موضع كذا فبدرهمين والى
موضع كذا فبثلثة ورام جازاً استخساناً ولا يجوز اكثر من ثلاثة اصد له ثلثة ايام رجل
حمل رجلاً كراماً الى البلاء فعينه كراوة حتى برده الى الموضع الذى حمل وكذا في كل طم حمل
ومؤنة وفي مجموع النوازل رجل اكترى حماراً اخذ به الى نصف فلما سار في بعض الطريق
بقي الجار في الطريق يقال بالفارسية فروماند وكان صاحب الحمار نصف فامره رجلاً
بان ينفق على الحمار ويبي اجرة ففعل ان كان المامور يعلم ان الامر كبس صاحب الحمار لا
يرجع على احد الا ان يكون الامر ضمن له وان لم يعلم يرجع على الاخر اكترى ابلاً الى بغداد
فاختلفا في وقت الخروج فالام الى المستاجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق واذا لم يكن
الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب فلا بد من البياض في المسقى رجل قال لا خراجت
منك من الدابة فان ايت عليها الكوفة فبعثه فان ايت عليها القصر وهو النصف المنصف في حجة
ولو قال ان ايت القصر فبسته فهذا فاسد لانه لو ايت القصر لا بد عليه سنة او خمسة وكذا لو قال استاجر
منك من الدابة من الكوفة فان ركبته الى اجرة فبدرهم وان ركبته او حملها من الحول الى اجرة فبدرهمين

فاسد لانه لا يدري ما يعطيه واصل هذا في الجامع الصغير رجل قال لخياط ان خيطاً اليوم فلنك
درهم وان خيطاً غداً فلنك نصف درهم فالشرط الاول جازي عند اداءه والثاني فاسد وهي
مؤونة وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل استاجر دابة من بغداد الى القصر فحمت والى الكوفة
بعثة قال محمد ان كان القصر نصف طريق الكوفة جاز وان كان اقل من ذلك او اكثر لا يجوز
وعلى قول ابي جاز على كل حال وما يتصل بهذا الوكالة في الاجارة
وفي المحيط سلم ثوبا الى خياط او الى قصار ثم وكل رجلاً بقبضه فدفع اليه القصار غير
ذلك الثوب ولا ضمان على الوكيل لانه هلك الثوب بيده ولرب الثوب ان يبيع القصار بثوبه
وفي الفتاوى للقاضي الامام قال في امان عدم وجوب الضمان على الوكيل فشكل لولا ان
الثوب الذي دفع اليه القصار ثوب رجل آخر لانه اخذ ثوب انسان بغير اذنه صاحب الثوب
فكر في المنقى رجل عنده ثياب مبيعة لرجل فجعل المدفع في ثياب الوبيقة ثوباً لنفسه ثم
جاء صاحب الوبيقة وطلب الوبيقة ضامناً لذلك الثوب ووجه ذلك انه اخذ ثوب الغير
فبغير اذنه فاجعل في ذلك لا يكون عذراً ففكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب
غيره فاخذه صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامناً فان كان صاحب الثوب بعث الى القصار
رجلاً ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوباً غير ثوب المرسل فضاء عند الرسول
ذكر ان الثوب المدفوع لو كان المدفوع لو كان للمقصد لا يضمن الرسول وان كان بغير
القصار كان لصاحب ذلك الثوب ان ينادي ان شاء الله القصار وان شاء الله الرسول
فان ضمن القصار لا يرجو القصار على الرسول وفي الاصل للوكيل بالاجارة ان يواجر
بالعين الفخري عند اداءه خلافاً لهما الوكيل بالاجارة لولا اجر الزاد من ابن الوكيل او
ابيه جاز كما في البيوع ولو اجر من ابنه بعينه الوكيل او ممن لا يقبل لا يجوز عند اداءه وعند
يخبر كما في البيوع ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجوز المثل على المستاجر
والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بما لا اجارة عند الفسخ وفي المحيط لو وكل رجلاً

فبغير اذنه صاحب الثوب المدفع الى صاحب الوبيقة
او بغير اذنه صاحب الوبيقة

بان يستاجر له دارا بعينها ففعل فالوكيل يطالب بالاجرة والموكل يطالب بالاجرة
 وان لم يطالبه الاجر فان وهب الاجر من الوكيل او ابراء وجه والموكل ان يرجع بالاجر على الامر
 وفي المنفق رجل او رجلا ان يواجر داره او ارضه باجر مستحق ففعل ثم ان الواجر يعرض الوكيل
 ناقضا لاجارة جارت المناقضة ولا ضمان على الواجر لان رتب الذار لا يملك شيئا هذا اذا
 كانت الاجرة دينيا فان اجرها بشئ بعينه وعجل ذلك فربما لمار صار مالكا لذلك الشيء فلا يجوز
 مناقضة على رتب الذار رجل او رجلا ان يستاجر له ارضا بعينها من رجل ثم انه اشتراها من
 صاحبها بعد ما استاجر وكيله وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ما بعينه لا
 يرد الاجارة ويكون فيه بالاجارة رجل او رجلا ان يستاجر له دابة بعشرة الى الكوفة
 فاستاجرها بخمسة عشر ثم اتاه بها فقال استاجرتها بعشرة فتركها لاجر على الامر وعلى المأمور
 الاجر لرب الدابة رجل او رجلا بان يستاجر له دارا من رجل فاستاجر حاله سنة ثم ان
 المأمور ان يدفعها الى الامر وسكنها هو بنفسه قال ابو س لا اجر على الامر وهو على المأمور
 ويرجع بالاجرة على الموكل قال صاحب المحيط دابة في تعليق جدي جمال الدين الزبيدي
 ان الوكيل في هذه الصورة لا يرجع بالاجر على الامر استحسانا قال ثمة وهو الصحيح فانه مال الى ان
 الوكيل يحبس صار غاصبا للدار من الامر والغصب من غير المالك متصور في الجملة فصا هذا
 وما لو غصبها اجنبى سواء وقال محمد الوكيل يرجع بالاجر على الامر في القيس اراد به والله اعلم
 بالقبض القيس على الوكيل بالشراء فان الوكيل بالشراء لو اجس فليس له حق اجس
 حتى انه لو هلك لا يسقط الثمن عنه الامر فكذا لا يسقط الاجر عن الموكل ههنا ولان المأمور
 غاصب سكت فلما اجر عليه رجل او رجلا بان يواجر داره بعشرة فاجر ما بخمسة عشر فالاجارة
 فاسدة ويتصدق بالخمسة ان اخذ ما وفي وكالات الاصل الوكيل باستيجاد الارض سنة
 لذا استاجر هاسنين فالتسعة الاولى للامر والثانية للمأمور ولو وكله باستيجاد دار فقط
 بعض بنايها قبل القبض او بعده فترحم به الوكيل دونه الموكل لزم الوكيل بالشراء لداره بالحب
 كان وكيل

الكفالة بالاجرة

الكفالة بالاجرة وفي الاصل الكفالة بالاجرة جائزة وكذا احواله ولا يطالب بشئ منها
 حتى يجب بالايفاء او شرط التعجيل وهو كالضمانة الى سبب الوجوب فاذا وجبت له ان يطالب
 به ايها شاء ولو عجل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع به على الاصيل حتى يحن الوقت وليس
 للكفيل ان ياخذ المستاجر حتى يؤديه لكن ان لزمه هو يلزم المكفول عنه لما عرف في كتاب الكفالة
 وان اختلفوا في مقدارها فقال لاجر درهمان وقال الكفيل درهم وقال المستاجر نصف
 درهم فالقول قول المستاجر لانكاره الزيادة واقتراده الكفيل على نفسه بزيادة نصف درهم
 جائز ولا يجوز الاستاجر فالقول قول الكفيل فيما زاد على درهم بانكاره الزيادة ولو اقام
 الطالب البينة اخذ بالدرهمين ايها شاء فلو كان الاجر ثوبا فهلك بطلت الكفالة لانه بريء
 الاصيل عن تسليم الثوب بالهالك ولو اجر نفسه او عبده للخدمة فكفل ان بالخدمة لم يحجز
 لانه لا يقدر على ايائها ولا يكون خدمته الكفيل خدمة الاجير ولو كفل بتسليم نفس الاجير
 جاز وكذا لو استاجر دارا سكنها او ارضا يزرعها لم يحجز الكفالة بالسكنى والزراعة و
 يجوز تسليم الدار والارض ولو استاجر دواب او محملا باعيانها الى موضع كذا فكفل رجل
 بتسليم العين جاز وتسلم يحمل لا يجوز ولو استاجر ابلا بغير اعيانها جاز استحسانا
 لانه يمكن ايفاء الحمل ما شاء كما في المكفول عنه ولو عجل الاجرة واخذ كفيل يرد ما ان لم يؤديه
 المنافع صح لانه دين مضمون ولو اعطى ثوبا بشرط عليه حياطة بنفسه فكفل
 انسان بخياطة لم يحجز وكذا كل عمل فان لم يشترط حياطة بنفسه فكفل انسان بخياطة
 جاز فان خاط الكفيل رجوعا على المكفول عنه باجر مثله بالغاما بلغ ان كان كفل باجره الحبل
 في الاصل رجل وكل رجلا بان يواجر كرمه اجارة طويلة ففعل وضمن الموكل مال الاجارة
 عند الفسخ صح لانه اجنبى عنه واحقوق عايدة الى الوكيل **الفصل الخامس**
في الاستصناع واستيجار العمل وفي الاصل رجل استاجر رجلا للبيع او للشراء ولم
 يوقت لم يحجز ولو بين الوقت جاز ويجب الاجر حصل البيع او لا ولو قال لي في هذا المئاع

ان كان
 له مال
 فله ان
 يبيع
 منه
 ما يشاء

باجر درهم او شتره به ولم يبين اجلا فله اجر المثل لايزاد على درهم ولو اقره بالبيع او بالشراء
 ولم يشترط له اجر فله استعانة وفى التجريد لا يجوز اخذ الاجرة على البيع والشراء ولو باع و
اشترى بحجر المثل لا يجاوز به درهم ولو دفع الى امرأة رجل دراهم حتى تبيع ببيع
 دار زوجها وتخرضه على ذلك فهو رشوة وفى النوازل رجل قال لدلال ببيع صيغتي على ان
تلك من الاجر كذا فلم يقدر هو على الاتمام فباعها ذلالا لآخر ليس للماول شي وبها اخذ
الفقيه ابو الليث قال ذالمحيط وهو الحسن وعليه الفتوى وهذا موافق لقول ابى
فيما ذكرناه العيون رجل دفع الى رجل ثوبا وقال له بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك
وقال ابوسان باع بعشرة او لم يبيعه فلا اجر له وان تعبد في ذلك وان باع باثني عشر
او اكثر او اقل فله اجر فله لفا تعبد في ذلك لانه عمل باجادة فاسدة فيحق الاجر قال
 القاضي الامام وهذا الحق وبه يفتى لان الاجر مقابل بالبيع دون مقدماته لفا كان
 المعقود عليه البيع وكون البيع وفى نوازل ابى سماعة يوعى ابى رجل خل شيئا من دلتى
 عليه فله درهم فذلك ان فلا شيء له ولو قال الانسان بيعته ان دلتى عليه فلك درهم
 فان دله من غير مشي معه فلك ذلك لا يستحق به الاجر وان مشي معه فله اجر مثله استاجر
رجلا لبيعه له او ليحطب فان وقت جاز والافلا فان كان احطبه ملكه استاجر جاز
استاجر رجلا ليهدم جداره او لينه كل ذراع بكذا جاز رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان
 من رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجر المعبر عادة اهل السوق ان كان
لا يعينون الا باجر يجب اجر المثل وان كان يعينون في مثل ذلك بغير الاجر لا شيء عليه ثم في
 كل موضع يجب لفا اخذ الدلال الاجر ثم ان المشتري رد المشتري بالعب بطريق هو فسخ
 او لا يكون فسخا لا يسترد من الدلال ما دفع اليه من الاجر **جنس آخر** رجل دفع الى حايك
 غزلا وامره بان يسج له ثوبا وبين صفت على ان اربعة او ثلثة للحايك اجر العلم لم يجز
 وكان القاضي الامام ابو علي النعماني يفتي بجوازه ينصف بحكم العرف قال في الفتوى

على جواب الكتاب والاستصناع ببيع او مواعدة والاصح ان يبيع والمستصنع بالخيار لفا اداه
 والاخياد للصانع هكذا قال ابوس اولاد وعليه الفتوى وتما في بيعه الاجامع الصغير
وفى الاصل لفا دفع الى حايك منوين من غزل وامره بان يسج له منه ثوبا سبعة اربعة
فينسج له ثلثا ان شاء ضمنه مثل غزله والثوب للحايك وان شاء اخذ الثوب واعطاه
الاجر قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي الاصح عندي ان يعطيه اجر مثله لايزاد على
ثلاثة ارباع المستحق ومن هذا الجنس صارت واقعة رجل دفع الى نسا في نوعين من الغزل
احدهما اذق من الآخر وفر موشش ك اين ما ركد اشرفا ف اين سطر بانصدي فغلط
النسا في ونسج احدهما في الآخر صار اكره بس للنسا في ونسج احايك مثل غزله والصباغ
لفا خلق فصبغ الاصفى مكان الاحمر ان شاء ضمنه قيمة ثوب وان شاء اخذ واعطاه ما زاد
الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ لوني ان لم يكن في ثوب لا يضمن وان كان في ثوب لا يجز
 يقول اهل تلك الصنعة ان فاحش يضمن ثوبا بيضا وفى المحيط ولو امر بان يصبغ
 برعفران او بقم وصبغه بعين ما سمي الا انه لم يشبع صبغه وقدره صاحب الثوب ان
 يشبعه فالملك بالخيار ان شاء قيمة ثوبه ابيض فلم الثوب وان شاء اخذه واعطاه
 اجر مثله لايزاد على المستحق في الاصل ولو استاجر نجارا يعمل له عشرة ايام يتناول اليوم
الذي يليه ولو اراد ان يعمل في الصيف ينبغي ان يعين عشرة ايام من اول شهر كذا ولا يقول
عشرة ايام في الصيف لانه مجهول وفى الفناوى رجل قال لآخر اعط رجلا درهمين لي عمل له
يومين فعمل له يوما واحدا وامتنع عن العمل في اليوم الثاني قال ان كان سمي له عملا فالاجرة
 جائزة ويجبر على العمل فاق مضى اليوم ان ليس له ان يطالب بالعمل منه ولو سمي وقال يومين
 من الايام فالاجرة فاسدة ولا اجر مثله ان عمل بجهالة اليومين رجل قال لآخر
اقضني عشرة اقفة حنطة فاقضه فاستاجر من يحمله فالاجر على المقرض لانه هو العاقد
وان قال المستقرض استاجر من يحمله ذلك فالاجر على المقرض ول ان يرجع على المقرض

لأنه فعل باره وفي مجموع النوازل رجل دفع ثوبا إلى خياط وقال له اقطعه حتى يصيب القدم
وكنت خمته انبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا ان كان قد رابح وخوفه فليس شيء وان كان اكثر
يضم وفي الفتاوى للصغير رجل استاجر رجلا تاديه روين فابدا تاده زنديجي بما
لذا ان كان معينا صح وان لم يكن معينا لا وانما يصح للنفاوت اما لالم يكن متفوتا بان
استاجر رجلا ليحمله كذا قطننا بكذا يجوز وان لم يكن القطن معينا لكن بشرط ان يكون
في ملكه فكل القدر من القطن كما في البيوع ويشكل هذا بمسئلة اجماع الصغير رجل استاجر
رجلا يجوز هذه العشرة مخاتم دقيق في هذا اليوم بخنق ذكر الاشارة مع ان الدقيق غير
متفاوت واجواب ان قوله هذا واقع اتفاقا فانه رايته مسئلة الدقيق في المنفعة بدون
كلمة هذه وفي المنفعة لو قال للقصار يقصره ماية ثوب مروي او بغداد في جازان كانت
التياب عنده وهو بالخيار لفا رأي النياب وفي مسئلة الحمل في لاخياره والفرق ان
بعض التياب اشد قصارة من البعض بخلاف القطن وفي الاصل رجل قال للقصار اقص
عشرة اقواب بدرهم لم يجز وان بين جنس الثوب فان راءه التياب جاز فلورده القصار
ثوبا غير ثوبه خطاء او عمدا فقطعه وخاطه ثم جاء صاحبه ان شاء ضمن القصار ورجوعه هو
على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على احد ولو استاجر خياط تاده فباي
مردانه بدور افترق الشيخ الامام ظهرا الدين المرغيناني انه يصح وتاويله لفا بين اجنس و
القدر وفي الاصل رجل دفع الى اسكاف جلد يجوز له خفيين على ان ينقلهما بنعل من عنده
ويبطنه ووصفه فلكل كلمة جاز وان كان هذا بيعا في اجادة للتعامل قال في المحيط و
هذا التحسان والقياس لا يجوز بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليحيط جنبه على ان يحشوه
ويبطنه من عنده باجر مستحق فان ذلك لا يجوز قياسا والتحسان فكذا هذا ترك القياس
في الحنف للتعامل وفي المنفعة عن محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو
جائز وفيه على الحنف فصاد في المسئلة روايتان ولو قال ظهارة من عندك فهو فاسد

باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه ثم ان محذورا هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل
والبطانة وصرفه الى نعل وبطانة يليق بذلك الجلد وكذا لفا امر رجلا ان يحذر على خفيه
اربعة قطع ولم يرا الرجل القطع وكذا لو دفع الخرق على الخفاف من عيزان يري الاسكاف
الوقاع وفي نوادر بن سماء بشرط الارادة فاذا في التزقيع واخصف روايتان فان
خالف شرطه فله الخيار فان اخذه فلا جرم مثل عمله لا يزداد على المستحق وقبته ما زاد
فيه نعله وبطانتة ولا يلزمه قيمة النعل والبطانة بالغة ما بلغت كما ليس الفاسد لانه
خاص جعل هذا بيعا فيعتبر الزيادة فيه دون القيمة وكذا لو اعطاه خرقه ليصنع له منها
قلنسوة ويبطنها ويحشوها من عنده وفي الفتاوى للفضل لو دفع الى زناق ثيابا ليندفع
عليه كذا من قطن نف بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز للتعامل
وفي الاصل رجل استاجر قميصا يوما فضا في ثم وجده بعد ذلك لم يكن عليه الاجر لفا صدق
الملك فان لب في يوم ضمن لمضعة المدة وان اختلفا في الضمان يحكم احوال وفي الفتاوى
رجل استاجر ثوبا يلبه كل يوم بدانق فوضعه في بيته سنيين ولم يلبه رد لكل يوم
وانفا الى الوقت الذي لولبه الى ذلك الوقت تحق فحيز يقط الاجر وفي مجموع النوازل
رجل استاجر رجلا ليذهب بمحولة الى موضع كذا فلبا ساد بعض الطريق بداله وتركه فلك
وطلب نصف الاجر قال يجب لفا كان البائة من الطريق مثل الاول في السهولة وفيه
ايضا رجل استاجر نجارا يوما الى الليل فجاء رجل الى التجار وقال اتخذ لي دوة بدرهم
فاتخذ فان كان صاحب يعلم انه اجير فانه آثم وان لم يعلم ثم علم لا باء من وليس عليه شيء
وينقص من اجر التجار قدر ما عمل في الدواة الا ان يجعله في حل وفي المنفعة رجل دفع الى
خياط ثوبا والمدفوع اليه اجير عند الخياط قد امره ان يتقبل عليه العمل فله ان ياخذ بالعمل
ايهما شاء وايهما مات فله ان ياخذ الآخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ
فلم ياخذ التلميذ بالعمل وهو خرا وعهد ما دون حتى هلك الثوب في حانوت الاستاذ فضا منه عليه

الاستاد وهذا عندنا وان شاء رب الثوب اخذ به المستقبل ويرجع هو به في مال الاستاذ فاذا
اخذ به العمل فعمل فقد برى الاستاذ بالثمن رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه وبات
لا يجيب شي في الاجرة لان الاجرة في العادة للخياط لا للقطيع هو الاصح لفا اشترى ثوبا او
شراها على ان يحذوه البايح جاز للتعامل بخلاف الثوب لفا شرط الخياط على البايح لعدم
التعامل هذا في الاصل وفي التجديد في العمل لا يجوز ايضا وفي الاصل ايضا في الاستجارة لحرف
البير لا بد ان يبين العتق والطول والعرض وفي النهر بين العتق والطول والعرض ولو حفر
ذراعا فوجد جبلا ان كان يطاق حفره اجر عليه وليس تركه للشدة وان كان لا يطاق
فهو عذر قال به ولم يذكر في الاصل انه هل تجب اجرا ما حفر ورايت في فوايد شمس السلام
انه كان يجب ان كان في بيت المتاجر كما في الخياط وفي فئاوي القاض الامام وفي المستقبل
الحفار في حفر البير او القبر صخرة لا يزداد في اجره كما لا ينقص من اجره بسبب لين المكان ولو
شرط لكل ذراع في اصيل بكذا وفي الهل بكذا وفي الماء بكذا جاز ولو شرط حفر
البير وطيها بالاجر فنعمل ثم انما بعد الطي فله كل الاجر ولو انما قبل اليه فحجابه و
لو كان في غير ملكه فلا اجر عليه لعدم التسليم فذكر في المحيط فان كان في بلدة يكون فيها فك
فوجد اصلب مما راى فان كان يعلم انه سيلقاه كان عليه ان يحفره وان قال لم اعلم
حلف بالله انه لم يعلم وكان له الاجر بحسب ما حفر قاله الحاكم ابو الفضل هذا خلاف جواب
الاصل ولومات المتاجر له الاجر بحسب ما حفر في المحيط ان كان في ملكه او في يده او ان كان فك
في غير ملكه ولا هو في يده فلا اجر له حتى يفرغ منه ويسلم اليه قال الحسن بن زياد لفا راه
موصفا من الصحراء يحفر فيها بئر فهو بمنزلة ما لو كان في يده وملكه وهو يقيم البئر لا يثبت
يده عليه بالتعيين وعن محمد بن لا يصر قابضا الا بالتخلية وهو الصحيح فان استاجر ليلتين
فلتين فاصاب لمطر اللين فافده قبل ان يفرغه فلا اجر له وان كان يعمل في داره بخلاف ما لفا
خاط بعض في منزل رب الثوب فيسرق يسحق الاجر ولو نصب بعد الحفان ثم افده المطر على

قول في الاجرة وعلى قولها الاجرة له ما لم يشتره وفي الاصل لو امر بان يطبخ في آتون
المتاجر بديل معلوم فهو بمنزلة الخبز فاخره من الاتون من تمام عمله فلو حرك قبل الاخر
بعدها نصحه فلا اجر له ولو كان الحفر في غير ملكه فلا اجر عليه لعدم التسليم ولو استاجر لحفر
القبر يشترط بيان الطول والعرض والعتق فان لم يبين جاز استحسانا واخذ بوسط ما يعمل البئر
فيه لفا وضعا موضع الحفر القبر فحفر في موضع آخر ان شاء اجاز للوفاء ^{المصل} وان شاء تركه للحلف
في الوصف فان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضى وفي حثوا التراب على الميت يعتبر العرف
وفي الفئاوي القاض الامام على الحفار استحسانا فلو انما دفن الميت للآخر قبل ان
يأية المتاجر القبر فهو كحفر البئر وفي فوايد شمس لايه اكلوا رجل استاجر رجلا ليحفر
له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم فحفر في خمسة يجب درهمان ونصف لان العشرة
في العشرة يكون مائة وخمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع اجملة فهذا يلزم ربع الاجر
وفي فتاوى النفر رجل له غريم في مصر آخر فقال للرجل لذهب اليه وطالبه بالذي له عليه
وهو كذا فان قبضت فلك عشرة دراهم من ذلك تجب اجرا المثل وفي فوايد شمس السلام
رجل استاجر اجيرا ليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعوف وابتدأه من صلوة الفجر ولو
استاجر اجيرا ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر يجب اجرا المثل وفي الفئاوي الصغرى لفا دفع الى
تقار ثوبا ليقصه ولم يسم له اجرا قال ابو 2 لاجر له وقال محمد بن انتصب القضا لقبول
ذلك من الناس باجر كما هو المعتاد يجب والا فلا قال الصدرا الشهد الفتوى على قول محمد
رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال لها عالجها بما لك فايزداد قيمتها بالصحة فالزيادة
لك ففعل الطبيب فبرأت تجب اجرا المثل وثمن الادوية والنفقة والكسوة ان اعطاها وليس
منعها لاستيفاء اجرا المثل رجل وهب من آخ شينا وقال له يدركاري كه فرما بت هم سال
سكن ثم رجوع في الهبة بعد ما عمل السنة ينظر ان كان قال وهبتك على ان تعمل السنة فعمل لا يكون
له حق الرجوع في الهبة وفي المنفق رجل تقبل من رجل بناء كرم ان بناء من لبن البناء وطينه

وتبني في وقت معلوم كل اربعة اذرع بدرهم فهذا فاسد فان بناء تنظر الى قيمة الطين
واللبن يوم ادخلها في البناء ثم ان كانت ثلثين درهما تنظر الى قيمة الحايطة مبنية فان كانت
اربعين لزم ثلاثون ثمن اللبن والطين وينظر الى اجر مثله على البناء ان كان اقل من عشق
فله فلك وان كان اكثر من عشق لا يجاوز به عشق لان الاجر صار من الاربعين عشق وفي الفتا
رجل استاجر رجلا ليعمل في هذه الساحة بيتين ذو سقفين او سقف واحد وبين الطول والوض
والسرور وغير ذلك بالآية يقال بالفارسية بشكرد دلو لا يجوز رجل استاجر رجلين
يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحمل احدها دون الاخر فله نصف درهم ان لم يكونا شريكين
في العمل قبل فلك وكذا لو استاجر احدهما لبناء حايطة او حفيرة ولو كانا شريكين يجب كل
الاجير بينهما رجل قاله لآخر ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه
الاشي فلك درهمان فحملها جميعا فله درهمان وقال حمل احدها ان شئت هذه بدرهم
وان شئت هذه بدرهمين فحملها جميعا فله درهمان وفي رواية ابن سماء على خلاف هذا
في المنتقى وفي الفتاوى القضاة واخياط لفا فعل بيد غلامه يستحق الاجر ولو قال له
اعمل بيديك ولا تفعل بيد غيرك لا يستحق الاجر بخلاف الطير على ما ياتي في فصلها رجل استاجر
رجلا بدرهم معلومة لعمل معلوم ثم سحفت الدراهم بحج اجز المثل ولو كان مكان
الدراهم عين من الاعيان بحج قيمة العين لاجز المثل لان قيمة العين بدل العين ولا كذلك
الدراهم لانه لا يدل لها في مضاربة الاصل بطريق الاستظهار وفي المنتقى رجل استاجر من
رجل عبدا سنة كل شهر بكذا فلما مضى نصف السنة مجد استاجر ان يكون استاجر العبد ويوم
قيمة يوم مجد الف درهم ومضت السنة وقيمة الف درهم ثم مات العبد بعد السنة قال الاجابة
له اللازمة ويصح قيمة العبد بعد السنة فان قيل كيف يجتمع عليه الاجر والضمان قال لا يجتمعان
هنا قال هشام بن عمار انما لزمه الاجر هنا لانه استعمله السنة كلها فيما استاجره فلما مضت
السنة كان عليه ان يزد بعد ما فعل صار ضامنا لقيمة وقد كان لزمه الاجر قبل ان

بعض القيمة هذا تفسير هشام في المنتقى وفي النصاب رجل استاجر دابة من بغداد الى الكوفة
لعشرة دراهم مركبها ثم ان المستاجر حمد رب الدابة وادعاهما لنفسه قبل الركوب فمضت
فان ركبها الى الكوفة فخرج من ضمان الغصب بالركوب لا يرى انه لو اغتصب اياه
ثم اجرها اياه ربهما الى الكوفة بعشرة دراهم جاز ويرا من الضمان كذا في المنتقى القصار
اذا جحد الثوب وحلف ثم جاء به مقصور او اقرب ان قصره قبل الحجو وقالاج لازم وان
قصره بعد الحجو ولا وفي الصاع الا صنع قبل الحجو وقالاج لازم وان صنع بعد الحجو وفرب
الثوب بالجار ان شاء احد الثوب اعطاء ما زاد الصنع فيه وان ترك الثوب فمضت قيمة
ثوب ايضا وفي الساع ان نسج قبل الحجو وقالاج لازم وبعد الحجو وقال الثوب للنساج وعلمه
عمل مثله وفي مجموع النوازل لو استاجر نافع البندق دراهم باجم معلوم مع عمل ثم طهرها
لوسنة واللاح وان كان البعض زبوا بسنة والاجر بقدره وهل يضمن النافع في فصل الضمان
رجل دفع الى رجل ثلثة او قاروسين ليتخذ منهما صابون ويجعل الفخار عبده وما يحتاج اليه على
ان يعطيه ما ورثهم ففعل القاريون لب الدمن وعليه اجر وغرامة ما جعل فيه رجل دفع الى
آخر عشرة امنا من نحاس واستاجره باربعة دراهم ليدفعه فصار بعد التدقيق تسعة امنا
قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط **الفصل السادس** في الضمان وهو مشتمل على ستة اجناس
الاول في الدواب وفيه سائل الراعي والبغار الثاني في القصار الثالث في الحمام والبلزغ
ومسائل الضرب الرابع في الحمام في الساع والجنات السادس في المنقوتات
اما الاول وفي الاصل رجل استاجر دابة با كاف فاو كنها با كاف مثله واسرجها
مكان الا كاف لا يضمن ولو استاجر ما بسرج فاو كنها با كاف يوكف مثلها او سرج لا يبرج
مثله فهلك ضمن كله قيمة الدابة من غير ان يبرج ولو استاجر ما غوبانة فاسرجها وركبها
ضمن قال مشايخنا ان استاجر ما من بلد لا يضمن وان استاجر ما لم يكن في المصر ان
كان المسترعى من الاسر لا يضمن وان كان من العوام الذين يركبون بانه فكمافنا انه

يضمن ولو كاري دابة ولم يذكر السرج والاكاف وسلمها عيانا من كرها بهذا او بهذا ان كان
 مسله ركب سرج يضمن اذا ركبها باكاف وان كان بركب بكر واحد منها لا يضمن اذا ركبها
 بهذا او بهذا قال ولو ركب من بدال بد ولو استاجر دابة بغير حيا فالحمل لا يضمن الا
 اذا لم يلجم منها ولو كاري دابة يحمل عليها عشرة فخايم حنطة فرا ويضمن مقدار الزيادة
 ولو استاجر ثور البطح عشرة افرة حنطة فطحن احد عشر فملك يضمن جميع قيمته ولو كان يحمل
 عليها عشرة فخايم فحمل في جو البطح عشرة من مخنونا واحررت الدابة لو وضع عليها ففعل لا يصح
 على المستكرى لان صاحب الدابة هو الواضع ولو حملها جميعا ضمن ربيع القيمة لان النصف
 ما ذون والنصف لا يغير ذون ومما حملاه ضمن نصف هذا النصف لو كان الحمل عند كنين
 حمل كل واحد منها عدل فوضعا جميعا لم يضمن وكذا لو حمل المساجر اولالات رت الدابة حامل
 للزيادة وان حمل رت الدابة اولالات المساجر ضمن نصف قيمة الدابة وفي النواور والقصار
 اذا استعان برت الثوب حتى ذون الثوب معه فخرق ولا يدرى من اي الفعلين تخرق
 عند ذون سرج ضمن القصار نصف قيمة الثوب وعند محمد سرج جميع القيمة لان الثوب في يده
 ولو كان يحمل عليها شبرا كيدا معلوما فحمل عليها بزا مثل كيد ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك حم
 البر قال الامام الحارثي روي يضمن وقال الامام خايم زاده لا يضمن استخسانا قال الصدوق في عارية
 الاصل هو الاصح ولو زاد وبلغ المكان ثم ضاع ضمن تقدير الزيادة لانه صار غاصبا فلا يبرأ
 الا بارتد المالك وفي مختصر القديري ان سمس نوعا او قدرا يحمل على الدابة مثل ان
 يقول حمسة افرة حنطة له ان يحمل ما هو مثل الحنطة في الضر او اقل كالشعر ويسم ويسم له ان
 يحمل ما هو اخر من الحنطة كالملاح والمديد وفي فتاوى القاضي الامام ولو علف في اجنس بان
 استاجر يحمل عليها عشرة افرة حنطة فحمل عليها عشرة افرة شعر في القياس يكون مخالفا ضامنا وفي
 الامتحان لا يكون ضامنا لان المعبر هو الضرر مهنا لان مثل ذلك في الشعر يكون احف على الدابة فان
 سلمت الدابة بحسب الاجر المستحق فلا يكون مخالفا فان عطبت الدابة في ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر وان استاجر ما يحمل

عليها عشرة افرة شعر فحمل عليها عشرة افرة حنطة مثل كيد الشعر قال الفقيه ابو الليث
 يضمن قيمة الدابة لانه الحنطة اشد من الشعر واثقل فيضمن كما لو حمل عليها مكان الحنطة
 حديدا ولو سحر من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعر مثل ذلك الوزن وعطبت
 الدابة يضمن قيمتها وان استاجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في احد الجوانعين شعيرا
 وفي الآخر حنطة فعطبت الدابة يضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجره لانه في النصف موافق وفي
 النصف مخالف المستكرى اذا خالف من حيث المجاوزة عن المكاري بان كاري دابة اية
 مكان معلوم فجازاه ثم رجع فعطبت الدابة لم يضمن عند ذون قوله الاول وفي قوله الاخر
 ضمن ما لم يدفع الى الساك وهو قولها وهو اختيار الامام شمس لائمه الشريفة والعارية على
 هذا الخلاف بخلاف المودعي اذا خالف في الوبيعة ثم عاد الى الوفا حيث يبرأ عن ^{بعض} وقال بعض
 الشايخ انه لا فرق حتى لو استاجر ذاهبا وجائيا لا يضمن كالوبيعة وهذا ليس بصحيح بل بين
 الوبيعة والاجارة فرق علما ذكرنا وكتابنا هذا لا يحتمل الفرق ولو استاجر دابة يركبها
 بنفسه فاركب غيره ضمن ولا اجر عليه ولو استاجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب الى مكان
 آخر فسلمت الدابة او هلكت فلا اجر عليه ولو ركب فاردي غيره فعطبت الدابة وعليه الاجر محملا
 سواء كان الاخر اثقل ام اخف اما الاجر فلانه سلتوة النفقة واما الضمان فلانها اتلفت بركوب
 اثنين احدهما غير ما ذون وانما سوى الاثقل والاحف لانه قد يكون ركوب احدى اجزه وهذا
 لفا كانت الدابة تطيق فان كانت لا تطيق ضمن كل القيمة وان كان الردي ضينا لا يتمسك نفسه
 على الدابة او متاعا ضمن بقدر ثقله في لوبل لقاض لشمس لائمه اكلوانه ولو خالف من وجه آخر
 بان بين له طريقا فسلط طريقا آخر ان كان يسلكه النفس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وفي الفتاوى
 زاد على هذا فقلا الطريقان ان كانا في السلوك سواء لا يضمن وان كان لعددها بعد بحيث يتفاد
 في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن فان حملة في البحر ضمن وان كان يسلكه النفس ولذا بلغ
 بحسب الاجر في البحر وغيره ويضمن المستكرى بضرب الدابة في السير وكذا لو كرها بالجمام فعطبت

بين الوديع والطار
 لان الوديع مطلق
 اما الاجارة فمقتضية
 دون الجينة

بعد بلوغها
 المقتضية ذلك
 الركوب يضمن
 نصف قيمته

كما دق القضاة وضربا المعلم البتية فغثرت وعند ايسر ومحمد لا يضمن لفعل ما يفعله الناس
لذا استاجر دابة يحمل معلوم فاقها رب الدابة فغثرت فسطت الحموله وفدت وصاحب
المتاع يمشي مع رب الدابة او ليس معه والمكاري ضامن وفي المنفعة رجل استاجر بغلا يحمل
عليها زفتا او متاعا فحمل عليها فركبها هو والمكاري فستلف المتاع لا ضمان على المكاري وكذا
لو كانا يتقودان البغل ويسوقان هكذا ذكر في التجريد ولو انقطع الحمل فقط الحمل ضمن بالالتفاق
اما لو اصابته او اصابته النمل او المطر فسد الحمل وسرق الحمل من ظهر الدابة لا يضمن وعندهما
يضمن ولو حمل عليها عبدا فاق رب الدابة فغثرت وعطب العبد لا يضمن لان العبد في نفسه
بخلاف المتاع وكذا لو حمل عليها صاحب المتاع متاعه وركبها وساقها رب الدابة فغثرت فعطب
الرجل وافسد المتاع لم يضمن صاحب الدابة ولو كان العبد لا يتمك ضمن كما في حمل الثوب
والهامة لفا هلك بسوقه استاجر لفا ركب الدابة وقد لبس من الثياب اكثر ما عليه حين استأجر
ان لبس مثل ما لبس الناس لا يضمن وان لبس لا يلبس الناس ضمن بقدر ما زاد الكلف في الاصل
وفي التجريد رجل استاجر حمارا لا يحمل عليه فرق من السمن فرفعه صاحب السمن والحمار ليضعاه على
رأس الحمار فوقه فانهزق فاذهب ما فيه لا يضمن الحمال لانه في يد صاحبه وفي المنفعة لو حمل ثم
وضعه في الطريق واراد وضعه او رفعه فاستعان لربا لثوق ليضعه فذهب يضاعف فوقه فانهزق
فالاحمال ضامن لانه صار في ضمانه وبلغ الحمال منزل صاحب الفرق ثم انزل الحمال من راسه هو وصاحب
الفرق فوقه من ايديهما وانهزق فذهب ما فيه بحسب الضمان على الحمال والقياس انه يضمن النصف
وبه اخذ الفقيه قال في المحيط وكثير من مثاليخنا افتوا به وفي التجريد ذكر المسئلة على الخلاف عند
ابن سالح ضامن وهو قول محمد ثم رجوع وقال لا يضمن رجل امر رجلا ان يحمل حقيبة الى مكان كذا
فانشتت حقيبة بنفسه او خرب ما فيها لا يضمن بخلاف الحمال لفا انقطع الحمل وسقط الحمل وتلف
ضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة وفي المنفعة الحمال لفا ان يحمل على عنقه فغثر واهراق
صاحبه معه فهو ضامن ولو زجه الناس حتى انكر لا يضمن بالاجماع بمذلة الحق الغالب والفرق

الغالب ولو انه هو الذي زجه الناس حتى انكر فانه يضمن وصاحب بالحجارة ان شاء ضمنه وقت
الكر يخط عنه من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمة وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمل
في شدة الطحاوي رجل استاجر مكاريا يحمل عصيرا على دابته فحمله واراد ان يضعه على الدابة
اخذا لهما الحق من جانب ورمى بالعدل الاخر فاشق الترق فخرج ما فيه فعلى المكاري ضمان الترق
والعصير وفي النصاب رجل استاجر حمارا لا يحمل عليه وقر حنطة الى المصرف فحمل عليه وبلغ موضعه
فلما انصرف حمل عليه فغثرت ففرض الحمار فعات فعليه الضمان لانه فعل ذلك بغير لفة ما كنت بخلاف
ما لو اركب في حال رجوعه حيث لا يضمن وان كان بغير لفة المالك لان ذلك متعارف قال الفقيه
الامام المالك يضمن ايضا كذا في الدابة المستعارة لفا ركب في حال التردد وفي المحيط في الاصل
لفا تكادى الرجل من غيره دابة لا يحمل عليها ان انا باجر معلوم فحمل عليها امرأة ثقيلة فعطبت
وان كان الدابة تطيق حملها لا يضمن وعليه الاجر استحسانا وان كانت الدابة بحال لا تطيق حملها
يكون ضامنا استاجر حمارا لا يحمل عليه اثني عشر وقر من التراب الى ارضه بدرهم وله في ارضه
لبن وكلما عاد من ارضه يحمل عليه وقد امن لبن فان هلك الحمار في الرجوع يضمن قيمة الحمار
دون الاجر وان سلم حتى تم الحمل فعلى المستاجر تمام الدرهم في كل وقر من التراب نصف دانق كما
لفا استكاري دابة بمير فرسخ فساد سبعة فراسخ فعليه الكراء مقدار ما شرط وفيما زاد هو
غاصب وفي فناء وعا به الليث الحمال لفا انزل في مغارة ومتهناه له الا انشقال فلم ينتقل حتى فسد
المتاع بمطرا وسرقه فهو ضامن تاويله لفا طاعة السرقة غالبا **نوع منه** وفي النوازل رجل
استاجر حمارا وصل في الطريق فتزك ولم يطلبه ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ لاضمان
عليه في ترك الطلب وان علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذا لاضمان عليه في ترك الطلب
لوا كان آيا من وجوده لو طلبه بالقرب في حواله الموضع الذي ذهب فلما وقف الحمار وقر في
في الصلوة فذهب الحمار وهو يراه ولم يقطع الصلوة يضمن وان كان في الغرض لان الحفظ واجب
عليه وهو قادر على ذلك وكذا لو كان في بول او غايط او حديث مع غيره فذهب الحمار ان توارى عن

بصره وضاع ضمن وفي الفتاوى الصوى بادوك بان لا يكون تاركاً للحفظ ما لم يغيب البصر عن بصره
وان كان نائماً وان غاب يكون تاركاً للحفظ قال ولم يذكر انه قاعد او مضطجعا او رد المسئلة
في الويات في الفتاوى الصوى لفانام قاعدا لا يكون تاركاً للحفظ وان نام مضطجعا يكون تاركاً
للحفظ وفي النصاب قوله وصل في الطريق لا يضمن نعتان لم يغيب عن بصره يضمن اما لو اشتغل
بعمل آخر حتى ضل يضمن وكذا لو جاء الى احتياز يشترى الخبز وترك الحمار ان كان غاب عن بصره يضمن
وان لم يغيب عن بصره لا وعلى هذا لكان له حماراً واشتغل بحمل احداهما فضاع الآخر والتقييد با
لبصره النهار والليل سواء غير انه يبصر في النهار من بعد وفي الليل لا وفيها ان غاب عن بصره يضمن
قال في المحيط وفي السفر لا ضمان بكل حال ولوربط الحمار على آري في سكة نافذة وليس له منزل
في تلك السكة ولا القريب ان استأجر ليركب بنفسه وضاع ضامن ولو استأجره مطلقاً ولم
تبين من يركب وهناك اقوام ينعمون بحال الاستأجر ولا من اجرائه لم يستحفظهم ضمن
ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضوع ان نوم
من يحفظ الدواب فيه لا يكون اضاعه لا يضمن وان كان ذلك موضعاً غدياً يحفظ الدواب اضاعه
ضمن يعني لفا لم يستحفظهم فاما لو استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ
لا على الاستأجر الحمار ولو ترك الاستأجر الحمار على باب الدار فدخل الدار ليأخذ خشب الحمار وضاع
الحمار ان لم يغيب عن بصره لا يضمن وان غاب ان كان في موضع لا يبعد فضياعاً بان لم يكن السكة
نافذة في بعض القرى لا يضمن وان غاب فضياعاً ضمن ولوربط على باب داره فدخل الدار ليأخذ شيئاً
او دخل المسجد ليصلي فهذا ما لم يربط سواء ويضمن هو المختار ذكر الشيخ الامام شمس الدين
السخري في كتاب العارية من الاصل وفي النوازل جماعة اجرو كل واحد حماره من رجل وسلموا
اليه ثم قالوا الواحد منهم لو ذهب انت معه لتنعاهد الحمار فانا لا نعونه فذهب معه فقال المستأجر
للمتعاهد قف ههنا مع الحمار حتى لو ذهب بجاد واحد واحمل الحمار الى فذهب فلم يقدر هو عليه فلا ضمان
على المتعاهد وكذا لو استأجر دابة من العيرة الى الموضع فبعث صاحب الدابة رجلاً مع المستأجر

فاشتغل المبعوث في الطريق بامر وذهب للمستأجر وفده فضاع في يده لا ضمان على الرجل
المبعوث هذا في المحط رجل استأجر من آخر دابة اباً ما معلومة ببركها في المصير فانقضت المدة
فامسكها في بيته ولم يخرج صاحبها ليأخذها فنقضت لا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الأب قال
في المحط قال مشايخنا هذا اذا كان لا يخرج باذن رب المال اما اذا كان لا يخرج بغير اذن رب المال
فمؤنة الرد على الذي اخرج مستأجر كان او مشأجر او لو استأجر دابة من موضع الى موضع معلوم يذهب
عليها ويخرج قال على المستأجر ان يرد ما الى الموضع الذي استأجره فامنه قال ذهب بها الى منزله فنقضت
ضمن فان قال اركبها الى موضع كذا وارجع الى منزلي ليس على المستأجر ان يرد ما الى رب الدابة
في الموضع الذي استأجره فامنه وعلى رب الدابة ان ياتي منزل المستأجر فيقبضها المستأجر في المنقذ وفي النوازل رجل
استأجر حماراً لنقل الرب من حرة فاخذ في النقل فانهدمت من معاليه المستأجر ضمن وان انهدمت لرفاق
فيها لم يضمن اذ لم يكن اوقف الحمار على دهن الا فرامعه بغير صنعة ^{ينصف} لم يشأجر على دهن الحربة لا قواماً بالمسكن
لا بركب الرجوع وفي العارية بركب المستأجر فلان المستأجر اذا ركب في الرجوع مل يضمن اذا عطى في النوازل
عن النفقة الى السنان لا يضمن استحساناً وكذا في الدابة المستفارة اما لو حمل عليها شيئاً ضمن ولو حمل بسوقها
يرد ما ضلكت لاشئ عليه ولو بلغه اي صاحبها في بلد آخر فضاها فهو ضامن وانما عليه ان يرد ما الى الموضع
الذي استأجره فامنه رجل استأجر دابة الى موضع فاخرج في الطريق لصوما فلم يلتفت وذهب فاخذ
الصوص الدابة ان كان القيس ليكون الطريق به واهبهم مع اجرة لا يضمن وان كانوا لا يملكون
ضمن رجل استأجر رجلاً ووقع اليه حماراً وحسين ورميما لذهب بالبلد كذا ويشترى
شيئاً للتجارة فذهب لما مورفاً هذا السلطان حراً القافل فذهب البعض ولا الاجر ومن الدين
ذهبوا في طلب الحمار بعضهم استردوا وبعضهم لا فان كان الدين استردوا لم يكونوا يلومون
على الذين لم يذهبوا الما فيه من تحمل المشقة لا يضمن الاجر ولو لم يأخذ السلطان حراً القافل
فلن استقبلهم للصوص فطرح الحماري الكبريس ذهب كمان فاخذ للصوص الكبريس لا يضمن الحمار
ان كان يعلم انه لا يمكن التخلص عنهم بالحمار والكبريس يعلم انه لو حمل اخذوا الحمار وكذا ليس حال استأجر حماراً

لجل فيه ثبات ان السلطان اخذ الخيال لجل فائدا القاش مذاب الخيال وحمل الحمل واشتغل بذلك فسر في
الجال من الخيال ان اشتغل بشغل لم يجد بزمان ذلك الشغل ولو ترك حافى العقود من السلطان لكان
عليه وان كان غير ذلك فهو ضامن رجل استاجر حمارا وقبضه فارسل في كرمه وتركه فسرقت برودة
واصاب الحمار البرد فمرض فزده على صاحبه فمات من ذلك المرض ان كان الكرم حصبا والبرد كمال
لابضه مع البرودة لاشي عليه من ضمان البرودة والحمار وان كان كمال لبضه مع البرودة
ضمن قيمة الحمار وون البرودة فان كان الكرم غير حصبا ان كان البرد كمال لبضه بالحمار
مع البرودة ضمن قيمتها وان كان كمال لابضه مع البرودة ضمن قيمة البرودة وون الحمار وعليه
نقصان الحمار الى وقت الرد الى صاحبه لانه لم يزل الغاصب للحمار حين ارسله في الكرم فاذا سلم
الى صاحبه بري من الضمان قال ذكر المحبين ولم يغيره في النوازل معضت على القاضي الامام
فقال ان يكون له حيطان وباب مغلق فان عدم احد ما فهو غير حصين والكراد من الحيا بط
ان يكون من نفعا بحيث لا يقع به المار على في الكرم رجل استاجر حمارا يحمل عليه الشوك فاودعه في سكة
فيما نهر فبلغ موضعا ضيقا ففرب الحمار مع الحمل في النهر فاشتغل المستاجر بقطع الحمل فمك الحمار ان
كان كمال لا يسع فيه بل ذلك الحمل فهو ضامن وان كان الحمار يقدر على تجاوزه عن مثل ذلك الموضع مع ذلك الحمل
فان غفل عليه في الفرب حتى وب من ضره فهو ضامن ولا خلاف وكذا لو دفع في النهر بعنف في السويض رجل امر رجلا بان
يسكر له حمارا وينهب به الى مكان كذا اعلم ان بوقبه الاجر ففعل المأمور ذلك فلما فرغ دخله الرباط ففرق الائمة على المستاجر
اذ كان الرباط على حمة المسائل في النوازل وقت الغضب رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب الى قرية ويوصله الى واليه فذهب
فلما سار حلة سبته في رباط موصى في حاجته فجاء رجل من اهل تلك القرية فزعه ففرق فاستاجر رجلا يذهب الى قرية فذهب ففزع
في الطريق فالتصا على الاواني بتسببه انما كان خلاصا عليه ان لم ياخذ الدابة كسر امره بذلك فان اخذه ودفع اليه انما كان
اخذ به ردة على ما كره والاجرة في حاله لم يضمن ايضا فان ترك الاشياء حتى على حال كالمسقط والاجرة ضامن على حال ولا رجوع له على
لا انما امره بالاجرة فصار كانه اسكر نفسه كالمسقط على الموضع واما جرحه في الجاهل بالجماع لا يضمن ولا يمسك بالجماع ولو سلم اليه
في ذلك الرباط ان صاحبه لا يضمن انما كان في حاله رجل اسكر دابة امره فذهب في الجاهل بالجماع لا يضمن ولا يمسك بالجماع ولو سلم اليه

لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار ولم يكن صاحب المتاع معه فمرض الحمار في الطريق فترك الحمار
والمتاع فذهب فضايع المتاع لا يضمن قال كذا افتر القاض الامام المسلمين ثلاثة استاجروا
اصطبلًا ولهم خلودوا بهم ثم ان واحدا منهم علف دابته وخرب وترك الباب مفتوحا فسرقت
الدواب لا يضمن والمسئلة يات في كتاب الوديعة وفي النوازل رجل دفع بعيرا وامره بان يكره
ويشترى له شيئا بالكره فعلى البعير يديه فباعه واخذ الثمن وهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر
ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لا يضمن في البعير ولا في ثمنه وان
كان في موضع يقدر او يستطيع اسكه او يستطيع رده اعنى فهو ضامن لقيمته والله اعلم
وما يتصل بهذا الراعي والبقار وفي الاصل استاجر راعي ايرى غنمه معلوما
مدة معلومة على ان يرعى غنما له معلومة باجر معلوم جاز وهو اجر واحد لانه اوقع العقد على
المدة الا لقال ويرعى غنم عيزي موفى في حنيذ يكون اجير مشترك فلو ماتت شاة لا يضمن
شاة لا يضمن في الواحد بالاجماع ولا ينقص شي من الاجر والاجر المشترك يضمن ما كان من
جناية يده من سوق او سقى بان استعمل عليها فعزت وانكسرت بجلها او وطئ بعضها بعضا من
سياقه يضمن في المشترك الا في الاجير الخاص ولو خلط الغنم الناس بهذه الغنم ان كاه لا
يمكن التميز ضمن قيمة الغنم يوم اخلط عند ابيه واختلفا لشيخ على قولهما قال بعضهم
يعتبر يوم اخلط هو الصحيح ولو نزلت شاة فخاف ان يضيع الباة لا يضمن في ترك طلب ما قد
في احصائها بالاجماع وفي المشترك عند ابيه لان الاصل لا يضمن بترك الاحتفاظ لكان بعذر وفي الفتاوى
في كتاب الشركة لو خاف الراعي الموت على اثارة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا لفا
كان بحيث يمتنع موتها اما لفا كان يرعى حيوتها ذكر الصداق الشهيد في باب الاول في شركة وا
ان من ذبح شاة انسان لا يرعى حيوتها يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا ووفق بين الاجنبى
والراعي والفقيه سوى فقال لا يضمن الاجنبى كما لا يضمن الراعي والبقار هو الصحيح فانما الحمار
والبعول فلا يذبح وكذا النفس عند ابيه ولو اختلفا فقال الراعي خفت الموت فذبحتها

وانكر المالك فالقول قول المالك واما البقار وفي المحيط في باب ما يئمل متفرقة وفي النوازل رجل
استاجر حمارا ليس له ان يبعث الى المهرية فان فعل صار مخالفا وفي المحيط في باب ما يئمل متفرقة
قيل ان كان المتعارف ان الاستاجر يبعث الى المهرية فبعث لا يضمن وفكر الصدر الشهيد في فتاواه
الصغرى ان المستاجر ان يعبر ويودع ويؤجر وهذا ايداع فيملكه رجل لم يبق بقره الى بقار يبيعها
فجاء الليلة فزعم انه ادخلها القرية وطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في نهر
ان كان اهل القرية رضوا بان ياتوا بالبقور القرية ولم يكلفوه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها
القول قول البقار انه قد جئت بالبقرة الى القرية موثمة فاذا حلف لا يضمن وان اذ ان يحلف
يضمن اهل قرية كانوا يبرعون وواهم بالنوبة فذهب منها بقرة لا يضمن وكل واحد منهم
معون في رعيه كذا قال الفقيه ابو الليث بخلاف الاجير المذكور حيث يضمن عندهما والمسئلة فرع
في مجموع النوازل لو كان نوبة احدهم فلم يذهب هو لكن استاجر رجلا ليحفظها فاخرجه الباقوة
الى المفاضة ثم رجع الى الاكل فصاعت بقرة منها ينظر ان ضاعت بعد ما رجع من الاكل لا يضمن
وان ضاعت قبل ان يرجع ضمن فلا ضمان على صاحب النوبة بحال لانه ان يحفظ باجرائه البقار
لذا ادخل المهرية في سكر وارسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يئملها الى صاحبها وقد كان
الرعاة فعلوا كذلك وقد كان عرفهم هكذا ففعل هذا الراعي كذلك فصاعت بقرة قبل ان يصل
الى صاحبها قال ابو نصر الدبوسي لا ضمان عليه وهذا الموقوف كالمشروط بقار لاهل قرية ولهم
رعي مطلق بالكشاح لا يمكنه ان ينظر الى كل بقرة فصاعت بقرة لا يضمن بقرة مدت على قنطرة
فدخل رجلها في نقيبها فانكسرت او دخلت الماء فميجب والبقار لا يعلم وهو لم يسقط ضمان
لولا امكنه صونها وفي المحيط وفي خلاف الراعي فرعا في غير المكان الذي امره فوطئ ضمن ولا اجر له
وان سلمت الغنم فالتيه ان لا اجر له وفي الاحتسان يجب الاجر ولو اختلفا في مكان الرعي فا
لقول قول ربنا الغنم ويضمن الراعي بالاجماع راعي الرماك لفا توصل ركة فوقه في عنقها فحذرها
فماتت عامتهم لا يضمن على كل حال وفي شرط الراعي ان مات يائة بسمتها والا فهو ضمان

ليس له الاثان بالسمه ولا يضمن بهذا الشرط ولذا اختلفا في العدد فالقول قول الراعي والبيته
بيته صاحب الغنم وليس للراعي ان يشرب لبنها وليس للموحد ان يري غنم غيره فان رعى شهوا
يجب الاجر على كل واحد منهما كمالا ويأثم لفا الفد البقور ذرع رجل عند غيبته البقار لا
يضمن لانه ما تلف بصنعه وانما تلف بصنع البقرة الا لفا ارسلها في الزرع وجرد العجاء جبار
اجنر الثاني في القصار وفي الاصل لفا هلك الثوب عند القصار بعد الفراف
من العمل لاجره لانه لم يئمل العمل ولا يضمن الثوب ان هلك بغير فعله عند اذنه كاجير الوعد
وعندهما يضمن صيانة لاموال الناس وهذا مذهب عمر وعليه ومذهب ابي مذهب عطاء
وطاوس ومجاهد ومحمد بن كباد التابعين نعم وبعض العلماء اخذوا بقولهما احتشا ما لقول عمر
وعلي وبعضهم افنوا بالصلح عملا بالقولين منهم شمس السلام الا وزجدي وايه فرغانه
على هذا قال واستاذي الشيخ الامام عت الدين الكندي بسمقند كان يفتي بجواز الصلح وايه السمرقند
على هذا والشيخ الامام الاستاذ طهر الدين كان يفتي بقول ابي مذهب فقلت لي يوما من قال بالصلح
لو امتنع الخصم هل يجبر قال لا قال وكنت افتي زمانا بالصلح فرجعت لهذا والقاضي الامام
سفيته بقول ابي مذهب قال نحن نفته به ثم عندها ان شاء المالك ضمنه مقصودا واعطاء الاجر
وان شاء ضمنه غير مقصور ولا اجر له فان هلك بفعله بان تحرق او هلك بدق القصار وعصر
يضمن عند اصحابنا الثلاثة بخلاف البزاف والقصار والاحجام علي بنين ولود في الثوب ابي
القصار وقال له اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ منه فهذا ليس بشئ وكذا لو شرط
عليه ان يقصر اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب رأت ففرط حتى يسرق لا يضمن
وقال في المحيط سيئ شمس السلام الا وزجدي عن دفع نوبة الى القصار ليقصره اليوم فلم
يفعل حتى هلك قال يضمن وفي التجريد لو جفف الثوب على جبل فماتت به حمولة فخرقة لا ضمان عليه
والضمان على سابق الحمولة القصار لفا استعان برجل الثوب فخرق الثوب ولا يدرى باقي الدين
تحرق قد ذكرنا لفا وضع القصار الرابة في الحانوف فاخرقت ثوب منه عن محمد انه يضمن

تلميذ الاجير لشرك لفا وفي من يده سراجه فارق ثوبا من القصادة فالضمان على الاستاد وان لم يكن من ثياب القصادة ضمن الاجير ولو وطئ تلميذا لشرك على ثوب من القصادة فخرقه ضمن ولو كان الثوب موقوعة عند الاستاد فالضمان على التلميذ السائل في التجديد ولو اطفاء السراج وتوكل المبرجة في الحانوق فبقية شرقة وقعت على ثوب رجل فاحرق لا يضمن ولو دخل اجير القصاد السراج في الدكان فاصاب وهدم ثوبا ضمن الاستاذ لفا دخل بامره ولو وطئ ثوبا لا يطح مثل ضمن الاجير وان كان مابوطي لا يضمن سواء كان ثوب القصادة او لم يكن بخلاف ما لو حمل شيئا بنيت القصادة بافوة الاستاذ فسقط على ثوب القصادة فتحرق لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصادة ضمن الاجير وفي الوطئ يضمن في الحالين لفا كان فما لا يطأ مثله ولو ان اجيرا لقصاد انقلبت القصادة منه المدقة في الدق وقعت على ثوب من ثواب القصادة فخرقه ضمن القصاد دوة الاجير المستلтан في الاصل قال في المحيط واجير القصاد لا يضمن ما تحرق من عمله المأذون فيه الا ان يخالف والاستاذ يضمن قصاد سلم ثياب النفس 2 اجير يضمن ما في المقصرة القصاد فنام الاجير ثم رجع بالثياب وقد ضاع خمس قطع لا يدري كيف ضاعت فلا ضمان على الاجير ما لم يعلم انه ضاع في حال نومه لانه اجير القصاد فلا يضمن الا بالاعتدى والضمان على القصاد وان علم انه ضاع في حال نومه فالاجير ضامن وصاحب الثوب بالخيار في تضمين ايتهما شاء **الفصل الثالث في احوال الاجام والبراق** لفا اجم الاجام او برقه البراق او ختن احدثان فمات لم يضمن بخلاف القصاد لكن هذا لفا لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز فقطعه احشفة ذكر في النوار فان مات فعليه نصف بدل النفس فان براء فكمال بدل النفس وفي ديات شر في الطحاوي لو قطع احشفة فعليه القصاص ولو قطع بعض احشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ما ذابح عليه وفي الفتاوى في كتاب الديات يجب حكومة العدل الكمال لفا صبت الدواء في عين رجل فذهب ضوؤه كاختان لفا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من حقوق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن فان كان من جانب الكمال واحد في جانب الآخر

اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع النوازل لوقال الرجل للكمال داوي بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقلع سنه فقلعه ثم اختلفا فقال او ترك بالقلع عيذ هذا السن فقال الحجام امرته بقلعه هذا فالقول قول الامر ولو قلعه ما اوه لكن سن آخر متصل بهذا السن فانقلعه لا يضمن **نوع منه سائل الضرب** وفي الاصل المستاذ في كل عمل لفا ضرب البصير او العبد للتعليم فهلك ان كان بغير لفة الاب او الوصي ضمن ولو كان بافوة الاب او الوصي لا يضمن ولو ضرب الاب فمات لا يضمن وكذا الوصي لان الاب يضربه لنفسه لان منفعة ضربه عائدة اليه بخلاف المعلم فان ضربه بافوة من له الولاية وكذا الرجل لو ضرب امرأة وفي العيون في الاب لفا ضرب الابن فمات لا يرث منه عيذ 2 وابنه لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عندهما **جنس آخر في احوال** وفي الاصل رجل لبس ثوبا بمواف عين الثياب فيظن الثياب انه ثوبه فاذا هو ثوب غيره ضمن الاصح وفي موقعة النوازل ان اوضح الثوب بمواف عين صاحب احوال ان لم يكن للحامي ثياب ضمن وان كان لا يضمن الا لفا نص على استحفاظ صاحب احوال فان قال لصاحب احوال اين اضاع هذه الثياب فحيث صادموها وقول يضمن المودع قال في المحيط والعيون على قول 2 ان الثياب لا يضمن الا بما يضمن المودع ولو دفعه الى صاحب احوال واستأجره وشرط عليه الضمان لفا تلف قال الفقيه ابو بكر يضمن الحامي اجماعا وكان يقول انما لا يجب عليه الضمان على قول 2 لفا لم يشرط عليه الضمان والفقيه ابو جعفر سوي بينهما وكان يوجب الضمان قال الفقيه ابو الليث وبه يأخذ ونحن نفتي به ايضا وفي غضب النوازل لو نام الثياب فحرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن الثياب لفا خرب من احوال فضاة ثوب ان تركه ضائعا ضمن وان امر احوال او احواله او من في عياله ان يحفظ لا يضمن ونفس العيال ياقة في كتاب الوديعة رجل خرب من احوال فقال في جيبه دراهم ان لم يبق الثياب لاشي عليه اصلا وان اقر ان تركه ضائعا ضمن وان لم يضعه اجواب 2 وجوابها جواب الصلح قد ذكرنا في جنس القصاد في النوار

رجل دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابا لاضمان على صاحب الحمام
ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان لفاهلك يضمن في قولهم جميعا لان الاجير
المشترك بما لا يضمن عند ابيه لفا لم يشترط عليه الضمان اما لفا شرط يضمن قال الفقيه
ابوالليثا الشرط وعدم الشرط سواء لانه امين واشترط الضمان على الامين باطل وبقي
اجنس الخامس في اجنباط والنسابة رجل قال لخنيط انظر الى هذه الثوب ان
كفاة قيصا فاقطعه بدرهم وخط فقطعه قال الله لا يكفينك يضمن الثوب ولو قال انظر اليك
قيصا فقال نعم وقال قطعه فقطعه ثم قال لا يكفينك لا يضمن قال في المحيط ولو قال قطعه
لفا فلما قطعه لفا لا يكفيه لا ذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكى عن الفقيه ابو بكر البليخي انه قال
يضمن ولو قدر لخنيط طول الثوب وعرضه فجاء به ناقصا ان كان قد راصبه ونحوها ليس بشيء و
ان كان اكثر يضمنه وفي مجموع النوازل لو ان اجنباط لفا فرغ بعث الثوب على يد ابنه الى صاحبه
وهو غير بالغ ان كان عاقلا يمكنه حفظه لا يضمن لفا طرد الطراد الثوب في الطريق فذهب
بالثوب وفي النوازل اجنباط لفا خا ط قيصا من كربس رجل له بابه فسيث منه قطعه
من الكربس فرقت عنده يضمن وكذا الاسكاف لفا بقيت عنده قطعه حرم اما النسابة
وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه ففرق من يده ان كان انما اجيرا الاول لا يضمن
واحد منهما وان كان الشاذ اجنبا ضمن الاول دون الثاني وهذا عند ابيه وعند ابيها
في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر وفي مختصر القدوري
ذكر المسئلة بهذه العبارة رتب الثوب لفا شرط على العامل ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل
غيره اما لفا اطلق له ان يستعمل غير ابيك لفا لم يكن سكتا مع صهره بعد ذلك اكثرى دارا
وانتقل اليها وترك الغزل هناك فضاء لا يضمن عند ابيه وسكتا بانه الغزل وعند ابيها ضامن
على كل حال نسابة ترك الكربس في بيت طراد فرق الكربس ان كان بيت الطراد حصينا
يسكت في مثله المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يسكت في مثله المتاع ان كان ارباب الكربس

رضوانك

رضوانك لا يضمن وان لم يرضوا ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراد لكن لفا غلق الباب
في الليل فذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراد مرة او مرتين لا يجزيه من ان يكون حصينا الا
لفا فحش وفي النوازل نسابة من سجد الثوب وجاء به لياخذ الاجر فقال له صاحب الثوب يسكت
حتى افرغ من العمل فافيك الاجر فاخذ ان ان الثوب من النسابة في الزحمة فذهب لا يخفى اما ان
يكون بحال لواخذه صاحب الثوب منه لا يمينه او يمينه ان كان بحال لا يمينه عنه لا يخفى اما ان قال له
امسكه على وجه الرهن او قال على وجه الامانة ان قال على وجه الرهن يسكت للثوب بالاجر وان
قال على وجه الامانة يجب الاجر ولا شيء على ابيك وان كان في الابتداء لو اراد صاحب الثوب
ان يذهب بالثوب لم يكن للمحاك يدعه وبذلك تركه صاحب الثوب بمنزلة اخلف العلماء فيه
قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اصاب على نية حسن والنسابة لفا اخذ الثوب
فمتعلق رتب الثوب به لياخذ فمعه المحاك فمده رتب الثوب فخرق الثوب من مده لا يضمن المحاك
ولو خرق من مده لم يضمن نصف الثوب في مجموع النوازل **اجنس السادس في المسائل**
المتفرقة وفي النوازل حارس يحرس كحوانيت في السوق فنقب حانوت رجل ففرق منه شيء
لا يضمن لان الاموال في اربابها وهو حافظ للابواب كذا قال الفقيه ابو جعفر وعليه الفتوى
قال في وهذا قولها اما عند ابيه لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه اجير ولو استجره
واحد من اهل السوق فهذا كانهم استاجروه لكن هذا لفا ان فكل الواحد رتبهم ويحمل له
الاجرة قال في المحيط وان كرهوا ولم يرضوا به فكراهم باطلة في قدر السخس لفا اراد ان
يواجرها ويكون مضمونا عليه اجملة ان يبيع نصف القدر بتم الكل ويواجر نصفها باجر الكل
ويكون اجارة المتاع من شريكه رجل استاجر قدر فلما فرغ حملها على الحمار فذهب بها الى بيت صاحبها
ففرق رجل الحمار فقط فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطيق فكذلك وان كان الرد على الواجر
الا ان العادة ان المستاجر يحمل عن ابيه رجل دفع الى آخر زجاجة يقطعها له باجر معلوم فقطعها
فانكسرت وقد قال له الدافع ان انكسرت فلا ضمان عليك وقال المدفع اليه هذا لا يكاد سلم

فقال له الدافعي ان انكسرت فلا ضمان عليك قال انظر ان ذلك الفعل ان كان لا يسم مثله من
 انكسر لا ضمان عليه وان كان يسم احبانا وينكر احبانا فهو ضمان من رجل قال ليروا نقد
 هذه الالف وملك عشرة دراهم فانقذه ثم وجد العشرة بعد ذلك ستوقه لا يضمن لكن يرد
 بقدره قال في المحيط ولو وجد الكل زايفا يرد كل الاجر ويترد الزيف على البايع فان انكر الدافعي
 ان يكون هذه دراهم فالقول قول القابض الوضعي لفا انفق على بهب القاض في خصوصته البتة
 فما اعطى على وجه الاجارة وما كان رشوة ضمن رجل استاجر قبانا ليزن به الحمل وان كان
 في عموده عيب ولا يعلم المستاجر فوزن به فانكر ان كان ذلك الحمل يوزن بمثل ذلك القبان
 مع العيب لا يضمن قال في المحيط وان كان بخلافه فهو ضمان هكذا في فتاوى ابي الليث و
 ينبغي ان يقال لفا لم يعلم الاجر والمستاجر بالعيب فقد بان يزن به القدر الذي يوزن فيه
 بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان استاجر من رجل مزا وجعله في
 الطريق ثم صرف وجهه الى الطريق فمعا اجيرا فلم يدر عن ذلك المكان ثم نظر فاذا قد ذهب
 به ان لم يبطل تحويل وجهه حتى لا يسم مضيعة للمر لا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه ان كونه
 الاجر وان طال النفاقة ضمن وفي مجموع النوازل رجل دفع عبد له لرجل على ان شاء
 قبضه بالشر وان شاء قبضه بالاجارة سنة بكذا فنهك عنه بعد القبض ان هلك بعد الا
 استعمال وهو على الاجارة ولو قال اردت الملك لفا كان قيمته مثل الاجر واكثر قبل قوله وان
 كان الاجر اكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبض على الضمان في مجموع
 النوازل في كتاب المزارعة استاجر فائدا مفعلا الاجير ليكره خطبه له فذهب به الاجير
 ولا يدرى اين ذهب ان استاجر الاجير او لا لا يضمن لانه لم يدفع اليه وعلى القلب يضمن والمخار
 انه لا يضمن مطلقا قال في المحيط وينبغي ان يقال ان كان النفس يتفاوتون باستعمال النفس
 فلا بد لصحة الاجارة من تعيين استعمال النفس ولو استعمل المستاجر بعد دفعه الاجير هل
 يضمن بحسب ان يكون في المسئلة اختلفا في الشايخ الاجير لفا قلع الاشجار او كسر اعضانها

بعد ما باع الاشجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستاجر لا يضمن ايضا ولكن ليس
 له ان يحتجب **الفصل الثاني في فسخ الاجارة** وهو شتم على جنين الاول
 فيما يكون عذرا في فسخ الاجارة وفيما لا يكون الثاني فيما يكون فسخا وفيما لا يكون
 اما الاول وفي الاصل الاجارة يفسخ بالا عذار عذنا ومن الاعذار استتجار البيت ان ينهدم
 البيت او شتم لا يستطيع ان يكن فيه ولا يفسخ بدون الفسخ وفي التجديف رواية في
 رواية يفسخ بدون الفسخ لفا انهدمت الدار وفي رواية يفسخ الفسخ ولو اراد صاحب
 البيت ان يبيعه فهذا ليس بعذر ولو كان على الاجر دين فادى له الوفاء له الا بهذا
 وهذا عذر له ان يفسخ ويبيع بنفسه وفي الزيادات انه يرفع الدار الى القاض لفسخ الاجارة
 قال الشيخ الامام شمس الدين الخراساني وفي رواية الزيادات انه لا يفسخ لان هذا فصل مختلف فيه
 ويتوقف على القضاء كالجور بالهبة وقال بعضهم القاض لا يفسخ ولكن ينبغي ان يبيع المتاجر
 فيفسخ الاجارة فزوق وقال في المحيط واما لفا لم يبيع القاض او يفسخ القاض البيع لو باعه
 الاجر والاجرة واجبة على المستاجر يكون طيبا وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات محمول على عذر
 يحتمل الاشتباه كما لفا الحق الاجر دين وهو يدعي ان لا وفاء له الا بيمين الدار فيحتاج الى القضاء
 ليرد الاشتباه وما ذكر في الاصل محمول على ما ذكر لفا كان العذر واضحا وان انهدم منزل الاجر
 ولم يكن له منزل آخر فاراد ان يكن البيت المستاجر ويفسخ الاجارة ليس له ذلك بخلاف
 المستاجر لفا اراد سفالة الفسخ ولو استاجر ما فواته التوق لبيع فيه ويشترى ما باه زاد كند
 مثلا فسخ المستاجر الدين او افلس وقام من التوق وهذا عذر وله ان ينقض الاجارة
 في الفتاوى الصوى ولو استاجر دكانا لبيع فيه ويشترى ثم اراد ان يترك هذا العمل ويعمل
 عملا آخر فهذا عذر قال في المحيط ذكر في الفتاوى ان تهتبه له العمل الثاني على ذلك الدكان
 ليس بالنقض ولو استاجر لبيع الطعام ثم بدله ان يقعد في التوق الصارفة فهذا بخلاف
 ما لفا استاجر عمالا ليعمل عمل الحياطة ثم بداه ان ياخذ في عمل آخر فهذا ليس بعذر وفي

التجريد لو اجر نفسه في عمل وضاع ثم بداء له ان يترك فكل العمل لم يكن له ذلك فان كان ذلك
 العمل ليس من عمله وهو مما يعاب فيه كان له الفسخ وكذا المرأة اذا اخرجت نفسها طيضا او يبي
 مما يعاب بذلك فلا عليها ان يخرجوها وفي الاصل لو قال المتاجر انا اريد الفدر وقال الآخر
 انه يتعطل ولا يريد الخروج حلف القاضى المتاجر بالله انك غرمت على السفوف في العقد بينهما
 واليه مال الكرخ والقدر في فلو خرج المتاجر الفدر بعد الفسخ ثم رجع وقال بداء في ذلك
 وقال خصمه انه لا ذنب يحلف بالله انك قاصد في خروجك الفدر فان لم يرد السفوف وجد
 بيتا رخص منه فهذا ليس بعذر وكذا الاشترى لمتاجر منزلا فاراد التحول فهذا ليس بعذر
 وفي النوازل لو استاجر ابلا مئة ثم بداء له فاراد ان يتكاري بغلا فهذا ليس بعذر وكذا
 لو بداء في بعض الطريق قال في المحيط فان طلب من الاجر نصف الاجر ان النصف الباقى من
 الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فله ذلك والآن يتردد بقدره بعد ذلك ان كان صاحب
 الدابة معه يدفع الدابة اليه فلو لم يدفعه وركب حتى دخل المدينة فمهلكه ضمن وان لم يكن صاحب
 الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكرنا في فصل الدواب فلو قال رب الدابة انه يتعطل يقول
 له القاضى اجبر فان خرج فقد الدابة معه وعليه الاجر وتقبل سئال رفقائه وكذا الوروض او
 لزمه غرم او خاف او غرت الدابة او اصابها شئ لا يستطيع الركوب معه في بعض هذا عيب
 في المعقود وبعضه عذر للمتاجر في الخلف وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الخروج او حبس
 غريم لم يكن له ان ينقض الاجارة ولكن يرسل مع رجلا آخر ولو مات المتاجر في بعض الطريق
 فعليه من الاجر بحسب ما سافر ويبطل بحسب ما بقى ولو مات رب الابل في الطريق فالمتاجر
 يركبها على حاله المدة وفي الشروط ان كانت المفاضة بحيث لا تقدر على الدفع الى السلطان وخاف
 ان ينقطع به لانه كما لا يجوز نقض الاجارة بالعذر يجوز ابتعاؤها بالعذر لرفع الضرر في المفاضة
 قال في المحيط لا ترى ان من استاجر سفينة فمضت المدة والمتاجر في وسط البحر فيقعدا اجارة
 مبتدأة فلان يتقوا في وفاء السيد الكبير لو ابدى يواجرها منه يواجرها الامام ان جفروا لم يشترط

ان يواجرها الامام ولكن يقول استاجرت سفينة بكذا او يواجرها واحد من رفقائه وان لم يكن ثم
 احام فان ابدى الاجران يعطيه يستعين برفقائه اما لكان في مصر لا يتضرر بان نقض العقد لا يبقى
 عليه الاجر المستحق بقدره فان امة مكة دفعوا لمرأة القاضى فان سلم القاضى له الكراء في الكوفة
 جاز لان المالك رضى بكونه في يده وان رضى القاضى النظر في بيع الابل وبعث الشيخ في ورنته جاز
 واذا انفق المتاجر على الدابة فهو مستطوع الا اذا انفق باو القاضى واشتد ذلك بالبيت
 وفي المنقح رجلان استاجر من رجل بعيرا بعينه يحملها عليه المدة ثم مات احدهما او قال لا اخرج
 فان المكارى يؤمر بحمل الرجل الآخر بنصف الاجر ويقال له احمل معه على حملك مثل الذي اخرجت
 وكذا عشرة انفس كثر ومن رجل سفينة بعينها بماية رضى يحملهم فيها في الكوفة مات رجل منهم
 قبل ان يخرجوا ولم يرد الخروج او مات بعض الطريق فليس لصاحب السفينة ان يفسخ الاجارة
 ويؤمر بحمل من بقى على قدر ما كان يضيهم من الاجر ويقال له احمل بعدد من مات منهم واكثر من
 ذلك ما لم يضر ذلك بالمتاجرين ولم يمنهم من مثل سيرهم الاولى في السرعة وفي الاصل لمتاجر
 عبد الخدمه ثم مرض العبد وهذا عذر فان رضى المتاجر لا يملك فسخه ولو لم يفسخ حتى يبرئ
 الزم واباقه وكونه سارقا عذر وكون العبد عذر حازق ليس بعذر وان كان عمله فاسدا وله
 اخبار واما موت الاجر والستاجر وحيوتها ياية في فناء او الصغرى رجل استاجر رجلا ليعمله
 حرقه كذا هذه السنة ولم يعلم شيئا فلم يستاجر ان يفسخ الاجارة قال وهذا دليل على ان اجواب
 المختار في الاستيجار ليعلم الحرفه اجواز وفي الاصل لو استاجر ارضا للزراعة فغرم ترك الزراعة
 او انقروا لا يقدر على الزراعة فهذا عذر ولو غلب عليها الماء او اصابها نزل لا يقدر على الزراعة
 وفي النوازل لو انقطع ماؤه يثبت له حق الفسخ وان كان الارض ذرى ترك الارض في يده
 باجر المثل حتى يدرك الذرى فان سقاها فهو عذر وارضى حق الفسخ ولو استاجر رجلا
 فانقطع الماء له ان يرد له ولو لم يرد حتى مضت السنة سقط الاجرة التجريد عن محمد بن سنان
 ارضا ليزرع شيئا مستحق فزرع واصابت الذرى آفة وقد ذهب في زراعة فكل النوع قال لفا

ففي نصف السنة

اراد ان يزرع ما موقل ضرر من الاول او مثله ذلك والاضحت الاجارة والزمه ما مضى من
الاجر واذا انقص المانع الرعي وظهور النقصان في الطحن وهذا عذر ان كان النقصان فاشا
وهو ان يطحن اقل من نصف طحنه قال الناطق به ولو اطن نصف ما كان يطحن فلم يجر رده
ايضا ولو لم يزد حتى طحن كان هذا رضامته وليس له ان يزد الرعي بعد ذلك وهذه الرواية
تخالف رواية القدوري وذكر القدوري ان من استاجر رعي ما في انقطع الماء ستة اشهر فامك
الرعي حتى مضت السنة فعليه ابر ستة اشهر وان كان البيت ينشعب بغير الطحن فعليه من الاجر
بحصة ولو استاجر عبد ارض فهو كالرعي وفي الاصل لو مرض المستاجر ان كان هو يعمل منف
فهذا عذر وان كان يعمل باجره فهو ليس بعذر وفي الفناوى لو استاجر ارضه قرية وهو
ساكن في قرية اخرى ان كان بينهما ميرة سفره ان ينقص الاجارة وفي اجارة الوقف ان ازداد
اجر مثله كان للمتولى ان يفتح الاجارة ولم يفتح بحسب المستحق فذكره موضوع اخر انه ينظر ان
اجرة المتولى باجر مثله او بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا يفتح الاجارة وان جاء آخر زاد
في الابر درهمان في عشرة بدمية لواجر ثمانية واجر مثله عشرة لا يفتح وفي مختصر القدوري
رجل استاجر دارا فغصبها غاصب سقط الاجرة وفي الفناوى الصغرى في اجارة الدار لو سقط
حائط او انهدم البيت له ان يفتح الاجارة لكن لا يفتح بغية الاجر كما في الرد بالبيع ولو
انهدم جميع الدار له ان يفتح الاجارة لكن لا يفتح بغية الاجر كما في الرد بالبيع ولو انهدم جميع
الدار له ان يفتح بغية لكن لا يفتح وفي التجريد عن اصحابنا قال من يفتح العقد بانهدم الدار
وانقطاع الماء عن الرعي والشرب عن الارض ومنهم من قال لا يفتح في اصيل هذا اذا حدث
بالعين المستجرة عيب لا يؤثر في المنفعة لم يثبت للمستاجر حياذ نحو العبد يستاجر له الخدمة فيذهب
احدهما فذلك لا يقرب بالخدمة او سقط شجره او سقط حائط من الدار لا يفتح في سكنها وان يؤثر
في المنفعة له اختياره لعبد لارض والداية دبرت والدارينهدم بعض بناؤها فان بنى الماير ما سقط
من الدار فلا خيار للمستاجر وان كان الماير غايبا ليس للمستاجر ان يفتح وفي المحيط قال محمد

في السينة المستجرة لئلا انقضت فصارت الواحاثم ركبتي واعبدت سفينته لم يجر تسليمها على المستاجر
قال محمد ولا يشب هذه الدار وفي الاصل لو امتنع المالك عن تفرغ البيت امتلاء لم يجبر لكن
ليس كمن ان يفتح الاجارة ولو اراد ان يفتح الاجارة ويبني لانه لا نفقة له ولا لعياله لكونه
معد له ذلك كذا قال الفقيه ابو الليث اصل المسئلة ما ذكرنا ان للماجر حق الفسخ لئلا كان عليه
دين فاجر وهذا لان الدين ظاهر فان لم يكن ولكنه اقربا للدين وكذا المستاجر جازا لقرانه
عند اية خلافهما ولو ان المستاجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب والمرض
او الفقر ليس له ان يفتح الاجارة قال هذا في فوايد شيخ الاسلام الاستاذ طاهر الدين قال لانه لا ضرورة
له لانه المستاجر ان يواجر المستاجر وفي فوايد الاجر لئلا يفتح بجرة لوجب ذلك نقصانا في الكرم
فلمستاجر حق الفسخ في الاجارة الطويلة لفايع الاجر الاشجار وفي الاصل استجد الطاحونة
لو انكسرت الحجر لا يفتح فان اصله المالك ليس له الفسخ فان خاف المالك ان ينقطع الماء فيفسخ
فاكرى البيت والمجرى والمنازع خاصة بهذا لا يبطل حق الفسخ قاله في المحيط ولو شرط ان
لا خيار له متى انقطع الماء لا يكون بهذا الشرط عبدة الا ترى لو ان طحانا استاجر رعي يطحن
بجمله فرض جملة وليس له ما يشترى به جملا آخر له ان يترك الاجارة ولو لم يترك بحسب الاجر
جنس آخر فما يكون فسخا وفيما لا يكون وفي مختصر القدوري موت احد
العاقدين وقد عقد العقد لنف فسخ الاجارة ولو كان عقدها لغيره لا يفسخ ولو جن
احدهما جنونا مطبقا لا يفسخ الاجارة وليس له اذ يفسخ في نكحت الشيخ الامام جواز زاده في
باب اجارة النظم وفي فتاوى الصغرى بموت الوكيل لا يفسخ الاجارة وانما يفسخ بموت الموكل
وفي الاجناس بموت المتولى لا يفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذي آجره وكذا القاض لو
آجر ومات وفي التجديد الابا والوصي لواجر دار ابنه ومات وكذا القاض لواجر ومات لا يفسخ الاجارة
وفي النسخة عن شجرة كتاب الوقف ان الواقف لئلا آجر الوقف بنفسه ثم مات القيس ان يبطل
الاجارة وبها اخذ ابن بكرا السكافي لانه في معنى المالك ليس لاحد حجة وفي الاحتسان لا يبطل

لا يفسخ الاجارة

لأنه أبر ليعده ما لو كيل بالاجادة والاب والوضي والوكيل بالاستيجاد لفات يطل الاجادة لان
التوكيل بالاستيجاد توكيل بشراء المنافع فصار بمنزلة التوكيل بشراء الاعيان فيصير مستاجرا
لنفسه ثم يصير مواجرا من الموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل بالاستيجاد بمنزلة المالك
نوع منه المستاجر لفا طلب مال الاجادة في الاجادة الطويلة فقال الاجر نعم او قال بانفاقية
هذا لو صدقهم اذ زمان منفس في الاجادة وان لم يدفع قال هكذا افته الشيخ الامام
الاستاذ فظهر الدين المرغيب في احوال البيوع الزيادات في باب ما يقضى القاض من الشراء ثم يرد
قضاه جعل قبول البايء الفسخ كاعطاء الثمن فقال لو اعطى البايء الثمن او قبل الفسخ بشرط
ان يكون جوابا للآخر في مجلس الطلب كما في فسخ البيوع ولو قال للاجر روايا بشد ولو قال بانفاقية
روايات بدعهم يفسخ ولو قال ليس لي مال فاذا حصل لي مال لو دفع اليك لا يفسخ في الاجادة
الاجر لفا لقي بعض مال الاجادة من غير طلب في الاجادة الطويلة لا يفسخ في الاجادة ما لم يرد
كل المال كذا اخذوا الصدر الشهيد في بعض المشايخ في اعتبروا الاكثر وقال القاضي
الامام الاستاذ لفا دفع البعض بطريق الفسخ يفسخ في الكمال قليلا كان المال او كثيرا قال في
المحيط وان اخذ من غير ذلك تدل على الفسخ لا يفسخ ما لم ياخذ الكمال هذا قول بعض المشايخ
وبافتى الامام فظهر الدين فلو كان للاجر واحدا والمستاجر اثنين فادى الآخر مال احدهما ففسخت
الاجادة في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المقتضى الى احدهما
وقبل هو ففسخت في حصته الا ترى انه لو كان للاجر والمستاجر واحدا دفع المقتضى الى الآخر
وقبل يفسخ ولذا بعث المستاجر الى الاجر فقال للاجر سيم نقد شدة ست بنيا يا بكرى فلما جاء
المستاجر قال للاجر انفتت الدراهم لا يفسخ في الاجادة وكذا لو قال المستاجر اثنين فمات
احدهما في التجريد في باب الاجادة الفاسدة فلو فسخ احدهما في ايام الفسخ صح الفسخ بغيبته
الاجر عند ايس هو المختار وفي شروط السمقند صح مطلقا ولو كان عقدا لاجادة بالدنانير
ولكنه دفع الدراهم مكان الدنانير فعند الفسخ يطالب بالدنانير كذا نقل عن الصدر الشهيد

بخلاف

بخلاف الاجادة الفاسدة وفي التجريد انتهت الاجادة وفي الارض بقل يتذكر الرضى باجر
المثل في وقت الحصاد ولو مات رب الارض ببقع بالتمسح استحسانا ولو تفاخا الاجادة
والزرع بقل قال الشيخ الامام الاستاذ يقلع الزرع وكذا لو باع المستاجر باذن المستاجر له
ان ينزعها من يده وقال الصدر الشهيد في فتاوى الصوى ليس له ان ينزعها من يده ما لم يرد
مال الاجادة وفي اجماع الكيد في كتاب الرهن في الباب الاول في اصول الباب حق المهرين ينبت
في البديل وهو الثمن لفا اجاز المهرين البيوع وفي الاجادة لا ينبت حق المستاجر في البديل وفي
بيوع اجماع الكيد في باب البيوع الفاسد والعق لوفتخا الشراء او الاجادة او الرهن كان
للمتري والمستاجر والمهرين حق اجس ولو مات البايء او الموابر او الراهن فالذي في اليد العبد
اخر به من سير الغنم يباع في دينه فان فضل منه شي اخذه الغنم وفي فتاوى الصوى لو
مات الاجر عليه دين فالمستاجر احق من غنماية الا انه لا يقطع الدين بهلاكه بخلاف الرهن
وهذا لفا كان المستاجر مقبوضا اما لفا لم يقبض المستاجر مقبوضا اما لفا لم يقبض حتى
مات فليس للمستاجر حق اجس وفي المحيط وعن بعض المشايخ ان الاجر لفا باع المستاجر
بغير رضه المستاجر وسلم ثم اجاز المستاجر البيوع والتليم بطل حقه في اجس ولو اجاز
البيوع دون التليم لا تبطل حقه في اجس ثم في البيوع المستاجر هذا لفا اجاز المستاجر البيوع
فان قال الاجير ثم اجاز مجوز ايضا فلو باع المستاجر بافوة المستاجر حتى انفسخ ثم ان المتري
روايات على الاجير يجب ان لم يكن بطريق الفسخ لا يعود الاجادة ولا يشكل وان
كان الرد بطريق الفسخ هل يعود الاجادة صارت المسئلة واقعة الفتوى افته القاضي الامام
الزنجي انه لا يعود قال وافته جدى شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين في انه يعود وقاس
بعض الرهن لفا اتخذه بطل حكم الرهن ثم لفا تخلل عاد رهننا وقاس بما لو كفل عن رجل الاخر بالف
السنة ثم ان الكفيل باع من المكفول له عبدا بالف قبل مضي السنة وسلم العبد ثم رد عليه
العبد بالجب بقضاء فالمال على الكفيل الى اجله لان الاجل بطل الضرورة البيوع وقد انقض

البيوع فكذا كذلك وبه نقتضيه وتماه قد ذكرنا في خزائن الوقفات وهذا كله لكان البيوع
 باوثة المتاجر فان كان بيعه لغيره اختلف الفاظهم في هذه المسئلة قال في اجادات
 الاصل البيوع باطل وقال في فزارعة الاصل البيوع جائز وقال في البيوع البيوع موقوف هو
 المختار وهذا لبايع في غير ^{من الفسخ} وان باع في مدة الفسخ قال الشيخ الامام شمس
 الائمة السرخسي هذا على الروايتين والظاهر انه ينفذ بالاجماع ولو باع في غير ايام الفسخ
 ثم انتهت الاجادة على الروايتين والاصح انه ينقلب جايزا فلو وقع الاجر بعد مضي ايام الفسخ
 انه باع قبل مضي المدة وانفسخت الاجادة في ايام الفسخ لا يصدق كالتزويج لافقوى البرجة
 بعد انقضاء العدة وفي الفتاوى رجل قال لا اخرجك هذه الدار غدا ثم باعها اليوم جاز
 وانقضت الاجادة فلو ردّها بالحب بقضاء القاض رجعت الاجادة على حالها قال وهذا
 يؤيد ما قاله جدّي الشيخ الاسلام في مسئلة بيع المتاجر لافعاد المتاجر الى الاجر بطريق
 هو في هل يعود الاجادة ام لا وقد فر فلوبايع بغير لفة المتاجر في غير ايام الفسخ وفي
 المتاجر البيوع ذكره في شرحه الطحاوي انه لا يفسخ وذكر الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى
 هكذا والمشتري لفاسخ البيوع يفسخ هكذا قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي قال
 يفسخ بفسخ المتاجر لا قال في المحيط وهو الاحتسان وعليه الفتوى وفي رواية للمتاجر
 حق الفسخ وهو اقيس وفي اجماع الكبير لو قال الاجر للمتاجر بغيرها من فلان فباعها
 من غيره جاز والمرتهن لفا قال للراهن بغيرها من هذا فباعها من غيره لا يجوز لان ضمن الرهن
 رهن والناس يتفاوتون في الاداء بخلاف ثمن المتاجر ولو قال الاجر للمتاجر بغيره المتاجر
 فقال هذا بهذا لا يفسخ في حاله لم يبيع الرهن لفا باع المرهون بالف درهم بعد ما قبض المرتهن
 المرهون فالبيوع باطل الا ان يجيزه المرتهن فان لم يجز المرتهن باع المتاجر ثم باع من آخر

ثم اجاز المتاجر البيوع الثاني جاز البيوع لان اجادته باطل حقه ولو كان الاول بيعا والثاني
 رهنا او هبة مع القبض واجاز فاجاز المرتهن الثاني الاول بعني البيوع فرق بين البيوع الثاني
 وبين البيوع الاول

الرهن والهبة والاجارة ان في البيوع حقا للمرتهن لان حقه ينقل له بلده فجاز ان يتوقف على
 اجادة اما في تلك الصور فحقه لا ينتقل الا شيء فلم يتوقف وفي الذخيرة لفا باع المتاجر من رجل
 بغير لفة المتاجر جاز البيوع من المتاجر وهو انقض البيوع الاول قال وفي رهن المشتري لفا باع
 الراهن الرهن بغير لفة المرتهن ثم باع من المرتهن جاز البيوع من المرتهن وهو انقض البيوع الاول
 ثم فيما لفا باع المتاجر باوثة المتاجر قد ذكرنا ان له حق الحبس فلو ان المشتري لفا لقي مال
 الاجارة الا المتاجر بغيره الاجر يسلم له المشتري يكون متبرعا بخلاف معبر الرهن لفا لقي
 الدين بغيره الراهن لا يكون متبرعا هذا لفا باع المتاجر من غير المتاجر اما لفا باع من المتاجر
 يفسخ الاجادة ولو باع البعض يفسخ بقدره هذا كله حكم البيوع فاما حكم الاجادة قال
 في النوازل المتاجر لفا اجر المتاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجادة الاولى وقال شمس
 الائمة اكلوا لا يجوز الثانية ولا يبطل الاولى لان الثانية فاسدة قلنا ترفع الصحة وهو
 الاصح وتاويل ما ذكره النوازل ان الاجر قبض المتاجر من المتاجر بعد ما استجر لانه لو قبض
 منه بدون الاجادة سقط الاجر عن المتاجر فهذا اول قال في المحيط وان لم يقبض منه
 فعل المتاجر الاول الاجر والمتاجر من المالك لفا اجر من غيره ثم ان المتاجر الثاني اجره
 من الاجر الاول قال الفقيه ابو الاسحاق بطلت الاجادة الاولى والثانية وقال الفقيه
 ابو الليث وعندي الاجادة الاولى على حالها والاجادة الثانية من الموار باطلة هذا في النوازل
 وفي فتاوى الفضل الاجادة الاولى لا ينقض وهذه الاجادات كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان
 واختلف في الشيخ بناء على الروايتين قال الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى المختار انه لا يجوز
 الاجادة الثانية لان المالك انما ينفذ بحكم المالك لان المالك المطلق له وهذا روي عن محمد فان
 لم يوارها من الاجر لكن اعادها منه لا تبطل الاجادة بل خلاف بين المشايخ وفي المحيط
 في نوادر ابن سماع عن محمد بن استاجر دارا وارضا لفا المتاجر فيها بناء ثم اجرها من الموار
 او عارها منه كان هذا انقضاء للاجادة الاولى قال في فصل الاجادة في نوادر ابن سماع وعلا رب

الدار حصته بناء المستاجر من الأجر قال المحاكم الشهيد هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء
 وحده وفي فتاوى الفضل استاجر من رجل دارا اجارة طويلة ثم اجرا من الأجر مناهدة
 لا يصح الاجارة الثانية وما اخذه المستاجر الاول من الأجر الاول فهو محسوب من راس المال
 وفي نوادر ابن رستم رجل استاجر من رجل ارضا ثم دفعها الى صاحبها فزارعة والبذر من المستاجر
 او من الأجر قال محمد الزاوية فاسدة ولو استاجر به بدهم ليعمل له ارضه فهذا جائز وفي
 شروط الترمذى لفا كان البذر من المستاجر فدفع الى الأجر فزارعة جاز وفي فزارعة
 الاصل لفا اخذت الارض فزارعة من الزارع لا يصح الثانية والاول على حالها وفي المحيط
 الغاصب لفا اجر الغصوب من غيره ثم ان المستاجر من الغاصب اجره من الغاصب فاخذه منه
 الاجرة فان للغاصب ان يسترد ما دفع اليه من الأجر لفا استاجر كذا ثم ان المستاجر دفع
 الكرم الى الواجر معاملة فهذا على وجهين اما لفا كان المالك باع الاشجار كما هو احد الطريقين
 جاز وان دفع الاشجار معاملة كما هو في الطريق الآخر لا يجوز وفي مضاربة الاصل لفا دفع
 المضارب الى رب المال مضاربة لا يبطل المضاربة الاولى ولا يصح الثانية وكذا لو دفع
 بضاعة هو على المضاربة المستاجر لفا اجر المستاجر من آخر ثم انفخت الاجارة الاولى يجب
 ان يفتح الاجارة الثانية اتحدت المدة او اختلفت هو الصحيح وفي المسئلة روايتان
 في الفتاوى الصغرى **نوع منه** احد العاقلين لفا قال الآخر فاستحك هذه الاجارة رضى
 الشهر صح بالاجماع ولو قال لفا جاء راس الشهر فقد استحك يصح ايضا وهو اختيار الشيخ
 الامام ثم من الائمة الخمسة وفي النوازل عن ابى بكر الكاف انه لا يصح ولو قال لفا
 جاء عند فقد اجر تك هذه الدار او قال اجر تك هذه الدار عن ابى بكر انه يصح ولا فرق بين
 اللقطين ولا بعد هذا خطرا في الاجارة قال الفقيه يع ويقول ابو بكر ناخذ قال وجلة ما يصح
 مضافا اربعة عشر منها في الاجارة في البيع وقد ذكرنا ومنها الاجارة والزارعة والمعاملة
 والمضاربة والوكالة واكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامادة والطلاق والعنف

والوقف وما لا يصح مضافا تسعة البيع واجارة البيع وقسمة والشركة و
 الهبة والنكاح والبرعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين **نوع منه** في الاجارة
 الطويلة لفا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ايام ٢ ولا يعرف
 كل واحد منهما آخر السنة فاحيلة ان يبيع الأجر المستاجر قبل تمام السنة من غير لفة المستاجر
 حتى لفا جاء ايام الفسخ يفسخ وحيلة اخرى يفسخ مضافا وبعض الشايخ افتوا بقول ابى
 محمد دفع المحرر لفا انفخت الاجارة الطويلة وقد كان فيها بيع الاشجار يفسخ البيع في
 الاشجار ولا يشترط فسخ البيع ايضا ولو كان وقت الاجارة الطويلة في الارض المستجرة
 ذرع فاشترى المستاجر الذرع ثم انفخت الاجارة بموت احد العاقلين او بالفسخ يفسخ
 الاجارة في الذرع كما في الشجر والمخفارة لا يفسخ وهو المستاجر كما لو ذرع الاكاد في مدة
 الاجارة فانفخت الاجارة وقد نبت الذرع فهو للمستاجر وان لم يصير تقلا وان لم ينبت ذكر
 في فزارعة المنفعة ان صاحب البذر ان كان البذر من الأجر فهو له وان كان من المستاجر فهو له
 ولو استاجر الكرم بعد ما اشترى الاشجار للمستاجر حيا دار الرؤية فلو اكل ثماد من ذلك
 الكرم لا تبطل حيا دار الرؤية لانه تعرف في الشئ دون المستاجر رجل اجر داره من آخر كل
 شهر بكذا في وقت يفسخ لفا ابى الأجر فيه اقاويل والاصح انه يفسخ في اليوم الاول و
 الليلة الاولى واليوم الثاني والثالث لان حيا دار الفسخ ينبت في اول الشهر وهذا وقد ذكرنا
 في فصل الضياع والعقار ولو كان المستاجر حيا دارا او كان في الاجارة الطويلة لفا انفخت
 الاجارة بموت احدهما او بمضي المدة بعد ذلك مضت مدة اخرى فاجرة احماء والدكان للأجر لفا
 كان هو الذي اجره فلو لفة المستاجر بقبض الغلة فاذا برتفع بالفسخ فان كان المستاجر
 او ورثته بعد موته ابروها فالغلة للمستاجر او لو ورثته الأجر لفا استتمل بمال الاجارة بعد الفسخ
 في الاجارة الطويلة فاجله المستاجر يصح ولو كان المستاجر دارا في الاجارة الطويلة فبعد
 الفسخ الكنة حلال للمستاجر ولا يجب الأجر وحكم قوايم اختلف في الكرم المستاجر بعد الفسخ

وعند ما يبيع الشهر الاول والاخر بالايام
 واما في بالامنة فاذا كان السبعة المستجرة
 بالايام فمستجرة احد

ينبغي ان يفسخ
 بغير من التام
 ولا لا يفسخ
 ذكرنا في كتابنا
 في الفسخ

قد ذكرناه فصل الضياع والعقار وفي المحيط في فناء أهل السموق قد انقضت مدة الاجارة
ورب الدار غايب فلم يرد المستاجر الدار بل سكن سنة لا يلزمه الاجر لما بعد انقضاء المدة
ولومات الواجر فكما استاجر منهم من قال يجب الاجر ومنهم من قال هو غائب في الشهر
الاول بعد الموت ويلزمه الاجر في الشهر الثاني لفا طلب صاحب الدار الاجر وقيل لا اجر عليه وقيل
لما سكن بعد الموت او بعد انقضاء الطلب وبعد الطلب سواء في الشهر الاول والثاني وهذا
لقائل يقول لا فرق بين الدار المعدة للاجارة وفيها المعدة والاصح ان يلزمه الاجر لفا كانت
الدار معدة للاستغلال على كل حال ولفا قال المستاجر للاجر عند الفسخ فسخ الاجارة
في الحدود الذي استاجرته منك فسخ وان لم يذكر الحدود وكذا الاجر لفا باع المستاجر برضى
المستاجر او تفاخرا وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف
او كان في جواز بيعه اخلافا في الماشي فيه وهو المستاجر ولو ابراء المستاجر الاجر عن جميع
الدعاوى ثم لودك الذرع ورفع الاجر الغلة فجاء المستاجر ولحق الغلة لنفسه وخاصم
الاجر قيل ينبغي ان يسمع دعواه وقيل لا يسمع وهو الاشبه ولو كان الاجر رفع الغلة او لا
ثم ان المستاجر ابراء من الخصومات ثم لحق الغلة بعد ذلك لا يسمع دعواه وهذا لفا جحد الاجر
ان يكون الذرع ذرع فان كان مقرا ان الذرع للمستاجر يؤمر بالدفع اليه وكذا لفا ابراء
احد الورثة الباقيين ثم لحق التركة لا يسمع ولو اقرت بالتركة يؤمر بالدفع اليه
الفصل الثاني في استيجار النطير وفي الاصل لو استاجر رجل نطيرا لترضع
ولده بطعامها وكونها مدة معلومة جاز عند ابداء استيجار النطير وحدها وفيها الوسط
وعندها لا يجوز ولو بين جنس النياب وطولها وعرضها وصفها وبين كل الطعام وصفت
جاز بالاتفاق وترضع الولد في بيتها الا ان يشترط الرضاع في منزلهم وان لوف فيما بين الناس
ان النطير ترضع البهي في منزل الاب لزمها ذلك فان ذكر المدة سنتين فملك الولد بعد سنة
لها من الاجر بحسب ذلك ولو استاجر نطيرا لترضع ولده سنة بكذا اطلاقه مات البهي قبل ذلك

والاجر كله للنطير فهذا الشرط يفيد الاجارة ثم في كل موضع جازت الاجارة فعلى النطير غسل ثياب
البهي وما يصلح من الدهن والريحان وفي النوازل ليس على النطير الدهن والريحان وليس
عليها ان كان يا كل البهي لطعام ان تشتري لطعام وللزوجة ان يبطل الاجارة لفا اخرجت
نفسها بغير لفة للنطير سواء كانت الاجارة تشبه ام لا وهذا لفا كان لها زوج معروف
فان كان لا يعرف لها زوج الا بقولها ليس ان ينقض الاجارة فان انقضت مدة الاجارة
وقد اغترب البهي لياخذ ثدي الغيران كانت معروفة بالنطير لم يكن لها ان تترك الاجارة
الا من عذر وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تابة والاجنية والمحرم شواء وليس لهم ان يخرجوها
من غير العذر والعذر ان لا ياتوا بها او يفتن لبها او حبلت او طرت سارقة او
سنية لخلق بذية اللسان او طاهرة العجز او ارادوا اسفرا ولا يخرجون معهم والعذر من جهتها
او تعرض او لم يررض زوجها وان كان العقد باؤة الزوج ليس لهم ان يمنوه من غشيانها في
بيتها ولا يحل للنطير ان تمنعه اما يمنوه في بيتهم فان الف البهي ثديها ولم تكن معروفة
ليس لها الفسخ على قول ابيس وعليه الفتوى لفا كان يخاف على الولد ولو فطعت الي
جارتها لترضع فلها الاجرة بخلاف ما لفا ارضعت بلبن البقرة فالقول قولها انها لم ترضع
بلبن البقرة والبيتة بيتها قال في المحيط قال الشيخ الاسلام تاويل المسئلة لفا شهدوا
ما ارضعت بلبن نفسها اما لفا شهدوا انها ارضعت بلبن البقرة فالبيتة اي اهل البهي
ولو استاجر امرأة او مطلقة طلاقا رجعيا على ارضاع ولدها منه لاجر لها عليه فانما
المعتمدة من طلاق باين او ثلاث صلح حتى اجر الرضاع فيه روايتان هذه المسئلة في زاد
الفقهاء وفي ظاهرها رواية يجوز ولو استاجر الرجل امه او ابنته او اخته لترضع صبي له
جاز وكذا كل ذات رحم محرم ولو استاجر امرأة بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها
حتى جاز ثم تزوجها قال الشيخ الامام ظهرا الدين لا ترتفع الاجارة وفي فناء اهل البيت
مسئلة ترضع ولدا لكافرا بالاجر لا باؤس به وقد صح ان عليا رضع ابنه من كافر فيبقى

او ينبغي

بمعنى الجاه

له الماء وكذا اذا استاجر جارية مطلقة او مذبذبة لا اجر عليه وكذا لو استاجرها للطبخ
او عمل من اعمال البيت او لخدمته ولو كان الولد منه لامنها يجوز ولو استاجرها للغزل
لقطن اختلف لما يخفى فيه الكل في الاصل وفي النوازل في باب تنبيه المحجب رجل حمل الدقيق
الى منزله واستاجر امرأة لتخذه ان اراد ان يبيع الخبز لها الاجر وان اراد ان يخبزه ليأكله
لا يجب الاجر وفي المحيط العيس في اجارة النطير ان لا يجوز كما في الاستاجر بقرة لشرب
لبنها وفي الاحتسان يجوز لقوله تعالى فاقضوا من اموالكم هذا العقد وهذا العقد
لا يرد على اللبن بل على التزنية فيدخل تبعا كما في الاستاجر وزا فليكتب له فالجدير يدخل
في الاجارة تبعا ولو ضاع البعير من يدها او وقع فمات او سرق شي من حبل الصبي
او ثيابه فلا ضمان على الخادم النطير وكسوة على النطير في الم يشترط فوك في عقد الاجارة
على المستاجر وما يقربا البعير غواخره من منزل البعير زمانا كثيرا او ما يشبه فلم ان يمنعوا
عنه وما يقربا ليس لهم منعها عنه **الفصل التاسع فيما على الاجر**
فيما على المستاجر وفي الاصل في اخره المستاجر من البيت وفي البيت تراب ورماد
ظاهر على المستاجر اخرجه بخلاف البالوعة فانه ليس على المستاجر تزويجها احتسانا فانه شرط
على المستاجر فوك عند العقد يجوز لانه موافق للعقد ولو اختلفا في التراب الظاهر فاقوله
قولا استجرته استاجرها وهو فيها وعادة الدار وتطينها واصلا في ميزانها على الاجر اما
سبل ماء الحمام وتزويجها على المستاجر قال في المحيط فانه شرط لرب الحمام على المستاجر نقل
الرماد والرفين على المستاجر لا يفد العقد وان شرط على رب الحمام اوجب فاد الاجارة
فليس لرب الحمام ان يمنع المستاجر من الماء وسبل الماء او موضع سقيته وان لم يشترط
وكذا كل شيء لا يتمكن المستاجر من الانتفاع بالحمام على هذا ولو ان سبل ماء الحمام امتلا
فانه يجب على المستاجر تزيينه وكذا ظاهره ان باطنا ثم في كل موضع كان على الاجر فان ابد
ان يفعل فلم يستاجر ان يخرجه الا لفاراي عند العقد ورضيه وفي النوازل استاجر

مكاريا يحمل له الحنطة الى مكان كذا فاجواق والحبل على المكارى ان كان يحمله على دوابه
وان كان يحمله على دواب المستاجر او على عنقه فذلك على المستاجر قال الفقيه ابو الليث
المعبر في ذلك اهل تلك البلدة ولو طلب من المكارى ان يدخل بيته فالمعبر هو العرف فلو
اراد ان يصعد به السطح فليس على المستاجر الا ان يشترط وفي الذي يحمل على ظهره عليه
ان تدخل داره وليس عليه ان يصعد به السطح استاجر فطاطا فالواتاد على المستاجر والآن
على الاجر وكري النهر في استيجاد على العرف رجل دفع خفا الى خفاف ليخرجه فالمعبر في الغزل
عادات الناس فان لم يكن هناك عادة فعلى صاحب الحنف والصنع على الصباغ وحمل الثياب
على القصار احتسانا الا ان يشترط على رب ^{الشرب} ولقد قال المتاع في السفينة على صاحب الدابة
ووضعه عنها على صاحب المتاع في الاجنس الالف على صاحب الدابة وفي الحبل والجواق و
السرى والجمام يعتبر العرف والزنبيل والملين على رب اللبن والسك والابرة على احتياط
والدقيق على رب الثوب ووجه الحايك فان اهل بلدة يعملون على غير هذا فهو على ما يعارفوا
وحقوا الذاب على القدر بحكم العرف ونشر يجر اللبن يحكم على الاجير واخراج الخبز من التنور على
احتياز واخراج المرق على الطباق ان كان فوك في عرس وفي غير العرس ليس عليه واجرة
الكيال في الحنطة بين رجلين على الاضياء واجرة الحساب على الروس هذا في المشتق وما
تقدم في الاصل في باب النطير في نفقة العبد وعلفا لدابة على الاجر وفي الفناوى الصغرى
لذا استاجر كوما اجارة طويلة فوارى على المستاجر اشترى الاشجار كما هو احدى الطريق
وان آجره معاملة فعلى الاجر **الفصل العاشر في الخطر والاحتمال**
وفي النوازل اذ اتى اجرت نفسه للخدمة من رجل ذي عيال لا باءس به وانما يكره لفاطرها
قال في القدوري والاصل قال ابو 2 وابس ومحمد يكره ان يستاجر امرأة حرة او امته
ليخدمها ويخلوها لان الخلوة بالاجنبية منتهية عنها والاستخدام لا يؤمن معه الا خلاط
عليها قيل تأويلها ذكره النوازل وبه يفتى رجل له اجير غير بائس ليس له ان يؤذ به

لذا رأي منه شيئا بطلالة الا لفظة له ابوه وعن حلف بن ايوب يؤد به رجل دفعه الى خياط
 ثوبا ليخيط له قباء اوجبة ولم يشا طه الاخر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة
 على اجر مثله في قيس قول ابي 2 يطيب له بناء على مسئلة صلح الاصل لفلان تهلك ثوب
 انسان فصالح على اكثر من قيمته جاز عند ابي 2 خلافا لهما وقال الفقيه ابو الليث
 الزيادة جايضة في قولهم جميعا ورب الثوب لادفعه الى احايك الدقيق اكثر مما يحتاج
 جاز ايضا وان كان هذا صفة الشارع فيما ينقسم لكن جوازه بطريق الاباحة المسلم لفا
 اجر نف من كافر ليخدمه جاز ويكره قال الفضل لا يجوز في اخذته وما فيه لافلال بخلاف
 الزراعة والسقي مسلم اجر نف من مجوسه ليقوله النادل والباوس به ولو اجر نف ليجل
 له الخمر لكره لان التصرف في الخمر حرام قال هكذا اطلق لكن قولها اما على قول ابي 2 هو
 فلا يكره وكذا كل موضع تعلق المعصية بفعل فاعل مختار من جملة ذلك لو اجر بيته
 ليتخذ فيه بيعة او كنية او بيت ناد يطيب له وقام هذا النوع ذكرنا في كتاب البيوع
 خلافا لستاجر بيتا ووضع فيه جناب اخل وانقضت مدة الاجارة ان كان اخل ببلغ مبلغا
 لا يفده التحويل اخذ بنفذه وان يقضه وان كان يفده قيل لستاجر ان شئت فارفع
 والافاستاجره ثانيا الى وقت ادراك اخل بقرعة بين اثنين تواضعا على ان يكون عند
 كل واحد منهما ختمه عشر يوم ما يجلب لبنها فان ذلك مهابة لا يجمل فضل اللبن لاحدها
 وان جعله في حل الا ان يكون استهلك صاحب الفضل اللبن ثم جعل صاحبه في حل فحينئذ
 يصير حلالا لانه قبل اكله هلاك يصير هبة الشارع وانها باطله وبعد اكله هلاك يصير
 صبة الدين وانها يجوز وان كان مشاعا قال وهذا مسئلة دقيق احايك التي ذكرنا من عليه
 الدين لفا باع الخمر وادان يقضه الدين لا يجمل له ان يقبض ان كانا مسلمين وان كان
 المديون ذميا حل لرب الدين اخذه اليهود لفا استاجر واملا لبنيهم بيعة او كنية
 للتصاري فان الاجر يطيب له وكذا لفا استاجر رجلا ليخدمه او يخدمه او يخدمه او يخدمه

ويطيب

وبطيب له الا انه آثم به لانه اعانة على المعصية واجرة المغنية على هذا وفي العيون لا يجب الاجر
 للمغنية وفي المنقح اؤارة نايحة او صاحبة طبل او صاحبة زمر اكتب ما لان كان على
 شرط ردت على اصحابه ان عرفتهم وان لم تعرفهم تصدقت به وان كان على غير شرط فهو لها قال
 وقال الشيخ الامام الاستاذ لا يطيب لها والموقوف عرفا كالشروط شرطا ولو استاجر
 رجلا ليخدمه اصناما او يجعل على اقله تماثيل والصنع من رب الثوب لشيء له بمزكاة مالفا
 استاجر نايحة او مغنية بخلاف الطنبور وغيره لفا استاجر حيث يطيب له الاجر لا يصلح له
 آخر بان يجعله وعاء الا انه ياتم في الاعانة في المعصية واصل هذا في اجماع الصغير مكتم كسر
 بربطا مسلم او طبلا او فدا او مزارا فهو ضامن ويجوز بيع هذه الاشياء وعقد لها
 لا يضمن ولا يجوز البيع ولو اهرق المنصف او كسر مسلم فهو على هذا خلاف قال القاضي
 الامام صدر الاسلام ابو اسير في نسخة من اجماع الصغير الفتوى على قولها ما وتبي
 بجوع النوازل متولى المسجد لفا تعذر عليه احاب بحكم انه اتي فاستاجر رجلا ليكتب له
 لا يجمل له ان يعطى اجرة الكتابة من مال المسجد ولو استاجر رجلا لكتسب المسجد وفتح الباب
 واغلاقه بمال المسجد يجوز وفي المحيط استاجر حانوتا موقوفا على الفقراء فاراد ان يبني
 عليه غرفة من ماله من عيزان يزيد في اجرة الحانوت لا يطلق له الا ان يزيد فحينئذ يبني على
 مقداره لا يخاف على البناء القديم وان كان الدكان معطلا في اكثر الاوقات وانما يرغب
 فيه لاجل البناء عليه يطلق له بغير زيادة في الاجر قال محمد بتليينا بمسئلة ميت مات من
 المشركين فاستاجر واهل من يحمله الى بلدة اخرى قال ابو س لا اجر له وقلت انا ان كان الحال
 يعرف انه جنة فلا اجر له وان لم يعلم فله الاجر قال ابو س هذا بخلاف ما لو استاجر ليقوله
 الى مقبرة حيث يجوز وان استاجر الذي سلا يحمله ميتة او ما يجوز عندهم ولو استاجر
 الذي ذميا لنقل الخمر او لستاجر منه بيتا لبيع فيه الخمر جاز عندهم ولو استاجر ليرجي خنا زوجه
 يجب ان يكون على خلاف كذا الخمر ولو استاجر لبيع له ميتة لا يجوز ولو استاجر

مطهر

مطهر

الذي من السلم دارا يسكنه فلا بأس به وان شرب فيه الخمر او عبد فيه الصليب لم يلحق المسلم
 شئ كما لو اجر داره من فاسق يعصيه الله فيها ولو استاجر من اهل الذمة مسلما ليضرب
 الناقوس لا يجوز **الفصل الحادي عشر في اختلاف بين الآجر والمستاجر** وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول البيت والدار والارض والثاني الذابة
 والسفينة الثالث في المتفرقات اما الاول المستاجر لدار كان هو المدعى فهو دعوى العقد
 سواء كان في اول المدة او بعد مضي المدة وان كان المدعى هو الآجر ان كان قبل مضي المدة
 فهو دعوى العقد وان كان بعد مضي المدة فهو دعوى الدين وحكم كل واحد منهما ياتى تمامه
 في كتاب الشهادات وفي الاصل اختلف الآجر والمستاجر بعد ما سكن المستاجر الدار قالوا ان كن
 يسكنه بغير اجر فالقول قوله والبيت رب الدار وعليه هذا الخان لانزل فيه رجل ان كان
 معروفا بالقلعة يجب الغلة وان لم يكن معروفا قال الفقيه ابو الليث لفا تقاضاه صاحب
 الخان يجب الآجر لفا سكن بعد ذلك قال في المحيط ولكن من حين نزول وبعضنا يخافنا قالوا
 الفتوى على وجوب الآجر الا لفا عرف بخلافه بان صر في انزل بطريق الغصب او كان ان كن
 معروفا بالنظم وما ذكرنا ان الرجل لفا سكن حانوت مستغل ثم قال كنت غاصبا لا
 يصدق بخلاف هذا القول واذا استاجر دارا سنة ولم يملها اليه حتى مضى الشهر وقد طلب
 التسليم ثم تحكما فليس للآجر ان يمنع المستاجر عن القبض وليس للمستاجر ان يمنع من القبض
 في باق المدة قالوا هذا لفا لم يكن في مدة الاجادة وقت ترغب لاجله في الاجادة فاما لفا
 كان قادرا ولم يمل اليه في الوقت الذي يرغب في الاجادة لاجله فخير في قبض البائة ابن سماء
 عن محمد استاجر دارا بعشرة وراهم فاستخرا رجل ببيتة فقال كنت دفعتها لآجر وامرته
 بان يواجرها فالآجر وقال الآجر غبستها واجرتها فالآجر لفا لاقول قول رب الدار ولو اقام
 الآجر ببيتة على ما لدعى الغصب لم تقبل ببيتة وان اقام ببيتة على افراد المسحق بما لدعى من
 الغصب قبلت ببيتة فالآجر وكذا في الذابة اجيرا مشترك كالقصار وعيزه لفا لدعى بترده

على الآجر لا يصدق الا ببيتة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى
 يد الاجير المشترك يرضان فاما من يرى يده يد امانة وهو ابو يعقوب يقول كالمودع الي
 صهنا ولو دخل الحمام ثم اختلفا قاله الداخل دخلته بغير اجر وقال صاحب الحمام باجر فهو
 كالثان وهذا لال باع ضيعة رجل باوه فقال الامر بغيرها بغير اجر وقال الدلال بل باجر لفا
 كان الدلال معروفا بذلك لا يصدق الامر ويجب عليه اجر المثل واختياط والتضاد مع رب
 الثوب لفا اختلفا فهو على هذا وفي القدرين جعل هذا قول محمد اما على قول **الفصل الثاني**
 لاجب الاجرة وعند ايسر ان كان جريضا يجب الاجر والافلا والفتوى على قوله محمد وكذا
 لو تصادقا ان التوفيق وقع مطلقا وفي نكاح النوازل لفا لم يذكر الآجر يحمل على الاجارة بالعرف
 ولو اختلفا في مقدار الاجر فالقول قوله الدافعي لفا اختلفا الآجر والمستاجر بعد ما خرج
 المستاجر في التجاني والتوفيق التبرع عليها فالقول قول المستاجر انا احذتها الا لفا كان
 العرف بخلافه وكذا الطمان والتضاد وكذا احد له في دعوى القدر والغلاة والكبير و
 لو اختلفا في بناء الدار او حثب لدخل في الشف فالقول قول رب الدار وكذا في الآجر المفروش
 والغلق وكل ما كان ركبا واما اللبن الموضوع والآجر والجص والباب الموضوع فهو
 للمستاجر ولو اقام ما بالبيتة فالبيتة ببيتة من جعلنا القول قول صاحبه في البيعة المطوية
 والبالوعة المحصورة والتور والقول قول رب الدار فلو اقرب الدار ان المستاجر
 جصها او فرشها بالآجر او دكب فيها بابا او غلقا فللمستاجر قلعه وان اضر القليق بالدار
 فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة ولو انهدم بيت فيها فهو لرب الدار ان عرف انه نقض بيت
 انهدم والا فللمستاجر وان كان رب الدار امره بالبناء فيلجئ من الآجر فانفقا في البناء و
 اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبيتة ببيتة المستاجر وان اكلوا والبناء
 بالبناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب ذو مصرعين سقط احدهما فاختلفا
 فيها او في اقل قطرها لرب الدار وكذا لو سقط جزء في الدار وتساويه توافقا وير

البيت الكل في الاصل وانه الاقضية لو استاجر ارضا ليطبخ فيها الآجر والفقار باجر معلوم
 فاختلف هورب الارض في الآتون وقال رب الارض انا بئيت فبالقول قول المستاجر وفي
 بناء الآجر غير الآتون فالقول قول رب الارض وفي المنقح اخلف المستاجر مو الآجر فقال
 المستاجر ^{استاجر} منك الارض في فارغة وقال الماجر ^{مستاجر} مشغولة بذري يحكم الحال قال الفضل في
 القول قول الماجر لانه منكرا العقد واصل هذا مسئلة رب الطاحونة مع المستاجر لاختلاف
 في انقطاع الماء وجريانه بحكم الحال ان كان منقطعا القول قول المستاجر وان كان جاريا فالقول
 قول **الماجر** **آخر في الدابة والتفينة** رجل لوعى على رجل انه استاجر مولى
 يمسك سكان في سفينة من ترمدا 2 امل بعشرة دراهم ولوعى رب السفينة انه حمله من ترمدا
 2 امل بمائة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لواحد منهما على صاحبه وان
 اقاما البينة ^{قائمية} بئيت الملاء ولا اجر لصاحب السفينة والملاء على صاحب السفينة عشرة دراهم
 وان لوعى رجل على آخر انه اكراه بغلا من ترمدا 2 ببلغ بعشرة دراهم ولوعى الاخر انه استاجره
 ليل ببلغ به 2 فلان ببلغ بمائة دراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا يجب
 الاجر وان اقاما البينة فالبينة بئيت صاحب البغل رجل دفع 2 ملاء 2 طعاما كيلة مو وفا
 محمله كرمه بكذا فلما بلغ موضع الشوط قاله صاحب الطعام نقص طعام وانكر الملاء 2 فالقول
 قول صاحب الطعام وعلى الملاء ان يكيله وياخذ الاجر بحابه هذا الفاظ يدفع الاجر اليه اقاما
 لفاذ فوعى اليه فالقول قول الملاء 2 ويقال لصاحب الطعام حتى تضمنه ما نقص من طعامك
 حتى يترد من الاجر بقدر ما نقص من الطعام رجل استاجر جملا لا يعمل متاعا 2 بلد كذا و
 يسلمه 2 السمار 2 وزن فقال السمار للجمال ان وزن الحمولة انقص مما كتب في البارنا بجهة
 وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اخلفا بعد ذلك قال السمار او فينتك الاجر و
 قال الجمال ما استوفيت القول قول الجمال ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه انما الخصومة
 بين الجمال وصاحب الحمولة وفي النوازل جمال حمل حملا بكراه فلما بلغ الموضوع نزل 2 دار ووضع

تلك الاحمال

تلك الاحمال في موضع من تلك الدار ثم وزنها صاحبها وسلمها اليه فلم يدفعها اياها على تجب
 كراء فلكل الموضوع صاحب الدار ياخذ اجماله بالكراء ارايت لو طلبها صاحبها بالوزن ثانيا
 هل له فوك قال ان كان الاحمال في موضع يستاجر بالعقد فالكراء على من استاجر وان كان
 في موضع اطلق استعماله باجر غير معقود فبعد الوزن والتسليم على المسلم اليه وقيل فوك على
 اجماله ولا يجب عليه الوزن ثانيا **جس آخر في المتفرقات** رجل امر رجلا ان
 ينفق على اهله عشرة دراهم في كل شهر فقال قد انفقت وكذبه الامر فاراد الثاود بين الامر
 يحلف بالله ما يعلم انه انفق على اهله عشرة دراهم **القضاء** لفاء بالشوب فقال رب الشوب
 ليس هذا ثوبه وقاله القصار هذا ثوبك فالقول قول القصار هذا في الفناوى ولا اجر للقصار
 هذا في المنقح فان قال رب الشوب هذا ثوبه ولم اثر ببقصره والذي دفعته اليك ليقتصره غير
 هذا الشوب فانه ياخذ الشوب ولا اجر عليه ولو كان هذا القطع واخيلا لم ياخذ لكن
 يصطن احيانا قيمته ويتوكل على احيانا ولم يثبت هذا احيانا في القسارة ولم يكن هكذا
 لكنه جاء القضاء فقال قصرت وغلت وعليك الاجر فقال رب الشوب لم تقصر وانت ولكن انا قصرت
 عندك وفي بيتك او قصرت غلاي هذا عندك لا يصدق رب الشوب والقول قول القصار وكذا ما شبه
 هذا من الاعمال لفا كان في يد صاحب العمل لفا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك فالقول
 قوله فان طلب القصار يمينه لم يحلف ما قصرت ولكن احلفه ماله عليك كذا من قصادة هذا الشوب
 ثم فيما اذا اخلف القصار مع رب الشوب فقال القصار هذا ثوبك وقال رب الشوب ليس
 هذا ثوبه فاخذ رب الشوب ونواه عوضا عن ثوبه لا يسع له ولا يبيعه الا ان يقول رب
 الشوب اخذت عوضا من ثوبه فقال القصار نعم وفي المحيط لفا كان المستاجر على الاجر دينار قرض
 وللاجر عليه عشرة دراهم اجرة البيت فتقاسموا بجزء وان كان اجنس مختلفا بالراض
كتاب القضاء وهو شتمل على عشرة
 فصول **الاول** في التقليد **الثاني** في اداب القضاء **الثالث** فيما يكون خصما وفيه

مطلوب قول الاعمال
 قاله في الشوب

نفاذ القضاء على الغائب ضمنا الرابع في حكم القضاء ما يجوز وما لا يجوز ما ينفذ وما لا
ينفذ وفيه قضاء المجتهدات والقضاء على الغائب وفي آخره فصل في سبب الخمس
في التحكيم السادس في كتاب القاضي الثاني في اليمن الثامن من نصب
الوضو ونصراته التاسع في الجس العشرة في الخطر والاباحة **الفصل الاول**
وهو مشتمل على اربعة اجناس الاول في المقلد الثاني في التقليد الثالث في التقليد
الرابع في العزل اما الاول وفي المتن عن ابي اسحق ان الامير الذي ولاه السلطان على
ناحية وجعل خراجها له واطلق له التصرف في الرعية كما يقتضيه الامارة ان يقلد ويعزل
وكذا حال السلطان مع الخليفة اما لوقاه فلان ولايت بتو اذم او تزا اذم لا يملك
تقليد القضاء وفي المتن ايضا قال ابو اسحق لوقاه كان القاضي من الاصل ثم مات القاضي ليس
للامير ان يولي قاضيا وان كان امير ثوبا وخراجها وان حكم الامير لم يحزم حكم فان جاء القاضي
الذي ولاه هذا الامير بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون ذلك امضاء للقضاء السلطان
لوقاه غلامه على بلدة واوره بنصب لقاضي جاز له تقليد القضاء بطريق النيابة عن السلطان و
صار كصاحب السلطان بنفسه لكن لو قضى بنفسه لا ينفذ وفي الصلوة لوصلي هو او امر غيره بالامانة
جاز والامام لوقاه عبده بالقضاء فصار خرا فانه يقضي بذلك الامر ولا يحتاج الى تجديد
الافادة كما لو تحمل الشهادة في حالة الرق ثم عتق وفي فتاوى النسفي لوقاه ان السلطان فاتفقت
الرعية على ابن صغير للسلطان وجعلوه سلطانا ماله تقليد القضاء واخطباء وقالوا لا تفاق
ينبغي ان يكون على اعظم يصير سلطانا لهم ويكون التقليد منه وهو يقد نفسه تبعا لابن
السلطان ويعظمه لشرفه اما في الحقيقة الوالي هو السلطان اجتمع اهل بلدة وقلدوا القضاء
لرجل لا يجوز ولا يصير قاضيا ولو اجتمعوا وجعلوا الرجل سلطانا يصح لانه فيه ضرورة ولا
ضرورة في الاول والامرات فاجتمعت العامة على ان يقدموا رجلا لم يامر الخليفة ولا القاضي
ولا صاحب الشرط ولا خليفة الميت ان يصلي بهم اجمعة لاجمعة لهم وقال في نوادر ابن رستم

هذا هو السلطان الامام
مطل
مطل
مطل

لومات والبلدة فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم اجمعة حتى يحضر عامل الخليفة صحت جميعتهم الا ترى
ان عليا رضي الله عنه صلى بالناس وعثمان رضي الله عنه محصور ولا يكون للقاضي ان يصلي
بالناس اجمعة الا لوقاه في ذلك في منشوره رواه ابن مالك عن ابي اسحق وعنه ابي 2 وما ذكر
في الاصل في باب اجمعة ان القاضي لوقاه يصلي بهم اجمعة جازا لاني حمله صلوة لوقاه كان فوك
مكتوبة في منشوره **نوع منه** قال الامام الاستاذ طه الدين في السلطان لوقاه للوالي
هو كذا في بايرت قضى تقليد كن يصح اما لوقاه قلدا احدا لا يصح كالموكل لوقاه للوكيل
وكل احدا لا يصح منه التوكيل ولوقاه وكل من شئت صح ولوقاه السلطان للامير فلان ولايته
بتو اذم لا يملك تقليد القضاء لان هذا اللفظ يفرض تفويض الماله **اجنس الثاني في**
المقلد وفيه عشرة اقسام لا يباي طلب القضاء بحاله عند اكثر العلماء ولوقاه اعطى بغير طلب
لم يحل له الشروع مالم يجبر هو عليه وهذا قوله الكوفي والخصاف وعلماء الواق وهو اختيار ابي 2
وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواط ومحمد اياه حتى قيد نيفا وخمسين يوما وقاله مشايخ بلاد البلس
بتقليده ممن كان صالحا له امانة من نفسه اجوز ومن غيره المنع لان الصحابة والتابعين ومن
بعدهم من علماء الدين في قبوله من غير اكرام وغيره رضي الله عنه القضية ثلاثة اثنان في التادو
واحدة في اجتهاد اما اللذان في النار فرجل علم فقضى بخلافه ورجل جاهل فقضى بغير علم واما الآخر
فرجل اتاه الله علما فقضى به فذلك في اجتهاد وعن سروق في لوقاه ان القاضي يوما بحق احب ثمن ان ادابط
سنة الكل في لوب القاضي لمحمد وفيه الاقضية لا ينبغي للسلطان ان يستعمل على القضاء الا الموثوق به
في صلاحه وفقهه وعلمه بالسنة والاثار وبوجه الفقه قال في المحيط وعندنا العلم شرط الاولوية
لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بفتوى غيره صح وكذا العدالة شرط الاولوية وعندنا في
اختصاصي نعم شرط لازم واختلفت الروايات في تقليد الفاسق القضاء والاصح انه يصح التقليد
ولا ينزل بالفوق قال في المحيط اما يستحق العزل عند علمه الشايخ الا لوقاه في التقليد
انه متى جاز ينزل وعندنا في ينزل والامام بصرا ما مع الفوق ولا ينزل بالفوق بلا خلاف
بالنفس

وزاد هشام عن ابي القاسم القاسم لفاً فسق او ارتد او عصى في صلح او سلم او ابصر فهو على
قضاياه وما قضيه في فسق او ردة لم يصح فهذا دليل على انه لم ينزل بفسقه سواء كان فاسقاً
حين قلده او كان عدلاً ثم فسق وصار كالخليفة لا ينزل بالفسق وهذا بناء على ان الفاسق
على بطيئنا عندنا والاولة ان لا تقبل شهادته الفاسق ومع هذا الوكيل وقضيه بها نفذ القضاء
فكذا القضاء ولذا استجمع الشرايط هل له ان يتقلد القضاء فيه اربعة اقوال قال بعضهم بغيره
وقال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم وعليه عامة الشايخ رحمهم ان التقليد رخصة والترك غيرية
وروي الحسن عن ابيه ومحمد انه لفاً قلده من غير مسئلة لا بأس به وان سأل بغيره فذلك
ويكون مبنياً وهكذا ذكر في المنتقى انه لا ينبغي له ان يطلب القضاء كذا روي الحسن عن ابيه
وزاد العيون قال فان فعل فهو مبني وزاد القاسم اخضاف دخل في القضاء قوم طالحون
واجنبه قوم صالحون وتركوا الدخول فيه اصلي في الدين والدنيا وهذا لفاً كان في البلد قوم
يصلحون للقضاء فان لم يكن يدخل وان كان في البلد قوم يصلحون لفاً امتنع واحد منهم لا
يأثم فاذا لم يكن فامتنع يأثم فاذا كان في البلد قوم يصلحون فامتنعوا ان كان السلطان بحيث
يفصل الخصومات بنفسه لا يثامون وان كان بحيث لا يفصل يثامون ولو ترك الكل حتر قلده
جاهل اثم الكل ولفاً تقلد مجوز ان يتقلد من الامير العادل والباي من الفاسق فان الصحابة
تقلدوا من معاوية واحق مو على رض والتابعون تقلدوا من الجبابة قاله في المحيط ولكن اتنا
مجوز تقلد القضاء من الفاسق لفاً كان يمكنه من القضاء بحق ولا يخوض في قضايه بشرط ولا
ينهاه عن تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي فان كان بخلافه لا يتقلد وحكم الامام اجاب في الصحيح
انه مجوز ولا ينبغي ان يفتى الابهة الشرايط التي ذكرنا الا ان يفتى بشئ سمع فانه مجوز وان لم
يكن عالماً بما ذكرنا من الادلة يريد به ان المفتي ينبغي ان يكون عدلاً عالماً بالكتاب والسنة
الكل في الاضمية **نوع منه** السلطان لو قلده قضاء مصر لصبي فادره البصير ليس له ان يقضيه
بذلك الامر في المنتقى في اول كتاب الصلوة في باب الجحفة وزاد الاجم من السلطان لو ولى قاضياً

مشركا على المسلمين ثم اسلم قال محمد هو على قضاياه ولا يحتاج الى ان يولي ثانياً السلطان لفاً
قلده قضاء ناحية رجلين فقضى احدهما لا يجوز في الفناوي الصغرى ولو قلده رجلين على ان
يتفرد كل واحد منهما بالقضاء هل يجوز قاله لم نظربا لرواية وسمعت من الشيخ الامام اکتنا
انه قال ينبغي ان يجوز على قيس القاض من القاض لانه نائب القاض نائب عن السلطان وهذا
قيس صحيح **اجم الثالث في التقليد** وفي الفناوي الصغرى تعليق القضاء والامارة
بالشرط ومضافا الى وقت في المستقبل مجوز بان قال لفاً اقدم فلان فانت قاض ببلد كذا او
قال لفاً اقدم بلدة كذا فانت ابرها او قاضها جاز بالاجماع وتعليق التحكيم من اثنين بالخطر
او مضافا الى وقت في المستقبل بان قال لفاً اقدم فلان فاحكم بينهما في هذه الحادثة قاله محمد
ببعض وقال ابو بوس لا يصح وعليه الفتوى ولو حكم رجلان فلما توجه القضاء على احدهما قال لا ارض
بك فقضى به بعد قوله لا ارضى بك لا يجوز القاض لفاً قلده ان يوماً مجوز والقضاء يتوقت
السلطان لفاً قلده رجلاً قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه القرى ما لم يكتب في منشوره البلدة والنواد
الكل في الفناوي الصغرى قاله في المحيط وهذا في رواية النوادر مستقيم لان على رواية النوادر
المصري بشرط لنفاذ القضاء فاما على ظاهر الرواية فالمصر شرط لنفاذ القضاء فاما على ظاهر
الرواية فالمصر شرط لنفاذ القضاء فلا يصح مقلداً على القرى وان كتب في منشوره ولو قيد به
بالمكان مجوز القضاء ويتعبد بذلك المكان ذكره الشيخ الامام ثمس لانه الرخصة في كتاب
الصلح في باب الحكمين وعلى هذا لو ان القاض لو قيد النائب حين انابه في مسجد معين لا يكون للنائب
ان يقضيه في غير ذلك المسجد وفي النوادر في كتاب الزكاة حكمه عن الفقيه اذ جعفر انه قال كان ابو
بكر بن سعيد يقول بان تولية احكام في ديارنا غير صحيحة لان الذي يوليههم احكام لا يواجبهم بالتقليد
وانما يكتب اليهم عهد او يكتب في منشوره في كل فصله شاء الله تعالى والاكستناء يبطل ما تقدم
فلوحي بعد الكتابة لا ينقلب صحيحاً كما في الطلاق ولو لم يكتسب لابقى الطلاق هذا فوايد
الاسلام الاكستناء وفيه الخليفة السلطان لفاً قلده رجلاً القضاء فرد القاض ذلك ثم قبل

ان قلد مثانته لا يمكنه قبول ذلك التقليد بعد الرد ولو قلده بطريق المغايبة بان بعث اليه
المنشور فرده ثم قبله ذلك بمنزلة ما لو كتب امرأة الى رجل ان زوجت نفسي منك فلم يقبل
الزواج في ذلك المجلس وقبل في مجلس اخر له ذلك والرسالة كالكتابة والقاضي اذا اخذ القضا
بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ وفي الفتاوى ككبير للصدر الشهيد الذي رتبة بحم الدين
ذكر عن ابي القاسم ان القضاة على قسمين قاض قلد وقاض وثي بسبب من دفع الرشوة او الشفعا
قالوا له لفا قضى ثم رفع قضية القاض يري خلافه لا ينفذه لفا كان في فصل يجتهد فيه اما ان
لذا رفع قضية القاض يري خلافه ان ينفذه قال استدلنا الفتوى على ان تقليد القضا بوسطة
الرشوة لا ينفذ قضاؤه اصلا لان الامام لفا قلده برشوة ارتشيهما هو او قومه وهو عالم به لم
يصح تقليده كقضاء القاضي فيما ارتشيه اما الذي قلده القضا بسبب الشفعا فهو والذي
قلده القضا احتسابا على السواء في نفاذ قضائهما في المجتهدين وان كان لا يحل الطلب بالشفعا
السلطان لفا قال قلده قضاء بلدة كذا الزيد ولعمرو لا يصح السلطان لفا قال جعلتك قاضيا
ولم يذكر في اي بلدة لا يصير قاضيا في البلدي الذي هو فيها والمحتمل انه يصير قاضيا لذلك البلد
ولا يصير قاضيا بجميع بلاد السلطان السلطان لفا قال لاخر جعلتك قاضيا ليس له ان يتخلف
آخر ولو قال جعلتك قاضيا القضا جاز له الاختلاف قال في المحيط قال ثمس السلام الا وجزء
ينبغي لفا كتب السجل من احكام ان يكتب فيه خليفة احكام من قبل فلان وفلان ما دون بالاختلاف
بحكم المنال الصحيح من جهة فلان البغاة لفا غلبوا على بلد فالقضا قضاة على حالهم
ما لم يغزاهم الباغ فان غزاهم خرجوا عن القضاء حتى لو انهم لم يباغ بعد ذلك لا ينفذ قضاؤهم
ما لم يغزاهم سلطان اهل العدل ثانيا وفي لوب القاضي لفا كان القاضي من اهل البغ لا يجوز
قضاؤه واثار في الاضية انه يجوز كفا اهل العدل السلطان لفا قال للقاضي
لا تسمع حوادث فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسمع لا ينفذ القاضي لفا قضى في حادثة
يجوز ثم ارجع السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلماء لا يفرض على القاضي ان يكون في فوايد

ثم السلام

ثم السلام القاضي لفا يتخلف رجلا وثي عليه ان لا ترشيه ولا ترش الخمر ولا يمثل اواحدا
صحة التقليد والشرط ولذا فعل شيئا من ذلك لا يبقه قاضيا السلطان لفا قلده القضاء رجلا
واستثنى خصومة او رجلا معين صحت الاستثناء ولا يصير هو قاضيا في تلك الخصومة او في حق ذلك
الرجل القاضي لفا جعل نايبا عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر والغائب
ليس في ولاية هذا القاضي لا يصح هذه الولاية وليس لهذا طريق عند علمائنا نعم وعند اهل
البصرة لفا كان احضم محتفيا فالقاضي على باب داره ونيادي على داره ايا ما بعد فوكت يجعل
نايبا عنه **الجزء الرابع في العزل** وفي الفتاوى الصغرى تعلوق عزل القاضي بالشرط صحيح
حق ان الخليفة لفا كتب لفا وصل اليك كتابة فانت معزوله فوصل الكتاب انزل الخليفة
لفادات وله مال واواضعهم على حالهم ذكر في لوب القاضي للمخاض قال في المحيط وفي هداية
الناطع في لومات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت اراء الناجية بخلاف موت الخليفة
السلطان لفا عزل القاضي انزل النايب بخلاف موت القاضي وفي المحيط لفا عزل السلطان
القاضي انزل نايب بخلاف ما لفا مات القاضي لا ينعزل نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينزل النايب
بعزل القاضي لانه نايب السلطان او نايب العامة لا ترى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من
الشيخ ولفا عزل السلطان نايب القاضي لا ينزل القاضي ولفا عزل القاضي لكن لم يصل
الحجاليه لا ينزل كما عزل الوكيل وعن ابيه سانه لا ينزل وان علم ما لم يقدم آخر صيانة
لحقوق الناس وفي المحيط وغاية سانه لا ينزل وان علم بعزله حتى يقلد غيره مكانه ويقدم
صيانة لحقوق الناس واعتبره بامام الجمعة لفا عزل السلطان لفا عزل قلده رجلا قضاء بلدة
ولم يعزل الاول اهل ينزل الاول نقل عن القاضي الامام صدر السلام ابيه ليه لا ينزل
وهو الاشبه وفي فوايد ثمس السلام السلطان لفا شرط في التقليد ان لا يمثل اواحدا
مخالفا انزل ولكن لا يبطل ما مضى من قضاياه ولو قلده ثم وصل اليه ان لا يسمع خصومة فلان
انزل في حق فلان وفي الاضية القاضي لا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا يفي العلم و

للسلطان ان ينزل القاضى ويستبدل مكانه آخر ليرتبه وغير رتبة وهكذا روي عن ابي عبد الله

الفصل الثاني في لوب القضاء والاحكام

الاول في المقدمة الثاني في المعاملة مع المدعي والمدعي عليه الثالث في التفريق والعدالة

والترجم الرابع في تفصيل التعديل الخامس في اجملة اما الاول في المقدمة وفيه ثلث

عن عبد الله ابن المبارك المفتي با في داران شاء اخذ بقوله اذ بان شاء اخذ بقوله ما ولا يتكلم

القاضى هل يفتى فيه اقاويل والصحيح انه لا باء سب في مجلس القضاء وعيظه في المعاملات

والدعوات وفي الاقضية لا ينبغي ان يقبل هدية الا ممن كان يهدي اليه قبل القضاء الاجنبية

والقرب سواء وان كان يهدي اليه بعد القضاء اكثر مما كان قبل القضاء يزد الزيادة وهذا

لما لم يكن له حضومة فان كانت لا تقبل صبة اصلا فان قبل مع هذا ان امكن الرد على صاحبها

ردها عليه والا وضعت في بيت المال وكذا في كل موضع ليس له ان يقبل فان كان المهدى

يتاذى بالرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته واما اذا اخذ الرشوة فم فم فم او قضى ثم ارتش

او اخذ ابن القاضى او من لا يقبل شهادته لا ينفذ قضاؤه فان تاب وردد ما اخذ فهو

على قضاؤه وقد ذكرنا ان بالنسبة لا ينزل ذكره مثل لائمة اكلوا في شره لوب القاضى

للمضاي وفي الاقضية الهدايا ثلثه انواع حلاله من جانب المهدى وهو ان يهدي ليكلف

عنه الظلم وهو حرام على الاخذ واجيلة ان يشايره ثلثه ايام او نحوه ليعمل له ثم يستعمله لقا

كان فعلا يجوز الاستيلاء عليه كتبليغ الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز هذا لفا كان

فيه شرط اما لفا كان الاهداء من غير شرط ولكن يعلم يقينا انه انما يهدي ليعينه عند السلطان

فما ينبغي ان لا باء سب ولو قضى حاجته من غير شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك حلاله

لا باء سب بقبولها وما نقل عن ابن معود رضى الله عنه من كراهة الاخذ فذلك تورع

ولا ينبغي ان يبيع ويشترى في مجلس القضاء لنفسه عندنا قال في المحيط ومن الشايخ من قال

ان كان مكلف المونة من جهة بيت المال او يبيع ويشترى ممن يعلم انه يجابيه يكره ومن لا

يجابيه

في الاصل في هذا
ابن المبارك يفتى ان
لا يقبل هدية الا ممن
كان يهدي اليه قبل
القضاء

في الاصل في هذا
ابن المبارك يفتى ان
لا يقبل هدية الا ممن
كان يهدي اليه قبل
القضاء

يجابيه لا يكره وفي المنقح ولا ينبغي ان يشتري ويبيع مادام قاضيا وينبغي ان تولي ذلك غيره هذا

دليل على انه لا باء سب يبيع مال المديون الميت وماله اليتيم وفي غير مجلس القضاء لا باء سب

لنفسه ويشهد بجنازة ويجب الدعوة الى غير خصم وهذا لفا كانت الدعوة عامة فان كانت

خاصة لا يجيب والاصح ان صاحب الدعوة لو كان بحال متمتع لفا علم ان القاضى لا يحضره فهو

خاصة وان لم يمتنع فهو عامة والقريب والاجنب سواء وفي الفتاوى للقاضى الامام خان

وهذا الفالم يكن بينهما قرابة وان كان بينهما قرابة لا يجيب وان كانت خاصة وفي المحيط لفا

اراد القاضى ان يكتب السجل ويأخذ على ذلك ابرأيا خذ منه مقدار ما يجوز اخذه لغيره وكذا لو

تولى القسمة بنفسه باجره ولو اخذ الاب في مباشرة نكاح الصغار ليس ذلك لانه واجب عليه

وما لا يجب عليه مباشرة جاز لغيره الاجرة عليه ولما باع ماله اليتيم لا يأخذ شيئا ولو اخذ

ولغرة بالبيع لا ينفذ ببيع ويفعل القاضى في مال الميت الغريب ما يفعل في اللقطة الا انه

لفا حضر المالك بعد التصديق يدفع من بيت المال **جس آخر** وفي الاقضية لفا تقدم

الرجل الى القاضى ولقدى قبل رجل حقا ولا يعلم القاضى ان يحقق اولا واراد احضار خصمه وهو

الاعداء ان كان خصمه في المصر يحضره وكذا لو كان خارج المصر قريبا من المصر بحيث لو ابتكر بيت

بأعله وان كان بعيدا من المصر لم يحضره بخلاف الدعوى قاله الحضاقي او المدعى

باقامة البينة ليكتب له لا يفتى عليه فاذا حضر بعيد البينة وقيل يحلف المدعى على ما نوعاه

والمرأة البرزة كالرجل وكان المدعى عليه مريضا او افاة مخدرة وهي التي لم تعهد بالخروج الا

للضرورة ليس للقاضى ان يكلفها الخروج ولكن يبعث الخليفة او يستأجر احدا ان كان مازونا بالاختلاف

ويذهب الخصم معه ليقضيه بينهما قال في المحيط او يذهب القاضى بنفسه وقد فعل رسول الله

كلما النوع عن الا ان في زماننا القاضى لا يذهب بنفسه وتام هذا ذكر في خزنة الواقعات

وان ارسل القاضى فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عنه وسأله ان يفتي بالباب

فانه يكلفه اقامة البينة انه بينه فان شهد اثنان وقالوا ايناه اليوم او امس او منذ

ثلاثة أيام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضره البواب الذي من جانب السكة والبواب
الذي من جانب السطح ويمنع الدار المستجرة وكذا دار امراته ان كان ساكنا فيها والعبرة لما كتبه
فان قال الخصم بعد ما ختم البايانة جلس في داره لا يحضر قال ابوس بيعت رسولا معه شاهدان
عدلان فينادي على باب ثلاث ايام كل يوم ثلاث وراة يا فلان ان القاضى يقول لك احضر معي
خصمك فلان بن فلان جلس احكم والاضناك وكيدا واقبل عليه البيت وينبغي ان يكون
وقت جلوس القاضى وعن ابى 2 ومحمد هكذا واما الهجوم فقد وسع فوك بعض اصحابنا وعن
ابى 2 انه كان يفعل فوك وقت قضائه وصورت انه لو قاله الخصم انه توارى عنه في منزله وطلب
الهجوم بيعت امينين معها اعوان القاضى وناء فيقوم اعوان القاضى حول البيت من
جانب السكة والسطح ويدخل الناء حرمه ثم يدخل اعوان القاضى فيفتشوا الدار غرضها
وما تحت السرر وعمرضى الله عنه هجوم على بيت رجلين بلغه ان في بيتهما شرابا فوجد
في بيت احدهما دوة الآخر وهجم على بيت نايحة بالمدينة واخرجها وعلاها بالدرق حتى سقط
انحار عن راسها وعن هذا قاله مشايخنا نعم الله لفا سمع صوت الناء من بيت انان لا يابى
بالهجوم عليه وعامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم فلوراي القاضى ان لا يبعث الاشخاص و
يعطى الطينة او الخاتم للاحضار جاز وهذا بالطينة فامتنع الخصم يقول له توفي ان هذا
خاتم القاضى فان قال نعم لكن لا احضر شاهد عليه شاهدين فان شهدا بذلك عند القاضى
يبعث اليه من يحضره ويعاقبه ويستعين بالولي في احضاره واجرة الاشخاص في بيت المال و
قال بعضهم في مال المتروكين وقاله صدر الاسلام مؤنة المؤكل على المدعى عليه وقال بعض
مشايخنا زمانا على المدعى قاله في المحيط وهو الاصح وهذا كما قلنا في اوراق لفا قطعت يده
يجب عليه اجرة احد له ومن اليهن الذي يحسم به عرقه وذا الفناوى من اراد ان يتوفى
حقوقه من باب السلطان ولا يذهب الى القاضى فهو مطلق فيه شرعا لكن لا يفته به الا لفا عجز
عن باب القاضى وبعض مشايخ زماننا على انه انما يطلق له في فوك لفا فهو يذهب الى القاضى اولا

فانه يقدر ويأمر
بالسعي بالحق وان
كانت الرقعة قد
تفقدت ومن لا يقدر
على ذلك لا يقدر
على الحق ولا
يقدر بطلان ايام

في قاع المحرم
المسعى في الاشغال
وقال الخصم في حقه
قلوب هذا فان كان

وعجز عن

وعجز عن الاستيفاء من جهته اما لو اراد الذهاب الى باب السلطان اولا لا يطلق له في فوك و
به نفسه ولذا ذهب الى باب السلطان والتمس جوب داره لا حضار خصمه واخذ جوب داره
من خصمه زيادة على الرسم هل الخصم ان يرجو بالزيادة على المدعى ينظر ان ذهب المدعى الى القاضى
اولا وعجز عن استيفاء حقه من جهة القاضى لا يرجو الخصم بالزيادة على المدعى وان لم يذهب
الى القاضى اولا يرجو ثم لفا احضر المدعى عليه مجلس القاضى فاقاضى يا المدعى باعادة البيت
على تمرده فاذا اعد البيت عاقبه على ما منع من التردد واساءت الاواب وكذا لو كان المدعى عليه
في الابتداء قاله احضره ثم لم يحضر الا انه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه في الصورة الاولى
فان حضر الخصم فالقاضى يجلسهما بين يديه والاب موالات كالاجنيين في حق الجلوس يتويان فان كان
احدهما سلطانا او عالما فجلس السلطان مجلسه والخصم على الارض ينبغي للقاضى ان يقوم
عن مكانه ويجلس على الارض ويجلس خصمه في مكانه كيلا يكون تفضيلا لاحدهما على الآخر و
يحتوان فان تربعا او افقيا او احببا منهما القاضى ولا يرفع صوته على احدهما ما لا يرفع على
الآخر ولو كان ميل قلبه الى احدهما فمبين واحب ان يظهر حجة لا يواخذ به ولا يكون نظرا
غليظا ويا واعوانه بالرفق ونقضى وهو جالس متكينا او متربعا ولا يقضيه وهو ميمش وانفضل
ما يجلس في المسجد الجامع او في مسجد حية او بيته لا يابس به عندنا قاله الشيخ الامام على
البدوى لفا كان الجامع ومسجد الحية وبيت وسط البلدة اما لفا كان في طرف من البلدة
يختار مسجد وسط البلدة فان كان راي ان يقعد عنده اهل الفقه قعدوا عنده ولا يثا ودهم
محضر من اخصوم فان حبسا دخله حصر من تعودهم جلس وحده ان كان فقيها عادلا واهل
يسلم اختلف الشايخ فيه ولو سلم عليه احد فهو مخير في رد السلام وتركه ولو اراد الجواب
ينبغي ان يقوله وعليك السلام وكذا المدرس وكذا المجلس للذكر والقرأة مخير في رد السلام
وتركه ويصلي ركعتين تحية للمسجد ومشايخنا على انه يسند ظره الى الحجاب والنس بين يديه
يقفون مستقبل القبلة ولا يمازج احدا فان دخله او غضب او نكس او جوع او عطش

او حاجة حيوانية كف عنه حتى يذهب ولا يتعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في طرفي النهار
وكذا المفتي والفيقي ولا يقضيه وهو جايه قاله مشايخنا لا ينبغي له ان يتطوع بالصوم في اليوم
الذي يريد الجلوس ولا يقضيه وهو يدافع احدا لا جنتين قاله شمس الايمه اكلوانه ان كان
القاضي شاكبا ينبغي له ان يقضيه شهونه من اهل اهل قبل ان يجلس للقضاء ولا يجمع من رجل
مجنتين او اكثر في مجلس واحد الا ان يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا فيه جاء قبله ولا
يفرز في المسجد ولا التعزير **الحرف الثاني في المعاملة مع المدعي والمدعي عليه**
القاضي هل يسأل المدعي عن السبب في دعواه في آخر الفصل الرابع لوقاله المدعي للقاضي لا بينة
مع هذا الحلف الخصم هذا مع مسئلة قيمة المدعي في دعواه في فصل اليمين ان شاء الله تعالى وفي التجريد
لما لا يدعي منقول لا يحضر مجلس الحكم فان كان الدعوي في منقول يتعذر نقله كالرجي فالحاكم
بالجناد ان شاء حضر عندنا وان شاء بعث امينا فان تحمل المدعي مؤنة الاحضاد يحضر وان
لم يتحمل لا يحضر وان قلت المؤنة ذكره في الاقضية قال فيها فان كان الدعوي في العقار لا بد
من ذكر الحدود وتام ما ينيل حدوده في دعواه ان شاء الله تعالى ويعلم المدعي عليه انه يريد
القضاء لئلا اداد احكامه وطلب المدعي احكامه ليس بشرط لكنه من لوب القاضي وكذا قول
القاضي احكامه ليس باو لازم لكنه احتياط ويهمله ثلثه ايام ان قال المدعي عليه في دفعه وانما
يهمله هذه المدة لان القضاء يجلسون كل ثلثه ايام او جمعة فان كان يجلس كل يوم فهذا
امهله ثلثه ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع يامر المدعي باحضار المدعي ويوقف
عليه ويكتب السجل وامره القاضي بقبض الداد ان كان الدعوي في الداد والقضاء بقصر اليد
فلواقبتم عليه البينة على انكاره ثم غاب المدعي عليه اوقات ذكر في آخر الباب من دعوي الزناوات
انه لا يقضى عليه حال غيبته وموته وعجزه ان يقضيه واجمعوا انه لو اقر به لهذا المدعي ثم غاب
يقضى القاضي عليه حال غيبته وهذا لئلا اقر عند القاضي اما لئلا اقر عند غيره القاضي ثم
انكر فشهد واعلى اقارده عند القاضي وغاب فهو كالبنية وقد ذكرنا خلافه ولو لوعت

اراة الطلاق على زوجها او لوعت امة العتق على مولاهما واقامت البينة وغاب المدعي
عليه لا يقضى عليه بتلك البينة وفي اجماع الكبار في كتاب الدعوي في باب الشهادة باليدان
ان هذا الفالم يكن عن الغائب نايب او عن الميت وارث فان كان يقضيه بحضرة وهذا كله
في غيبته المدعي عليه وموته فان مات المدعي بعد ما اقام البينة فالقاضي يقضى لورثته وفي
الزيادات في كتاب الشهادات في الباب الثاني وهو باب شهادة الوصي والوكيل آخر الباب
رجل احضر رجلا ولقوه ان فلانا وكله بالخصومة لكل حق له في مصر كذا واقام البينة
وغاب المدعي عليه قبل توكية الشهود ثم عدلت البينة فان احضر المدعي رجلا آخر ولقوه
عليه حقا لموكله فانكر وكالته فان القاضي يقضيه عليه بتلك البينة ونظيره لوقامت
بالبنية على الوكيل وغاب محضر الموكل واقامت البينة على الموكل وغاب الموكل وحضر الوكيل
واقامت على الوارث فان فحضر الوارث واقامت على وارث بدين وغاب فذلك الوارث وحضر
وارث آخر واقام ببنية الوصاية على غريم الميت وغاب فذلك الغريم ثم حضر غريم آخر فانه
يقضيه بتلك البينة على الثاني في الفصول كلها وفي لوب القاضي للخصم شمس الايمه اكلوانه
في باب القاضي يتخلف قال بعد ذكر المسئلة القضاة يغلطون في هذا فان القاضي قد
يتخلف رجلا سماع او يكتب الاحكام في القصة لسماع الشهادة في فصل ثم يكتب اليه
بكتاب وفيه انهم شهدوا عندي ويكتب الفاظ شهادتهم فيقضى القاضي بذلك من غير عادة
الشهود مجلس القضاء فلم يصح قضاؤه ولا يقضى القاضي باحضار الخليفة اقارده رجل الا ان
يشهد الخليفة موآخر عند القاضي الذي لم ياذن له الخليفة بالاختلاف قاله وهذا دليل على
ان النايب المطلق لاسمع الشهادة جاز للقاضي ان يقضيه بتلك الشهادة باحضار النايب
وكذا اجاز للنايب ان يقضيه بتلك الشهادة التي قامت عند الاصل والقاضي مع النايب كما
لوكيل مع الموكل وسمعت ايضا هكذا من ائمة فيهم ويسأل القاضي ان اهد صل توفي المدعي به
وانه اليوم في يد المدعي عليه وهذا في العقاد اما في المنقولة لا حاجة الى هذا لانه محضر مجلس

رجل البينة
على وارث
المدعي عليه
فان غاب
الوارث
فذلك
المدعي عليه
واقام

أحكم ولو شهدوا على البيعة والتسليم ليس لهم من الشهادة أنها باقرا أو عن معانية
فإن ارتاب لقاضيه أو الشهود فترق بينهم ويسألهم أين كان هذا ومتى كان هذا البيعة
غير ذلك وهذا احتياط **الجزء الثالث في التعريف والعدالة والمبرم**
وهذا لأفضية العدد في المبرم والمركب ورسول القاضية في المركب ليس بشرط الواحد كيف والشئ
أحوط وقال محمد بن عبد الله بن رجلين أو رجل واحد أو اثنين واجمعوا على أن العدالة واجبة بشرط
واجب على سلام المركب شرط لفا كان الشهود عليه مسلما واجمعوا أنه التلفظ بلفظ
الشهادة ليس بشرط والترجمان لفا كانا أعمى فحسن إذا لا يجوز وعنه إن سألته يجوز وتعديل
العبد لولاه والابن للاب في الرضا عن أبيه وأبى عن أبيه والبيعة أهل التعديل السر
وكذا كل من لا يقبل شهادته له وأما تعديل السر والعلانية ذكر الصدر الشهيد في جواب لقاضيه
أن القاضية يكتب في الرقعة أسماء الشهود وأسمائهم وحلهم وقبائيلهم فيدفع إلى المركب
في السر في أهل الثقة والأمانة من جيرانهم فإن عدلهم رد الرقعة إلى القاضية في السر
واجزأ بعد ذلك فيقبل القاضية هذا تفيد تعديل السر ولا يشترط في تعديل السر العدد ولا
أهلية الشهادة لكن يشترط العدالة وأما العلانية فيأمر القاضية الطالب فيأمر بقوم
ينزكيهم في العلانية بلفظ الشهادة في مجلس القضاء ويشترط العدد لأنه في معنى الشهادة و
لهذا لا يصح من هو ليس بأهل للشهادة وإن كان عدلا وهذا في الابتداء وأما اليوم فوفق
الاكتفاء بنزكية السر لما قاله محمد بن عبد الله في كتاب النزكية العلانية بلاء وفتنة ولا يشترط العدد
والأهلية ثم شرط انخفاض أن يكون المركب في العلانية غير المركب في السر أما عندنا الذي
ينزكيهم في السر ينزكيهم في العلانية ثم في نزكية السر لفا احتاط القاضية على قولها وأراد
أن يسأل غير الأول فإنه يفعل مع الثاني كما فعل مع الأول ولا يعلم أنه سأل من
حالهم من غيره فإن جرح الآخر وقد عدله الأول تعارضا وصار كأنه لم يسأل أحدا فإن
عدله الثالث فالعدالة أولى وإن جرح الثالث صار جرحا أولى والتعريف كالتعديل

ويصح كلاهما من المرأة والمحدود من القذف وفي الفتاوى للقاضي الامام وصورة
النزكية العلانية أن يجيء القاضية بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله
هو الذي عدلته وصورة النزكية السر أن يبعث القاضية رسولا إلى المركب أو يكتب إليه كتابا فيه
أسماء الشهود وأسمائهم وحلهم ومكانهم أن كان سوتيا حتى يوفى المركب في السر
جيرانهم وأصدقاؤهم فإذا عرضهم فمن عرفه والعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضية المعدل
جائز الشهادة ومن عرفه بالفسخ لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يكتب احتراز عن ميوكة السر
أو يقول الله يعلم إلا لفا عدله غيره أو خاف أنه لو لم يصرفه بذلك يقض القاضية بشهادته
فحينئذ يصرفه بذلك ومن لم يوفقه لا بالعدالة ولا بالفسخ يكتب تحت اسمه في كتاب القاضية
مستور ثم القاضية إن شاء جوى بين نزكية العلانية وبين نزكية السر وإن شاء اكتفى بنزكية
السر وفي زماننا تركوا نزكية العلانية واكتفوا بنزكية السر ولا يقض القاضية بظاهر
العدالة في قول أبيه ومحمد ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود أو لم يطعن وقال
أبو ٢ أن كان المدعي به حقا يثبت موثبات كان له أن يقض بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم
في الشهود والفتوى على قولهما **نوع منه** ولا يسأل الرجل على الشهود له ما لفلان
أحكم وهذه المسئلة رواية فيما لفا كان للشاهدين على الشهود له وهو مفلس أنه لا يقبل
المدعي عليه لفا عدل الشاهد قبل الشهادة أو بعدها عن أبيه أنه يقبل وعنه محمد بن أبي صالح
صل هو صادق أن قال نعم يلزمه المال وإن قال لا لم يقبل تعديله ولو قال هم عدول لكن
أو هموا شهادتهم فإن كان الشهود عليه من يرجو إليه في التعديل جعلته واحدا من المعدلين
وتنزكية المدعي ليست بشئ وفي شرطه الجامع الصغير للصدر الشهيد وفي قول من يرى أن يسأل
عن الشهود ويريد به أبا يوسف ومحمد رحم لم يقبل قول الخصم أنه عدل يريد به تعديله حتى
يسأل عن الشهود غير الخصم وهذا لفا أجدهم الخصم فإن كان سكتا وهو من يرجو إليه في
التعديل صح منه التعديل أخبرنا شاذان ليس يعدل فاقول على نفسه جائز لكن لا ينبغي

ان يفعل ولو شهد جماعة على التزكية واثنان على الجور فالجور اوله وفيه لوب القاضى
للخصاف لو طعن صاحب السائل فيهم بشئ وامر القاضى المدعى وقال زذذ شهودا فقال
انا انا بمن يعدلهم او قال استمى قوما ثقة صالحين للمسالمة سمع القاضى فان عدلهم
ينظر في ذلك ويسأل المجاور عن سبب الجور والمعدل عن التعديل فان عدله اثنان وجرح
اثنان فالجور اوله الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل الشهادة لا
تقبل عند العصبية فالجور اوله وفيه الا قضية ان كان الشاهد غيبا ولا يجد من يعدله كتب
القاض ببلده ليخبر عن حاله ولو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة سنة او اكثر ولا
يدري منه الا الاصل لا ينبغي للمعدل ان يخرج منه ولو كان مشهورا بالبرية كانه مع
سفيان وغاب غيبة منقطعة واذ عليه زمان فحسبته اشد فهو على العدالة والشاهدان
لو عدلا بعد ما فانا فالقاضي يقتضيه بشهادتهما الفاسق لافاناب وكذا لو غابا ثم عدلا ولو
خسا او عميا ثم عدلا لا يقتضيه بشهادتهما الفاسق لافاناب لا يعدل المعدل حتى ينتقض زمان
يقوى في القلب انه صادق في التوبة والفاسق لو شهد ثم تاب ومضى زمان لا يقتضيه بتلك
الشهادة وهذا العالم يزد القاضى شهادته فان رد لا تقبل وفيه لوب القاضى للخصاف في باب
المسئلة عن الشهور لو شهد رجل عند القاضى في حادثة ثم شهد في حادثة اخرى وقد عدل
في الحادثة الاولى ان كانت بين الحادتين مدة ستة اشهر يسأل وان كانت اقل لا وقيل
سنة واصل هذا الغريب لافانزل بين ظهارة قوم متى يسعهم ان يعدلوه على هذا وكذا
تخللت المدة بين التعديل والشهادة على هذا وفيه الفناوى للقاضى الامام كافي ابو
يقول اوله لافا مضت ستة اشهر وسعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسعهم ان يعدلوه حتى يقيم سنة
وقال محمد لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقوى في قلوبهم وعليه الفتوى فان من اصل الجور في
مثل هذا ترك التوقيت والتفويض لا راي البتة به **الجزء الرابع في تفيد التعديل**
في الا قضية ينبغي ان يعدل قطعا ولا يقول انهم عدوله عندي لان الثقات اخبروه بعد التهم

ولو قال لا اعلم منهم الا خيرا فالاصح انه تعديل ولو قاله فيما علمناهم عدوله الاصح انه ليس
بتعديل كما لو قاله انا انا شهد ان فلان كذا فيما اعلم لا يقبل وكذا في الاقرار ولو قال
فلان على الف درهم فيما اعلم لا يكون اقرارا ولو قاله الله اعلم لا يكون تعديلا وفيه النوازل
التعديل ان يقول انكم هذا عندي عدل ونفي جازية الشهادة وفيه الا قضية ينبغي للقاضي لفا
اجد انكم باجور ان يقول للمدعى زذذ شهوركه ويكتب ذكر اسمي من عدل في السجل ولا ينبغي
ان يكتب اسماء جميع الشهود اوله ثم اسم من عدل وفيه النوازل العدل ان يجتزى عن الفوضى
التي فيها الحدود وفيه لوب القاضى للخصاف في كرا قويل في تفيد العدل ثم قاله شهادة اصحاب
الكبار **سورة** سبعة الاشراك بالله ثمانية والفار من الزحف وقتل المؤمن بغير حق وعقوق
الوالدين وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وقيل سبعة منها ما ذكرنا والثاني من اكل
الربا والتسرع اكل مال الغير بغير حق وقيل فيه حد نبض الكتاب ثم قال واصحابنا لم
يأخذوا بذلك وانما بنوا ذلك على ثلاثة معان احدها ان يكتب ما كان شنيعا بين المسلمين
وفيه حكم حرمة الله والثاني ان يكون منابذة المروة والكوم وكل فعل يرفض المروة فهو
من الكبار والثالث ان يصير على المعاصي والفجور قاله في المختار ما ذكره لوب القاضى
ان العدل من يغلب حسنة سيئة ولا يكون صاحب كبيرة فعنه ان لا يكون مضرا على الكبار و
لذا كان مضرا عليها فهو صاحب كبيرة وفيه النصاب اما بارتكاب الكبيرة فيكون وتكب الكبيرة
اما لا يكون صاحب الكبيرة الا بوي ان من لقي البغى وممن الاغواب مرة او مرتين ادوات لا يسع
صحابيا بل الصحابة الذي كان ملازما خذمة رسوله الله صلعم وفيه الفناوى الصغرى لو ارتكب
الكبيرة يسقط العدالة وفيه الصغائر العبرة للغالب او الدوام على الصغيرة فيصير كبيرة
فيقتضيه هذا وفيه شهاوات النوازل عن نصر الخصم ان يطعن الشاهد بثلاثة اشياء ان يقول لها
عبدان او محذوران في فذى او شريكا فافا قاله صاعبدان يقال للشاهد ان اقيم البينة انكما
حران ولو قاله صاعبدان في فذى او شريكا يقال للخصم اقيم البينة انكما كذلك

فم في الحرية لفا سناه القاض عن الشهود فاجدا لمزكون انهم اراد الاصل اجرت شهادتهم
ولا يشترط لفظة الشهادة اما لوقاله المزكون انهم عبيد فلان اعتقهم او قالت الشهود
نحن مولا فلان اعتقنا لا يقبل شهادتهم حتى يقيموا البينة على العتق هكذا قال في الاقضية
قاله فان اقيمت البينة على العتق وقضى بالعتق ثم حضر المولى واكثر العتق لا يلغى انكاره لشهرو
عليه لوقام البينة على ان اشد هو فاسق او اكل ربوا او حوذه او اقرا ان هذان وقال لا يشترط
عندنا المدعى على المدعى عليه او على اقرا ان الشهود ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او على اقرا ان المدعى
ان الشهود شهودا بزور لا تقبل بينة في هذا كله اما لوقاله الشهود عليه صالحتهم على عشرة
حتى لا يشهدوا على موفعت اليهم العشرة وطالبهم بترد العشرة تقبل هذه البينة ولو قاله
صالحتهم على عشرة ولكن ما دفعت اليهم العشرة لا تقبل وفيه لرب القاضى للخصام لوقام الشهود
عليه بينة ان شهود المدعى متاجرون لا تقبل الا ان يشهدوا على اقرا ان المدعى منهم متاجرون
حينئذ تقبل وفي الاقضية لو اقام الشهود عليه بينة انه شريك او ان احد يدعيها لنفسه
ويزعم انها له هذا جرح ان عدلت البينة وكذا لو اقام البينة على انهم عبيد او محدودون في قد
تقبل ولكن يسأل من حدك اشد فان قاله فلان القاضى يسأل عن الوقت ليعلم هل
هو قاض في ذلك الوقت فان قال المدعى انا اقيم البينة على اقرا ان ذلك القاضى انه لم يجده
او على انه مات قبل الوقت شهدوا او على اقرا ان القاضى انه كنت غايبا هذه المدة في ذلك الوقت
لا يقبل الكل في الاقضية وفي كتاب التزكية لو اقام المدعى عليه البينة على اقرا ان المدعى ان
الشهود شهدوا بزور او على المدعى اقرا ان استأجر الشهود على الشهادة او على اقرا انهم
لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا لا تقبل وهذا كله قول علمائنا وفيه الشهادة على الجرح
المجود انها لا تقبل لان فيه اظهار الفاحشة من غير ضرورة لانه يمكن ان يعلم القاضى بذلك سراً
فاذا اعلن به صار قاضاً مستقلاً فلا يقبل قوله وقال اخصاف البينة على الجرح المجود مقبولة
وفي المنقح لوقاله المدعى عليه انا اقيم البينة على الشهود الاول وفي المسئلة التي تقدم ذكرها

اما لا تقبل شهادتهم لانهم ارادوا ابطال الشهادة **اجب في تحصيلها**
وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته المدخولة طلاقاً بايناً او ثلثاً او عتق
امته فاذا حول بينه وبين المرأة والامة حتى اسأله عن الشهود هذا الامة مستقيم
اما في المطلقة في الروايات الظاهرة لا يجزها من بيت الزوجي لكن يجعل معها امرأة عدلة
ثقة ويمنع الزوج من الدخول عليها فان كان للزوج بيت واحد يجعل بينهما ستراً بخلاف
المطلقة الثلاث لا يجعل بينهما امرأة ثقة فان طالت المدة في مسألة الشهود يفرض لها
من النفقة قدر مدة العدة وسواء وقعت مع الطلاق او حجت او سكنت فان زكيت البينة
سلم اليها النفقة وان لم تزك رقت ما اخذت من النفقة على الزوج لانها كانت شقة لانها
ممنوعة عنه وما اكلت بافقه لا يفرض القاضى بترده فلا يشترط فان شهد شاهد واحد في الطلاق
لا يجب كحيلولة فان ظهر ان هذا الشاهد فاسق لا يشكّل وان ظهر انه عدل ان قاله بقيقة
شهودي غيب فكذلك وان قاله في المصير يجعل ثلاثة ايام ويحال بينه وبينها وهذا مستحب
وليس بواجب وفي الامة لو اشهد رجلان انها حرة بدون دعواها او لو عتق بعضا على يد امرأة
عدلة حتى يظهر عدالة الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بعتقها وقد اخذت نفقتها اشهر في مدة
المسالة رجوع المولى عليها بما انفق وكذا بما اخذت بغير لفه المولى وما انفق عليها بغير القضاء فهو
مبتدع وان لم يظهر انها حرة لكنها استحققت واقيمت البينة يوضع على يدي عدل ويؤمر الذي في
يديه بالاتفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع على السحق بالنفقة عند ابداء وعند ما يرجع
عبد فيدرجل لوعاه آخر لا يؤخذ من يد المدعى عليه لكن يؤخذ منه كفييل بنف وبالعبد ولا يحال
بينهما بخلاف الامة ويؤخذ ايضا وكيل بالخصومة لفارضة المدعى عليه ولا يجبر على التوكيل
هذه الاقضية وفي عناق الاصل لوقال القاضى العبد العتق واقام البينة وجبت كحيلولة
فان كان المدعى عليه فاسقاً مخوفاً على ماله يده مبدراً مثلفاً وضعه القاضى على يدي عدل وان
اجتجى في النفقة امره القاضى بالعمل والاتفاق على نفسه فان كان العبد مريضاً او صغيراً لا يقدر

ما كان من المزارعة
قبلت شهادتهم وامضت الى
عليهم وانما بطلت الشهادة
اما الاصل

على الكسب اجبر القاضى ذاليد على نفقة ولو كان المدعى به ثوبا او عارية فاقام المدعى البينة ولم ترك لم يأخذ ما القاضى من يده لكن اخذ كفيلا كناية العبد لكن لا يجبر على الاتفاق ههنا بخلاف العبد واصل ان من امتنع على الاتفاق على بهيمة لا يجبر وان كان ذواليد معنا فاسقا مخوفا على ما يده وراى القاضى وضعه على يدي عدل فعلا لا يجبر احد على النفقة لكن المدعى لوقاله انا انفق عليه فضعه على يدي عدل فوضع يكون متبرعا في النفقة ولا قال لا انفق عليه تركه في يدي ذاليد على حاله وياخذ منه كفيلا فان ائتمني او قال لا كفيلا في قيل للمدعي

الزعم ان يظهر عدالة الشهود في اجماع في ابواب القضاء **الفصل الثالث**

فما يكون خصما وفيما لا يكون وفي اجماع الكبير بعد كتاب الاجارات لوقاله الرجل ليعزاد فوال فلان الف درهم على ان ضام لك به والمدفوع اليه حاضريه وهذا استوفى من الامر والقابض وكيل بالقبض فان استهلكه القابض وان هلك في يده يهلك امانة وكذا لوقاله اعطه الفاعل ان ضامن لك كتب ولو قال اقترض الفاعل ان ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر فقال نعم فدفع فموقوف على القابض والارضين ولو قال ادفع فلان الف او اعطه الفاعل ان ضامن عن فموقوف للدافع على القابض والارضين من ومن هذا الجنب في الاقضية و**اجماع ايضا** رجل قال لا ترهب فلانا او تصرف عليه الف درهم على ان ضامن له فهو جائز وصار الامر مستقضا وصار كانه قال اقترض الف او كن وكيل به من فلان والصدقة فادفع اليه يكون ديننا على الامر وليس للدافع على القابض شيء فان غاب الموصوب له وانكر الامر الدفع ولو في المامودانه وهبه له وقبضه الموصوب له واقام المامود البينة على ما قال قبلت بينة وان كان القابض غايبا وكذا لو لم يقل هب فلان الف درهم على ان ضام له لكنه قال ادفع فلان الف درهم على ان ترجمه على وكذا لوقاله الموصوب هب الفاعل ان فلان ضامن به فقال نعم فالالف قرض على الذي قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب الفاعل ان ضامن ولو لم يضم ولم يشترط الرجوع بل قال هب فلان الف درهم او قال اخذ فوهب

ولو كان
اعطى
ان قال
فقال
فموقوف
القابض
ضامن

لم يرجع عليه والزكوات والكفارات والصدقات الواجبة والنفقات والخزائ كصدقة التطوع في ظاهر الرواية ويشترط الضمان او شرط الرجوع وفي الامر بقضاء الدين لا حاجة الى اشتراط الضمان او اشتراط الرجوع وفي كتاب اللقيط للامام الرضا لوقاله ليعز انفق على فانفق رجوع على الامر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا اخذاه الصدر الشهيد في فتاواه الصوى في كتاب الكفالة وقال مجرد الامر بالاتفاق يوجب الرجوع ولو قال القاضى للمنفق على ان يكون ذلك ديننا عليه قال بعض مشايخنا مجرد الامر يكفي ولا حاجة الى قوله على ان يكون ديننا عليه وقوله انفق على ولدي او على اهلي او في بناء وادى وقوله انفق على سواء وفي نفقات الاصل في نفقة ذوى الارحام لوقاله لا ترانفق على اولادي فانفق له الرجوع وان لم يشترط الرجوع ثم في الامر بقضاء الدين لوقاله لدفع فلان درهم قضاء ولم يقل غنى او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل غنى ولا قال على ان ضام فدفع المامودان كان المامود شريكا الامر او خليطه وتغيره ان يكون المامود في السوق بينهما اخذوا عطاء ومواضعة على ان حتى جاء رسوله او وكيله يبيع او يقرض منه فانه يرجع على الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عياله المامود او المامود في عياله الامر وان لم يوجد من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعندنا في يرجع وهذا لم يقل اتفق عنه فان قال ثبت له حق الرجوع على الامر بالاجماع السلطان لوقا صادر على رجل فقال المطلب لرجل ادفع اليه والاعوان شيئا عن جنابته فدفع باومه قال الامام الرضا والامام ابو بصير يرجع على الامر بما دفعه بدون شرط الرجوع والضمان كالامر بقضاء الدين وقال المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية واصل هذا مفاد الكبير وهو مسئلة السير الكبير وقاد عامة المشايخ نعم لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وقام هذا كتاب الوسايا فلوقاله المامود قضيت وفلان غايب وانكر الامر فدفعه اليه والدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضاء فنقبل بينة ويقض على الامر بالمال وان كان القابض غايبا فلوقض عليه ثم حضر الغايب ولو في الامر دينه فاراد ان يحتج عليه واحتج عليه بمجوده قضاء الدين ليس له ذلك

الابوي ان رجلا في يده عبد فقال لآخر ان هذا العبد لفلان اشتريه منه بالف درهم
وانقذه التمس فجاه المأمور بعد ذلك وقال قد فعلت فجد ما فاقام المأمور بالبينة على
ذلك فان القاضي يقضه بالبيع وان كان الباي غايبا فان حضر الغائب وجد لا يلتفت اليه
جوده لان الحاضر صار ضمانا لتعلق حقه ولو ان الامر بقضاء الدين اقوانه القاضي
الدين لكنه قال لا ادفع اتيك فثافة ان يحضر الغائب فيجد ليس له ذلك ولو دفع اليه الف
ثم قدم الغائب وانكر الاستيفاء القول قوله وله ان يسوف دينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور
كما لو امر غيره بشراء عبده فباعه فقال المأمور لشريته وصدقه الامر فدفع اليه التمس ثم حضر
الغائب فانكر البيع فالقول قوله وياخذ ويرجع الامر على المأمور بما لقى كذا كذا هذا
ولو ان عبدا يدر رجل قال هو لي وقال رجل هو لفلان اشترته منه بكذا ونقدته التمس
فاقام البينة يقضه القاضي على هذا الحاضر ويضمن التمس الغائب حتى لو حضر وجد البيوع لا
يلتفت اليه جوده فان قيل في مسألة قضاء الدين ان لم يثبت القضاء في حق صاحب الدين لا
لكنه ثبت في حق الامر لا اقارده قلنا اقاردا الامر بقضاء الدين لكن القاضي كذب في اقارده
لما قضى بالدين عليه فيبطل اقارده كما لشري لفا قال اشترت هذه الدار بالف ولقي الباي انه
باعه بالعين واقام البينة فان الشئ يواخذ بالعين لان القاضي كذب المشتري في اقارده
وكذا من اشترى عبدا من رجل بالف درهم وقد كان اقوانه للباي ونقد التمس ثم استحق العبد
من يد المشتري بالبينة بالقضاء له ان يرجع بالتمس على الباي وان اقوانه للباي لكن القاضي
كذب في اقارده حيث قضى للمشتري وهذا اذا قضى بالبينة اما اذا قضى القاضي بتقصي الحال
لا يصير مكذبا كما لو اشترى عبدا واقوان الباي اعنته قبل البيوع وكذب الباي فنقض القاضي
بالتمس على المشتري لم يبطل اقارده المشتري بالتعق حتى يعتق عليه وكذا المديون لفا لقي الايفاء
او اللبواء على صاحب الدين وجد صاحب الدين وحلف وقضه القاضي له بالدين على الغريم ثم لا يصير
الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة الايفاء او اللبواء تقبل الكل في الجامع الكبير للصدر الشهيد

وسط البيوع في باب الرجل ياد آخر بقضاء الدين **الفصل الرابع فيما يتعلق**
بقضاء القاضي وفي قضاء القاضي بعلمه وفيما يصير مقضيا عليه وفيما لا يصير
وفي قضاء القاضي في المجتهدين وفي آخر اجنب مسألة البين المضافة وفي قضاء قاض
قاضي آخر اما الاول وفي واقعات الناطق لوقاه القاضي للمدعي عليه ما ارى في هذه الدار
في دعوى الدار قبل رجل فهذا ليس بقضاء ما لم يقل انفذت عليك القضاء بكذا قال وهكذا
اختار الشيخ الامام ظهر الدين المرغينة فانه يقال لوقاه القاضي بعد الشهادة وطلب الحكم
للمدعي عليه سلم هذا المحدث والمحدث لا يكون حكما وفي كتاب الرجوع عن الشهادة لفا شهد
على رجل بال والزعم القاضي ثم رجعا ان احد ضمن صرح ان الزام القاضي حكم وهذا اختيار بعضهم
وما يوافق هذا لوب القاضي للتخصيص ثم لا يملكوا ان يواظبوا ان قوله القاضي ثبت عندي حكم منه
وقضاء وما يوافق هذا الفتوى الصوى لوقاه القاضي ثبت عندي او اشهد عليه فهو حكم
وكذا لوقاه صرح عندي او ظهروا علمت ولو كتب القاضي الشهادة على حثك بيع او وقف ناة في كتاب
الوقف وفي نوادر مسائل السلام الا وزجدي بسجل فيه حكمت بشهادة عدلين من اربعة
شهود ولم يذكر اسم العدلين لا يصح السجل **نوع منه** في ابطال القضاء المنصه له لفا اقر
بعد ما قضى القاضي له ان يقض له حرام وامر رجلا بان يشري له ذلك الشيء من المقتضى عليه يبطل حكم
القاضي اصل المسئلة في القاضي في ابواب الشراوات في باب الشناقض لوقاه البينة ان
هذا العين باثراء او بالادنى ثم قال لم يكن قط او لم يقل قط لم يقبل بينة ويبطل القضاء
اما لوقاه هذا ليس بملكه لا يبطل القضاء عبد لوعلى الحرية وقضه بالحرية ثم قال العبد كذبت
انا عبد هل يبطل القضاء بالحرية قال لم نظفر بالترواية وسالت الشيخ الامام ظهر الدين
المرغينة عن ذلك فتأمل ثم قال بعد ايام ينبغي ان لا يبطل القضاء بالحرية بخلاف القضاء
بالملك والفرق ظاهر لان الحرية ^{تقتل} حق النفس كافة فلا يملك ابطاله حق النفس كافة اما الملك
فحقه فحب وفي القاضي لفا قضى القاضي في حادثة ثم ظهر له راي بخلافه قال محمد بن ينقض

تضاؤه وقال ابوس لا ينقص القاضى لوابدا له ان يرجع عن القضاء ان كان الذى قضى خطأ
لا خلاف فيه انه يردّه وان كان مختلفا فيه امضاه وذا المستقبل يقضى بالذين يرى انه افضل
فان ظهر له نص بخلاف قضائه ينقص تضاؤه بعد ذلك ان كان في حقوق العباد كالقصاص
والطلاق والنكاح والعقود وان ظهر انه اشهد عبيد او محمدين في قذف ان قال القاضى
تعذت يمينه والضمان في ماله ويعذر للجناية وان كان خطأ يضمن المقضاه الدية وفي الطلاق
ترد المرأة الى زوجها وفي العتق ترد العبد الى مولاه وفي حقوق الله كحد الزنا والنسب والسرقة
لما ظهر انه اشهد عبيد وقاه تعذت فهو ضامن الدية وان كان خطأ فضمانه ونسب الماله
هذا لما ظهر ان خطأ بالبينة او باقرار المقضاه **خمس آخر** وفي الاقضية القاضى لو ادفع مال
اليتم الى تاجر او باع مال اليتم في دين لا عهدة على القاضى والعهدة على الذى يقع القضاء فان
مجد المشتري التمس فانه يقضى القاضى بالبيع ويأخذ منه الثمن وكذا الوبايع امين القاضى ولو مات
هذا القاضى واستقضى غيره فشهد قوم انهم سمعوا القاضى الاول يقول استودعت فلان مال فلان
اليتم او شهدوا على بيعه مال يقيم ومجد انضم يقبل ويأخذ المشتري بالمال لو اوكّل القاضى
رجلا ببيع دار او غيره فوكّل فانه لا يقضى لوكيله ولا لوكيل وكيله ولا لوكيل ابيه وجده وكذا
كل من لا يقبل شهادة القاضى لنفسه وعلى نفسه لا يجوز وفي حبس القاضى لو اتى قاضيا ولو
قاضيا على مثل فراسان وامر ان يولى على الكور فنعمل ثم خاسم القاضى الا على بعض من ولّاه
نقضاؤه جازيله وعليه وكذا قضاء الاعلى للسفل وعليه لانه لو شهد كل واحد منهما لصاحبه
جاز فلذلك القضاء والاصل في هذا ان كل من يقبل شهادة له وعليه يجوز قضاؤه له وعليه ايضا
لان القضاء بمنزلة الشهادة ولما مات الرجل وله دين على القاضى وعلى غيره فاقام رجل البينة بانه
وحق المبت فقضى القاضى بوصايته ثم قضى الدين اليه جاز وكذا كل من لا يقبل شهادة له
ولو دفع الى قاض آخر ضمنه فان قضى القاضى الدين اليه او لا ثم قضى بانه وصح لا يجوز ولو دفع
الى قاض آخر ابطله وكذا لو لم يدع التوضي الوصاية لكن القاضى جعل رجلا وصيا في تركته ثم قضى

حسينه الذي

دينه الذي له عليه يجوز ولوقض الدين اليه اولاً ثم جعله وصياً لا يجوز وعلا هذا النسب لفاقضه
بابنية لرجل له ابن الميت ووارثه ثم قضى الدين الذي له عليه اليه يجوز ولوقض الدين اليه اولاً
ثم قضى بكونه ابناً لا يجوز وفي الوكالة لو غاب الذي له على القاضى دين فجاء رجل لوى ان ربا الذي
وكله بقبض الدين من القاضى واقام البينة نقضه القاضى بوكالة ثم قضى الدين الذي له ثم قضى بالوكالة
لا يجوز لان القاضى لا يملك نصب الوكيل **جن آخر في قضاء القاضى بعلمه**
وهذا القضية القاضى يقضى في حقوق العباد بعلمه فان علم في حال قضاؤه في مصر ان فلانا
عصب مال فلان او طلق امراته وفي التجريد في آخر كتاب احد ودعى محمد بن محمد بن محمد بن
هذا وقال لا يقضى بعلمه وفي احد ودالتى هو حق الله تعالى كذا اننا وشرب الخمر لا يقضى بعلمه
الا انه لفا ان باسكران يعذره وفي القصاص ومد القذف يقضى بعلمه واما لفا علم قبل
القضاء في حقوق العباد عند ابى لا يقضى بذلك العلم لفا رفعت اليه تلك الاحادثة وعندها
يقضى وعلى هذا الخلاف لفا علم في غير المصر الذي هو فيه قاض ثم حضر مصر فرفعت اليه تلك
الاحادثة وفي التجريد جعل قوله محمد بن ابى نعم ولوعلم في رستاق مصر وعندها يقضى و
اختلف الشايخ على قول ابى وسواء كان مقلداً على الرسايع او لم يكن واصل هذا ان
قضاء القاضى في القيرة والمفاضة لا ينفذ عند ابى ومحمد بن ولوعلم مجادته وهو قاض في مصر
ثم عز عن القاضى القضاء ثم اعيد على القضاء بعد ذلك عند ابى لا يقضى وعندها يس
ومحمد بن يقضى وفي الفتاوى قال اصحاب المال في رم ان عند ابى يس ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا
ذكر في النوادر عن محمد بن يقضى قضاؤه في السواد ولو شهد رجلان على قاض ان يقضى في ناصية
المصر في غير مجلس القضاء او خارج المصر عند ابى يقبل وعندها لا يقبل وسواء
في كتاب الشهادات القاضى هل يعمل بما يجد في ديوانه ان كان ذاكر تلك الاحادثة لا يقضى وعندها
يقضى واجمعوا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان محتوماً ولو شهد شاهدان
ان القاضى قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضى لم اتض بشئ لا يجوز فيها دهما وعند

محمد تقبل وينفذ ذلك وهذا اربع مسائل احدها هذه الثانية مسئلة القمطر وقد ذكرنا
الثالث ان اهد لداراي خطه ولم تذكر الواقعة لفاو جده سماع في كتاب الاجناد ولم تذكر
محمد جوز والكل وابو لم يجوز ^{ويشترط في الصلة} وصيف في العيس حتى قلت رواية الاخبار مع كثرة سماع
فانه روي انه سمع من الف ومانه رجل غير انه يشترط الحفظ من وقت السماع الى وقت الرواية
وابوس جوز لفاو جده في ديوانه وفي رواية الاخبار ولم يجوز فيما سواها ومثله ان اهد
لداراي خطه ولم تذكر احادته بانه في كتاب الشهادات **جنس آخر** ليس للقاضي اجند ولاية
على غير اهل العكر ومن كان محذفا في سوق العكر فهو جندي قاضيان في مصر واحد كل واحد
منهما في نصف مصر ولرجل من محلة هذا القاضي على رجل من محلة قاض آخر دعوى عند ايس
بعتبر حال المدعي ويحضر خصمه في القاضي الذي في محلة المدعي وعند محمد العبرة للمدعي عليه وهو
الصحيح فان اخصم غيبان من اهل ولاية اخرى اهل هذه البلدة قال يصح ويكون ذلك
بمذلة التحكيم منهما فوايد شمس السلام الاوز جدي وفي غير منقول يصح قضاؤه بينهما
ولو كانت الدعوى في عقار موضع في ولاية اخرى ليس للقاضي ان يقض على المدعي عليه بقصر
يده عنه وتسليمه الى المدعي لانه لا ولاية له على هذا هذا بخلاف الدين والعين الحاضر لان ولايته
ثابتة على ذلك قال في اية ولاية القاضي في الحدود يصح وان لم يكن المحدود في ولايته
والمسئلة منصوصة في لوب القاضي للخصم فيقضي القاضي فكتب الى القاضي الذي هو في ولايته
ان يسلم اليه رجل وقف وقضا على فقهاء خوفا من دفعه قاض خوفا من بلزوم فذلك الوقت
ينفذ وان كان القاضي فرقه خوفا من الموت لفاو جده مقضيا عليه في حدود ومات فاو جده
وارثه فذلك المحدود ان لدعي بالارث من هذا المورث لا يسمع وان لدعي مطلقا تسمع وان
كان على القلب المشتري بان كان المورث مدعي والمقضي عليه اجنبيا فلما مات المورث لدعي المقضي
عليه هذا المحدود مطلقا على وارثه لا تسمع المشتري لفاو جده مقضيا عليه هل يصير البايع مقضيا
عليه ان قال المشتري في جواب دعوى المدعي ملكه لانه اشترته من فلان بمغنى من البايع صار

البايع مقضيا عليه هل يصير حقه لا يسمع دعوى البايع هذا المحدود ويرجع المشتري عليه بالتمسك
اما لفاو جده اجواب ملكه ولم يزد عليه لا يصير البايع مقضيا عليه حتى يسمع دعواه هذا المحدود
والارث كالشراء وهو منصوص في اجماع الكيد وصورة داره يد رجل يدعي انها له فجاها آخر
لدعي انها له ورثها عن ابيه واقام البينة وقضى القاضي له عليه بها ثم جاء آخر المقضي عليه ولدعي
ان هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بين الازالة المقضي عليه وبينه يقضى للارث المدعي
بنصف الدار لان الازالة المقضى عليه لم يقل في اجواب ملكه لانه ورثها من ابيه فلم يصير الازالة
مقضيا عليه فيسمع دعواه وكذا الواقف ذواليد وهو الازالة المقضى عليه انه ورثها عن ابيه
بعد ما انكر وبعد اقامة البينة ولو اقرانه ورثها عن ابيه قبل اقامة البينة لا يسمع دعوى
الازالة واحد الورثة انما ينتصب خصما عن الورثة لفاو جده المدعي به في يده اما لفاو لم يكن لا ينتصب
خصما في نهايات اجماع في باب ما يجوز من الشهادة وفي الفنا وفي الصغرى في دعوى الدين على احد
الورثة وقد اقر المدعي ان الميت لم يترك شيئا القضا عليه قضاء على الميت وسياة في كتاب
الدعوي وفي الزيادات في الباب الاول من البيوع القضا بحدثة العبد قضا في حق النفس
كافة اما القضا بالملك المطلق فقضا على المدعي عليه وعلى ما نطق الملك من جهة والقضا
بوقفية موضع هل يكون قضا في حق النفس كافة اختلف المشايخ رحم فيه وسياة تمامه في
كتاب الدعوي وكل من صاد مقضيا عليه لا يسمع دعواه في تلك الحادثة الا لفاو كان فيه ابطال
القضا فان لدعي رجل على آخر دارا في يده بالارث من ابيه واقام البينة وقضى بالدار له
ثم لدعي المقضى عليه هذه الدار انها ملكه اشترها من اب المدعي هذا التمسك ولو لم يدعي المدعي
الدار بالارث من ابيه لكنه لدعي انها ملكه اشترها من فلان واقام البينة وقضى له ثم لدعي
المقضى عليه له هذه الدار انها ملكه اشترها من الذي لدعي المدعي الشراء منه بتاريخ قبل شراء
المدعي قسمة وفي الزيادات في الباب الاول من البيوع المقضى عليه في حدود لفاو لدعي المحدود
لا يسمع الا لفاو لدعي شراء من المدعي او صاد مقضيا عليه في رتبة فادعي الشراء والله اعلم

لكن يفتي الزول قضي بشهادة الزوج في تزويجه فكذا لو قضي لا يجوز ولو قضي
قاضي آخر بجوازه ليس لمن بعده ان يبطله ولو قضي يكون الخلع فحاشا ينفذ كما في المجتهدات
الكل في الاضية وقام هذا خزانة الواقعات وفي الفتاوى والصوى وكتاب القضايا
القاضي لفا الضب مستحاض وهو يعلم انه مستحاض لا يجوز احكامه عليه وكذا لو قضي ان على آخر
والقاضي يعلم انه مستحاض لا يسمع الخصومة قاله واشار الامام خواهر زوجه في ثبوت
الجماع الى انه يجوز فقال رجل حاضر ورجل غائب فادعى الحاضر على رجل ذكر انه غريم الغائب
لو قضي هذا المدعى على ان الغائب وكله بقبض جميع حقه على الزملاء وانكر المدعى عليه الوكالة
فاقام البينة يقضي القاضي بالوكالة قاله فقلت المسئلة على جواز المسخر فانه قاله ذكر انه
غريم الغائب ولم نقل هو غريم الغائب قاله الصدر الشهيد في هذا عندنا محمول على ان القاضي
لا يعلم بذلك حتى لو علم القاضي بذلك لا يثبت **نوع آخر في اليمين المضافه**
وفي المنقضى قاله هشام قلت لمحمد رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا فنزوجهما
فما صحتا قاض لا يرى هذا طلاقا فادعت الطلاق فحكم بانها ائمة وان هذا الطلاق
ليس بشئ ثم ارتفع اليك قاله امضه قضاؤه ولما فسخ اليمين بعد التزويج لا يحتج به الى
بجديد العقد ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطئ حلالا لانه فسخ
محكم عن الصدر المأخوذ به ان اليمين ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزويج امرأة
وفسخ اليمين ثم تزويج امرأة اخرى هل يحتج به الى الفسخ في كل امرأة في الفتاوى والصوى
ذكر الاختلاف بين ابيس ومحمد رحم عن ابيس يحتج به وعند محمد لا يحتج به قاله الصدر الشهيد
كنت افتيت زمانا انه يحتج به حتى رايته فتوى والدي برهان الائمة فتوى القاضي الامام جمال
الدين الوبيد موصى به انه لا يحتج به فرجعت عما كنت افتيت والآن افترانه لا يحتج به قاله الشيخ
الامام ظهر الدين المرغيناني كان يفتي بقول ابيس انه يحتج به ورايت في المنقضى قول ابيس
على خلاف ما قاله في الفتاوى والصوى فانه قاله ان عند ابيس يحتج به وعند ابيس لا يحتج به

قال ابو الفضل في هذا خلاف ما روي محمد عنه قال الامام خلا اجملة فان لا يحتج به الى
الفسخ في كل امرأة بالاجماع ان الرجل لو افسخ على امرأة فتزويج امرأة اخرى ترفع تلك
المرأة الا في القاضي احنف وتدعى الحرة باليمين فيدعى الزوج انها حلاله بحكم فسخ
اليمين فتقول المرأة لم يظهر الفسخ في حق عند ابيس فيقضي القاضي ببطلان اليمين فتظهر
في حق النساء ولا يحتج به الى ذكر اسم المرأة التي فسخ اليمين عليها فذكر نسبها عند امضاء
هذا القاضي لفا كانت هذه المرأة مترة بفسخ اليمين على امرأة ولو قاله المعتد ان
تزوجك فانت طالق ثلاثا فهذا وما قال لاجنبية سواء ولو علق تطليقه واحدة او اثنتين
بالتزويج في حق الاجنبية يصح فسخ اليمين ولو كانت اليمين على امرأة واحدة يكنى بالفسخ
مرة واحدة وان كانت في جميع النساء على كل امرأة ميمنا على حدة يحتج به الى الفسخ في كل
امرأة لفا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزويج امرأة ثم طلقها ثلاثا ليس للقاضي
الشعوى ان يفسخ هذه اليمين لانه لو فسخ يبين ان الطلقات الثلاث واقعة فلا يفيد
القضاء بالفسخ الا لفا تعلق به حق الغير بان علق بطلاقها علق العبد او ما شاكل ذلك
او كانت اليمين بكلمة كلما فحينئذ يفسخ حتى لو تزوجت بزوجة اخرى وعادت اليه تحل ولا يقع
الطلاق بارتفاع اليمين بحكم الفسخ ولو حلف لطلاق امرأة بعينها بان قال ان تزوجت
فلانة فهي طالق ثلاثا ثم حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها بان قال كل امرأة اتزوجها
فهي طالق فتزويج امرأة فسخ اليمين المطلقة عليها لا يفسخ اليمين في حق المرأة المحلوف بطلاقها
بعينها فنقل هذا عن الامام خلا في **جنس آخر في امضا قاض آخر** وفي الاصل لفا لم
يكن ما دوننا بالاختلاف ليس له ولاية الاختلاف بخلاف ما جماع فان له ان يختلف
وان لم يكن في مشور الامامة الاختلاف وبخلاف الوصية فان له ان يوصي الى آخر واما
الوكيل فهل له ان يوكل ان قال له الموكل ما صنعت من شئ فهو جائز يملك التوكيل والا
فلا فلو قال له اصنع ما شئت حتى ملكه وكل آخر لا يملك الثاني ان يوكل آخر واخليفة

لذا لفة للقاضي بالتخلف فاستخلف رجلا ولذا له بالتخلف جازله الاستخلاف
ثم ونعم فان كان مازونا بالتخلف فاستخلف وقضى الخليفة جاز ولا يجنبه الامضاء
القاضي الاصل ولو اراد ان يشبوا قضاء الخليفة عند القاضي الاصل كما لو شتوا قضاء قاض
آخر عند هذا القاضي ولم يكن مازونا بالتخلف فاستخلف وقضى النائب ثم امضاء القاضي
جاز لئلا كان النائب اهلا للقضاء وان لم يكن اهلا لا يجوز وفي لوب للقاضي للمصدر الشهيد
النائب بقضى بما شهد واعند الاصل وكذا الاصل بقضى بما شهد واعند النائب فذكر في لوب
القاضي للخصاف الخليفة لئلا امر القاضي ان يستخلف رجلا يسمع من الخصوم ويقوم اعنده
البنية ويكتب لاقراء ولا يقطع حكما لا يجوز لخليفة القاضي ان يحكم في حادثة ويفعل
الخليفة ما فوض اليه دون القضاء ولا يحكم القاضي باجناد الخليفة اقراء رجل الا ان يشهد
الخليفة مع آخر عند القاضي الذي لم ياذن له الخليفة بالتخلف ومن استخلف من يصلح للقضاء
فحكم بحكم ثم اجاز القاضي وانفذ قضاؤه جاز كالوكيل لئلا اجاز بيع الوكيل الا ان قال به
ما ذكرناه في لوب القاضي اشارة الى ان النائب لئلا اجاز الاصل ان الشهود شهدوا اعنده في حادثة
كذا بقضى الاصل باخباره وفي لوب القاضي للخصاف ايضا ابواب الشهاوات ان قاضي بلدة حكم
بماله على رجل وسجل ثم مات القاضي فاحضر المدعي المحكوم عليه عند قاضي آخر واقام البينة
ان القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالماله الذي في هذا السجل للقاضي الثاني ان يجبره على لقاء
الماله ان كان احكم الاول وقبح صحيحا وقالت الشهود عند القاضي الثاني ان قاضيا من
القضاة شهدنا على قضايه بالماله عليه لهذا فالقاضي الثاني لا يجبره وكذا في ساير الافعال
لما شهدوا على فعل ولم يذكر اسم الفاعل ونسبه لا تقبل وفي النوازل وان ذكر اسم الاول ونسبه
لما قالت الشهود ان القاضي الاول غير عدل لا يعضي الثاني قضاؤه وفي المنقبي رجل لوعي
دارا زيد رجل اناله وقدمه الى القاضي فصيره القاضي خصما له الا انه لم يقم ببنية فباع المدعي
عليه الدار وكل المذني فيها وكيدا بعد قبضها وغاب ثم عزل هذا القاضي او مات وفي آخر

فقدروا

فقدروا اليه فاقام المدعي البينة انه خاصه الى القاضي الاول ثم باعها يجعل القاضي الوكيل
خصما للمدعي لئلا يطلب السجل من القاضي ليعرضه على المفتي فانه يجيبه القاضي وكذا اذا طلب
المدعي بهذا في فتاوى النسخة وفي كفاية الاصل في باب تكفيل القاضي المدعي عليه لئلا يطلب
من القاضي ان يسأل المدعي من اتي وجه يدعي هذا الماله يسأله لكن ان اذ لا يجبره و
هكذا سمعت فان وقعت البريئة الراي الى القاضي قاله وهذا لوب الخصم بعينه المدعي عليه
اقامة البينة على القبض المعائن بجيبه القاضي لكن لا يجبره وهكذا سمعت ممن اثنى به

الفصل الخامس في التحكيم وفي الاقضية لا يجوز حكم من لا يجوز

شهادته كالعبد والبيعه ونحوهما ولو حكما امرأة جاز قضاء احكم في الطلاق والعناق والكفالة
بالماله والنفس والديون والبيوع والقصاص وارش الجنائيات وقطع يد عمد ودم عمد
ببينة عادلة جاز لئلا وافق راى القاضي وعنه انه لا يجوز قضاء احكم في القصاص و
هكذا ذكره اخصاف وفي مختصر القدوري لا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص ولا يجوز قضاء
احكم في شئ من الحدود وبالدية على العاقلة في قتل الخطاء واما حكم الحكم في البين المضافة
وساير المجتهدات فالاستحسان ينفذ لكن لا يفتي به كذا ذكره في الاقضية وفي الفتاوى الصغرى

الفصل السادس في كتاب القاضي الى القاضي وفي الاقضية رجل لوعي ديننا

على غايب واقام البينة ان كان المدعي والمدعى عليه والمدعى عليه معلوما تقبل لانه لئلا كان
ظاهرا فالمعونة بالاشارة فمهرنا ليس بحاضر فيكون بالاسم والنسب وفي النسب لنسبة الى الاب
تكفي عندهما وعند ابه لا بد من ان ينسب الى الجد وقوله محمد بن ابي في شرع اجماع الصغير
فان لم ينسب الى الجد لكن نسب الى القبيلة ان كان له في القبائل فهو كاف وان نسب الى اعلى
الاخاذه فقالا تيمم فهو بمنزلة ما لو قال بخاوي ولا يحصل المعونة به ولو لم ينسب الى الجد
ولا الى القبيلة لكنه آثر الحرف لا يكفي عندهما ان كان معروفا بتلك الصناعة
تكفي ولو نسب الى زوجها ولم ينسب الى الجد لا يكفي ولو كتب الى القاضي فهو باطل ولو ان

قاضي كتب ان فلان علي فلان كذا من الدين الى القاضي فخذ باطل حق ينسب اليه
 وجده او الى تجارة يعرف بها او الى لونه فخذ فلو كان معروفا بالاسم كاذب يكتفى به وان لم
 ينسب اليه الاب والجد وفي الداد المعروفة لا بد من ذكر اجدود عند ابد وعندها لا
 يشترط كمال الشهرة في الرجل هذا في لقب القاضي للخصاف في باب القاضي يقضي في المسجد ولو
 نسب اليه الجدة ولم ينسب اليه الاب لم يحجز ولو كتبها بغير تسمية لا تقبل الا اذا كانت معروفة
 كاذب به ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يحجز الا اذا كان مشهورا كاذب ليل ولو كتب اليه
 فلان لا يوجب المعرفة لان الجدة ينسب اليه الكل الى الجزء فاذا بلغ الكتاب واحضر خصمه فقال انا
 است بفلان الذي شهد وابقاه له هات بيته ان هذه الصناعة والقبيلة رجلا نسب بمثل
 ما نسبت اليه وانا انزمتك كاشهد واه فان كان في ذلك الفخذ او في تلك الصناعة اثنان
 من ذلك الصنف فهو باطل حتى ينسب احدهما الى شيء يعرف به انه غير الآخر ولو اقام البينة ان
 في القبيلة رجلا آخر بذلك الاسم والنسب ان كان جينا لا يقضي وان كان ميتا ينظر ان مات
 قبل شهادة الشهود تقبل وان قاله في كتابه على فلان بن فلان الغلاة وقد فات فهو على
 الميت فان جاء بالكتاب في عبد او امة موصوفة او منسوبة الى جنس لم يقض به وقال ابو
 اخرا تقبل في العبد ويقض به بخلاف الامة لان في العبد كثير الباقي وفي الامة من يخالف
 لم يعملوا بقوله ابوس وفي اجماع الصغير يقبل كتاب القاضي الى القاضي فيما سوى اجدود
 والقصاص وفي الاصل يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الديون والعقار ولا يقبل في المقتول
 على العموم وقال ابو يس يقبل في العبد وفي الامة روايتان قاله والقضاء اليوم على هذا
 في كتاب الابق قاله والفتوى عليه هكذا قاله الصدر الشهيد في الفتاوى والصوى وذكر الصدر
 الشهيد في لقب القاضي للخصاف ولو ان المدعي اذ برسان القاضي على ان ثقة عدل يامون
 عليه في قاض بلدة اخرى فالقاضي لا يعمل بذلك لان الرسالة نقل فصاد كان القاضي حضرته
 واجد بذلك فلو حضر بنفسه واجزه بذلك ليس له ان يعمل باخباره لانه كان واحدا من الرعايا

للاكل

في هذه البلدة

في هذه البلدة كذا ههنا بخلاف الكتاب لان الكتاب خطاب فصا وكان القاضي الكاتب خاطب
 من ذلك الموضوع وهو قاض في ذلك الموضوع وقول القاضي حجة واستدل به بين المسئلين علي
 التفرقة بين المسئلين احدهما لو ان بلدة فيها قاضيان فكتب احدهما الى الآخر في حادثة جاز للآخر
 ان يعمل بكتابه لما ذكرنا من المعنى ولو حضر بنفسه القاضي الآخر واجد بذلك لا يجوز
 ان يعمل بخبره لما ذكرنا انه قال لولا لم يكن قاضيا في هذا الموضوع كان كواحد من الرعايا ولا يجوز
 ان يعمل بخبر الواحد فكذلك خبره وكذا لو ان قاضيين حضر في بلدة لم يكونا قاضيين في
 تلك البلدة او كان احدهما قاضيا في بلدة اخرى فاجزا احدهما للآخر في حادثة لا يجوز للآخر ان يعمل
 بخبره اما لولا لم يكونا قاضيين فلا ولاية لهما في القضاء فكذلك لو كان احدهما قاضيا
 والآخر لا فان اجزا الذي لم يكن قاضيا للذي كان قاضيا فلا يجوز ان يعمل بخبره لانه كان
 كواحد من الرعايا ولا يجوز ان يعمل بخبر الواحد وفي الاقضية ويكتب في توكيل وادى قبضها
 وفي الخصومة فيها او يبيعها او باجارها ولو كان دعوي الداد بالارث بذكر من يتلقى الملك
 بالارث بذكر اسمه واسم ابيه وجده ثم قال نوه وتوك دادا بالكوفة في بني فلان ولا بد من
 ذكر الملك للمورث ولو كان المدعي به مالا ببالغ في اعلامه بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره
 وان اراد ان يوجه وكيله يكتب ولو اقام البينة على حق بدني او كفالة او ميراث ينبغي ان
 يسأل الطالب البينة على ما يدعي في آخره قد ذكرنا في الحزنة وينبغي ان يبدأ بكتابة عنوان
 الباطن وهو المعبر حتى لو جاء بكتاب عليه عنوان الظاهر لا يقبل ان لم يكن عليه عنوان الباطن
 ولو كان على القلب يقبل وابوس وسع واكتفى بالعنوان الظاهر والاحتياط ما قاله
 وان لم يكن في الكتاب من فلان الى فلان اسم القاضي الكاتب ونسب واسم القاضي المكتوب اليه
 ونسب لم يحجز الكتاب ولو كتب اسم القاضي الكاتب ونسب ولم يكتب اسم القاضي المكتوب اليه
 ونسب ولكن كتب اليه من بلغ كتابه هذا من قضاة المسلمين وحكامهم لا يجوز وابوس
 وسع واجاز وعليه عمل الناس اليوم واجمعوا انه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسب ثم كتب

والكل من يصل اليه كتاب هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز وعلم كل من يصل اليه من
قضاة المسلمين وحكامهم ان يقبل ويعمل به ولو لم يكتب في الكتاب التاريخ لا يقبل وان
كتب فيه تاريخا ينظر هل كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا يكتب في الشهادة ان لم يكن مكتوبا
وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشيد واعلا اصل
احادته ولم يكن مكتوبا لا يعمل فاذا جاء الكتاب ينبغي للمكتوب اليه ان لا يقبل الكتاب الا
موصيه فان قبل بدون اخضه جاز اعلم بانه اذا ورد الكتاب ينبغي ان يحضر خمسة مجلس
القضاء ان حضروا قريبا لدعي الزم وان تجد يقوله القاضي للمدعي ان البينة انه كتاب
وكذا القاضي فان شهد واعلا اختم وقراءة الكتاب والعلامة والواصل وتوقيع القاضي
يسأله القاضي عن الشهود لئلا لم يعرفهم بالعدالة ولا يفتح الكتاب قبل العدالة ولا بد من
حضره اخضه ويسأل القاضي عن الشهود عن القاضي الكاتب ان هو عدل ليكون ابعد من خلاف
اما الفاسق فاهل للقضاء عندنا وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب انه فلان
بن فلان يسأله البينة انه فلان بن فلان فان سئله قبل ذلك كان افضل لانه لئلا لم
يقدر على اثبات ذلك لا يكون الاستقبال باثبات الكتاب مفيدا فان قبل القاضي الكتاب وقراء
على اخضه وكتب اسماء الشهود ليسأله عنهم فلم يجهل الشهود حتمات القاضي الكاتب فانه
يقض بماء الكتاب بخلاف ما لفا في اخره من افسوس وكذا لومات القاضي الكاتب بعدما
وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه قبل القراءة وكذا الوعزل ولومات الكاتب او عزل قبل
ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه لا يقض ولو لم يمت الكاتب لكن مات القاضي المكتوب اليه
او عزل واستعمل مكانه آخر ثم وصل الكتاب ليس للقاضي الولي ان يقض بهذا الكتاب عندنا
وينبغي للقاضي الكاتب ان يدعي الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فيما بينهم
الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب وفي كتاب الشروط للامام ظهر الدين المرغيناني في
ويكتب القاضي وقد ثبت غيبه عندي بالبينة العادلة لئلا يطلب من القاضي ان يكتب في الدين

الموجل يكتب ويبين الاجل لدعي المطلوب ان الطالب ابراه عن كل قليل وكثير واستوف
واقام البينة وقال انا اريد ان اقدم تلك البلدة واخاف ان ياخذ بالمال ويحجدا لابرء
او الاستيفاء وطلب من القاضي ان يكتب لاني قاضي تلك البلدة التي عند محمد يكتب وعند ايس
لا يكتب واجمعوا له لوقاله جعده لابرء او الاستيفاء مرة واراد ان ياخذ بالمال
مرة اخرى يكتب ولو كان حاضرا ولدعي عليه لابرء او الاستيفاء وطلب من القاضي ان
يسأله عن ذلك حتى لو انكر رقم البينة فانه لا يجيب وهرنا مسائل منها ذكرنا ومنها
لذا لدعي ان الشفع سلم الشفعة وهو غائب فاقام البينة وطلب ان يكتب هل يكتب على
ما ذكرنا من خلاف ومنها امرأة لدعت الطلاق عند القاضي على زوجها الغائب وطلب
الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من خلاف ولو قالت ان زوجي طلقني ثلثا وانقضت عدتي
وتزوجت باخر فانه اخاف ان يكون الطلاق فاحضرت زوجها وقالت للقاضي سلم حتى
لذا انكرت اتمت البينة عليه فالقاضي يسأله من غير خلاف والقيس في الكل سواء وهذا
احتيال القاضي هل يكتب بعلمه فهو كالتقضاء بعلمه وقد ذكرنا والتفات ههنا ان القاضي
يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع كذا قال البعض ولو اقام شاهدا واحدا
عند القاضي وسئله ان يكتب بذلك كتابا 1 قاض آخر فعل رجل وامرأة لدعيا ابنا
او ابنة وقال هو معروف النسب منا وهو في يد فلان اسرقه في بلد كذا فطلب الكتاب
فانه لا يكتب في قول 2 2 ومحمد رحم على ما ذكرنا وان لدعيا النسب ولم يذكر الاسترقاق
يكتب بالاتفاق بان هذا دعوى النسب مفردا فكان كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى
لانه يريد دفع الملك والزوج عنه فيكون كدعوى الملكانية عبد **الفصل الرابع**
في اليمين وهو مشتمل على ثلثة اجناس الاول فيمن يحلف وفيمن لا يحلف وفيمن
مسائل البهي والعبد والوقف ومسايل الصلح اثنا فيمن يجري الاستخلاف وفيما لا يجري
الثالث في كيفية الاستخلاف اما الاولى في اقوال الاصل في باب الاقوال بترك اليمين

يعزل

ان البصية المأذونة يحلف كالبايع قاله هناك ولا يوجد لهذا رواية الا مهننا قال وزاد
 في الاقضية فقال البصية التاجر يحلف وكذا المكاتب وكذا العبد التاجر ولو لوعى على
 مسمى محجور ما لا وله بنية يحضر البصية مجلس الحكم ويذرى على ابيه بحضرة ويشير اليه ويقوم البنية
 هذه الاقضية في باب اليمين وفي ابواب الكفالة تمامه ولو لوعى لاجل البصية شيئا قاله
 الشيخ الامام طهر الدين يشترط حضرة البصية ايضا ولو لم يكن له بنية لا يشترط حضرة البصية
 وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى رجل لوعى على صغر شيئا وله وصية حاضر لا يشترط
 حضرة البصية فان لم يكن له وصية وطلب نصب الوصي ينصب ويشترط حضرة البصية وسياة
 تمامه في فصل نصب الوصي ولو لوعى على عبد محجور لرجل ما لا بسبب الاستهلاك او
 العقب يشترط حضرة المولى لسماع البنية بخلاف العبد المأذون حيث لا يشترط حضرة المولى
 والعبد المحجور كما لا ذوة في انه يحلف بعد ذلك ان كافة الدين واجبا عليه بسببه الاستهلاك
 يباع فيه وان لوعى عليه دين لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين الكفالة او النكاح بغير
 لوعى المولى يستحلف ايضا ان حلف برئ وان نكل او اقر ثبت وصبر حتى يعتق و
 اختلف مشايخنا في الذين التوكل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل وفي العيون
 رجل لوعى على رجل شيئا واراد استخلافه قال المدعى عليه هذا الشيء لابن الصغير فلان
 لا يحلف وهو كما لقابل عن ابنه الصغير وفي نوادر الفضل عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا
 استخلف نكل والمدعى به ارض يقضي بالارض ثم ينتظر بلوغ البصية ان صدق المدعي كان
 كما قاله وان كذب ضمن الوالد للمدعي قيمة الارض عند محمد ونوخذ الارض من المدعي ويقضي
 للبصية وهذا بمنزلة ما لو اقر لغايب لم يظهر مجوده ولا تصدقه ولا يسقط عنه اليمين
 بهذا كذلك ههنا **نوع منه** وفي الاقضية رجل لوعى على آخر ما لا فلزمه الكوت فلم يجب
 اصلا يؤخذ منه كفيل ثم يسأل جيرانه عني به آفته في سانه او سمعه فان اجبروا انه لا آفته
 به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزل منكرا قال الامام الحريجي به هذا قولهما

يُط

اما عندنا

اما عندنا فيس فيجب حق مجيب وان ظهرا انه اخرس مجيب بالاشارة فان اشار بالانكار
 يرض عليه اليمين وان اشار بالاجابة كان يمينيا رجل لوعى منزلا فيدرجل انه ملكه
 غضبه منه وان فوكل له وملكه وهو يمينه عن فوكل نقاه المدعي عليه انه وقف على جهة معلومة
 صار وقفا وعليه اليمين للمدعي ان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه
 وكذا لو اقام المدعي عليه البنية على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكره واقفه لا يدفع
 عنه اليمين وصار وقفا باقراره والبنية فضل لا يجتاز اليها هذا اذا قال هو وقف
 اما اذا قاله وقفته على جهة معلومة واراد المدعي ان يحلف يحلف عند محمد خلافا لهما
 بناء على مسئلة غضب العقار لما كان غضب العقار يتحقق عند محمد كان التحليف مفيدا
 حق لو نكل يقضي عليه بالقيمة وعندها لما لم يتحقق لا يحلف لانه لا يكون مفيدا ولو اذاع
 ان يحلف ليأخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد والسئلة في فتاوى
 الفضل **نوع منه** وفي لب القاضى للخصام وفي الاقضية ايضا رجل لوعى على آخر
 عينا او دينيا فاصطحا على ان يحلف المدعى عليه عند غير القاضى وهو يرى فهو باطل
 ولو اقام البنية تقبل ولو لم يكن له بنية يحلف ثانيا ولو اصطحا على ان يحلف للمدعي
 على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن او اصطحا على ان يحلف الطالب والمطلوب
 ونصف الماله على المدعى عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او على ان يحلف لمطلوب
 اليوم على انه ان لم يحلف اليوم فعليه الماله او على ان يحلف الطالب على انه ان لم يحلف
 اليوم فعليه الماله او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما ياحذ حق فالصلح في جميع هذه
 المواضع باطل وكذا في كل موضوع على خلاف الشرع وفي لب القاضى للخصام قبيل باب القاضى
 مجلس مو غيره لو قال المدعى له بنية حاضرة ولكن مو هذا استخلفه فان القاضى لا يجيبه
 الا فوكل عندنا في 2 وعندها ان قال بنية حاضرة لكن لا اقدر على اتيانها فالقاضى مجيب
 وفي لب القاضى للخصام ايضا بعد هذا بابواب وفي العيون ايضا وفي الاقضية لو اقام

المدعى البينة بعدما حلف المدعى عليه تقبل وكذا لو قال المدعى للمدعى عليه احلف
وانت برئ او قال له احلفنت فانت برئ فحلف ثم اقام هو البينة تقبل اما لو قال
المدعى البينة له فحلف المدعى عليه ثم انة هو بالبينة يقبل في رواية الحسن عن ابيه 2
وعن محمد انها لا تقبل ولو قال المدعى كل شهودي شهودي فهم شهود زور او قال
ليس عند فلان شهادة فيما ادعى قبل هذا الرجل او قال لا لشهادة له عند فلان فهو على هذا
اخلاف وانه اجناس الناطق في كتاب الشهاوات لو قال الشاهد لا لشهادة له على هذا او قال
لو اشهد فهو زور او قال ليست لي شهادة ثم شهد تقبل لعنه نسي ثم تذكر او لم يكن له
شهادة ثم صارت رجل ادعى على آخر ما لا فافتدى بمينه بدراهم او صالح من يمينه على دراهم
لم يكن للمدعى ان يحلف بعد ذلك على تلك الدعوى ولو اشترى يمينه بعشرة له ان يحلف بعد
ذلك المدعى لفاستحلف المدعى عليه قال انه حلفني عند القاضي فلان على هذه الدعوى او
ابرأه عن هذا الماله يسمع ولو اقام البينة تقبل وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف
ذكر الامام فخر الدين على البردوي في نسخة من لوب القاضي ان المدعى ان قلب مدينا
عليه ان نكل ينفذ الدعوى عن المدعى عليه وان حلف توجه الماله نحوه لان دعوى الابراء
عن الماله اقرب الماله على ما ياتي في كتاب الاقرار وفي لوب القاضي للخصم في آخر باب
اليمن لو ادعى فلان انك وفيه فلاة الميت او وكيل فلان وهو ينكر او لدعى الاستنصاح
على رجل وانك استضع لا يحلف لانه ليس بلازم **جنس آخر فما يجري فيه الاستحلاف**
وفيما لا يجري وفيما مع الصغير لا يمين في هذا لانه لا يقر فيستحلف فان نكل ضمن
ولا يقطع ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا ذيل ولا ولأولاد ولا لعان بناء
على ان الاستحلاف لا يجري في الاشياء الستة والقوله قوله المدعى عليه من غير يمين وهذا
قول ابيه 2 وقال ابو س ومحمد في ذلك كله يمين الا اللعان فان نكل جسد حتى يقرأ ويحلف
ولا يقضي بالنكوه وهذا بناء على ان النكوه بزل او اقرار عند ابيه 2 بزل والبذل لا يجري

في هذه الاشياء وعند اقراره والاقرار يجري في هذه المواضع وهذا كله لو لم يقصد به
الماله فان قصد به الماله يستحلف بالاجماع صورة امرأة لدعت على رجل انه تزوجها
وطلقها قبل الدخول بها ولها عليها نصف المهر فطلبت وانكر يستحلف بالاجماع فان نكل
يقضي عليه نصف المهر والزيادة على هذا في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة بشهادة شها
فماتت اثنان هذان وانكر المرأة النكاح ليس للزوجة ان يخاصمها عند ابيه 2 وتام هذا
ذكرنا في كتاب النكاح مع اجواب المختار وصورة النسب انما لو دعت على مولاها انها ولدت
منه هذا الولد وانكر المولى وصورة اللعان امرأة لدعت على زوجها فادعى موجب اللعان
وصورة النكاح قد ذكرنا وصورة الفخ في الايلاء لفا لدعى الزوج بعد انقضاء مدة الايلاء
انه كان فاء اليها المدة فانكرت المرأة او على القلب وصورة الرق لفا لدعى على مجهول النسب
انه عبده او لدعى المجهول فكذلك وصورة دعوى الولاء اختصامه ولواء العتاقة او ولواء
المولاة وفي النسب ايضا لو لدعى على رجل انه ولده او والده فان لدعى الميراث بهذه الدعوى
بعد موته او لدعى النفقة في حال حيوته يستحلف على النسب بالاجماع فان حلف برئ وان
نكل يقضي بالماله ولا يقضي بالنسب وكل ثمة لدعى على رجل من عردة النفس فنكل فينقض
وان نكل في النفس حتى يقرأ ويحلف وعند هذه النفس وعيزها لفا نكل يقضي عليه بالارش
ولا يفتن وفي النوازل رجل اخر صك باقرار رجل فادعى المقران المقر له رده واراد
ان يحلف على ذلك انه ان يحلف وفي الزيارات في ابواب الوكالة في كل موضع لواقرب لزمه
فاذا انكر يستحلف الا في ثلاث مسائل منها الوكيل بالثراء لفا وجد بالثري عيبا فاراد
ان يترد بالعيب واراد الباي ان يحلف بالله ما تعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان
اقر الوكيل بنفسه فكذلك يبطل حق الرد الثانية لو لدعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر
لزمه الثالثة الوكيل بتبضع الدين لفا لدعى لمديون ان الموكل ابراه عن الدين وطلب
يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقرب لزمه وفي الاقضية رجل لدعى على آخر كفالة

او حواله ولا بنية له يحلف فان نكل لزمه الماله فان حلف برئ ورجع على الاصيل والصيل
رجل لوعى على آخر مالا واقام البينة فقا له المدعى عليه للقائه حلف المدعى انه محق او حلف
ان شهوده شهدوا بحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان يحلف
الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف وفي فتاوى الواحي ولو لوعى انه قال له يا فاسق
يا زنديق او يا كافر او يا منافق او فاجر او لوعى انه قال له يا زان او لوعى امرأ
من الامور التي يجب بها التعذر او لوعى عليه انه ضرب اولطمه ولو لوعى عليه التعذر و اراد
استحلافه يحلف لان التعذر محض حق العبد والاستحلاف يجري في حقوق العباد سواء كان
عقوبة او مالا فان حلف لا شيء عليه وان نكل لزمه التعذر لان التعذر يثبت مع الشهادة
فجازان نقضه فيه بالنكول وصفة الاستحلاف انه يحلف على ما حصل بالله ماله عليك هذا
الحق الذي لدعاه ولا يحلف على السب بالله ما فعلت لما قلنا وهو ان رجلا لوعى على رجل
انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه و اراد استحلافه فان القاضي لا يحلف على السب
بالله ما حرق ثوبه لانه يجوز ان خرق ثوبه وكشى عليه بان ابراء عن ضمان النقضان في آخره
نوع منه وفي الزيادات في باب الثأر في انهما وات رجل احضر رجلا ولوعى ان فلانا وكله
بالخصومة معه في كل حق قبله ولو لوعى عليه مالا لموكله فجد المدعى عليه الماله والوكال فاقام
البينة على الوكالة فتقبل ان يعد له بنية الوكالة او قبل ان يقض بها اقام البينة على الماله
الميسر ان لا يقبل البينة على الماله وفي الاستحسان تقبل ولم يذكر فيه خلافا وروي
اختصاص ان على قوله انه لا تقبل وعندها يقبل ثم عند ايس نقض بالوكالة او لا وكذا
لواقام البينة على الماله والوكالة جملة وههنا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية لوعى رجل
انه وصية فلان بن فلان مات ولا وارث له غيره وان له على هذا الرجل المأخوذ الف درهم او لوعى
عينا لايه في يد رجل واقام البينة على النسب والوفاة والدين بعد ذلك ان عدلت بنية
الماله لا يقض بشيء وان عدلت البينة نقض بالوكالة ثم بالماله وان عدلت بنية الوكالة

ثم

دوة الماله يقض بالوكالة ولا تقض بالماله بعد ذلك ان عدلت بنية الماله نقض بالماله والا
فلا وهذه المسائل في لوب القاضى للخصم ايضا في ابواب اليمين ذكر حكم البينة ولم يذكر
حكم اليمين وتام المسئلة في الاقضية صورتها رجل في يده الف درهم لدعاه رجل وقال
كان لابي عليه الف درهم مات وتركه ميراثا وقال هذا الف لابي مات وتركه ميراثا وقال
ذوالسيد انه في ههنا مسائل الوارث والوصي والموصى والغريم والوكيل والمشتري اما الوارث
فلما يخ امان لوعى دينا او عينا او قال انه غضب او قاله مديقه او لا يتعوض بشيء ان اقر ذوالسيد
بجميع ما لوعى الدين والعين يؤمر بتسليم اليه وان انكر اكل العين والدين ان كان له بنية يقيمها
وان لم تكن يستحلف وهذا استحسان وهو قولها واليه رجوع ابو يعقوب قاله شمس الايمه
الحلواني في الاعتماد على جواب الاستحسان في هذه المسئلة دوة القيسر ويستحلف على حاصل
الدعوى وسنتين في اجمل الثالث فان اقام البينة على النسب والموت دوة الماله تقبل
ويحلف على الماله ولو اقام البينة على الماله دوة النسب والموت لا تقبل وكذا لو اقام
البينة على النسب دوة الماله او على الموت دوة النسب والماله وفي لوب القاضي
للخصم في باب ما لا يجب فيه اليمين قاله كان ابوس وعينه من اصحابنا رحم يقولون بان يحلف
في كل نسب لو اقر المدعى عليه لزمه مخوان يدعى انه ابوه او ابنه او زوجته او مولاه اما لقا
لوعى انه اخي او عمه ومخو فوك لا يحلف الا ان يدعى حقا في ضمنه دعوى النسب بان لوعى
ميراثا من جهة وقاله انه كان اخاه الان يصح دعواه ويصح بنية ويحلف ان انكر وكذا في
دعوى النفقة وهكذا في شري الاجامو الصغير في باب القضاء باليمين واما الوصية رجل لوعى
على آخر ان اباه او ص له بثلاث ماله وقد مات وفي يده كذا من تركته فعلى ما ذكرنا الا انه فصل
وهو انه لقا انكر فحلف فنكل نقضه عليه بالثلث وذنوب اليه ثم ظهر انه اباه حتى وحضر ليس له
ان يضمن لابن واما الوكالة فتصورتها لوعى رجل على آخر ان فلان عليه الف درهم دين
عنده الف درهم مديقه وانه وكله بقضها منه فان اقر المدعى عليه بذلك في الدين يؤمر بالدفع اليه

وإن العين لافاضة الرواية وإن أقرب بالوكالة وانكر الماله لا يصير خصما ولا يقبل البينة على الماله إلا
إن يقيم البينة على الوكالة لأنه لم يثبت كونه خصما بأقرار المطلوب لانه اقوال المطلوب ليس بنجحة
في حق الطالب وإن أقرب الماله وانكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لأن الاختلاف يترتب
على دعوى صحيحة ولم يصح لأنه لم يثبت كونه خصما لعدم ثبوت الوكالة إلا إذا أقام البينة على الوكالة
فكذلك يخالف أنه يحلف على الوكالة وما ذكره القاضي أنه لا يحلف أصح ولو انكر الكل فهو كما إذا
انكر الوكالة وحدها فإن كان له بينة فأقامها على الوكالة والماله تقبل عنده بناء
على أن الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة عنده وأما الوصاية فصورتها رجل يدعى على رجل أن
فلان بن فلان مات وأوصى إليه بقبض دينه الذي له على هذا الرجل فعل ما ذكرنا في فصل الوكالة
إلا أن هنا أقرب الكل يؤمر بالتسليم إليه الدين والعين سواء بخلاف الوكيل ولو أقرب الوصاية
والموت وانكر الماله يحلف وإن أقرب الماله والموت وانكر الوصاية فللقاضي أن ينصب وصيا و
ليس له أن يحلف لما ذكرنا أنه لا يستخلف في دعوى الوصاية لأنها ليست بلازمة وإن أقربا
وصاية والماله وانكر الموت يحلف على علمه كما في الوارث وإن أقام البينة في جميع ذلك تقبل
وأما الشراء فصورته رجل يدعى عبدا في يد رجل أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه
وواليد لا يؤمر بالتسليم إليه ذكره الإمام السرخسي وقال في القضية إذا نكل يقض له به وهذا
دليل على أنه لو أقرب يؤمر بتسليمه إليه لأن الشراء كالإثبات عند الإمام السرخسي وأما
الغرم فصورته رجل يدعى أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبله فيؤديه وفي يد المدعي عليه
الألف درهم من ماله فيطالبه بتسليمه إليه لا يسمع هذه الدعوى لأنه ليس بنجص والله أعلم
نوع آخر من هذه الجنس رجل يدعى جارية في يد رجل فقال المدعي عليه فلان أودع
فيها فقال المدعي فلان وجهها كك بعد لا بداع يحلف المدعي عليه أنه أودع هذا العبد أياه
ويحلف على العلم فإن نكل قضى عليه فلو ادعى آخر بعد ذلك أنه كان أودع أياه لم يحلف الثاني
عند أبي إسحاق وكذا عند محمد ولو ادعى الغصب لا يحلف الثاني بالاتفاق ويبني على هذا مثله

أخرى دعي أن الرجلين لدا لوعيا عبدا في يد رجل كل واحد منهما يقول أنه ملكه إن أقربا أحدهما
لا يحلف للثاني وإن أقربا يؤمر بالتسليم إليهما ولا يضمن لواحد منهما شيئا وإن مجد لهما
يحلف لهما مينا واحدة عند البعض بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقال البعض يحلف
لكل واحد منهما مينا على حدة والراي للقاضي يبدأ بآيهما شاء وإن شاء أقرب بينهما بعده كك
أن حلف لهما بوي وإن نكل لأحدهما وحلف للآخر يقض بجميع العبد للذي نكل هذا إذا حلف
لأحدهما أولا ثم نكل للثاني أما إذا نكل للثاني لا يقض له بالعبد ويحلف للثاني وإن نكل
فيقضى بالعبد لهما وفي دعوى الغصب يقض بالعبد بينهما وبقية العبد بينهما ولو أقرب الغصب
منهم يؤمر بتسليمه إليهما ولا يضمن قيمته لهما ولو ادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد
فإن أقربا أحدهما أو بالتسليم إليه ثم لو أراد الآخر أن يحلف ليس له ذلك وإن مجد لهما ونكل
لأحدهما يقض له ولا يحلف للثاني وكذا لو ادعى عليه معا ومجد لهما ونكل لأحدهما يقض بالثاني
لأحدهما قبل استخلاف الآخر نفذ قضاؤه ولو ادعى أحدهما الشراء والآخر الجارة أو الرهن
فإن أقرب المدعي الشراء لا يحلف للآخر ولو أقرب المدعي الرهن أو الجارة يحلف لمدعي الشراء ولو
ادعى كل واحد منهما الهبة أو الصدقة مع القبض فهو كدعوى الشراء ولو ادعى كل واحد منهما الرهن
أو الجارة لا يحلف للآخر وفي إجماع الصغرى كتاب الوديعة رجل في يديه ألف درهم فدعا به فلان
كل واحد منهما الموهن يدعي أنه له أو موهن أياه فإنه إن يحلف لهما فهذا الالف بينهما وعليه ألف
أخرى بينهما كما لو أقرب لهما فإن حلف لهما انقطعت حصومتهما وإن حلف لأحدهما ونكل
للآخر فالالف للثاني وإن نكل للثاني لا يقض للثاني حتى يحلف للثاني بخلاف ما لو أقربا أحدهما
حيث يقض له ولا يؤخر رجل يدعى دينه في تركه وأحضر الوصية لا يحلف الوصية إلا إذا كان الوصية واثنا
وكذا لو ادعى على الصغير شيئا لا يحلف أبوه المسلم إليه إذا أقرب قبض رأس الماله ثم جاء بالدرهم
وقال وجدتها زيوفا وانكر رب السلم أن يكون تلك من دراهمه إن كان المسلم إليه أقرب قبض
أجبار أو قال قبضت حتى أو استوفيت الدراهم لا يسمع منه دعوى الزيادة ولو قال قبضت

الدرهم او قاله قبضت ولم يقل الدرهم يسمو دعوى الزيادة ولو انما استوفت او رصاص
لا يسمو وكذا في البيع لفا لبيع البايو ان ما قبض من الثمن ذيف وكذا رب الدين لفا قبض
الثن ثم لوعى انه زبون ولو قاله على فلان الف درهم ثم قاله قضاه زبونا او قاله او عن
الف درهم زيفا او قاله غصبت منه الف درهم زبونا يصدق وصل ام فصل الكل في الجاهل الصغير
البعض في كتاب القضاء والبعض في كتاب القوار وفي اقرار الاصل البايو لفا اقر قبض الثمن
ثم قاله لم اقبض واراد استخلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ايسر وعندها لا
يحلف قيا سا وهذا خمس مسائل احدها هذه الثانية رجل اقر ببيع داره ثم قاله اقررت با
بيع لكن ما بعت وطلب بيمينه الثالث لفا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قاله لم اقبض الرابعة
لفا قاله المديون اقررت بقبض الدين ولكن ما قبضت الخمسة الواهب لفا قاله اقرت بالهبة
ولكن ما وهبت وطلب بيمين الموصوب له الكل على هذا الخلاف وفي محمد انه رجح القول بان
قاله الامام الخليل الاجتياط في الاخذ بقوله ايسر وما يمتنع ان يخذوا بقوله فيما يتعلق
بالقضاء واجمعوا ان البايو لو اقام البينة ان لم يقبض الثمن لا يقبل وابا يوسف استحلف
بدون اخضم في اربعة مواضع الاولى في الزد بالعب يحلف المشتري بالله ما رصيت ويحلف
الشيفع بالله ما ابطلت شفعتك الثالث المرأة لفا طلبت النفقة خلفت ما طلقتك
زوجك ولا خلف عندك مالا ولا اعطاك النفقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله
ما بعت ولا وهبت وعندها لا يحلف بدون طلب اخضم وهذا بناء على مسألة تلتين اش
وهو على هذا الخلاف واجمعوا على ان من لوعى دينه على ميت يحلف من غير طلب الوصية والوارث
بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد لقاه اليك عنه ولا قبض لك قابض
باوكة ولا ابرائه منه وكثيرا منه ولا احلت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عنده به ولا
شئ منه رهن هذا في لقب القاضي للخصم للصديق عبدا يدرج لوعاه رجل ملكه
مشتريته من فلان منه سبعة ايام وقاله ذواليد ملكه اشتريته من وكذا الرجل منذ عشرة ايام

قال المدعي البيوع الذي جرى بينكما تلجئة له ان يحلف الحاكم المحكم لفا حلف رجلا ليس للمدعي ان
يحلف عند القاضي رجل لوعى على آخر مالا واقام البينة وقضى له واخذ الماله ثم ان المدعي
عليه بعد ذلك لوعى عليه مالا فانه يسأله عن الماله الذي لوعاه ان قاله هو الذي دفعت
اليه لم يكن بينهما خصومة لانه ساد مقصيا عليه فيه وان قاله مال آخر فهذا دعوى مبتدأة
جنس آخر في كيفية الاستحلاف وفي الفتاوى الصغرى التحليف بالطلاق والعناق والايثا
المغلظة لم يجوز اكثر مشايخنا فان مست الضرورة ففتح ان الراي في القاضي فلو حلفه القاضي
بالطلاق فنكل وقضى بالماله لا ينفذ قضاؤه وفي الاقضية رجل لوعى على آخر الف درهم قرضا
يحلف بالله الذي لا اله الا هو مال هذا عليك الف درهم عما يدعيه من القرض ولا اقل من ذلك
والظاهر من مذهب ايسر في جنس السائل التحليف على حاصل الدعوى كما هو مذهبها والذي
يروي عنه التحليف على السب بالله ما اقرضته فزاك خلافا مذهب فذكر اخضا في انه يحلف ماله
عليك ولا قبلك وهكذا ذكر محمد في كتاب الصلح وفي القدوري في دعوى البيوع يحلف بالله
ما بينكما البيوع الساعة ولا يحلف بالله ما بعت وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي باين
منك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقها وفي دعوى النكاح يحلف بالله ما بينكما نكاح الساعة
ولا يحلف بالله ما تزوجت وفي الاقضية امة لوعت احرية يحلف ما هي حرة الساعة بهذا
العتق الذي تدعي قبلك ولا يحلف على العتق وعندها يسحلف ما اعتقها وان كان
المدعي عبدا ان كان ذميا فذلك وان كان مسلما ما اعتقه كما لوعى اذاعة لوعت على
زوجها تطليقة رجعية يحلف ما هي طالق منك الساعة وان لوعت التطليقات الثلاث في طلاق
الرواية يحلف بالله ما هي باين منك الساعة بتلك تطليقات كما لولوعت وان شاء حلف
ما طلقها ثلاثا في هذا النكاح الذي تدعي ولا يحلف ما طلقها مطلقا وكذا لو لم تدعي لكن
شهد واحد عدل او جماعة فاق ولو لوعت انها سالت الطلاق فقال اوكه بيده وانها
قد اخذت نفسها وانكر الزوج يحلف ما قلت لهذه منذ آخر تزويج تزوجتها اوكه بيده

بعد مسئلتها الطلاق فاخارت نفسها ولو اقر بذلك ثم لوعى النكاح بعده لم يصدر و
عند ايسر يحلف على الامر والاختيار كما لو عت الا لواعض وقال بعض شايخنا يحلف على
الامر والاختيار ههنا عند الكل وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف على العلم
وذا دعوى ليس يحلف بالله ما لهذا عليك ثم هذا العبد الذي يدعى انه باعك به ولا يحلف
على الشراء وعلى قياس قوله ايسر يحلف بالله ما لثبنت هذا لوعى انه سلم المبيع فان
لوعى انه لم يسلم يحلف ما عليك ثم هذا العبد وقبض العبد وكشني منه وقال ابو ج لا يحلف
ما لثبنت ولا ما استوعت ولا ما اعادك ولا ما استاجرت منه ولكن احلف ما قبلك ما
لوعى وهو قولهما وكذا لو كان المدعى هو المشتري والبايع منكر ان ذكر ان سلم الثمن يحلف
على الحاصل الا في رواية ايسر وان ذكر ان لم يسلم الثمن يقال له احضر الثمن فان احضر فليس
القضاء يحلف ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي لوعى وذا دعوى
الغضب في نسخة الامام الرضا رجل غضب جارية وغبها فاقام المعضوب منه بينة انه قد
غضب منه جارية فانه يجب حجة بحجها ويؤيدها على صاحبها وهذه الدعوى صحيحة مع قيام
الجهالة للضرورة ولا اقل من ذلك ولا يخفى امانا قال المدعى العبد المعضوب قائم في يده
او قاله هاك او قاله لا ادري ان قاله قائم في يده يامره القاضي باحضار العبد من غير ذلك
القيمة وهكذا في سائر المنقولات وذا القدوري لا بد من ذكر القيمة والصفة وذا الدابة يذكرونها
سما وقيمتها ثم لوعى احضره يحلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى من الوجه الذي
لوعى وكشني منه فان ذكر القيمة فهو احوط على ما اشار محمد وعلا رواية انصاف لازم فان
ذكره يحلف بالله ما لهذا المدعى في يده هذا العبد الذي يدعيه وكشني منه من الوجه الذي
يدعى ولا عليك ولا قبلك قيمته ولا شيء منه فان اقام المدعى البينة ان هذا العبد
في يده جس حتى يحج به فان مضى زما ن ولم يحضره قاله لا اقدر عليه او قاله هلك فانه يتلوم
القاضي ومدة التلوم موكولة ان راني القاضي ان وقع في قلبه انه صادق وبين الشهود قيمة

العبد في

العبد في شهادتهم قضى القاضي عليه بقيمة العبد وان لم يكن له بينة بالقوله قوله مع بينة فان
حلف فنكل واعطاه القيمة بقوله المعضوب منه ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف الغاصب
واخذ القيمة بقوله ثم ظهر العبد فالمرء بالخيار ان شاء رضى بالقيمة التي اخذها وان شاء رزها
واخذ العبد وذا الاصل ان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بالنكوة او بالاقراء من
الغاصب لا سبيل للمعضوب منه على العبد وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف
بخير المعضوب منه سواء كان قيمته مثل ما اخذ او كان بينهما تفاوت هذا اذا قال له
المدعى انه قائم في يده فان قال انه هلك في يده او قاله لا ادري اقيم او هاك فانه يشترط
لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات ولذا بين القيمة وسمى قدرها يحلف بالله ما
لهذا عليك قيمة هذا العبد ولا شيء منها وهو كذا وان قاله لا ادري اقيم اهاك يحلف
بالله ما لهذا المدعى في يده هذا العبد ولا شيء منه ولا قيمة من الوجه الذي يدعى ولا لا
قبلك وعلى هذا العبد ولا قيمة وكشني منه في ظاهر الرواية سواء لوعى الغضب او لم يدعى
لكن لوعى العبد وعن ايسر ان لوعى الغضب يحلف على الغضب بالله ما غضبت الا لوعى
او قضى فيقول قد يغضب الرجل عبدا ثم لا يلزم تسليمه اليه باه اشترى منه او وهب فحينئذ يحلف
على حاصل الدعوى بالاجماع وذا دعوى الوديعة في العارية لا يحلف ما عليك تسليم هذا العبد
اليه بسبب الوديعة بل يحلف عليك تسليمه اليه وما هذا ملكه وذا دعوى الكفالة حلف
ما له قبلك كفالة بذلك الماه وذا قياس قوله ايسر يحلف على السبب ما كلفت له وفي
لوعى القاضي للخصاف لوعى على آخره خرق ثوب واحضر الثوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرق
ولكن ينظر في الخرق ان كان سيرا حتى وجب النقصان قوم الثوب صحيحا ومخوقا فيضمنه
فذلك النقصان فاذا حلفه يقول بالله ما عليك هذا القدر من الدراهم التي يدعى ولا اقل
منه فان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضي يكلفه ان يبين قدر قيمة الثوب ومقدار النقصان
ثم يترتب عليه البعير وكذا هذا في دعوى هدم الحائط او افساد متاع او فحج شاة او نحوه ولو

ما كلفت

لوعى على آخره قال له يا فاسق اوي يا زنديق اوي يا كافرا ويا منافق اوي يا فاجر او ما يجب
 فيه التعذر لا يحلف بالله ما قلت هذا لكن يحلف بالله ما لم عليك هذا حتى الذي يدعي
 ولولوعى آخره وضع على حايط له خبثه او ابرى على سطح ماء او نصب ميزابا او في داره
 او وضع على حايطه بناء او درج التراب في ارضه او دابة ميتة او شيئا مما يكون فيه فاد في
 الارض ويجب على صاحبه ان يدفعه يحلف على اصل الفعل بخلاف ما تقدم لان هذه الالفعال
 لا بداء عنها بالابراء وهو كالعادة وهي غير لازمة اشترى جارية ونقابا ثم روت على
 البايو بالعب بالكنولة ثم جاء البايو وقال روت على ويح صلي يحلف المشتري بالله ما
 حدث عنك هذا قبل ان حلف ندفعه وان نكل ان شاء البايو امسكها ولا شيء له على المشتري
 وان شاء رد مع نقصان العيب ولولوعى على آخر مائة درهم وللمدعي عليه عند المدعي رهن
 وخاف لو اقربا للماله وان انكر لا يحلف ماله عليك هذا الماله بل يحلف ما لفلان عليك
 الف درهم لارهن به عنده ويمكنه ان يحلف ليس له علي شي ومن سائل الدين في الاقضية
 رجل لوعى على آخره ان له على ابيه الف درهم وان مات وفي يديه تركته وطالبه بقضاء الدين
 يسأله مات ابوه فان اقربا لدين والموت يستوفى من نصيبه لانه يتبين بما لمن يحجة على باق
 الورثة وهو الاقرار وان اقربا لموت لكن الدين ثبت كونه خصما بعد نكاح ان اقام البينة
 يستوفى الدين من جميع التركة بعدما حلف هو المدعي ما قبض شيئا من هذا الدين ولا ابراء
 وقد فر ولو قال الابن لم يصل الى شيء من تركته الاب ان صدق مع هذا اراد استخلافه
 ليس له على ابيك كذا ان اقرا ونكل ثبت الدين وان كذبه يستحلف على نكل واحد منها بمينا
 على حدة وبه اخذ من اخناهم ولو اقام البينة على الدين مع ان الابن مقرب يقبل وتام هذا
 بآية في كتاب الدعوي وفي النوازل رجلات وعليه دين محيط بجميع ماله فانوعى رجل
 على الميت دينه وعجز عن اقامة البينة ليس له ان يحلف الورثة او الفرماء وهذا قول
 الفقيه ابن جعفر ولو اقام البينة تقبل على القولين فان كاه في الماله فضل على الديون

في الرهن بين
 ان يطالب من
 القاطن في يصل
 بآل المدعي
 بهل هذا الدين
 رهن وان اقر
 باحضار الدرس
 والاذن المال
 على ذلك وقال
 الفقيه انما يجب اداء الدين
 على الرهن اذا
 اقر المشتري
 فاما المدعي
 فاذ لم يحضر
 يمكنه ان يكل

يحلف الوارث واخصم في اقامة البينة الوصي فان لم يكن وصي جعل القاضى وصيا
 ولو كاه الدعوى على القلب بان لوعى الابن على ان كان لايه على هذا الرجل كذا فاقتر
 بالموت والنسب وانكر الدين يحلف على البتات ولا يحلف ما قبض ابوه منه شيئا بدون
 طلب المدعي بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهو قادر رجل اقر لرجل بماله فذكر
 اسمه ونسب فحضر رجل بهذا الاسم والنسب فقال له المقرا ليس بفلان وليس له بنية يحلف
 على الحق ولا يحلف انه ليس بفلان وفي اجماع الصغير رجل لوعى على آخر عبدا في يده ان
 وصل اليه بشراء او هبة يحلف على البتات وان وصل اليه بميثاق ان يحلف على العلم قاله
 وفي نوادر الامام ظهر الدين المرغبة من له حق التخليق على البتات لفا حلف القاضى خصمه
 على العلم ينبغي للمدعي حق التخليق على البتات حتى لو نكل عن اليمين على العلم ففرض بالكنول
 لا ينفذ قضاؤه وعلى العكس اجواب بخلافه والحلف على فعل الغير على العلم الا في موضع يريد
 بالحلف دفع التهمة عن نفسه كما لو وعى ان رب الوديعة قبض الوديعة من داري وتجوز ان
 يحلف على فعل الغير على البتات كمن قاله ان لم يدخل فلان الدار اليوم فاقتر طالق ثم قاله
 انه دخل يحلف على البتات بالله انه دخل هذه الدار اليوم وفي ثوب القاضى للخصاف في
 الرد بالعب لانا انكر البايو العيب يحلف على البتات وفي الزيارات في كتاب البيوع في باب
 السلة الدعوي لفا اجتمع من واحد على واحد يكتفي بيمين واحدة وهكذا ذكر في
 النوازل وفي الفتاوي للقاضى الامام رجل له على رجل الف درهم فاقتر به ثم انكر اقتراره به
 هل يحلف على اقتراره بالله ما اقرت له بهذا الماله اخلف الشيخ رحمه فيه قاله ابو نصر
 الدبوس ان يحلف بالله ما اقرت له به وقاله ابو القاسم الصغار ليس له ان يحلف
 على الاقرار وانما يحلف على نفس الحق وذكر شمس لا يمه السخنة شره اجيل فقال اخلف
 الشيخ في هذه المسئلة وانما اخلفوا لا خلفا فهم ان الاقرار هل هو سبب للملك
 قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقرار ليس سبب واستدل بمثلين احدهما

ان الميرض الذي ليس له دين لفاقر بجميع ماله لا يجزئ صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة
الوارث ولو كان تمليكا لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة **والثانية** العبد
المأذون لفاقر لرجل بعين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا للملك كان بترعا من
العبد فلا يصح قوله في اجماع ما يؤيد هذا قاله لفاقر المسلم لرجل بخر صح اقراره حتى يؤمر
بالسليم ولو كان الاقرار تمليكا لا يصح وكذا لو اقر الرجل بعين لا يملكه صح اقراره حتى لو
ملكه المقر يوم من الدهر يؤمر بالسليم **المقالة** ولو كان الاقرار تمليكا لا يصح لانه لا
يملك تمليك ما ليس بملكه **الفصل الثاني في نصب الوصي**
وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في الايصاء والفاظه وترتيبه الثاني في اثبات الوصاية
ومن هو اهل للوصاية الثالث في تصرفات الوصي اما الاول ففي فئاوي اهل سرقند
لواكتب صك الوصاية او التولية ولم يذكر جهة وصايته لا يصح ولو كتب انه وصي من جهة
احكم او متوله من جهة احكم ولم يسم القاض الذي نصبه والذي ولاءه جاز وعلى هذا كتبه
القضاء في المجتهديات ولو كتب انه وصي من جهة الشرع فهو وقوله من جهة احكم سواء وسية
تمام هذا في كتاب الوقف وفي الفئاوي الصغرى رجل قال لآخر وكلتك بعد مائة بصير وصيا
ولو قال جعلتك وصيا في حال حيوة فهو وكيل بناء على ان وكل واحد منهما منعقد بلفظ
الآخر ولو قال لآخر انت وصي في ماله صار وصيا بعد مائة وكذا امر القاض بان قال
جعلتك وصيا في تركه فلان وفي النوازل غما وورثة تقدموا الى القاض فقالوا ان فلانا
مات ولم يوص الى احد واحكم لا يعلم بذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين في هذا فقد جعلت
هذا وصيا بصير وصيا وفي لوب القاض للخصاف رجل قال ان ادرك ابن فلان فهو وصي
في كذا عند ابي لا يكون وصيا لفا بلغ وعندهما يكون وصيا بناء على انه لفا اوصى الى صبي
فبلغ الصبي لا يكون وصيا وعندهما يكون وصيا وان قال اوصيت الى فلان فان بلغ ابنه فهو
وصي دونه فلان او هو وصي مع فلان لا يكون وصيا عند ابي وعندهما يكون وصيا وان

افرد فهو مفرد وان شاركه فهو على ما جعله ولو جعله متوليا في وقف هكذا عن ابن
انه يصح وقوله شمس لاني اكلوا للقاض ان ينصب الوصي في مواضع منها لفا كان في التركة دين
ومنها لفا كانت الورثة صغارا ومنها لفا كان في التركة وصية وفي اجماع الكبيرة كتاب
الوصايا في الباب الاخير ينصب الوصي لتنفيذ الوصية ولا يوجد لهذا رواية الا هي لفا اشرى
الوارث من مورثة شيئا فوجد به عيبا بعد مائة فالقاض ينصب الوصي حتى يرد عليه بالعب وكذا
لو قال الوارث انا لا ابيع التركة في الدين ينصب القاض وصيا وكذا لو كان ابو الصغرى
مبذرا مرفقا ينصب القاض فيما يحفظ ماله وفي الفئاوي الصغرى ان كان في التركة
دين فباع الاب العقار والعروض لقضاء الدين لم يكن له ذلك فارق بين اجد والوصي فان الوصي
الاب ان يبيع التركة وينفذ الوصايا وليس للجد ذلك **المقالة** لاني اكلوا يحفظ
هذا فان محمد بن لم يذكر في البسوط فيه فائدة فانه اقام اجد مقام الاب فانه قال لفا
تركة وصيا وابا فالوصي اولى فان لم يكن فالاب اولى والفتوى عليه وفي لوب القاض
للخصاف لفا القوي دين في تركة والورثة كلهم لكنهم غيب ان كان البلد الذي فيه الورثة
منقطعا عن البلد الذي توفي فيه فعلى لا ينصب الغير من هنا لاني ولا يات ينصب القاض
وصيا وان لم يكن منقطعا وللقاض ان ينصب عن المفقود وصيا لطلب حقوقه من
الغرماء ولا ينصب عن الغائب وانما ينصب القاض وصيا لفا كان ما ذونا بالاختلاف ولما
يجعل الرجل وصيا لفا كان امينا كافيا ويعرف هذا بجند رجل واحد وثاة تمامه في اجند
الثاني القاض لفا نصب متوليا في وقف ليس في ولاية لا يصح فان طاه الموقوف عليه
في ولاية بان كانوا طلبت العلم اوربا طاه اسجد في مصره ولم يكن صيغة الوقف في ولايته
اجاز دكن الاسلام انه يصح ان كان المقضي عليه حاضرا وقال شمس لاني اكلوا بعتر المرافعة
والنظام وهذا قريب من الاول وما يوافق هذا في مجموع النوازل قاله قاض سمرقند ينصب
قيما في محدد وقف بخارا والمذاعا عليه سمرقند صح الدعوى القاض لفا نصب وصيا في القوي

لغنى والدين

صح وكذا الفوه لوجبل بقية التركات في الرضا صح لان القيمة ليست بقضاء يشترط
المصر وفي الاقضية يشترط حضرة البصية عند الايصاء وهكذا في قيمة الاصل للمام خواهر زوجه
وهكذا في الفناوى الصغرى وفيه القاضى لولا اراد ان يقضى على الغائب بحضرة وكيله او على
الميت بحضرة وصيته يقضى على الغائب والميت بحضرة وكيله ووصيته **الجنس الثاني**
في اثبات الوصاية على خصم لولا كان للميت وارث بالغ وهو مقرب بالدين يقبل
البينة على الدين وبينة الوصية على الوصاية واصل هذا في الاقضية انما يمكن اثبات الوصاية على
اخصم واخصم الوصية له ومديون الميت والوارث والذي لم على الميت دين خصم في قول اخصاف
وقال بعض مشايخنا لا يكون خصما فان اقام البينة على واحد مؤثلا ان الميت اوصى اليه
ينظر ان كاه المدعى عدلا مرضية اليرة مهديا في التجارة يقضيه وان عرف بالفق و
اخذانة لا يقضيه وان عرف منه ضعف الرأى وقلة الهداية في التصرف يقضيه بوصايته ويقض
اليه مشرفا امينا وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه اتهم بده بشرف او يقض اليه وصيا
آخر وتام هذا في كتاب الوصايا هذا لما ثبت الوصاية بالبينة اما لافتر مديونة
الميت انه وصى لا يثبت باقراره ولا يؤمر بتسليم الدين اليه وكذا المودع لولا اقر بذلك ولو
ثبت الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصايا اقرار الميت لانا س بديونة ووصايا لانا س
ووصايا بانواع البر وحضر بعض الغرما وقضاه بحقه ثم حضر آخر هل يقضى بتلك البينة
في الوصية بانواع البر يكتفى بتلك البينة بالاجماع وفي الغرما والوصايا هل يقضى بتلك
البينة قال ابو الوضوح لا يقضى بتلك البينة وعندنا بهس يقضى ثم انما يصح دعوى الايصاء
لولا كان المذيع اهلا للوصاية اما لالم يكن فلا بان كان عبدا او صبيا ولا ينفذ تصرفا
هو الاتح وان كبر البصية قبل ان يخرج القاضى من الوصاية لا يكون وصيا عندنا به
وقدر ولو اوصى له عبده ان كانت الورثة او بعضهم كبارا لا يجوز لانهم مملوكه وان كان
جميع الورثة صغارا فذلك عندها قيا سا وابو جوز ووك استحسانا ولو اوصى له مكاتبه

جاز ولو اوصى له ذى او مستانا يخرجهما القاضى من الوصاية وقبل الاخراج صح تصرفهما
الوصية او لا بالتصرف من الجذ فان لم يكن له وصية يملك اجد التصرف لولا كانت التركة خالية
عن الدين فانه كانت التركة مستوفى بالدين لا يملك اجد بيع التركة ولكن الوصية يفعل فذلك
فان لم يكن وصية بنصب القاضى وصيا هذا في الفناوى الصغرى وما تقدم في الاقضية
الوصية لولا امتنع من التصرف لا يجبر الوصية لولا اراد ان يخرج نفسه عن الوصاية في غير
مجلس القضاء ليس له ذلك كالوكيل ومجبر من القاضى لا ينبغي له ان يخرج ان كان اهلا
كافيا وان عزل مع هذا ينزل وفيه اختلاف في النسخ وسياة تمام هذا في كتاب الوصايا
الجنس الثالث في تصرف الوصية التصرف في العقاد يعمل هذا الاستثناء حتى لا يملك
التصرف في العقاد بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناءه والوصية يملك لحفظ امواله لا يملك
ان يداو غرما الميت لولا لم يجب بعقده فان وجب بعقده فعل الخلاف كاه الوكيل ولا يصالح
احدا عنه عن حق الميت لولا كان اخصم مقاوله بينة فان لم يكن هذان جاز ولو كانت الدعوى
على البصية ان كانت له بينة جاز وكذا الوصية وان لم يكن له بينة ولا قضاء به لا يصح
وفي لوب القاضى للمصدر الشهيد الوصية يبضع ويودع وبيع بالنسبة لولا كان لا يخشى المحذور
فان اضربا البصية لم يجوز وبيع ماله بالف لولا كان المذيع مليا وبيع وان استباح غيره بف
وماية والمتولى على هذا وفي الاقضية ولولا اجد الوصية بالدخل واخره قبل قوله فيما يحتمل و
يختلف على كل حال ولوان اجرة انفق على البتيم او على الصبغة جميعا انزال الارض وغلاتها
ولم يفتر ذلك وانه القاضى الا ان يبين شيئا فشيئا ان كان الوصية معروفا بالامانة وقوله
بقية في يدى هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يجبره على التفسير بغير حضرة
بومين او ثلثة ويخوف فان لم يفتر كينفى باليمين ولا يجب وينبغي ان يحاسبه سنة
فمنه ليعنى الوصية او القيمة ان القاضى المعزولة اجرينها مسانعة او مشاهدة كل شر بكذا
فان القاضى الموت لا ينفذ فذلك وكذا الوصية المعزولة فاذا قيمت البينة انه حال كونه

في مال البتيم ما يجوز للمودع من قبل الاب
انما القاضى في الاستثناء هو

قاضي فعله فكذلك قبلت البينة ثم ينظر ان كان قد راجع المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ
بقدر اجر مثل عمله وابطال الزيادة وان استوفى فكذلك امره بزيادة على التيم وفي
لوح القاضي للمصدر الشهيد لذكر التيم فقال الوصية من الماله متى قال قول قوله مع اليمين
ولو قال انفق عليك كذا صدقة نفقة مثله ولو اختلفا فقال الابن مات ابي منذ
عشرين سنة وقال الوصية منذ عشرين سنة فالقوله قوله الابن ولم يذكر اطلاق قيل هذا قول
محمد وعند ابي القول قوله الوصية وهذا الربو سايل احدي هذه الثانية لذكر البينة
رفيقا فانفق عليهم ان كان العبيد موجودين فالقوله قوله الوصية بالاجماع وان يكونوا موجودين
فعلى هذا الخلاف الثالثة لفا لفا الوصية ان ابقى غلامه واعطى اجعل اربعين درهما و
انكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان ياتي الوصية بنية على ما لفا فلوقال استأجرت رجلا حتى
دفع الغلام يصدق الرابعة لفا قال الوصية لقيت خرابه ارضك عشرين سنة وقال الغلام
خمس سنين فعلى هذا الخلاف وهل يقبض القاضي مال التيم مع اخواتها ياتي في كتاب الوصايا
الفصل التاسع في اجس وهو مشتمل على اربعة اجناس
الاول فيما يجس وفيما لا يجس الثاني معاملة القاضي مع المحبوس الثالث
في مسائل الملازمة الرابع في الحجر اما الاولى وفي كفالة الاصل يجس في الدرهم
او اقل من ذلك وفي كتاب النفقات شمس لانيه اكلوا يجس بدانيه ويجس في كل
دين ما خلا دين الولد على احد من الابوين او اجد او اجدته اعطاه يجس في نفقة ولد الصغر
ولا يجس المكاتب والعبد المأذون بدني المولى والمولى يجس بدنيها هذا اذا كان
المأذون مديونا وفي المكاتب هذا لفا لم يكن الدين من جنس بدل الكتابة اما لفا كاه
من جنس بدل الكتابة فقد طفر المولى بحس حقه فيلنقيان فصاذه الاقضية وفي
الاقضية ايضا المكاتب والعبد التاجر والبيعه اكر المأذون يجسون اما البيعه المحجور
فلا يجس بدنيه الا سلهما ولكن يجس لوصيه اوبوه فان لم يكن له اب ولا وصي يامر

القاضي

القاضي رجلا حتى يبيع ماله في الدين وفي كفالة الاصل لا يجس العاقلة في دية وارش
ولكن تؤخذ من عطياتهم فان لم يكونوا من اهل الاعطاء وامتنعوا من الاداء يجسون والدعاء
يجسون ابدانهم يؤخذ من عطياتهم ويجس المسلم بدني الذي والذي بدني المسلم وكذا
المستامن اما الكفيل لفا يجس فهو يجس المكفول عنه واذا لازم الطالب فهو يلزم
المكفول عنه ان كانت الكفالة باو ولا ياتخذ الماله قبل الاداء وهذا يدل على ان رب
الماله لو اراد ان يجس الكفيل والاصل له ذلك وفي واقعة الفتوى وكذا يجس الكفيل
وكفيل الكفيل وان كثروا وفي الاقضية لفا يجس رجل بدني ثم جاء الآخر يطالبه بالدين
فان القاضي يخرج حقه بمجوسينه وبين المذني فان اقام المذني البينة كتب اسمه فلو
ظهر دين آخر يكتب اسم الآخر المحبوس وانه محبوس بدني فلان وفلان يكتب التاريخ
ويجس في الحدود والقصاص في مدة الذكوة وفي المنفعة رجل حر في رجل اهل يجس حتى
يداء ان كان احر في فيه القصاص جس فان لم يكن فيه قصاص ابدالم يجس ويستوثق
منه وفي النوازل خضمان ثانيا بين يدي القاضي في مجلس فنهاها فلم ينتهيها فلو
الى القاضي ان يجسها او يعذرها كيلا يقتدى بهما غيرها فيذهب حرمة مجلس الحكم وان
عفي فحسن وان فعل احدهما بصاحبه مالم يطلب خصمه لا يعذره رجل شتم الناس
ان كان ذلك منه وعط وان كان شتما منب وجس حتى يترك ذلك رجل خذ امرأة
رجل حتى وقعت الفوة بينهما وبين زوجها وزوجها من عيذه او خذ حبيته وزوجها
من رجل يجس حتى يردها او يموت المرأة لفا صيت زوجها تجس معه رجلان لهما على رجل
دين الا ان لاحدهما اكثر فلصاحب القليل ان يجسه وليس لصاحب الكثير ان يمنعه ولو
جاءه ان اراد احدهما الطلاق فلا آخر ان يمنعه **اجس الثاني في المعاملة**
مع المحبوس وفي كفالة الاصل لا يضرب المديون ولا يغفل ولا يقتل بقدر ولا يخوف
ولا يجره ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يواجر وفي المنفعة يقيد المديون لفا خفيف

النوار ولا يخرج المحبوس للجمعة ولا عيد ولا فج ولا صلوة الجنازة ولا عيادة المريض ومحبس في موضع
وحش ولا بسط فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه احد من الناس الا بالامام الرضوي وفي الاقضية
انه لا يمنع من دخوله الجيران واصله عليه لانه محتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يمكنون من
المكث طويلا معه حتى لا يستأنس بهم وعن محمد انه يخرج في موت ولد والدفن لم يجد احد يغسله
ويكفنه اما لما كان منه من يقوم به لا يخرج في فيء الوالدين والولود لا يخرج مطلقا وفي
الفناوى للقاضي وقيل يخرج الكفيل بجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي
غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو جن المحبوس قال ابو بكر الاسكافي لا يخرج الحاكم وفي واقعات
الناطف لو مرض في الحبس واضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روي عن محمد
هذا لما كان الغالب هو انه هلك وغربا بسا له لا يخرج والهلاكة السجن وغيره سواء و
الفتوى على رواية محمد وانما يطلق بكفيل فان لم يجد الكفيل لا يطلق فان كفله رجل يطلقه
فان كفله رجل واطلقه فحضرة اخضم ليس بشرط ويتصور ولا يخرج الى الحمام اما لو احتاج الى الحمام
يدخل عليه امرأة او جارية حتى يجامعها لكن في موضع لا يطول عليه احد فان لم يجد مكانا خاليا
للجامع وعن ابيه انه يمنع من الحمام بخلاف الاكل الضرورة منه وهل يمنع من الكلب
اختلف المشايخ فيه والاصح انه يمنع ولو خاف ان يفزع من السجن يتحول الى سجن اللصوص ونقل
عن القاضي الامام فخر الدين الرازي في القضاة بخاسان في المحبوس اذا حبس
في السجن متغنا بطن الباب ويترك ثقب يعطى له الحذر والماء **نوع منه** وقاله ويترك
له دستان من الثياب ويباع الباء في الدين فان كان له ثياب حسنة يباع ويشترى له بقدر
الكفاية ويصرف الباء الى الدين ولهذا قاله مشايخنا يباع ما لا يحتاج في الحال حتى قالوا
يباع اللبنة الصيف والنظ في الشتاء ولو كان له كاون من حديد يباع ويتخذ من الطين
وعن غيره في انه باع عمامة المحبوس وعن ابي الحسن هكذا في فوايد الامام الخالي لفاقر
المشترى ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لاجل الثمن قال وهذا قولها واما عند

ابنه فلا يبيع العروض ولا العقار بناء على ان مسئلة الجوع عند ابيه لا يبيع وقال بعض
وسيلة تمامه في آخر الفصل هذا في اجماع الصغير وفيه عصار لا يبيع العقار بالاجماع
والخلاف في المنقول وفيه شرع القدوري في كتاب النفقات الخلاف في ماله الحاضر اما في الغائب
فلا يبيع العقار ولا العروض ولو طفر بدناير مديونة وله عليه درهم هل يأخذ في شرع
الاجماع الصغيرية روايتان وفيه شرع الطحاوي اعتمد على انه لا يأخذ وفيه الفناوى ماله الرواية
الاخرى انه يأخذ وفيه الفناوى الصوري في كتاب القضاء لوقاله المديونة ابيع عبدي هذا
واقضه الدين عنه لا يجب القاضي ويؤجله يومين او ثلاثة فان كان له عقار حبس يبيع
ونقص الدين وان كان لا يشتري الا بغير قليل وعن محمد انه لو وجد المديونة يقرضه فلا يستقض
فصو طالم رب الدين لفا اراد ان يطلق المديونة من الحبس من غير لفة القاضي له فوكف
نوع منه لفا حبس القاضي رجلا يئله عن ياره ان كان موسرا ابي حبس حتى يقض الدين
وان كان معذرا في سبيله وفي كفاية الاصل لفا حبس شهرين او ثلاثة يئله عن حاله
هذا لما كان امره مشكلا اما لو كان امره طاهرا عند النفس وعند القاضي يقبل البينة عن
ذلك ويحل سبيله ولفا كاه امره مشكلا هل يقبل البينة قبل حبس فيه روايتان في
رواية يئله ويقبل البينة على الافلاس قبل حبس وهو اختيار الامام الجليل ابي بكر محمد
بن الفضل وفي رواية لا يقبل البينة قبل حبس وهو اختيار عامة المشايخ واختلف الروايات
في المدة التي يجوز للقاضي ان يئله عند ابي حبس في رواية كتاب الكفاية شهرين او ثلاثة كما ذكرنا
وفي رواية الطحاوي ستة اشهر وفي رواية احسن اربعة اشهر والصحيح انه مفوض الى رأي القاضي
وفي لقب القاضي للمضاف ان زاه القاضي سمحا يأخذ برواية الاقل وان رآه متغنا يأخذ
بالاكثر ثم يئله اهل الحذر من جيرانه ومن يخالطه في المعاملات وانما يئله النفقات والواحد
يكفي ولا يشترط الشهادة هذه في الاقضية وفي كتاب الفتوى الصوري يشترط فان اقام المديونة
البينة على الافلاس واقام الطالب لبينة على ابيسار فبنته الطالب اولى ولا حاجة الى بيان

ما ثبت به اليسار وفيه بينة الا فلاس لا يشترط حضرة المدعي وفيه فتاوى القاضى الامام
ولذا سئل القاضى عن المحبوس بعد مدة فاجاب انه مفلس وصاحب الدين غائب فاف القاضى
ياخذ منه كفيلة بنف و يخرج عن الحبس ولذا كان للميت دين على رجل ورثة صغار وكبار
فحبس الكبير المديون ثم اراد ان يطلقه لم يطلقه القاضى حتى يستوفى للصغار ثم في بيته الا
ذكر انضاف انه ينبغي ان يقول الشهود انه فقير لانعام له مالا ولا عرضا من العوض يخرج بذلك
عن الفقر حال الفقر وعن ابيه القسم الصغار ينبغي ان يقولوا الشهود نشهد انه مفلس معدم
لانعام مالا سوى كسوة التي عليه وثياب ليله وقد اختيرنا اوه في السر والعلانية فلو انه لم
يخبر احد عن حاله لكن قال المديون انا معسر وقال رب الدين انه موسر فذكر في التجريد
انه لا يصدق المديون انه معسر في كل ما هو بدل مال حصل في يده كمن يبيع او قرض
وكذا كل دين وجب بعقده والتزام كدين الكفالة والمهر وفي اجماع الصغير للصداق الشهيد
قال لا يصدق انه معسر في المهر المعجل اما في المهر المؤجل فيصدق وفي الاقضية وكذا
يصدق في نفقة الاقارب والزوجات واروش اجنبايات وضمان الملنفات في انه معسر
في نكاح الاصل لا يصدق في المهر من غير فصل بين المعجل والمؤجل رب الدين اذا
لوعى ان له مالا بعد اقام المديون البينة على الافلاس حلف عند ابيه وعندهما
لبناء على ان الافلاس لا يتحقق عند ابيه وعندهما يتحقق فان كان للمحبوس مال
ببلدة اخرى يطلقه بكفيل فلو علم القاضى عسرته لكن له دين على موسر فانه يجب حتى يتقاضى
غيره فان حبس غير موسر لا يجب القاضى المعسر القاضى لفا اطلق المحبوس بسبب
الافلاس فازى عليه رجل مالا ولوعى انه موسر لا يجب حتى يعلم غناه

الجنس الثالث في الملازمة وفي الاقضية المحبوس بعد ما اخرج يلازمة المدعي
وتفصيل الملازمة ان يدور معه اينما دار ولا يفارق ولا يلازمة في موضع معين لانه حبس
وفي التهمة المدعي اذا طلب من القاضى ان ياخذ من المدعى عليه كفيلة وادى الدعاء عليه

اعطاء الكفيل فالتقاضى يادى المدعي بملازمة ولا يمنع من الدخول في بيته لغايط او غداء
الا اذا اعطاء واعد موضعاً للغايط وان كان المديون يمكنه العمل ولا يمنع اللزوم
من ذلك بان كان عمداً سق له ان يلازمة الا اذا اعطاء نفقة ونفقة عياله فحينئذ له ان
يمنعه من العمل وله ان يلازمة بنائه او اجيره او غلامه فلو قال المديون انا لا اريد ملازمة
الفلاس لا اجلس الا مع المدعي له ذلك ثم ليس للمطالب ان يقيم اللزوم او على النسخ
او في موضع يضرب فلو قال الغريم اجسني وادى الغريم الا الملازمة يلازمة واما ملازمة
المرأة يامر امرأة حتى تلازمها فان لم يجد امرأة ان شاء جعلها مع امرأة في بيت على
بابها او المرأة في بيت نفسها وهو على بابها وهذا في المنقح وما تقدم في الاقضية وفي
مجموع النوازل فقير لا سئل ولا يجد من يكلفه بنف لا يجب القاضى ويحكم بينه و
بين الغريم ان شاء لازمه وان شاء تركه رجل لوعى على آخر مالا ولم تجس القاضى ايا ما يلازم
المدعي خصمه وان طال **الجنس الرابع في الحجر** قال ابو 2 به لا يجوز الحجر الا على
الثلاثة الفقيه المأجّن وهو الذي يعلم الناس الحيل حتى يستطاع الشفعة والزكوة ويعلم المرأة
البر ومحنة بنين من زوجها والثلاثة الكارى الفلاس وهو الذي يتقبل الكراء ولا جمل له
والثالث الطبيب الجاهل وهو الذي يقر دواء يموت المريض وعندهما صحح الحجر على هذا
الاختلاف بناء على صحة القضاء بالافلاس عندهما يصح وعند ابيه لا يصح فابو 2 به
فلاس على الاعناق والاستيلاء والتزويج وعندهما لا ينجر بدوة حجر القاضى فان حجر
كالمرض الموت المرض والحجر بسبب الفاء باطل ايضا عند ابيه وعندهما صحح وهذا
على نوعين احدهما الخفة في عقله بان كان سليم القلب لا يهتدي الى التصرفات والثاني
ان يكون مسرفاً مضيعاً لماله واجمعونه لا ينظر الحجر في النكاح والطلاق والعقاق و
الاستيلاء والتدبير واجمعوا على انه يمنع عنه ماله مالم يبلغ ثمان وعشرين سنة فاذا بلغ
قال ابو 2 لا يمنع بل يدفع وعندهما دام المنع ما دام السفه فان باع هو واشترى ان كان

فيه نفع بجدا القاضى كالبصية لاذ باع او اشترى والنظر فيما بشر البصية الا انه ينهى القاضى
 المشتري من دفع الثمن اليه برئ وكذا لو دفع الوصية الماله اليه وهو يستحق الحجر يداء الوصية
 لو ادفع الماله البقية لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن **الفصل العاشر**
في المخاطر والاباحة وفي فناوى المنفعة يحل للقاضى اخذ الاجرة على كسبه
 استجلات والمخاض وغيرهما لكل الف درهم حمة درهم وان كان دون الالف لكن لحقه
 من المنفعة مثل ذلك ففيه حمة ايضا وقيل يجب بتدريج النسل هو المختار ولو تولى القاضى
 القسمة لا يحل له اخذ الاجرة لكن يحل له الاجرة على الكسبة ولا يحل له اخذ حصة على النكاح
 ان كان نكاحا محبا عليه مباشرة كنكاح الصغار وغيره يحل ولا يحل الاجرة على اجازة
 بيو مال البتيم ولو اخذ لا ينفذ البيوع ويحل للمنفعة اخذ الاجرة على كسبه اجواب بقدره
 لان كسبه اجواب ليست بواجب عليه ولا يحل له الفتوى حتى يكون صوابه اكثر من خطاؤه
خبر آخر رجل غاب وتزوج من زوجة في الطلاق حين تزوجت في فوايد شمس
 الاسلام محمود الاوزحدي وفي فناوى قاضى حان احضان فلانا طلق امرأته ثلاثا و
 هو ميمكها في البيت او سترق احراير ان كان المخبر رجلين عدلين يطلبه القاضى اشد
 الطلب وان كان المخبر واحدا ان لم يكن عدلا لا يجب عليه الطلب وان كان عدلا
 ان لم يصدقه فذلك وان صدقه يطلبه وان يطلبه في سعة منه السائل في الفناوى
 في المنفعة امرأة لوعت ان زوجها طلقها وغاب فالقاضى ينظر ان عرفها امرأة يصل منها
 من النكاح وان لم يعرف وقامت بينه على ذلك لا يتعرض لها اليهود والنصارى ينعون
 من احضان المقبرة والبيع والكديس وفي فوايد الامام ظهر الدين المرغينافى الغريب
 لفامات وتركه مالا فللقاضى ان يترخص مدة حتى يحضر الوارث فان لم يحضر يضعه في بيت
 الماله ويصرفه الى القناطر ونفقة الاتيام فلو صرف ثم حض الوارث يقضيه ماله من بيت
 الماله لفاقاه المقضى عليه للقاضى اخذ الرشوة من خصمه وقضيت على بعدده القاضى

لذا لم يقع

لذا لم يقع الاعتماد على فتوى اهل مصر فبعث الفتوى الى مصر آخر لا ياتى ثم يتأخذ القضاء اما لفا
 آخر احكم خوفا من المذمى عليه او والمدعى بالصالح ففعل فصالح بالحق في القاضى فالقاضى
 ياتى كاتب المحضر ليعلم من المفتى وجه الحمل في الدعوى فكتب المحضر بدونه فحمل الاثم
 عليه ولا ياتى المفتى وفي النوازل الرجل اذا كان لا يحسن الدعوى فاحكم رجلين يعلمان
 كيف يدعى ثم ارشدهما على تلك الدعوى لم يكن على احكم باءس فيما قاله لهما علماء ولا يصدر
 الرجلان مطعونين فيهما جازية ومن اخذ من السلطان مالا حراما في القيامة حرق
 اخصومة لصاحب الماله على السلطان وعلى القاضى لفا لم يخلط السلطان مع ماله وتام هذا
 رواية في كتاب الغصب وفي النصاب من اراد ان يرافقه خصمه الى باب السلطان ولا يذهب الى
 القاضى يطلق له شرعا لكن لا يفتى به وقال القاضى الامام لا يطلق له ولكن يذهب الى القاضى
 فان عجز القاضى فالان يذهب الى السلطان القاضى لفا كان ياءخذ من بيت الماله شيئا لا يكون
 عاملا بالاجر بل يكون عاملا لله ويستوفى حقه من مال الله وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون
 الذين يعلمون القرآن وروى ان ابا بكر رضي الله عنه لما استخلف كان ياءخذ الزرق من بيت الماله وكذا
 عمر وعلى رضي الله عنهما واما عثمان رضي الله عنه فان كان صاحب ثروة وساد فكان يحتسب ولا ياءخذ
 القاضى لفا خرب له ثلثون درهما ارزاق كتابه وثلثون صحفة وقسطه فاعطى الكاتب من ذلك
 عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم معه ويحلف اخصوم قاله ما احب ان يعرف ذلك الى
 عيذه ما سمع واحب ان يعرف في الموضع الذي سمع له القاضى لفا قاس مسئلة على مسئلة
 فحكم فظهر رءايه ان احكم بخلافه فاحضومة للمدعى عليه يوم القيامة على القاضى وعلى المدعى
 لانه القاضى انتم بالاجتهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى انتم بالاجتهاد

كتاب الشهادات

وهو مشتمل على سبعة فصول الاولى في المقدمة وفيها ما ينال الشهادات على التام
 والثانية في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل الثالثة في الموافقة بين الدعوى و

الشهادة الزاوية في الاختلاف في الشهادة بين الشاهدين الخمس في الشهادة في النكاح
الندس في الشهادة في النكاح والارث **الفصل**
الاول في المقدمة وفي تحمل الشهادة وفي نظم الزندويست عن الامام الفضل
الرجل اذا شهد على شيء ثم امتنع عن اداء الشهادة ان علم انه لو لم يشهد يذهب حقه
يعني اليهودي فلم يشهد يصير فاسقا وفي الاجناس ان كان هو يقدر على عيذه يشهد له
فمؤنه سعة من ان لا يشهد وهذا قريب من الاول وفي المنطق هكذا وفي القصاب الشهادة
في المدينة والبيوع فرض على العباد لانه يخاف تلف الماله الا لو كان لا يخاف نحو درهم
مقداره وفي النوازل الشاهد لفا لوجه لاداء الشهادة وهو في الرساق قد فرسحين
او ثلاثة ان كان بحال لو حضر مجلس الحكم وشهد يمكنه ان يرجع الى اهله في يومه يجب عليه
الحضور وان كان بحال لا يمكنه لا يجب وان كان الشاهد شيخا كبيرا لا يستطيع المشي بالاقدام
وليس عنده ما يركب فان تكلف اليهود له بدابة يركب ويحضر لباؤس به اما لفا كان
لشاهد حق المشي او قدرة ما يتاجر الدابة لا يقبل شهادة ان تكلف الدابة لان هذا معنى
الرشوة هكذا روى عن ابيس ومحمد رحم وان اكل الشاهد طعامه فيم قال الامام
الفيقيه ابو الليث ان كان الطعام مهنيا تقبل اما لفا هذا الشاهد فاكل لا تقبل وقال
محمد لا تقبل في الوجهين وقال ابو س تقبل مطلقا الشاهد لفا علم انه لو شهد لا تقبل لفا
شهادة ارجوا ان يكون سعة من ان يشهد رجل اقر بدين بين يدي قوم ان لفلان عليه كذا
فمضت مدة ثم جاء رجلان او ثلاثة او هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهد واعل فلان بالدين
فانه قضاء الدين كله الشهود بالحياد ان شاؤوا امتنعوا عن اداء الشهود وان شاؤوا اخبروا
احكام بشهادة الرجال الذين اخبروهم بالقضاء ان كان المجبرون عدولا لا يقض القضاء
بالماله هذا قول الفيقيه ابو جعفر وهو قول نصير محمد بن سلام الكل في النوازل وفي واقعات
الناطية لفا احضر الرجل نكاحا رجل واقراه بدين اوبيع او قتل فلما اراد ان يشهد عيذه

شاهدا عدله

شاهدا عدله ان الزوجة طلقا ثلاثا او قال افرأه ارضعتها او قال اعتق العبد قبل ان
يبيعه او قال في القتل عني الولد عنه لا يسمع ان يشهد بالنكاح او القتل وان شهد
عنده واحد بين لاي سمع ان يدعي الشهادة رجل راي عينا في رجل يتصرف فيه تصرف
الملك اراد ان يشهد بالملك له اجزه عدلان ان الملك للشاذ لا يجوز له ان يشهد بالملك
للاول ولو اجزه عدلان انه باعه من ذي اليد ان يشهد بما علم ولا يلتفت الى قوله
نوع منه الشهادة على افرأه لا يرضها سائل ابن محمد بن الحسن اباسليمان يجوز جاز في
عن هذه المسئلة قال لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة اما عند ابيس وعند ابيك
فيجوز لفا شهد عنده عدلان انها فلانة وهل يشترط رؤية وجهها اخلف الشيخ في
فيه منهم من لم يشترط واليه ماله الامام خواهر زاده وفي النوازل قال يشترط رؤية شخصها
وفي الجامع الاصغر يشترط رؤية وجهها قال ورايت الامام خالي امرا بكشف الوجه وامرني
بالخروج وفي المنطق لو تحمل رجل الشهادة على افرأه ثم انها ماتت ثم شهدا عنده ان المقر
فلانة جاز له ان يشهد عليها وفي لوب القاض لوان رجلا في بيت وعلم ان الشاهد انه ليس
في البيت عيذ واحد ثم خرج وقعد على الباب وليس للبيت ملك الا هذا الباب فاقر لرجل
الرجل الذي هو داخل البيت شي واجالس على الباب لا يراه وسعه ان يشهد عليه بما اقرب
وفي العيون لوان رجلا جنبا قوما ثم سئله عن شيء فاقربه وهم يرونه ويجمعون كلامه
ولا يراهم هو جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يجوز قال وهذا يؤيد ما
اختاره الامام خالي في **نوع منه** وفي الاصل الشهادة بالسماح لا يجوز الا في اربعة
مواضع الموت والنكاح والقضاء اما القضاء بان كان قضى في مصر وراه الناس
وسمع الناس يقولون انه قاض يسمع ان يشهد على كتابه القاض مصر آخر وهذا استحسان واما
النسب فنصرة لفا سمع من انسان ان فلان ابن فلان فلان فلان يشهد بذلك وان لم يعبان
الولادة على فرائض الاترى اننا شهد ان ابا بكر الصديق رض ابن ابي قحافة وما راينا ابا قحافة

واما النكاح فلان في رجل يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسمع
ان يشهد انها زوجته وان لم يعين عقد النكاح الا القدوري قال وفي الاخرى ان يشهد ان غيبة
رضائه عنها زوجته البني صلعم وان لم يعين النكاح واما الشهادة على الدخول
بالمكوة بالتام جارية في مختصر القدوري قال وفي المحيط استاذنا ظهر الديق
لا يجوز لهم ان يشهدوا على الدخول بالتام ولو ادان بثبت الدخول يثبت الخلوة
الصحيحة واما الموت فذا سمع الناس يقولون ان فلانا مات او رآهم صنعوا به كما يصنع بالموت
يسعد ان يشهد على موته وان لم يعين ذلك فانما يشهد ان رسول الله صلعم توفي ولم يذكر
وفاته واما الوقف فالصحيح من اجواب جواز الشهادة على اصل الوقف لانه يسبق بعد انقضاء
قرون وانه يشترط لكن على شرائط الوقف لا يجوز ولا يشترط ان يتلفظ المحب بالموت بلفظة
الشهادة عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي يتلفظ بلفظة الشهادة واما في
الفصول الثلاثة التي شرطنا فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنده بلفظة الشهادة
قال استاذنا ظهر الدين في الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام السيد برهان الدين
وفي مختصر القدوري انما يجوز لالشهادة بالتام لاجزائه من يتوجب بهذا بدل على ان
لفظة الشهادة ليست بشرط وفي الموت مسئلة عجيبه وهي انه لو لم يعين الموت الا واحد
ولو شهد عند شهادته وحده ما فاضل قالوا بخبر بذلك عدلا مثل فاذا سمع منه حله
ان يشهد على موته فشهد هو مع ذلك ان احد فيسقط بشهادتهما فاذا جاء خبر موت رجل
من ارض اخرى فنصحه اهله ما يصنع بالموت لم يسمع لاحد ان يشهد على موته الا ان يشهد موته
ذلك لو شهد عند القاضي وقالوا يشهد ان فلانا مات اجزائا بذلك من يتوجب به جازت شهادتهما
هو الصحيح وكما في جواز ذلك ايضا وفيه اختلاف المشايخ رحم وكذلك لو قال دفناه
او شهدنا جنازة والقتل كالموت وفي شرط الطحاوي الشهادة على الشهادة لا يجوز الا في
خمس اشياء والخمس بعد هذه الاربعة الوقف لولا اشهر انه وقف فلان حله ان يشهد

على الوقف

على الوقف وان لم يحضر ايقافه ولم يذكر في ظاهر الرواية لكن متايخنا جعلوه كالموت وكذا
يجوز الشهادة انه قاض بلد كذا وان لم يعينوا المنشور والتقليد وكذا يحل له ان يشهد
ان هذا اوله بلد كذا وان لم يعين العهد والمنشور وما سوى ذلك لا يجوز الشهادة فيه
بالشهادة وفيه النصاب وفي الشهادة على النكاح بالتام يشهد على النكاح دوة المهر وفي
الوقف يشهد على اصل الوقف دوة الشرايط ثم في الموت لفا شهد جنازته او دفنه او احبزه
بذلك رجل او امرأة حله ان يشهد على البنات وان لم يعين موته وكذا الشهادة على النكاح
بالشهادة تقبل لفا شهد تعريضه وزفافه او احبزه بذلك رجلان عدلان ان هذه امرأة
فلان حله ان يشهد على البنات ان هذه امرأة فلان وكذا في النسب لفا سمع الناس يقولون
ان هذا ابن فلان او اخو فلان حله ان يشهد على ذلك وكذا لو احبزه بذلك رجلان عدلان
والنسب والنكاح مخالف للموت هناك لفا احبزه رجل او امرأة حله ان يشهد وحده
تحل له حتى يحبزه بذلك رجلان عدلان ولو قال رجل لرجل سمعت من الناس ان زوجك
فلانا مات جاز لها ان تتزوج ان كان المحب عدلا ولو ان المرأة لفا تزوجت بزوجة ثم احبها
جماعة ان زوجها حي ان صدقت الاول فالنكاح جاز في هذه الفتاوى النسخ وفي المنفعة
يشترط تصديق المرأة بشرط العدالة في المحب وفي النوازل ان كاه المحب عدلا لكنه اعمى او محموم
في قذف فهو جاز فلوا احبها واحد بموت الغائب واحبها اثنان بمجونه ان كان المحب بالموت
شهادة عاين موته او شهد جنازته وكان عدلا وسع للمرأة ان تتزوج باخر بعد انتفاء العدة
هذا الفالم يورثا اما لفا ارثا وتاريخ شاهدي احيق بعد تاريخ شاهد الموت وشهادة
شاهدي احيق اولى ولو شهد المرأة عدل ان زوجها ارتدوا العياذ بالله هل لهم ان تتزوج
فيه روايتان المسئلان في كراهية فتاوى الفضل وفي الفتاوى الصوى الشهادة بالشهادة
في النسب وغيره بطريقتين احقيقية واكمنية فالحقيقية ان يسمع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم
على الكذب ولا يشترط في هذا العدالة ولا لفظ الشهادة والاكمنية ان يشهد عنده رجلان او رجل

بالشهادة

وامر ثان عدلان بلفظة الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقولون سمعنا من ان لكنهما
 يقولان دفنا وصلينا عليه حتى يقبل ولو شهدوا بالشهادة في هذه الفصول وقالوا لم نعاين
 لكن اشهد عندنا نقبل بخلاف ما لو قالوا اشهد بان هذا الملك له لانا رايناه يتصرف
 فيه تصرف الملكا فانه لا تقبل هذه الشهادة وهل يجوز ان يشهد له ذكر في اجماع الصغير اذا
 راي شيئا في يد رجل جازله انه يشهد انه له الالة العبد والامة وهذا الفاظنا بالعين او صون
 يعتبران عن انفسهما اما لكانا لا يعتبران عن انفسهما فاما كالدابة والمتاع والقاضي
 لفاراي عينا في يد رجل جازله ان يقض بالملك وفي الفناوي للقاضي الامام لفاشهد
 الشهود فمما يجوز به الشهادة بالتسامع وقالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشهد عندنا جازت شهادتهم
 وقالوا شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا
 لانا رايناه في يده لا تقبل شهادتهم وفي لوب القاضي للخصم شرط ان يصرح في يده فانه قاله
 لفاراي عينا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملكا جازله ان يشهد انها له وفي الاقضية زاد
 على هذا افتاه لفاراي شيئا في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملكا ووقع في قلبه انه لا يسهه انه
 يشهد بالملك له حتى لو راي دابة في يد كمنس او كلبا في يد جاهل ليس في اياه من هو اهل
 لذلك لا يحل له ان يشهد بالملك له ثم المسئلة على اربعة اوجه اما ان عاين المالك والملك
 بان عرف المالك باسمه ونسبه وعرف الملك بمجوده وراه يتصرف الملكا ولا يمنع احد من ذلك
 ويدعى انه له او رآه اشتراه فانه يشهد له بالملك ولو شهد تقبل الشاة ان لا يعرف المالك ولا
 الملك فلا يحل له ان يشهد ولو شهد لا تقبل الثالث ان يعاين المالك دوة الملك
 بان عرف الرجل موفقة تامه وسمع ان له في قوية كذا صنعة وهو لا يعرف تلك الصنعة ولم يعاين
 يده عليها لا يسمع ان يشهد ولو شهد لا تقبل الرابع ان يعاين الملك دوة المالك
 يسه ان يشهد وتقبل لانه النب ثبت بالشهادة والتسامع فيصير المالك معلوما با
 لتسامع والملك معلوم فتقبل واما الولا فلا يشهد فيه وان كان مشهورا لفا كانت

الورثة التي اضافوا اليه الولاء يرفعون انه رفيق لهم وفي قوله ان سبب اخر هو قوله محمد بن
 الشهادة فيه بالتسامع ولا يجوز الشهادة بالتسامع على العتق والطلاق قاله ثمال لائمة
 اكلوا في هذا قولهما اما عندنا بس فتجوز كما في الولاء واما في المهر هل يشهد بالتسامع
 فيه روايتان والاصح انه جازله في المنتقى رجل حضر بيعا ثم اجتمعوا في الشهادة للمثري
 يشهد له بالملك سبب اشراء ولا يشهد له بالملك المطلق قاله رايت في موضوع آخر انه يحل
 والا والاصح لانه الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالاشراء حاث وفي النوازل في الشهود
 يشهدون على انسان بما له هل ينالهم القاضي من وجه يشهدون فان سألهم فلم يجروا
 هل يقض بشهادتهم قاله الفقيه ابو الليث لفا كان الشهود عدولا يقض بشهادتهم وان
 لم يبينوا السبب رجل اشترى عبدا ولحق على البايع ان به عيبا فلم يثبت قبضه من رجل
 فافزع المثري الثاني عليه هذا العيب فانكر فالذين سمعوا منه حل لهم ان يشهدوا على
 العيب في الحاله ان شاهد لفاراي خطه ولم يذكر الحادثة هل له ان يشهد قد ذكرناه في كتاب
 القضاء في الفناوي الصغرى لو تذكر ان كتب الشهادة ولم يذكر ان اشهد على المال لا
 يشهد وعند محمد يسه ان يشهد وفي لوب القاضي للخصم في باب الرجل يري اسمه من شرط
 الشهادة عندنا ان يذكر الحادثة والتاريخ والماله لا يشهد وحده مبلغه وصفته
 حتى لو لم يذكر شيئا منه وينفق انه خط وخاتمه لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو
 شاهد زور وعندنا بس لفا يتيقن انه خط وخاتمه وسعه ان يشهد ولكن يشترط ان
 يكون الضك متودعا ولم يتداوله الايدي ولم يكن في يد صاحب الضك من الوقت كتب
 اسمه ووضع خاتمه فان لم يكن لا يسه ان يشهد ولو شهد عند القاضي ينبغي ان تقبل لكن
 لفاراي ان شاهد ينبغي ان يسأله ثم تشهد عن علم ام تعتمد على الخط فان قاله عن علم قبلت
 شهادته وان قاله اعتمد على الخط لا تقبل قاله ثمال لائمة اكلوا في ينبغي ان نفتي
 بقول محمد وهكذا الاجماع وفي النوازل لفاراي خطه واخطه في حظه ونسخا الشهادة

عند ايسس وتقدم يسمي ان يشهد قاله الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وينبغي للشاهد
لما كتب الشهادة ان يعلمه حتى يكون بحال يعرفه بعد ذلك ولا يحسن تغييره وفي الاقضية
لو كتب ذكر حق على نفسه ثم قال لقوم اشهدوا على بهذا ولم يقرأ الكتاب ولا هم قراءوا
فان كتب بين ايديهم او املاء على انسان وسعهم ان يشهدوا عليه بما في الكتاب فان لم يعلموا
ما فيه لا يجوز لهم ان يشهدوا واصل هذا ان الرجل لما كتب وصيته ثم قال القوم اشهدوا
على تامة الكتاب لا يجوز فك حقه يقرأ او يرونه يكتب وهم يعرفون كتابه ويقروونه وهنا
ثلاث مسائل احدها هذه الثانية الوصية المختومة وهي ان المريض لما كتب وصيته وضمها ودعا
بالشهود وقال هذه وصيتي وهذا ختم فاشهدوا على بما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان
يشهدوا على ما فيها حتى يعلموا ما في الكتاب بان قراءوها او قرأت عليهم الثالثة الضك
لما شهد على ضك غنه كتب الشهادة على ضك ولم يقرأ ولم يعلم ما فيه لا يجوز له ان يشهد
على ما في الضك وغدا ايسس لما كتب الضك والوصية قدام الشاهد ودفعه اليه واثبت
الشاهد شهادته وبقي الضك في يد الشاهد لا وقت الشهادة حل له ان يشهد على ما في الكتاب
فان قراء ما عليه وقال ان شهد عليك فخذك زاب بنعم ولم ينطق بهذا باطل بخلاف الشهادة
الاخرى ولو كتب رسالة الى رجل من فلان الى فلان سلام عليك كتبت تنقضاء الالف
الذي لك على وكنت قضيتك منه حمائية وبقي لك منه على خمماية او كتب الى امرأة رسالة
منه اليها اما بعد فقد بلغني كتابك سالتني الطلاق فانت طالق فصح طالق ساعة كتب
وهذا كله جائز وفي شهادة بالحق للرجل الذي كتب اليه وان لم يشهدهم على ذلك وينبغي
لمن علم بذلك ان يشهد بالمال والطلاق وفي الفنا وعلى القاضي الامام رجل كتب ضك
وصيته وقال للشهود اشهدوا بما في ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علماء ونازحهم لا يجوز للشهود
ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم
ان يشهدوا باحد معان ثلاثة اما بان يقرأ الكتاب عليهم او كتب غيره وقراء الكتاب عليه

وهذا اذا علموا
ما في الكتاب

فيكون ان يشهد
على الضك
والوصية
فان كان
فان كان

بين يدي للشهود فيقول هولهم اشهدوا على بما فيه او يكتب بين يدي الشاهد والشاهد يعلم
بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وانه كتب بين يدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب
فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعهم ان يشهد قاله القاضي الامام ابو علي النسفي
هذا القول يمكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود
وان الشاهد يعلم ما في الكتاب وسعهم ان يشهد وان لم يقل له الكاتب اشهد على بما فيه وانه حسن
اليه اشار محمد بن زكريا كتاب النكاح وعي ايسس لما كتب الضك بين يدي الشهود ثم اودعه
الشاهد ولم يعرف ان الشاهد ما فيه وامر الكاتب ان يشهد بما فيه وسعهم ان يشهد لا في الكتاب
عنوانه على وجه يكتب الى الغائب فان قال لم انوبه الطلاق او لم ارد به الاقرار دين فيما
بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء حتى يجوز للشاهد ان يشهد عليه وعلى ما فيه سواء قاله
للشاهد اشهد على ذلك او لم يقل ولو رآه قوم كتب ذكر حق نفسه لرجل ولم يشهدهم به على
نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان يشهد به لانه يحتمل ان يكون للرجل بخلاف
الكتابة المرسومة وبخلاف خط المصاد والصراف فانه حجة لان هناك عرفا جاريا على ما ياتي
في كتاب الاقرار فان محمد الكتاب فقامت عليه بينته انه كتبه او املاء جاز كما لو قد عي اقراره
ومحمد وكذا سائر التصرفات على هذا بخلاف الحدود والقصاص الرسوم وغيرها رسوم فيه سواء
ولو اقر بالسرقة في كتاب مرسوم يضمن الماله ولا يقطع واما الكتاب الذي عي رسومه فخوان
كتب على الارض او في صحيفة او خرق او لوى او كتب بغير مداد في صحيفة الا انه يستبين فان قاله
لهم اشهدوا وسعهم ان يشهدوا عليه والافلا واما عي استبين فخوان كتب على الماء او على
العواء ثم قال اشهدوا على بذلك لا يسعهم ان يشهدوا عليه وأن علموا ما كتب لان الكتاب
الذي لا يستبين كالكلام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذي فيه سواء ولو كتب
رجل رسالة عند اثنين لا يقرآن ولا يكتبان فامسا الكتاب عندهما وشهدا بذلك لا يجوز

وعند ابجد يجوز **الفصل الثاني في الشهادة ما يقبل منها وما لا**

يقبل وفي نظم النذور ستة عشر في الشهادة لا تقبل شهادتهم العبد و
المكاتب والمذنب وادم الولد والمخدوم في القذف وأن تاب عندنا والشريك لشريكه فيما هو
فيه شريك والمخاوض والذي يجزأ نفسه بشهادته مغنما وشهادة النهائية التي تقوم على
النفي وشهادة أهل الكفر على المسلمين وشهادة الولد لما ذونه ومكانه وشهادة الأعبي و
أخوته المنكح لا تقبل شهادته مع رجل أو امرأة ولو شهد مع رجل أو امرأة تقبل ومتى دوت
شهادة لعلته ثم زالت العلقة لا تقبل إلا في أربعة مواضع أحدها إذا كان عبدا فردت شهادته
ثم عتق فشهادة تلك الحادثة تقبل إذا كان عدلا الثاني الكافر إذا شهد على مسلم فردت
ثم أسلم فشهادة تلك الحادثة تقبل الثالث الأعمى إذا شهد فردت شهادته ثم صار بصيرا
فشهادة تلك الحادثة تقبل الرابع البصير إذا شهد في حادثة فردت شهادته ثم بلغ فشهد
في تلك الحادثة تقبل وفي النصاب فذكر في الأجناس الولد إذا شهد لغيره فردت ثم شهد بها
له بعد العتق لا تقبل مردود شهادة بخلاف السائل الأربعة ولو شهد فاسق فردت لفقه
ثم تاب وشهد لا تقبل لما في الأصل للامام الرضا إذا تحمل المملوك شهادة لمولاه فلم
يرد حتى عتق ثم شهد بها جاز ما بصير إذا تحمل ثم شهد بعد البلوغ وكذا الزوج إذا ابان
أفراة ثم شهد لها جاز ولو كان بصيرا عند التحمل ثم عي عند الأداء لا تقبل في الحدود وفي
غيرها كذلك عندها وعند أبي إسحاق تقبل وفي النصاب شهادة الأعمى لا يجوز إلا في النسب
والموت وما لا يجوز الشهادة عليه بالشهادة والتابع والشهادة لها ثلاثة أحوال حالة التحمل
وحالة الأداء وحالة القضاء فإذا وجد العلم في إحدى الأحوال الثلاث يمنع القضاء وعند
أبي إسحاق وحده حالة التحمل يمنع والأفلا واجمعوا أن الموت بعد الأداء قبل القضاء لا
يمنع القضاء وأبو إسحاق والفقيه يمنعون التألف إذا شهد في حادثة تقبل إذا ترك
أختان بعذر وإن تركه بغير عذر لا تقبل والعذر الكبر وخوف الهلاك والذي لم يسمع

لا يقبل

انوار رجل فأسلم الذي وشهد جاز ما بصير والعبد إذا سمع ثم ادركه أو عتق وفيه الفضيحة
يجوز شهادته الرجل لمن ارضعت أمه ولا بويه من الرضاعة ويقبل شهادة الأعمى لا في النسب
النسب وأن كان أبوه حيا وتقبل لأمه أو أمه وابنتها والزوجة ابنته ولا امرأة ابنته ولا امرأة
ابنه ولا اخت أمه ولا يجوز شهادة الزوج لأمه ولا شهادة المرأة لزوجها وفي نسب
الفاسق المخصان ولا تقبل شهادة الرجل لمعدومة عن طلاق باين ولا يجوز للزوج دفع الزكوة
إليها ويجوز الشهادة على أبيه وعلى أولاده ولا يجوز الشهادة لولده ولا لوالده وأن عدلا
من قبل الأب والأم والحامض وإن سفل ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل إذا كان بينهما
عداوة نعمة من أمور الدنيا فإن كانت من أمور الدين تقبل ولا يجوز شهادة من ترك الصلوة
بجماعة إلا إذا تركه عن تأويل ولا تارك جمعة الأعمى تأويل ولا تارك الصلوات وعن
محمد بن يمين لم يحج وهو موسر ولم يؤد زكوة ماله يكون جرحا وبه أخذ الفقيه أبو الليث
ولا يجوز شهادة الفاسق ولو قضى بشهادة فسد ولو تاب الفاسق لا تقبل شهادته ما لم يمض زمان
سنة أشهر وقال بعضهم سنة ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير
مدة وفي واقعات الناطق إذا شهد رجل فعذر ثم شهد بعد ذلك لا يستعدل ثانيا
إلا في طاعة وقت محمد شيرا وأبو إسحاق ثم رجع وقال سنة أشهر ولا يجوز شهادة
الاجير لسيادته إذا راد به التلميذ الخاص والتلميذ الخاص الذي يأكل معه وفي عياله وليس
أجمع معلومة أما الاجير المذنب إذا شهد لغيره تقبل وأما الاجير الواحد وهو الذي
استاجر مياومة أو مشاهرة أو مساهمة بآجرة معلومة لا تقبل احتسانا وفي العيونة قال محمد
رجل استاجر رجلا يوما فشهد الاجير بذلك اليوم القيسان لا تقبل ولو كان اجيرا
خاتما فشهد فلم يعدل حتى ذهب الشك ثم عدل قاله ابطلها بمنزلة رجل شهد لامرأة ثم
طلقها ولو شهد ولم يكن اجيرا ثم صار اجيرا قبل أن يقضى فإنه يبطل شهادته فإن
لم يبطل شهادته حتى بطلت الاجارة ثم أعاد الشهادة جاز ما المرأة إذا طلقها قبل أن يرد

شهادته ثم اعاد جاز والوكيل والمشرق في القرية كالا جدي المذكور ولا يقبل شهادة شهادته
 الوصي للصبي بعد الغزل ولو شهد للورثة الكبار تقبل وان كان في حال الوصاية وفي النصاب
 شهادة الجليل لا يقبل هكذا رواه ابو يوسف وعبد الله بن المبارك عن ابيه لانه لم يخل
 يستغنى فيما يقبض من الناس ثيابا من الزيادة على حقه فلا يكون عدلا وشهادة الصكاكين
 لا تقبل لانهم يكتبون هذا ما اشترى وسلم وقبض وصحت الدركه وان لم يكن شيء من ذلك
 موجودا فيكوة كذبا ولا فرق بين الكذب بالكتابة وبين الكذب بالقول والصحيح انها تقبل
 لولا ان غالب حال الصلاة ما ذكر من الكذب عن قولهم يحققون ما كتبوا **حسن آخر**
والفاظا لشهادة وفي الفتاوى الصغرى لفا شهد احد اليهود على اخي مغفرا
 والثاني شهد على شهادته او على مثل شهادته لا تقبل ولو قال اشهد مثل شهادة صاحب
 لا تقبل عند اخصاف وعند عامة مشايخنا تقبل ثم بعد ذلك اختار كل شيخ اختيارا
 قال شمس لا يثبت له لانه ان كان انا قد نصحا لا تقبل منه الاجمال وان كان عجبنا يقبل
 بشرط ان يكون بحال لو استفد يمكنه البيان وقال الامام الخراساني ان احس
 القاضي بخيانته يكلفه ان يقر والافلا وقال شمس السلام محمود الاورجندي
 يقبل لفا قال لهذا المذعي على هذا المدعى عليه وفي النصاب قال وقتوى القاضي الامام
 على هذا وبه يفتي وفي لوب القاضي لشمس لا يثبت له لوانه في باب القاضي يجلس في المسجد
 لوقراء المذيع او وكيله الدعوي فقال ان هذا بما دعاه هذا المذعي على هذا المدعى عليه
 او قال المذعي عليه في يده بغير حق يصح عندنا وبالفارسية رجل لقي دارا وقراء رجل
 من النسخة فقال له اليهود ما هم جنيين كواحي في دهم كه وي نسخه برخواند تقبل
 في الاقضية رجل لقي في ورثة مالا فقال له اليهود شهد ان فلانا المنيق قبض في المذعي
 هذا صرة فيها دراهم ولا تعلم وزه فرك ان وقفوا على قدر الصرة فمروا بها دراهم وحدروا
 على وجهه وعرفوا ان كلهم باجساد فما يقع عليها يقينهم بمقدار ما فان شهدوا بذلك يجوز

يقرض سان

في فتاوى الفضل وفي فتاوى النسفي في الشهادة على استهلاك الدابة لا بد ان يذكر صفة
 الزكوة والافونة وعدد الزكود والانات فذكر اللون ليس بشرط ويشرط ذكر القيمة
 عند الحكم او الاستهلاك ولو سأل القاضي اليهود عن لونه الدابة فذكرها ثم شهدوا
 عند الدعوى فذكرها في الصفة على خلافه تقبل والناقص فيما لا يحتاج اليه لا يقض نظيره
 في الجواهر الصغير لفا اختلف اليهود في لونه الدابة في دعوى سرقة دابة لا يمنع قبول الشهادته
 عند ابيه لانها لو سكتا عن ذكر اللون جاز اما لو اختلفا في الزكوة والافونة
 يمنع قبول الشهادة بالاجماع وفي الغضب لو اختلفا في لون الدابة يمنع قبول الشهادة
 وفي النوازل في كتاب الدعوي رجل لقي على آخر الف درهم فشهد ثلثه فغرم قال احداهم
 قبل ان يقض القاضي استغفر الله قد كذبت في شهادتي فيسمع القاضي قوله ولم يعلم ايهم
 رجح فسالهم من الذي رجح منكم فقالوا كلنا على شهادتنا لا يقض بشهادتهم فان
 جاء المذعي باثنين منهم اليوم الثاني فشهدا عند القاضي فانه يقض بالمال على المدعى عليه
 ولو قال ان احداهما فيما اعلم او قال لفلاة على فلان الف درهم فيما اعلم لا يقبل
 وقد ذكرنا في كتاب القضاء في مسائل القعدة المسئلة في الاقضية في مقدمتها لقي
 على آخر عشرة دراهم واليهود شهدوا ان له عليه مبلغ عشرة دراهم تقبل ولو لقي
 عليه ده دوازه درهم وبهم شهدوا كذلك لا تقبل وكذا لو لقي انه ملكه اذره
 دوازه ساه بازو وشهدوا هكذا لا تقبل ولو لقي على آخر قبض شيء فشهدوا به
 العبارة اين مدعى عليه جئين كفت كه اين مذعي به را بربر من فرستاد لا تقبل لما قيل
 الثلاثة في فوايد الامام طهر الدين وفي الاقضية في دعوى الفرائش لو شهدوا ان اباه
 مات وهو قاعد على هذا الفرائش او نايام على هذا الباط او هو الثوب موضوع على راسه
 او هذا الطير واقف على راسه لا يقض بشهادتهم ما لم يشهدوا انه كان حاملا لانه
 يحتمل ان الوضع من عيزه فلا يثبت بالشك حتى لو شهدوا انه هذا الوضع تقبل لانه الوضع

لا يتحقق بدونه النقل ولو شهدوا ان اباه مات وهو حاصل لهذا المتاع او لهذا الطير
 او ركب هذه الدابة او شهدوا ان اباه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل وتقص
 بهذه الشهادات وفي المتن في شاهد وان مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهد
 احدهما ان اقراة ساكن في هذه الدار وشهد الاخر ان الدار له لا تقبل وان شهدا احدهما
 ان اقراة الدار وشهد الاخر ان ساكن فيها فقص بالدار له وفي دعوى الدين لو شهدوا ان
 هذا المديع عليه اقراة وقاله ازار ابن قدربت ندم او توانتم تقبل عند شرائط
نوع منه في الشافعي وفي الاجناس رجل نوعه وارا واقام البيت فابطل
 القاضى بيته ثم جاء بعد عشرين سنة فشهد انها لاخر شهادة باطله وكذا لو قال هذه
 الدار لفلان لاحق لي فيها ثم شهد انها لفلان آخر لا يقبل وفي الفتاوى والصغى لو
 شهدوا ان ملكه ولم يشهدوا ان في يده بغير حق قاله الصدر الشهيد سمعت انه ذكر في
 اجماع الكيد شمس لانه اكلوا انه اخلف الشايخ فيه والاصح انها لا تقبل قاله الصدر
 الشهيد وانما افتت بها تقبل وفي نوادر شمس السلام لو دعى انه حقه وشهدوا
 هكذا تقبل وقيل لا تسمع الدعوى ولا يقبل البيت هو الاصح وفي فتاوى الشافعي
 لو قالت الشهود اين محدود باعهم حدود حقوق ملك فلان بعت ولم يقل بهم حدود
 يقبل وفي الفتاوى والصغى شهدوا ان هذا المحدود وقف على كذا ولم يبينوا الواقف
 يثبت ان تقبل لفاكان قديما ولو ذكر الواقف ولم يبينوا المصروف ان كاه الوقف
 قديما تقبل ويصرف الى الفقراء ولو شهدوا على افراد الواقف لا تقبل اما لو شهدوا
 ان اقربا لوقف وهو مملوك **تفريع منه في ذكر الحدود** وفي النهاية في الحدود
 لا بد من ذكر الحدود وفي كتاب الشروط للامام الخراساني قال بعض العلماء التعريف يحصل
 بذكر حد واحد وعن ابن سبويه حدين وعند ابن محمد وظاهر مذهب ابن سبويه يحصل بذكر
 ثلثة حدود وعند زفر لا يحصل الا بذكر الحدود الاربعة ولو ذكر الحدود الاربعة لكن احد

الحدود

الحدود يبقى مجهولا لا يضر وهو والترك سواء ولو غلط ان احد الحدود لا تقبل هكذا فذكر
 الصدر الشهيد في لوب القاضى مطلقا فذكر شمس الائمة اكلوا انه لا تقبل عند البعض
 وتقبل عند البعض قاله والفنوى على ما اورد صدر الشهيد انه لا تقبل الا ان الغلط
 في الحدود لا يثبت الا باقرار المدعى انه غلط ان احد اما لو دعى عليه الغلط لا يسمع هذه
 الدعوى ولو اقام البينة لا يقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمدا او احمد لانه ليس
 بختم ولو غلطوا حد او حدين ثم تداركوا في المجلس وغير المجلس عند مكان التوقيع
 يسمع والتوقيع انه قال كخذه لزيق دار فلان فبين ان فلانا باع داره او اسمه كاه
 فلانا ثم صار فلانا ولو جعل المقبرة حد ينظر ان كانت ربيع يصلح هذا وان لم يكن
 ربيع لا يصلح هذا قاله وهكذا سمعت من الشافعي الامام ظهرا الدين المرغيناني في واصل هذا
 في فتاوى الشافعي في آخر الشهادات قاله الامام الشافعي في الامام الخراساني كان يشترط
 في استثناء المساجد والمقابر والحياض والطرق العامة ونحوها في شراء الفرية الخاصة
 ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولا وعرضا وكان يرد المحاضر والتجملات
 والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود قاله الامام الشافعي
 السيد الامام ابو ثجاج لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قاله فيفتي بهذا التسهيل للامام
 علي المسلمين وفي الاقضية لو قال الشهود شهدان الدار التي في ربيع كذا في بنه فلان
 وينكر حدودها الاربعة ملك هذا المدعى لكننا لانوف حدودها ولا نقف عليها وقال المدعى
 اننا انا بشارت هذين اخيرين يشهدان ان هذه الدار المدعى بها على هذه الحدود في بعض الروايات
 لا تقبل عليها وفي رواية حدودها لفا جينا ثم لكن لا ندرى من جيرانها فالروايات
 مضطربة في بعضها يبعث القاضى امينين من امناية المدعى والمدعى عليه الى الدار حتى
 يشهدا الشهود بحضرة الدار ويشيروا الى حدودها ثم يتعرف لامينان اسماء الجيران ويخبر
 ان القاضى ان وافق ما قاله المدعى يحكم القاضى بتلك الشهادة وفي بعضها يبعث القاضى

انما يشهدان
 اننا انا بشارت
 هذين اخيرين
 يشهدان ان هذه
 الدار المدعى بها
 على هذه الحدود
 في بعض الروايات
 لا تقبل عليها
 وفي رواية
 حدودها لفا
 جينا ثم لكن
 لا ندرى من
 جيرانها
 فالروايات
 مضطربة
 في بعضها
 يبعث القاضى
 امينين من
 امناية المدعى
 والمدعى عليه
 الى الدار حتى
 يشهدا الشهود
 بحضرة الدار
 ويشيروا الى
 حدودها ثم
 يتعرف لامينان
 اسماء الجيران
 ويخبر

اليمينين مع الشهود حتى يشر والدار وحدودها فيتعرفان اسماء جيرانها ثم يشهدوا
 جميعا عند القاضي والثالثة لو قالت الشهود نحن نعرف ان هذه الدار ملك لهذا
 المدعي او قالوا ملكه بسبب الميراث عن هذه المورث في دعوى لارث لكن لا نعرف اسماء الجيران
 اما نعرف انها في محلة كذا في سكة كذا بحضرة مسجد كذا نلصق دار فلان في رقيقة كذا
 وجاء المدعي بشاهدين يشهدان على الحدود وان القاضي لا يقض بشئ وفي النوازل ان
 لم يعرف الشهود الحدود سألوا النقات وفروا عند الحاكم ولا يجوز ان يشهدوا على
 اقاربه بذلك الحدود لكن يشهدوا على اقاربه بالدار لم يفروا الحدود من ذات نف
 ولو قال احد حدوده لا ينفق ارض ميان ويه لا يحصل الموقفة بهذا والمختار ان
 ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه يكتفي به ولو قال لزيق ارض ورثة فلان قبل القيمة
 لا يقبل وقيل يقبل ولو قال لزيق ارض الوقف لا بد ان يبين المصروف ولو قال
 لزيق ارض المملكة بتين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين في فوايد استادنا
 ظهر الدين **نوع منه في الشهادة على الشراء** وفي الاقضية رجل لدعي دارا
 في يد رجل وقال انها ملكي اشتريتها من فلان منذ سنة وشهدوا كما لقاه ولم
 يقولوا قبضها باوه لا يدفع اليه حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البايع ثم رجح محمد وقاه
 تؤخذ الدار من يده ولا تدفع الى المدعي حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا يصح
 هذه الدعوى حتى ينقد الثمن عند القاضي فلو حضر الذي لدعي الشراء منه وانكر البيع منه
 ذكر في الاقضية في موضع انه تؤخذ الدار من المدعي ويدفع الى البايع فذكر في موضعين
 انه لا يلتفت الى انكاده وهذا اصح لان الغايب صار مقضيا عليه فان قالت الشهود
 من فلان ولم يذكروا الثمن لكن قالوا انه قبضها يسأل قبضها باوه او بغيره فان
 قالوا نحن لا نزيد على هذا لا يقبل شهادتهما فان ماتا قبل ان يسأل لهما فهذا على ان
 القبض باو البايع بناء على الظاهر فلو جاء الغايب يخاصم المستحق قضيت له بالدار وهذا

كله لذل

كله لذل لم يشهدوا على نقد الثمن فاه شهدوا على نقد الثمن فهذا دعوى ملك مطلق
 ولو قاله دعوى ملك مطلق لا يكون اقاربا بالملك للغايب فلا يقض له رواية واحدة
 شهدوا والشهود بالملك بالشراء لرجل بعدما شهدوا له بالملك المطلق تقبل شهدوا
 ان لهذا المدعي ثمن دار مقبوضة ولم يذكر الحدود تقبل **جنس آخر المودعين**
والمرتبهين والمستأجرين والغاصبين الى آخره وفي الجامع الكبير والاقضية
 اذا شهد المودعان يكون الويعة ملكا للمدعي تقبل اما لو شهدوا على اقرار المدعي
 انه ملك المودع لا تقبل ولو شهدوا على اقرار المدعي بكونها ملك المودع بعدما رد الويعة
 على صاحبها تقبل ولو شهد المرتبهان للمدعي تقبل ولو شهدا بعد هذا الرهن
 لا تقبل ويضمن قيمة المدعي لانه اقر بالغصب ولو شهدا على اقرار المدعي بكون الرهن
 ملك الراهن لا تقبل سواء كان الرهن قايما او هالكا الا لداره الرهن على الراهن
 ثم شهدا فحينئذ تقبل ولو انكر المرتبهان فشهدوا الراهنان بذلك لا تقبل ويضمنان
 قيمة المدعي لما ذكرنا ولو شهد الغاصبان بالملك للمدعي لا تقبل ولو شهدا بعد
 الرد على الموصوب منه تقبل ولو هلك في يدها ثم شهدا للمدعي لا تقبل ولو شهد
 المستوفضان بكون المستوفض ملك المدعي لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعد الدفع وكذا
 رد عينه لانه رد عينه ومثله سواء وعن ابن سنان ان رد عين ما استوفض تقبل الشهادة
 الشريان شراء فاسد الفاشهدا يكون المشتري ملكا للمدعي بعد القبض لا تقبل
 وكذا لو نقض القاضي العقد بينهما او تراضوا على ذلك والعين في يدها فان ردوا على البايع
 ثم شهدا تقبل شهدا للمدعي بما اشترى لان ان بعد ما تقايلا العقد او رد بالعيب
 بغير قضاء لا تقبل كما لبايع لفا شهد بكونه البيع ملك المدعي بعدما باع ولو كان
 الرد بطريق يكون فسخا قبلت شهادته وشهادة الغريمين بالدين الذي عليهما ان
 الدين للمدعي لا تقبل وكذا لو قضى الدين ولو شهدا استأجر يكون الدار للمدعي يسأل

المدي ان قال الاجادة باوى لا تقبل وان قال بغير اوى تقبل وان كانا سكتا في
الدار بغير اجادة فشهد لذى اليد تقبل ولو شهد عليه تقبل ايضا في قوله 221 و
نعم وعند محمد لا تقبل بناء على مسئلة غضب العقار لما كان يتحقق الغضب عند محمد
يكون فذلك تحويل الضمان فلا تقبل ولو شهد العبدان بعد العتق على ان التمس كذا عند
اختلاف البايوع والمثري لا تقبل المسئلتان في المنفعة واما شهادة الوكيل فالوكالة
خاصة وعامة اما الخاصة لفا وكل رجلا بطلب الف درهم قبل رجل معين واخصومة
فيها لفا خاصه عند غير القاضى ثم عزل الوكيل قبل اخصومة في مجلس القاضى ثم شهد
بهذا لالف لموكله جازت شهادته وعند ابيس لا تجوز بناء على ان عنده بنفس الوكالة
قام مقام الموكل فلوان القاضى جعله خصما ثم اخرج الموكل من الوكالة فشهد له
بعد ذلك بحق كان له يوم وكله او حدث له بعد ذلك عليه قبل ان يخرج من الوكالة
لم يجز شهادته قاله ابو جعلة وكيدا فيما يحدث والمسئلة محفوظة انه لو وكله بالخصومة
في كل حق له وقبضه قبل رجل معين فانه لا يتناول ما يحدث اما لفا وكل بطلب كل حق
له قبل الناس اجمعين واخصومة ينصرف الى الحقوق القايمة وما يحدث استحسانا فيجعل ما ذكرنا
على الوكالة العامة لفا خاصه الوكيل المطلوب في الف درهم للموكل عليه واخرج الموكل
من الوكالة ثم شهد له بالف دينار لم يجز شهادته اراد هذا الوكالة العامة في هذه المسئلة
وفيما تقدم وهذا لفا كانت الدنيا راجبة قبل الغزل اما لو شهد بدينه وجبت له
بعد الغزل تقبل شهادته رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له وقبضه من الناس مطلقا
او في مصر وقدم الوكيل رجلا واقام عليه البينة وجعله القاضى خصما ثم اخرج الموكل من
الوكالة لم يجز شهادته له لا على هذا ولا على غيره ممن كان للموكل عليه حق يوم وكله ولا
ما حدث بعد ذلك على الناس في يوم اخرج من الوكالة ولو شهد ابنا الموكل اباهما
وكل هذا الرجل بقبض ديونه لا تقبل لفا جعلا المطلوب الوكالة وكذا في الوكالة بالخصومة

وشهادة

وشهادة ابن الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة ابويه واجداده شهد احدا من عديدين
على الوكيل والاخر على الموكل قد ذكرنا في كتاب القضاء واما شهادة الوصى بعد ما اخرج
القاضى من الوصاية وهو قد قبل الوصاية لم يجز شهادته صورته الوصى بحق للميت سواء خاتم
الوصى او لم يخاتم بخلاف شهادة الوكيل عليه ما ذكرنا وهذه المسئلة رواية لمسئلة
اخرى ان القاضى اذا اخرج وصى الاب من الوصاية ينعزل وقد ذكرنا في كتاب القضاء في
فصل الوصى فلو شهد الوصى بحق للميت بعدها دركت الورثة لا يجوز ولو شهد لبعض
الورثة على الميت ان كان الشهود صغيرا لا يجوز بالاتفاق وان كان بالغاً فذلك
عند 222 وعندهما جازت ولو شهد للكبير على الاجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو
شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير الميراث لم تجز ولو شهد الوصيان على اقوار
الميت بدار معينة لوارث بالغ تقبل وهذا النوع من السائل طويلا **حسب آخر**
في الشهادة على فعله وفيه الاقضية ان ابو يجز شهادته القاسم على قسمتها
وهو قول ابيس اخرا وقال محمد لا يجوز وهو قول ابيس الاول وفي فتاوى القاضى
الامام وقال محمد لا تقبل شهادتهما وصونق فذلك لفا اقام الدار بين الوارثين
ثم شهدا ان هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الاخر وقوله فذلك
في قسمتهما واما تقبل الشهادة في قول 221 وابي لان الملك لا يثبت بقسمتهما
ما لم يدا صناعا على ذلك او يستعمل القوعة فذكر اخصا في قول محمد مع 222 في ونظير
هذا لو شهدا انه ارضا فلان ان يبلغ فلانا انه قد وكله ببيع عبده وقد علمناه
او ارضا ان تبلى امرأة انه جعل امرأته ببيدها وبلغناها وطلقت نفسها جازت شهادتهما
اما لو قالان شهدا ان فلانا قال لنا خيرا وارة فخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل
وفي المسئلة لو شهدا على رجل بماله ان قبضه من فلان وهو ينكر فشهدا على قبض
وقالا نحن وزناؤه عليه ان كانا نزعنا ان رب المال كان حاضرا جازت شهادتهما وان لم

يكن حاضرا عن الوزن لا تقبل فذكر بعد هذا الوزن العزيم الف درهم ووضع وقال
خذ مالك فقال المقضي لرجلنا واني هذه الدراهم فناوله ثم شهد على المقضي انه هو الذي
دفع اليه الدراهم جازت شهادته فذكر هذا في الشروط انه لا تقبل شهادة الذي كال في
المكيل وفي المذروعة تقبل شهادة الذي ذرع ولو شهدوا بالخطبة للمدعي وقالوا اخوان
ما اورد وما كدي كسر بدم تقبل لانها شهادة على فعل الغير وليس فيه تحويل الضمان
عن انفسهم ثم في شهادة القاسمين هذا لزام يطلب الاجرة على القيمة اما لاطلبها
لا تقبل شهادتهما بالاجماع وفي العيون رجل اشترى غلامين واعتقهما ثم شهد الغلامان
لولاهما على البايع انه قد استوفى الثمن جازت شهادتهما رجل قال لعبد له ادخلت
دار هذين الرجلين او مسست ثوبهما فانت خر ففعل العبد ذلك فشهد الرجلان او ابناهما
على انه دخل او مس تقبل اما لو قال لذلك الرجلين ان كلمتهما عبدي ومسست ثوبه فكذا
فشهدا على الكلام او على المتل لا تقبل شهادتهما ولو قال لعبد ان كلمت فلانا وفلانا
فانت خر فشهد فلان وفلان انهما كلماه لا تقبل رجل حلف بعتق عبده ان لا يستقر شيئا
ابدا فشهد رجلان انهما اقراضه لا تقبل ولو شهدا ان طلب منهما الاقراض الا انهما
لا يقضاه تقبل وفي النصاب رجل قال ان استقرت من فلان درهما فعبدي خر ثم لوعاه
فلان انه اقترضه فشهد رجل وابوه هذا العبد انه اقترضه تقبل هذه الشهادة على المال ولا
يعتق لان في العتق شهادة الاب لابنه رجل قال ان شربت الخمر فملوك هذا خر فشهد
رجل وامرأتين انه شربا خمر فعتق العبد ولا يجادلان هذه الشهادة لا مجال لها في الحدود
وكذا لو قال انه سرق من مال فلان شيئا فشهد رجل وامرأتان على هذا يعتق العبد ولا
يقطع فيه رجل قال ان دخل عبدي هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذه الدار
فاؤدة طالق فشهد نصرانيان بالادخول ان كان العبد مسلما لا تقبل وان كان نصرانيا
تقبل على طلاق النصراني ولا يقبل على العتق لان المولى مسلم ولو حلف بعتق عبده ان لا

تقضيها فشهدا انه اقترضها جاز رجل ادعى دارا فشهد له شاهدان بها وان كان
استاجرهما على بنائها ونحو ذلك تقبل ولو قال الاستاجرنا على هدهما فهدمتا لا
تقبل وضمننا قيمة البناء للمدعي عليه الكل في القضية وفي الفناوى العمان او الاخوان لفا
شهدا بعد ما زوجا ابنة اخيهما او اختهما ان زوجها طلقها ثلثنا والمرأة تدعى او تنكر
تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا انها منكوحه تقبل شهادة الوكيلين والدلائل لفا
قالا نحن بعنا هذا الثمن لا تقبل وكذا الوكيلان بالنكاح او الخلع لفا شهدا باثبات
ذلك النكاح او ذلك الخلع لا تقبل اما لفا شهد الوكيلان بالبيع انه ملك الشئ او
شهد الوكيلان بالنكاح انها منكوحه تقبل في الاجناس وفي العيون الاخوان لفا
زوجا اختهما وفي صغيرة فادركت فشهد الاخوان انها اختارت نفسها لا تقبل و
الامة لو كانت بين رجلين ولها زوج فاعتقها ثم شهدا انها اختارت نفسها تقبل
رجل قال انه دخل دارى هذه احد فائزاة طالق فشهد ثلثة نفر انهم دخلوا لا يخلوا
اما ان قالوا دخلنا ودخل هو معنا او قالوا دخلنا ان قالوا دخلنا لا تقبل وان
قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وكذلك لو كانوا اربعة نفر فان كانا هذين
لا يجوز وهذان يس وجاب ابن ابي يوسف في الثلاثة والاربعة مطلقا سواء قالوا دخلنا
وسكنوا او قالوا دخلنا ودخل هو معنا وفي الاثنين لا يجوز فقال له الحسن ابن زياد
اجت وخالفت اباه وقال ابو س لو قالوا دخلنا جميعا لا يجوز وان كانوا ثلثة او اربعة
وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يجوز رجلان شهدا على رجل انه قال لهما ان مسست جسد
كما فعبدي هذا خر فشهدا من جسد هاتين لا تقبل لانهما شهدا في امرتهما بخلاف ما
لوشهدا ان قال مسست ثوبا كما فعبدي خر وقد مسستها تقبل ويعتق الغلام لان الشيا
غيرهما وفي فناوى القاضى الامام قالوا لفا اراد الشهود في هذه السائل ان يشهدوا
بالعتق فطرقهم ان يشهدوا بالعتق لا غير وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصيته ميت

وله فيه وصيته قال الفقيه ابو بكر البجلي ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا
ويضع يده على ما اوصى به وعن ابيه القاسم لولا دعوت امرأة على ورثة الزوج من مهرها و
انكر الورثة نكاحها وكان ان اشد قوله تزوجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد على نفسه
رجل قال عبدي هذا اقران كان فلان فلان رابا اذ دخل هذه الدار وقال راينا دخل
لا تقبل حتى تشهد شاهدان سواهما على رؤيتهما وفي ثلاثة نفر قتلوا رجلا عمد اثم شهدوا
انه عفا عنا لا يجوز ولو شهد اثنان منهم انه عفا عنا وعن هذا فانه لا يقبل عن هذا الواحد
وصو قول ابي بصير **نوع منه** وفي الفناوي رجل وقف وقفا على مكتبة قرية وعلى معلم
ذلك المكتب وغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض اهل القرية ان هذا وقف فلان ابن فلان
على مكتبة كذا وليس لهؤلاء الشهود اولاد في المكتبة تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان
في المكتبة فكذلك هو الاصح وكذا لو شهد بعض اهل الحلة للمسجد بشئ في شهادته النوازل
وكذا شهادة الفقهاء على وفية وقف على مدرسة كذا والشهود من تلك المدرسة تقبل
وكذا لو شهدوا ان هذا المصحف وقف على هذا المسجد ولو شهدوا انه اوصى لفقراء جيرانه
وللشهود اولاد محتاجون في جوار الموصى قال محمد لا تقبل للابن وتبطل للباقيين وفي
الوقف على فقراء جيرانه على هذا وفي وقف هلاله قال يقبل شهادته ايجازا على الوقف ولو
شهدوا انه اوصى بثلاث ماله للفقراء واهل بيته فقراء لا تقبل ولو شهد بعض اهل القرية
على بعض اهل القرية بزيادة القرض لا تقبل وان كان خراب كل ارض معين او لا خرابه لا شاهد
تقبل وكذا اهل القرية شهدوا على صيغة انها من قريتهم لم تقبل وكذا اهل مكة
يشهدون بشئ في مصالح مكة ان كانت مكة غير نافذة لا تقبل وفي النافذة ان طلب
حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا وقف المدرسة على هذا هذا
في فناوي النسفي وقيل ان كانت مكة نافذة تقبل مطلقا وفي الاجناس في الشهادة على
الوصية للفقراء واهل بيت الشاهدين فقراء لا تقبل لهما ولا غيرها وقيل لو شهدوا انه

وتقبل ما

اوصى بثلاث ماله الفقراء به تمام وعما من به تميم فقيران انما دجاجة ولا يعطيان منه شيئا
وفيه لو شهدوا انه جعل ارضه صدقة لله على فقراء قرابته وعما من قرابته وعما غنيان يوم
شهدا او فقيران لم يحز شهادتهما **جن آخر** في شهادة النساء وفي الاقضية يجوز شهادة
النساء وحدهن فيما لا يطغى عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ولا يكتفى بشهادة
أربعة واحدة حرة مسلمة عندنا والمثنى احوط ويشترط احرية والعقل والبلوغ والسلام
في لفظ الشهادة عند متايخنا ومتايخ بلخ رحم خلافا لما يقوله ما يخي العراق
والقدوري اعتمد على الاول وعليه الفتوى لان النص ورد بلفظة الشهادة واما شهادة
رجل واحد على الولادة والعيب في هذا الموضع فقد اختلف المتايخ فيه والاصح انها تقبل
وتحمل على انه وقع بصره على فرجها من غير قصد او قصد تحمل الشهادة فلا يضره كما في الشهادة
على الزنا وفي استهلاكه الصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الصلوة عليه وفي الميراث لا
تقبل الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما تقبل في ذلك كدعوى شهادة احرى
المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء
او الرقاة على هذا **المرأة المنكحة** لافاجات بولد وقالت لزوجها انه منك فانكر الزوج
ولادتها لا تقبل قولها بدون شهادة القابلة فان شهدت تقبل ويثبت النسب والثنان
احوط وتاويل المسئلة لافاجاة زوجها ليكذبها اما لافا كان يصدقها او لم يكن زوج
يثبت الولادة بمجرد قولها بدو شهادة القابلة **جن آخر في الرضائية**
والعينية الشهادة على هلال رمضان وهدال عيده قد ذكرنا في كتاب الصوم والزمي يخص
بهذا الكتاب اثبات الرضائية والعيد والوجه فيه ان يدعى عند القاضي بولادة رجل معلقة
لدخول رمضان بقبض دين فيفترضهم بالوفاة ويذكر دخول رمضان فيشهد الشهود بذلك
فيفرض عليه القاضي بالمال فيثبت محي رمضان لان اثبات محي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى
لواحد رجل عدل للقاضي لمحي رمضان تقبل ويأمر بالنسب بالصوم يعني في يوم الغيم ولا

يشترط لفظ الشهادة وشروط القضاء أما في العبد في شرط لفظ الشهادة وهو يدخل
 تحت الحكم لأنه من حقوق العباد **الفصل الثالث في لوا فقة بين**
الدعوى والشهادة وفي إجماع الكبار في كتاب الدعوى في الباب الثاني رجل لدعى
 ملكا على رجل بالثراء وشهدوا شهودا بالملك المطلق لا تقبل ولو لدعى المدعى الملك
 الملك المطلق والشهود شهدوا على الملك بسبب وعينوا السبب تقبل وفي الأجسام
 القاضي سأل المدعى الملك كد بهذا السبب شهدوا وبسبب آخر أن قال بهذا السبب
 يقضى بالملك بهذا السبب الذي شهدوا وإن قال بسبب آخر لا يقضى بشئ أصلا وفي الأفضية
 لو لدعى المدعى الملك بالثراء وهم شهدوا على الملك المطلق إنما لا تقبل لفا ذكر في الدعوى
 رجلا معروفا فقال ملكه اشترته من فلان بن فلان فذكر شرائط الموفة فاما لفا قال
 ملكه اشترته من رجل أو قال من محمد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل ولو
 لدعى الشراء من رجل معروفا ونسب إليه وجدته غير أنه ادعى الشراء مع القبض وهم شهدوا
 على الملك المطلق تقبل وفي نوايد شمس السلام دعوى الدين بمنزلة دعوى العين و
 هكذا في الجمل شمس لائم الحلو أنه أمان في النكاح لو لدعى رجل على امرأة أنها أوتاة
 بسبب آخر أنه تزوجها بكذا والشهود شهدوا على أنها منكوسة ولم يذكر أنها تزوجها
 تقبل ونقض بهر المثل لفا كان بقدر المستحى أو قل فإن زاد على المستحى لا يقضى بالزيادة
 وفي المنتقى رجل ادعى ملكا مطلقا موزعا على رجل فقال قبضت منه منذ شهر والشهود
 شهدوا على الملك من غير تاريخ لا تقبل ولو كان على العكس بأن لدعى هو بل تاريخ و
 الشهود شهدوا مع التاريخ لا تقبل أيضا والمختار أنه تقبل ولو لدعى سبب الشراء منذ
 سنة وبهم شهدوا على الشراء ولم يذكر التاريخ تقبل وعلى القلب لا ومدعى الشراء لو ذكر تاريخ
 الشراء شهرين والشهود شهدوا على الشراء منذ شهر تقبل وعلى القلب لا ولو لدعى الشراء
 والشهود شهدوا بالشراء لا تقبل سائلا في المنتقى رجلان ادعى ملكا أحدهما لدعى

مورخا والآخر لم يذكر التاريخ عندا في لاجبة للتاريخ في هذه المسئلة وسبابة في كتاب
 الدعوى والملك بسبب المهبة كالملك بسبب الشراء وكذا كل ما كان عقدا فهو حادث وفي
 المنتقى في أول كتاب الدعوى رجل لدعى أنه نصف هذه الدار مشاعا والدار في يد رجلين
 فاقتهما معا بعد الدعوى أو قبلها وغاب أحدهما فحاصم المدعى الحاضر فيهما وفي يده نصف
 دار مقسومة فشهدوا أن له النصف الذي في يد الحاضر وقد لدعى المدعى نصف الدار مشاعا
 فشهدا دتم باطلة لأنهم شهدوا أكثر مما لقاه رجل لدعى الباغية ولست في ديرة منها
 وطريق الدخول فيها وحقوقها ورافقها فشهدوا بها للمدعى ولم يستنوا الحقوق والمرفق
 في الشهادة لا تقبل ومن هذا الجنس رجل لدعى دارا ولست في بيتا منها والشهود شهدوا
 على الدار من غير استثناء البيت لا تقبل إلا لفا وفق فقال لهم صدقوا لكن بعث البيت منها
 فحنثت تقبل رجل لدعى دارا في يد رجل أنها كانت ملك أبيه مات وتركها ميراثا له منذ
 سنة والشهود شهدوا على أنه اشتراها من المدعى عليه منذ سنتين لا تقبل إلا لفا وفق
 فقال اشتريتها منه منذ سنتين ثم بعثها من أبي ثم ورثتها منذ سنة واقام البيت على هذا
 التوفيق في الأفضية رجل لدعى دارا وفيها بيت لرجل وشهد قوم على موافقة الدعوى ثم لدعى
 المدعى الدار قبل هذا القاضي ثانيا ولست في فلك البيت وشهدوا ليكن الشهود على موافقة
 الدعوى ولست في البيت تقبل لفا لم يقولوا في الشهادة أن البيت ملك غيره **جواب آخر**
 رجلان شهدا الرجل على رجل بالف درهم من ثمن جارية باعها منه فقال الباي أنه قد اشهدا
 عليه والذي له عليه ثمن المئاة اجرت شهادتهما وثاويل المسئلة لفا شهدوا على اقرار المدعى
 عليه بثنى جارية فان المسئلة مطوذة في الكتب أن من لدعى على آخر ألف درهم ثمن بيع و
 الشهود شهدوا على ألف من ضمان جارية عصبها وقد هلك لا تقبل الشهادة وبمثل في الاقرار
 تقبل وكذا في الكفالة لو شهدوا أنه اقترانه كفيل بالف درهم عن فلان فقال الطالب قد
 اقترن بك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان له أن يأخذه بالمال لأنها اتفقا فيما هو

دعوى الملك
 بسبب الشراء
 بغير تاريخ

المقصود لا يضرها الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقر بها وانما اقر انه
كفل عن فلان آخر فان الشهادة باطلة لانه اكدب شاهده لدعى على آخر انه اقر دارة منه و
قبض ماله الاجارة تقبل وان لم يشهدوا على عقد الاجارة وطلب مال الاجارة فشهد الشهود
ان الآخر اقر قبض ماله الاجارة تقبل وان لم يشهدوا على عقد الاجارة لانهم شهدوا على
ما هو المقصود وهو قبض ماله الاجارة ولو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم اعادوا
الدعوى والشهادة ووفقوا في كتاب الدعوى في فصل دعوى الاجارة رجلان شهدا
بالف درهم لرجل على آخر وشهدوا انه قضاه خمسمائة منه وقال المدعي عليه الف وما قضى
في شينانه وشهودي صدقة في الشهادة على الالف واوهما في القضاء يقبل شهادتهما ولو
قاله شهودي بالالف حق وفي القضاء باطل وزور لا تقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر
بالف درهم وشهدا ان للمدعى عليه مائة دينار رجل لدعى استهلك فرس على آخر وشهد
قوم على هذا غير ان القاضي سأل المدعي عن كيفية الاستهلاك فقال له دوتن رابرتا ندبون
اسب تا هلاك شد لا موافقة بين الدعوى والشهادة هذا في فوايد الشيخ الامام ظهر
الدين المرغينان وما تقدم في الاضية وفي فوايده ايضا لدعى عشق امنا من الدقيق مع
الغفلة فشهد الشهود على الدقيق من غير مخالفة لا تقبل ولو لدعى دقيقا منحولا فشهدوا
على غير المنحول لا تقبل ايضا ولو لدعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهد الشهود على النقرة
والوزن ولم يذكروا الصفة انها جيد او ردي او وسط تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا
في الشهادة انه اقرب بسبب السلم وبين السلم هذين آخر تفاوت **الفصل الرابع**
في اختلاف بين شاهدين وفي الاضية شهد شاهدان لرجل على رجل
بالف درهم قال احدهما بيض وقال الآخر سود والبيض فضل على السود او شهدا بكرة حنطة
وقال احدهما جيد وقال الآخر ردي او شهدا احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة او
الف وعبد او الف وثوب ان لدعى المدعى افضلها فضة باقلها وان لدعى اقلها بطلت

وكانت واقعة
الاجارة بوجه
في طلبه مال الاجارة
في يد الشهود ان الآخر
اقر قبض ماله الاجارة

وقبض بالزدي
لانه اذا كان الطريق
والردا بصفة النقرة
خلا في النقرة رجل
ادعى على آخر ما يفتقر
مصلحة بسبب السلم
الشهادة ان الله لا يه
اقراره عليه مائة
في يد الشهود لا يسل من
الاستدراك

الشهادة الا لافاق فقال كان عليه الف وخمسمائة كما شهدا لكن ابرأته عن خمسمائة او
قضت خمسمائة ولو شهدا على مائة دينار شهدا احدهما ان المائة ينسب بورية وشهد الآخر
انها بخارية ولينسب بوري فضل على البخاري على هذا ان لدعى ينسب بوري يقض بالبخاري
وان ادعى البخاري لا تقبل اصلا ولو اختلفا بجنس بان شهدا احدهما على كره حنطة والآخر
على كره شعير لا تقبل اصلا ولو شهدا احدهما على مائة والآخر على مائتين ان كان المدعى يدعى اقل
المالين لا تقبل بالاتفاق ولو لدعى افضل المالين عن دابة 2 لا تقبل ايضا وعندهما
تقبل وعلى هذا الخلاف لو شهدا احدهما على الطقة والآخر على الملقطين او شهدا احدهما
على العشرة والآخر على خمسة عشر عن دابة 2 لا تقبل كما في الالف والالفين وعندهما تقبل
على العشرة وفيه التفاوت للقاضي الامام لان خمسة عشر كلمة واحدة يذكر بغير حرف العطف
ويجوز العشرة فلم يتفق على شئ فلا تقبل بخلاف ما لو لدعى الف وخمسمائة فشهد
احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة فانه يقض بالالف لان الف وخمسمائة يذكر بحرف العطف
فكان الالف المذكور في شهادتها فيقضى بما اتفقا عليه ولو شهدا احدهما على عشرين والآخر
على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاتفاق هذا في المدعى المدعي خمسة وعشرين اما اذا
لدعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلو وقع في المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان له عليه
لكن ابرأته عن الالف تقبل ولو شهدا احدهما ان اقر لهذا المدعي بالف درهم قرض و
شهد الآخر انه اقر انه اقر الف درهم تقبل تأويله لانه لدعى هو الالف مطلقا اما اذا
ذكر احدا السببين في الدعوى فقد كذب احدا شاهدين فلا تقبل هذا في الشاهد اعلى اقارده
واختلفا في الجهة اما اذا شهدا احدهما ان لهذا المدعى عليه الف درهم قرض وشهد
الآخر له عنده الف درهم فبيعة لا تقبل وفي شرع اجماع الصغير هذا في المدعى يدعى عقدا
فان كان ذكره في دعوى العقد فهي ثمانية مائيل البسيع والاجارة والكتابة والرهن
والعق على مال وانخلع والصلح عن دم العبد والنكاح اما في البسيع فاشهدا احدهما انه اشترى

عبد فلان بالف درهم وشهد الآخرون اشتراءه بالف وخمسة لآقبيل هذه الشهادة سواء كان
المدعي يزعم الشراء بالف وخمسة وسواء وجد الدعوى من الباي أو من المشتري وأما
الاجارة ان كانت في أول المدة فهي كالبيع وان كانت بعد مضي المدة والمدعي هو المستجير
ففي كالمبيع أيضا وان كان المدعي هو الآجر فهو دعوى الدين وقد ذكرنا حكمه والكتابة ان كان
الدعوى من العبد وان كان المدعي هو المولى لا تقبل لان الكتابة غير لازمة في حق العبد
وفي الرهن ان كان الدعوى من الرهن لا تقبل لانه غير لازم في حق المهرتين وان كان الدعوى
من المهرتين فهو دعوى الدين فيثبت الرهن بالف ضمنا وتتبع للدين وفي العتق على مال والخلع
ان كان الدعوى من العبد والمرأة فهو دعوى العقد من الزوج والمولى فهو دعوى الدين لان
العتق والطلاق باقرار المولى والزوج بقى مدعي الماله والصالح عن دم العبد كالخلع وفي
النكاح المدعي هو الزوج والمرأة منكفة فهو دعوى العقد بالجماع وان كان الدعوى من
المرأة فخذة دعوى الدين عند اداءه وعند دعوى العقد وفي نسخة الصدر الصدر الشهيد
من اجماع الصغير لم يفضل بين ما لو كان الدعوى من الزوج والمرأة فلهما ان المدعي الزوج
او المرأة لفاختلف الشاهدان في قدر المهر والمدعي على الأقل او الأكثر يقضي بالنكاح
باقل المالين لان الماله تابع في النكاح وعن ابي إسحاق ومحمد لا يقضي بالنكاح اصلا هذا
كله بخلاف الاقرار فان تكذيب المولى المقر في ما اقربه لا يمنع صحة ما اقربه في الباق
نوع منه وفي الافضية رجل له على آخر الف درهم فادعى المديون انه اوفاه وشهد شاهد
على اقرار الطالب بالستيفاء وشهد الآخرون ابراء صاحب الحق من الماله لا تقبل وكذا
لو شهد احدهما انه اقرا له ستون الف وشهد الآخرون اجله او حمله او وهبه او تصدق
عليه فاشهادة باطلة ولو دعوى المديون الاداء والشهود شهدوا ان صاحب الحق ابراء
من الذين او حمله تقبل الا ترى ان احدهما لو شهد على الغاصب والآخر على الاقرار با
بالغصب لا تقبل ولو دعوى هو الغصب وشهد الشهود على الاقرار بالغصب تقبل ولو دعوى

المديون البراء بان قال عوا براءه فشهد احدهما عليه والآخرون وصبه او تصدق به عليه
او حمله او اجله جاز ولو دعوى المديون البراء فشهد احدهما بالهبة والآخر بالصدقة
لا تقبل ولو دعوى هو الهبة وشهد احدهما بالبراء والآخر بالهبة او انه اجله او حمله
جاز الكفيل بالامر لفا دعوى الايفاء والشهود شهدوا بالبراء تقبل وأما وضع المسئلة
في الكفيل ليعلم ان الايفاء ليس بمقتضى به ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل والطالب
يرجع على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل يوجب براءة ذمته اما يوجب براءة ذمته
الاصيل ولو دعوى الكفيل الهبة فشهد احدهما بذلك وشهد الآخر بالبراء جاز ويثبت
الابراء دوة الهبة لانه افلها ولا يرجع الكفيل على الاصيل **نوع منه** وفي الافضية رجل
دعوى على آخر في دينك فجاء المدعي عليه بالبراء هذا يليق بكتاب الدعوى بذكره في مسائل الرفعة
رجلان شهد الرجل على رجل انه اقرا له بالف درهم من ثمن متاع اشتراه منه وقبضه و
شهد آخر ان انه اقرا له في موطن آخر انه له عليه الف درهم ادخل الالف ثم قال
في الالفين وهذا لا يخفى امان اقربا لمطلقا او بين السب فان اطلق فقال في موطن
لفلان على الف درهم ثم قال في موطن آخر لفلان على الف درهم فهما مالان ياخذ
المقر بهما وعندهما ماله واحدة واجمعوا انه لو شهد شاهدا في موضع وشاهد آخر
في موضع آخر فهما مال واحدة ولو اقر في موطن واشهد شاهدين واقر في موطن آخر وشهد
شاهدين فهما مالان عند اداءه وعندهما ان اشهد فوكلا شاهدين الاولين في الموطن
الثاني فهما ماله واحد وان اشهد شاهدين آخرين فهما مالان كذا ذكر اخصاف وان
كان الاقراران في موطن واحد عندهما لا شك انه مال وعند اداءه كذلك استحقانا ولو اقر
بالف درهم واشهد على نفسه ثم قدمه الى القاضي فاقوله بالف درهم كان الالف هو الاول
بالاتفاق وكذا على القلب بان اقرارا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير
القاضي وكذا لو قال في المجلس الثاني كنت اشهدت على نفسي بالف درهم فاشهدوا

انه لم يعل ذلك الالف فهو مال واحد بالاتفاق هذا الم يذكر السبب فان ذكر السبب
فان كان متحدا بان اقر له بالف ثمن هذا العبد ثم اقر له بالف ثمن هذا العبد لزمه مال
واحد سواء كان في موطن واحد او في موطنين بالاجماع وان كان السبب مختلفا بان اقر له
بالف ثمن هذا العبد لزمه مال واحد سواء كان في موطن او في موطنين آخر بالف ثمن هذه
العجارية يلزمه المالكان وكذا لو اقر لرجل بالف درهم في صك ثم اقر بعد ذلك بالف درهم
ان اقر بذلك الالف الذي في صك كان مالا واحدا وان اقر له بالف درهم
في صك آخر كانا مالان وكذا لو اختلفت صفة المال يجوز ان اقر او لا بالف درهم بيض
ثم اقر بعد ذلك بالف درهم سود فانها مالان ولو وقع الموقر اختلاف السبب وقال
المقر في كلا الموطنين من ثمن هذا العبد فالقول قول المقر وكذا لو وقعت الزارة مهران
في نكاحين والرجل يقول ما جرى بيننا النكاح واحد ولم يقع بيننا فقرة القول قول الزوج
ولو كان السبب متحدا والمال الثنا اكثر بان اقر او لا بالف واقر ثانيا بالف وخمسة
عند اية اجواب قد ذكرنا انه يجب كلا المالين وعندهما دخل الاقل في الاكثر و
يجب الاكثر وكذا لو اقر على عكس هذا اقر او لا بالف وخمسة واقر ثانيا بالف
فالاحاصل ان عندهما مالا واحدا حتى يحجى الدليل بخلافه وعند اية مالان حتى يحجى
الدليل بخلافه **خبر آخر** وفي الفنا وما الصوى لاختلاف الشاهدان لا
يخلو من ثلاثة اوجه اما ان اختلف في الزمان او المكان او الالفاظ والاقراء ولا
يخلو من اربعة اوجه اما ان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما وفي القول او في
فعل ملحق بالقول او في قول ملحق بالفعل اما لفظا كان الاختلاف في الفعل كالجناية
والغصب والقتل يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة واما الداعي ان يكون في فعل
ملحق بالقول وهو القرض فانه وان كان لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لكن حمل على قول
مقوض اقرضتك فصار كالطلاق ونحوه واما القول ملحق بالفعل كالنكاح يمنع قبول

بالاجماع وان كان
السبب مختلفا
بان اقر له بالف
ثمن هذا العبد
ثم اقر له بالف
ثمن هذا العبد
الموطن او موطنين

الشهادة لانه وان كان قول لا بد من احضار الشهود وان كان الاختلاف في قول محض
كالطلاق والبيع والشراء والوكالة والوصاية والرهن والعتاق والدين والبراة والكفالة
واحواله لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وفي الاقضية لو شهد الشهود على بيع
ولم يبين الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين احداهما وسكت الآخر
ولو شهدا احدهما على الهبة مع القبض والآخر على الصدقة مع القبض لا تقبل رجل لوعي
عبد في يد رجل واقام البينة فشهدا على اقراره انه ملك المدعى تقبل ولو شهدا على
اقراره انه اشتراه من المدعى وقال المدعى انه اقر به هذا لكنه ما بيعت منه ياخذ المدعى
لان الاقرار بالشراء افراد بالملك وكذا الاستيلاء على رواية اجماع وعلا رواية الزيادة
وان لم يكن اقرارا بانه ملك البايو لكنه اقرار بانه لا ملك له فيه وليس هنا متعرض في اخذه
المدعى وكذا لو شهدا احدهما انه اقرانه ملكه وشهد الآخر انه اشتراه منه وقال
المدعى هو اقر لكنه لم ابيع وكذا لو شهدا احدهما على اقراره ثم وعب منه هذا العبد وشهد
الآخر على اقراره انه اشتراه منه بمائة دينار وكذا لو شهدا احدهما انه اقرانه اشتراه
منه بمائة دينار وشهد الآخر انه اقرانه اشتراه منه بالف درهم وكذا لو شهد
انه اقر بانه آجره بكذا وكذا لو شهدا ان المدعى عليه قال بعت بكذا وكذا لو شهدا
انه اودعه ولو شهدا على اقراره ان المدعى دفع اليه لا تقبل ولو شهدا انه اقر بانه
عصبه او شهدا انه اقر بانه رهنه تقبل ويقض بالعبد للمدعى **خبر آخر**
وفي الاقضية ايضا لو شهدا احدهما انه اقر بانه عصب من فلان كذا او شهدا الآخر انه اقر
بانه اخذ منه ذلك فانه يقض بذلك للمدعى ولو شهدا احدهما انه اقر بانه اخذه من فلان
وشهد الآخر انه اقر بانه لفلان لم اتض للمشهد له بشئ ولو شهدا احدهما انه عليه
كذا من الدين وشهد الآخر على اقراره بكذا من الدين تقبل بخلاف ما اذا شهدا احدهما
انها جارية وشهد الآخر على اقراره انها مال ولو شهدا احدهما انها جارية وشهد الآخر

ولو شهدا احدهما
انه اقر بانه عصب
من فلان كذا او
شهدا الآخر انه
اقر بانه اخذه
من فلان لم اتض
للمشهد له بشئ
ولو شهدا احدهما
انه عليه
كذا من الدين
وشهد الآخر على
اقراره بكذا من
الدين تقبل
بخلاف ما اذا
شهدا احدهما
انها جارية
وشهد الآخر

أنها كانت جارية تباع بخلاف ما لما شهد أنها كانت في يده لا تقبل وفي الشهادة
 على الغضب ينبغي أن يقول إن أحد عاينته أخذ منه ولا يسمع أن يشهد أنه غضب ولو قعى
 هو الغضب وهم شهدوا على اقتراده بالغضب أو شهدا أحدهما على الغضب والآخر على اقتراده
 بالغضب قد ذكرنا في هذا الفصل بطريق الاستشهاد ولو شهدا أحدهما أنها لم تشهد الآخر
 أنها كانت في يده لا تقبل ولو شهدا أحدهما أنها ولدت منه وشهد الآخر أنها جلت منه
 أو شهدا أحدهما أنها ولدت غلاما وشهد الآخر أنها ولدت منه جارية تقبل الكل في القضية
 وفي المتن لو شهدا أحدهما أن اقربان المدعى بكن هذه الدار وشهد الآخر أن الدار له
 لا تقبل ولو شهدا أحدهما أن اقربان الدار له وشهد الآخر أن ساكن هذه الدار قضى
 بالدار له ولو شهدا أحدهما أن اقربان أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد
 له لا تقبل وفي الفتاوى لو شهدا أحدهما أن قيمة الثوب الهاك كذا وشهد
 الآخر على اقتراده بذلك لا تقبل ولو شهدا أحدهما على الشراء مع العيب والآخر على اقراره بالبائع
 بالعيب لا تقبل وكذا لو شهدا أحدهما على الملك للمدعى والآخر على اقراره المدعى عليه وقد فرغ
 هذا ولو أنكر المولى الأمانة للعبد فشهدا أحدهما على الأذن في الثياب والآخر على الأمانة في
 الطعام تقبل ولو شهدا أحدهما على صريح الأمانة والآخر على أنه رأى يبيع ويشترى فلم ينهه
 لا تقبل **الفصل الخامس في الشهادة في النكاح** وفي الفتاوى
 أن من رجل قعى نكاح امرأة فشهدا أحدهما أنها زوجت نفسها منه وشهد الآخر أن وليها
 زوجها منه لا تقبل فلو قعى ثانيا أنها زوجت نفسها منه فشهد هذان أنهما هذان على
 ذلك تقبل ولو قعى عليها على أنها زوجت نفسها منه وشهدوا أن وكيلها فلان بن فلان
 زوجها منه تقبل ولو شهدوا أنها منه تقبل ولو شهدوا أنها كانت امرأة فسالها
 القاضي عن النكاح في الحال فقال لا نحن لا نذكر في الحال هي امرأة أم لا أو قال لا تشهد في الحال
 أنها امرأة تقبل وقد ذكرنا في القضية لا يجوز شهادة الأعمى والمحدود دين في القذف

والفاسق وابن الرجل بينهما بالنكاح فلو قضى القاضي بشهادة العبد أو الصبي لا
 ينفذ ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهذه العادة بالفارسية ما يثبتان رازق شوى
 من وائيم أو بستانه إيم أو جنان باشده أنك زنان بنويان في بيشد لا تقبل لأنهم
 شهدوا على الرضاء بالنكاح وما شهدوا على النكاح فلا يقبل وقال القاضي تقبل لأن
 هذه على النكاح وعلى الرضاء ولو شهدوا وقالوا جون بدر اورا باين شوى داذه مست
 اورضاء داذه مست لا تقبل والمخفاد أنها تقبل رجل قعى على امرأة أنها زوجت
 نفسها منه مخين دينارا والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكروا المهر تقبل لأن المال
 تابع في النكاح ويقضى به المثل ولو كان الدعوى في المرأة فحج دعوى المهر وقد ذكرنا
الفصل السادس في الشهادة في النسب والازدواج وفي القضية
 لما شهدا شهودا أنه قال ولدت هذه الامة منه ولم يزيدوا على ذلك غفقت بهذه الشهادة
 وكذا لو شهدوا أنه قال أحد هذين الوالدين ابنه من هذه الجارية جاز رجل قعى على آخر أنه
 ابنه وهو منك ومثله يولد لمثله لا يثبت النسب إلا بشهادة رجلين أو رجل وأمرأتين
 وكذا لو كانت المدعية من المرأة وهذا الكذب الابن أما إذا صدقه ومثله يولد لمثله
 لا يثبت النسب بتصادمهما فإن كان الابن معتق رجل ومات ورثة هذا الابن دوة
 مولاه أما إذا كانت المدعية امرأة لا يثبت النسب وإن صدقها الابن فإن كذبها
 الابن لا يثبت النسب منها إلا بشهادة رجلين أو رجل وأمرأتين أو امرأة جاءت
 بولد فقالت لزوجها هذا ابنه منك فصدقها الزوج ثم جاءت أخرى تدعى أنه ابنها و
 شهدت امرأة على الولادة لم يقبل شهادة المرأة على ذلك فعدت المسئلة أنه يثبت
 النسب منها بمجرد الدعوى من غير شهادة القابلة له لم يكن لها زوج أو أنان لو عت
 كل واحدة منهما نسب ولد والولد في أيديهما لم يثبت النسب من كل واحدة منهما
 إلا أن يشهد على ذلك رجلان أو امرأتان وإن أقامت كل واحدة منهما والبرهان

لواقام كل واحد منهما رجلين او رجلا واذا ثبت النسب بينهما سواء كان الولد
 في ايديهما او في يد ثالث ^{او لو كان الولد في ايديهما يدعيانه ولا متنازع لهما يثبت}
 النسب منهما بدونه البينة فان زاد المدعى على اثنين قال ابوس لا يثبت من اكثر
 من اثنين وقال محمد يثبت النسب من الثلاثة ولا يثبت اكثر من ذلك وقال ابو
 يثبت من الكل وان كثروا **جنس آخر** في الاقضية لفا شهد شاهدان ان هذا
 الرجل وارث فلان لا اعلم له وارثا غيره ولم يذكر سببا يرب به او شهدا انه مولاه او
 اخوه او عمه او ابن عمه او جده او جدته فاثبتت هذه الوجوه باطلة والقاضي يثبتهما
 عن ذلك حتى لو شهدوا بمولاه ووارثه لا اعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يشهدوا انه
 مولاه اعتقه لان المولى اسم مشترك يتناول الاعلى والسفل وان بينوا انه مولاه اعتقه
 جازت الشهادة وانما يشترط ذكرهما انه وارثه لا وارث له غيره لاسقاط التلوم من القاضي و
 قول الشاهد لا اعلم له وارثا غيره بمنزلة قوله لا وارث له غيره عندنا ولو قالوا لا وارث له
 بارض غير فلان تقبل عندنا 2 وقال لا تقبل وكذا لو شهدوا انه اخوه لا تقبل حتى يفتروا
 الاخوة لانها قد تكون من الرضاغة وقد تكون من القبيلة وقد تكون من النسب وكذا لو
 شهدوا انه عمه او ابن عمه لا تجوز حتى ينسب الميت والوارث حتى يتلقيا الاب واحد
 بينا انه عمه لابي اولامه او لابي وامه ويذكر ايضا انه وارثه وكذا لو شهدا انه جده
 او جدته لفا فتر واجازت شهادتهم لكن لا بد ان يدكروا انه وارثه وكذا لو شهدوا انه ابنه
 ووارثه وكذا لو شهدا انه ابوه او امه وهل يشترط قوله ووارثه في الاب والام والولد
 قال بعضهم يشترط لاحتمال انه ابنه وابوه وامه من الرضاغة وقال بعضهم لا يشترط و
 عليه الفتوى وكذا كل من يجب بحال لا يشترط ذكره وارثه ولو شهدوا انه ابن ابنه
 او بنت ابنه لا تدان يقول ووارثه ولا يشترط ذكر اسميه حتى لو شهدوا انه جد الميت ابو
 ابيه ووارثه ولم يسموا الميت قبلت شهادتهما ولا يشترط ذكر اسميه **نوع منه**

وعند بعض الناس
 ان لو كان الولد
 في ايديهما يدعيانه
 ولا متنازع لهما
 يثبت النسب منهما
 بدونه البينة

شهد الرجل

شهد الرجل انه جد الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل ولدعى انه اب الميت واقام البينة
 يقضيه وهو حاج بالمدى ولو شهدا انه اب الميت ووارثه وقضى القاضي بذلك ثم شهدا
 للآخر انه ابن الميت ووارثه لا تقبل ويضمنان للابن ولو شهدا في وقت آخر بذلك تقبل
 ولو شهدا الفروع الاول او غيرهما ان الثاني انه الميت دونه ان يكون ابنا له تقبل الشهادة
 الكل في الاقضية **نوع منه** وفي الزيادات رجلان شهدا ان قاضي بلد كذا فلان بن
 فلان فقبض بكون فلان بن فلان وارثا لفلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسأله
 المدعى عن نسب وسؤاله للاحتياط ان لم يبين امضى القضاء الاول فانه امضى القاضي الاول
 بناء على انه لا منازع له في الحال ثم جاء آخر ولدعى انه وارثه لا يحلوا اما ان كان اقرب من
 الاول او ابعد او مزاحما للاول ان يبين ما هو ابعد لا يقضيه به وان يبين ما هو اقرب من
 الاول يقضى للثاني وان كان فرحا للاول يقضى للثاني بما هو حقه وللأول بما هو حقه
 مع ان لو كان ابا والاول ابنا يقضى للثاني بالمدى ولو كان المقتض له الاول ابنا له
 والسادة اقام البينة على التبع ايضا او على انه بنته تقبل ويقضى بالمدى بينهما لا مكان
 العمل بينهما وقس على هذا نظائره والبقاء في الخزانة
الفصل الثاني في الشهادة على الشهادة وفي اجماع الصغير
 لا تجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون المسموع على شهادة في مائة ثلاثة ايام وليا لها
 او يكون وريضا لا يستطيع اتيان القاضي وعن ابن سنان كان مائة لو غدا في القاضي
 للشهادة لا يستطيع ان يبيت باهله جازت الشهادة على الشهادة وفي الاقضية عن
 محمد انها تجوز مطلقا والاختلاف بناء على مسألة التوكيل من غير رضا الخصم وفي القدوي
 لو كانت الاصول غيبا فحضروا وعدلوا الفروع او سكنوا جاز ولو انكروا الشهاد
 لا تجوز شهادة الفروع وفي الفتاوى الصغرى ان الشهادة على شهادة نفي تجوز وان لم يكن
 بالاصول عذر حتى لو حل بهم العذر من مرض او سفر او موت شهد الفروع **نوع منه**

وفي الاصل لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا على شهادة
المرأة وهذا عندنا ولو شهد رجلان على شهادة رجلين جاز عندنا ولذا خسرنا لاصيلان
لو عينا او فتى او ارتدا والعياذ بالله او جئنا لم يجوز شهادة الزوج وفي الفتاوى الصغرى
شهادة الابن على شهادة الاب جاز وعلى قضائه ووايتان والصحيح هو الجواز ايضا و
يقبل الشهادة على الشهادة في النسب وكذا كتاب القاضى شهود الفروع يجب ان يذكر
اسماء الشهود والاصل واسماء ابيهم وجدهم وفي الاصل لو شهد رجلان على شهادة رجلين
وشهد احدهما على شهادة نفسه في ذلك الحق فهو باطل لان الشهادة الاصل الحاضر على
شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت لقي ان يثبت بشهادة الاصل الحاضر
ثلاثة ارباع الحق نصف الحق بنها وتوحد وربع الحق بشهادة موقوف على شهادة الاصل
الغائب ولا يجوز ان يثبت بشهادة الواحد ثلاثة ارباع الحق هذا في نسخة الامام الصحيح
وفي الثاني قاله شهادة بشهادة نفسه اصل وشاهدته على غيره بدل فلا يجتمعان
ولو شهد احدهما على شهادة نفسه وشهد الآخر على شهادة رجل آخر قبل وفي الجامع
الكبير في ابواب الرجوع عن الشهادة عن رجلين انه اعتق عبده فلم
يقض بشهادتهما حتى حضرا لصلان ومنها الفروع عن الشهادة صحح انتهى عند عامة الشايخ
وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر وفي الجامع ايضا في الباب العشر من الشهادة آخر
الباب ان الشهادة على الشهادة وان كثرت وقبل وفي القدوري صفة الشهادة ان
يقول الاصل للفروع اشهد على شهادة انه اشهد ان فلانا اقر عندي واشهده على نفسه
وان لم يقل اشهده على نفسه جاز ويقول الفروع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في
على شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عندي بكذا وقاله في اشهد على شهادة بذلك وفي
الجامع لوقالا يشهد ان فلانا اشهدنا ان فلانا عليه الف درهم فاشهد واعلى شهادتنا
بذلك كانه تحميدا صحيحا وفي الافضية المختار ما قاله شمس الاية اكلوا في ينبغي ان

يقوله

يقوله في الاداء اشهد على شهادة فلان ان فلانا على فلان كذا اشهدنا فلان على شهادته
وامرنا بان تشهد بها فيكفيه خمس شتات وفي شهادة النوازل عن الفقيه ابو جعفر
انه قال اشهد على شهادة فلان بكذا وكذا فانه يكفي ولا يحتاج الى الزيادة وفي موضع
آخر خالفه اهل عصره في هذا قاله فارسيهم الرواية في السيد الكبير فانقادوا وفي الجامع في
كتاب الشهادة لو سمح الشهود قاضيا نقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل بالف
درهم ثم عزل واستغنى آخر هل يسمع ان يشهد ان القاضى قضى عليه لوسمى في طريق
مصره او سايقها في رواية الحسن بن زياد عن ابى جعفر وعن ابى سنان انهما لوسمعا
في غير المجلس القضاء لم يسمعها الشهادة وهذا حوط وقول ابى اقيس وفي الجامع
الصغير شهادة الرجال مع النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى
جائز في الحقوق الا انه اكدود والقصاص عندنا **وما يتصل بمسائل الكتاب**
رواية الاحبار وفي النوازل لوقالا الراوي ليس هذا حديثه لا ترووا عنه لا
يسمى الرواية ولو لم يقل ليس هذا حديثه لكن قاله لا ترووا عنه يسمي الرواية
ولو اقر رجل عند رجل بما له لان ثم قاله لا تشهد على بما سمعت يسمي الشهادة ولو
ارتد المروى عنه العياذ بالله ليس يسمي الرواية وكذا لو سمعها من نصرته ثم اسلم
النصرته كان ابى جعفر يقول القراءة على الامام على العالم احب الى من السماع وروى
عن ابى جعفر وسفيان رحمهما قالاهما سواء وفي استحسان المنقبة قاله هشام سالت
ابا يوسف عن حديث قرأت على رجل حتى اذا فرغت عنه قاله الرجل اروه هذا كله غنى هل
يسخفه هذا ان اقول حديثه فلامه قاله نعم وهو قول ابى جعفر قلت له قال رجل يحذر القوم
جميعا هل يسمي لاحدهم ان يقوله حديثه ولا يقوله حديثنا قاله نعم رجل قراء على رجل كتابا
الا انه ذهب عن سماعه من وسطه كلمات فلما فرغ منه قاله الراوى اروه غنى ما قرأت عليك
صل له ان يروى ذلك وكذا ان شاهد فلانا قري على الضك وسمعه بعض جازله انه يشهد

فاخرهم سان

بما في النكاح الايجي لفاسمع الا احدث له ان يروي فان قتاده ولوايجي وقد روي احاديث
كثيرة عن ابن بن مالك وعن غيره وقبلوا عنه بخلاف الشهادة حيث لا يجوز شهادة
الايجي لانه يحتاج الى الاشارة والصوت بشبه الصوت والله اعلم **كتاب**
الرجوع عن الشهادة وفي شرح الشافعي لفاشهد ان هذه بما له على انان فقط
به ثم لفا على المشهود عليه انها رجعا عن شهادتهما واراد يمينها لايمين عليهما في ذلك
ولا تقبل عليهما البينة على ذلك ولا حكم للرجوع عند غير القاضى وكذا هذا في ساير
الحقوق والحدود وكذا لفا رجعا عن شهادتهما واشهدا بما له على انفسهما لاجل الرجوع
ثم مجدوا في ذلك فشهد عليهما الشهود بما له من قبل الرجوع والضمان لم يقبل لفا تصادقا
عند القاضى على ان الاقرار بهذا السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان ولو لم يقض القاضى
بشهادتهما حتى رجعا عنها لم يقض بها ولم يضمن ما شيئا ولفا رجعا ان اهدان عن شهادة
شهادتهما عند القاضى اول مرة ومجد الرجوع فقامت عليهما البينة بالرجوع وبقضاء
القاضى بالضمان فانه ينفذ ذلك عليهما ويضمنهما الماله وكذا لو رجعا عن القاضى
الذى شهدا عنده فضمنهما ثم اختصوا الى غيره اذ اهدان لفا رجعا عن شهادتهما
رجوعا معتبرا عن عند القاضى لا يبطل القضاء لكن ضمنهما الماله الذى شهدا به وهذا قول
ابن ابي ابيره وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له الماله الذى قضى به او لم يقض
وكذا العقار بعد ذلك ان كانت الشهود ثلثة نفر ثم رجعا احداهم لم يضمن شيئا والا صل في
هذا انه يعتبر في هذا بقاء من بقى لا رجوع من رجوع فان بقى من يحفظ نصف الحق فالنصف
على الذين رجعوا على قدر حقوقهم فلو رجع ههنا اثنان ضمننا نصف الماله ولو شهد
رجل وامرأتان ثم رجعت امرأة فعليها ربح الماله فان رجعت امرأتان فعليهما النصف
ولو شهد رجل وعشرون بماله ثم رجعوا فعلى الرجل النصف وعلى النساء الثلث
بمنزلة خمسة رجال شهدوا وعندهما على الرجل نصف الضمان وعليهن جميعا النصف

ولو رجع ثمانية نسوة لاشي عليهن فان رجعت امرأة بعد ذلك فعليها وعلى الثمانية ربح الماله ولو
شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان على الرجلين وروى المرأة **كتاب**
رجلان على رجل ان باع عبده هذا من فلان بالف درهم والبايع لمجد والتزى يدعى وقضى
القاضى بالبيع واوالتزى بنقد الثمن ثم رجعا اذ اهدان ان كانت قيمة العبد الف الف او اقل
لم يضمننا شيئا للبايع لانها عوضه مثل ماله او اكثر وان كانت اكثر ضمننا الفضل لعدم
العوض ولو شهدا بالبيع وقبض الثمن ثم رجعا ضمننا له وان كان لرجل على رجل دين فشهدا
انه وصيه له او تصدق به عليه او ابراء ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهدا انه اجله سنة
ثم رجعا بعد القضاء قبل احوال او بعده ضمننا الماله للطالب ورجعا على المطلوب الى اجله
فان نوى ما على المطلوب بموته مفلما لم يرجعا على الطالب بخلاف احواله ولو شهدا
على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاء ضمننا وان كان الواهب يملك الرجوع لانه فسخ
ولفا ضمننا للرجوع لهما ولا للواهب ايضا لانه بمنزلة العوض ولو لم يضمن الواهب اذ اهدان
فله الرجوع وفي المحيط يحتاج الى بيان شرط صحة الرجوع وبيان حكمه اما بيان
شرط صحة فنقول شرط صحة على اخصوص مجلس القاضى حتى لا يضيح الرجوع في غير مجلس
القاضى وثمرة تظهر فيما لفا لفا على المشهود عليه عند القاضى رجوع اذ اهدان في غير مجلس
القاضى وانكر اذ اهدان ذلك فاراد المشهود عليه اثباته بالبينة او اراد استخلاف
اشاهد ليس له ذلك واذا اقر اذ اهدان رجوعه عند غيره صح اقراره وطريق صحة
ان يجعل هذا رجوعا مبتدئا من اذ اهدان ان يعتبر ذلك الرجوع الذى كان عند غير
مجلس القاضى واما بيان حكمه فنقول رجوع اذ اهدان كان قبل القضاء يضيح في
حق نفسه وفي حق غيره حتى يجب على اذ اهدان التعديل ولا يقضى القاضى بشهادة علي
المشهود عليه وان كان بعد القضاء كان ابو اهدان يقول في نظر الى حال الرجوع ان كان
حاله عند الرجوع افضل من حاله عند الشهادة في العدة صح رجوعه في حق نفسه

وان كان مال
الرجوع
عند الشراء
في المزارع
يجب عليه
الرجوع
في المزارع
يرد المثل
عليه

وهو حق غيره حتى وجب عليه التعذر وينقض قضاء ويرد الماله على المثل هو عليه ولا
يجب الضمان على الشاهد وهو قول استاده حماد بن ثمير عن هذا القول وقال لا يضيح
رجوعه في حق غيره على كل حال حتى لا ينقض القضاء ولا يرد المثل هو به على المثل هو عليه
وهو قول ابي س ومحمد ولذا يضيح رجوعه الشاهد ينظر بعد هذا ان لم يكن المثل هو به مالا
بان كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار ان الشاهد متلفا لذلك
بشهادة وان كان مالا فان كان الاتلاف بعوض يعادله فلا ضمان على الشاهد ايضا وان
كان بعوض يعادله فلا ضمان على الشاهد ايضا وان كان بعوض لا يعادله فبقدر الثمن لا ضمان
وجب الضمان فيما وراءه وان كان الاتلاف بغير عوض اصلا يجب ضمان الكل **كتاب الدعوى** وهو مشتمل
على سبعة عشر فصلا الاول فيما يكون خصما وفيما لا يكون وفي الثاني تنقص ما يرتفع
بالتوقيف ومالا يرتفع **الثاني** في دعوى الضياع والعقار **الثالث** في دعوى
الاشياء المتفرقة **الرابع** في دعوى الدين **الخامس** في دعوى الشراء **السادس**
في دعوى الاجارة **السابع** في دعوى الوكالة **الثامن** في دعوى الكفالة **التاسع**
في دعوى الضلع **العاشر** في دعوى النكاح **الحادي عشر** في دعوى العتق **الثاني عشر**
في دعوى النكاح **الثالث عشر** في العين يتنازع فيها اثنان **الرابع عشر** في الابداء
عن الدعاوى **الخامس عشر** في الاستحقاق **السادس عشر** ما يكون جوابا من المدعا
عليه ومالا يكون **السابع عشر** في الدفع من المدعا عليه **الفصل الاول**
وفي شهادته الاصل في باب ما يكون خصما ومالا يكون قال لا يشترط حضرت الراهن والمرتهن
في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن واما حضرت المزارع هل هو شرط في دعوى
الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كما استاجر يشترط حضرته وان لم يكن البذر منه
ان بنت الذرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق اما في الدعوى

على غضب

على غضب صيغة وانها في يد المزارع لا يشترط حضرة المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار
في يد الباي بعد البيع فحاج مستحق واستحقها لا يقضي بالدار له الا بحضرة الباي والمشتري
في الزيادات وكذلك يشترط حضرت الباي والمشتري عند القضاء بالشفعة لفا كانت الدار
في يد الباي في شدة الطحاوي وفي الاقضية لفا كانت الدار في يد رجل شرا فاسدا فهو
خضم لمن يدعيها وفي شهادات الاصل عن محمد بن زجل اقام البينة ان له ولفلان الغائب
على هذا الرجل الف درهم ثم حضر الغائب يكلف اعادة البينة وقبل حضوره يقضي
بنصيب الحاضرة الغائب وعند ابي س يقضي بنصيب الحاضرة الغائب ولا يحتاج الى
اعادة البينة للحاضر وعن محمد بن قول ابي س فذكر بعد هذا ما يدل على رجوع ابي س
في قول ابي 2 وعلى هذا الخلاف لولده ان اشترى هو وفلان الغائب من هذا الرجل هذه
الدار بكذا واقام البينة ولو اقام رجل البينة انه كان لبيه على هذا الرجل الف درهم
انه مات وتركته وابنا آخر غايبا واقام البينة وطلب نصيب لقضيه بنصيب وهل يقضي
بنصيب الابن لا تكرر في الاقضية انه يقضي ولا يكلف للابن الغائب اعادة البينة للحاضر
ولم يذكر الخلاف وفي زيادات الاصل لو ان احد الورثة لدا اثبت القصاص بقنل ابيه
على رجل هل يثبت في حق الكل على ما ذكرنا من الخلاف لا يثبت عند ابي 2 وعندهما
يثبت فذكر المسئلة في الجامع الصغير في كتاب القضاء ووضع المسئلة في الدار ولم يذكر
الخلاف كما ذكرنا في الاقضية في الذين وصورتها رجل يدعى على رجل دارا في يديه وقال
انها كانت ملكا مات وتركها ميوانا بينه وبين ابن الغائب فانكر ثم اقام البينة يقضي
بنصيبه ويترك نصيب الغائب في يده بحضرة الغائب وعندهما ان كان المدعا عليه مقرا
فكما قل **ابن 2** وان كان منكرا يؤخذ منه ويوضع في يد عدل وفي المنقول اختلف
المسألة على قول ابي 2 وعلى قولهما لا يثبت انما يؤخذ منه فلو حضر الغائب هل يحتاج الى
اعادة البينة في ظاهر المذهب لا وروى كضاف انه يكلف وما ذكر في ظاهر الرواية اصح

في

فان الواحد من الورثة ينصب خصما في اثبات ما للميت وما على الميت وفي شهادة الاصل
لوقوع عينا تركته واحضر احد الورثة واقام البينة عليه وقضى القاضى يكون قضاء
على جميع الورثة وفي شهادات اجماع الكيد انما يكون قضاء على جميع الورثة ان لو كان المدعى
في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره وفي الفتاوى الصغرى رجل لوقوع
دينا على ميت واحضر احد الورثة واقام البينة وقضى القاضى يكون قضاء على الميت وان
اقرا المدعى ان الميت لم يترك شيئا حتى لفاطر شيء يأخذ الموصى له ليس بختم هذا
الكتاب اما هو ختم في اثبات الوصاية والوكالة وفي اثبات النسب الختم خمسة نفر الوصية
والوارث والموصى له والغريم الذي للميت عليه دين والغريم الذي له على الميت دين وسياسة
في دعوى نسب ولو كان المدعى واحدا والمدعى عليه اثنين بان لوقوع رجل على رجلين مالا
في صدق احدهما حاضر والاخر غائب فجد الحاضر واقام البينة قال ابو 2 اقضى بالمال على الحاضر
والغائب وذكر المسئلة في الاصل وقال القضاء مقصور على الحاضر والغائب وفي
الاقضية شوش اجواب تارة يذكر قول اب 2 س مثل قول اب 2 وتارة يذكر قول محمد
اب 2 وتارة موافق اب 2 وفي بعضها القضاء مقصور على الحاضر عند اب 2 و
وفي بعضها على الحاضر والغائب فكان عن اب 2 روايتان وعن اب 2 روايتان وعن
محمد روايتان في الفصول كلها وفي اجماع الكيد قبيل اجنات في باب ما يكون الوعد عن
عبده خصما رجل لوقوع على آخرانه قطع يد عبد فلان قيمته كذا اولوق عليه مهر جاريته
وصدقه المدعى عليه واب 2 ان يدفع اليه فحاقه ان تجد الغائب فان القاضى يأمر بدفع الارش
والمهر اليه ولو كان للعبد الغائب فبيعة عند هذا الرجل او غضب هذا الرجل منه الف درهم
او عليه ثمن بيع او قرض فاقرا الذي في يده المال بان الذي دفع اليه عبده وصدقه المولى فانه
لا يجبر الذي قبض الماله على الدفع اليه ولو كاه الف درهم من قرض او غضب استهلكه او وقعة
مستهلكة فالقاضى يضمنه مثله للمولى بخلاف الثمن وفي الاقضية رجل لوقوع على آخر عبدا

بعينه واقام البينة فزكوا اولم يتركوا حقا او قرضا والبيد انه حرا وباعه من غيره او وصيه لا يصح
في حق المدعى اما التصرفات في حق المقر فيصح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود يعمل اقراره
وكذا لو اقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم تجز في حق المدعى
كاذن الشاهد ولو لم يقيم شاهدا اصلا جاز اقراره واختم هو المولى ولو لم يباشر
المدعى عليه هذه التصرفات ولكنه اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعد اقام المدعى البينة
فالقاضى يقضى عليه بالاقرار ام بالبينة فذكر في الاقضية انه يقضى بالاقرار وفي اجماع
الكيد قال يقضى بالبينة وفي مجموع النوازل في مسائل المستغنى لو شهد اربعة على رجل
بالزنا فاقرا الشهود بالزنا مرة فصل يقضى القاضى بالزنا بالبينة اختلف المشايخ
فيه والامام المستغنى في كماله ان القضاء بالبينة اولها اقوى وسياسة في فصل دعوى
الدين وفي المنقلى لو باع المدعى عليه المدعى به بعد اقام البينة ^{المدعى} قال ان قدرت على المدعى
ابطلت البيع وان لم اقدر عليه وعدلت البينة خذت المدعى ان شاء اخذ من البايع قيمته
وان شاء وقف الارض على محضر المشتري وفي مجموع النوازل لو باع المدعى عليه قبل اقامة
المدعى البينة ولم يعلم ان المدعى حتى اقام البينة على المدعى عليه وقضى القاضى وسلم
الى المدعى ثم ان هذا المشتري اقام البينة على المدعى على ان العبد ملكه بسبب انه اشتراه
من المدعى عليه وفي يده بغير حق وشهد الشهود بذلك فانه يقضى به للمشتري فلو باع العبد
من المدعى عليه بعد ذلك او وصيه منه جاز ويحتمل ليرجع العبد او الدار الى المدعى
عليه وفي الفتاوى للقاضى الامام رجل لوقوع عينا في يد رجل انه له فانكر المدعى عليه
فقبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه
فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما لوقوع وقضى القاضى له بالعين اقام وكل المشتري
البينة على المقضى له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري
باعه من بايعه او وصيه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم

الا انه انما يصح هذه الحيلة لئلا يذبح الشراء من المقضى عليه الاول وانما لدعى ملكا مطلقا
 فاما لدعى الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري لان المشتري صار مقضيا عليه بالقضاء
 على بايعه وانما وضع المسئلة فيما لفا بايع المدعى عليه قبل ان يقم المدعى البينة لانه
 لو بايع بعد ما اقام المدعى شاهدين وعدل الشهود ابطال القاضي بيع المدعى عليه
 وفي الاقضية رجل لدعى نصف دار في يد رجل فاقوله المدعى عليه ولم يدفع اليه
 وغاب وحضر رجل آخر ولدعى هذا النصف فاقوله لا يكون خضا ولو غاب المقوله و
 حضر المقر فهو خصم رجل لدعى على ميت الف درهم لم يكن خصمه الا الوارث والوصي و
 الغريم ليس بخصم وكذا الوصي له وتام هذا في اجماع الكثرة كتاب الوصايا في الباب الاول
 عنه وهذا النوع من السائل بعضها كتنها في كتاب القضاء في فصل الوصية والبعض ياتي
 في فصل دعوى الوارثة والنسب والبعض في دعوى الكفالة ودعوى دفع التوض هل هو
 صحيح اختلف المتأخرين فيه والفتوى على انه صحيح وفي اجماع الصغرة في كتاب القضاء في اشارة
 الى الصفة فانه قاله ارض ادعاها رجلان كل واحد منهما يقول في يدي لا يقض باليد لو احد
 منهما ولو اقر احدهما باليد لاخر لم يقض له باليد ولو اقام البينة انها في يده نقض
 باليد له قاله لانه البينة قامت على الخصم لانه ينارعه في اليد فهذا يدل على ان دعوى دفع التوض
 مسموعة لان اليد ليست بثابتة للآخر رجل لدعى جارية بعينها وصيته من ميت وقضى له
 بها فقبضها فاقام الاخر البينة ان الميت اوصى له بتلك الجارية بعينها فالوصي له الاول
 خصم سواء ذكر الرجوع عن الوصية الاولى او لم يذكر فان غاب الوصي له وحضر الابن فهو
 ليس بخصم **جنس آخر في الشناقضي** وفي آخرها وان الاصل في باب الاختلاف
 لفا كانت دار في يد رجل لدعاها رجل واقام البينة انها له وفيها بناء يقض القاضي
 له بالدار ببنائها بتمت الدار فلوان المقضى له اقرا ببناءها للمقضى عليه صح ولا يكون
 تناقضا وكذا لو اقام المقضى عليه البينة على المقضى له ان البناء له فله به ولو كان الشهود

شهدوا

شهدوا بالدار ببنائها ثم اقرا المقضى له بالبناء للمقضى عليه بطلت الشهادة ونقض الدار
 على المقضى عليه ولو لم يقر هو لكن اقام المقضى عليه البينة على ان البناء له لم يقض لانه
 اصل والنخل والشجر والخاتم والسيف والفض والحلية على هذا دار في يد رجل قاله هذه
 الدار لفلان ثم اقام البينة ان الشجر له هو غرسه لا تقبل وكذا الخاتم والسيف لفا اقام
 البينة وقضى له به ثم اقام المدعى عليه البينة ان البناء له لا يسمع دعواه وكذا
 لو اقر المقضى له ان البناء للمدعى عليه فهذا الكذب للشهود وفي المتن في لو شهدوا بالدار
 لدار المدعى ثم ما نوا او غابوا فلم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقض ببنائها قاله
 المدعى عليه انا اقيم البينة ان البناء بناه انا ببينة لم تقبل فكذلك منه وقضى للمدعي ببنائها
 رجل لدعى شراء الدار من ابيه فلم يترك شهودا لشراء فادعى الارث منه تقبل وعلى
 العكس لا تقبل ولو اقام البينة على انها له بالشراء او بالارث ثم قال لم يكن لي قط او لم
 يقل قط لم تقبل بينة ويبطل القضاء وقد روي كتاب القضاء ولو لدعى الصدقة منذ
 سنة ثم لدعى الشراء منذ شهرين واقام البينة لا تقبل الا لفا وفق فقال تصدق
 على وقبضتها ثم وصلت اليه بسبب من الاسباب فجدد الصدقة فاشترتها منه
 وبنتين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملك رجل لدعى على آخر انه استهلك
 عليه عينا من اعيان ماله وبين صفته وقيمته ولدعى القيمة ثم قاله بعد متع ظننت انه
 استهلك وانه قاييم ولدعى احضاره كما هو الرسم يسمع وعلى القلب كذلك وهذا اولى
 ولو لدعى ان هذه الدار لفلان وكله بالخصومة فيها ثم لدعى بعد ذلك انها لفلان رجل آخر
 انه وكله بالخصومة فيها ثم باعها من فلان آخر وكلته هو بالخصومة فيها ايضا واقام البينة
 تقبل ولو لدعى انها لفلان وكله بالخصومة فيها ثم لدعى انها له لم تقبل بينة بخلاف
 ما لو لدعى اول متع انها له ثم لدعى انها لفلان وكله بالخصومة فيها واقام البينة تقبل
 الا لفا وفق المسئلة الاولى فقال كانت لفلان وكلته بالخصومة فيها ثم اشترتها منه فصارت

واقام البينة على
 ذلك كما قيل في
 الدار ووفق فقال
 كانت لفلان وكلته
 هو بالخصومة فيها

ان القاضي والحلية لا تقبل بعد اقرار ان جفت
 ولو لدعى شيئا او قالوا
 في يد رجل اقام البينة

١ واقام البينة على ذلك فخذ تقبل ولودعي انهاء ورثها عن ابيه ثم لدعي هو مو آخر
 اتها ورثاها من الميت واقام البينة على ذلك تقبل الكل في شهادة الاقضية ولودعي
 انهاء ورثها عن ابيه ثم لدعي هو مو آخر اتها ورثاها من الميت واقام البينة على ذلك
 تقبل الكل في شهادة الاقضية وفيها ايضا في ابواب الدعاوي رجل لدعي على آخر نصف دار
 معين ثم لدعي بعد ذلك جميع الدار لا تسمع وعلى القلب يسمع وفي الاجانس رجل لدعي
 على آخر محدودة يده ملكا مطلقا وقد لدعي هذا الملك قبل هذا باثراء او بالارث لا يسمع
 وهكذا ذكر الصدد والشهيد في فتاوى الصوى وهذا اقاله ذلك عند القاضي فان قاله
 ذلك عند القاضي فهذا والاول سواء قال سمعته من الشيخ الامام طهر الدين المرعشي في
 وفي الاقضية هذا لفا لدعي الشراء من رجل معروف ونسب الى ابيه وجده اما في اثيرة
 من رجل افكر اسمه ولم يذكر نسبه ثم لدعي ذلك مطلقا يسمع وهنا وهكذا ذكر في المنقح
 فلو كان دعوى المحدود بالشراء او بالارث لم يقع صحيحا بان لم يكن المدعى في يد المدعى عليه
 ثم اعاد الدعوى وصحتها غير انه لدعي مطلقا لا يسمع فلو قال المدعى عليه في الدعوى انه لدعي
 هذه العين على بايعه بالشراء او بالارث يسمع هذه الدعوى ولودعي بعد القضاء هل يبطل
 القضاء ثمة في فصل الدفوع وفي الاجانس لو قال هو لي ثم قال ملكه بالشراء او بالارث و
 اقام البينة لا تقبل الا لصادق المدعي البينة فخذ تقبل ولودعي بالشراء ثم لدعي
 مطلقا ثم ثالثا بالشراء يسمع وفي الفناوي الصوى التناقض كما يمنع الدعوى لنفسه
 يمنع الدعوى لغيره **نوع منه في المساومة** وفي الزيادات آخر كتاب البيوع في باب المساومة
 او كان لابي مات وترك ميراثا لا يسمع هذه الدعوى اما لو لدعي ان كان ملك ابيه وكله
 بالبيع ثم مات وترك الثمن ميراثا لا يسمع ويقضي بالثمن له او قال عند المساومة ان
 هذا الطيلان لابي وكلت بيعه مني فلم يتفوق بينهما يبيع ثم لدعي الارث من ابيه يقبل
 ولودعي او ساومه ثم لدعي موازله والمسئلة بجالها لا يسمع دعواه في نصيبه يسمع في

نصيبه

رجل اشترى طيلان
 او بدينه في الذي
 ان كان ملكه في
 او قبل المساومة

نصيب صاحبه ويخذه نصف الطيلان لتفوق الصفة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه
 او لم يقبضه او لم يشتره لكنه ساومه ثم جاء ابوه ولودعي ان الطيلان له ان يسمع ويرجو
 المتري بالثمن على البايع وكذا لفا قضى لابي لم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثا لا يسمع
 له الطيلان ويرجو بالثمن على البايع اما لفا لم يقبض القاضي حتى مات ابوه لا يقضي للاب
 لان دوام الخصومة شرط ولم يوجد لانه لا يصلح خصما وعلى هذا رجل لدعي الطيلان
 في اولايه وقد باعه فلان ابن فلان لا يقبل شهادتها على البيوع ولا يقبل قولها ان له اولايه
 ثم لدعي الطيلان او ادعى انه وكله ابوه تسمع وكذا لو شهدا بالاجارة او الاستعارة
 او الاستيها ب من المدعي يبطل دعواه وسواء لدعي لنفسه او لغيره ولو اقيمت البينة
 على انه ساومه في مجلس القضاء خرب من الخصومة وخرب موكله من الخصومة ايضا ولو كانت
 المساومة في غير مجلس القضاء لا خرب الوكيل من الوكالة ولو استثنى الاقرار ثم ثبتت
 المساومة من الوكيل بطل دعواه سواء كانت المساومة في مجلس القضاء او في غير مجلس
 القضاء والموكل على حجة في الاقضية رجل ساوم رجلا بولد جارية او ثمر نخلة او نخلة ارض
 في يد غيره ثم اقام البينة ان الامة والنخلة والارض له لقض له بالامة والنخلة والارض
 دوة الولد والثمر والنخل ولودعي الامة مع الولد والنخلة مع الثمرة والارض مع النخل
 لا يسمع دعوى النخل والثمر والولد **نوع منه** وفي لوب القاض للخصم الذي شره شمس
 الائمة الشرخ في باب الرجل يدعي الشيء في يد رجل من المناع والريق رجل لدعي على آخر
 انه اقرب بهذا الشيء له اولايه او لجدته ولا وارث له سواء ولم يقل ملكه اختلف المشايخ
 فيه من اصحابنا من قال ان القاضي يقضي كما لو قالت الشهود انه له واكثرهم على انه لا يقضي
 ما لم يقل انه اقرب له وهو ملكه وهكذا اقاله في الاقضية انه لا يسمع هذه الدعوى وعليه
 الفتوى وفي المنقح في كتاب الدعوى ان الغائب لدعي ان المالك اقر له بعد ما اقام المالك
 البينة على الغيب هل يقبل منه الحجة والغيب في يده او يارة في كتاب الدعوى عن محمد

خرب الوكيل
 من الخصومة
 خرب الوكيل
 من الخصومة
 خرب الوكيل
 من الخصومة
 خرب الوكيل
 من الخصومة

بالشراء فشهد به رجلان لا يقضي له او لم يقضي في
 ادعى اعدا ذلك بين الطيلان لا يسمع دعواه
 الا اذا قال عند الشهاد ان هذا الطيلان
 ثم اذا اقام البينة ان الطيلان له ورثها من
 ابيه يقبل لا يسمع القاضي فتقضى ولو قال لا وارث له

في باب النصيب ثم على القاضي
 ان لا يقضي له

في رجل لقي دارا او متاعا واقام بيته حاضرة قبلت حجة واقرب رب الغضب في يديه وفي المنقح
ايضا كتاب الدعوى عن محمد في رجل لقي دارا او متاعا واقام البيته عند القاضي وقضى
له بذلك فلم يقبضه حتما اقام ذوالبيد البيته ان المدعي اقر عند القاضي انه لا حق له فيه
قاله انه شهدت شهوده على اقرار المدعي بذلك قبل قضاء القاضي بطلت شهادته شهود
المدعي وفي آخر الجوامع الكبير في باب من القضاء الذي يكون للوارث اكرابا شهوده وليس
بعد هذا الباب الا ثلاثة ابواب رجل لقي دارا عن ابيه واقام البيته واقام الذي في يديه
البيته ان اب المدعي اقر في حيوة ان الدار ليست له واقام البيته على اقرار المدعي
قبل موت الاب انها لم تكن لابي بطلت بيته المدعي وفي وكالات الاصل بالخصوص في الدار
لما اقام ذوالبيد البيته على اقرار الوكيل انها ليست له بطلت بيته الوكيل لواقامها
المائل تدل على ان دعوى لاقرار بطريق الدعوى مسموعة ولو لقي رجل على آخر الف
ردعه واقام البيته فقال المدعا عليه في الدفع ان المدعي اقر بشتفاء هذا الماه مية
واقام البيته لا تسمع لان هذا بطريق الابتداء لما عرف ان الديون تقضى بامثالها
دعوى الغضب في المتاع يسمع وغضب الشاوية في كتاب الغضب والله اعلم
الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار وفي فوايد شمس الائمة
الخرجة رجل لقي محمدا واكرابا وبين الحدود ولم يذكر ان الحدود ما هو ارض او كرم او دار
لا يضح الدعوى وفي فوايد شمس السلام تصح لفايتين المص والمحلة والحدود وقيل
ذكر المحلة والسوق والسكة ليس بل لازم فذكر المص واليرة لازم ولو لقي ساحة
فذكر الحدود ولم يذكر طولها وعرضها بالذراع يضح الدعوى في فوايد ظهر الدين المرغيبان
وفي فوايد شمس السلام رجل لقي محمدا واحدا الحدود وجميع الحدود متصل بملك
المدعي لا يحتاج الى ذكر الفاصل بخلاف الاتصال بملك الغير وهكذا في فوايد الامام البرقي
والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسنة فتصلح فاصلا والله اعلم خلا لما يقوله اهل
والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعي بها يصلح فاصلا
الشروط

في ح ٢

الشروط وهي شرط ذكر طول النهر وعرضه قد ذكرناه في كتاب الشهادات ووقع العقار ههنا
انه لا يشترط والسور يصلح حدا هو الاصح وعن ابن ابي ابي لا يصلح الطريق يصلح حدا ولا يشترط
بيان طول الطريق وعرضه هو المختار خلا لما يقوله الامام السرخسي وفي المنقح رجل لقي
دارا وقال الدار التي في ربيع كذا في سكة كذا احد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع
فانكر المدعا عليه قبله فذكر عند القاضي فلما قاما من عنده جاء المدعي بينته شهدوا
على المدعا عليه بعد ما اقام من عند القاضي انه اقر من ساعته ان الدار التي في ربيع كذا في سكة
كذا التي في يده يخاصم فيها فلان له قالوا ولا نقول الدار ولا نحدتها ولكنه اقر بهذا ولم يحددها
هو في اقراره جاز ونقضى بها المدعي وكذا لو لم يشهدوا انه قال الدار التي خاصم فيها وقالوا
نشهد انه قال الدار التي في ربيع كذا في سكة كذا في يد فلان داره فاذا قضى بها المدعي
رجل لقي دارا في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال نعم ادعاها وبين
الحدود لا يسمع اما لو قال لا اعرف اساق اصحابنا الحدود يعني اجيران ثم ذكر في المروة
الثانية يسمع ولا حاجة الى التوفيق **نوع منه في اثبات اليد** ارض لوعاها
رجلان كل واحد منهما يدعي انها في يده ان كان لهما او حفر فيها بيضا فهي للذي احدث فيها
هذه الافعال ولو اقام احدهما البيته يفتن بكونها في يده بناء على ان دعوى اليد بانفرداها
مسموعة ولو اقاما البيته انها لهما والمسئلة معروفة عقارا وضياع في يد رجل ورجل
غلب عليه واحد يده عليها لا يصير بهذا اليد واليد على العقار لا يثبت الا بالبيته في
لعب القاضي للخصاف ولو علم القاضي ياور بالتسليم اليه فلو لقي ذواليد على هذا
المنقلب ان هذه العقار في يدي وانك احدثت اليد فانكر يجلف في فوايد شمس السلام
وفي النصاب ولو لقي عليه الاقار انك اقرت ان العقار في يدي هل يجلف قال نعم
قال القاضي للامام الحليف غير مستقيم لرجاء النكول ولو اقر باليد لا يثبت اليد على
العقار بالاقرار فكيف يجلف لكن هذا مستقيم في المنقول ولو اقام البيته ان هذا

على اليد يفتن
ولو اقاما
البيته لهما
فان كان
لها او حفر
فيها بيضا
فهي للذي
احدث فيها

المحدود في يده منذ عشرين سنة وانه احدث اليد عليه بقضه له باليد وياور القاضى بالتسليم لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك ملكه تقبل واقيم البينة ان هذه الحدود كانت في يده منذ عشرين سنة ولم يعمل عشرين سنة لا يستحق بهذا شيئا وعن ابن سبيل يقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس ياور القاضى بالتدليس وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى الكل في الاقضية وفي فئاوى الصوى آخر كتاب القضاء لهذا الدعوى على اخر صيغة فاقر المدعى عليه انها في يده فاقام المدعى البينة انها ملكه وقضى القاضى بذلك لا ينفذ قضاؤه ما لم يوافق القاضى ان يده او قامت البينة عليه وفي الفئاوى للصوى ايضا اول كتاب الدعوى لو قال المدعى عليه هذه الصيغة لست في يدي فاراد المدعى ان يحلف له فذلك حتى يقتصر فاذا اقر باليد يحلف انها ليست بملكه حتى يقر بالملك للمدعى فان اقر ياور القاضى بترك التعرض لكن لو اراد المدعى اقامة البينة على الملك لا بد ان يثبت اليد بالبينة فذكر بعد هذا باسط رجل دعوى منقول فاقر المدعى عليه انه في يده يقبل اقراره اما اذا لدعى العقار فاقرانه في يده لا يقبل حتى يقيم البينة فان لم يكن يحلف **نوع منه** لمن في يده يقبل اقراره اما لدعى العقار وفي الاقضية لو شهد الشهود في الاجم او الغيبة انها في يده تقبل ان لم يسألهم القاضى عن تفسير ذلك فان سألهم فهو احوط كما في ملك الرقبة واليد على الاجم والغيبة انما تثبت بقطع الشجر وبيعها من عيز متازع ولو قالت الشهود راننا دوابه وغلاننا في هذه الدار يدخلون الدار لا يقضى بكون الدار في يده حتى يقولوا كانوا سكانا فيها وعن ابن سبيل في رجل له بحري ماء الى ارضه او الى كرمه فقال هذا حق ولم يزل بحري ما في قبل بيته وابو لا يجبره حتى يشهدوا له بالملك ولو كاف له ميزاب في دار رجل فمعه صاحب الدار من تسيل الماء فيه له ذلك ولكن ليس له ان يقطع الميزاب على ما يائة في كتاب الحيثان ولو

لدعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في داره القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا ولو شهدوا ان له طريق فيها وسموا حدوده وبنوا طول وعرضه بالزراعات يقضى له بذلك وان لم يبنوا طول وعرضه حدوده لا يقبل هذا في رواية الامام ابو سليمان وفي رواية الامام ابو حفص الكبير لو ان لم يسموا طول وعرضه حدوده كان اجوز وهو مقدّر بعرض باب الدار الا عظم **جنس آخر** وفي دعوى الاصل رجل لدعى على رجل آخر دار في يده وقال ملكه وفي يدي فانكر المدعى عليه انها ملك المدعى لكنه مقر انها في يده واقام المدعى البينة فان القاضى لا يقضى بهذه البينة ما لم يشهدوا انها في يد المدعى عليه قال بعضنا نحن اصحابنا لفا قال المدعى انه ملكه وفي يدي لا يسمع هذه الدعوى ويقول لا القاضى لو كان ملكك وفي يدي كما يشيئ مني فالجواب ان يقول ان هذا العالم يكن ثمة من ينازع اما لفا كان ثمة من ينازع فيها او في احدها يقبل وسمع الدعوى وفي لدب القاضى للخصم لو اقام احدها البينة انها في يده واقام الآخر البينة انها له فهو لصاحب الملك دونه صاحب اليد قاله مشايخنا رحم نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه التكر لان الكلام فيما لفا كانت في يدهما والظاهر ان كله على وجه القضاء وفي الاصل اول كتاب الدعوى لدعى رجلان دارا لكل واحد منهما هو في يدي فعلى كل واحد منهما البينة فان اقاما البينة قضى لكل واحد منهما باليد في النصف وان اقام احدهما البينة انها له قضيت بأكملها وان لم يقيم لهما بينة وطلب كل واحد منهما بمن صاحبه ما في يده حلف كل واحد منهما ما في يده صاحبه على البتات فان حلفا لم يقض لهما باليد ولا لاحدهما وان نكلا قضى باليد لهما فان نكل احدهما قضى باليد له وان كانت في يدهما لم يترج من يده ولو ادعى الملك لفا نكلا قضى لكل واحد منهما بالنصف الذي يدعيه صاحبه وان حلف احدهما ونكل الآخر قضى بأكملها للملك الذي حلف نصفها كان في يده ونصفها الآخر الذي في يده

في يده

صاحب البيت
واذا اقام احد
فرضي بغيره
باليد وخصه
في صاحب

صاحبة بالبيت رجل لدعي على آخر دار في يده وقال ملكي رهنها اليك فانك فشدها وان
هذه الدار ملكك وفي يد فلان بغير حق تقبل نصا فيره بغير حق لما انك الرهن وفي الفناك
الصوى ارض في يد رجل لدعي رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة
وانه متول فكل الوقف فذكر الشرايط واشت بالبيت وقضى القاض بالوقفية ثم جاء
رجل ودعي ان هذه الارض ملكك وحقه يسمع بخلاف العبد لدا لدعي العتق على ان
وقضى القاض بالعتق ثم لدعي رجل ان هذا العبد ملكك لا يسمع لان القضاء بالعتق قضاء
على جميع الناس بخلاف الوقف قاله الصدر الشهيد لم يذكر لهذا رواية لكن ما لم يسمع
ان فتوى السيد الامام ابن شجاع على هذا وفي نوادر شمس لا يملكه وركن الاسلام
على السفي هو ان الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوي بعد قضاء القاض بالوقفية لانه الوقف
بعد ما صح بشرائط لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وهكذا في النوازل رجل باع داره من
رجل وسلمها اليها في الترحيمت الثقات ثم وقفها في العلانية بمحض من الشهود فالوقف
صحيح في الظاهر فلو لدعي لثمنها لثمنها بعد ايام واقام البيت على ذلك صح دعواه وبطل
الوقف فلو وهب لثمنها الدار من الواقف او باعها منه جاز وهي احيلى لدفع الظلم
في مجموع النوازل وفي الاجناس دار في يد رجل ان هذه الدار اليه في يديه انا بعتها منه
بالف درهم ووصل الكلام وانكودوا ليد الشراء فاقام المقر البينة ان الدار دان
تقبل بنيه ولو قال هذه الدار له وكت ثم قال انا بعتها منه واقام البينة لا
تقبل رجل قال هذه الدار ليست لي ثم اقام البينة انها له جاز ويقضى له بها
وتام هذا في اقرار هذا الكتاب وكذا لو قال هذا الولد لي من فتلنا غنا ثم
قال هو ابني يصدق وفي الفناوي الصوى رجل باع دارا وابنه البالغ حاضر ساكت
ثم لدعي الابن الدار بعد ذلك انها كانت ملكه واليوم يملكها ولم يكن وقت البيع
ملك الاب قال اتفق المتأخرون من ائمة سمرقند رحم الله ان لا يصح دعواه وجعل سكوت

اليه

في بين

عند البيع

عند البيع والقبض لا لاقرار سدا الباب التلبس وافتر من ايحنا انه يضحى الا لفا كان
الابن تفاضاه الشئ المسئلة في بيع الفناوي وفي النصاب سئل القاضي الامام عن
عبد باع عينا ومولاه حاضر ثم لدعي مولاه العين هل يسمع قال ان كان العبد مجورا
صح وان كان ماذونا لا يضحى قلت لما رآه يبيع وكت يصير ماذونا قال يصير ماذونا
في المستقبل اما لا يظهري التصرف الذي بشر وسئل الامام خالي عن العبد لدا
لدعي شيئا هل يشترط حضرة مولاه لصحة دعواه قل لا **الفصل الثالث**
في دعوى الغلام والجارية والعروض والاشياء المتفرقة رجل لدعي
على آخر انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضاره فاحضر غلاما يخالف
بعض صفاته بعض ما وصف هو فادعي انه هذا المحضر ملكه واقام البينة تسمع دعواه
اما لو قال العبد الذي لدعي وطبت احضاره صولا تقبل البينة المدعى عليه لدا قال
وقت القضاء حين ما لدعي عليه رجل هذا العبد ليس بملكه وليس في يدي وقد قال ذلك
وقت الدعوى ملكه وحقه وفي يدي لا تسمع للتناقض رجل لدعي على امرأة انها جارية
وانها نكاح الغير يضحى الدعوى ويقبل البينة عند غيبة الزوج والزوجة لدا اقرت
بالنفي ياد في كتاب الاقرار رجل لدعي ان للجارية التي في يده ملكه وفي يده بغير حق
الدعوى صحيحة وان لم يقل ملكي يوم الغصب القاض يامر بالرد اليه وان لم يقل ملكي
ولو ادعي على آخر انه ابن عبده ونصبه هذا تحت الدعوى ولو لدعي انه غصب هذا العبد
ولم يقل مني صح ويجعل كانه قال مني وفي النوازل رجل لدعي على آخر اربعين رأس
فصيل في بطون امهاتها لا تسمع هذه الدعوى الا ان يدعي افراد المدعى عليه بذلك
ان ظهر انها كانت في بطون الامهات يوم اقر وان ظهر انها لم تكن فلا حق للمدعي فيها
وفي دعوى الورثة لا بد من ذكر موضع الايداع ان فرأى مصر سواء كان حمل وموثة او لم يكن
وفي دعوى الغصب لدا لم يكن له حمل وموثة لا يشترط ذكر موضع الغصب وتامه ياد في كتاب

ولو ادعي
بغيره
فرضي
باليد
وخصه
في صاحب

الغصب رجل لوعى على الف من من الحنطة بالوزن لا يصح وقيل يصح وفي الذرة والمخ و
غيرهما يعتبر العرف اما في الاشياء الستة فالمعتبر هو الكيل في الاربع وفي الحنطة والشعير
والتمر والملح وفي الذهب والفضة المعتبر هو الوزن وفي الدقيق يدعى بالوزن ولو لوعى
على آخرانه قبض منه كذا في حنطة امانة فواجب عليه ردّها ان كانت قائمة وان كانت
هاكمة او متهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت
هاكمة ينبغي ان يقول هاكمة بعد الحجز لان الهلاك قبل الحجز لا يوجب الضمان وان كانت
متهلكة ينبغي ان يقول من جهة لان الهلاك من عيذه قبل الحجز لا يوجب الضمان عليه
انما الهلاك بعد الحجز فوجب الضمان عليه وعلى من استهلكه ولو لوعى على آخرانه غصب
منه كذا حنطة ولم يذكر موضع الغصب لا يسمع هذا الدعوي وسيأتي في كتاب الغصب
ولو لوعى قيمة اعيان متهلكة لا يصح ما لم يبين الاعيان عذاف فثاوي النسق وفي
النصاب لانه عسى يظن انه من ذوات القيم وهو مثلي وهكذا قال القاضي الامام وقال الامام
خالف لابن بئين في الدعوي انه قبض بغير لونه او بغير حق وفيه اختلاف المشايخ
اما قيمة الاعيان المتهلكة فلا حاجة الى بيان الاعيان وفي دعوى العنب ان كان حال
وجوده لابن بئين ان طائف او علف او رخنه احمر او ابيض وسط او جدي هو او رتي
قل في حال قيامه لا حاجة الى بيان الصفة في دعوى الاحضار على ما ذكرنا في كتاب
القضاء ولو كان منقطعاً لا بد من بيان السبب لاحتمال ان سبب السهم او كان العنب
من بيع في عقد فيها بانتطاع ولا بد من بيان القيمة يوم الخصومة ويوم الانقطاع
وقت سبب الوجوب ولو لوعى الف من العنب العلف والورخنه لا يصح ما لم يبين كم
من كل واحد منها ولو لوعى وقررمان او سفرجل يذكر الوزن لان الوتر متفاوت ويذكر
انه حلو او حامض صغير او كبير وفي دعوى السهم لا بد من بيان السبب وفي دعوى
الكعك لا بد من بيان السبب وينبغي ان يذكر انه من السم او الاسود وقد رسم

ويذكرانه من دقيق الحنطة المغولة او غير المغولة وقيل ذكر السهم وقد
وصفته ليس بشرط ودعوى الابريش بسبب السهم يوجب بيان الشرائط صحيح عذاف فوايد
شمل السلام والحنادة لا بد من بيان الشرائط وفي دعوى القطن يشترط ان يبين
انه انما سقم او البخاري او السوخني وفي دعوى كناية يشترط ان يقول حنا بركة او حنا
سوده وفي النصاب لوعى الحناء والدرهم ولم يذكر صفة الحناء واقام البينة على كليهما
فلما قلنا ان يقضى بالدرهم لان الفاد في دعوى كناية بسبب الجمل لا يتعدى الى الدرهم
وفي دعوى الزهر ان كان بسبب البسوة يشترط الاحضار وان كان بحكم الاستهلاك و
يدعى الضمان او بسبب انه جعله من سلعة لا حاجة الى الاحضار ودعوى الجمل حالة الا
لا يصح ويدعى القيمة وفي دعوى الديباج ان كان عينا يذكر اوصافه ولا حاجة الى ذكر الوزن
ولذا كان ديننا بسبب السهم لا بد من بيان الوزن قاله في جميع ما ذكرنا ان كانت الدعوي
بدعوى السهم فذكرنا الاوصاف بشرط اما اذا كان قائما وهو يدعى احضاره فلا حاجة
الى ذكر الاوصاف المسائل في فوايد الامام ظهر الدين المرغيناني في رجل بعث عمامة
الرقاء بيد تلميذه ليصلحه فانكر الرقاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى
صاحب العمامة انها ملكه وصلت اليك بيد فلان لا يسمع هذه الدعوي الا لفا قال استهلكها
ولوعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك يسمع وفي الدين لو لوعى المديون انه بعث كذا من
الدرهم اليه او قبض فلان دينه بغيره ووجه الدعوي ويحلف ولو لوعى عليه قرض الف
درهم وقال رجل اليك بيد فلان وهو مال لا يسمع الدعوي كما في العين الوكيل بالصلح كما
لوكيل بالخصومة لفا لوعى العين لنفسه لا يصح كالكيل بالشراء وفي دعوى خرق الثوب او
جرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى في الحقيقة الجزء الغابت من
الثوب والدابة وقد ذكرنا في كتاب القضاء في باب اليمين **الفصل الرابع**
في دعوى السهم رجل لوعى على آخر عشق دنا بجره مناصفة جيدة ولم يقل راجحة

تقطاع

يسمى لان المناصفة يكون راجحة غالبا ولو ذكرنا بورية منصفة منقذة ولم يذكر
 جيدة يطالب بالمنقذة لابل الجيدة ولو ذكر الجيدة ولم يذكر المنقذة صح ولو ذكرنا بورية
 ولم يذكر الجيدة ولا المنقذة لايصح هذا فوايد الامام ظهر الدين المرغيناني وفي شرحه
 الثاني في مسائل العقد وري في كتاب البيوع ان اطلق الثمن ينصرف الى المعهود وان كانت
 مختلفة ينصرف الى الغالب فان كانت الغلبة مختلفة فد البيع فعلى هذا النوع مائة دينار من
 البيع ولم يبين الصفة يصح وينصرف الى المعهود وكذا في دعوى القرض ولو كان في البلد نقد
 واحد لا يشكل انه يصح ولو ذكر فيها حمراء وفي البلد نقود حمراء والواحد من الجملة اربعة و
 ينصرف الى الادنى وفي الاقرار بجبر على البيان ولو نوعي مطلق الذهب او الذهب الهذلي لا
 يصح لانها انواع ولو نوعي عشرة دنانير بورية او بخارية ولم يذكر الاخر نص في
 دعوى الدنانير لا بد ان يقول ده دية اوصهني وفي النقص كذلك يبين انه ده مائة
 او مائة مائة فان ذكر الطمان يصح وقيل يصح مطلقا وفي المستحق رجل نوعي على آخره امر
 فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن
 على الامر شي وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض الماله ونسبه لانه جعل آله لكن
 يبين السعاية اما لو قاله فلان غمز كره وانا زان كره وانا بطلان بحمد هذا لا يصح الدعوى
 وكذا لو نوعي انه اخس فلان بغرض صح ولو ادعى انه ارشع منه لا يصح ايضا بدون التفرد
 فان فتر على الوجه يسمع والافلا وفي النصاب رجل قرض الطالم فاحذه انان حتى ادركه
 الطالم فاحسن عا قيس قول محمد يضمن كفافة القفص والفتوى في هذه المسئلة على هذه
 الرواية بخلاف مسئلة السعاية وكذا رجل يطلب رجلا فاحذه رجل فاحذه واضح حصل
 يضمن الذال على هذا والسعاية الموجبة للضمان ان يقول شيئا سبب لاختد الماله وهو لا
 يكون له قاصد الحية وان كان قاصدا الحية لا يكون سعاية وتفيد السعاية ما قاله شمس
 الامام لو قاله عند ظالم فلان وجد مالا او لفلان ماله ويعلم انه يقصده بهذا فهو سعاية

مسائل السلم في الزمان
 والدراسة لا تهم الا في الزمان
 الجيدة لانها مطلقا ينصرف
 الى التمسك المعروف وفيه التمسك
 والنفقة يحتاج

وهذا يختلف

وهذا يختلف باختلاف الزمان في وقت معلوم عكس جوازهم افتح الائمة بوجوب الضمان على
 ما قاله عنده ان لفلان فرسا جيدا او مالا **نوع منه** وفي الاقضية لو اقام البيعة
 على مديون مديونة لا تقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما لفاثبت الذين في تركه عند القاض
 ولو اقر رجل عند القاض ان للميت عليه دين كذا ايامه بالدفع الى رب الدين وفي العيون
 في كتاب لوب القاض لو قضى هذا الذي عليه للميت الف درهم الالف الذي على الميت والميت
 ونحوه غير اموه قال محمد بن ابي قاله حين قضى هذا الالف الذي لفلان الميت على عن الالف
 الذي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكنه قضاء الالف عن الميت فهو مبني ولو كان
 لرجل عند رجل الف درهم مديونة وللآخر على هذا الرجل الف درهم فقضى هذا الذي عنده
 المديونة الرجل الذي له الدين قال محمد بن الماه بالحياد ان شاء قضى المودع وسلم الماه
 الذي قبض وهو متطوع وان شاء اجاز القضاء ولو ادعى على رجل انه بعث اليه كذا بريد
 فلان لسقضى دينه الذي عليه ابنته وهو مهرها وقاله ان وصل اليك ولم تكن تدفع اليها او
 دفع اليها او دفع اليه يسمع هذا المرتين لفا ثبت الدين على الراهن وجب ثم قل
 المرتين بعد ذلك الراهن لم يقبض الماه من يدي وانا قبض فلان ان قاله قبض باوه لا
 يخرج القاض من الجس وان قاله بغير اموه يخرج من السج رجل نوعي على آخر كذا مالا
 بسبب حاجه كه ميان من وقوبوده است ذكر هذا السبب ليس بصحيح لانه الحجاب ليس
 سبب لوجوب الماه رجل نوعي على آخر عشرة دراهم عند القاض وقاله عليه عشرة دراهم
 ولم يزد على هذا الخلف المتأخر فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح مالم
 نقل للقاض مائة حتى يعطينه هذا النوازل وقاله ابو نصر يصح ان يسمع الدعوى
جس آخر في دعوى الذين في التركة وفي الفناوى الصوى في اول كتاب
 الدعوى رجل نوعي على ميت دينا ونوعي على ورثته وليس في ايديهم شي تقبل البيعة و
 خلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت ماله متروكة واقرا المدعى يخلف الورثة لان

الحاجة الى اثبات الدين رجل لوى ديناً في تركته واقام البينة على ان التركة في يدينه اختلف
المشايخ فيه قال بعضهم لا تقبل ما لم يبين التركة ولو كانت التركة شيئاً او عقاراً لا بد
من بيان الحدود اما لو لوى اقرباء الوارث بان التركة في يدينه واقام البينة على ذلك
تقبل وقال بعضهم يكفى به وتقبل مطلقاً وهذا الصحيح وعليه الفتوى ولو اثبت هذا
العظيم التركة واستوفى دينه ثم حضر عظيم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة ولو حضر عظيم الثاني
فانكر الوارث الدين وصدق العليم الاول فما اخذه العليم الاول من المال فهو بينهما
لانه اقربانه شريك في الالف وحققا سواء رب الدين لاقام البينة على ان الوارث
باعوا عبداً من التركة والتركة مستوفى بالدين وقالت الورثة ان ابانا باع هذا العبد
حال حيوته واخذ الثمن واقاموا البينة فبينت رب الدين اولاً لانه يثبت الضمان عليهم
وهم ينفون والبينات للاثبات التركة المستوفى بالدين لاجاء عظيم ولوى الدين فا
لخصم هو الوارث وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لاحد الورثة لو امتنع
الباقون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصياً والسئلة
مدت في كتاب القضاء وفي لوب القاضي اثبات الدين والحقوق رجل لوى على ميت حقاً
فخصمه الورثة او الوصي فلو نفي القاضي على احد الورثة يكون قضاء على الكل وان لم يكن في يد
ذلك الوارث شيء من التركة بخلاف دعوى العين على ما ذكرنا في اول هذا الكتاب ولو اقر
الوارث بالدين لزمه في حصته حتى يستوفى جميع حصته عندنا قاله شمس لاينه اكلوان قال
مشايخنا يحتاج الى زيادة شيء لم يشر في الكتب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره اما
بجرد الاقرار لا يحل الدين في نصبه قاله يحفظ هذه الزيادة وفي لوب القاضي ايضا رجل
مات وترك الف درهم وعليه الف درهم وترك الابن فقاه الابن كان هذا الالف مديونة
عنده لفلان فجاء فلان ولوى صدقة غماء الميت في ذلك او كذبوه او قالوا لا ندري
لمن الالف فان القاضي يقضى بالالف للغماء ولا يجعله لمدعى الوديعة لان اقرار الورثة

لا يفي لانه لا ملك لهم في التركة لاستغراقها بالدين وكذا تصديق الغماء ايضا صادق ملك
الغير لان التركة لم تصر ملكاً لهم انما حقهم في الاستيفاء من التركة الا ان في التصديق لفا
اخذوا الالف فالوديعة يرجع بهم عليهم قاله القاضي الامام لفا اقر الوارث بالدين لا يفي في حق
الغماء اما يفي في حصته حتى لو ظهر ما له للميت ياخذ المقله وفي لوب القاضي ايضا رجل
لوى على ميت ديناً فحضر وارث واحد فاقتربه فاراد الطالب اقامة البينة حتى يكون رجوعه
على جميع الورثة جاز لما فيه من الفائدة كالوكيل بقبض الوديعة لفا اقر الذي الوديعة عنده
انه وكيل بقبضها فانه لا يكفي اقراره ويقم البينة على اثبات الوكالة وكذا لو لوى وصيته على
الميت واقر وارث بها فاقام الموصي له البينة على الوصية تقبل كذا هذا وعلى هذا الوكيل
بالشراء لفا اقر بقبض الثمن مع هذا اقام البينة على نقد الثمن تقبل

الفصل الخامس في دعوى الشراء والبيع قاله في الاقضية

في دعوى شراء لفا شهدوا انه اشترى فلان من فلان ونقد الثمن ان كان في يد البايع يسمع
هذه الدعوى وتقبل الشهادة من عيذان يذكرها ملك البايع وان كان في يد غير البايع وهو
يدعيها لنفسه ان ذكر المدعي والشهود ان البايع يملكها او قال اشتريتها وسلم هو اني
اوقبضت او قال طلع اشتريتها من فلان او اشتريتها من فلان او اشتريتها من فلان
وهو يسمع الدعوى تقبل البينة ولو شهدوا على الشراء ونقد الثمن ولم يذكروا القبض
ولا التسلم ولا ملك البايع ولا ملك المشتري لا يسمع الدعوى ولا يقبل الشهادة ولو شهدوا
باليد للبايع دوة الملك اختلف المشايخ فيه ثم في كل موضع كاه البيع في يد غير البايع
ونقص بالملك للمشتري لفا حضر الغائب وانكار البيع لا يعتبر ولا يحتاج الى اعادة البينة هذا لفا
كان ذوا ليد منك الملك البايع اما لفا كان مقراً لا تقبل هذه البينة لانها لما تصادقا على
انها كانت للغير تصادقا على ان يده يد غضب او يد مبيعة فلا يكون خصماً على ما ياتي في باب
الدفع وفي الاقضية في موضع آخر ان ذوا ليد لو لوى تلقى الملك في الرجل الذي يدعي المدعي

الشراء منه لاحاجة ذكر الملك للبايع ولا للمشتري لأنه لما لوعى الثلثة منه بالثراء أو الأثر
فقد أقر بالملك صدق المسئلة في الفتاوى الصوى رجل يذره دار تقول ورثتها
عن أبيه ولوعى آخر أنه اشتراها من أبيه وشهدوا له بالبيع مجرد أو قالوا أنه باعها منه
الميت ولم يقولوا أنه يملكها تقبل رجل لوعى على آخر ألف درهم ثمن جارية باعها
منه ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضها لا يسمع الدعوى ولو لوعى على رجل أنه باع دارا منه
بعثرة دنا يذخر وسلم الدار ولم يذكر حدود الدار يسمع وفي المنقعة رجل اشترى
صنعة بالعوان والصنعة بالخراسان فدفع الماله وكله بالقبض والخصومة فدفع وقال لم
يدفع إلى الصنعة ولا يقبض له بالثمن حتى يقيم البينة رجل لوعى على آخر ألف درهم ثم
بيع بشرائط ولم يمكنه اثباته فادعى أن ذلك ألف صيغة لا يسمع ولو لوعى على آخر ألف
درهم صيغة ولم يمكنه اثباته فادعى أن ذلك ألف قرض يسمع والله أعلم

الفصل السادس في الاجارة رجل لوعى على آخر مالا معينا بدين

بسبب أنه أجر منه محدودا وسلم اليه ولم يذكر أنه أجر وهو يملك وكذا الشهود لم يذكروا
صح الدعوى والبينة بخلاف دعوى الشراء والوقف لأن الغائب لو أجر المصوب يصح الجواب
وفي الفتاوى الصوى رجل لوعى دارا يذخر رجل وقال استأجرت هذه الدار فيذكر من
فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرات ولوعى ذوالبيد أنه أجره من فلان فادعى أن
الرجل أن لوعى المدعى عليه فعلا بأن قال استأجرت فلان وقبضها وانت أخذتها
بغير حق وغصبها مني يسمع أما لو قال استأجرتها من فلان قبل أن تستأجرات منه وقد
سلم اليك لا يسمع لأن المستأجر لا ينصب خصما لأنه اثبات الملك المطلق ولا في اثبات
الاجارة بدو الفعل قال الامام ظهرا لدين المرغينة تسمع هذه الدعوى مطلقا
لأن ذوالبيد يدعى ملك المنافع بالاجارة فكان خصما دار في يد رجل لوعاها رجلان
فاقام كل واحد منهما البينة أن الدار داره أجرها من ذوالبيد بعشقة وراهم الدار بينهما

والعشقة بينهما استحسانا نوع منه في دعوى الاجارة المنسوخة ينبغي أن
يذكر أول المدة وآخرها وتسلم المتأجر فلوم يذكر واحد منهما لا يصح الدعوى فلو
لم يذكر المدة في الدعوى ثم أعاد الدعوى بعد مرق فذكر تسليم المتأجر وأول المدة وآخرها
صح وكذا في دعوى ثمن البيع فلو لم يذكر تسليم البيع ثم أعاد الدعوى فذكر التسليم بأن تعلم
من عالم في مجلس القضاء صح الدعوى وكذا لو فكر المذعي أول المدة وآخرها فذكر التسليم
وشرائط آخر ولم يذكر أن هاتم فكر تقبل في شهادات المنقعة ولو اقام الأجر البينة
أنه سلم المتأجر فبينة الأجر أو لوعى على آخر مالا مقدار ماله الاجاق
المنسوخة بحكم الضمان معلقا في الاجارة والمتأجر اثنان وقد فات احدهما وانفخت
الاجارة في حصته ولزم الضامن تلك الحصة لا يسمع هذه الدعوى لأن ماله الاجارة معلق
لزمه على الضمان بفتح في الاجارة فلا يتوجه على الضامن بفتح بعض الاجاق

الفصل السابع في دعوى الوكالة وفي الزيادات في كتاب الشهادات

رجل وكل رجلا بطلب حق حوله قبل فلان أو تقاضيه دينه أو خصومته عند القاضي فانه
يقبل منه وان لم يكن معه خصم ان عرفه القاضي باسمه ونسبه وان لم يعرف لم يقبل منه حتى لو
غاب الموكل واحضر الوكيل رجلا واراد اثبات حق الموكل عليه لا يمكنه ذلك ما لم يقيم البينة ان
الذي ساء ونسبه قد وكله بذلك لأنه لو لم يعرفه القاضي عن بجى رجل في القاضي ويصح
باسم غيره ونسبه فيموكل عند القاضي ويغيب فيجئ الوكيل ويأخذ عهدهم ذلك المستم
ويأخذ الماله منه بحكم الوكالة هذه ولم يكن لوكله عليه حق قط وهذا الفصل القضاة عنه
غافلون فلو ان القاضي لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل واحضر الوكيل رجلا للموكل
عليه ماله واقام البينة ان الذي وكله فلان بن فلان قبلت ببينة وكيفيه اقامة البينة على
ان الوكيل فلان بن فلان وانما لا تقبل بدو هذا لان القاضي انما يقبض للموكل محضرة الوكيل
فاذا لم يعرفه القاضي باسمه ونسبه ولم يذكر هو فلو قضى يكون قضاء للمجهول هذا العالم يحضر

الموكل خصما عند القاضي وقت التوكيل فان احضر خصما نقاه وكلت هذا الرجل ليخاصم عنه
مع هذا الرجل ومع كل من له عليه حق بالكونه فان القاضي يقبل التوكيل ويجعله خصما وان
لم يعرف الموكل باسمه ونسبه وفي الاقضية البينة على الوكالة انما تقبل على خصم جاهد عندنا
فلو قضى القاضي بشبوت الوكالة من غير خصم جاز بناء على ان القاضي لفاقضه على الغائب ينفذ
وسيلة كتاب المفتوح وفي الفتاوى الصوى لواقام الوكيل بقبض الوديعة البينة على الوكالة
مع ان المودع صدقة تقبل وقد ذكرنا في فصل دعوى الدين ولو قضى بالوكالة على خصم جاهد بعد ظهور
عدالة الشهود ثم احضر الوكيل غريبا آخر فانه يقضى بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة على
الوكالة وكذا لو غاب الوكيل بعد اقامة البينة على الحق واحضرم الموكل فانه يقضى بتلك البينة
وكذا الوكالة لهذا الموكل وكيل آخر فخصم وقد ذكرنا تمام هذا في كتاب القضاء وكذا لواقام
شاهدا واحدا على غريم وشاهدا آخر على غريم آخر او وارث آخر رجل اقام البينة على رجل ان
فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض الدين له عليه فمجد الغريم الدين والوكالة او مجد
الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتها وبالدين
عند محمد تقبل وقضى وعندهما لا وقد ذكرنا في كتاب القضاء ولو حضر الغائب لا يحتاج
الى اعادة البينة لانه احد الوكيلين لا يتفرد بقبض الدين فاضطر الى ان ينصب خصما
عن الغائب واذا ثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمنه لواقام هذا الوكيل البينة
ان صاحب الماله وكله وفلانا الغائب محضومة مع فلان او بقبض الدين واجاز ما صنع
كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاضرة الغائب والوصية لواقام البينة ان فلانا او صليبه
والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعندنا يس يقضى بوصايته
وحده لان احد الوكيلين يتفرد عنده قال وفي نوادر استدنا ظهر الدين رجل من وكلاء
باب القاضي لفاقبل القاضي على رجل انه وكيل من جهة فلان الغائب بانبات حقوقه وديونه على
النفس وللغائب على هذا كذا فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي اجاب

بحضرة المدعى عليه وقال ان موكله يقول ليس على هذه العشرة وليس له علم بهذه الوكالة
فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فقضى القاضي بشبوت وكالة المدعى
عليه ساكت لا يصح هذا الحكم ولا يصير هو وكيل لانه شرط قبول البينة انكار الخصم ولم يوجد
رجل لوعى على انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحضره مجلس الحكم فادعى المديون
الابراء او الالباء قال المدعى عزلي الموكل ان كان التوكيل بالتمس الخصم لا يسمع ودعواه هذه
الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التمس من جهة يسمع ولكن انما ثبت لفا
اقام البينة على العزل اما بدو البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لت بوكيل وصدقه
للخصم لا يصح وان هذا انه لو صالح مع الخصم ثم قال لت بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدقه
الخصم لا يسمع **الفصل الثامن في الكفالة** في دعوى الماله بسبب
الكفالة بتين الماله لانه الكفالة في الدية وبدل الكتابة لا يصح وفي اجماع الكفيل رجل اقام
البينة ان له على فلان الف درهم وهذا الرجل كفيل به فالمسئلة على اربعة اوجه اما ان
يدعى كفالة مبهمة بان قاله لك على فلان فهو على او مفتح بان قال الف الذي لك
على فلان فهو على وكل وجه على وجهين اما ان كانت الكفالة باوره او بغيره ان لوعى
كفالة مبهمة واقام البينة انه قاله ما لك على فلان فهو على وقال المدعى قبلت هكذا وان
له على الغائب الف درهم يقضى بالف على الغائب والحاضر والمدعى بالحياذ ان شاء اخذ
من الكفيل وان شاء اخذ من الاصيل رجوع على الاصيل لانه لا فائدة للكفالة باوره ولو كانت
الكفالة مفتح بان شهدوا انه كفيل بالف الذي له على فلان الغائب ولم يشهدوا انه
كفيل باوره فان القاضي يقضى على الكفيل الحاضر خاصة حتى لو حضر الغائب يحتاج الى اعادة البينة
عليه ولو شهدوا انه كفيل عنه بالف باوره فالقضاء يكون على الغائب والحاضر وفي
الاقضية رجل باع من رجلين متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فلقى
احدهما واقام البينة عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه

بأمره يقض له على الحاضر بالف درهم خمسمائة منه عليه بالصلالة وخمسمائة منها منه عن الغائب
فان لم يأخذ الطالب منه شيئا حتى بقي الغائب لا يحتج بالاعادة البينة رجل لوعي على آخر
انه كفله هو وقلان الغائب عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفله عن صاحبه واقام
البينة فانه يقض له على الحاضر بالف يأخذ به ايها شاء فان وجد الغائب لا يحتج بالاعادة
البينة رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه باذن الباي فطلب الباي الثمن فاقام المذني
البينة انه احاله بالثمن على قلان الغائب فحضرا لمحت له عليه فالماله لازم عليه السائل
في الافضية رجل لوعي على آخر الكفالة على آخر بماله الاجادة معلقا بالفسخ ويزعي على
الكفيل وقال انه فسخت الاجادة في ايام الفسخ واقام البينة عليه بغية الآخر تقبل ذلك
ان شاء اخذ من الكفيل يرجو على الاصيل انه كانت الكفالة باو و ان كانت بغيره لا يرجو
فان لم يأخذ الكفيل حتى حضر الغائب فالفسخ ماض لانه لما لزم المالك الكفيل انفسخت
الاجادة ضرورية رجل لوعي على آخر مالا بسبب الكفالة عن رجل واقام البينة وقضى القاض
به ثم ان المدعي اخرج الكفيل من الكفالة وابراء ذمته ثم علم ان الدعوي كانت باطله
والحكم لم يقع بحجها فاراد المدعي ان يعيد الدعوي ويقام البينة على ذلك الرجل بالكفالة
لا يكون له ذلك لانه ابراء ذمته اذ اذنت على رجل انه كفله لها بدينار من صداقها الذي
لها على زوجها فلان معلقا بالفسخ وقد تحققت لانه الزوج جعل الامر بيدي متى غاب
عن شهر او طلقت نفسه في مجلسه واقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة
الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا وينصب الكفيل خصما عن الزوج رجل لوعي على آخر
انه كفله وقال ان مات فلان المودع بحقه لا يودع ويكذافه على وان مات بحقه لا
واقام البينة عليه يسمع هذه الدعوى **الفصل التاسع في دعوى**
الصلح وفي سورة الثاني رجل لوعي دارا فانك المدعى عليه على نصف تلك الدار وجد
المدعي بينة فاقامها يأخذ النصف الباقى وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهرا الدين وفي

النصاب لان الصلح اسقاط الحق عن العين لا يضحى هكذا اجاب الامام خالي وذكر الامام خا
في نسخة ان هذا رواية من جماعة اما في ظاهر الرواية لا يسمع دعوى الباقى ولا يأخذ ما وقد
ذكرنا وجه كلا القولين في اخرنا رجل لوعي حقة دار فصالحه على مال ثم استحق الدار با
البينة وقضى بها للمصحح كانه الذي اليد ان يرجو على المدعي ويأخذ منه ما دفع من بدل
الصلح ولو استحق الدار اذ ذاعا لا يرجو بشئ رجل لوعي دارا فدعى المدعي عليه انه
صالحه من هذه الدعوى فلم يجد البينة وقضى بالدار للمدعي فاخذها وباعها ثم ادعى المدعي عليه
اذا ان يتحلف بالله ما صالحته قبل دعواك الدار له ذلك فان نكل عن اليمين ينتظر ان
اجاز البيوع يأخذ الثمن والابيضته في رواية هو المختار وان لم يبيع الدار يأخذ هو الدار
وكذا لو اقام البينة على الصلح بعد القضاء يبطل القضاء لانه جرى الصلح بين المتداعيين وكفى
الصك وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ان الصلح وقبوا طلاقا بفتوى الائمة و
اراد المدعي ان يدعى ما لوعي لا يصح الا ببراء السابق والمختار انه يسمع لانه هذا ابراء في ضمن صلح
فان فلا يعمل **الفصل العاشر في دعوى نسب والارث** وفي الافضية
نصرة اقام بينة من النصارى ان فلان ثاؤف وهو ابنه ووارثه لا وارث له غيره ولم يحضر
احد الابنه قبله حتى فانه لا يمكنه اثبات نسبه وموت لانه شرط سماع البينة والقضاء بها ختم جاهد
والختم في اثبات النسب الوارث او الوصية او من للميت عليه دين او عنده مديونية او غيرهم له على الميت
دين او الوصية ويتوى ان كان مقرا بالحق او منكرا له رجل لوعي على آخر انه اخ له لايه وامه
ان لوعي سبها اليه او النفقة يسمع الدعوى ويقضى بانه اخوه وكان ذلك قضاء على جميع
الاخوة والوزنة وان لم يدع سبها مالا لا يمكنه اثبات الاخوة لانه هذا في الحقيقة اثبات
النبوة من الاب والام فكان هذا دعوى على اب المدعى عليه لا على المدعي عليه ولو اقر
المدعى عليه انه اخوه لا يضحى وكذا لو لوعي انه ابن ابنة والابن غائب او ميت وكذا لو لوعي انه
جدة ابوابيه والاب غائب او ميت فان لوعي سبها مالا من النفقة وغيره ما تحيذ ينصب

خصما من الغائب لانه لا يتوصل اليه الابا نيات حتى على الغائب حتى لو حضرا لابلت
 ان انكاره اما لو لدعى على رجل انه ابوه او لدعى على رجل انه ابنه او لدعى على امرأة انها زوجته
 او لدعت امرأة على رجل انه زوجها او لدعى العبد على عرته انه اعتقه وهو مولاه او لدعى
 العزلة انه هذا كان عبدا وان اعتقه او المرأة لدعت على رجل انها امته او لدعى ولاء المولاة
 والذي لدعى قبله منكرا فاقام المدعى بيته تقبل سواء لدعى بسبب هذه الاشياء مالا
 او لم يدع بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على العبد ولهذا لو اقر انه ابوه او ابنه او زوجته
 او زوجه صح ولو اقر انه اخوه لا يصح وفي دعوى المرأة على آخر ان ابنها عن ابنه لا يصح
 هذه الدعوى وهكذا روي عن محمد بن الفريض وهذا قياس وما ذكره الا قضيه انه
 يسمع استحسانا امرأة لدعت على رجل لقيط في يده انه اخوها وهو يدعى انه عبده يقبل بينه
 المرأة ويقضيه لها لانها تريد حق الحضانه **فروع منه** وفي الاصل في كتاب الدعوى في باب
 اقرار الميرض بالولد وفي آخر كتاب الاقرار من مختصر القدوري رجل له عبده في حته فاقتر في
 مرض موته انه ابنه وليس له نسب هو وفي مثله يولد لثله فانه ابنه ويرثه ولا يصح في شئ
 سواء كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن وعتقه من جميع الماله وكذا لو كان عليه دين يحيط
 بجميع ماله وليس له فيه ابطال حق الغرماء والورثه وكذا جارية ولدت في حته واقتر في مرضه
 انه ابنها وسواء كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن وفي اجماع الصغير في كتاب البيوع رجل
 له غلام ولد في ملكه فباعه من رجل وباعه المشتري في آخر ثم لدعى البايي نسب الغلام يصح
 الدعوى ويثبت النسب ويبطل البيع استحسانا والقياس ان لا يسمع الدعوى بالتناقض و
 الجواب ان التناقض متحمل في مثل هذا الموضوع لانه النسب مجرى فيه اخفاء وصار كالمختلفة
 لفا اقامت البينة ان الزوج طلقها ثلاثا قبل الخلع يسمع وكما مكاتب لفا اقام البينة ان
 المولى اعتقه قبل الكفاية تقبل وفيه ايضا في كتاب الدعوى يقبل البينة وفي اجماع الصغير
 في كتاب الدعوى رجل باع جارية قد صلبت عنه فولدت في يد المشتري فادعى البايي الولد يصح

دعواه ونصير الجارية ام ولد له ويبطل البيع استحسانا فلو ان المشتري اعتق الولد ثم لدعى
 البايي فدعواه باطل فلو اعتق المشتري الام فهو ابنه ويصح دعواه ويرد على المشتري حصته من
 الثمن هذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت البيع وقد كان البايي اشترى هذه الجارية
 وباعها بعد سنتين حتى يعلم ان العلوق كان في ملك البايي فان كاه مشكلا بان جاءت بالولد
 ستة اشهر فصاعدا من وقت البيع ولا قبل من سنتين فادعاه البايي لا يصح دعواه الا
 بتصديق المشتري ولو ولدت لكثر من سنتين من وقت البيع فادعاه البايي وكذبه المشتري
 لا يصح دعواه ولا يثبت النسب وان صدقه المشتري يثبت النسب ولا يبطل البيع ويحمل
 ذلك على الاستيلاء بحكم النكاح وفي القدوري ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من يوم باع
 فادعاه البايي وقد جاءت به لاقبل من ستة اشهر لا يثبت النسب في الولد وان ماتت الام
 فادعاه وقد جاءت به لاقبل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البايي ويرد الثمن
 كله عند ذبحه وعند ما يرده حصته الولد دوة الام وفي المنقعي رجل باع امه له وبها
 حبل نقاه البايي ليس هذا الحبل منه وهو من عيزي فولدت عند المشتري لاقبل من ستة اشهر
 فادعاه البايي جازت دعواه وروى الجارية والولد اليه ولو لدعاه البايي ثم ماتت الام
 او اعتقها المشتري فعتقه باطل ويردها الى البايي ويضف في الموت قيمتها ويرجى بجميع
 الثمن على البايي وفي اجماع الصغير حتى في يد رجل قال هو ابن عبدي فله الغائب او الميت
 ثم قال هو ابني ليكون ابنه ابدا وعند ما كذبه الغائب فيما اقر ثم لدعى المولى انه ابنه
 صححت دعواه رجل في يده غلامان ثؤامان ولدا عنده فباع احدهما فاعتقه المشتري ثم لدعى
 البايي الغلام الذي في يده انه ولده فيما ابناه وبطل العتق من المشتري وفي المنقعي لفا
 عالج الرجل جاريته فيما دوة الغريم فانزل فاخذت الجارية ماء في شئ فاستدخلت فوجها في
 حدثان ذلك فعلقت الجارية وولدت ولدا الولد ولد الرجل ونصير الجارية ام ولد له
 وفي الفتاوى رجل قال احدهما بنين الصبيين ولدي صحى وبحر على البيان فان لم يبين حتى مات

وادي المشتري
 يدعوه البايي
 او يبيع قد غفل
 ان مات الولد
 فادعاه البايي

يجد ورثته على البيان ولا يثبت نسب حتى يتحققوا على شيء **نوع من** رجل لوقى على آخر
انه ابوه لا يصدق الابنية او تصديق من المدعى عليه ولو لوقى انه ابنه ان كان يعبر عن
نفسه فكذلك وان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه يصدق استحسانا والبيت شهادة رجلين
او رجل واحد **نوع من** كتاب الاقرار ان من قال لعبد صوابه ان كان يعبر
او كان بالغ غير جوهري تصديقه ان لم يقر بالرق على نفسه لانه خرج بحكم الولد في شرط التصديق
اما لفظان اقر بالرق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعبر حتى لا يشترط التصديق ولو توعدت
امراة على رجل ان ابنها لا يثبت الابنية القابلة وقد ذكرنا في كتاب الشهادات رجل
قال لعلام هذا ابني يثبت النسب منه من غير ان يقول ولد على فراشه ولو قال ليس هذا
الولد مني ثم قال مني ليصح ولو قال مني ثم قال ليس مني ليصح النفي رجل لوقى على آخر
انه اخوه وطلب منه النفقة فانكر ثم مات المدعي فجاء المدعي عليه بطلب الميراث ويدعي
انه اخوه لا يسمع لان هذا ليس باقرارا بالنسب حتى لا يضره التناقض بل هذا دعوى الماله وفي
دعوى الاخوة لاجل النفقة او الميراث لا يشترط ذكر الجدة كذا نقل عن الامام الحسن عليه
وذا ابن العم يشترط ذكر الجدة وفكر نسبة الاب والام الى الجدة رجل لوقى على آخر انه ابن عمه
الميت فطلب الميراث ثم لوقى بعد ذلك انه اخوه لا يسمع فلو عاد فادعى ان ابن عمه
يسمع **نوع من آخر** وفي الاقضية رجل مات وتركه في رجل درهم ودينارين وغير
ذلك فادعى رجل انه ابن الميت لاني وامه فافر ذواليد بذلك فان القاضي يثاء في ذلك
ولا يجمل وكذا لو لوقى رجل الوصية من الميت وفرها اما لو لوقى رجل انه ابن الميت
وصدقه ذواليد فانه يامره القاضي بدفع الماله اليه لان الابن وارث على تحل حال الان
فيه احتمال متساو في الغيرة وانه موهوم فاما استحقاق الاز^{بسط} عدم الابن ولم يثبت وفي
الوصية جعل مقرا على غيره لانه اقر انه ليس بخلف عن الميت فلما يصح اقراره على الميت
بدونه الثاني فاذا ثاب ان حضروا في آخر دفع الماله اليه لانه ذلك خلف على الميت

وكافة القولا قوله في الوصية وان لم يحضر وارث آخر اعطى كل مدعي ما اقربه لكن ياخذ
شكفيل ثقتا وان لم يجد شكفيل اعطاه الماله وضمنه ان كان ثقتا حتى لا يهلك امانة وان
كان غير ثقتا تلوم القاضي حتى يظهر انه لا وارث للميت او اكبر رايه ذلك ثم يعطيه الماله و
يفضله ولم يقدر مدة التلوم بشئ لكنه موكوله في راي القاضي وهذا المشبه باصول في
وعندهما مقدر بحاله وفيه في شهر هذا لفظا له ذواليد لا وارث له غيره فان
قال له وارث لكن لا ادري امانات او لم يمت لا يدفع الى احد منهم شيئا لا قليل ولا كثير
قبل التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعي البينة انهم لا يعلمون للميت وارثا غيره وكل من يركب
بحاله دونه طال كالات والاب والام والبن كالا بن ولو لوقى انه ابن الغائب وانه مات
وهو وارث لا وارث له غيره او لوقى انه ابنه او ابوه او امه او مولاه اعتقه او كانت امراة
فادعت انها عمة الميت او خالته او بنت اخيه وقالت لا وارث له غيره ولو لوقى آخر انه
زوج او زوجة للميت او ان الميت او امرأته بجميع الماله او ثلث الماله وصدقها ذواليد
وقال لا ادري للميت وارثا غيره كما اولا لم يكن المدعي الوصية بشئ يحكم هذا الاقرار و
يدفع القاضي الماله الى الاب والابن والام ومولى العتاقة او العمة او الخالة او بنت الاخت
اراد به مدعي البنوة او الاخوة لفظا لغيره اما عند الاجتماع لا يراهم مدعي الاخوة هذه
الاشياء لفظا لراي مدعي الزوجية او الوصية بجميع الماله او ثلث الماله مستدلا باقرار ذواليد
الميت فمدعي الاخوة والبنوة اولى ثم قال بعد ما يتخلف الابن ما هذه المرأة امراة الميت
او زوجة الميت او موصيه وهذا لانه لم يكن للمرأة اول للزوج او للموصيه بيته اما لفظا
اقام واحد منهم بيته اخذ ببيته وهل ياخذ الكفيل قد ذكرنا ولو اقر ذواليد ان صاحب
الماله كاه رجلا وانه اقر ان هذا ابنه او ابوه او مولاه اعتقه او امرأته بجميع الماله او ثلثه
او هذه زوجته فالماله للابن والمولى كما لو عاينا انه اقر بهذه الاشياء بخلاف التكال
وولاء المولاه والوصية لانه ذواليد اقرب بسبب منقضى لما مر ولو حضر صاحب الماله حيا

بعد ما نوعى رجل انه مات وهو اخوه او نوعى البنوة وتعام هذا في الجماع الكبير في الباب الاول
من الوصايا **جس آخر** دار في يد رجل اقام رجل البينة ان اياه مات في هذه الدار
لا تقبل هذه الشهادة واصل هذا انهم ان شهدوا ان الدار لابيهم ولم يزيروا على هذا من خبر
الميدان لا تقبل وقال ابو سائر آخر لا تقبل وهما اربع مسائل احدها ما ذكرنا الثانية
لما شهدوا انها كانت لابيهم او في يديهم ومات وتركها ميراثا له وهما تقبل الثالثة لو
شهدوا انها كانت لابيهم او في يديهم يوم مات فتقبل هذه الشهادة ايضا الرابعة
لو شهدوا انها لابيهم ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له منهم من قال هذا ايضا على اختلاف
الذي ذكرنا في الوجه الاول ومنهم من قال ههنا لا تقبل بالاجماع وهو اختيار الامام
الفضل وهو الصحيح الكل في الاقضية وفي اجماع الصغير لو شهدوا ان هذه الدار كانت لابيهم
اجرها ذليل او دعوا منه او اعادها او رهنها منه فتقبل من غير ذكر الجحد بالاجماع رجل مات
وله في يد رجل اربعة آلاف درهم حبيبة قال المودع لرجل هذا ابن الميت الذي اوعضني
لا وارث له عيذه فان القاضى يأمر ان يدفع الماله اليه ولو قال هذا ابنه وآخر قال المودع
ليس له ابن عيذه فقبض القاضى له بجميع المال ميراث قسم بين الزملاء او بين الورثة
قال لا اخذ من الغريم ولا من الوارث كفيلا فهذا او احتاط به القضاة وانه ظلم وعندها
ياخذ كفيلا واما رد الابق واللقطة ان دفع اللقطة بالبينة لا بالعلامة لا ياخذ
الكفيل وان كان الدفع بالعلامة او رد الابق باقرار العبد ياخذ كفيلا بالاجماع
نوع منه وفي فوائد شمس السلام رجل نوعى دار في يد رجل بالارث عن ابيه
ثم ظهر ان الدار لم يكن في يد المدعى عليه باقرار المدعى ثم نوعى هذه الدار على رجل آخر
يسمى وقيل لا يسمع دار في يد رجل قال هذه الدار كانت ملك والدي فلان بن فلان
مات وتركها ميراثا له ولاخته فلانة لا وارث له غيرنا وترك ايضا ثيابا ودوابا وقسما
الميدان فصارت هذه الدار بالقسمة نصيبه واليوم ملك بهذا السبب وفي يده بغير حق يسمع

ولو قال

ولو قال مات والدي وتركها ميراثا له ولاخته فلانة ثم ان اخته فلانة اقترت بجميع نصيبها
من هذه الدار في هذه دعوى الاقارب وقد ذكرنا في اول الكتاب رجل نوعى محدودا
واقام البينة فأتى المدعى عليه فقبض القاضى على الوارث بتلك البينة ثم ان الوارث اقام
البينة على الملك المطلق على يسمع ان قاله الوارث عند القضاء ملكه بالورثة صار
مقبضا عليه فلا يسمع هذه الدعوى وقد ذكرنا هذه المسئلة بتامها في كتاب القضاء
الفصل الحادي عشر في دعوى العبد والحرية وفي الاقضية عديد في
يد رجل اقام العبد البينة انه حر وقاله ذواليد انه عبد فلان اوعينه او آجره فبينة
ذواليد اولى بخلاف ما لو اقام البينة على مولاه انه حر الاصل واقام مولاه البينة
انه عبده فبينة العبد اولى لانه المولى يصلح خصما لاثبات بينة العبد بالحرية اما ههنا
فالودع ليس خصم لكن يحال بين العبد وبين ذواليد اصل المسئلة الوكيل بنقل المرأة
لما اقامت البينة على الطلاق لا تقبل لكن يحال بينها وبين الوكيل استحسانا كذا نصنا
ولو قاله العبد اعنتني فلان وذواليد لم يقم البينة على الادعاء والاجازة لا يحال
بينه وبين العبد لانه اقرب بالرق ثم نوعى العتق ولو قاله انا حر الاصل كان القول
قوله بحكم الاصل ولو اقام ذواليد البينة على الادعاء دونه الملك للغايب حين اقام
العبد البينة على الحرية لا تقبل بخلاف ما لو اقام العبد البينة ان فلانا اعنتني
غير الذي اوعى انه يندفع عنه خصومة العبد لانه اقرب بالرق على نفسه وسياسة
تمام هذه المسئلة في فصل الدفع امة في يد رجل قالت انا ام ولد لفلان او مدبرته او
مكاتبة او اعنتني فقال ذواليد انها ملكه فالقوله قول ذواليد وقال ابو سائر القول
قول الامة والمقوله ولو صدقها المقوله في انها امة له وكذبها في الاستيلاء او العتق فالقوله
قول ذواليد ولو قاله ذواليد اشتريتها من فلان وقالت الامة اعنتني فلان واقام
كل واحد منهما بينة فبينة العتق اولى الا لكان في يد المشتري قبض معاين ولو ان

رجلا قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعواهم ان يرقوا
ولوعايتهم احرار وادعوا كافوا احرارا ما لم يقرؤا بالملك بكلام او بيع او تقدم له بنت
وان كانوا من الهند والسند والترك والروم وفي اجماع الصغير في كتاب القضاء غلام
في يد رجل قال انا و قال الذي في يديه هو عبدي ان كان لا يعبر فالقوله قول ذي اليد
وهو كالمحتاج وان كان بالغ او صغيرا يعبر فالقوله قول الغلام ولو اقاما البنت
هذا على الرق وهذا على الحرية فبنت الغلام اولى هذا في الاقضية ويجوز ان يكون القول قوله
والبنت كما لو دعي لفا قاله ردود الودعة كان القول قوله ولو اقاما البنت فالبنت
بنته وكذا الرجل لفا قاله للظير ارضعت ولدي بلبن البقر قالت لابل بلبنه فالقول
قولها ولو اقاما البنت فالبنت بنتها وحيل اخرى في بيع اجماع الصغير من سائل
السلم لفا قاله رب السلم اجعلك شهرا وقد مضى فقال المسلم اليه لم يمس انا اخذت منك
السلم انا فالقوله قول المطلوب وعلى الطالب البنت ولو اقاما البنت فالبنت
بنته المطلوب ايضا وفيه ايضا في كتاب النكاح لفا بعث الزوج اليها ثوبا فقالت هذا
هدية وقال الزوج هو من اكسوة فالقوله قول الزوج والبنت بنتها فان اقاما البنت
فالبنت بنتها ايضا وفي الزيارات رجل باع عبدا من رجل فلما طلب منه الثمن قال
المشترى انك بعثت الحر لانك اعتقت البنت او قاله انك حلفت وقلت ان اشتريت العبد
فهو حر وعنتي ثم بعته مني واقام البنت تقبل ولودعني الثمن يتردد وكذا لو لم يقيم المشري
البنت لكن اقام البايء البنت انه اعتقه قبل البيع تقبل بناء على ان الشناقص محتمل
في العتق وفي الاجناس في دعوى المشري انه احرأ واعتقه البايء عتق عليه ولا يقبل
بنته المشري على البايء وعند ابيس تقبل ولو اقر المشري ان كان الارض المشتراة مسجد
وانفذ القاضي اقراره ثم اقام المشري البنت على البايء يرجع بالثمن تقبل العبد لفا لدعي
حرية الاصل ثم العتق العارض يسمع والشناقص لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا يشترط الدعوى

في بيته

والاعتاق

والاعتاق المبتدأ يشترط الدعوى عند ابيس وعند ابيس بشرط واجمعا انه لا يتخلف
بدوة الدعوى في باب السلة من بيوع الزيارات واجمعا على ان دعوى الامة ليست بشرط
وفي اجماع الصغير في كتاب البيوع عبد قال للرجل اشتري فانه عبد فاشتراه فاذا هو حر ان
كان البايء ماضيا او غايبا غيبة معروفة لا يرجع على العبد بشي وان كان غايبا لا يدري مكانه
رجع على العبد بالثمن والعبد على البايء وعن ابيس انه لا يرجع على العبد كما قاله اشتهر
فانه عبد وقوله فاذا احرأ يحتمل حرية الاصل ويحتمل الحرية بالاعتاق المبتدأ فان كان المراد
به الحرية الاصلية فالدعوى فيها ليست بشرط والشناقص لا يكون مانعا وان كان المراد
الاعتاق المبتدأ فالدعوى وان كان شرطا عند ابيس كما ذكرنا الا ان الشناقص لا يمنع
صحة الدعوى في العتق المبتدأ لان المولى يتفرد به وقد ذكرنا نظاير هذا في فصل دعوى
النسب والارث عبدا قام البنت على مولاه انه قاله ان اعتق فلان عبده فعبدى هذا
حر وقد اعتق فلان عبده لا تقبل هذه البنت ولو كان الشرط دخول الدار تقبل بالاجماع
وكذا اثبات كل شرط يتصور به العير رجل لدعي ربح عبد بشرط حضرة وكذا لو لدعي
وكيل العبد حرية يشترط حضرة ولو قضى القاضي بالحرية الاصلية لا يشترط حضرة عند
الدجوي بالثمن على البايء السائل في فوايد الامام ظهر الدين المرغيناني به

الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح وفي مختصر القدر وري
رجلان لدعي نكاح امرأة واقام البنت لا يقض لواحد منهما الا لفا اقترنت المرأة لواحد
منهما لاحد سماع قلة وحكم من دكن الاسلام على الفدي انه قال لا يترجى احدها
الا باحد معان ثلثة احدها اقرار المرأة الثاني كونها في يد احدها الثالث دخول
احدها بها الا ان يقيم الآخر البنت ان نكاحه سبق وهذا العالم يوزخا او ارضا ناريها
واحد فان ارضا ناريها احد بها سبق فهو اولى وان كان تاريخها سواء ولا حد لها يد
فهي له وان ارضا احدها دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحدها دون الآخر

يدفصاحب اليداول فان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي اقرت له وهذا كله
 في حال حيوة المرأة انما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق يقضه وان كان تا
 ريخها سواء اولم يوزخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وتترثان
 ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب منها ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن
 كامل وهما يرثان من الابن ميراث اب واحد وفي المنقح لو اقاما البينة على النكاح في حالة
 الحيوة عيذان احدهما اقام البينة على النكاح او على اقراره بالانكاح لا يترجى هو بهذه
 البينة اما لو اقام احدهما البينة على اقراره بالانكاح بعد ان تاريفقضى له
 بالانكاح كما لو عاينا اقرارها لاحدهما بعد البنتين رجل لوقي نكاح امرأة واقام البينة
 وقضيه به ثم لقعاها آخر وقال انها امرأة واقام البينة لا يعتبر وكذا لو لوقي نسب
 الملك مولود واقام البينة وقضيه به ثم لقعاها آخر واقام البينة لا يثبت اليه في اول كتاب
 اقتبس للامام السرخسي وفي الملك المطلق لفاضة بعد لرجل ثم لوقي ان العبد له واقام
 البينة يقضيه في الزيات وقد ذكرنا المسئلة في كتاب القضاء **نوع منه**
 وفي المنقح امرأة لوقت على رجل انه تزوجها فانكر الزوج ثم لوقي انه تزوجها بعد ذلك
 واقام البينة تقبل بخلاف ابيو لان النكاح لا يبطل بمجرد لوقي على امرأة انه
 تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج فجاءت المرأة تدعي ميراث لها الميراث وكذا لو لوقت
 المرأة النكاح على رجل فانكر ثم ماتت المرأة وطلب الزوج الميراث له الميراث قال وهذا
 قولهما لا قول ابي فان محمد لفي في اقرار الاصل في باب الاقرار بالنكاح لفا اقرار الرجل
 انه تزوج فلانة بكذا في صحة او مرض ثم مجد وصدقته المرأة في حيوة او بعد موتها لا يجوز
 لانه لا علة عليه ولهذا ان يتزوج اختها واربو بسواها وفي المنقح امرأة لوقت
 على زوجها انه طلقها فانكر الزوج ثم ماتت فطلبت ميراثها او رثها رجل لوقي على
 امرأة نكاحا وقال ان زوجك الغائب طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجك فاقرت

وان اقرت امرأة
 بالنكاح في حية
 ماتت في حية
 الزوج بعد موتها
 عندهما وعند البينة

بنكاح الغائب وانكرت الطلاق فاقام المدعي البينة على طلاق الغائب تقبل البينة ولا
 يحتج به الا إعادة البينة لوضر الغائب رجل لوقي نكاح معتدة يشترط حضرت زوجها
 سواء كان الطلاق رجعي او باينا رجل لوقي نكاح امرأة فقالت امرأة انا امرأة فلان
 واقامت البينة لا يصح هذا الدفوع رجل لوقي على امرأة نكاحا فقالت من منكوته اين
 مدعي بوم كنهه فليب فاحذونه بوفاته فتزوجت بهذا بعد انقضاء عدة فالمرأة للمدعي
 اما لو قالت من زن اين مدعي دوم ام لكن بش ازين ازان مدعي اول بوم المرأة
 للشاذ واسل هذا في الفناوي في كتاب النكاح امرأة قالت تزوجت نفسي من زيد بعدما
 تزوجت نفسي من عمرو والزوجان يدعيان في امرأة زيد عند ابيس وعليه الفتوى
 رجل لوقي نكاح صغيره وقاله زوجها من قاضيه جند ولم يذكر اسم القاضيه ونسبه لا يصح هذه
 الدعوى وينبغي ان يذكر هل للصغير ولي ام لا وهل لقاضيه جند ولاية تزويجه الصغار
 ام لا امرأة لوقت النكاح على رجل فقال الرجل انك اقرت انك في عدة العبد لا يسمع
 هذا الدفوع لا فقال انها اقرت ثم انقضت عدتها ثم تزوجت نفسها منه وان اقرت بعد
 ما تزوجت نفسها منه لا يصح غير ان دعواه في ان النكاح اقرار منه بالحرمه فمحرم عليه
 وفي لوب القاضيه المختص في ابواب الدعوى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو لوقي
 رجل ان اباه مات يكره وقضيه به ثم لوقت المرأة على هذا البيت انه تزوجها بعد ذلك التاريخ
 بيوم تقبل البينة ويقضى بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو لوقي رجل على آخر
 انه اباه يوم كذا وقضيه القاضيه به ثم لوقت المرأة بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها
 لا يسمع وفي الفناوي للقاضيه الامام لفا قالت المرأة تزوجت بغير الشهود او في العدة
 او حال ما كنت بحوسبة او امة فانكر الزوج ذلك كان القول قوله الزوج اجماعا فان
 اقر الزوج بشي في ذلك وكذبته المرأة يكون طلاقا حكما وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل يولو لفا كان للمرأة زوج مووفى طلقها فتزوجت باخر وقالت تزوجت وانا في العدة

ان كان بين الطلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قول المرأة وان كان
 مقدار شهرين لا يقبل قولها عند ابي قال وهذا بخلاف المطلقة لفاعوت الى الزوجه
 الاول بعد شهر ثم قالت لم تزوجي غيرك كان القول قولها وليس هذا كالمعدة
وما يتصل بهذا دعوى المهر امرأة لوقت مهر المثل ثم لوقت بعد ذلك
 المستحقة وعلى القلب لا يسمع امرأة لوقت على وارث زوجها مهرها فانكر الوارث يوقف
 قدر مهرها ويقول له القاضي اكان مهرها كذا اعلم من ذلك ان قالوا لا قاله اكان كذا دوة ما قال
 في المرأة الاولى ان ينهي الى مقدار مهر مثلها وفي الثانية رجل قال بعد موت امرأة انه
 بقي لها على من مهرها اربع مائة درهم شهدا على هذا رجلان وشهدا ان تزوجها على
 الف وخمسمائة بحسب الف وخمسمائة ويدخل الاربع مائة في هذا والله اعلم
الفصل الثالث عشر في العن يتنازع فيها اثنان وفي
الفصل تقييد النكاح وما يله وفي اجماع الصغير من الرجل الى جنبه
 مسنة وخلف تلك المسنة ارض لرجل تلذتها ليس بينهما شيء وليت المسنة في يد
 احدهما تنازعا فيها فالمسنة لصاحب الارض عند ابي وعندهما يقض لصاحب
 النهر ليكون حريما ملحقا بطنه وغير ذلك من اصحابنا من جعل هذه المسنة فروع المسئلة
 اخرى وهي ان من حفز نهر في ارض موات هل يستحق الحريم كما يستحق في البئر عند ابي
 لا يستحق وعندهما يستحق ومنهم من قال هذه المسئلة مبتدأة والنهر حريم بالاجماع
 كابنير واختلفوا في مقدار الحريم ذكره في مختلف الرواية ان عند ابي نصف بطن النهر
 من كل جانب وعند محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا لفالم يكن المسنة في يد
 احدهما بان لم يكن المسنة مشغولة بحق احدهما وتكون موازية للارض فانه كانت
 مشغولة بان كانت لاحدهما عليه اغراس فهي لصاحبها واختلفنا لما يخفى في ولاية القاء
 الطين عليها لصاحب النهر عند ابي وكذا هل لصاحب الارض ان يمنع صاحب النهر من المود

عليها عنده

عليها عنده اختلف الشيخ في دار فيها عشرة ابيات في يد رجل وبيت منها في يد آخر اختلفنا
 في الناحية فهي بينهما نصفان وكذا ثوب في يد رجل وطرف منه في يد رجل آخر لوعيا
 فهو بينهما نصفان علو لرجل وسفل لآخر ليس لصاحب السفل ان يتدخ حايطة وتداول
 ان ينقب كوة الابوضاء صاحب العلو وعندهما يتصرف فيه مالم يقض بصاحب العلو وكذا
 لو تصرف صاحب العلو لا يمنع الا بصريح منهم من قاله ما قاله لا تغير قوله ابي ومنهم من
 قاله انما اصل عنده والاطلاق يعارض وعندهما على عكس زائفة مستطيلة ويشعب
 منها زائفة اخرى مستطيلة غير نافذة فليس لاهل الزائفة الاولى ان يفتحوا بابا في الشارع
 لانه السكة له فان كانت القصوى مستديرة قد تدق طرفا ما كان لهم ان يفتحوا بابا ولو
 اراد ان يفتح بابا في الشارع لانه السكة له ذلك عبده في يد رجل اقام رجل البنية انه عبده وعصبه
 منه الذي في يديه واقام آخر البنية انه عبده او عبده الذي في يديه فانه يقض بينهما رجل نوعي
 دارا في يد رجل انه وعصبه له في وقت كذا فسل البنية فقال له حجة الهبة فاشتريها منه
 واقام البنية على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لم تقبل وفي شرع الطحاوي
 رجل نوعي دارا في يد رجل انها له ولوعى الآخر انها له والذي في يده الدار ينكر لدعواها
 فالجمل في هذا ان يقول لواتنازع اثنان في عين لا يخفى انما ان كان في ايدهما او في ايدهما
 او في يديهما لوعيا ملكا مطلقا بينهما او شرا من واحد او من اثنين ارضا تاريخا
 واحدا او لم يورثا او ارضا وتاريخ احدهما سبق او ارضا في ايدهما ولم يورث في الآخر
 اما لوعيا ملكا مطلقا ان كان في يديهما لم يورثا او ارضا تاريخا واحدا فهو بينهما
 نصفان وان ارضا وتاريخ احدهما سبق فعند ابي ابي من رحم يقض لاسبقهما
 تاريخا ولم يذكر الخلاف في الاصل وان ارضا في ايدهما ولم يورث في الآخر فعند ابي لاجرة للتاريخ
 ويقض بينهما نصفين هذا اذا كان في يديهما وان كان في يد احدهما يقض للآخر في الالفا
 ارضا وتاريخ ذواليد سبق فحينئذ يقض له وان ارضا في ايدهما ولم يورث في الآخر لاجرة للوقت

فان كانت الهبة من
 اراد ان يفتح بابا في الشارع

في يد ٤
 في يد ٤

عند اذ 2 ونقصه للخارج ولولوعيا الميراث كل واحد منهما يقول هذا ورثته من ابي
ان كان العين 2 يذ ثالث ان لم يورثا او ارثا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان وان كان
احدهما سبق تاريخا يقض له عند اذ 2 وابس وان ارثا ملكا لورثين يقض لسبقهما
تاريخا بالاجماع وان ارثا احدهما ولم يورث الآخر يقض بينهما نصفين بالاجماع ولو
كان في يدا احدهما فهو للخارج الا لفاطان تاريخ ذواليد سبق فهو اول عند اذ 2 و
ابس وعند محمد يقض به للخارج لانه لا عبرة للموت في الميراث عنده وان ارثا احدهما
ولم يورث الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا
لذا كان تاريخ احدهما سبق فهو اول ولولوعيا الميراث والدار في ذ ثالث ان لوعي
كل واحد منهما الشراء من ذي اليد ولم يورثا واقاما البينة يقض بينهما نصفين لكل
واحد منهما النصف بنصف الثمن ولهما اختيار ان شاء قبض كل واحد منهما النصف بنصف
الثمن وان شاء ترك احدهما ان ترك قبل القضاء فالآخر يقبض بجميع الثمن بلا خيار
وان تركه بعد القضاء لا يقبض الا النصف بنصف الثمن وان لوعيا غير صاحب اليد
فهو بينهما نصفان هذا الفالم يورثا او ارثا تاريخا واحدا وان ارثا وتاريخ احدهما
سبق فسبقهما تاريخا اول بالاجماع وان ارثا احدهما ولم يورث الآخر يقض لصاحب
التاريخ بخلاف ما لولوعيا تلحق الملك من رجلين فهو بينهما نصفان ولو شهد شهود
الذي لم يورث على القبض فهو اول من الذي ارث وكذا الوارثا جميعا تاريخا واحدا وشهد
شهود احدهما على القبض فهو لصاحب القبض الا ان كان تاريخ آخر سبق هذا
لذا كان في ذ ثالث فان كان في يدا احدهما فهو اول لان هذا قبض عيان سواء ارثا
اولم يورث ذكر شهود القبض اولم يذكروا لان قبض العيان اول من قبض الخبر و
التاريخ بخلاف لولوعيا تلحق الملك من رجلين والدار في يدا احدهما فانه يقض للخارج
سواء ارثا اولم يورثا او ارثا احدهما ولم يورث الآخر الا لفاطان تاريخ صاحب اليد

سبق ولولوعي احدهما الشراء والآخر الهبة او الصدقة او الرهن وكل وكل من رجل واحد
فالشراء اول بالاجماع هذا لما جهل التاريخ فان علم ايتهما اول فهو اول ولو كان كلاهما
هبة او صدقة او احدهما هبة والآخر صدقة فيما لم يذكر الشهود القبض لا يقض وان ذكروا
القبض ولم يورثا او ارثا تاريخا واحدا فهو بينهما لفاطان لا يحتمل القصة كالعبد و
نحوه ولو كان يحتمل القصة كالدار ونحوها فلا يقض لهما بشئ عند اذ 2 وعندهما يقض
بينهما نصفين ولو كان في يدا احدهما يقض له بالاجماع ولو كانت الدار في يد رجل لوعي
احدهما انما له ولوعي الآخر ان نصها له واقاما البينة عند اذ 2 يقسم بينهما ارباعا
بطريق المنازعة وعندهما انما بطريق العود والمضاربة ولو كانت في ايديهما يقض
بالدار لدعي الجميع النصف قضاء التوك والنصف قضاء الاستحقاق وفي الاقضية لفا
اقام رجل البينة على هبة مقبوضة من رجل واقام الآخر البينة على الشراء من آخر واقام
الثالث البينة على الارض من آخر والاربعة البينة على الصدقة المقبوضة من قبض بينهما اربعا
ولو اقام احدهما البينة على الارث من ابيه واقام آخر البينة على الشراء من ابيه فالشراء
اول والهبة والصدقة من ابيه كالشراء والرهن موع القبض اول من الهبة موع القبض
وهذا كله لولوعيا تلحق الملك من اثنين فما ذكرنا في الميراث فهو جوابك في هذا سواء
لوعيا بسبب واحد او بسببين مختلفين ويقع الفوق بين هذا وبين ما لولوعيا تلحق الملك
من اذ فصلين احدهما ان هذا لولوعيا وارثا احدهما ولم يورث الآخر يقض بينهما
لذا كان الشئ في ذ ثالث ولولوعيا تلحق الملك من واحد يقض لصاحب التاريخ الثاني
لذا كانت الدار في يدا احدهما يقض للخارج الا لفاطان تاريخ صاحب اليد سبق ولولوعيا
تلحق الملك من واحد يقض لصاحب اليد الا لفاطان تاريخا تاريخا تاريخا سبق وان لم يكن
لها بينة ويحلف لهما فان حلف صاحب اليد لهما تركه في يده قضاء تركه وان نكل لهما يقض
بينهما وان لوعي احدهما الشراء والآخر الملك والعين في ذ ثالث واقاما

البينة فصاحب المطلق اولى ولو كانت في يد مدعي الشراء او الارث ولو في الخارج ان
ملكه مطلقا يقضي للخارج لان المشتري نزل منزلة البايع والوارث نزل منزلة المورث والبايع
او المورث لو حضرا فالخارج اولى منه كذا هذا **نوع منه** وفي الاقضية دار في رجل
اقام رجل البينة انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له واقام ذواليد البينة كذلك قضى
بالدار للخارج بخلاف النشاب لفا لوقى ذواليد حيث يقضى ذواليد عند اصحابنا فذكر الامام
خواهر زاده في كتاب الولاء في باب الشهادة في الولاء ان ذواليد لفا لوقى النشاب ولو في الخارج
انه ملكه غضبه منه ذواليد او اموعه منه او اعاره منه كانت بينة الخارج اولى وانما
يترجح بينة ذواليد على النشاب لفا لم يدر في الخارج قطعا على ذواليد اما لفا لوقى كمال الشراء
وعجز ذلك فبينة اولى لانه اكثر اثباتا لانها ثبتت الفعل عليه ولو لوقى كل واحد منهما الملك
مع العتق او التدبير فصاحب اليد اولى ولو لوقى الشراء من ثالث فبينة ذواليد اولى
وتفسير النشاب وصور مسائل النشاب ما ذكره الاقضية ان الخارج و ذواليد لو اقاما البينة
على ثوب انه ثوب نسجه في ملكه يقضى لذواليد لفا كان ثوبا لا يعاد نسجه بعد النقص اما ما يباع
نسجه بعد النقص كثوب الغز فان ينفذ ويوزل ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على اوليته
الملك في معنى النشاب وفي صوفى الغنم لفا اقام كل واحد منهما البينة انه صوفى جزء من غنمه
يقضى لذواليد وفي السمن لفا قاله سلاه من لبنه او في دهن عصه من سمه او فورة
او آجرة اوقفيها او سوق طحينة ملكه او جلد الخنزير في ملكه فهو نشاب فان كان كوزا
او صفرا او طستا او آنية من حديد او صفرا او نحاس او شبه او رصاص او مصراعين من ساج
او لاقدا او تابوتا او صندوقا او سريرا او محلة او قبة او سيفا او خفايا او قلنس
يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذواليد اما السيف فبينة ما يضرب
مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة فيسأله علماء الصياغة ان قالوا يضرب مرتين يقضى للمدعي
وان قالوا مرة واحدة يقضى لذواليد والبناء والنخل يعاد وكذا القطن والكتان يعاد

111
ذري بالجولة وهو ان يقلع التالة ثم تعرس في موضع آخر وكذا الحنطة وكل ما يكال او يوزن
لانه يمكن ان يغربل تراب الارض ويجمع حبات الحنطة ويذرعه ثانيا رجلان اقاما
البينة كل واحد منهما على ان الذري والارض له ذري فيها يقضى بالارض والذري للمدعي اما
الارض فلا يشك كل وكذا ذري يعاد فان كاه ذريا لا يعاد فكذلك تبعا للارض وفي القبلة المحشو
لفا اقام البينة على انه قباؤه وخاطه وحشاه وبطنة في ملكه يقضى به للمدعي وكذا لو اقام
البينة على انه صبغ هذا الثوب وكذا في الغنم ان شواء وكذا في المصحف انه كتبه وكذا لو اقام
البينة على حلة انه ساعه او لبن انه ضرب في ملكه فان اشكل عليهم او اختلفوا في رواية ابي
سليمان في يقضى لذواليد وفي رواية ابي حفص في يقضى للخارج اقام البينة انه من صوف
شاة او ثمره نخل يقضى لذواليد وفي الفناوى للقاضي الامام ولو لوقى حليتا انه له صغ
لم يكن هذا كدعوى النشاب لان الحلي يصاغ مرة بعد اخرى وكذا الشجرة يرس مرة بعد اخرى
ولو تنازعا في صوف اقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من شاة هو يملكها واقام آخر البينة انه
ملكه جزء من شاة يقضى به لذواليد لان جزء الصوف لا يتكرر فاجتزأ بجز ثانيا ولو
اقام الخارج البينة على شاة في يد غيره انها شاة وجز هذا الصوف منها واقام ذواليد
ان الشاة التي يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضى بان الشاة للمدعي لانها لوقى في الشاة
ملكها مطلقا فيقضى بان الشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من سباب الملك
وفي الاصل لو شهدوا للمدعي ان هذه الحنطة من ذري هذا او هذا الذبيب من كرمه او هو
التمر من نخله يقضى للمدعي وجلد شاة ولحم شاة وصوف شاة الصحيح هو التسوية في الفصول
كلها وعن محمد بن لوقاه هذه الحنطة من ذري فلان او التمر من نخل فلان فانه يستحق صاحب
الذري والنخل بهذا الافتاد ولو قال هذه الحنطة من ارض فلان لا يستحق صاحب الارض
بهذا شيئا وعن محمد بن موسى آخره افراد لانه اخذه من ارضه فيرده عليه وهكذا
في افراد الاصل رجل نجت في ملكه دابة فاقام البينة انها له نجت في ملكه واقام الخارج

البينة ان الدابة لم يقض بها للخارج اراد به اخلفا في ملكه لانه ولو اقام المدعي البينة
ان الولد نتج في ملكه من دابة في يده واقام فواليد البينة انها دابته نجت في ملكه من
هذه الدابة التي في ملكه فذواليد اول لان البينة قامت على ملكه لولد بالنجاب و
في الاول قامت على الملك المطلق وكان الخارج اول ولو استحق الام يتبع الولد في الملك
صروق رجل اقام البينة على عبد في يد غيره انه عبده واقام فواليد البينة انه عبده وولد
في ملكه يقض لذي اليد وكذا لو اقام ذواليد البينة انه ملكه من قبل ما كنه بشراء او
ميراث او هبة او صدقة مقبوضة فانه ولد في ملكه الذي يملكه من قبله لانه يتلقى الملك
من جهة فكانه حضوره واقام البينة على النجاب وكذا الذواب وما ينسج مرة واحدة
من الشياخ فلوم يقم فواليد البينة على النجاب والولادة والنسج وقد اقام البينة على
الملك المطلق يقض بها للمدعي فلو قضى بها للمدعي ثم جاء رجل فادعى انها دابته نجت
في ملكه قضى بها له الا يرى ان ذواليد لو وجد بينة على النجاب بعد ما قضى عليه بالملك
المطلق للمدعي تقبل فلان تقبل بينة النجاب من عيظه اول فان اعاد المقض له
بينة على انه عبده ولد في ملكه قبل ان يقض للمدعي الثاني لم يقض للمدعي الثاني
لان المقض له الاول صار ذواليد ولوم يعد البينة على النجاب حتى قضى بها للثاني على
المقض له الاول واقام المقض له على النجاب لم ينقض القضاء لانه انما صار ذواليد
بحكم القضاء الاول وقد انقض ملك اليد بالقضاء للثاني وصار المقض له الثاني ذواليد
فكان بينة اوله ولو اقام المدعي الاول البينة على النجاب ولم يقض له حتى اقام الثاني
البينة على النجاب ايضا قضى بينهما نصين ان اشد لو عاين الولد يرتضع منها ويقول
انه ولدي جازله ان شهد على النجاب وعلى هذا لو شهد شاهدان على النجاب لزيد و
شهد آخران على النجاب لعمرو ونصود هذا بان راي ان اشد ان ارضع من لبن
انني كانت في ملكه والاخران راي ان ارضع من لبن انني في ملك آخر فيحمل الشهادة

للمدعي رجلان تنازعا في دابة في يد غيره فاقام كل واحد منهما البينة انها دابته
نجت في ملكه ووقت كل واحد منهما وقتا ينظر السن الدابة والى ما وقتت البينة
فيقضى لمن وافق توقيت سن الدابة ولا عبرة للمقدم ولو كان للماول غير الوقتين دون
او اكثر بطلت البينات وان كان مشكلة في الاوين قضى به الاقدم وفي الاصل ان كانت
مشكلة او السن على غير الوقتين يقض بينهما نصين قال بعض متأخرينا هذا جواب
لاحد الفضلين وهو ما لو كانت مشكلة اما لو كانت على غير الوقتين بطلت البينات
ومنهم من صحح اجواب فيها ولوم توقنا يقض بينهما نصين وكذا ان وقتت احدهما
دوة الاخرى لو اقام البينة على عبد في يد غيره انه عبده ولد في ملكه ووقتت البينة
وقتا معلوما والعبد اكبر من ذلك او اصف وانه موافق لا يقبل هذه الشهادة امة في رجل
اقام رجل البينة انها امته وان قاضى بملكه كذا قضى به له على هذا الرجل واقام فواليد البينة
انها امته ولدت في ملكه فهذا على ثلاثة اوجه ان شهدوا ان فلان القاضى قضى به له على هذا
الرجل عليه ولم يبنوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا يقبل بينة ذواليد لانه يحتمل
انها تملكها من جهة فلا ينقض القضاء الا بيقين ولم يوجد الثاني لفا ببنوا سبب القضاء
بان شهدوا ان القاضى اقر عند مم انه قضى على هذا بشهادة شهود واعنده انها له
او اقرانه قضى له بالبينة بالنجاب فانه ينقض القضاء بالاتفاق لانه لا يكون اعلى
حالا من المعانية وذواليد لو اقام البينة على النجاب بعد ما قضى عليه بالملك المطلق
او بالنجاب قبلت بينة وقضى له به وبطل القضاء فكذا لو قضى عليه بالنجاب واما
الثالث ففيه خلاف وهو ما لو ببنوا سبب القضاء بان شهدوا انه قضى له بالنجاب بالبينة
ولم يشهدوا ان القاضى اقرانه قضى له بالبينة بالملك المطلق او بالنجاب عند امة
لا ينقض القضاء لاحتماله القضاء بالشراء من ذواليد او بالاقراء من ذواليد لولم يذكر
اقرار القاضى وقاله محمد ينقض القضاء كما لو شهدوا على اقرار القاضى الكل في الاقصية

الولد لفا كان في يد غيره المذني عليه وقد قضى بالام بالبيت للمذني لا يقضي بالولد للمذني
 الا بحضرة الذي الولد في يده بخلاف النخلة في يد رجل والتمرة في يد آخر حيث لا يشترط حضرة
 الذي التمرة في يده **وز** اجماع الصغير القضاء بالام هل يكون قضاء بالولد قال بعضهم لا
 يكون قضاء بالولد ويشترط القضاء بالولد وقال بعضهم القضاء بالام قضاء بالولد
جنس آخر رجلان لوعيا دابة كل واحد منهما يقول انها ملكي وبها اكلان عليها
 لفا كان في السرب يقضي بهما وان كان احدهما في السرب والاخر رد يفي يقضي بهما لمن
 في السرب والاخر كان بتاع ذكر في السنتي والا جالس في السنتي والحاوي جعل هذا رواية
 عن ابي سرة وفي ظاهر الرواية الدابة بينهما نصفان وفي الفناوي رجل اشترى قطنا
 وجوزقا واحدت اخت المرأة لها قطنا وجوزقا وغزلت نسجت كبراسا ثم فانت المرأة
 ان كانت المرأة التي في دفعت الغزل الى النسيب بغير الزوجه فاكبر بس لورثتها للزوجه
 في ما لها غزل مثل ذلك ولو كاه الزوجه هو الذي دفع بغير لفظها فاكبر بس له وعليه غزلها
 وان دفعا او دفعه احدهما باذن صاحبه فاكبر بس بينهما لكل واحد منهما بقدر غزل ولا
 ضمان على واحد منهما لصاحبه وفي بيع النوازل رجل اشترى قطنا فنزلته المرأة باذنه
 او بغير لفظه كان ذلك للزوجه قاله الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كتب هذه المسئلة
 بخطه وبعث الى فقاهه لفا غزلت المرأة قطن زوجها هذا على وجه اتمام لفظه لهما زوجها
 بالغزل او نهيا عن الغزل او لم ياذن لهما ولم ينهيهما او لم يعلم بغزلها ان لفظه لهما بالغزل
 فهذا على وجه ان قاله لهما اغزليه او نفك او ليكون الثوب له ولكل او اغزليه مطلقا
 ان قاله اغزليه فالغزل للزوجه ولها ما سمي لها من الاجر وان لم يذكر الاجر فهو مستعان
 وان اختلفا فقالت المرأة غزلته باجر وقال الزوجه لم اسم شيئا فالقول قول الزوجه
 مع اليقين وان قاله اغزليه لنفك فالغزل لهما ويكون ذلك هدية للقطن منها فلو اختلفا
 فقاه الزوجه انما لفتك لتغزليه وقالت لا بل قلت اغزله بنفك فالقول قول الزوجه

ولو قاله اغزليه ليكون الثوب له ولكل فالغزل للزوجه لانه صاحب الاصل والمرأة عليه اجر المثل
 لان هذا استيجاد فسد لانه استيجاد ببعض الخارج قاله اغزليه مطلقا فالغزل له وان
 نهياها عن الغزل فالغزل لهما وعليها مثل ذلك القطن لانها صارت غاصبة للقطن مستهلكة
 له بالغزل كمن غصب حنطة فطحنها ان الدقيق للغاصب وعليه مثل ذلك الحنطة للمالك
 عند اذنه وان ينهيهما ولم ياذن لهما ان كان الزوجه بايو القطن فالغزل لهما وعليها
 مثل ذلك القطن لان الظاهر ان اشترا التجارة لا تغزله فصارت مستهلكة بالغزل وان
 لم يكن بايو القطن فالغزل للزوجه كما لفا اخذت دقيق الزوجه او طبخت لحم الزوجه فالخبز
 والحم والمرة للزوجه كذا هذا وفي الفناوي امرأة معلمة وزوجها يعينها احيانا
 فالحاصل فهو لهما وفي طلاق فتاوى النسخ ان كان الزوجه ذارعا والمرأة تحبز و
 تطبخ فاكسبت له وفي النقاط السبلة لفا التقط فهو بينهما والتفاوت
 غير معتبر رجل استاجر رجلا لبيع البزله او لحنيط ثوبا فادعى الاجير الثوب
 الذي في يده لولوعاه المستاجر ان كافة حانوت المستاجر فهو له وان كان في الكفة او
 منزل الاجير القول قول الاجير حرا كان او عبدا ما دون او مكاتب كخمس
 في بيت رجل على عنقه قطيفة فادعاهما الكندس وصاحب البيت فهو لصاحب البيت
 حال عليه كارة وهو ذار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة ملكه وقال الحمال
 ملكه فالقول قول الحمال ان كان الحمال يحمل البز والكاردة مما يحمل والقيس ان يكون
 لصاحب الدار كما في المسئلة الاولى عبد ملك رجل موصى به بيت مع ليس في بيته
 الا حصير وعلى عنق العبد بقة فيها عشرة آلاف درهم فادعى كل واحد منهما الذرة فهي
 للمذني عرف باليس واشترى راوية من ماء ثم قال اشتريت الراوية بماء الماء يحكم
 البش القصاد لفا بعث قطيعة كبريس الى صاحبها ببيع تلميذ صاحب الثوب فجاء الى المالك
 بثلث قطع فقاه القصاد دفعت اليه اربعا وقاله الرسول دفعه الي ولم يعده على يقال

لرب الثوب صدق ايها شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه اليه من نحو القصار ان بكل
 لزمه الضمان وان حلف برئ وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من
 الاجر بحضته ذلك الثوب وكذا لفا صدق القصار برئ ووجب اليمين على الرسول ويجب
 عليه اجرا القصار لفا حلف على ذلك وصدق صاحب الثوب لسايل في الفناوي وفيه ايضا
 في كتاب اللقطة اجتمع للذهاب ما يقطر من الاواة من الدهن في انايه ان كان بحال يسيل
 من خارج الاوقية ولا يسيل من داخلها يطيب له وان كان يسيل من الداخل ان كان
 زاد لكل واحد من المذنين شيئا له ذلك وان لم يزد ليس له ذلك ويتصدق الا ان
 يكون محتاجا وكذا ان كان يسيل من الداخل والخارج او لا يعلم انه من الداخل او من
 الخارج **نوع منه** حايط لرجل وله شجار على ضفة نبت من عروقها في الجانب الآخر
 من النهر شجار ولرجل آخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فاقوى صاحب
 الكرم الشجار ولقوى الآخر وقال انها من عروق شجاري ان علم انها من عروق شجاره
 فهي لصاحب الشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه الشجار لا ملك لها
 فلا يستحق احدها هذا في شرب الفناوي وهذه المسئلة فرع ياق في كتاب الزراعة
 وبعض هذا النوع في كتاب البيوع ولو نبت زرع او شجرة في ارض انسان من غير انبات
 فهي لصاحب الارض لانه تولد من ارضه وصاد جزؤ من ارضه بخلاف الصيد يدخل
 دار انسان او طار الطير في ارض انسان فاخذه رجل لانه لاخذ والكيل لوجاء بالذباب
 والطين ووضعه في ارض رجل او نهد فهو لصاحب الارض والنهر لانه صار من اجزائه
 كالشجر والزرع وكذا ما اجتمع في الطاحونة من دقايق الطحن لصاحب الطاحونة وقوله
 بعضهم لمن سبقت يده اليه لانه ليس من اجزاء الطاحونة وهذا اصح وكذا كل ما لا يكون
 من اجزاء الارض كالزمام والسرقيين اهل سكة يرمون بالرماد والسرقيين والذباب في سكة
 في ملك لرجل فذلك لمن سبقت يده وكذا من بنى حايطا وجعله موضعا يجتمع فيه الذواب

يكون لمن سبقت يده لوقاه بعضهم العبرة لهتمية المكان فذكر في كراهية الفناوي رجلا له
 دار يواجرها فجاء رجل بابل واناخها في داره فاجتمع فيها بعر كثير ان تركه صاحب الدار ذلك
 ولم يكن من رايه ان يجمع فكل من اخذ فهو اوله به وان كان من رايه ان يجمع فصاحب
 الدار اوله **الفصل الرابع عشر في الابرار عن الدعوي**
 وفي الاجناس في كتاب الدعوي عن محمد بن رجل قال ما لي بالذي حوج في دار او ارض ثم
 لقوى واقام البينة في داره يذنان بالرى انهما تقبل ولوقاه ما لي بالري دار في
 رستاق كذا في يد فلان ولا ارض ولا حوج ولا دعوى ثم اقام البينة ان له في يده في
 ذلك الرستاق حقا في دار او ارض لا تقبل الا ان يقيم البينة انه اخذ منه بعد الاقرار
 وعن محمد بن لوقاه الرجل لآخر ابرائك من هذه الدار او من خصومة في هذه الدار او من
 دعوي او برات من هذه الدار ولا حوج له فيها وفي واقعات الناطق قال لآخر ابرائك
 عن هذه الدار او عن خصومة في هذه الدار او عن دعوى في هذه الدار فهذا كله باطل
 حتى لو لقوى بعد ذلك هذه الدار يسمع ولو اقام البينة تقبل بخلاف ما لوقاه برئت
 من هذه الدار او قال برأت من دعوي في هذه الدار فانه يجوز حتى لا يسمع دعواه وبينة بعد
 ذلك لان بقوله ابرائك خاطب الواحد فله ان يخاصم غيره اما قوله برأت فاضافة البراة
 الى نفسه فبراء ولوقاه انا بري من هذا العبد على هذا وفي اقرار الاصل للامام السرخسي
 في باب الرجل يقرانه لاحق له قبل فلان لفا اقر الرجل انه لاحق له قبل فلان فهو جابر
 عليه ولوقاه جميع ما في يدي لفلان يرجع اليه ثم في قوله لاحق له قبل فلان يدخل في هذا
 اللفظ كل عين اعمى وكل كفالة او اجارة او ضاية او حد ولوقاه هو برئ مما له عليه فهو
 مثل ذلك في انه لا يدخل الامانة في هذا اللفظ كالوديعة والعارية ولوقاه هو برئ مما له
 عنده دخل فيه الامانة دونه المضمون ولوقاه هو برئ مما له قبله برئ في الامانات والقضا
 ولوقاه انا بري من هذه الدار فان هذا اقرارا بانه لاحق له فيها ولوقاه خرجت من هذه

الدار لم يكن اقرا بشئ اما لو قال خرجت منها على مائة درهم وقبضتها كان اقرارا
بانه لا حق له فيها وفيه ايضا باب الاقرار بالبراء لو اقرانه برء من هذا العبد ثم لقاه
واقام البينة لا تقبل وكذا لو قال خرجت من هذا العبد او خرج هذا العبد من ملكي بخلاف
قوله خرجت من هذه الدار رجل اقام البينة على رجل انه ابراه من هذه الدعاوى وهو لا
يدعى عليه شيئا قد فرغ كتاب القضاء في فصل كتاب القاضى الى القاضى رجل قال ليس لي
على هذا الرجل حق او قالت المرأة ليس لي على زوجي فانه كتاب الاقرار رجل
ابراه امرأة عن الدعوى فزوجت آخر فادعى الرجل بعد البراء انها تزوجت بعد ما طلقها
بشهادتي مع اقامة للحبسة رجل ^{ابراه رجلا} عن الدعوى والخصومة ثم لوعى عليه مالا بالاث
عن ابيه ان مات ابوه قبل ابراء صح البراء ولا يسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت الاب عند
البراء رجل وكل رجلا بان يراه خصمه عن الدعوى والخصومات فابراه ولم يصف البراء
الى الوكيل لا يصح وفي النصاب رجل له على رجل دين فكتب لمديونه وهبت ماله عليك
على قرطاس ان كتب على وجه الحق او على مناه الضك اقر فلان انه ابراه مديونه فلانا يكون
ابراه ولو كتب البراءة بعد طلب البراء كذلك اجواب حتى لو اقران هذا خطي يثبت البراء
ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون ابراء معناه تركت الدين عليك لا قبضه فلان
احاله ولو قال برئت من اليمين او نفي لا يصح لانه اليمين حوله من جهة الشرع اقام البينة
على ابرائه عن المصوب لا يكون ابراء عن قيمة المصوب وانما هو ابراء عن ضمان الرد لان
ضمان القيمة لان حاله في ابراء الرد واجب لا قيمة فكان ابراء عما ليس بواجب
خبر آخر في لفاظ البراء قيل لصاحب الدين ادين مبلغ جندينه
بمان فقال بمانم ينبغي ان يكون اسقاطا ولو قال المدي المدعى عليه بعد ما طالت
الخصومة بينها وهبت وتركت لا يكون ابراء ولا هبة مالم يقل منك فان قال المدعى
عليه له هب لي او ابراه ما لك على فقال وهبت او تركت او ابرأت الآن يصير ابراء ولو

قاله ورا با فلان كاري نيت لا يكون ابراء ولو قال لمديونه ورا با تو در دينا صاحب نيت
بقيامت مست او قاله لا صاحب معك لا يكون ابراء ولو قاله ورا از تو جيزى منى باد
او جيزى خوسن نيت فهذا الاقرار بفراغ ذمته وكذا لو قيل لرجل ترا از فلان جيزى
يجب ان يبايد فقال لا او قيل ترا از فلان جيزى مي بايد فقال كذا رجل سمعنا اكثر من هذا
فقال بيش ادين نيت ثم لوعى اكثر منه لا يسمع ولو قاله هر چه بود يا فتم اقرارا
لاستيفاء لفا اضاف اليه ولو قاله در كار خدای كردمت او بخدای ما تو مت كلاهما
ابراه قيل لرب الدين امهله فقال اكر اين مال ان منت فلان دادم صح الالمهاله
ان لم يكن قرضا فلو قاله الماله ماله فلان وانا وكيده لا يسمع رجل ابراه آخر عن الدعوى
ثم لوعى عليه مالا بجهة الوكالة في رجل اوبى لوصيته يسمع ولو قاله رجل لاخر تا زنگاه
منت ورا بر فلان دعوى نيت يكون ابراء مطلقا لانه لا نقاط لا يوقت والبراء
اسقاط الا يرى انه لو قاله ابراى كنت نية يكون ابراء مطلقا المديونة لفا قاله لرب
الدين تركت لك الاصل صار الماله حالا ولو قاله لمديونه ابراء نفسك عن الدين
فابراه صح ولا يمكن الرجوع لانه صار وكيلا لالبراء قاله لرب الدين دفعت دينك
الى فلان فقال له ان كنت دفعت اليه برئت عنك صح لانه تعليق برائة بشرط كاي قالوا
لاؤارة ابراه ذمة زوجك عن مهرك فقالت اكر كايين من هزار دينار است بزار شدم
ثم ظهر ان مهرها خمسمائة لا يصح البراء وكذا لو قالت اكر چه طابين من هزار دينار
است ولو قالت مع الوادو اكر چه طابين من هزار دينار است بزار شدم يصح
البراء لانه بذكروا في الوادو العرف يراى التحقيق لا التعليق في فوائد ظهر الدين
الفصل الحادي عشر في الاستحقاق في الزيادات في ابواب
اليوم رجل اشترى امه بالف درهم ونقد الثلث ولم يقبضها حتى اقام البينة انها
امته والبايع والمثري حاضرا فقضى القاضى للمثري ثم لوعى البايع او المثري ان

البايو كان اشترا من هذه المستحق قبل ان يبيعها في المشتري واقام البينة قبلت بنية
ولو قال المشتري القاض بعد الاستحقاق قل للبايو حتى سلم البايو الا والا فانقض البيع
بيننا فالقاضي ينقض البيع ويرجع المشتري على البايو بالثمن وعن ابى ذر رواية اخرى
ان القاضي لفاقض لهذا المستحق بها كان قضاء بفتح البايو حتى لو اجاز المستحق البايو
لا يجوز ولو كان الثمن جارية لا يحل للبايو وطيرها وفي ظاهر المذهب على خلاف هذا
فلو فتح البايو بينهما ثم ان البايو وجد بنية انه كان لشترى لامة من المستحق وفتح
البايو على صاله لتفاد الفسخ ظاهر او باطنا فان اراد احدهما ان يجد البايو ليس له ذلك
فان كان المشتري قبض لامة في البايو ثم استحققت في يد المشتري واخذت في يده ورجع
المشتري على البايو بالثمن ثم وجد البايو بنية على الشراء في المستحق فاقامها على المستحق
وقضى لامة للبايو فاراد البايو ان تلزم البايو المشتري عند هذا وعلى قيس قول ابى ذر
ليس له ذلك ولا يعود البايو لان قضاء القاضي بحق او باطل نفذ عنده ظاهر او باطنا
لما عرف وهذا فانقض القاضي للمشتري بالثمن على البايو ثم اقام البايو البينة اما
لذا اقام البايو البينة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى القاضي للمشتري على البايو
ثم اقام البايو البينة فلوقضى القاضي على البايو بالثمن ثم اقام البايو البينة في غير
من اختلاف فلواراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البايو لا يجبر ولو اراد البايو ان يلزمه
له ذلك فالخلاف ان اختيار فيه للبايو لا للمشتري لانه المكروه بالقضاء في البايو فلم
يتم الفسخ من جهة فكان اختياره اما الفسخ من جهة المشتري فتتام لانه راض به
فليس له ان يلزم البايو لانه البايو فلولا يخاصم المشتري البايو لكن طلب منه الثمن
فاعطاه او قبل الثمن لفسخ ثم اقام البايو البينة على الشراء من المستحق وقضى بالجارية
له ليس لاحدهما ان يلزم صاحبه الجارية لانه انفسخ البيع بينهما بالتراضي بخلاف
للاول لانه البايو لم يرض وان رضى المشتري حيث رجع عليه بالثمن ولو لم يقيم البايو

البينة على الشراء من المستحق لكن اقام البينة على انها بحت عنده فهذا وما لو اقام
البينة على الشراء من المستحق سواء لو المستحق البايو من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن
اولوى لبعض فامتنع عن لواء الباقي بجبر على اداء الباقي بخلاف ما لفاطم
يعيب حيث لا يجبر على لواء الثمن لانه لو دفعه يزد ثانيا اما في الاستحقاق فتشك و
لو ثبت يحتمل ان يجبر البايو على المشتري مسئلة المبيع في اجماع الصغير في كتاب البايو
المشتري لفا اراد الرجوع بالثمن على البايو عند الاستحقاق فقاه استحققت الجارية التي
اشترتها منك لا يسمع هذه الدعوي ما لم يفد الاستحقاق انه لوعى المستحق الثمن
او الملك المطلق وقيل يسمع ويصح الرجوع ولو تداوله الا يرى الكثيرة ولم يكن الاستحقاق
عند هذا القاضي يحتاج هو الى اثبات الرجوعات المشتري لفا صالح هو المستحق له ان
يرجع على بايعه بالثمن يعني بعد ما قضى عليه للمستحق واختلف العلماء في ان القضاء
بالمالك المطلق قضاء بقصر اليد او قضاء بالملك والصحيح انه قضاء بالملك المشتري لفا
اراد الرجوع على البايو فوعده دفع الثمن ان صدقه على الاستحقاق وقيل التجمل بجبر
على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالفه لا يجبر وفي الزيادات ايضا
لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فنكل وقضيه للمستحق ثم اراد ان يبيع على بايعه ليس له
ذلك ولو اقام البينة على افراد البايو انه للمستحق رجع عليه ولو لم يكن له بنية فاراد
ان يحلفه ما اقره للمستحق يحلف ولو استحق بالبينة فاراد المشتري ان يرجع عليه
بالثمن وانكر البايو الاستحقاق او استخلف فنكل فاراد ان يرجع على بايعه ليس له ذلك
ولو استحق البايو في يد المشتري فاراد الرجوع على البايو فانكر البايو البايو منه فاقام
البينة انه اقر قبل الاستحقاق وصدقه انه باعه منه رجع على بايعه اما لو اقر بعد الاستحقاق
انه باعه منه او اقر قبل الاستحقاق وصدقه المشتري بعد الاستحقاق لما يرجع البايو
على بايعه ولو تصادقا قبل الاستحقاق ثم استحق رجع المشتري على الذي اقره بالبايو

عليه بالثمن رجوع
الجارية المشتري
فلو استحق

منه ورجو بايعه على بايعه هذا في الزيادات في كتاب البيوع في باب محمد و ابراهيم
خبر آخر في البيايع والعقار وفي شرح الطحاوي في المملك بالعدل
 يرجو على بايعه بقيمة البناء والتم كمالا اشترى ارضا فوس فيها اوراقا او دارا
 فبنى فيها بناء ثم جاء مستحق واستحقها فانه ياخذها ويقلع الاشجار وينقض البناء
 والمشتري يرجو على بايعه بالتم وهو المختار ان شاء سلم النقص الى البايع ورجو بقيمت
 مغروسا غير مقلوع وبنيتها غير منقوض وان شاء جسر لنف وللايرجو بالنقصان في
 طاهر الرواية الا ان كانا بتفاهما وكذا في الجارية يرجو المشتري على البايع بالتم وبقيمة
 الولد ولايرجو البايع على بايعه بما يرجو المشتري عليه من قيمة الولد عند ابد 2 وكذا لو رجو
 بنقصان العيب فبايعه لايرجو وفي الفناوي وكذا لايرجو البايع على بايعه بقيمة البناء
 عند ابد 2 خلافا لهما وعلى هذا الخلاف لو اشترى عبد اتمات 2 يده فاطلع على عيب
 رجو على بايعه بالنقصان ولم يرجو بايعه على بايعه هذا لو اتمك بالبدل اما لو اتمك
 بغير بدل كالهبته والصدقة والوصية لايرجو على احد بما غرم من قيمة الولد الا في الميراث
 فان الوارث لو غرم يرجو على بايو الامة من مودته بما غرم الى هذا في شرح الطحاوي في
 كتاب الدعوى وفيه ايضا في كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لايرجو بقيمة منها الشفعة
 والمساوة ومسألة القيمة وصورتها دار بين اثنين اقتسماها بقضاء او بغير قضاء
 فبنى احدهما في نصيبه بناء ثم استحق ونقض عليه البناء فانه يرجو على شريكه في الدار
 فيشاركه فيما حصل له بالقيمة ولايرجو عليه بقيمة ما نقص من بناءه لانه كل واحد منهما
 محبوب على القيمة وبمنزلة لو كانت داران فاقسماها واخذ كل واحد منهما دارا بغير قضاء
 والمسألة بما لها يرجو على شريكه بنصف قيمة البناء منبيا والنقض بينهما نصفان
 عند ابد 2 ولو كاه القاض هو الذي قسم لايرجو عليه بقيمة بناءه بالاجماع لكن يشاركه
 في الدار وفي النصاب في ثلث ما يبل لايرجو بقيمة البناء منها الشفعة صورتها الشفعة

لذا هذا

لذا اخذ الدار بالشفعة فبنى فيها ثم استحق الدار ونقض الدار عليه البناء رجو الشفعة
 على الذي نقد الثمن اليه بالتم خاصة ولايرجو بقيمة البناء الثانية مسألة المسوق
 فانها اذا استحق في الدار بعد ما اخذها من المشتري بما قامت عليه وبعد ما استولدها
 واقام المستحق البينة انها تم ولد له او مدبرة ونقض عليه بالجارية والعرق وقيمة فالولد
 لايرجو على المشتري بقيمة الولد وانما يرجو بالتمن الذي دفعه اليه الثالثة القيمة دار
 بين اثنين في تمام المسألة وفي بيوع الفناوي رجل اشترى دارا وبنى فيها وغاب
 ثم ان البايع باعها من انسان آخر ونقض الثاني بناء الاول او بنى فيها ثم جاء الاول
 واستحقها لا يخفى ان بنى الثاني بالآت يملكه يضمن المشتري الثاني للاول حصته البناء
 العام والنقض للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقصان استهلكا
 لمشتري الثاني وان بنى بنقض الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا وللمشتري الاول ان
 يمسك البناء لانه لا يملكه دفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة
 في ذلك اعطاه قيمة الزيادة من عذر ان يعطيه ابر العامل لان الزيادة عينها ماله متقوم
 والعمل لا يتقوم الا بال عقد ولم يوجد وفي الاجناس يرجو المشتري على البايع عند الاحتجاج
 بقيمة يوم يملكه البايع وان تغير وصار قيمته الفا وقد انفق عشرة آلاف وكذا
 ان غلا وصار عشرين الفا فان استحققت والبايع غايب فقال المشتري هو مودته وغاب
 قال ابو 2 لا انظر الى قوله واخذه بهدم الم استحق فان جاء البايع لايرجو به عليه
 انما يرجو بقيمة البناء لانه كان قائما ويكون البايع هو الذي يهدم وياخذ بنقصه فان
 هدم بعضه رجو عليه بقيمة ما بقى فان كان المشتري نقض كله فنقصه له ولا يسلم
 البناء الى البايع عند ابد 2 واب 2 رجل اشترى دارا وصويعلم انها لغير البايع
 وقال البايع وكلني صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من مالكها سواء ولو قال البايع
 ان صاحبها لم يامرني بالبيع لكن ارجوان يرضى فلم يرض حين اشتراها وهو قربة لا

يرجى بشئ لاجل البناء ولو اجاز البيوع بعد ما بناها المشتري ثم البيوع فانه استحقت من وجه
آخر لا يرجع على البايع وقيل له اهدم بناك اما لو بنا ما بعد ما اجاز البيوع ثم استحقت
رجوع وفي الاجناس ايضا لو ذرع المشتري في الارض لا يرجع على بايعه بشئ عند الاستحقاق
ويقال للمشتري اقلع جميع الذرع الذي في الاصل فان كاه ذرعه اضرب بالارض فلم يمتح ان
يضمنه النقصان ولا يرجع على البايع الا بالنقص ولو كان المشتري كرى في الارض نهرا او
حفر فيها ساقية وقنطرة على النهر قنطرة ثم استحقت الارض فلم يمتح ان يرجع على البايع
بقيمة ما احدث من بناء القنطرة ولا يرجع بما انفق من كرى النهر والساقية وان بناء من آخر
اولين او قصب او رمص له قيمة رجوع بذلك عليه واخذ البايع بقلعه وذو فزارعه الاصل
لو استحقت الارض من يد المشتري وقد ذرع فيها يعلع الذرع ويؤمر بتسليم الارض اليه
المستحق لكانت امة ملكه والمشتري يرجع بقيمة فزرعها يعني يقوم الارض مبذون وفيه
مبذون فيرجع بالفضل وفي مجموع النوازل لو استحقت الارض وقد لقي المشتري
خراجها لا يرجع على البايع وفي الاجناس رجل اشترى ارضا وغرس فيها اشجارا وبنيت
في الارض ثم استحقت الارض فهي له وقيل لذي اليد اقلع الشجر الذي غرسه فانه كاه
في قلعه ضرر قيل للمستحق انك بالخيار ان شيئ غرمت له قيمة الشجر مقلوعا وكاه لك
وان شيئ اخذت بقلعه وغرمت ما نقص القلح من ارضه فاذا ظفر بعد ذلك بالبايع
رجوع عليه بالثمن دوة قيمة الشجر ولم يكن للمستحق ان يرجع على البايع ولا على المشتري
بنقصان الارض فان لم يستحق حتى اثمر الشجر بلغ اولم يبلغ حتى استحق وطالب
بالقلح له ذلك فان كان البايع حاضرا قال ابو سبويه للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر
بلغ حتى استحق وطالبه والنخل النابت في الارض وسلم ذلك للبايع ولا يرجع بقيمة
الثمر ويجد على قطع الثمر بلغ اولم يبلغ ويجد البايع على قلح ذلك من ارض المستحق
رجل اشترى دارا وتنا بضا ثم باعها من رجل ثم اشترى امة منه ثم استحقت بوجه المشتري

بالثمن على البايع الاول والخيار انه يرجع على الذي اشترى امة منه ثم يرجع على البايع
المستحق لفاقاه للمشتري الثمن الذي دفعه الى البايع فذمتي فاحذه يكون قاضيا
دين البايع هو بغير اموه فلا يرجع عليه **جن آخر في الجارية والغلام**
وفي الاجناس الصغير رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالبنية فانه ياخذها
وولدها ولو اقربها لرجل لم ياخذ ولدها وكذا رجل اذا كان له نخل وعليها ثمار فاقام
رجل البنية ان النخل له فانه يقضى له بالنخل والثمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد
قال بعضهم لا يشترط وهكذا ذكر في الاقضية والمنقحة وقال الصدر الشهيد في
الاجناس الصغير لابد من القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر يشترط حضرة ذلك
الرجل هذا كله لفاولدت عنده ولم تلد منه فاستحققت ذكر في الاجناس الصغير والمأذونة
الكبير انه يقضى عليه بقيمة الولد ويرجع على البايع بقيمة الولد يوم اخضومة عندنا ولو
مات الولد لم يمتح على المشتري اما لو قتل واخذ المشتري الدية غرم المشتري للمستحق القيمة
ولومات الولد وترك عشرة آلاف درهم لا يغرم شيئا والمداش له ولزمه العقر ولو
لو اكتب الجارية كسبا او وهب لها هبة ياخذها المستحق من الاكتاب وما وهب لها
ولا يرجع المشتري على البايع بالكتاب وبما وهب لها وفي مجموع النوازل بيع جري
بين رجلين في جارية ثم استحقت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البايع وقبض
ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة واخذ البايع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه
ان يسترد تلك الجارية من البايع لانها بقايل البيوع وتساخا حيث رجوع المشتري عليه
بالثمن رجل اشترى جارية فظفر انها حرة وقدمات البايع ولم يتك شيئا ولا وارث
له غير ان بايعه الميت حاضر يجعل القاض نائبا عن الميت حتى يرجع هو عليه والقيم يرجع
على من باع منه الميت استحقت جارية اسمها دبر وكتب اسمها في السجل ولبر فحين اراد
ان يرجع المشتري على البايع قاله استحقت على جارية اسمها بنفثه اشترتها منك وقال

البايو بعث منك جارية اسمها مبر ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط الاسم لا يعتبر
 فاذا قال استحققت على جارية اشترتها منك تسمع ويقبل البينة وان لم يذكر اسمها فاذكر
 ويعلى الحكم به لا يكون مانعا كيف وهنا ليس بمناقض لانه يجوز ان يكون لها اسمان
 وعلى هذا لوقال المدعى عليه في الدفوع ان المدعى غلط اسم جده وفي الفناوى المشرى
 لفا باعها من انسان والمشرى الثاني وهما من آخر وآخر من آخر فاستحققت الجارية من يده
 رجوع المشرى على البايو بالثمن ولو كان الهبة بيع مالم يؤخذ منه الثمن لا يرجع هو على بايعه
 ولو وهبها المشرى من رجل ثم باعها له هو بطل من آخر فاستحققت من يده المشرى فان
 المشرى الاول لا يرجع على بايعه حتى يرجع المشرى الثاني على الاول في الباب الاول من
 بيوع الزادات وفي مجموع النوازل رجل اشترى جارية قيمتها ثلاثون ثم صارت قيمتها
 يوم الاستحقاق خمسين والمشرى ازال بكارتها فانه يضمن المشرى نقصان زوال البكارة
 للمشتري وليس له ان يرجع على البايو بما ضمن كما لا يرجع عليه بالعقر الوارث يرجع على بايو
 الورث بقيمة الولد لفا استحققت من يده بعد ما استولد له والموصى له بالجارية لا يرجع
 بقيمة الولد على بايو الموصى لفا استولد له ثم استحققت من يده ولا يرد عليه بالعيب
جنس آخر في الذواب وفي مجموع النوازل رجل اعطى حمارا معينا في معاوضة
 القراطين سبعين وقيمتها اربعون فعند الاستحقاق يرجع المشرى على البايو بسبعين وفي
 شرع الطحاوي في كتاب الشفعة في رجل يبيع ما يراوى الف بالعين فنقد من الثمن الف
 الا عشرة دراهم ثم يبيع بالف وعشرة عرضا يراوى عشرة الا حوطا للبايو ان يشترى
 ببقية الثمن وهو الف وعشرة وضيما يراوى عشرة حتى لو استحق البيوع من يد المشرى يرجع
 المشرى عليه بمثل ما اعطاه ولو اعطاه بالف وعشرة عرضا يراوى فعند الاستحقاق
 يرجع عليه بالف درهم رجل استحق حمارا من يده وقبض المشتري عليه السجل فوجد بايعه
 بسمقند فاقتر با ببيع لكن انكر ان يكون هذا سجل قاضى بخاردا فاقام البينة ان هذا

سجل قاضى

سجل قاضى بخاردا لا يجوز لقاضى سمرقند ان يقضه بالثمن على البايو وانما يقضه ان لو
 اقام البينة ان قاضى بخاردا قضا للمشتري واخذ الحمار منه وانما يشترط قوله واخذ الحمار
 منه لانه لو لم يأخذ يؤدى الى اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل واحد فلو قاله البايو
 في الدفوع ان الحمار نحت في ملك بايو وليس لك الرجوع على واقام البينة تقبل ان كان
 نحضة المشتري ويشترط حضرة الحمار قاله وقال الامام طهر الدين لا يشترط حضرة الحمار
 وكذا في دعوى العبد الحرة لفا يرجع المشرى على البايو بالثمن لا يشترط حضرة العبد ولا
 يشترط حضرة المشتري عليه في الحمار لفا استحق البيوع وبه كفيل بالدرك لا يرجع على
 الكفيل مالم يجب على البايو بعد ذلك بخير ان شاء رجوع على البايو وان شاء رجوع على الكفيل
 ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبناء فلو ان المشرى لو لوى الثمن الى احويل باوفا البايو
 فعند الاستحقاق ان شاء رجوع على البايو وان شاء على المحتاله ولو كاهه الشراء من الوكيل
 فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا لفا لوى الثمن الى الوكيل يقال له لوى الثمن من مال
 نفسك ولا تنتظر اخذ الثمن من الموكل وهنا ينظر هذا هو التفاوت بينهما البايو لفا
 انكر بيع الحمار منه ثم جاء فادعى على ابنه انك بعث الحمار مني يجمع وهذا لفا لوى ان
 البايو باع ملك الابن وهو صغير لانه حينئذ يصير الاب كوكيل ومن اشترى من الوكيل
 ولوى على الموكل يجمع اما لفا لكان الابن بالغ فلاب اجنبية في حقه وفي الاجنبية
 لو لوى البيوع على رجل ثم لوى البيوع على آخر لا يجمع بدوة التوفيق والتوفيق ان يقول
 باعني وحيد وابعه من فلان فثنيته منه ولو صدق المشرى البايو وقاله بل ما بعث
 من الحمار كذا غلطت بطل الرجوع اصلا في مجموع النوازل وفي فوايد طهر الدين في الحمار
 لفا استحق هو البرذعة يرجع بجميع الثمن وان استحق بدوة البرذعة يمسك البايو من الثمن
 بقدر البرذعة وكذا لو ضاعت البرذعة ولو كانت قائمة فاراد ان يرد ما على البايو ويرجع
 بجميع الثمن ولم يقتل البايو البرذعة وحده ذلك وفي الكرم لو استحق الكرم دوة

اما اذا دفع
 الثمن الى الوكيل
 فانه لا يرجع
 على البايو
 بل على الوكيل
 لان الوكيل
 هو الذي دفع
 الثمن

الشجار يزداد الشجار على بايعه ويرجى بجميع الثمن وفي الفناوى في كتاب البيوع قال
لاحصه للبرذعة من الثمن لانها يتبع فعل هذا لا يكون للشجر حصه من الثمن وكذا كل ما
يكون تبعا للبايع لذا انكر الباي فلما اقيمت عليه البينة ورجع عليه بالثمن فاراد ان يرجع
على بايعه بالثمن له ذلك وكذا لو لم يذكره لكنه قاله في ملكه فلم يمكن اثباته فقضى عليه
بالثمن ثم اقام البينة على بايعه بالشراء تسمع وتقبل البينة لانه صاد مكرها شرعا
فالحق انكاره ودعواه النجاسه بالعدم حيث قضى عليه بالثمن المستحق عليه لفا اراد
ان يجبر المستحق على اعطاء السجل ليس له ذلك لانه كنبه السجل لم تمنع لاجل حقه
لانه يمكن اقامه البينة على البايع بدونه السجل **نوع منه في الدفع** مستحق الحمار
فقضى عليه واخذ المستحق ثم ان المستحق عليه لوعى انه اشتراه من المستحق يسمع ويشترط
حضرة احمد مستحق الفرس من رجل فلما اراد ان يرجع بالثمن على البايع وبين صفة
الفرس فقال دينه رنكه موالكه وقال البايع بعته كيت بغير كنبه البينة المسمى اوله
المستحق لفا لوعى النجاسه ولوعى المدعى عليه انه اشتراه من فلان يسمع هذا الدفع
الفصل السادس عشر في طرف المدعى عليه ما يكون جوابا وما
لا يكون وفي الاقضية المدعى من كان مخيرا والمدعى عليه من لا يكون مخيرا وقاله
بعضهم ممن يشتمل كلامه على الاثبات ولا يكفى بالنفي حتى لو قال هذا العين ليس كذلك
لا يكون بهذا مدعى والمدعى عليه من يكفى بالنفي فانه يصير خصما بقوله ليس كذلك وهذا جواب
المدعى عليه لفا الزعم السكوت فلم يجب بل لا ينعم قد قرئ كتاب القضاء في فصل اليمين
ولو قال المدعى عليه ملكه ولكن ليس بيدي ان كان المدعى به منقول لا يشترط احضاره وان
كان مينا او عقارا فالمدعى يثبت يده بالبينة ثم يقيم البينة على الملك ولو لم يكن
له بينة حل يحلفه على اليد قد ذكرنا في فصل دعوى الصياح والعقار بتمامه وفي قوايد
الامام ظهر الدين المرغيناه رجل لوعى على آخر ما لا بشرائط فقال المدعى عليه تا تأمل

كنم وسم

كنم وسم اوقاله في دعوى العين لا ادري اهذا العين ملكه او لا اوقاله اين ثم حتى مننت
اوقاله ترا دروي حتى نيت اوقاله ما علم نيت ازين او خبر نيت الكل ليس بجواب
لانه اجواب قوله اولا اما لو قال انه ضرب على رأسه فذهب بصره فقال هو في اجواب و
لو قاله في دعوى العين ما يتو تسليم كردن نيت او سرور نيت او بدین سبب دادنه
نيت او هذا العين ملكه في دعوى العين الكل جواب رجل لوعى دارا في يد رجل فقال
المدعى عليه انها داري ثم قال انرا وقف وهذا جواب تام يقبل البينة المدعى عليه
وكذلك لو قاله في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية وهذا جواب تام لو
اقام المدعى البينة بالملك لنفسه فقبل وبعد ما قضى القاضى للمدعى لو اقام المدعى عليه
البينة على الوفقيه لا تقبل بينة لانه صار مقتضيا عليه **الفصل السابع**
عشر فيما يكون دفع المدعى عليه وفيما لا يكون
هذا الفصل مشتمل على سبعة اجناس الاول في المقدمة الثاني في المسئلة المحنة
وفروعها الثالث في دعوى الدين الرابع في دعوى الارث الخامس في
دعوى الشراء السادس في دعوى الصلح السابع في النكاح والنفقة والاحادة
والضرب وغير ذلك اما الاول وفي فناوى الصوى في كتاب الدعوى المدعى عليه لفا
لوعى البراءة عن الدعوى وقاله بينة حاضرة في المصرفة فانه يؤجل ثلثة ايام ولا
يستوف منه في الحال فان اجله الى المجلس الثاني جاز وفي اجماع الصغير في كتاب المكاتب
ما يوافق هذا فانه قال لفا قاله المكاتب آخرون ان كان له مال حاضرا وغايب يرجى وجوده
ويؤخر يومين او ثلثة ايام قاله في بعض الشروع الا ترى ان المدعى عليه لفا لوعى الدفع
يؤخر هذا القدر لا يبراد الدفع وفي احوال ما يخالف هذا قبيل كتاب الصلح قاله سئل
القاضي عن مطلوب اقام البينة ان الطالب ابراه من الدين والقاضى يسأل عن الشهود
والطالب يطالب الماله ايلزم القاضى المطلوب بقضاء الدين او يتأخر حتى يجي بجواب الشهود

على بايعه بصره هذا جواب

قوله يلزمه المال عندا ب 2 وعندا ب ليلى بناءه ونه فوايد شمس السلام المدعى عليه
لذا لو دعى المدعى لا يكون تعديلا للشهود حتى لو طعن في الشهادة او في الدعوى صح ولو
قوله لا يدفع له ثم اتى بالدفع صح كما لو قاله لا بينت له ثم اقامها المدعى عليه لفا اقام
البيت ان المدعى قال انا مبطل في دعوى او شهودي كذبة او ليس له عليه شيء صح وقد
في الفصل الاول وسياة هذا الدفع ونه الفناوى النسبة دعوى اتفقت الائمة على
فساد ما مع هذا ان المدعى عليه بالدفع على وجه لو صح الدعوى كان الدفع صحيحا صح الدفع
ومن الشايخ من قاله لا يصح والاول اصح الدفع قبل اقامة المدعى البيت صحح الدفع
مدفع الدفع وان كثر صح هو المختار الدفع من غير المدعى عليه لا يصح ان لفا كانا مدعى
عليه احد الورثة صورتهما رجل لوى دارا في تركته على احد الورثة فقوله الوارث الآخر
ان المدعى قال انا مبطل في الدعوى يسمع ونه النصاب الدفع بعد الدفع بعضهم افتوا
بانه لا يسمع بعد الثالث والخاتمة ان يسمع صورته لفا لوى الملك المطلق فقوله المدعى
عليه شترت منك فقوله المدعى قد اقلت البيوع فلو قاله الآخر انك اقرت ان شترت
يسمع لفا ثبت العدالة في دعوى لارث قاله لا وارث له غيري فقوله المدعى في الدفع لك ان
واخت وقد لوعيت لا وارث غيري قاله اقر المدعى بطل الدعوى والشهادة والقضا
اجنس الاول في المحنة وفروعها ونه الفناوى القاضى الامام و
انما سميت هذه المسئلة بالمحنة لانه محنة من العلماء اقوال فيها قاله ابن شبرمة وهو
قاض بغداد لا تدفع عن ذي اليد الخصومة فان اقام البيت على الويعة من آخر وقوله ابن ابى
ليلى يندفع عنه الخصومة بدو اقامة البيت على الويعة وقوله ابوس ان كان الرجل
صالحا فاجواب كما قلنا انه يندفع ^{عن الخصومة} عند اقامة البيت وان كان معروفا بالحيل لا يندفع
عنه الخصومة وان اقام البيت وقوله محمد ان قاله الشهود نفوه بوجهه ولا تعرف
باسم ونسب لا يندفع عنه الخصومة وان عرفه اندفعت الخصومة وقوله ابوس لو عرف

الشهود

الشهود بوجهه اندفعت الخصومة وان لم يعرف باسم ونسب وقوله ابوس كذلك ونه الافضية
دار في يد رجل اقام الرجل البيت انها داره فقوله ذواليد دار فلان او عيناها او قاله
غصتها او كان دابة فقوله سرقها منه او اخذتها منه او اشترتها او ضللت منه فوجدتها
فهذا على وجهين اما ان لوى ملكا مطلقا بان قاله هذا العين ملكي ولم يذكره شيئا
او لوى عليه فعلا نحو ان يقول غصبتني او يقول شترت منك فان لوى ملكا مطلقا لا يندفع
عنه الخصومة بمجرد قوله انه ملك فلان او عيناها ما لم يقم البيت عند علمائنا فاذا اقام
البيت ان فلان بن فلان او عيناها اياه ولم يشهدوا انها لفلان فانه يندفع عنه الخصومة
لان المقصود دفع الخصومة لا اثبات الملك للغايب حتى لو عاين القاضى وصوله اليه من جهة
الغايب او اقر المدعى بذلك يندفع عنه الخصومة عنه بدو اقامة البيت وبدو علم القاضى
واقتراد المدعى لا بد من البيت وهذا لفا احاله الى رجل معروف وشرط ثلثة من اسباب التوفيق
على ما ذكرناه كتاب القضاء حتى لو قالت الشهود اموعه رجل لا نفوه لا يندفع عنه الخصومة
لانه يحتمل ان ذلك الرجل هو المدعى ولو قاله تعرف بوجهه لفا دينا له لكن لا نفوه اسم
ونسب قاله محمد لا تقبل البيت ولا يندفع عنه الخصومة وعندهما يندفع عنه الخصومة
لانه علم انه وصل اليه من جهة غير المدعى ولهذا لو اقر المدعى انه دفع اليه رجل اندفعت
عنه الخصومة وليس لشرط ان يحيله الى رجل يتحقق الخصومة معه فانه لو احاله الى رجل
في مكان بعيد يتعذر الوصول اليه في الغالب يندفع عنه الخصومة ولو قاله لا نفوه اسم
ونسب لكن لا نفوه وجهه اندفعت عنه الخصومة وقوله ابوس ان كاه المدعى عليه مؤفرا
بالحيل والابا طيل لا يسمع منه هذا وهذا استحسان ذهب اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف
احتيا لان الناس ونه المنطق لو اقام البيت انها مبيعة عنده من جهة فلان الغايب
واندفعت خصومته ثم حضر الغايب فادعى المدعى العين عليه وقوله هو ايضا هذه مبيعة
عندي من جهة فلان الغايب واقام البيت يندفع عنه الخصومة فلو قالت البيت اموعه

فلان لكن لا ندرى لمن ذلك الشيء او يشهد على اقوال المدعى ان رجلا دفعه اليه او قال
المدعى كان هذا لكن لا ادرى دفعه اليه ام لا وقال ذواليد دفعه الي فلان اندفعت
عنه الخصومة ولو شهدوا ان الدار هذه لفلان الغائب وانه اسكن فيها هذا واشهدنا
على ذلك والدار يومئذ في يده او شهدنا والدار في يدي ان كان او قال لا ندرى في يد من كانت
الدار يومئذ لكن لا نعلم انها اليوم في يد ان كان او لم يتوضوا ان الدار يومئذ في يد من
كانت تقبل البينة ويندفع الخصومة وان شهدوا انه شهدنا انها اسكنها والدار في
يد ثالث لا تقبل هذه الشهادة واقام المدعى البينة ان هذه الدار كانت يوم شهدها
الغائب في يد فلان رجل غير اسكن وان كان لا تقبل ولو حضر ذلك الرجل ولو شهدوا
على هذا الوجه لا تقبل عندهما خلافا لابي اس وهو معروف ولو لو دفع ذواليد ان دفعه
اليه رجل وهو لا يعرف وهم شهدوا ان فلانا دفعه اليه لا تقبل ولو شهدوا انه
لفلان ولم يشهدوا بالايدي لم تقبل اما اذا شهدوا على اقوال المدعى انها للغائب
اندفعت عنه الخصومة ولو قال له المدعى وهبها لك بعد الايداع يحلف الذي في يده
ما باعها ولا وهبها منه وقد فرغ كتاب القضاء الا بوي انه لو اقام البينة على البيوع والمهبة
من ذواليد تقبل ولو شهدوا ان ذاليد باعها من فلان فدفعها اليه ثم اودعها لاياء لا
تقبل هذه الشهادة ولو لم يقيم البينة لكن المدعى صدق انه باعها وسلمها ثم اودعها لخصومة
بينهما حتى يحضر المدعى وان كذب ولكن القاضي علم بالبيع والايداع الى آخر ما في الزيادات
ثم في الوجه الاول فلان يندفع الخصومة يقضي للمدعى في الزيادات ايضا ولو اقام المدعى
البينة ان ذاليد دفعها لنفسه لم تقبل من ذاليد البينة على الايداع اصلا الثاني
لذا لو دفع الفعل لا يخفى اما ان دفعه عليه او على غيره افكر ما لم يتم فاعله بان قال غضب
منه او اخذ مني اما اذا دفعه على غيره ذاليد بان قال غضبها مني فلان او سرقها
من فلان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفعه ملكا مطلقا ولم يدرع فعلا سواء واما

ذكر ما لم يتم فاعله بان قال اخذ مني او غضب مني فهذا بمنزلة دعوى ملك المطلق
ولو قال سرق مني كذلك عند محمد وهو القيس وفي الاحتسان لا يندفع عنه الخصومة
وهو قوله ما وهو بمنزلة سرق مني بخلاف قوله غضب مني والفرق في الخزانة واما لو دفع
الفعل على ذاليد بان قال غضبه مني او قال اودعته منك او قال اشترت منك فاقام
ذاليد البينة على وصوله اليه من جهة الغائب بسبب لا يفيد له ملك الرقبة لا يندفع عنه
الخصومة بخلاف دعوى ملك المطلق والفرق ان دعوى ملك المطلق انما يصح على غير
ذاليد المالك او على نائبه لما كان في الخصومة ولم توجد اما دعوى الفعل لا يشترط
لصحته ان يكون ذلك الشيء في يده فان دعوى الغضب يصح على غير ذاليد ولو دفعه لغيره
انما لا يندفع عنه الخصومة لفا لودعي الشراء بدو القبط اما لودعي الشراء من ذاليد
مع القبط فهذا دعوى ملك المطلق فيندفع عنه الخصومة وكذلك دعوى الشراء مع القبط
لوا صدق ذواليد ولم يكن له بينة يندفع عنه الخصومة وقول المدعى ملكي وفي يده بغير
حق لا يكون دعوى الغضب لودعي على آخر محدودة في مطلقا وقال ذواليد آجرته فلان
واقام البينة يندفع عنه الخصومة فلو دفع المدعى بعد ذلك انه ملكه غضبه منه ذاليد
تسمع واصله ما ذكرنا في الفصل الاول انه لفا لودعي الملك مطلقا ثم لوعاه بسبب يسمع
وفي المنتقى لوقال المدعى عليه اسحق هذا العبد فلان من بالبينة والقضاء فاخذه
ثم آجره له يندفع الدعوى عنه لانه اقرب باليد وكذلك لوقال بعته من فلان وسلمته اليه ثم
اودعته لا يندفع عنه الخصومة عبدا في يد رجل لوعاه رجل وقال اشترت من ذاليد واقام
البينة واقام ذاليد البينة ان فلانا اودعته لا يندفع عنه الخصومة وقد ذكرنا عبدا في
يد رجل لوعاه رجل وقال اشترت من ذاليد واقام البينة واقام ذاليد البينة ان
فلانا اودعته لا يندفع عنه الخصومة وقد ذكرنا فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعى حتى
حضر الغائب وصدق ذاليد سلم القاضي العبد الى المولى لان اقواله وجد في حال كونه

العبد مملوكا ظاهرا ثم يقضى القاضى بالعبد لمضى الشراء ولا يكلف إعادة البينة على
المقوله وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اوعده او لم يقل اوعده قبلت وبطلت
بينة المدعى لانه تبين انه اقام البينة على عبده الخصم ولو اقام رب العبد البينة انه
عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذي اليد وانه اشتراه منه
بكذا ونقد الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بينة لانه مدعى الشراء
صار مقضيا عليه من جهة رب العبد وان كان قبل ان يقضى تقبل وصحنا ذلك ما قيل
احديهما ان مدعى الشراء اقام شاهدين على ذي اليد بالشراء والثانية لو اقام شاهدا
واحدا على الشراء من ذي اليد ثم اقر فواليد بالعبد للغايب ثم حضر الغايب وصدق يرفع
العبد الى المقوله ولا يكلف المدعى له عادة الشاهد ذكر محمد الاول لما قلنا في
الشاهدين ويكون المقضى عليه ذا اليد دونه المقوله وان اقام شاهدا آخر على المقوله لكن
جعل تابعا له وما ذكر محمد ان القاضى يقضى بالبينة على رب العبد اراد به القضاء في حق
الخذ والانتزاع من يده لا القضاء بالملك فانه ذكر بعد هذا ان المقوله لو اقام
البينة ان العبد عبده تقبل فلو صار مقضيا عليه لما قبلت بينة والثالثة مدعى
الشراء لانه لم يقيم البينة على ذي اليد حتى اقر فواليد انه لفلان الغايب ثم حضر المقوله و
صدق فرفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة المقوله وقضى به كان المقضى عليه
المقوله بخلاف ما تقدم الكل في اجماع في الباب الثاني من الدعوى وفي اقرار اجماع عبد
في يد رجل لدعى رجل انه قبل وليا له خطأ واقام البينة واقام فواليد البينة ان العبد
لفلان اوعده ان دفعته عنه اخصومة **نوع آخر** وفي الاقضية رجل في يده دار يزعم انه
اشترها من فلان الغايب امس او منذ عشرة ايام او لدعى صدقة مقبوضة او هبة
مقبوضة واقام البينة او لم يقيم فادعى رجل ان ذلك الغايب رهنها اياه بالف درهم منذ
شهر وقبضها بامره او استاجرته منه او اعادها منه فانه يقضى بها للمستاجر والمرتهن ولا

يندفع اخصومة عن ذي اليد بعد ذلك فواليد بالحياد ان شاء سلم الى المدعى وترتب حتى
تنقضى مدة الاجارة او يفتك الرهن الرهن وان شاء نقض البيوع فان اخذ النقص فادى
البايو الدين واغتك الرهن قبل ان ينقضى تم البيوع ولو كاه المدعى اقام البينة ان الدار
داره اعارها ذلك الغايب او آجرها منه او رهنها او اشتراها منه قبل ان يفرها فواليد
منه فانه يقضى بالدار للمدعى في الوجه كله اما الاعادة فلانها غير لازمة واما الاجارة
فلان هذا عذر فيسخى الاجارة لانه لا يريد ان يراها عن ملكه من حيث احكم واما الشراء
فله حق الاسترداد لاستيفاء الثمن فان دفع القاضى الدار الى المدعى فان اجرها ولم
يقبض اجرها اخذ منه كعقيل بنصفه الى انقضاء مدة الاجارة وان قبض الاجرة او
لدعى رهنا لا يدفع الى المدعى ويضعها على يدي عدل داد في يد رجل لدعاها وقال
اشترتها من عبدان بكذا ونقد الثمن واقام البينة وقال فواليد اوعدها عبدان
الذي تدعى الشراء منه لا اخصومة بينهما ولكن انما يندفع اخصومة عنه لذا حلف ان عبدان
اوعدها بعد ما ساء المدعى يمينه ولو قاله اوعدها عمرو وكييل عبدان لا يندفع اخصومة
بدونه البينة ولو شهدوا ان عمر اوعدها اياه وقالوا لا نذكرى من دفعها الى عمرو وقال
فواليد دفعها عبدان لا اخصومة بينهما ولا يمين على ذي اليد ولو قالوا دفعها عبدان الى
عمرو ولكن لا تدري من دفعها الى ذي اليد وقال فواليد دفعها الى عمرو ولا يندفع عنه
اخصومة فان قال فواليد احلف المدعى ما دفعها الى عمرو وحلف على العلم ولو قال المدعى
للقاضى حلف ذا اليد اوعدها اياه عمرو وحلف على البينات رجلان تنازعا دارا والدار
في يدها فسأله القاضى البينة من كل واحد منهما فقاما من عنده ومكثا زمنا ثم
اتهما نقدا الى القاضى فاقام المدعى البينة انها داره واقام فواليد البينة انه وهبها
لفلان او تصدق بها عليه او باعها له سلمها اليه اوعدها بعد ما قاما من عند القاضى فانه
يقبل بينة المدعى ويقضى له والسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما ذكرنا والثاني انما

القاضي بضعه والثالث لفاقر المدعي بذلك او اقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي
فانه يندفع عنه الخصومة في هذين الوجهين ثم الوجه الاول لفاقر المدعي بها المدعي ثم حضر المشتري
واقام البينة على الشراء لاسيما في اليه ولوقدم المشتري قبل القضاء له واقام البينة دفعه
العبد الى المشتري ولو ان المدعي اقام شاهدا على الباي وشاهدا على المشتري فانه يقضي
للمدعي ورجح المشتري على الباي بالتمس ولو باي او وهب بعد ما اقام شاهدا واحدا
لا يكون خصما لفاقر المدعي او اقرب المدعي وفي الشاهدين يكون خصما وفي مسألة اوله
الباب سوى بين الشاهدين وبين شاهد واحد وكتابنا هذا لا يحتمل الفرق رجل لوعي
دارا في رجل فاقر فواليد انها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انها لفلاة او عيناها ان
اقام البينة على الايداع اندفعت عنه الخصومة سواء بداء بالاقرار للمدعي ثم ثني بالابداع
او على القلب ولو لم يكن له بينة ان يداع بالاقرار للمدعي وثني بالابداع يؤمر بالتسليم
اي المدعي بعد ذلك ان حضر ^{القاضي} وصدق لا ينزع الداد منه ويقال له اقم البينة على ان
الدارك وان بداء بالابداع وثني بالاقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعي ايضا ولو لم يقم
ببينة على الايداع ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه او اقر المدعي بذلك فلا خصومة
بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعي وادعها ذا اليد فانه
يأخذها من ذي اليد ويسلمها الى المدعي **نوع آخر** عبده يدرج اقام البينة على انه عبد
فلان وانه اعترف واقام فواليد البينة ان فلانا ذلك اودعه لم يقض بعقبة ويحال بين ذي
اليد والعبد احسانا ويؤخذ في العبد كقبيل ثقة يمكن احضاره عند حضور الغائب
وكذا لو اقام فواليد البينة فلان ان فلانا اقر اودعه ولو قاله العبد انا اخرا لاصل واقام
فواليد البينة ان فلانا اودع اياه او آجره او دهنه لا يقضي بالحرية ولكن يحال بينه وبينه
ولو اقام فواليد البينة ان فلانا اودعه ولم يشهدوا له بالملك لا تقبل البينة وفي دعوي
الملك لو اقام البينة ان فلانا اودعه ولم يشهدوا انه لفلان يندفع عنه الخصومة الكل في

الافضية وقد روت هذه السائل في دعوي العتق **الجنس الثالث في الدين**
وفي اجماع الصغير رجل لوعي على آخر الف درهم فقاه المدعي عليه ما كان لك على قبط فاقام
المدعي البينة على الماله ثم المدعي عليه على الايفاء او الالبراء تسمع ولو اقام البينة يثبت لا
مكان التوفيق ومع هذا قضاء فذلك المسئلة على ان امكان التوفيق يكفي وفي بعض المواضع
التوفيق شرط وقد ذكرنا في الفصل الاول والامام خواهر زوجه شرط التوفيق في الكل ولو
قاله ما كان لك على شيء قط ولا عرفك قط ومائة المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروي
العقد وروي عن اصحابنا رحم الله اجمعين ولو لوعي رجل ان باع منه جارية وعين وقال بها
اصبح زائدة واراد ان يرد ما عليه فانكر البينة على البينة على البيع لوعي المدعي
عليه انه برئ اليه من كل عيب لا يسمع هذا الدفع وفي لب القاضي لخصاف جعل هذا
قول 22 اما عند ابيس فالعين والدين سواء ويسمى في ثنها وان الاصل رجل لوعي
على آخر انه اشترى منه هذه الدار فانكر الشراء فلما اقام البينة على الشراء لوعي المدعي عليه
انه ردّها عليه نفي اقالته يسمع هذا الدفع ولو لم يدعي الاقالة ولكن لوعي ايفاء الثمن
او الالبراء اختلف المتأخرون قاله ومع هذا الجنس صارت واقعة بمرقند صورتها
امراة لوعت على انه تزوجها على كذا من المهر وطالبت بالمهر فانكر الزوج اصلا فلما
اقامت المرأة البينة على النكاح لوعي الزوج انه خالفها على المهر تسمع لانه يحتمل انه تزوجها
منه ابوه وهو صغير وهو لم يعلم ومن هذا الجنس في الافضية رجل لوعي على آخر الف درهم
فويقته فانكر فلما اقام المدعي البينة على الايداع لوعي المدعي عليه الرد او المهلك لا
يتم امان قاله في اجواب والاكاد ليس كذلك على شيء لانه هلك او ردته عليك اما لوقاه
ما اودعته اصلا لا يسمع هذا الدفع لعدم الامكان لان رد الويقة او هلاكها استدعي
وجودها لواعرفنا هذه الجملة عندنا في مسألة اجماع الصغير فنقول هذا لوقاه ما كان
لك على شيء قط او ليس لك على شيء اما لوقاه لك على لكن اوفيته فوصل ثم جاء بالبينة

او قال ما اودعته
اصلا لا يسمع
قال لا يسمع
ان المدعي عليه
الرد او المهلك
لا يتم امان
قاله في اجواب
والاكاد ليس
كذلك على شيء
لانه هلك او
ردته عليك
اما لوقاه
ما اودعته
اصلا لا يسمع
هذا الدفع
لعدم الامكان
لان رد الويقة
او هلاكها
استدعي
وجودها
لواعرفنا
هذه الجملة
عندنا في
مسئلة اجماع
الصغير
فنقول
هذا لوقاه
ما كان
لك على
شيء قط
او ليس
لك على
شيء

انه قضاء قبل ذلك منه استحسانا والتمس ان لا تقبل للتناقص في افراد الاصل في باب
افراد الرجل في نفيه ولو قال كان لك على لكن اوفيت بصدق وصل ام فصل وفي مجموع النوازل
رجل لدعي دينا على آخر فقاه المدعي عليه انا اجني بالدفع فقبل له اعلى الايفاء او على الابراء
فقاه على كليهما يسمع ان وفق والتوفيق لن يقول ابرءة عن البعض واوفيت البعض او
ابرءة فلما جحد وفيت رجل لدعي على آخر دينا ثم قاله وهكذا اقر فقاه المدعي بكنه مكره
في الافراد صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسب رجل لدعي على آخر ضمن دينا رافقاه
المدعي عليه في الدفع انه اقر باءة دفعت اليه العدائي لكل دينا كذلك اخط بالدينايد
صح الدفع ولم يدع هكذا لكن لدعي الايفاء وعين موصفا في المص فلم يمكنه اثباته فبعد
ذلك لدعي انه اوفاه لا يسمع رجل لدعي على آخر عشرة دنايد فادعي المدعي عليه في الدفع
انه اوفاه فلم يمكنه اثباته ثم قال بعد ذلك حوالا كروا م بفلان ووي رسا ينده است لا
يسمع لدعي على آخر عشرة دنايد فقاه المدعي عليه في الدفع انه قاله وارجزيه دينايد زرد
خوشتن نيست لا يسمع هذا الدفع لانه يجوز ان يكون له عليه عشرة دنايد سبعة فيها
موجبة ووجه المطالبة في ثلاثة دنايد في فوايد امام ظهر الدين رجل لدعي على آخر عشرة دنايد
فقاه المدعي عليه في الدفع هو دفعاتي وقال له دفعاتي فلان فقد دفعت يصح الدفع
في دعوى الدين لقاه المدعي عليه انما تدعي على مال القار او ممن اخبر يسمع ولو اقام
البينة تقبل ويندفع الدعوى **الجنس الرابع في دعوى الميراث**
رجل لدعي في تركه امرأة ميراثا وقال انها كانت اولى ال وقت الموت فقاه الورثة ان المدعي
قاله اكرارين ورده زن من بودي ميراث برودي صح الدفع ولو لم يقولوا هكذا ولكنهم قالوا
انه قال طلقها لا يسمع هذا الدفع لاحتمال ان يكون الطلاق رجعيا وانه لا يزيل الملك
فلما حرم عن الميراث اولا لدعت الميراثية على زوجها فقاه الزوج في الدفع انها
اقرت ان النكاح كان بغير مهر فالدفع صحيح في دعوى المرأة المهر في تركه زوجها لفاقت

ورثة الزوج انها حرام على ابنها قبل موته بسنتين فاقامت المرأة البينة بعد ذلك ان
الزوج اقر في مرض موته بانها منكوسة صح دفع الدفع في دعوى الارث لفاقت المدعية
ان ابنته لا وارث له غير فقاه المدعي عليه في الدفع بانها اقرت ان له اخا او اختا صح
الدفع في فوايد شمس السلام رجل لدعي على آخر الف درهم بسبب الكفالة من فلان
باوه او غير او فناء الاصل فقاه في الدفع هذا الماه عيذ واجب على وكنت مكره في الافراد
لا يسمع هذا الدفع وسية في اجنس الرابع رجل لدعي على آخر كذا دينا داما له الاجارة
المفوضة بحكم الارث من ابيه فقاه المدعي عليه في الدفع انه اقر ان اياه استوفى منه
هذا الماه واقراوه بعد موت ابيه واقام البينة فشهد الشهود انه اقر بان اياه استوفى ولم
يذكر وان اقر بعد الموت يسمع رجل لدعي دينا في تركه فقاه المدعي عليه لم يبق منه
شيء فثبت المدعي ان عينا من الاعيان تركه واقام البينة واقام المدعي عليه البينة
ان المورث باء هذا من رجل يندفع الدعوى وان لم يذكر اسم المندعي ونسبه وتقدير هذا في
الاجنس رجل لدعي عبد ابيد رجل واقام البينة واقام المدعي عليه البينة انه باء
من فلان الغائب يعني المدعي باءه فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال المدعي عليه
انت بعت من فلان وفلان باءه منه ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه لان غرضه ابطال الدعوى
لا اثبات الملك لنفسه وفي دعوى الشفعة لو اقام المندعي البينة ان الملك الذي يسخى
به بالشفعة ملك فلان لا يسمع واقام البينة انه اقر بان لفلان يسمع رجل لدعي على
آخر صنيعة فقاه الصنيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا
وارثها واقام البينة تسمع وتقبل ولو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت
قبل فلان يعني مورثها صح الدفع **الجنس الخامس في البيع والشراء**
رجل لدعي على آخر صنيعة بسبب شراء منه وقاله في آخره وهكذا اقر المدعي عليه بالبيع منه
واقام المدعي عليه البينة انه كان مكره في الافراد بالبيع لا يسمع الدفع لانه يحتمل انه باء

طائعا ثم اقر مكرها وفي المنفعة رجل لوعى دارا فيد رجل بالارث او بالهبة فقال المدعى
عليه في الدفوع انما اشترى الدار من المدعى فاقوى المدعى فقال اقلنا البيع الذي جرى بيننا
صح وفي الدفوع رجل اقراه اكاره ملك ثم لوعى ذلك الملك لا يسمع الا لفاو فكن
اكارا ثم اشترى رجل لوعى على آخر عينا فيده انه ملكه انه اشتراه من فلان بتاريخ كذا
فاذع المدعى عليه انه ملكه لانه اشتراه في ذلك الرجل من تاريخ سبوع من تاريخه ثم قال
المدعى في دفع الدفوع ان شراؤه في ذلك التاريخ باطل لان هذا العين في ذلك الوقت
كانت رهنا فيد فلان بن فلان فلم يصح شراؤه لا يصح هذا الدفوع **اجمل انكس**
في الصلح في الدار وغيره رجل لوعى على آخر دارا بالارث من ابيه فاصطلحا
على ماله مقدرا ثم لوعى المدعى عليه ان بايعوا شرا في ذلك في ابيك لا تسمع وكذا في
وعوى الدين لو صالح ثم لوعى الايفاء او الالبراء قبل الصلح وفي صلح الاصل لوعى المديونة
القضاء وانكرت الدين وحلف ثم ان المديون صالح رب الدين عن ذلك على شيء ثم اقام
البينة انه كان قد قضاه الدين اخلف الشايع فيه وفيه لو استعاد من آخر دابة وهلك
فانكرت الدابة الاعادة فصالح الاستعير على مال جاز فلو اقام الاستعير بعد ذلك
بينة على العارية وقال انما نفقت قبلت بينة وبطل الصلح وفي المنفعة لدا صالح المدعى
عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه اذ بعد ذلك بينة تشهدون
على افراد المدعى بان لا حق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة
باطلة والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في
الثوب حق ابطلت الصلح فان كان القاض قد علم بان الرجل قد كان اقر عنده ان الثوب
ليس له قبل الصلح ابطل الصلح وعلم القاض ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح لفا كان
ما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقر عند القاض بان لم يكن له قط ولم ير منه من ابيه
ثم جاء بعد ذلك فاقوى انه ورثه في ابيه وان كان لوعى بملك غير الورثة فصالح عليه لم

يبطل الصلح

يبطل الصلح بذلك الاقرار وفي موضع ثقة تكذيب المشهود له الشهود وتقصيف اياهم
قبل القضاء منع القضاء وبعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الجامع
وحكى عن القاضي ابن علي النسي في ان تنفيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب
بطلان القضاء رجل لوعى دينا في تركه ميت واقام البينة ان وارثا آخر على
عبد الذي قيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما لوعى بان لوعى مائة دينار والصلح
على عشرين فلما طالبه ببدل الصلح اذ بالدفع وقال انا اقيم البينة ان مورثه او فاك هذا
الماله فوعواك باطل ولم يقع صححا ان كان مدعى الايفاء غير المصالح يسمع الدفع
اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع وقام هذا في الحزاة
اجمل انكس في المتفرقات في دعوى وقف صنعة قال المدعى عليه
هو لم يسم الي المتولى وقد قضى فلان بن فلان القاض الماض ببطلان هذا الوقف ليس
بصحح لان بينة المدعى تثبت السليم وبينة المدعى عليه تنفيه وقوله قضى بالبطلان
لا بد من ذكر لفظ الوقف لانه على يكون الوقف موصى به وهو لم يذكر في المحضر ذلك القاض
لذا فوض النفقة على الزوج قال الزوج انها حرام على وقت الفرض لا تسمع هذا الدفع
ولو لوعى الخلع على المهر ونفقة العدة سمح رجل جعل امرأته بيدها على انه لم
يصل اليها سمح اما لو قالت انه اقر ان يدفع لاسم رجل لوعى على اخر انه استاجرت
من فلان محدودا وبين حدوده اجارة طويلة وآجره من المدعى مقاطعة بعد الاجارة
فطلب منه ماله الاجارة قال المستاجر المقاطعة في الدفع اما انما اشترى هذا المحدود
من الآبر ونفذ البيع لمضى المهر لا يصح ^{بذلك} بغية الآبر وقيل يصح والخناذ ما ذكرنا رجل
لوعى دارا فيد رجل فقال اشترى من وصيكة في صوكة يصح لفا ذكر اسم الوصيه ونسبه
وكذا لو قال اشترى من كيكك اما لو قال اشترى وكيلك منك لا يصح رجل لوعى على
آخر الف درهم بسبب الكفالة عن فلان باو فاقاه الاصل في الدفع الماله ليس بواجب
او غير

على وكنتم مكرها في الاقرار لا يصح الدفع اما لو ادعى الكفيل اذ الاصل لوى هذا المال
او ابراه المدعى صح رجل لوى على آخره ضربا ^{بطش} ومات بضربه فقال المدعى عليه
في الدفع انها خرجت في السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البنية انها صحت بعد
الضرب تصح ولو اقام البنية على هذا الصحة والآخر على الموت بالضرب فبنية الصحة اولى
لوى على آخره كرسه العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا
لا يسمع هذا الدفع والله اعلم بالاضوليب

كتاب المحاضر والتجملات

هذا الكتاب شتمل على اثني عشر جزءا الاول في المقدمة الثاني في محاضر تعليل با
لوضو والصيغ الثالث في دعوى لدرابهم والدنايز بالقض والغيب وغير ذلك
الرابع في دعوى البيع الخامس في دعوى الوض والعيان السادس في دعوى
الضياع والعقار السابع في دعوى الاجارة ومال الاجارة الثامن فيما يتعلق
بالنكاح والمهر والتاسع في الارث العاشر في الاخفاق الحادي عشر
في الوكالة والكفالة الثاني عشر في الذيات **اما الاول** الاصل في المحاضر
والتجملات ان يبالغ في الذكر والبيان بالقرينة ولا يكتفي بالاجمال حتى قيل لا يكتفي في
المحضر ان يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا ولكن يكتب عند ذكر المدعى عليه لفظة
المدعى هذا والمدعى عليه هذا قال الامام النسخ في فتاواه من المحاضر والتجملات
الاشارة في مواضعها من اهم ما يحتجب اليه في الدعاوى فذكر هناك حكاية كل بادام
في آخر ما قاله وما يؤكد هذا في حدود هذا الكتاب في فصل القذف ولا كذا لا يكتفي
بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقيب دعوى المدعى هذا وكذا لا
يكتفي بقوله عقيب دعوى المدعى من المدعى عليه هذا الا بعد قوله والجواب بالانكار
من المدعى عليه وهذا لازم ولا بد ان يبين نفي الانكار وهل يشترط ان يقول ان

فادنى هذا الذكر
حضر عليه
يكتب بهذا الشكل
في هذا المتن
احضره مع

المدعى في هذا المدعى عليه غير حق قد ذكرنا في كتاب الشهادات وينبغي ان يكتب في السجل
حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا يكتفي بما يكتب في التجملات ثبت عندى على الوجه
الذى ثبتت احوال الشريعة وما لم يذكر على وجهه لا نفى بصحة السجل وكذا لا يكتفي
بقوله وشهد الشهود على موافقة الدعوى فذكر الامام النسخ في نسخة حكاية شمس
الايمه الحلو في مع قاض عنبته ورواه المحاضر والتجملات بهذا ونقل عن شمس السلام
انه كان يقول كيف يكتفي بقوله وشهدوا على موافقة الدعوى والمدعى يقول المدعى
ملكه وان هذا يقول المدعى ملك المدعى فلا يكون بينهما موافقة قاله والخيار في هذا
الباب ان يكتفي به في التجملات فوه المحاضر لاه السجل يرد من مصر آخر فاذا يكون
في التدارك جزء اما في المحضر فيمكن التدارك **اجمل الثاني في المحاضر**

تعلق بالوصية والوصية

محضر في دعوى صية على رجل فروعاه غير صحيح
ولو كاه مدعى عليه نجواب غير صحيح وقد اختلف المتأخرون في ذلك اتمه البعض كما
ذكرنا والبعض بالصحة لولا ان البصية ما ذونا **محضر آخر** لوى الوصية ديننا للبصية
واخلل ان لا بد ان يبين الذين للصغير باي سبب بالوراثة او بسبب آخر فان كان بالوراثة
لابد ان يشهد الشهود على موت الابن وايضا **محضر آخر** لوى بالاذة الحكمة على
آخر ان التدارك في يده ملك هذا البصية لانها كانت ملك والده اشتراط من نفسه لابنه
الصغير ثبت معلوم وهو مثل قيمة الدار وابراه عن الثمن ومات ابوه والدار ملك
الصغير واخلل من وجوه ثلاثة احدها ينبغي ان يبين ان القاضي اذن له بالخصومة
والقبض على ما بين الثاني يجب ان يقول الثمن مثل قيمة المعتقد عليه يوم الحقد
والثالث قال ابراه عن الثمن ولم يذكر ان الثمن ماذا ويجوز ان الثمن عروض والابراه
عن الاعيان لا يصح ويحتمل ان لا يكون الثمن مالا طالبتة **محضر آخر** وفيه ان
صغيرة لها والد ليس فيه رشد حتى يتولى بامورها واحتاجت هذه الصغيرة الى كذا

والصبي

وكذا فاستاذنت من القاضي ان يصرف ما يتهيا به لسباب معاش الصغيرة فقد رافق
نفقتها وبنين واخلك للبدان يبين السفاضة فانه لو صرف الالب مال نفسه الى الجيز والثر
ولا يصرف مال ولده ويحفظ لا يكون سفيها في مال الولد والثاني لا بد ان يشهدا بان
انه سفيه والثالث ذكره المحضر انها محتاجة الى اجرة المعلم وانها ليست بواجبة
خصوصا لو لم يكن البتة رشيدا وسياة في كتاب الوصايا والاخر انه ذكر مدة الكسوة
سنة اشهر وهذا النساء اما في البنيان فخذتها اربعة اشهر **محضر آخر**
افراة لوعت على فلان بن فلان وهو قيم في تركته المستحق آيبك بن عبدان اخا فانه ثابت
القوامة من جهة الحكم ولوعت كذا من المهر على هذا القيم فاخلل وهو ان آيبك لو كان
غلاما لخالقان فخصمه اخا فان وبعد موته اولاده فان كانوا كبا لا يصح نسب القيم عنهم
وان كانوا صغارا لم يذكر هل هم في ولاية هذا القاضي حتى يصح منه نسب القيم عنهم
وان كان الزوج قرا لم يذكر انه معتق او حر من الاصل فان كان معتقا هل تركت عصبة
من جهة النسب ام لا وان كان حرا اصليا فانه بيت المال وانما يصح نسب القيم من
القاضي لو كان المال في ولاية ^{مخمس} رجل مات وترك بنتين وابنتين صغيرين وترك محدودا
فباعت ابنتان جميعي المحدود وغابتا فقال القيم الصغيرين في مجلس الحكم انه وقف فحصل
يصح دعوى للملك بجهة الارث للصغيرين بعد دعوى الوقفة يصح لانه الدعوى من القيم فلا يكون
التناقض مانعا حتى لو بلغ الصغيران ولو عيا الآن يصح ولو نسب القاضي وصينا آخر حتى
تدعى بجهة الارث يصح ايضا **محضر آخر** لدعى القيم في امر البتة فلان المأذونة من
جهة الحاكم بالدعوى واقامة البنات ان محدودا كذا نيره ملك الصغير فلان وفيه هذا
بغير حق فواجب عليه تضريه عن هذا المحدود وتسلم اليه القيم هذا واخلل انه ما لم تعلم
الواجب عليه بتسليمه اليه هذا القيم الى هذا القيم بقصينه باو مبتداء من جهة الحكم لا يصح
لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان يملك القبض عند اصحابنا الثلاثة

ما لم يقل سار

لكن الفتوى

لكن الفتوى على انه لا يملك فلا بد من ذكر الاذن بالقبض او يقول ما ذوة بالخصومة والقبض
وهذا هو القاضي اما وضع الالب فيملك ذلك **محضر ثالث في دعوى**
الذراهم والدنانير محضرة دعوى الدراهم بسبب القرض او الدين واخلل انه لم يذكر
في المحضران الدراهم هل كانت رابحة وقت الاقراض والاستقراض ولا بد من بيانها لانها
ان كانت رابحة يجب على المستقرض مثلها عددا ان كانت توجد وقيمتها ان كانت لا توجد
وان لم يكن رابحة لا يصح استقرضا عددا فلا يجب عددا وكذا يذكر انها رابحة وقت
الدعوى والثاني ان في دعوى القرض والعدالة والفلس لا بد من بيان السبب الموجب
بخلها فالذهب والفضة لاحتمال ان يكون السبب بيعا ولم يقبض العدالي والغطار في حقه
كدت فان البيع يفيد على ما ذكرناه في كتاب البيوع فلا يبقى هذه الاشياء واجبة وكذا
لو لدعى خيرا من غير بيان السبب لا تصح لان الخبز لا يجب في الذمة بطريق البيع والسلم
وانما يجب ثمننا وكذا في دعوى الحنطة والتعدي وغيرهما من المكيلات لا تصح من غير بيان
السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب وانما يطالبه بالمثل في ذلك المصرا اما في مصر آخر و
القيمة مختلفة فلا على ما بين في كتاب الغصب **محضر آخر** فيه افراد بالف دينار
هو ربي ربي جيد وكان في الشهادة ذكر ابيته وليس في الدعوى ذلك واخلل ان الشهود
شهدوا باكثر مما لوعاه المدعى فلا تقبل والثاني التفاوت القايم في النقد فان
الدنانير كانت انواعا دية ودمني وغير ذلك فقيمة وحادثه ولا بد ان يبين انها
مفروبة ائى سلطان حتى لو كان في مصر كان السلطان واحدا يصح **محضر آخر** في دعوى
دين في تركه ففكر فيه كذا دينارا ملكيا واخلل ان نقدا ملك في ذين الملك الثاني انه
قال في المحضر ترك الميتم مائة وفاء وقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ما لم يبين
ان التركة ما ذالا يصح الدعوى وقد روي في كتاب الدعوى **محضر آخر** لدعى على فلان
انه قبض منه كذا درهما بغير حق واستهلكه فواجب عليه اداء مثل هذه الدراهم ان

كانت توجد والآن لم يبق منها يوم القبض واختلف انه ذكر قبض هذه الدراهم بغير حق
ولكن لم يذكر انه استهلكه بغير حق او بغير امر صاحبها ويحتمل ان المالك رضى بقبضها
والمسئلة مطروقة في كتاب الصرف للامام خواهر زاده في ان الغاصب اذا غصب شيئا ورضى
المالك بقبضه وهو قبض للحفظ بروى عن الضمان قال في الجماع الكبير في كتاب البيوع
هذا لاقبض للحفظ اما لفا انشفع الغاصب ثم اجاز المالك حفظه لا بداء عن الضمان
وسيلة في كتاب الغصب ثم المدعى لفا ذكر القبض بغير حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي
ان يطالب اولا عين تلك الدراهم ان كان المدعى عليه منكر القبض بغير حق لانها ان
كانت قائمة يجب على المدعى تسليم غيرها فان عجز فتسليم مثله فان عجز فتسليم القيمة
والضوابط ان يطالب المدعى عليه باحضارها ان كانت قائمة ليقيم البينة عليها
اجنس الرابع في دعوى ثمن البيع واختلف انه لم يذكر قبض المبيع وهذا لازم
لان على تنفيذ الهلاك قبل القبض يفد المبيع قال والضوابط ان يقال لم يذكر في المبيع
تعيين المبيع وحضرة مجلس القضاء وانه شرط على ما ذكرنا في كتاب البيوع انه يقال للمثدي
سلم الثمن اولا وقبض المبيع ليس بشرط لاداء الشئ بل الشرط هو محض **محضر آخر**
لوعى على آخره باع من فلان مائة من من الشمع الابيض بكذا من الثمن وكان بينه وبين
فلان وانه اجرت البيوع فوجب عليه تسليم نصف الثمن الى واختلف انه لم يقل ان الشمع
هل هو قاييم في المثلثي وقت الاجازة وانه شرط والثاني لم يقل ان الثمن رايح وقت
الاجازة **محضر آخر** في دعوى ثمن دهن باعه وسلم واختلف انه لم يذكر ان هذا
القدر من الدهن هل كان في ملك البايع وقت البيوع **محضر آخر** في دعوى ثمن ثياب توزي
باعها منه وسلمها اليه فقال المدعى عليه في الدفوع انه اقرا نطا لما اخذه هذه الثياب
منه الدفوع ليس بصحيح لانه يحتمل انه اخذها ثم دفعها اليه **اجنس الخامس**
في دعوى العوض في دعوى العيب انما ليست بصحيحة لان الدعوى كانت بقدر من العيب

فذكر نوعه وصفته ولم يبين لونه انه طائف او سبيد او لعل **محضر آخر** في دعوى
الاعيان المختلفة اجنس والنوع والصفة فذكر قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين وقد
اختلف المشايخ فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل ولكن هذا مستقيم
لفا لوعى قيمة اعيان مستهلكة ويشترط ان يبين قيمة كل عين لانه عسى ينكر البعض
ويقر البعض اما لفا كانت قائمة يشترط احضارها فلا حاجة الى ذكر القيمة و
المسئلة المذكورة في الاقضية في باب اليمين ان المدعى لفا لوعى عينا وقال انه قاييم
لا يشترط ذكر القيمة وفي محضر القدوري شرط والا لاول الصخ **محضر آخر** في دعوى
المالين وبين صفة احدهما ونوعه وجنس ولم يبين الآخر حتى فد الدعوى في الذي
لم يبين هل يفد في الذي بين اختلف المتأخرون **محضر آخر** لوعى على آخر
انه غضب منه عبدا ولم يذكر قيمته ولا صفة يصح الدعوى ويشترط احضاره في غضب لاهل
وقد ذكرنا هذا في كتاب القضاء في فصل اليمين **محضر آخر** في دعوى الديباج والجواهر
واختلف انه لم يذكر الوزن وانه شرط قال وهذا يشترط في غير المعين اما لفا لوعى
عينا في شرط احضاره فلا حاجة الى ذكر الوصف والقيمة على ما ذكرنا **محضر آخر**
في دعوى رجل آخر اعيانا من الاموال منها قص وسراويل ولم يبين انها مرانة او ثياب
او زناة قد ذكرنا ان هذا ليس بجمل لفا لطلب الاحضار **محضر آخر** خباز اجلس
على دكانه رجلا يقاله له صاحب دكان يبيع الخبز من الناس وقد زله كل يوم منوبين
من الخبز ونصف من اللحم ومضغ على ذلك زمان طويل فادعى الخباز على ذلك الرجل
انك سرقت من اغان الخبز كذا وقد اقرت انه اخذت كل يوم خبزة دراهم من الناس
ونضقت لهم من الخبز الذي بعث منهم الا انه لم اجس من مالك شيئا وهو منك لا افراد
وكل شيء واختلف ان حق الدعوى لاصحاب الدراهم لا لبايما نقص في الخبز كان زد ذلك عليه
اليهم واتحق اليهم **محضر آخر** اهل سكة لوقوا على ورثة متولي مسجد كذا من

الذراهم من الوقف واخجل ان الدعوى انما تسمع من المتولى لامن عيذه **محضر آخر**
 في دعوى الف دينار بسبب استهلاك اعيان بسمير قد واخجل انه لم يبين قيمتها في موضع
 الاستهلاك وانما يعتبر قيمتها في موضع الاستهلاك وقد يكون بين البلدين تفاوت وسياسة
 في كتاب الغضب والثاني انه لم يبين الاعيان وقد يكون من ذوات الامثال وهو لم يعلم
 ذلك ولا بد ان يبين حتى ينظر انه من ذوات القيم **الجنس السادس**
في دعوى الضياع والعقار لوعى ارضا ففكر انها تقدر خمس مكاييل بذر وبين
 حدودها واصاب في بيان الحدود واخطا في بيان قدر عشرة اقفة بذر ان لم يبين هذا
 لا يمنع صحة الدعوى فان بين واخطا هل يمنع صحة الدعوى قال الامام النسخ لا يمنع
 وعلى هذا لوعى دارا ففكر انها فيها كذا بيتا فاذا صونقص **محضر آخر** في دعوى
 احد وثلاثين سهما من اثنتين وستين سهما من الميراث في الحدود واخجل انه لم يذكر
 في الدعوى ولا في الشهادة كون الحدود في يد المدعى عليه ويشترط كونه جميع الحدود في يد
 المدعى عليه حتى يثبت كون نصفه في يده متاعا بناء على ان غضب الشايع هل يتحقق فيه
 اختلاف الشايع **محضر آخر** امرأة لوعت على رجل منزلا وقالت ان هذا المنزل
 وذكر موضع وحدوده كان ملكا وحقا فلان والدي وانه باع مني بكذا الى و
 اخجل ان الشهود قالوا ان شهد انه اقربا لبيع ثم قالوا واليوم جميع هذا الحدود ملك
 هذه المدعية بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر ليعرف لولا ان لا يصلح
 سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت باطلة **الجنس السابع في الاجارة**
ومالها محضر في دعوى مال الاجارة المفوتة لوعى انه اجرها والدمدعى عليه
 ومات وانفخت الاجارة وصار مال الاجارة ديناء تركته واخجل انه لم يذكر النقابض
 وعسى لم يقبض الاجر مال الاجارة ولم يصير ديناء تركته ثم في دعوى مال الاجارة
 شرائط منها بيان تاريخ اول مدة الاجارة وتاريخ الموت لانه يحتمل ان مدة

ولم يبين مال الاجارة واجبا في الزكاة
 ولو لم يبين يمين الحق

الاجارة طالت ثلاثين سنة وانتهت واستحق جميع مال الاجارة بمقتضى جميع المدة احتمل
 انه من نصف او الثلث فلا بد من البيان حتى يعلم ما مضى وما بقى **محضر آخر**
 استاجر دارا وقبضها وسلم الاجر ثم ان الاجر احدث يده عليها والمستاجر طالب ترك
 النقص واخجل انه لم يذكر ان المستاجر قال وهذا الخلل ليس بصحيح لانه لوعى الاستجارة
 من المدعى عليه والسئلة منصوطة ان المدعى لوعى الشراء من المدعى عليه لا حاجة
 الى ذكر الملك واذا لوعى الشراء من غير المدعى عليه يشترط ذكر الملك اما لوعى
 قال انه سلم فعذا بمنزلة ذكر الملك وهذا ذكر التسليم واخجل الصحيح انه لم يذكر
 ان المستاجر في يد الاجر يوم الاجارة ولو كان في ملكه ولم يكن في يده لا يصح الاجارة
محضر آخر استاجر صيغة للصغير اجارة طويلة لا يصح وقد ذكرنا في كتاب الاجارات و
 كذا لا يجوز الاستجارة للصغير طويلة معناه لكان بعض فاحش واذا بطلت الاجارة في
 الوصة يبطل بيع الاشجار لانه يجوز هذا البيع تبعا للارض **محضر آخر** في دعوى مال
 الاجارة لوعى ورنه المستاجر مال الاجارة المنفحة بحكم الارث واخجل انه لم
 يبين ان المستاجر ماذا لينظر هل صحت الاجارة ام لا واذا لم يصح الاجارة لا يملك
 الاجر ما قبض واذا بقى المستاجر في يد المستاجر منع يجب عليه الاقل من المستعجى ومن
 اجرا المثل وبقدرة يتقاصان لولا كان مال الاجارة من جنسه وبقدرة ما وقعت المقاصة
 لا يتمكن المستاجر من الاسترداد **محضر آخر** في دعوى مال الاجارة واخجل انه لم
 يكتب استاجر ارضا صالحا للزراعة والثاني انه كتب استاجر على ان يزرع المستاجر
 كذا وهذا ليس بصحيح عليه فيوجب فساد العقد **الجنس الثامن في دعوى**
النكاح والمهر واخجل انه لم يذكر ان الشهود سمعوا النكاح وهذا شرط
 نص على هذا في التجريد لوعى على امرأة انها منكوبة بشرائط فقالت طلقتني ثلاثا وانثيا
 ليس بواجب على فادعى الزوجه في دفع الرنف انها مطلقة في الدفع من قبل انها اقرت

قبل دعواها الدفء انها اعتدت عن الطلقات الثلاث وتزوجت بزوجة آخر فدخل
 بها ثم تزوجها ففتح بعض لانيه ان دفع الدفء ليس بصحيح لانه دعوى لاقرار وان لم
 يصح **قال آفة الشيخ الامام الاستاذ عن الدين الكندي والسيدي الامام ابو القاسم**
ناصر الدين ان دفع الدفء صحيح وبه يفتي لان دعوى الاقرار في مقام الدفء وقد قر في
كتاب الدعوى اجس التاسع في دعوى الارث في دعوى الارث من غير ذكر
 اجور وهذا خلل ظاهر وخلل اخر انه لم يبين الارث ان من ابيه او من امه وبيان ذلك
 انه قال في المحضرين محدود ملك فلان بود وحق وي تادوز موك ورد و فلان را ميراث
 مانده ولا بد ان يقول ميراث ماندين محدود اقال الامام النسخة في نسخة كتب جبر الميراث
 وبالفعل غير انه كتب وترك ميراثا فافتى استاذه ان غير صحيح وقال له اكتب وترك
 ميراثا قال وهذا ليس بخلل فانه المسئلة مطورة في الاقضية انه لولوعى الارث وقال
 كان هذا ملكا في الوقت الموت اوزه يده في وقت الموت لاجابة الى ذكر اجور فيحمل هذا
 على ان الشهود قالوا كان ملك والده مات وترك ميراثا ولم يذكر وان ملكه في وقت الموت
 ثم في قوله ملكه ولم يقل في وقت الموت يكتفى بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة الى قوله
 وترك كما في قوله فلها نصف ترك **اجس العاشر في دعوى الاستحقاق**
 محض الاستحقاق غلام صندي والاستحقاق بمرقند ثم بنفس ولم يكن في شيء من ذلك
 اثبات الاستحقاق بالبينة عند القاضى وانما كان فيه مجرد رد الثمن حتى وقعت الخصومة
 عند قاض بخارا واتوا بالحضر واخلل ان القاضى لا يقضى برد الثمن ما لم يثبت الخصم
 الاستحقاق بالبينة عنده **محضر آخر** من نسخة الامام النسخة قال فيه استحق فلان
 دابة من فلان بين يدي القاضى فلان بن فلان بنفس نافذ القضاء بين اهاليها من
 جهة قاض القضاء باكثر كور المملكة على الدين عم بدر المتولى بعمل القضاء يكون سرقند
 واخلل انه لم يذكر ان لعلاء الدين ولاية الانابة ويقول قاضى القضاء باكثر كور المملكة

بماوراء النهر لا يثبت ان نفس في ولاية قضائية والثاني انه لم يذكر في المحضر تاريخ قضاء
 قاضى نفس لينظر ان لعلاء الدين هل كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا **والثالث**
 قال قاضى نفس بالبينة ولم يذكر ان البينة كانت على الاقرار من المشتري او على
 غيره **محضر آخر** كتب في المحضر جري الحكم من القاضى فلان باستحقاق الحمار واخلل انه
 لم يذكر ان الاستحقاق باي سبب بالملك المطلق بسبب والحكم يختلف وكذا لم يذكر ان البينة كانت
 على الاقرار او على الدعوى وفكر فيه ان المستحق عليه رجوع على بايعه قبل القضاء فلان ولم
 يذكر الرجوع بقضاء او بغية قضاء لجواز الرجوع كان عند القاضى لكن بالتراضى ففكر
 في آخره ان ابا البايغ فلان في استحقاق هذا الحمار بعد ما صدر منه الاقرار مبطل فواجب
 عليه رد هذا الحمار الى الذي احضره معه وترك النوض واخلل ان الدفء غير صحيح لانه
 لم يذكر في الاقرار تاريخا قبل البياعات كلها وعند الاطلاق يضر في الاقرب للاوقات
 والاقراء تحته قاصرة لا يوجب للملك في زمان سابق فلم يظهر عدم بطلان البياعات
اجس الحادي عشر في دعوى الوكالة محضر في دعوى عن رجل على آخر
 بالوكالة مشافهة وقال الدعوى على الوصي من جهة نائب الحاكم واخلل ان الوكالة بالشفهة
 وعسى لا يعرف القاضى المتكلم وهو غايب عند القضاء ولا يجوز للقاضى ان يقضى له مالم
 يعرف في الزيارات في ابواب الناف من الشهادات **والثاني** ان الشهود لم يشهدوا ان
 البصية ابن الميت والقاضى لا يعرف انه ابنه فلم يثبت كونه خصما عند القاضى والدعوى لا
 تسمح الا على الخصم **اجس الثاني عشر في الديات** محضر في دعوى عن
 واخلل انه لم يبين ان السن كانت سوداء او خضراء او بيضاء ولو كانت السواء لا يجب
 فيها الدية ولم يكتب ان ثبت بالاقراء او بالبينة ولو ثبت بالبينة يتحمل العاقل وهم
 لا يتحملون بالاقراء ولو اقر بعض العاقل يتحملون دون المنكرين ولم يذكر انه عمد وخطاء
 واذا اقر فاحيانا لا القاضى ان شاء قضى بالنقرة وان شاء قضى بالذهب وما بقى من

سواء المصدق او غير
 فيه في ان الدعوى
 فلا ان الاستحقاق
 الا بالبياعات
 الاول

السن في اللحم لا يمنع وجوب الدية ولو لوقوع الخطاء وشهدوا على المطلق لا تقبل ولو اقام
المدعى عليه البينة ان المدعى اقر انه لم يكن هذا السن صحى **محض آخر**
لوقوعه على آخره وكنى خطاء واصاب وجهه فانكرت ثبته من ثناياه الثمانية من لورن
النية من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم واخلى ان الضرب لولا كان
خطاء فوجبه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا انه هل هو من جلة العاقلة
واما السجلاة فالاصل فيه انه لولا كتب السجل ينبغي ان يكتب قبل الغايب والقاضى
فلان ثمانية بالاشتقاق بحكم المثل الصحيح في فوايد شمس السلام وبين اسم
السلطان المقلد ونسب قاله هذا في شروط الامام ظهر الدين ويكتب اسم المدعى ونسب
واسم المدعى عليه ونسب لا محالة فلو لم يوفوا اسم جدهم فكتبوا محمد بن عبد الله لا يكتفى
به وان لم يكن الوقف عليه وتحقق الضرور وفي المعنى لو ذكر محمد بن عبد الله ان علم
القاضى ان الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكتفى به ولا بد من قرينة اخرى وهي ذكر المعنى و
غيره وفي نظم الرندوسى الى تاريخ اليوم والشهر في المحاضر والسجلات وكذا المجلس
فذكر ان اهد بالعدالة ويذكر اسمها ونسبها وجعل لكل ذي حجة على حجة لولا كانت له
وخص من السجلات لا يجعل القاضى كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة
وفسخ النكاح بالقة وفسخ البيع بالاباق وتفيق الشاهد ولولا كتب القاضى في السجل
ثبت عذرى بما ثبت به احوادث الشرعية قاله الامام النسخ في فتاواه هذا ليس بصحيح و
ما لم يبين الامر على وجهه لا يفتى بالصحة فلعلم القاضى يظن انه ثبت وهو غير ثابت وكذا
لو فوكر انهم شهدوا على موافقة الدعوى لا بد من بيان لفظة الشهادة سجل اخرى في
موت الودع بمجهلا بقول فلان بن فلان القاضى كتب هذا السجل عنى باوى وجرى الامر
على ما بين فيه منى وعذرى مضمونه حكمى نفذة وقضائى امضىته بحجة لاحت له وكتب التوقيع
في اوله والوسط السنة في آخره بخفى قاله الامام الاستاد ظهر الدين المرغيناني مضمونه

حكمى ليس

حكمى ليس بصحيح لان مضمون هذا المحضر الدعوى والشهادة وانكار الخصم فقوله مضمونه
حكمى يكون هذا جعل الدعوى والا نكار حكمه وانه محال لكن ينبغي ان يكتب للقضاء الذى
كتب فيه قضائى او يقول وفي مضمونه حكمى والثاني قوله حكمت في وجه المتخاصمين ليس بتام
لانه لم يقل في مجلس قضاء بخارا ولو كان كتب في المحضر حضر مجلس القضاء بكورة بخارا
فان ذلكا شارة الى ان الدعوى بخارا اما لا يقتضى ان يكون القضاء بكورة بخارا ويحتمل
ان يكون القضاء خارج الكورة في الرستاق والثالث لم يذكر ان قيمته كم كانت يوم
مات ويحتمل ان يكون يوم المنيب اكثر ويوم الخصومة والقضاء اقل والواجب عليه اداء
قيمته يوم موته بمجهلا للويرة ويحتمل ان يكون الموت في بلدة اخرى والقضاء ببلدة
اخرى والقيمة متفاوتة سجل اخرى في دعوى الكفالة واخلى انه لم يقل من ضامن ام لا
ولكنه قاله من ضامن باشم وقوله من ضامن باشم للاستقبال فكذلك السجل لوقوع اعيانا
بعضها مثلى وبعضها من ذوات القيم ولم يذكر الا اعيان فعلى يكون مثليا وهو لا يعلم
فلابد من البيان سجل اخرى فيه خلل من وجوه احدها انه قاله حضر مجلس القضاء ولم يقل
بين يدي والثاني قاله ثبت الوكالة ولم يذكر انها ثبت بالبينة او بالمشافهة فلو كانت
ثابتة بالمشافهة يجب ان يذكر وعلم القاضى الوكيل والموكل باسمها وقد ذكرنا في كتاب
الدعوى والثالث قاله اراد وكيل الواقف الرجوع ومنعه وكيل المتولى وقوله اراد
امر باطن لا يدخل تحت القضاء وهذه العيان في هذا البيت مستقيم ولكن يكتب في السجل
وتوضله فلان وقاله القاضى لا نتوض والرايع وهو اقوى من الكل انه قاله في السجل و
قد قضيت بصحة هذا الوقف وهو غير صحيح لان الوقف صحيح جاز بالاتفاق والاختلاف
في اللزوم على ما بين في كتاب الوقف سجل آخر ورد من قصبة نورد واخلى انه قاله
يقول القاضى الامام نايب القاضى الامام علماء الدين ولم يذكر ان هذه القصبة هل خلت
تحت منشور ام لا ومنها انه قاله حضر مجلس القضاء ولم يقل القاضى حضرا وبقصبة

نور قال وخلل آخر انه لم يقل ببلدة نور لان القضاء انما ينفذ لولا كان في المصر على ما
ذكرنا في كتاب القضاء فلا بد ان يكتب في النجل قضاء وهو مصر كذا

كتاب الأقرار

اربعة فصول الاول فيما يكون اقرارا وفيما لا يكون الثاني في الاختلاف الثالث
في الاقرار في المرض الرابع في الاقرار للوارث في المرض وفيه اقرار الوارث بوارث آخر
اما الاقل وفيه العيون في كتاب الدعوى دار في يد رجل لوعاها رجل فاقواله في يده
انه اشترا من المدعي القيس ان ينزع الدار في يده وتدفع الى المدعي حتى يقيم البينة انه
اشترا من المدعي وفي الاحتقان تنزك في يده ثلاثة ايام ويؤخذ منه كعقل حتى يقيم البينة
على الشراء وكذا في دعوى الدين لفا لوعى المدعي عليه الايفاء يوفر بالاداء اليه قياتا
والامام ظهر الدين كان يفتر بوجه القيس في المسئتين المدعي عليه لفا قال ليس او المدعي
ليس بمملك هل يكون اقراره للمدعي ذكر المسئلة في الاضحية في موضعين ذكر في باب التناقض
ما يرتفع بالتوفيق في ابواب الشهادات انه يكون اقرار المدعي وذكر في باب الاختلاف في الاضحية
انه لا يكون اقرارا وهكذا ذكر في شهادات الاصل في باب الشهادة في البيع والشراء وفي اشارات
الجامع والجامع الكبيد للسيد الامام في شجاع وفي العيون ايضا في كتاب الاقرار وفي كتاب
الاجتناس في كتاب الدعوى وهذا لفا لوعى عينا في يد رجل فقال المدعي عليه ليس بمملك
اقواله لم يذع احد هذا الاقرار لغو وفي فتاوى القاضى الامام عين في يد رجل فاقرب
لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال ابن الفضل صح اقراره حكما ولا
يجل للمقوله واذا اراد المقرب هذا الاقرار تملك ابتداء فقال لا يملك لان الاقرار
اخبار وليس بتمليك ولوقاله هذه الدار ليست لي ثم اقام البينة انها قبلت بنيت لانه
لم يقر لرجل موقوف وفي شرح الطحاوي وكل من لوعى ما في يده عيذه لنفسه فهو مدعي و
كل من لوعى ما في يده نفسه لعيذه فهو مقر وكل من لوعى ما في يده عيذه فهو شاهد رجل

لوعى

لوعى على آخر انه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعي عليه ما قبضت بغير حق لا يكون
اقرارا ولوقاله دفعة في اخيك باورك اقرارا وعليه اثبات الامر ولولم يقل هذا ولكن
قال بانه سبب دفعت فهو اقرار وفيه نظر ولوقاله سو كذا حورك بتورسا بنيدام فهو
اقرار ودعوى لايفاء وفي فوايد الامام ظهر الدين الحالى وفي العيون من عليه الدين
الموكل لفا حلف ما له قبله اليوم شي لا يكون اقرارا بالمال للمدعي وسعه ان يحلف
هكذا ان لم يقصد ان يذهب بحقه وهذا لفا قدم المدعي الى القاضي قبل ان يحل الاجل
رجل ضمن للآجر ما يجب على الساجر من الاجرة فهو اقرار يكون الساجر ملكا للآجر اما
لو ضمن للساجر ما له الاجارة في الاجارة الطويلة لا يكون افرادا يكون الساجر ملكا للآجر
رجل لوعى على آخر ما لا نقاله قبضته لكنه ملكه اجبر بالتزديله وفي الاصل في كتاب الاقرار
رجل قال للآجر اقض الالف الذي لي عليك او غله عذى فهو اقرار وكذا لوقاله
اعطيتكمها او غدا اعطيتكمها او اقعدها فانفذها او وزننها او اقعدها فاقبضها الا لفا تضادقا
انه قال على وجه السخرة وفي النوازل لوقاله بالفارسية كبسه بدو ذاكيش لا يكون اقرارا
وكذا لوقاله خذ ما اوارسل غدا من يقبضها او يترده اقرانها لك اليوم اولا تاخذها
منه اليوم او قال حتى يدخل على مالي او حتى يقدم على غلامي فخذ اقله اقرار ولوطر في الهاء
ولوقاله ابراه هذا الدعوى او صالحه غدا هذا الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الدار
لوقاله ابراه عن هذه الدار لا يكون اقرارا ولوقاله في دعوى مال اخريتين فيها اولا
اقضيكها او وانه لا اقضيكها او اعطيكها فاققرار رجل قال لآخر لي عليك الف درهم
فقال اعطيكها لا يكون اقرارا ولوقاله لي عليك الف درهم فقال اخر عني هذا الف
لا يكون اقرارا ولوطر في الهاء فقال لا اعطيك فليس باقرار في عامة النسخ ولو
قال احل غرامك على او بعضهم او من شئت منهم او اضمتها له او مضمنا لها على او قضيتها او قضى
فلان عنى او ابراه او ابراه عنى او حلفتى او وصيتها او قصدت بها على او فعلت كذا يوم

فقال اقمه فاشترى او اقبض فليس باقرار
لم يقل لآخر اقرارا وكذا لوقاله اقرانها لك اليوم اولا تاخذها

اقرضني مائة درهم فاقتردها ولو قال اقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من
احد سواك او غيرك او قبلك او بعدك او استقرضت منك لايكون اقترادا ولو قال اقرضني
مائة درهم فاقتراد ولو قال مالك على انا مائة درهم او سوي مائة درهم او اكثر
من مائة درهم هذا اقتراد ولو قال لا خرا علم ان له الف درهم او اجزء او شرع
فاقتراد بالالف ولو قال ما لفلان على شيء فلا يخبره انه له على الف درهم لايكون اقترادا
اما لقالم يبدأ بالنفي لكنه قال لا تخبر فلانا ان له على الف درهم ولا تعلمه يكون اقترادا
من اصحابنا من قال الصحيح في الاجناد انه ليس باقتراد وفي فتاوى القاضى الامام
ولو قال لا تخبر فلانا ان له على الف درهم بحقه او من حقه كان ذلك اقترادا ولو قال
اشهدوا ان لفلان على الف درهم كان اقترادا ولو قال لا تشهدوا ان لفلان على الف
درهم لايكون اقترادا ولو قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع شريته ولم يقبضه
لا يصدق وصل ام فصل وعندهما ان وصل صدق وعلى هذا الخلاف ولو قال لفلان
على الف درهم ثمن ثمر وكذا لو اقتربا بالف درهم ثم قال هو مال القمار لا يصدق وصل
ام فصل عندنا 2 2 ولو اقام البينة ان ماله القمار او ثمن الخمر تقبل وتندفع
اخضومة عنه ولو صدقه المولى صدق ولا يلزمه شيء وفي كفاية الاصل للامام الخراساني
في باب لقواه الكفيل انه من ثمن الخمر ان الكفيل لو قال بعد ما غاب الاصيل ان الماله الذي
كفله ثمن الخمر فهو ليس بخضم وهو مناقض ولو لوقى الكفيل الماله وحضر المكفولة
فاراد الكفيل ان يرجع عليه فقال هذا ثمن خمر وجاء بالبينة لم يكن بينه وبين الكفيل
خصومة ويدفع الماله الى الكفيل ويقال للمكفولة عنه اطلب صاحبك فخاصمه قال فهذا
دليل على انه اذا اقام البينة على انه من ثمن خمر تقبل ولو قال لفلان على الف درهم
فيما اعلم او في علمي فهو باطل عندنا 2 2 وم ولو قال الدين الذي له على فلان لفلان
او الوديعة التي له عند فلان في فلان فهو اقتراد له وحق القبض للمقر ولكن لو سلم

المقر بولي ولو قال فلان ساكن هذه الدار فاقتراد بالدار ولو قال فلان
ذرع هذه الارض او غرس هذا الكرم او بنى هذه الدار وكلها في يد المقر ويقول فعله
معينا او باجر ولوقى الاخراتها ملكه ففي المقر الكل في الاصل وفي المتنق لو قال
هذا الطعام من ذرع فلان قال اولتم هذا التمر من نخل فلان او من ارضه او من
بستانه او لصوفي يده هذا من غنم فلان الكل اقتراد ولو قال الدقيق هذا من طحين
فلان لايكون اقترادا وفي الاصل لو قال قبضت من بيت فلان مائة درهم او من كيب
او من سخط ثوبايه وديا او من نخله تمر او من ذرع كرحنطة صن ولو قال قبضت
من ارض فلان عدل نطفي ثم قال نزلت فيها ومع احمال من رطبي فهي لصاحب الارض
الا لفا البينة ان الارض في اجارة **جن آخر** رجل قال وجدت في كتابه ان
لفلان على الف درهم او كتبت ان له على مائة درهم الكل باطل وايضا يلحقه قالوا
في ايد كاد الباطنة لفا وجد فيه مكنوبا بخط البيهقي في لازم عليه لانه لا يكتب في
هيا كاد الا ما كان له على الناس ومال الناس عليه فعلى هذا لفا قال البيهقي وجدت
في ايد كاد ان لفلان على الف درهم كان اقترادا ذكره الامام الخراساني وخط الصراف
والسار حجة ايضا كما ذكرنا وقيل ان الصدور لماض برهان الاية كان يفتي
هكذا في خط الصراف انه حجة ولو قال للصكاك اكتب لفلان خط اقتراد بالف درهم
على يكون اقترادا ويحل للصكاك ان يشهد بالماله هذا في مجموع النوازل قال وكذا
لو قال للصكاك اكتب له خط بيهقي هذه الدار بكذا وكتب الصكاك او لم يكتب فهو
اقتراد بالبيهقي وكذا لو قال اكتب لاواة طلاقها ولو قال للصكاك ثانيا اكتب لها
طلاقا يكون اقترادا تطليقة واحدة وهذا للقاضي ولو قال له اكتب خط الامر
قد ذكرنا في كتاب الطلاق ولو قال كبت بخط يدي بشهادة فلان وفلان صكا
بالف درهم كان اقترادا ولو كتب على نفسه صكا بالف درهم والقوم ينظرون

اليه فقال لهم شهدوا على بهذا كان اقرارا وفي الفناوى شترى جارية متسقة
فلما كثر وجهها قال في جارية ولو عاها لا يسمع وكذا لو اشترى ثوبا في جراب
فلما فتح قال هذا ثوب لا يسمع واصل هذا في الزيادات في آخر كتاب البيوع في الاستيلاء
هل هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملك الباي وفي رواية
اجماع لا يكون اقرارا والاصح رواية الزيادات وعلى الروايتين لا يسمع دعواه بعد
الاستيلاء والاستيلاء من عياد الباي كالاستيلاء من الباي والاستيلاء والاستعادة و
الاستيلاء والاستيلاء اقرارا بان الذي اليد وسواء تدعى لفه او لغيره بالوكالة ولو
اقيمت البينة على انه ساومه في مجلس القضاء خرب فهو من الخصومة وخرب الموكل ايضا
من الخصومة ولو كانت الساومة في غير مجلس القضاء خرب فهو من الخصومة ودون الموكل
على ما ياتي في كتاب الوكالة وقد قرئ في كتاب البيوع ايضا فلما ان الاستيلاء اقرارا فكذا
قبوله الوديعة وفي الفناوى القاضي الامام لوقاه اتبع هذا من اوقاه استاجر
منه اوقاه اخرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا لوقاه له
ادفع الى غلة عبيدي هذا او اعطني ثوب عبيدي هذا فقال نعم فقد اقرارا بالثوب والعبد له
وكذا لوقاه افتح باب داري ولو لوقاه دارا في يد رجل فاقرا المدعى عليه ان المدعى كان
يسكن هذه الدار لا يكون اقرارا بالدار للمدعى رجل قال لفلان على مائة درهم
او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق انها مديونة الا لوقاه موصولا
خاتمة وفي مجموع النوازل رجل قال لآخر عليك الف درهم الف درهم
فقال لآخر لو عليك مثلها اوقاه لآخر طلقت امرتك او اعطيت عبيدك فقال لآخر
وانت طلقت امرتك او اعطيت عبيدك عن ابن سماع عن محمد انه يكون اقرارا وفي
ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ فخر الدين كاه يفتي بجواب ابن
سماع ولوقاه بالفارسية وانما اقرارا بكونه اقرارا اقرارا

ورابري از تو جسدني بايد لا يكون اقرارا اقرارا قالت لزوجهها هر چه مراي بايست
از تو يا فتم لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد ولو جعلت زوجها
في حل بداء الزوجة عن المهر كما لو ابرأت عزمها الا لفلان هناك سابقه رجل قال
ابرأت جميع عزمي لا يصدق الاقرار الا لفلان نص في قوم يخصون قال الفقيه ابو الليث
وعندي انه صحيح وسنة في كتاب الهبة الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول
ويترد ان بالتد لان لكل واحد ولا بد على نفسه وليس لغيره ان يمنع ولكن للمقر
ان لا يقبل صيانة لفه عن المنة وكذا لوقاه لآخر وكلنك بيع هذا فكت بصير
وكيدا ولوقاه لا قبل يبطل وفي الوقف على فلان لو سكت جاز ولوقاه
لا قبل يبطل وفي وقف الاصل قال لا يبطل ولو صدقه في هذا كله ثم ردته لا يترد
ولوقاه لفلان عذري مديونة الف درهم او على الف درهم قرض ثم قال لم اقبضها
ولوقاه او عتني الف درهم او اعطيتني ثم قال لم اقبض ان وصل صدق وان فصل
لا استحسانا ولوقاه لفلان على الف درهم من ثمن متاع شترية ولم اقبضه لا يصدق
وصلام فصل وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقد قرئ ولوقاه له على
الف درهم ثمن هذا العبد الذي في يد المقر فان صدق الطالب وسلم اليه اخذه
المال وان كذبه لم يلزمه شيء فان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر
وامكنه تسليمه لزم المالك والا فلا وان كان العبد في يد المقر وصدقه المقر لزمه
المالك وان قال لم ابعدك هذا وهو لم يبعك عيذه لزمه المالك رجل قال لفلان
على الف درهم ان مت فعليه المال عشا ومات وكذا لوقاه ان افطر الناس اولفا
جاء رسل الشرا وعيد الاضي في العيون كان هذا ليس بتعليق بل ضرب من الاجل فيلزمه
الماله حالا اما تعليق الاقرار بالشرط فباطل وفي الاصل لوقاه لفلان على الف
درهم ان شاء ان فالاقرار باطل ولوقاه غضبت هذا العبدان شاء ان لم يلزمه

خلف المقر واحد
منها على دعوى
ضا عليه ولوقاه
العبد عبيده
لما رغب في شرائها
بعثت خبره

شيئاً استحساناً ولو قال لفلان على الف درهم ان شاء الله فلان وقال فلان شيئاً
لم يلزمه شيء ولو قال ان دخلت الذراد او ان امطرت السماء او ان هبت الرياح او ان
اصب مالاً لا يصح ولا يلزمه شيء ولو اقر بارض لرجل وفيها شجرة قائمة وعليها ثمرة فحصى
للمرء والذرع على هذا ولو اقام المقرة البنت قبل القضاء او بعده على ان الذرع له
تقبل ولو اقام البنت على ان الشجرة له لا تقبل وفي النوازل رجل قال لا زلت عليك
الف درهم فقال المدعى عليه لك على الف درهم ما ابعدك من ذلك لا يلزمه شيء ولو
قال ما ابعدك من الثوب يلزمه واصل هذا كتاب السير حزنه الامان الامان فقال السلام
الامان سري او ستعلم لا يكون اماناً ولو لم يقل سري او ستعلم كان اماناً
جنس آخر وفي النوازل رجل قال جميع ما في يدي اوجيع ما يوفى به اوجيع ما ينسب
الي فهو لفلان ولو قال جميع مالي اوجيع ما املكه فهو لفلان صفة لا يجوز الا بالتسلم
رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان كل شيء له فهو لفلان اوجيع ما يملك فهو لفلان
قال هذا صفة رجل اقر لابنته في صحة بجميع ما في منزله من الفرس والاراضى وغير ذلك
فما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله في الرستاق دواب وغلان وهو ساكن
في البلد قال اقراره على ما هو في منزله الذي هو ساكنه وما كان ايضا من الدواب يبعثها
الى الباقوة بالانهار وترجع الى وطنه الذي اقر بما فيه لبنته وكذا عبيده الذين يخرجون
في حوايجهم ويأوون الى منزله فهم داخلون في رجل اتلف مال مكال والدة ثم قال لها
جميع ما في يدي من المال فحصى لك ان كان مال الوالدة الذي اقر لها قائماً بعينه فال مال
لوالدة وان كان الابن قد استهلك ذلك واستهلك مما لا يكال ولا يوزن وقد ترك الابن
دراهم معدودة فالوالدة في شئ من ان تناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك
الابن بعد قوله رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لا زلت عيذاً ما
عليه في الثياب وقوة الرجل وترك ابناً ثم لقي الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء

علمت المرأة انه صادر لها بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة صحيحة او كان لها
عليه مهر فحصى شئ من منعه عن الابن والاحتجاج بهذا لافراد وما لم يكن لها ملك لا
يصير لها بهذا لافراد فيها بينها وبين ان وهو ترك المتوفى واما في الحكم فلما شهدت
الشهود على ذلك الافراد وجب القضاء بما كان في الدراهم يوم الافراد **جنس آخر**
رجل قال لفلان على دراهم فله ثلاثة وكذا لو قال على دراهم يلزمه الثلاثة ولو
قال له على دراهم كثيرة فعلى قيس قولاً به ٢ يلزمه عشرة وعندهما مائتا درهم ولو
قال له على دنانير كثيرة يلزمه عشرة هذه وعندهما عشرون ولو قال له على كذا كذا درهما
يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا يلزمه احد وعشرون ولو قال لفلان على
مال عظيم عندهما مائتا درهم ولم يذكر قولاً به ٢ قبل ينظر الى حال المقر ب رجل
يستفهم المائتين ورب رجل عشرة آلاف ولو قال على مال فالدراهم مال وكذا
لو قال على مال قليل المائيل وفي المنتقى لو قال على مال لا قليل ولا كثير فعليه
مائتا درهم ولو قال لفلان على دراهم اضعافاً عنه يلزمه ثمانية عشرة وهذا قول
ابن سبويه ومحمد ولو قال على الف درهم مضاعفة في الفتاوى يلزمه ستة دراهم ولو
قال لفلان على اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم عند ابن ٢ وعندهما مائتان ولو
قال لفلان على شئ من الدراهم او شئ من دراهم فعليه ثلاثة دراهم ولو قال
على اموال عظام فعليه ست مائة الكل في المنتقى وفي الجامع الصغير لو قال لفلان
على مائتين درهم الا عشرة فعليه تسعة وان قال مائتين عشرة الا عشرة فعليه تسعة
عند ابن ٢ وعندهما يلزمه عشرة في الوجه الاول والعشرون في الوجه الثاني ولو قال
لفلان على مائتين درهم الى درهم فعليه درهم واحد عند ابن ٢ وابن سبويه رحمهما ان
جنس آخر وفي الاصل رجل قال غضبت من فلان شيئاً فالافراد صحيح ويلزمه
البيان ولا بد ان يبين شيئاً هو مال ولا بد ان يبين ما يجري فيه التمايز بين الناس

منه لو فتح بحجة حنطة لا يقبل ذلك منه وسوى ان يبين شيئا يضمن بالعقب او لا يضمن
 صحه لو بين وقال انه داريمونه واختلف المشايخ فيما اذا قال المصوب زوجته
 او ولده الصغير واكثرهم على انه لا يقبل سانه بهذا ولو اقر انه غضب عبدا فالقول قول
 في تعيينه ان كان قايما وفي قيمته ان كان هالكا ولو قال لفلان على مائة درهم ثم قال
 في وزن منته اوستة واقراه بالكوفة فعليه دراهم وزن سبعة لافضل وكذا الدنانير
 وفي مجموع النوازل الاقراء تضمن ثلثة اشياء المقل والمقرب ان كان الكل معلوما
 صحه وان كان المقروا المقل معلومين والمقرب مجهولا يصح ايضا وان قال المقل
 مجهولا بان قال لرجلين لاحدكما على الف درهم فلكل واحد منهما ان يحلف ولو
 كان المقرب مجهولا بان قال رجلا لآخر لك على احدنا الف درهم لا يصح رجل قال
 لفلان على دار او عبد لا يلزمه شيء عندنا 2 ولو قال لفلان على من شاة الى بقى
 لا يلزمه شيء سواء بعينه او بغير عينه وفي فتاوى النسفي لو قال لرجل اودى داري
 است لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على اوزه رقبته اوزه ذمتي ادين واجب او حق لازم
 ولو قال اعطيتي الالف لذي علىك فقال اصبر لا يكون اقرا 2 ولو قال سوف يكون
 اقرا 2 ولو قال سوف تاخذها لا يكون اقرا **جنس آخر** وفي العيون رجل
 قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا اقرا بقتل ابن واحد
 وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لآخر لم قتل فلانا فقال كان في القوم مكتوبا هكذا
 او قتل عدوتي فهو اقرا بالقتل ويلزمه الذية في ماله ان لم يبق بالعد ولو قال
 المقدور كاي لا يكون اقرا **الفصل الثاني في الاختلاف**
 وفي الفتاوى والصوى في كتاب الدعوى لفا اقر الرجل لوارثه ومات فاختلف المقل
 والورثة فقال المقل اقر في الصحة وقال الورثة في مرضه القول قول الورثة ولو
 اقاما البينة فبينة المقل على الصحة اولى وان لم يكن له بنت له ان يحلف الورثة

وقد ذكرنا

وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب النكاح في فصل المهر وفي الاصل لفا اقر الرجل
 انه كان اقر وهو صغير لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقرت بها وانت بالغ
 فالقول قول المقيم بمينه رجل قال اخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخر اخذت
 منه بيعا فالقوله قول الاخذ وهذا لفا لم يلب اما لفا ليس وهلك يضمن ونظير
 هذا في كتاب الوصية رجل قال لآخر اخذت منك هذه الدراهم هدية وقال الآخر اخذتها
 من قرضا فالقوله قول المقر ولو قال اقرضني فلان الف درهم وقال فلان بل غصبتني
 فالقرض من فلان كانت الدراهم قائمة فلمقل انه ياخذ 2 وفي اجماع الصغير
 رجل قال لآخر اخذت منك الف درهم هدية فهلك عدي وقال صاحب الماله لابل
 اخذتها غصبا ضمن المقر ولو قال اعطيتها هدية او فقها الى هديته قال صاحب
 الماله لابل اخذتها غصبا لا يضمن المقر ولو قال هذا الالف كان هدية لعد فلان فا
 خذته وقال فلان كذبت لكنه لم يلمقل انه ياخذ 2 ولو قال اعترت دابتي هذه فلانا فر
 كرها ثم ردتها على وقال فلان كذبت بل الدابة لفا لقل قول المقر وفي القيس القول
 قول المقل وهو قولهما رجل قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع او قرض ثم قال
 هو زيف او بنهجة لا يصدق وصل ام فصل وعندها ان وصل صدق 2 ولو قال
 لفلان على دراهم زيف ولم يذكر السبب اختلف المشايخ فيه على قول ابي 2 ولو قال
 غصبت منه الف درهم او اقرضني الف درهم او قال المديون فبينة الف درهم
 الا انها زيف صدق وصل ام فصل ولو قال في هذا كله الف درهم الا انه ينقص
 منه كذا ان وصل صدق وان فصل لا كما لا يستثنى ولو فصل بانقطاع عن ابي
 انه يصح لفا وصله بعد ذلك وعليه الفتوى رجل مات وله على رجل مائة درهم وله
 ابنان فقال احدهما قبضت منها خمسين لكشني للمقر وللأب على المديون خمسون
 درهما **جنس آخر** وفي العيون رجل قال لآخر غصبتك الف درهم ورجعت فيه

عشرة آلاف درهم وقال المولى قد امرتك به فالقول قول المصوب منه ولو قال لا بل
عصيتي العشرة آلاف كلها القول قول الغائب رجل صبت زيتا او هذا لرجل بمعانيه
الشهود فقتله في ذلك فقال وقعت فيها فارة وماتت فالقول قوله لانه ينكر الضمان
والذي يبيع للشهود ان يشهدوا على الصب فحب ولا يسعهم ان يشهدوا على انه ليس
بمخس ولو عمد الى رجل يطوف في السوق بالتم فاستهلك لحمه ثم قال هو ميتة لا يصدق
وللشهود ان يشهدوا على كونه ذكينة بحكم الحاله وقعت المسئلة واختلف الائمة وافتر
القاضي الامام انه لا يضمن قتل له هذا ينكل بمسئلة الاحسان رجل قتل رجلا فلما
طلب منه القصاص قال انه ارتد فانه لا يسمع قال لو صدقناه في ذلك يؤدى الى فتح باب
العدوان لان العداوة بين الناس بخفة وامر الدم عظيم بخلاف الماله وكذا لو قاله
قتلت لانه قتل ابني لا يسمع ذلك منه وفي الاقضية الوضعية لذا قال قبضت كل مال
لفلان الميت على النشئ وقال للوضعية انه دفعت اليك كذا درهمها وقال الوضعية ما
قبضت منك شيئا فالقول قول الوضعية مع يمينه والوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة
على هذا وفي المتن رجل له امة اقترانه وطبها فاشتراها ابوه او ابنته لم يحل له وطبها
ولو اقربها ما شترها الاب او الابن لم يصدق قياتا ولو دفع الى فلان بقضاء لا
يضمن وبغير قضاء يضمن ولو بداه فقال هذا الف لفلان دفعه الى فلان فهو للمقوله
الاول فلو دفعه اليه بغير قضاء ضمن وبغير قضاء لا يضمن عند ابي حنيفة خلافا لمحمد بن
ولو قال هذا الف اقترضه فلان آخر ولو قال كلاهما فهو للما قول والمقترض عليه الف
درهم ولو قال هذا العبد الذي في يدي لفلان باعينه فلان بكذا فان انكر صاحب
العبد الاذن بالبيع فالقول قوله مع يمينه وياخذ العبد والثاني ياخذ الثمن من المقر
وكذا القرض على هذا لذا اقتران العبد لفلان غضب المولى من فلان فانه يدفع الى
الاول ولا يضمن للثاني شيئا بخلاف ما تقدم لذا اقتران اقتضى من فلان الف درهم

بطلت بغيره ان يضمن

كافله

كان له عليه وقبضه فقال فلان اخذت مني هذا الماله ولم يكن لك غشني فاقترضا من
من بعد ما يخلف المولى انه لم يكن عليه شيء واجنس هذا قد ذكرنا ما من اجماع الكبير
رجل قال لآخر انا عبدك فقال له لا ثم قال بل انت عبدك فانه عبده ولا يكون نفيه
شيئا بخلاف مسئلة اجماع الصغير لان الرق لا يبطل بمحمد المولى اما الاقارب بالدين
والعين يبطل بالنكذب وفي الطلاق والعناق لا يبطل وان ردوا ولو كان في يد
رجل عبد فقال له فواليد هو عبدك ما فلان فقال فلان لا ثم قال بل هو عبدك فهو
لذي اليد ولو قال فواليد هو عبدك فقال له لا ثم قال بل هو عبدك ثم قال بل مولى وجاء
بالبينة لم تقبل للتناقض ولذا اقتران الرجل بالرق لرجل ثم باعه جاز فلو لو عوى العتق
اولدعي انه كان حراما من الاصل لم تقبل للتناقض ولو اقام البينة على اعتناق البايع
قبل البيع او على انه حر الاصل قبلت بینه استحسانا وان كان الدعوى شرطا في العبد عند
البيع لان العتق لا يحمّل النقص رجل وامرأة مجهولان لهما ابن صغير لا يتكلم اقرا
بالرق على انفسهما وعلى ابيهما جاز فان كان الابن يتكلم فقال انا حر فالقول قوله ولو
كان له امهات الاولاد والمدبرون فاقترانه بالرق لا يعمل في حقهما

وفارذوا ليد بل هو عبدك

الفصل الثالث في الاقارب في الرضى وفي الاصل لذا اقتران الرجل
في مرض موته بدين لعزو وارث فانه يجوز وان احاط ذلك بماله وان اقترن وارث فهو باطل
الا ان يصدق الورثة واذا اقتر بدين ثم مات في مرضه قاضا وصل ام فصل
ولو اقتر بدين ثم بوديعة قاضا وعلى القلب الوديعة الوديعة اولي ودين الصحة مقدم
على الاقارب بالدين في المرض عندنا ولو استقرض في مرض موته او اشترى شيئا وعين
الشهود او غضب فانه يحاصر بماء الصحة ولو قضى دين احدهما ينظران قضى الدين الذي
استقرض او اشترى في المرض سلم له الا ترى انه لو رد ما استقرض او فسخ البيع له
ذلك اما لانه يؤدّي موات ان كان عين ما استقرض او عين ما اشترى قايما وليست التركة

ويصدق ان يضمن
في الاصل الا ان يضمن
دفع الى فلان بقضاء لا
يضمن وبغير قضاء يضمن
ولو بداه فقال هذا الف لفلان دفعه الى فلان فهو للمقوله
الاول فلو دفعه اليه بغير قضاء ضمن وبغير قضاء لا يضمن عند ابي حنيفة خلافا لمحمد بن

الاعذار فان بين غرماء الصحة والمرض والبايو انما يكون احى بالبيع لئلا يتم له البيع
اما لو اسلم بطل حقه في الاختصاص كما لم تكن لفازد الرهن كان مساويا لباير الغرماء
وفي المنفعة لو اقر بالمرض الذي مات فيه انه باع عبده هذا من فلان في صحة وقبض التمس
ولو في ذلك المشتري ان هذا العبد لفلان كان مصدقا ولا يشبه الاقرار بالبيع لان المشتري
قد اقر ان العبد كان في ملك المريض والاقرار بالعبد كالاقراء بالدين والوديعة في المرض
ولو اقر بقبض الدين كان له في المرض صدق من الثلاث وفي اجماع الكبير رجل كاتب
عبد له في صحة على الف درهم ثم مرض ولا مال له عيذه وعليه ديون كثيرة فاقتر بكتيفائه
فهو مصدق وهذا بخلاف ما لو باع عبدا من وارثه في صحة ثم اقر بكتيفائه التمس في
المرض فانه لا يصح وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل اعتق احد عبديه في صحة ثم بين
العتق البهيم في المرض في كثير القيمة كاه العتق من جميع ماله رجل اشترى عبدا في صحة
بغبن فمشت على انه بالحياد ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيوع او سكت حتى مضت المدة ثم
مات المريض كانت المحاباة من الثلث رجل اقر في صحة انه عضب من رجل جارية ثم
قال في مرض موته في هذه ولا مال له عيذه وعليه دين فهذا جاز بمصدق وكذا لو اقر في
صحة ان لفلان عنده الف درهم فبيعة ثم قال في مرض موته في هذه الف بعينها صدقه
واجعل صاحب الوديعة اول من صاحب الدين وفي الفتاوى والصوى رجل اقر لافاة
بمهر الف درهم في مرض ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من
زوجها في جميع الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره وفيه المرأة لفاقرت بكتيفاء الصداق
من زوجها في مرض موته بعد الطلاق ان طلقها باينا وانقضت عدتها او لم تنقض
صح وان كان الطلاق رجعيا وانقضت عدتها صح وان لم تنقض عدتها في الطلاق
الرجعي لا يصح وفي التوقييد ان طلقها قبل الدخول بها وقد اقرت بكتيفاء المهر من
زوجها وفي مريضة ثم مات فان ذلك بين غرمائها ولا يشي على الزوج من المهر ولا يضرب

الغرماء بنصف المهر ولو كان دخل بها واقرت بالكتيفاء ثم طلقها وانقضت عدتها
قبل ان تمون صح الاقرار سواء كان الزوج في حالة الصحة او في حالة المرض ولو لم تنقض
عدتها حتى ماتت وقد طلقها باينا وقد اقرت بكتيفاء المهر فاصحاب دين الصحة اولي
حقة يستوفون حقوقهم ثم ينظر الالباء فحصل للزوج الاقل مما اقرت له بالكتيفاء
وما يصيب من الميراث وفي العيون لو ان مريضا لقي على رجل مالا وابنته وابراؤه
لا يجوز ابراءه ان كان عليه دين ولو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لم
يكن ولو انه قال لم يكن له على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء ولا
تقبل من ورثته بنية على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين ان لا يجوز اقراره وفي
آخر اجماع الكبير في الابواب المتفرقة بعد كتاب الرقة في باب ما يجوز لليتم ان يفعله
لو كان للغلام على الوارث دين من ميراث امه فاقتر بقبضه من ابيه لم يصدق وان كان
مادونا ولو اقر لاجنبه صح وكذا لو اقر انه ليس لاقمة على ابي شي صح بخلاف
ما لو ابراءه او وهبه وفي حيل اخضاع لشيء لانه اكلوان في باب الوصية والوصية
المريضة لفا قالت ليس له على زوجي صداق يدا عنديا وعند ان في لايذاء واما
المريض لفا قال لم يكن له على فلان شيء فله يجوز وان كان عليه دين الصحة ولو اقر
بكتيفاء دين الصحة في المرض صح سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن اما لفا اقر
بكتيفاء دين لو انه في المرض لا يصح ان كان عليه دين الصحة وان لم يكن عليه دين الصحة
جاز وفي العيون رجل يمرض يوما ويصح يوما ويمرض يوما ويصح يوما فاقتر لابنه بدين
هل يصح باء في كتاب الوصايا انه هل ينظر كونه صاحب الوصية **الفصل الرابع**
في الاقرار للوارث وفي الاصل لو اقر المريض بدين لوارثه فلم يمت حتى صار غير وارث
صح صورته اقر لاجنبه بدين ثم ولد له ابن ولو اقر لغير وارث ثم صار وارثا عند الموت ان
كان بسبب القرابة لم يصح صورته اقر لابن كافر فلم يمت عند موته ولو كان له اولاد

اولا جنبية فصارت زوجته لم يبطل اقاربه بخلاف ماله وهب لها في مرض موته
او اوصى لها بوصية ثم تزوجها ثم مات انه يبطل الهبة والوصية الاقار بقبض الدين
من الوارث لا يصح لفا كان في مرض الموت المريض لفا اقر لرجل بماله فمات المقله
ثم مات المريض ووارث المقله وارث المقله لا يجوز اقاربه عند ايس ثم رجع وقاله
صح الاقار وهو قول محمد وعلى هذا الخلاف لو اقر بعبد لاجنيه وقاله لاجنيه هو
لفلان احد ورثة المريض ولا يجوز الاقار لعبد واره اولعبد قائله ولو اقر في
مرض موته بدين من مهرها لافراة يصدق ان تمام مهر مثلها وتخاص غرام الصحة
وايرض لفا باع عبدا من اجنيه فباعه المشتري من وارث المريض او وصيه صح لفا كان
بعد القبض لفا كان دين الصحة يحيط بماله المريض فاقر المريض انه اقرض رجلا الف
درهم ثم قل استوفيت منه لم يصدق الكل في الاصل وفي النوازل رجلا مات وترك
ابنين فاقر احدهما بدين لرجل على ابيهما التمس ما قاله اصحابنا ان ياخذ جميع ما اقر
به من نصيبه وقال الفقيه ابو الليث وعزى تأخذ منه نصف ذلك معنى ما يحصه
وعلى هذا لو ان رجلا مات وترك ابنين والف درهم عينا والف درهم دينا على
رجل فاقر احدهما ان الالب ستوفى ما على الغريم في حيوة ومجد الابن الآخر وحلف
له ان يتبع الغريم بنصيبه ولا يرجع الغريم على المقر مدائه بشئ وفي الزيادات في الباب
الاخير من كتاب الاقار انه يرجع الغريم على المصدق بالمائة التي اخذها
المكذب منه ثم قاله في الزيادات وهذا ظاهر الرواية وما ذكرنا انه لا يرجع الغريم على
المقر رواية الامام **وما يتصل بهذا** لو مات الرجل وترك ابنين
فاقر احدهما باه وانكر الآخر يعطيه المقر نصف ما يده ولو اقر ان اباه اوصى لهذا
بالف درهم وكذب اخوه ياخذ ثلث ما يده ولو اقر بدين على ابيه وكذب الآخر
ياخذ كل ما يده وفي مختصر القندوري اقار الرجل يصح باربعة واقاروا المرأة تصح

بثلاثة اما اقار الرجل فيصح بالابن والاب والزوجة ومولا العتاقة واما اقار
المرأة فيصح بالاب والزوجة ومولا العتاقة والمعنى من الصحة وعدم الصحة ما ذكر
في فرائض الاصل بمعنى ان في الاربعة يرث المقله مع الوارث ويشترك في الميراث وفيما
وراء الاربعة لا يرث مع الوارث المعروف اما الاقار فصحيح في نفسه صح لو ابيع
له وارث كان الميراث له لا بيت المال

كتاب الوكالة

وهو يشمل على سبعة فصول الاول في التوكيل والعزل الثاني في التوكيل بالخصومة
الثالث في التوكيل بقبض الدين الرابع في الوكالة بالبيع الخامس
في الوكالة بالشراء السادس في الوكالة بالنكاح السابع في الوكالة
بالطلاق والعتاق **اما الاول** وفي المتن قال محمد في رجل قال
لرجل انت وكيل في كل شئ هذا توكيل بالحفظ دونه غيره ولو قال انت وكيل في
كل شئ جازا موك فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء فان وصى او تصدق بماله
جاز وهكذا في الفناوى الصغرى وعن ابنه انه وكيل بالمعاوضات دونه الهبات
وفي النوازل لو قال له وكلتك في جميع اموري فقال له طلقت امرأتك او وفقت
جميع ارضك الاصح انه لا يجوز وهكذا في اب القاضى للخصام **نوع منه**
وفي الروضة رجل قال لآخر فوضت امر مالي اليك بصروكيلا في حفظ ماله ولو قال
فوضت امر مالي اليك قال بعضهم هذا باطل قال بعضهم هذا والاول سواء وبصر
وكيلا بالحفظ ولو قال فوضت اليك امر مستغنى وله مستغلات اغلها الناس صار
وكيلا بالنفاضة وقبضها ولو قال فوضت اليك امر ديني صار وكيلا بالنفاضة ولو
قال فوضت اليك امر ديني صار وكيلا بالحفظ والرعى والتعليق ولو قال فوضت
اليك امر مالي صار وكيلا بالحفظ والاتفاق عليهم ولو قال فوضت اليك امر

سار وكيله بالطلاق ويقتصر على المجلس **جن آخر** في العزل وفي غيره
 الطحاوي تعليق العزل بالشرط باطل وتعليق الوكالة بالشرط جائز وقد فكرنا
 المستلين في كتاب البيوع وفي النوازل لوقاه الموكل للوكيل رد على الوكالة فقاه
 ردود الوكالة ينزل وكذا لو لم يقل الموكل رد على الوكالة لكن الوكيل قاله روى
 الوكالة وعلم الموكل ينزل وفي المنقح رجل وكل رجل ببيع عبده او خصومة
 او نقاض دين ثم قال لا والله ما وكلتك بشئ فقد عرفت انها ونك قال هذا اخرج
 منه من الوكالة وفي الفتاوى الصوى لفاوكل رجلا وكالة معلومة بالشرط
 ثم عزله قبل وجود الشرط عند ايسر لا يصح وعند محمد بن علي الفتوى وفي النوازل
 رجل وكل رجلا بان يطلق امراته ان لم يرجع من هذا السفر وقت كذا وخبره ان السفر
 بعد ذلك كتب اليه ان اخرجتك من الوكالة قال يفر من يجره من الوكالة وقال
 محمد بن سلم لا يخرج وفي فتاوى المنقح امراته وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه
 بعد انقضاء عدتها ثم عزله في العدة اختلف المشايخ فيه والزوجه لو وكل رجلا
 بطلاق امراته بطلبها ثم عزله المختار انه ينزل وفي فتاوى اهل سمرقند لو كاه الوكيل
 بسواها اخضم لا يملك عزله وفيه ايضا لوقاه لآخر كلما عزلتك فانت وكسبه ثم قاله
 كلما عدت وكيل فقد عزلتك اختلف المشايخ فيه والمختار انه يملك اخراجه بحضور
 الوكيل ما خلا الطلاق والعناق وما خلا توكيله بسؤال الخصم قاله وسمعت من
 الشيخ الامام ظهير الدين انه يحكم عن شمس السلام محمود الاورجندى انه ينقل
 عن ابيه وهو جده القاضي الامام عبدالعزيز ابن عبد الزقاق المرعشاني في ان
 يقول لفا اراد عزله يقول خزانة عزلتك عن الوكالة المطلقة ورجعت عن الوكالة
 المحلقة فاذا قاله هكذا ينزل وبه نقتضي لفا ارسل رسولا ونهاه قبل تبليخ الر
 سالة يصح من غير علم الرسول امراته قالت لزوجهما لفا جاء غد فطلقني على كذا

او قال العبد لمولاه لفا جاء غد فاعنتني على كذا فنهينا قبل بجي الغد جازا التوكيل
 في عشرة ايام هل ينتهي بمقتضى الشرع فيه روايتان والاصح انه لا ينتهي وقد ذكرنا
 في كتاب الطلاق مع اخوانه في فصل الامر باليد **جن آخر** رجل وكل
 رجلا ببيع عبده ثم باعه الموكل او وكل رجلا بان يكا تب عبده ثم كاتبه المولى او
 وكله بان يهب عبده ثم باعه او وكله بان يزوجه امراته معينة ثم ان الموكل تزوجهما
 او وكل رجلا بان يطلق امراته ثم طلق هو العزل الوكيل وسنة تمامها في موضعها
 ان شاء الله تعالى لفامات الموكل او جن جنونا مطبقا خبر الوكيل من الوكالة
 واذا ارتد الموكل والعياذ بالان فالوكالة موقوفة عند ايسر وعند هانا فتد
 وعند ابنون المطبق شهر عند ايسر الكل في التجرد وفي النوازل رجل وكل رجلا
 ببيع شئ او شرايه وقال له اسع ما شئت فوكل الوكيل رجلا بذلك ثم مات الوكيل
 الا على فالوكيل الاسفل على وكالته وتام هذا في فصل الوكالة بالشرايعة ولو اخرج
 الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرج الموكل الذي هو رب المال كان اخراجه جائزا ايضا
 سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا ولو اشترى الوكيل الثاني في بعد ما انزل
 الوكيل الاول وهو يعلم بعزله او لم يعلم والوكيل الاول دفع اليه الف او لم يدفع فشراؤه
 جائز على رب المال وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشتراه الثاني جاز وفي المنقح
 عن محمد بن فرجل قاله للآخر انت وكيل في اقتضاء ديون وكل من شئت بذلك
 فوكل الوكيل بذلك رجلا فلو وكيل ان يخرج من الوكالة ان شاء ولو قال انت وكيل
 في اقتضاء ديون وكل فلانا بذلك لم يكن للوكيل ان يعزله لانه صار بمنزلة الرسول
 حين سئل الامر ولو قال للوكيل وكل فلانا ان شئت فوكله كان للوكيل ان يعزله
 الاب لفاوكل رجلا ببيع متاع البصية ثم مات الاب او البصية انزل الوكيل لفا كان الاب
 وارث البصية وهذا عند اصحابنا الثلاثة في الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء وفي

المنقح رجل امر رجلا بشراء حنطة بعينها او ببيعها فجلعت دقيقا او سويقا خرب
 من الوكالة **الفصل الثاني في التوكيل بالخصومة**
 وفي الاقضية التوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله في مجلس القضاء يصح وفي غير مجلس
 القضاء لا يصح وقال ابو س اول لا يصح اصلا ثم رجع وقال يصح في مجلس القضاء
 وفي غير مجلس القضاء ولو وكله بالخصومة غير جائز الاقرار عليه في ظاهر الرواية
 وانما يصح الاستثناء لو كان موصولا واختار في الاقضية انه يصح مفصولا كان او
 موصولا ولو كان التوكيل بموالات الخصم واستثنى الاقرار موصولا صح ومفصولا لا يصح
 ولو وكله غير جائز الا اذا صح عند محمد خلافا لابن سفلو اقر في غير مجلس القضاء
 لم يصح عندها لما ذكرنا ونجزة من الوكالة كالأب والتبج لهما يصح اقرارهما لا
 يملكان الخصومة في تلك الاحداث المدعى عليه لهما وكل رجلا بالخصومة مع المدعى
 بطلبه لا يملك عزله لما ذكرنا لكن هذا اذا عزله بغيبته اخصم اما لو كان بحضوره صح
 وقال بعض مشايخنا لا يملك عزله الا اذا رضى اخصم بذلك لكن هذا خلاف ظاهر الرواية
 التوكيل من غير رضا اخصم والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والفقهاء ابو
 الليث كان يفتي بقولهما وقال شمس الملامح الحلواني في لوب القاضى المفتي مخير في
 هذه المسئلة ان شاء الله بفتي بقول ابن سفلو وان شاء الله بفتي بقولهما قال ونحن نفتي ان الراي
 المفتي واما المويض والسافر فصح توكيلهما واليك والنيب والسلم و
 الذي سواء في هذا وقال مشايخنا في المحدث ^{توكيلها} يصح من غير رضا اخصم وفي لوب
 القاضى لشمس الملامح الحلواني المرأة التي تخزن في حواجرها ليست بمحدث التوكيل
 بالخصومة توكيل بقبض الدين عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيلا بالقبض
 وقال الصدر الشهيد في اجماع الصغير لا يفتي بقول اصحابنا في هذه المسئلة والفتوى
 على قول زفر وفي النوازل اختار الفقهاء ابو الليث لا يملك القبض قال وهكذا

اختار المتأخرون وبه نأخذ وكذا التوكيل بالتقاضى وليس للتوكيل بالخصومة ان يصالح
 لهما وكل صبيا بالخصومة وهو يعقل فهو وكيله ولو وكل رجلا بقبض الدين فاقام
 العزيزم البتة انه قضاء الطالب قبلت وعندها لا تقبل بناء على ان التوكيل بقبض
 الدين يملك الخصومة عند ابن سفلو وعندها لا يملك والسائل عثر منها التوكيل
 بقبض الدين ومنها التوكيل بقبض العين وليس له ان يخاصم بالاجماع ومنها
 التوكيل بالخصومة هل يملك قبض الدين وقد ذكرنا والتوكيل بالمداومة ليس له المخاصمة
 والقبض والتوكيل بالقمة والتوكيل باخذ الدار بالشفعة والرجوع في الهبة فلم
 ان يخاصموا بقبضها والتوكيل ببرد الغضب يخاصم ويحلف العشر التوكيل بالحفظ
 فليس له المخاصمة الكل في شري الشافعي وفي الفتاوى الصغرى لوقال الرجل لآخر و
 كلتك بالخصومة في كل حق له قبل اهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق له قبل
 اهل تلك البلدة يوم التوكيل وما يحدث استحسانا ولو قال وكلتك بالخصومة
 قبل فلان يصير وكيل بالخصومة في حق يكون موجودا يوم التوكيل رجل وكل رجلا
 بخصومة واخذ حقوقه من الناس على ان يكون وكيل فيما يرد يدعى على هذا الموكل
 فثبت التوكيل المالا ثم ان المدعى عليه يرد الدفع لا يسمع الدفع على التوكيل وفي
 فتاوى القاضى الامام واجمعوا ان الموكل لو كان غائبا لونه مدة السفر او كان يرضا
 في السفر لا يقدر ان يمشى على قدميه الى باب القاضى كان له ان يوكل مدعيًا كان او مدعا
 عليه وان كان لا يستطيع ان يمشى على قدميه ولكن يستطيع ان يمشى على ظهر دابة
 او ظفدان فان ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزداد احتلفوا
 فيه قال بعضهم هو على خلاف ايضا وقال بعضهم له ان يوكل وهو الصحيح كما يجوز
 للسافر لونه مدة السفر ان يوكل بغير رضا اخصم يجوز لمن اراد ان يجرى الى السفر لكن
 لا يصح ان يبريد السفر ولكن القاضى ينتظر الى زية وغدة سفره او يثاله عن يريده ان

بحرمة مع فساد عن رفقاء كانه فسخ الاجارة **الفصل الثالث**

في الوكالة بقبض الدين وفي المنتقى الوكيل بقبض الدين لئلا قبض الدين ثم

حضر وكيل آخر بقبض الدين ليس له ان يقبض من الوكيل ولو وكل الثاني بقبض كل

شئ له يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض الثاني شئاً ولو وكل

رجلاً بقبض دار فقال وكلتك بقبض داري الشئ في موضع كذا يد فلان فقبض الوكيل

ثم وكل آخر بعده بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه الدار بعينها فان كان الاول قد

قبض الدار قبل ان يوكل الثاني فللثاني ان يقبضها من الاول وان وكل الثاني

قبل ان يقبض الاول فليس للثاني ان يقبضها منه والشئ الذي بعينه لا يشبه ما ليس

بعينه وفي الاصل الوكيل بقبض الدين ليس له ان يوكل غيره ولو وكل رجلاً بقبض

دين له ثم حدث له دين فله قبضه استحساناً ولهذا لو وكله بقبض غلة الذاد يتناول

احادث الوكيلان بقبض الدين لا ينفرد احدهما ولو قبض احدهما لا يبرأ المطلوب حتى يصل

الى الآخر والوكيلان بقبض الدين لا ينفرد احدهما قبيلاً وينفذ استحساناً وفي سرقة

اجامع الوكيل بقبض الدين لئلا وكل من في عياله صح حتى لو قبض فهلك في يده لا يضمن

ولو قاله الوكيل فله هذا المال يا فلان او انت يا فلان في فلان فانيهما قضى جاز قبيلاً

واستحساناً واخوان هذه المسائل في الفصل السابع المديون لئلا قاله للوكيل

لا آمن من ان يحمد الطالب لئلا حضر فاضن له ما تقبضه للطالب منه فضمن صح

وكذا لو لم يضمن لكنه قال اقبض منك على ان ابريك من فلان فان انكر الطالب و

قبض المال من المطلوب له ان يرجع على من اخذ منه وان كان مصداقاً اياه انه وكيل

وكذا الاب لئلا قاله للخنث حين يقبض المهر اقبض منك على ان ابريك من مهر بنتي فلو

رجعت على الزوجة فالزوجة يرجع على الاب وفي شرع الطحاوي في باب الدعوي رجل

قاله لآخر وكلني بقبض ماله عليك من الدين لا يخفى انما ان يصدق المديون او يكذب

او سكت

او سكت ان صدقه بحر على ان يدفعه اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذب او

سكت لا بحر على دفعه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد ان يسترد ليس له ذلك وبعد ذلك

ان جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الامر وان انكر الوكالة ياخذ دية من الغريم

والغريم يرجع على الوكيل ان كان قائماً وان استهلكه بضمن مثله وان ملك في يده

ان صدقه لا يرجع عليه وان صدق وشرط عليه الضمان او كذب او سكت فانه يرجع

ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس له ان يرجع على الوكيل تانياً ولو اراد الغريم ان يحلفه

باسد ما وكله كان له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاود الى

التصديق وان دفع عن محو وليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد

لكنه يرجع على الوكيل ولو كبر ان يحلف الغريم في الجحود والسكوت بالله ما يعلم انه وكله

ان حلف مضى الامر وان نكر الضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم كل الطالب

انه ما وكله فان حلف ستم الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا اذا

ادعى انه وكيل وهذا كله في الدين فاما في الوديعه اذا قال فلان عندك وديعه فوكلني

بقبضها فصدف الموضع ثم امتنع منه دفعها اليه له ذلك لان اقراره لا في ملك غيره وهو

الوديعه في الدين ملك نفسه فان قال لم يوكلني ولكن ادفع الدين اليه فانه سيجزى

وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعه فان دفع صار ضامناً ولا يرجع على

المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان وفي المنتقى اذا علم المديون انه ليس بوكيل بقبض

مع هذا دفع فالمال عنده بمره الوديعه للدافع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغالب له ذلك

وان ضاع في يد المدفوع اليه ضاع منه مال الدافع ولم يكن على القابض ضمان فان

قدم الغالب فاجاز القبض ان ضاع بعد الاجارة كانت الطالب وصار كانه وكيل

يوم قبض الحال وفيه ايضا رجله على رجل الف درهم وصح فوكل آخر فقبض منه واعلم

وضي قبض الوكيل منه الف درهم عليه وهو يعلم انها عليه لم يجز ذلك على الامر ولو صاعت

في يد الوكيل ضمنها الوكيل ولا يلزم الأمر شيء ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلة فقبضه جاز ولا
ضمان عليه وله ان يردوها وبأخذ وضمان فان صاوت من يده فكانها صاوت من يد الأمر ولا
يرجع شيء في قبض قول من رجل استقرض من رجل الف درهم فقال دفعه الى رسول
فلان وقال المقض قد دفعته وقال الرسول قد قبضته منه وحجبه المستقرض ان يكون المقض
قد دفع لا يلزم المستقرض شيء وفي الاقبض لو امر آخر بقضاء الدين فقال قد قبضت فلان
التم وانكر الأمر واقترقد ذكرنا بنجام في كتاب القضاء في الفعل الثالث آخر الفصل **جنس آخر**
وفي الاصل الوكيل قبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقبض الموصى
والوكال بالقبض اذا وجب الدين من الغريم او ابراه او ادهن به لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو
اخذ بقبضه جاز ولو امره المديون باخذ الرهن فقال له خذ هذا رهنا حتى اعطيتك المال في ثلثه
ايام فملك الرهن لا ضمان على الوكيل وكذا الوصي لو اخذ الرهن والورثة كلفهم كبار في الاجاب
في كتاب الرهن ولو اخذ بقبضه على ان ابراء لا يجوز لانها حوالة والوكيل لقبض الدين ليس له
ان يخل الحوالة الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغرضه ولا كتاب براءة لا يضمن اذا قال
له تدفع الا بشهود وقال الوكيل شهدت وانكر الموكل بالقول قول الوكيل الوكيل
اذا دفع المال الى الطالب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع الموكل ضمن والا فلا وفي المنتقى
لومات الطالب ولم يعلم الغريم فدفع المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترده ولو علم
لموته وليس له ان يضمن الوكيل ان ضاع عنده وعند من يضمنه وكذا لو سب الطالب
المال او ابراه ثم دفع الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل
وفي النصاب رجل ادعى ان فلان وكله بقبض دينه على فلان فلم نعرفه فلان وكفى دفعه
على وجه الاتخاذ ثم اراد ان يسترده ليس له ذلك لانه اغا دفعه على وجه القضاء ولا يجوز
ان يكون الواحد وكيلًا في القضاء والافتضاء ويجوز التوكيل بتفاضي الدين وقبضه
من غير رضا الخصم ولا ينزل هذا الوكيل بموت المطبق بموت الطالب فلو قال الوكيل كنت

قبضت المال حال حيوة الموكل وسلمته اليه لم تصدق منه غير حجة فان اصاب الطالب بالمال
على آخر وابر المطلوب ليس للوكيل ان يقبض المال من المحتال عليه فان لوى المال على المحتال
عليه وعاد الدين الى المحتال فالوكيل على وكالته ولو اشترى الموكل بالمال عبداً فاستحق او رد
بالعب بطريق الفسخ فالوكيل على وكالته ولو اخذ الطالب قبضاً ليس للوكيل ان يتفاضي الكفيل
ولو وكل رجل بقبض دين له على اب الوكيل او ابنه او عبده او كل من لا يقبل شهادته اذا
قال قبضت وملك عندي فالقول قول الوكيل وقوم من عبده اذا كان على العبد دين و
في كتاب المأذون لا يصح الوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين او لا فادله بغير عبده
يعني عبداً بها لو وكيل الوكيل بقبض الدين بملك قبض بعضه الا اذا قال له لا قبض الا جميعاً
الكل في الاصل وفي الفتاوى والصحة اذا وكل المديون ببراءة نفسه صح ولو وكل بقبض الدين
من نفسه او من عبده لا يصح **الفصل الرابع** في الوكالة بالبيع وفي النحر يد الوكيل بالعقود
ينقسم الى قسمين منها ما لها حقوق فصل عن الحكم كالبائعات والكسبة والاعاريات
والصالح الجارى مجرى البيع فالوكيل اصل في الحقوق يعنى يطالب بالثمن ويطالب بقبض
المبيع ويرد بالعيب ومنها ما لا يقبل الفصل عن الحكم كالنكاح والصالح عن دم العمد والخلع
والكفارة والعنق على مال والصالح عن النكاح والوكيل فيه بغير السعة لا يتعلق به شيء من حقوق
العقد حتى لا يطالب بتسليم البدل والمنكحة والوكيل بالهبة والصدقة والاعان والابراء
والرهن اذا قبض وفعل ما امر به ليس للوكيل ان يرد شيئاً من ذلك اليه ولا ان يقبض الوديعة
والعارية والرهن ولا القرض ممن هو عليه وكذا لو كان بالاسفارة والارتهان والاستبنا
فالحكم والحقوق يتعلق بها بالموكل وكذا الوكالة بالشركة والمضاربة والتوكيل بالاستقراض للثمن
الملك للأمر فيها اذا استقرض الا اذا بلغ على سبيل الارت ليقول ارسلني فلان ابك استقرض منك كذا
وفي الجامع الصغرى بين رجلين باعاه من رجل وصحى كل واحد منهما الثمن للأخر لا يصح ولو
باعه صفتين وبى كل حصه ثم ضمن كل واحد منهما لصاحبه صح والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل

لا يفتح بخلاف ثمن الوكيل بالخارج من جانب المرأة اذا ضمن المهر لها ومخلاف الوكيل بالامر
 بنفسه ثم وكل وكيلاً بالقبض فضمن الوكيل الثمن صح هذا في الجامع الكبير في كتاب الوكالة
 في باب ضمان الوكيل فيه الوكيل البائع لو اجل عليه الثمن بان حال المشتري الآخر على الوكيل
 على ان برا المشتري الحوالة باطلة ولا يبرأ المشتري ولو صالح الوكيل البائع على جارية لم يعينها
 جازو ببرأ المشتري وهو متبرع ولا شيء له على الآخر ولا على المشتري ولو صالح على جارية على ان يكون
 الثمن الذي له على المشتري للوكيل البائع لا يجوز وهو مملوك لرب من غير من عليه الدين
 ولو ان الوكيل البائع حال الآخر على المشتري حتى وكالة وليست بحوالة لانه لا شيء للآخر
 على الوكيل ولو دفع المشتري الثمن الى الوكيل البائع او الى الآخر بغير اقله الوكيل
 البائع المشتري بعد ذلك ان لا يدفع الثمن الى الآخر وله ان يمتنع منه فدفعه فان دفعه اليه
 مع هذا بغير استحقاقه ولو ادفع الوكيل البائع وقال له لا ترفع المبيع بعد البيع حتى يصفى الثمن
 فدفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عند مخالفا لا يفسد به مسئلة الوكيل بالبائع اذا قال
 وسباً هذا اذا دفع الامر المبيع الى الوكيل اما اذا لم يدفع فجا، الوكيل واخذ المبيع من الآخر
 والى الآخر ان يدفعه قبل قبض الثمن له ذلك ولو باعه الوكيل لغيره لیس للآخر ان يمتنع منه
 الدفع قبل نقد الثمن بل يجز عليه ولو كان المبيع مدفوعاً الى الوكيل لكن الآخر اخذ المبيع منه
 المأمور فاراد المأموران ياخذ من الآخر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ليس له ذلك ولو لم يكن المبيع
 مدفوعاً الى الوكيل ولم ينه عن الدفع قبل نقد الثمن فاخذ الوكيل من بيت الآخر بعد ما بع فملك به الوكيل لا يضمن
 ولو اخذه من بيت الآخر قبل ان يبيع وفدناه عن القبض فملك به يضمن ولو لم يملك حتى باعه جاز فلو ما قبل ان
 يدفع الى المشتري انتقض البيع كقوله في الجامع **منس آخر** وفي النفا الوكيل يبيع عن اذ اراد ان يستره بنفسه فليست
 فيه ان يبعها من رجل ثم يسترها بنفسه لانه لا يمكنه ان يسترها بنفسه لان الواحد لا يصلح قابضاً للثمن وادفعه في
 وكالة الاصل في باب القيام على الاداء الوكيل بالبائع لو باع من عبده المأذون او مكانه لا يضمن بالاجماع
 ولو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع ولو باع من ابنه البالغ او من ابية او كل من لا

تقبل شهادة

لانتقبل شهادته لم يجوز عند ابي ٢ وعندهما يجوز وفي المضاربة من الاصل البيع من
 هؤلاء لو كان بمثل القيمة يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء لو باع الوكيل
 من ابن الوكيل او ابنه او مكاتبه او عبده المديون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاه
 وفي بيع الاصل في باب الوكالة بان لم يذاعقد الوكيل بالسلم وقبض الاوالمسلم فيه صح
 ولو قاله الموكل السلم صح لانه ابراءه بغير شيء صح ولو امتنع السلم اليه من دفعه الى
 الموكل له ذلك وفي فتاوى البقال البايه لفا ابراء الموكل عن الثمن صح كذا روي عن
 محمد بن الوكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة وياخذ الثمن رهناً وياخذ كفيلاً اما احوالات
 والاقالة واخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز عندها ويضمن وعند ابي
 لا يجوز الوكيل بالبيع يملك الاقالة صح لو باع ثم اقاله لزم الثمن للموكل والوكيل
 بالشراء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسلم والوصية والابراء
 المتولى كالموكل ولو قاله الموكل للموكل ما صنعت من شيء فهو جاز يملك احوالات بالاجماع
 والاقالة على اختلاف المذكور وكذا لو ابراء المشتري الوكيل عن الثمن صح عندها لكن
 يضمن وهذا لان قبض الثمن اما لا قبض فلا يملك اخط والاقالة والوكيل بال
 بيع لو اصابه رجلاً على المشتري لياخذ الثمن ثم اقاله لا يضمن كما لو استوفى هذا لفا كان
 للمحتال له على الوكيل الحيل دين فيصير قاصياً دين نفسه فيضمن للموكل فاذا قاله واراد
 اسقاط الضمان عن نفسه فلا يضمن اما لانه لم يكن عليه دين فهو وكالة فلا يضمن صحة الاقالة
 عندهما وفي موضع ثقة الوكيل لفا قبض الثمن ثم قال للمشتري وهبت منك الثمن او حططت
 ان اضاف الى المقبوض بان قاله وهبت منك هذا الثمن لا يصح بالاجماع وان اطلق فقال
 وهبت منك هذا العبد فخذوا وما لو كان قبل قبض الثمن سواء وفي وكالة الاصل في باب
 الوكالة بالاجازة الوكيل بالاجازة لفا اجر ثم فسخ بغير علم الآخر ولو فسخ بعد مضي
 المدة لا يضمن وكذا لو قبض الوكيل الاجر لا يجوز سواء كان الاجر ديناً او عيناً ولو ناقض

وكيل المتاجر رب الارض الاجارة والارض في المواجه جاز فان دفعها الى الوكيل او الى
الموكل لم يحز استحسانا كما في الوكيل بالاجارة وفي كتاب الوكالة في باب العتيم على الدار
الوكيل بالبيع يملك بالنسبة وفي المنتقى قال ابو سلفا كان للتجارة فان كان للحاجة
لا يجوز كالمرأة لفادفت غلاما الى رجل يبيعه لها قال هذا على ان يبيعه بالنقد او بالنسيئة
وبه يفتى وهذا لفايع بما يبيع الناس فان طول المدة لا يجوز وفي العيون لوقاه بعه
بالنقد او بالنسيئة يجوز قال الفقيه ابو الليث والعتوى على قول ابي سلفا لوقاه لا يبيع الا
بالنقد فباع بالنسيئة لا يجوز ولوقاه بعه بالنسيئة بالف فباعه بالنقد بالف
يجوز فان باعه باقل من الف لا يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء الوكيل
بالبيع لفايع النصف ثم النصف يجوز ولو باع النصف لا غير فذلك عند ابي و
عندهما لا يجوز والوكيل بشراء عبد لفايع النصف لم يحز الا ان يشتري الباقى قبل
ان يختصم الوكيل بالبيع لفايع ان كان ماذونا فالعهدة عليه استحسانا وان كان
مجهورا فعلى الامر وكذا في العبد المحجور الامر لوقاه للوكيل اخرجك من الوكالة فقال
بعته امس لا تصدق ولوقاه الوكيل او لا بعته من هذا وهو يدعيه فقال الموكل
غرتك لم يصدق الامر الوكيل ببيع العبد لفايع منه لا يجوز ولو باعه من ابيه او
ابنه يجوز وان عتق وفي الزيادات في باب الامر بالبيع بشرط اختيار الوكيل لفايع
او الامر ان كان خلافا الى خيرة اجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه
بالف ومائة ينفذ ولو وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ
وان كان خيرا ولو امره بان يبيعه برهن ثمنه او بكفيل ثقة فباعه بغير رهن او بكفيل
ولو اختلفا في شرائط الرهن والكفالة فالقول قول الموكل وكذا لوقاه له الامر ان ترك
بغير هذا الثمن فالقول قول الامر ولوقاه له بعه بشهود فباعه بغير شهود جاز
ولوقاه له لا يبيع الا بشهود او قال حتى تشهد فباعه بغير شهود لا يجوز ولوقاه له

بعه في هذه السوق فباع في سوق اخرى جاز ولوقاه لا يبيع الا في هذه السوق فباع في
سوق اخرى لا يجوز ولوقاه له بعه من فلان فباع من غيره يجوز الوكيل ببيع العبد
لوقاه بعه من هذا وقبض الثمن وهلك في يده ولوقاه المشتري صح فان مات الامر
فقال ورثته لم يبعه وقال الوكيل بعه وقبض الثمن وهلك عندي وصدق المشتري ان
كان العبد هالكا فالقول قول الوكيل استحسانا وان كان قايما لا يصدق الا ببينة
نقوم على البيع في جميع الامر وفي الباب الاول من وكالات اجماع لوقاه المأمور ببيع
اجارية بعد ما قبضها بعته وقبض الثمن وسلمت الى المالك او هلك عندي قبل قوله في
براءة ذمته المشتري ولم يلزمه شيء فان وجد المشتري به عيبا فردته لشيء على الامر و
لكن تباع اجارية ويؤخذ الثمن المشتري والنقصان على الوكيل فان فضل شيء فهو للامر
وان كان الامر لم يدفع اجارية الى المأمور فادعى المأمور ان باعها وقبض الثمن وهلك
اخذ في الامر واكثر المالك له جسد البيع حتى يتوفى الثمن ويقال للمشتري اشئت
فادفع اليه الف الف وان شئت فانقض البيع والوجه لفايع اقر بالبيع وقبض الثمن
وبلغ اليتم وانكر البيع او قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البرات دون الزام
لذا البتيم شيئا الكل في اجماع الكبيد وفي الاصل الوكيل بالبيع المطلق لفايع بالاختيار
له او للامر جاز ولوقيل بخيار الرؤية او الشرط جاز على الامر وكذا الرد بالعيب قبل
القبض وفي اجماع الصغير الوكيل بالبيع لفايع وقبض الثمن او لم يقبض حتى وجد
المشتري بالمشتري عيبا فردته على الوكيل ان كان الرد بقضاء القاضى بالبينة او بالتكول
يكون رد على الموكل وان كان الرد بالاقراء يكون رد اعليه ولكن يخاصم الموكل
وقد ذكرنا تمامه في كتاب البيوع رجل وكل رجلا ببيع امته ثم باعها بنفسه الغزل
الوكيل وكذا لو وجها وسلمها وكذا لو استولمها او كانت لها ولورثتها او اجرتها لا ينزل
وكذا لو استخدمها او وطئها وفي البيع لوعادت اليه فسخا فللوكيل ان يبيعه ولوعادت

اليه بملك جديد بشراء او وارث او ذر يبيع بعد القبض بغير قضاء لم يكن للوكيل بيعها
 الوكيل بالبيع المطلق لفا ببيع بغير فاسد لا يضمن بالبيع والتسليم والوكيل ان
 يسترده والمأمور بالبيع الفاسد لفا ببيع ايجاز اجاز احسانا وقال محمد لا يجوز
 قياسا فعل هذا الخلاف لو قال له بعه اجل فباع بالنقد قال الامام الختري
 الاصح انه لا يجوز بالاجماع ولو اومر بان يزوجه امرأة بغير شهود فزوج به شهود جاز
 على الامر عندنا لا يجوز **جنس آخر** وفي الفنا واما لصوى رجل
 وكل رجلا ببيع عبده فوكل الوكيل آخر ان قال له الموكل ما صنعت من شئ فهو جازي صح
 التوكيل والافلا وفي الاصل في باب الوكالة البصية والمجنون لو وكل رجلا بقبض الدين
 وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل آخر وقال له اصنع ما شئت او ما صنعت من شئ
 فهو جازي لا يملك الوكيل الثاني ان يوكل ثالثا وكذا في شفعة الاصل في باب الوكالة با
 شفعة وفي الاصل في السلطان لفا قلد رجلا القضاء واجاز له الاختلاف ثم ان القاضي
 استخلف رجلا واجاز له الاختلاف في الخليفة ان يتخلف ثم وثم والوكيل بالخصوصية
 والوكيل بقبض الدين والوكيل بالبيع والشراء سواء وكما لا يسمع الدعوى من وكيل الوكيل
 فكذا من وكيل وكيل الوصي فلو وكل رجلا بالبيع ولم يقل له اعمل برأيك لا تصح توكيله
 فلو باع الوكيل الثاني مع هذا ان باع بحضرة الوكيل الاول جاز وفي اجماع الصغير والعهدة
 على الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول ولم يقل الموكل له اعمل فيه برأيك ان اجاز الموكل جاز
 وان لم يخرج ان بين الثمن جاز والافلا وفي النوازل لو وكل رجلا بان يطلق امرأة
 فطلقها رجل آخر بحضرة الوكيل اذا كان غايبا فاجاز لا يجوز وكذا العتاق والنكاح و
 الخلع والكتابة وفي المتن قال محمد في النكاح والخلع والكتابة كالبصية بخلاف الطلاق
 وهكذا ذكر في العيون وفي فتاوى القاضي الامام الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره
 فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز ولو اوصى الوكيل الى آخر عند الموت فهذا كالتوكيل

في الجمل والوكيل
 الاول لو باع بحضرة
 الثاني ولو باع بالخلع
 والكتابة والطلاق
 والنفقة والعتاق
 والنكاح والنكاح
 والخلع والكتابة

رجل وكل رجلا ببيع عبده وقال له ما صنعت من امر فهو جازي فوكل الوكيل آخر فباع
 الوكيل آخر فباع الوكيل الثاني من الوكيل الاول لم يخرج **جنس آخر** الوكيل بالبيع
 مطلقا يبيعه بقليل الثمن وكثيره وبالموضع عندنا وفي المسئلة معروفة اما الوكيل
 ببيع الدينار بالدرهم ان باع بما لا يتغابن النسي بمثل لا يجوز بالاجماع وفي النوازل
 رجل وكل رجلا بان ببيع عبده بالف درهم وقيمته الف فتغير السعر وصارت قيمته
 الفين ليس للوكيل ان يبيعه بالف وان باعه بخيار ثلاثة ايام فاذا دوت قيمته في
 مدة الخيار صح صارت تساوي الفين له ان يمضيه البيع عندنا لان عنده ابتداء البيع
 بعد ما اودعت قيمته جازي خلاف لما بناء على مسئلة العبن فلم يمضه الوكيل البيع لكنه
 سكت حتى مضت مدة الخيار فابيع باطل عند محمد وعندنا لا يجوز ولو كان البايع
 وصيا ليس له ان يمضيه البيع عندهم جميعا رجل وكل آخر بالبيع مطلقا ثم قال له
 لا تبني اليوم فباع في الغد من غير تجديد الوكالة جاز رجل وكل رجلا ببيع عبده بما ياتي
 دينار فباع بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال الوكيل بعت العبد فقال
 الموكل اجزته جاز البيع بالف وفي المتن الوكيل بالبيع لفا وكل موكله بقبض الثمن
 له ان يخرج من الوكالة الا ان يكون الموكل خاصم الوكيل الى القاضي واوره القاضي بتوكيله
 فحينئذ لا يكون للوكيل ان يخرج من الوكالة ثم رجع محمد وقال ليس له ان يخرج من
 الوكالة في الوجه الاول ايضا وهكذا في اجماع اكبير وفي شرح الطحاوي يوضح في
 الوكيل لكن لو قبض الموكل براء المشتري **وما يتصل بمائيل الفصل**
 وفي فتاوى المتن الوكيل بالبيع لفا استاجر رجلا ليعوض العين عن كان اصلا
 او على من احب فغاب الاجير او ضاع في يد الاجير لا يضمن وقيل هو يضمن المختار والدلالة
 المورف لفا كان في يده ثوب فظفرا انه كان مسروقا فطلب المسروق منه فقال ردته
 على الذي اخذته منه براء عن الضمان وهذا لما ثبت بالبينة اما بمجرد قوله فلا

كغاصب الغاصب لوقاله رد دة على الغاصب العبد المحجور لفا اكتسب مالا ولم يدر
 وقر حنطة وامرانا ببيع فباعه وسلم وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل
 لان كسب العبد لمولاه وامر المحجور باطل فقد قبض بماله لمولاه بغير لفه ولو طلب
 العبد الضمان له ذلك وواجب عليه تسليم كغاصب الغاصب يدا بوجه اية الغاصب رجل
 وفي الرجل ثمة وقال له لو فعلها الى فلان ليصلح ثم سلم المأمور ولا يدري اية من
 دفعها لا يضمن كما لو وضعها في داره ونسبها في النوازل والله اعلم بالصواب
الفصل الخامس في الوكالة بالشراء وفيه بوجوه النوازل الوكيل
 بشرائه عبد جئت لفا انفق الدراهم على نفسه واشترى ما اوجبه عنده يكون المشتري
 للوكيل دوة الامر هو المختار وفي الاصل لو اشترى ما اوجبه ثم انفق الدراهم بعدما
 سلم ما اشترى الامر ثم نقد البايع غيره جاز وفي الاصل لو اشترى بدنا بغير
 غيره ثم نقد دنا بغير الموكل فالشراء للوكيل وضمن الموكل دنا بغيره للتعدي وفي مختصر
 القدوري الوكيل بالشراء لفا اشترى ونقد الثمن من ماله وقبض الباي بوجه على الامر
 فان هلك اشترى في يد الوكيل قبل ان يمس يهلك على الامر وان جبه لاجل الثمن له ذلك
 ولو هلك يهلك هلاك الوهن عند ايسر وعند محمد يهلك هلاك الباي وفي اجماع
 الكلب لفا دفع الى ان الف درهم وامره بان يشتري به جارية فاشترى ثم هلك
 الثمن قبل ان ينقد البايع يهلك من ماله الامر وان دفع الامر الى الوكيل بعد
 ما اشترى فهلك قبل ان ينقد البايع يهلك من مال المأمور وفي مضاربة اجماع
 الصغير بهذه العباق لو وكل اناسا بالشراء ودفع اليه الماله فاشترى الوكيل
 ولم ينقد الثمن حتى يهلك بوجه عليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجو بعد ذلك و
 المضارب يرجو مرة بعد اخرى وبصر الكل رأس مال المضاربة والوكيل ببيع الدنانير
 لفا امسك الدين كوباع ديناره لا يصح وفي النوازل لو امره ان يقض دينه بهذا الدينار

فقتض من ماله نفه وامسك الدينار جاز استحسانا وفي اجماع الصغير وكذا لو امره ان
 ينفق هذا الدينار في بيته فانفق من ماله نفه جاز استحسانا والوكيل بالانفاق
 في البيت والوكيل بالانفاق في البناء سواء ولو امره بان يتصدق بهذا الالف فتصدق
 بالالف من ماله ان انفق الوكيل الالف او لا على نفسه ثم تصدق بالف من ماله لا
 يجوز ويضمن الالف وان كانت الدراهم عنده فتصدق من عنده جاز استحسانا
 وكذا ذكره العيون وفي المتن رجل امر رجلا بان يقبض من فلان الف درهم له عليه
 ويتصدق بها عنه فتصدق المأمور من ماله عن الامر بمثل ذلك الالف ليرجى من مال
 الامر لفا قبضه من الذي هو عليه فاذ استحسانا اجزه وفي اجماع الصغير رجل امر رجلا
 بان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى جارية فقاله الامر شريتها بخمسة مائة وقاله
 المأمور لابل اشريتها بالف فالقول قول المأمور لفا كانت الجارية تساوي الف
 درهم فان ساوت خمسة مائة فالقوله قوله الامر هذا لفا دفع الثمن اليه فان لم يدفع
 فالقوله للامر مطلقا ولو امره بان يشتري له هذا العبد بالف درهم ولم يذكر الثمن
 فقاله الامر اشريته بخمسة مائة وقاله المأمور شريته بالف وصدق البايع المأمور
 فالقوله قول المأمور رجل على آخر الف درهم فامر المديون بان يشتري له بما عليه
 هذا العبد فاشتراه جاز ويلزم الامر وكذا لو قال له سلم ماله عليك فوكل حنطة
 الى فلان بعينه فاسلم جاز على الامر ولو امره بان يشتري له عبدا بغير عينه فاشتراه
 فهو للمأمور عند ايسر وعندهما للامر وكذا لو قال له سلم ماله عليك فوكل
 حنطة ولم يقل الى فلان فاسلم فهو على هذا الخلاف بخلاف ما لو قال للمديون تصدق
 بماله عليك على الساكنين وخلاف ما لو امر الامر المتاجر بمرتبة الحام من الاجرة
 حيث يجوز مطلقا وفي بوجوه اجماع الصغير الوكيل بشرائه العبد مع الوكيل لفا اختلفا
 فقاله الوكيل اشريته العبد لنفسك وقاله الوكيل اشريته لك ان كان الثمن منقودا

فالقوله قوله الوكيل سواء كان العبد قايما او هالكا وان لم يكن منقودا هالكا فاقوله قوله الآخر وان كان قايما ان كان بعينه فالقول قول الوكيل وان كان بعينه فالقول قوله الموكل وعندهما القول قول الوكيل في الوجهين جميعا
جنس آخر وفي الاصل اجماله انواع ثلاثة احدها ان تكون فاشية وهي كانت في اجنس كالتركيب بشراء ثوب اعداة او مملوكه لا يصح بين الثمن اولا والثانية لو كانت بسيرة وهي جهالة النوع كالتركيب بشراء حماد او فوس او ثوب يهودي او شاه او كذا في غير صنعة وهذا يصح بين الثمن اولا وفي التجريد ذكر اشارة في القسم الثالث وفي شراء الحمار تصير الصفة معلومة بحاله الموكل والبقر كالحمار وفي فتاوى للقاظم الامام لوقاله جاز او فرسا صح وان لم يبين الثمن وينصرف ذلك الى ما يليق بحال الموكل حتى ان الموكل لو كان فالدينا فاشترى له حمارا مصريا او قال واحدا من العوام فاشترى فرسا بليق للمملوك لا يلزم الآخر والثالثة بين النوع واجنس كالتركيب بشراء عبدا وجارية او لؤلؤ او در في هذا ان بين الثمن جاز والافلا وان لم يبين الثمن ولكن بين النوع بان قال عبدا تركيا او حبشيا او سنديا جاز وفي المحنطة ان بين الثمن او المقدار جاز و لوقاله لاخر اشترى طيلا بباية درهم ولم يتم جنسه جاز وان قال اشترى دارا بالف درهم فالوكالة باطله وان قال اشترى دارا بالكوفة في موضع كذا ويسمى موضع متقارب بعضه ببعض جازت الوكالة يسمى له الثمن او لم يتم وان قال اشترى دارا بالكوفة بالف درهم جاز وعن ابن ابي لوقاله اشترى دارا بالف درهم فهذا على دار في البلد الذي هو فيه الطيلسان الى هذا المنقح وما تقدم في شراء الثاني وفي النوازل رجل وكل رجلا بان يشترى له دارا بليق فاشترى بحضرة ان كان الموكل من اهل البلدة لا يجوز وان كان من اهل الريفاق يجوز وفي الزيادات رجل دفع الى رجل دراهم وقال له اشترى بها شيئا

لم يجوز

لم يجوز و لوقاله له اشترى شيئا على ما توى وتختار جازت الوكالة ولو دفع الى الف بضاعة و امره بان يشترى بها شيئا يجوز وكل ما جازت البضاعة يجوز المضاربة غير ان المضارب يملك بيع ما اشترى والمستبضع لا يملك ولو وكله بشراء الثوب لا يجوز و لوقاله له اشترى اتي ثوب شئت صح ولو دفع الدراهم بضاعة و امره ان يشترى بها ثوبا صح ولو امره ان يشترى له ثيابا او الثياب صح ولو امره ان يشترى له اثوابا لا يصح **جنس آخر** وفي الزيادات ايضا النقود لا تتعين في التركيب قبل التسليم في الوكيل وتنعين في الشركات والمضاربات على كل حال وفي الهبة تنعني وفي الوكالة بعد ما دفع الى الوكيل هل تنعني قال بعضهم تنعني حتى تبطل الوكالة بهذا وقال عامة المشايخ لا تنعني وان كان يبطل الوكالة بهذا كها وفي الحرزانه وفي الاصل رجل وكل رجلا بان يشترى له ثوبا يهوديا وبين ثمنه فاشتراه بزيادة على هذا الثمن لا يجوز ولو اشتراه باقل كذلك صورها لوقاله اشترى حمادا بباية درهم فان اشترى حمادا بتسعين يساوي تسعين لم ينفذ على الآخر وان اشترى بتسعين يساوي مائة يجوز هذا لفا بين الثمن فان لم يبين الثمن فاشترى بالدرهم او الدراهم لا ينفذ صح للآخر وان اشتراه بتسعين او وزنه عين فهو للوكيل وفي شركة الفناوى رجل قال لاخر اشترى جارية فلان فلم يقل الما مورغم ولم يقل لا فذهب فاشترى ان قال اشتريتها للآخر فهي للآخر وان قال اشتريتها لنفسه فهي له و لوقاله اشترى ولم يقل للآخر او لنفسى ثم قال اشتريتها لفلان ان قال قبل ان تهلك او يحدث بها عيب يصدق وان قال بعد الهلاك او حدوث العيب لا يصدق وفي فتاوى القاظم الامام رجل اشترى عبدا وشهد انه يشترى لفلان وقال فلان رضى كاهه للشترى ان يمنع العبد منه لان الشترى لفلان لم يكن وكيلا صار مشترىا لنفسه فلما يتفقد عنده بالاجازة لان الاجازة تعمل في الموقوف دون النافذ فان دفع الشترى لاجارية

اليه واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي وفي الاصل لو وكله رجل بان يشتري
له عبدا وسمى جنسه وثمانه وكله آخر بمثل ذلك ودفعوا اليه الثمن فاشترى على تلك
الصفة وقاله نوبت فلان فالقوله قوله وان مات في يده فعلى الذي سمي وان
كان الثمنان مختلفين فالذي قاله اشترىته بالذناير ثمنه دراهم فالشراء للوكيل الوكيل
بالشراء بالنسبة فالتأجيل في حق الوكيل والموكل ولو اراد الوكيل ان يكون الاجل
له يشتري بالتقدم البايو يؤجله الى مدة معلومة فالاجل في حقه وهو يطلب الثمن
من الموكل ذكره في اصيل **جنس آخر** وفي الفتاوى للصوي رجل قاله لاخر اشترى
جارية بالف درهم او هذه الجارية كانت مشوقة اما لو قاله اشترى جارية بالف درهم
او هذه الجارية او شتر جارية بالف من ماله او بهذا الالف صح وفي بيع اجماع الصغير
رجل وكل عبدا الغيد بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب فاشترى ان اضاف الى الموكل
فاشترى له وان لم يصف فهو اعتاق والولاء للموكل وفي وكالة اجماع الصغير عبدا فوي الى
رجل الف درهم **باب** بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب واشترى ان لم يصف يكون
الشراء له وان اضاف الى العبد فهو اعتاق وما دفعه من الالف فهو للموكل وعلى العبد
الف آخر من العبد رجل دفعه الى آخر الف درهم يشتري له ثوبا به وبين نوعه فاشترى
بعضه وانفق البعض في الحمل والكراء لا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله صاد
متطوعا وفي الاصل رجل وكل رجلا بشراء كتر حنطة من الغلات فاشترى واستاجر
بعيدا فحمله فالكراء على الآر احتسانا ولو امره بالشراء في السوق فاستاجر من محله فهو
متطوع وفي شراء الوكيل بشراء العبد لاجاء الى ماكد العبد فقال ماكد العبد
بعت هذا العبد من فلان يعني الموكل فقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل وفي السيد
الكبير في باب الوكيل والرسولة في النكاح والطلاق والبيع والعتاق لفاخر في الكلام
مخرجه الوكالة بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه فقال زوجت فلانة منك طلقتك

اعتقك

اعتقك بعتك لا يجوز هذه التصرفات لانه رسوله والرسالة لا تضمن معنى الوكالات لان
الوكالة فوق الرسالة وان اخرج مخرجه الرسالة فقال ان فلانا يقول طلقك بعت منك
الآخره جاز ذلك كله على المرسل والوكيل في البيع لفاخر في الكلام مخرجه الرسالة
وقال ان فلانا امره ان اطلق ان اعتق الى آخره ففعل ذلك نفذ تصرفه على الموكل لان
عهدة هذه التصرفات على الموكل على كل حال ولو اخرج الوكيل الكلام في النكاح و
الطلاق والعتاق مخرجه الوكالة بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه صح الا في النكاح
والفرق بين الوكيل بالنكاح وبين الوكيل بالطلاق والعتاق ان في الطلاق والعتاق
اضاف الى الموكل معنى لانه يتخير على ملك الرقبة وانه للموكل في الطلاق والعتاق اما
في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان الوكيل بالنكاح من جانب المرأة
واخرج الكلام مخرجه الوكالة يقول بانه لا يصير مخالفا لانه يصير مضيقا الى المرأة معنى لانه
صحته النكاح باعتبار ملك البضع والمضغ ملك المرأة فصاد كانه قاله ملكتك بضع موكلة
بمخلاف جانب الرجل وفي وكالة اجماع قبيل الحوالة الوكيل بالشراء لفاخر في الكلام
عيبا له ان يرد من عيضا استمار الامر ان كان المشتري في يده وان سلم الامر لا يترده الا
بأمره فان رضى الوكيل بالعيب لزم العقد والامر بالحيد ان شاء رضى به وان شاء الزمه
المامور وقيل ان يلزمه لو هلك يهلك على الموكل ومن هذا الجنس في الزيادات الوكيل
بالشراء لفاخر في الكلام ثم وجد الموكل به عيبا يرد وارثه او وصيته وان لم يكن له وارث ولا وصية
يترده الموكل والوكيل بالبيع لفاخر في الكلام فوجد المشتري به عيبا يترده على وصية الوكيل او على
وارثه وان لم يكن له وصية ولا وارث يترده على الموكل وفي الفتاوى للصوي الوكيل لفاخر في
غايبا مادام حيا لا ينتقل حقوقه الى الموكل **جنس آخر** وفي الاصل رجل وكل رجلا
بنكاح او طلاق بماه او عتق بماه او كتابة او بيع او شراء ففعله احدها لم تجز فان
لم يسم في الطلاق والعتاق قدرا للماله فعلا ذلك على درهم جاز عندنا في خلافه

لا ينفذ بنفسه والوكيل بالطلاق والعتاق
اذا اخرج الكلام مخرجه الرسالة

لها ولو جعل امرأته بيد رجلين لا ينفذ أحدهما ولو وكله بيع عبدين له فباع
 أحدهما يجوز لعدم يكتن فيه ضرر وإن كان أحدهما جود فعلى ما ذكرنا من اختلاف وجه
 فروج مسألة العقب ولو وكل ببيعها بالثمن فباع أحدهما برباعية إن كان ذلك حصته
 من الثمن أو أكثر جاز وإن كان أقل فلا عندنا 2 وعندها إن كان بيد اثنين يتفان
 التمس فيه جاز ولو وكله بأن يشتري له عبدين باعيا منهما بالثمن درهم فاشتري
 أحدهما بمائة إن كان ذلك حصته من الألف أو أقل جاز **جنس آخر** وفي بيع
 الزينات الوكيل بشرء اجارية لها اشتري اخته من الرضاع ينظر إن قال له الموكل
 اشتري جارية طاءة لا ينفذ على الأمر وينفذ على الوكيل وإن قاله اشتري جارية
 مستخدمها أو باعها جاز للأمر وله أن يستخدم اخته من الرضاع ولو أمره بأن يشتري
 له جارية فاشتري جارية قد صلف بعقها إن ملكها أو اشتري اخته أو أمته نفذ على الأمر
 ولو كان قاله اشتري جارية طاءة أو مستخدمها لا ينفذ على الموكل ونفذ على الوكيل
 فلو قال له اشتري جارية طاءة فاشتري اخت أم ولد أو اخت امرأة أو جارية
 في عدة جاز وكذا كل من تحل بحال ولو اشتري اخت امرأة أو أمها من رضاع أو
 نسب كان مخالفا وكذا لو اشتري جارية لها زوج أو عدة من زوج من طلاق باين
 أو رجعي ويلزم المأمور وهذا كله قياس وهو قول زفر وبه أخذ الحسن وعند
 ابنس إن كانت العدة بالشهود لزوم الأمر ولو كان بأن يشتري له دابة يركبها
 فاشتري ثورا أو عباء أو مقطورة اليد لم يلزم الأمر رجل وكل رجلا بشرء
 الطعام ينصرف إلى الحنطة يقيها ثم الدراهم إن قلت ينصرف إلى الخبز وإن كثرت
 ينصرف إلى الحنطة إلا لفأ اتخذ ^{الملك} وليمة فحنيد علم إن مراده الخبز وإن كثرت الدراهم
 والدقيق كالحنطة وفي رواية كالخبز المسئلة في الأصل **وما يتصل بهذا**
الفصل شراء الفضول وفي بيع الزينات شراء الفضول لا يتوقف

ولو أمر آخر بالشراء بشرط اختيار فاشتري الوكيل بغير شرط اختيار أو بشرط اختيار لنفسه
 لزوم المشتري رجل له على آخر درهم فباع بقاء صديقه وقبض ذلك من غيره واشتري
 حنطة بتلك الدراهم قاله إن أضاف إلى شراء 2 صاحب الدراهم ينفذ عليه إن أجاز و
 لو لم يصف إليه لا يتوقف في فوايد الإمام ظهرا الدين المرغيناء وفي الفتاوى الصغرى
 لو وكل رجلا بشرء عبد بعينه فخرجه الوكيل من عنده واشتهد أنه يشتري لنفسه أو وكل
 آخر بشرائه له فاشتريه فهو للأول وإنما يملك الشراء لنفسه عند عزل نفسه ولا يمكنه
 ذلك عند غيبة الأمر إلا لفأ الشراء بأكثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به
الفصل الثاني في الوكالة بالنكاح وفي الأصل رجل
 وكل رجلا بأن يزوجه امرأة فزوجه بنته إن كانت صغيرة لا يجوز وإن كانت كبيرة فذلك
 عندنا 2 وعندهما يجوز وكذا كل من لا يقبل شهادته لها على هذا الخلاف ولو
 تزوجه الوكيل معتدة رجل أو منكوبة رجل أو أم امرأة فدخل بها ولم يعلم الموكل
 بذلك لم يجب مهر المثل ولا يرجع على الوكيل علم أو لم يعلم ولو وكله بأن يزوجه
 امرأة فزوجه حرة لم يجز وإن تزوجه مكاتبه أو مدبنة أو أم ولد جاز ولو أمره بأن
 يزوجه فلانة فإذا هي منكوبة رجل فبانت منه وانقضت عدها فزوجه منه صح ولو لم
 يكن لها فزوجه الوكيل لنفسه فدخل بها ثم طلقها وانقضت عدها ثم تزوجه من
 الموكل جاز بناء على أن الوكيل يتزويج امرأة معينة ليس بمجور عن التزويج لنفسه
 والوكيل بشرء نبي معين مجور عن الشراء لنفسه وقد قرأنا لفأ خالف بأن يشتري بالكرها
 وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به وفي النكاح خالف لأن الإضافة شرط في
 النكاح فإذا لم يصف فقد خالف فيصير له وفي الوكيل بالشراء ^{الاستاذ} ليست بشرط فقد قصد
 عزله نفسه فيما وافق أو الأمر وعزله يكون بالخلاف لا بالموافقة ولو لم يتزوجها
 الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أبانها فزوجه الوكيل منه لم يجز وكذا

لو تزوج الوكيل أم تلك المرأة أفدت رحم محرم منها أو أربعا سواها انزل الوكيل
ولو قال لها ان تزوجها فني طلق ثلاثا فهذا ليس بنزل ولو وكل رجلا بان يزوجه
امرأة فزوجها امرأة قد علق طلاقها بنكاحها صح وطلقت امرأة وكلت رجلا بان
يزوجهما من رجل فزوجها من نفسه أو من ابن له صغير لا يجوز ومن ابن له بالغ أو ابنة
فعل ما ذكرنا من الخلاف ولو وكل الرجل امرأة بان تزوجه امرأة فزوجت نفسها
منه لم يجز في قولهم جميعا امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من رجل ثم زوجت نفسها
من رجل انزل الوكيل منكوعة رجل قالت لآخاذا اريد ان اختلج نفسي من زوجي
فاذا اختلعت وانقضت عدة فزوجني من فلان صح لان التوكيل يحتمل الاضافة
ولو قالت للوكيل ما صنعت من شيء فهو جازي فوكل الوكيل آخر أو اوصى جاز الكل
في الاصل **الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق**
والعتاق في الاصل الوكيلان بالطلاق والعتاق ينفرد احدهما لفا كان
بغير المال وكذا الوكيلان بالخصومة والتوكيلان بترد العداية والعواري والغصب و
الود في البيع والشراء اما الوكيلان في البيع والخلع والعتق على ما له والذي جعل
او امرأة بيد رجل قد ذكرنا في الفصل المتقدم انه لا ينفرد احدهما الوكيل بالطلاق
او الاور باليد لفا امتنع عن التطبيق لا يجبر ولو وكله بطليمه لا يجبر وكذا الوكيل
بقضاء الدين يجبر رجل اكرمه السلطان ليوكله بطلاق امرأة فقال مخافة الضرب انت
وكيلك ولم يزد على هذا فطلق امرأة وقال الوكيل لم ارد به الطلاق تطلق امرأة لان
كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان وكله بطلاق امرأتك ولو وكل رجلا بان
يطلق امرأة فطلق هو وانقضت عدتها ثم تزوجهما فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو
طلقها ثلاثا وانقضت عدتها ولو طلقها واحدة والعدة قائمة فوكالة على حالها لا تجوز
الوكيل بالطلاق لفا طلق في حال سكره لا يقع قاله الفقيه ابو الليث هذا خلاف

قوله اصحابنا رجل وكل رجلا بعتق عبده فقال الوكيل اعتقه امس وكذبه الوكيل لا يقع
والوكيل بالبيع لو قال بعتة امس وكذبه الوكيل فالقوله قول الوكيل ولو اعتقه اجنبي
فاجاز الوكيل لا يقع والطلاق على هذا رجل وكل آخر بان يكاتب عبده وليقبض
بدل الكتابة فقال الوكيل كاتبت وقبضت البدل وانكر الوكيل فالقوله قول الوكيل في
الكتابة دوة قبض بدل الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت الكتابة مدفعت اليك فهو
مصدق الكل في الفناوى **كتاب الكفالة**
هو شتمل على خمسة فصول الاول في المقدمة وفيه الفاظ الكفالة ما يضح من
ذلك وما لا يضح والثاني في الكفالة المتعلقة والثالث في التسليم
والرابع صلح الكفيل والخامس في كفيل القاض وفيما يتعلق بالدعوى والخصومة
اما الفصل الاول قاله الامام الشافعي في نسخة الكفالة عبارة عن الضم و
فيه طريقتان احدهما الضم في المطالبة دوة اصل الدين بل اصل الدين في ذمة الاصيل
على حاله والكفيل مطالب به كما في الوكيل مع الموكل الثمن للموكل وولاية المطالبة
للكفيل والطريق الثانية ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في ثبوت اصل الدين
والاستيفاء من احدهما كالغاصب مع غاصب لغاصب ثم الكفالة بالنفس والاعيان
المضمونة صحيحة عندنا قياسا على الكفالة بالماله لفا جاز المكفوله اخذ الكفيل
بتسليم وهذا لفا كان محبوسا عند غيره هذا القاض فان كان محبوسا عند هذا القاض
بقول الكفيل للقاض اخرجته حتى سلم اليه فيثبت عليه حقه ثم يجب فحجبه القاض الى
ذلك وكذا لو كفل بنفس محبوس او غائب صح وان كان المكفوله به غائبا في بلدة
اخرى وقد علم القاض او قامت به البينة اجل الكفيل قدر الذهاب واجبته فان جاء به
والاجبه وان كان المكفوله به غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يجس
الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت وان مات الكفيل بطلت الكفالة اما لزامات المكفوله

لا تبطله اما لكفل رجل بنفس رجل ثم اقر الطالب انه لاحق له قبل المكفول به بان ياخذ الكفيل
 بتسليمه ولا يبرأ ولو اقر الطالب وقال لاحق له قبل المكفول به لامن جهته ولا يبرأ
 غيره لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية برئ من الكفالة وفي اجماع الصغير لو كفل بنفس
 عبد فقات العبد برئ الكفيل ان كان المدعى به المالك على العبد فان كان المذعوب
 نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته وفي التجويد فيمن لوعى على ان ان غصبه عبدا فقاته رجل
 انا ضامن العبد الذي تدعى قال هو ضامن حتى ياتي بالعبد فيقيم البينة انه عبده فان
 لم يات به واستحققت ببينة فهو ضامن بقيته ولو لوعى انه غصبه عبدا ومات في يده فقاته
 خله فانا ضامن من قيمة العبد فهو ضامن من يات به من ساعته ولا يحتاج الى اثبات
 بالبينة **جاء آخر في لفاظ الكفالة** وفي الاصل لكفل بنفس
 رجل ثم دفعه اليه ثم قال الكفيل للطالب دعه وانا على كفالته او على مثل كفالته او
 قال انا كفيل او زعيم او قال ضمننت او كفلت او قال هو على او اية فهذا ضامن صحيح
 ويضمن كفيلا بنفسه وبالفارسية يذر رنتم تن فلان راضمان صحيح ولو قال قبول
 كردم اخلف المتأخرون وفي فتاوى النسخ لو قال لصاحب الدين الذي لك على فلان
 انا دفعه اليك او سلم اليك او قبضه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الاتزام
 بان يتول كفلت او ضمننت او على او اية وفي متفرقات الامام خات قال مبخرا لا يكون
 كفالة اما لو قال تعليقاً يكون كفالة نحو ان قال ان لم يؤد فلان فانا لوعى يصح
 نظيره ما ذكره المناسك لو قال انا اتجى لا يلزم شئ ولو قال ان دخلت الدار فانا
 اتجى يلزم وفي فتاوى شمس السلام لو قال للآخر جواب ماله تو بدرا وجوب كيوم
 او قال هر چه ترا بروي آيد بر من لا يكون كفالة وفي الاصل لو قال للآخر انا ضامن
 لمعرفه فلان او ضامن لان كلفك عليه اولان لقل على منزله لا يكون كفالة ولو قال انا
 ضامن لتعريفه او على تعريفه ففيه اختلاف الشايخ هذا في شره الثاني وفي فتاوى

الفاضل الامام ولو قال شئ فلان بر من است قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيلا
 بالنفس وقال الفقيه ابو الليث لا يكون كفيلا وما قاله الفقيه ابو جعفر اقرب
 في معرفة النفس ولو قال فلان شئ فقلت او قال فلان شئ است قالوا يكون
 كفيلا بالنفس وقال بعضهم ان قال شئ فلان بر من است يكون كفيلا بالنفس
 لمكان العرف وفيه كلمة الايجاب وقوله فلان شئ است لا يكون كفيلا لانه لم يوجب
 على نفسه شئاً وعامة الشايخ قالوا لو قال شئ فلان بر من وقوله فلان شئ است
 يكون كفيلا فكانتم فوقوا بين العربية والفارسية في الفارسية جعلوه كفيلا بالنفس
 وفي النوازل عن نصير قال سأل ابن محمد بن الحسن ابا سليمان ابو جرجان عن رجل قال
 لآخر انا ضامن لمعرفه فلان قال ابو سليمان اما قوله اية وابيك لا يلزمه فاما
 ابوس قال هذا على معاملة النفس وعرفهم قل الفقيه ابو الليث هذا القول
 عن ابن سبويه عن مشهور والظاهر ما دوي عن ابن سبويه ومحمد قلت وبه نقتضي ولو كفل
 بنفس فلان الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر برئ وان اية المكفول له ان يقبله هذا
 لفظ المحاكم الجليل في الكافة والامام الرضا في شرحه لم يزد على هذا ولم يتوسع لما بعد
 الشهر وفي شرح الثاني قال يجب عليه تسليمه بعد الشهر كمن باع شئاً بثمن مؤجل
 الى شهر وفي النوازل سيئل الفقيه ابو جعفر عن رجل كفل بنفس رجل الى ثلاثة ايام هل
 يبرأ من الكفالة قال لا يبرأ واما الثلاثة الايام اجل لتأخير المطالبة وفي العيون
 قل هشام سالت ابا يوسف عن رجل ضمن لرجل بنفس رجل الى عشرة ايام ابرأ
 فخصت العشرة الايام قال هو عليه ابرأ حتى يبرأ اليه فذكر بعد ورفعتين قال محمد
 في رجل قال للآخر على نفس فلان الى شهر فاذا مضى شهر فانا منه برئ قال هذا
 لا يضمن شئاً وفي الير الكبير في ابواب الايمان لو كفل بنفس رجل الى شهر
 لم يبرأ بمضى الشهر ما لم يسلم نفسه لخصم اليه فان قال على ان ضامن برئ من الكفالة

نفت ثلاثة ايام

بعد ان رفعنا قال وفي السنة رجل قال لرجل ضمنت بنفس فلان ثلاثة ايام فاذا
مضت فانا برئ قال بدها لما مضت ثلاثة ايام ولو قاله بالفارسية بزيروتم تن فلان
فردا بتوسليم كنم هذه كفالة مطلقة لان قوله بزيروتم تن فلان را كفالة تامة
وقوله تسليم كنم فردا لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفس غدا وفي شرح
كتاب اصيل للمصنف في المنسوبة الى الامام شمس لا يمه اهلوا عن ابن سفيان في غير رواية
الاصول لوقاه الكفيل للطالب كفلت لك بنفس فلان في شهر فانه لا يطالب بتسليم
النفس في هذا الشهر ويطالب بتسليم النفس بعد مضي الشهر قال شمس لا يمه اهلوا
هذا يدل على خلاف ما ينظنه العوام فانهم يقولون لوقاه الرجل بالفارسية لاخر من فلان
را بزيروتم ترايك ساه انه يطالب بتسليم النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالب
بعد مضي الاجل قال وليس الا وكما ينظنون بل اجواب على العكس الا ان يزدوا فيقولوا
في الكفالة هرگاه كه بخواجه بتوسبارش فخذ يطالبه في السنة وبعد ذلك ولو قاله
هرگاه كه بخواجه سبب زان بتوسبارش لا يطالبه في الحال في السنة ويطالبه بعد
السنة ولو قاله هرگاه كه بخواجه سبب زان بتوسبارش فخذ يطالبه بتسليم
النفس في السنة قاله واحيلة ان يزد الكفيل في كفالة فيقول انا كفيل لك بنفس
فلان في كذا من الاجل ثم لا كفالة به على بعد ذلك وانا برئ فاذا قاله فانه لا يطالب
في الحال ولا بعد مضي الاجل واحيلة حتى يبرأ الكفيل بعد ما كفل بالماله ان يشفع للطالب
رجل ويقول له لما اعطاك كفيل بالماله فابريه فاذا كان لا يعلم ببراءه غيره عن الدين
لما كفل هذا بالماله فاذا ابرأ غيره براء الكفيل الكل في شرح اصيل في باب اصيل في
الصلح عن رهن او كفيل **خبر آخر** وفي الاصل لوقاه رجل لرجل والمكفولة له
غائب فهو باطل وقاله ابو سفيان خراجاين واجمعوا انه لوقاه بطريق الاخبار جاز
ولو كان المكفولة عنه غائبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز فان قال الطالب

يتوهم المطالب ان يبرئ
فانما يبرئ من نفسه
المطالبة ان يبرئ
المطالبة ان يبرئ
المطالبة ان يبرئ

انه اخره

انه اخره الكلام مخبره الاخبار وصح وقاله الكفيل لابل ان شاء الله قاله قول الطالب
وهذا الفالم يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قبل او خاطب الفضول عن الطالب
بان قاله اتضمن فلان او ضمن فلان فقال قد فعلت يتوقف على اجازة الغائب و
لكفيل ان يجزى عن الكفالة قبل اجازة الغائب والفضول لو فتح الوقوف لا يصح
المديون لوقاه لرجل كفيل عن فلان فقال فعلت والطالب غائب ان كان المديون
صحيحا لا يتوقف وان كان مريضا قاله لورثته ضمنوا عن ديني لغرماء فضمنوا والغرماء غيب
جاز استحسانا واختلف مشايخنا فيما لوقاه المريض ذلك لاجب فيه فضمن لاجب فيه
ثم هذا من المريض يصح وان لم يتم الدين في الكفالة بالامانات لا يجوز وفي التوحيد ولا يجوز
الكفالة وكذا بما له السعاية عند ابن سفيان وعند محمد بن يحيى بماله السعاية ولا تصح الكفالة من
البقيع واما العبد لا يطالب في حاله ويطالب بعد العتق وليس لكفيل ان يطالب المكفولة
بالماله قبل لقاء الدين وان كانت الكفالة بالامر فلو طالب مع هذا واداه ثم اراد
ان يترد ليس له ذلك فلو تولى المكفولة عنه الا ان يترد ولو تصرف الكفيل وربح
ان كان اذاه على وجه الرسالة لا يطيب له سواء كان الماله من النقود او من العروض
والمسئلة معروفة وان كان لقاءه على وجه القضاء ان كان الماله من النقود يطيب له
وان كان من العروض فعندها يطيب له واختلف الوايات عن ابن سفيان في رواية البيهقي
لا يطيب له وفي رواية الكفالة يطيب له ثم بعد هذا المسئلة روايتان في رواية يتصدق
بالربح وفي رواية يدفع الى المكفولة عنه ولما ثبت انه ليس لكفيل ان ياخذ الدين
الا انه لوقاه طوب الكفيل طالب المكفولة عنه بالخلاص وان جسد كان له ان يجسد المكفولة
ولو وهب رب الدين الدين لاحدهما فهذا ولقاء الماله سواء وكذا الوقات الطالب
فورثه احدهما ولو ابرأ الاصيل برئ الكفيل ولو ابرأ الكفيل برئ خاصة والماله على
الاصيل على حاله وكذا الوأخر الاصيل فهو تاجر عن الكفيل بخلاف العكس وفي فتاوي

القاضي الامام رجل له على رجل ماله وبه كفيل فابراء الطالب الاصيل ان قبل الاصيل
 ابراء بموت الاصيل والكفيل جميعا وان رد الاصيل ابراء صح رده في حقه وبقي الماله
 عليه وهل يبراء الكفيل اختلف المشايخ فيه ولو ابراء الاصيل فمات الاصيل قبل الرد و
 القبول كان ذلك قبولاً في قول محمد وفي الكفالة بالنفس يؤخذ الكفيل باحضار المكفول به
 ما يمكن فان مات بطلت الكفالة ونجس ان لم يظهر عجزه فان ظهر عجزه لم نجس
 والكفالة في الحصاد والرياس جارية وكذا في قدوم الحاف واليزوز ويتناول اول من صد
 واول حاجة قدم وكفيل ان يطر السماء او تهب الرياح لا تصح ولو مات الرجل ولم
 يترك شيئاً فكفل عنه رجل بالدين لا يصح عندنا لان المطالبة ساقطة وعندنا
 صح ولو استاجر رجلاً ليحيط بقيته او لشركه دابة فكفل رجل بخياطته او بحولته لا
 تصح انما لو كفل بالحيطة والحمولة مطلقاً صح ^{باعتدال} والاصل انما يمكن تحصيله من الكفيل
 تصح الكفالة اذا لم يمكن لا حتى لو كفل بالثمن تصح ولو كفل بالبيع لا تصح والكفالة
 بالعهدة باطله وبالخلاص كذلك عندنا 2 وعندنا تصح وهو عبادة عن تسليم
 المبيع **الفصل الثاني في كفالة المعلقة** وفي الاصل
 رجل قال للمودع ان ائلف المودع ود يعطيك او محمد فانا ضامن لك صح ولو قال ان
 قتلتك او ابنيك فلان خطاء فانا ضامن من الذية صح بخلاف قوله ان اهلك سبع
 ولو قال ان غضب فلان ما لك او احد من هؤلاء القوم فانا ضامن لك صح ولو عظم
 فقال ان غضبك ان شيئاً فانا له ضامن لا تصح الكل في الاصل 2 وفي المنتقى رجل
 قال لآخر ان لم يعطك فلان ما لك عليه فانا لك ضامن بذلك لسبيل له عليه حتى يتقاضى
 الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا اعطيك لزم الكفيل ولو مات المطلوب قبل
 ان يتقاضاه لزم الكفيل ايضاً ولو لم يمت كنهه قال انا اعطيك ان اعطاه مكانه او غيب
 اي السوق فاعطاه او قال لو غيب الامل حتى اعطيك ما لك فاعطاه فهو جاز فان

ولا يبرأ المدين
 ابراء بغير
 ابراء بغير
 لا يبرأ
 ولا يبرأ

الضمان 2

فان طال ذلك او لم يعطه من يومه لزم الكفيل الماله 2 ولو قال يتقاضى فلان ما لك
 عليه فلم يعطك فانا لك عليه ضامن ككفالات المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان
 رجل قال لآخر ضمنت ما لك على فلان ان اقتضه منه ولو فعله اليك قال هذا ليس على فلان
 الماله ان يدفعه من عنده اغا هذا ان يتقاضاه له ويدفعه اليه 2 وقايد شمس الاسلام
 لو قال لآخر هرجه تذا بر فلان بشكك فهو على لا تصح هذه الكفالة وقال القاضي الامام
 يصح ان قاله على لك رجل قال للطالب ان عجز غريمك عن الاداء فهو على العجز
 ينظر بالنجس ان جبه ولم يرد لزم الكفيل 2 وقاوي النسف رجل كفل لرجل عن رجل
 بماله على ان يكفل عنه فلان بكذا من الماله فلم يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس له
 خيار في تركه الكفالة 2 وفي الاصل كفل على انه بالحيار عشرة ايام صح بخلاف البيع عند
 2 لان بينه الكفالة على التوسعة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به يوم كذا
 فعليه الماله فتواري المكفول له فلم يجده الكفيل يرفع الاداء القاضي لينصب وكيله فيلزمه
 اليه وعلى هذا لو باع شيئاً على المشتري بالحيار ثلاثة ايام فتواري الباي حتى مضت ثلاثة
 ايام يرفع الاداء القاضي لينصب القاضي للبايع وكيله ويرد عليه قال الفقيه ابو الليث
 هذا خلاف قول اصحابنا غير انه روي في بعض الروايات عن ابي اس ولو فعله القاضي فهو
 حسن وفي الفتاوى رجل قال لآخر ما اقرب لك فلان فهو على فمات الكفيل ثم اقر فلان
 فالماله لازم في تركه الكفيل وكذا ضمان الدركه ومجموع النوازل جماعة طبع الوالي ان يخذ
 منهم شيئاً بغير حق فاختلف بعضهم وظفر الوالي بعضهم فقالوا المختفون للذين وجدهم
 الوالي لا تطلعوهم علينا وما اصابكم فهو علينا بالخصص فلو اخذ الوالي منهم شيئاً فاهم
 الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان اجابية وعلى قوله عامة المشايخ لا
 يصح وكفيل بالخراب يصح بالاجابة في اجماع الصغير وفي الاصل رجل له على آخر ماله فكفل
 رجل بنفس المطلوب فان لم يواف به وقت كذا فعليه ماله الذي عليه فمضى الاجل قبل

مطلوع

مطلوع

ان يوافيه الكفالتان جائزتان والماله لازم له عندنا استحسانا فان لم يواف بنصفه لزمه
الماله لا يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال فعلى ما لك عليه ولم يتم كم هو وكذا
كفيل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غذا فعليه الف درهم ولم يقل الف الذي
عليه فمضى غذا ولم يواف به وفلان يقول لا شيء على والطالب يدعى الف درهم والكفيل
وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل الف درهم عندنا 2 وابس الاول ونقول الآخر
وهو قول محمد لا شيء عليه ولو كفيل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غذا فالماله للطالب
على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عندنا 2 وابس الاول وههنا ثلاث مسائل
احدها ان يكون الطالب والمطلوب واحدا في الكفالتين وانه جائز استحسانا والثانية
ان يكون الطالب مختلفا فيبطل الكفالة بالماله سواء كان المطلوب واحدا او
اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو المختلف رجل كفيل بنفس
رجل 2 غذا فان لم يواف به غذا في المسجد فعليه الماله الذي له عليه ولو شرط الكفيل
على الطالب انه ان لم يواف به غذا ليقبضه منه فانما يبرئ منه فالتقيا بعد غذا فقال
الكفيل قد وافيت انا وقال الطالب قد وافيت انا ولم توافق انت لم يصدق واحد
منهما على الموافات فلو اقام المطلوب البينة على الموافاة يبرئ من الكفالتين لفا
كفيل بنفس رجل باوه فان لم يواف به غذا فعليه الماله فادعى الكفيل انه واف به لا يصدق
رجل قاله للآخر بايو فلان فابايعته به من شيء فهو على صحة فان قال الطالب بعت متاعا
بالف وقبضه منه فامر به المطلوب وحج الكفيل يؤخذ الكفيل به استحسانا بدونه البينة
ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المبايعته صح حتى لو باع بايو بعد ذلك
لم يلزم الكفيل شيء ولو حج الكفيل والمكفول عنه البيوع فاقام الطالب البينة على
احدهما انه باعه وسلم اليه لزمهما واذا كفيل رجل عن رجل بالف درهم على ان يعطيه
من مبيعة المكفول عنه التي عنده جاز لفاوه بذلك ولم يكن له ان يترد الوديعة

المطلوب 2

منه فان

منه فان هلك بولي الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان غضبها رب الوديعة
او غيره واستهلكها بولي الكفيل واحواله بهذا وسببها في كتاب الحوالة ولو ضمن له الف
درهم اذ ان يعطيه اياه من ثمن هذا الدار فلم يبيعها لم يكن على الكفيل ضمان ولا يلزمه
بيع الدار ولو كفيل بماله على ان جعل الطالب له جعلاً فان لم يكن مشروطا في الكفالة
فالشرط باطل وان كانت مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة الى آخره وقد ذكرنا
في احرازه **الفصل الثالث في التسليم** وفي الاصل
لما سلم الكفيل المكفول به الى الطالب يبرئ قبل الطالب اولا كالمدينون لفا جاء با
لدين فوضعه بين يدي الطالب لفا شرط في الكفالة ان يوافيه في المسجد الجامع فدفعه
اليه في السوق او شرط الدفء في مجلس القاض فدفعه اليه في السوق بولي قاله
الامام الرضا المتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على عادتهم في ذلك الوقت
اما في زماننا لفا شرط التسليم في مجلس القضاء لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك المجلس
وفي الجرد بهذه العبادة ولو شرط في الكفالة بالنفس التسليم في مجلس القاض فلم
اليه في مصر في مكان يقدر على احضاره مجلس احكام فهدا تسليم ولو سلم اليه في القضاء
لا يكون سليما ولو شرط ان يدفعه اليه في مصر فدفعه الى مصر بولي عندنا 2 وعندهما
لا يبرأ ولو سلم اليه في السواد او في موضع ليس ثم قاض لا يبرأ في قولهم ولو شرط
ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه عند القاض او عزل ذلك الوالي وولى غيره دفعه اليه
عند الثاني جاز وفي الاصل لو دفعه المطلوب بنصفه الى الطالب وقال دفعته نفسي
من كفالة فلان بولي وكذا لو دفعه رسول الكفيل او وكيله وفي الفناوى القاض
لفا اخذ كفيلا من المدعى عليه بنصفه بامر المدعي اولا باوه فالكفيل لفا سلم اليه
القاض اذ لم يبرئ رسول بولي وان سلم الى المدعى لا وهذا الفالم يصف الكفالة اليه
المدعى فان اصاب بان قال كفيل للمدعى فالجواب على العكس وفي المتن رجل كفيل

منه فان

بنفس محبوس ينبغي للقاضي ان يخرج من يده الكفيل الى المكفول له ثم يعيده الى السجين
وزن العيون لو تمنى للمأخر بنفس رجل وجلس المطلوب في السجن فلم لا يبراء ولو ضمنه وهو
في السجن لا يبراء ولو خلى عن اجس ثانيا فدفعه اليه وهو في الجس ان كان اجس الثاني
من امور التجارة ونحوها صح دفعه ولو كان في امر من امور السلطان لا يبراء لفأجس
الطالب المطلوب ثم اخذ الكفيل فقال ادفعه الى دفعه وهو في اجس قال فخذ برئ اليه
بتليم اليه وهو في جبه ولو قال المطلوب في السجن دفعت نفسي ابيك عن كفالة
فلان كان جائزا ايضا وبرئ الكفيل **الفصل الرابع في صلح**
الكفيل وزن فئاوي القاضي الامام رجل كفيل عن رجل بالف درهم فصالح
الكفيل الطالب من الالف على خمماية صح الصلح وبرئ الاصيل والكفيل عن الخمماية
الاخرى في الاصيل الكفيل لداصل من الكفالة بالنفس على ماله على ان يبراء عنها
لم يجر الصلح لاهذه معاوضة ماله بما ليس بماله ولا هو في معنى الماله فبطل ولم يبراء
ولو اذاه يرجع فيه فان ابراءه من الكفالة على كذا فللكفيل ان يرجع عليه بما قضاه و
على هذا الوصلح الشترى الشفع على ماله غيراته يسقط الشفعة ههنا في الكفالة لا يجب
الماله ولا يبراء وكذا الزوج لو صالح المرأة على ماله في خيار البلوغ والعتاقة
ولو كان كفيلًا بالماله ففضاه الطالب على ان يبراء من الكفالة بالنفس او فقه بعضه
على ان يبراء عنها جاز لو كان لوجبل على آخر الف درهم وبها كفيل فصالح الكفيل
الطالب على مائة درهم على ان يبراء الاصيل من الالف والكفالة باو رجوع الكفيل
على الاصيل بمائة درهم بالالف ولو صالح الكفيل على مائة درهم على ان يهرب للكفيل
التسمية رجوع الكفيل بالالف كما لو وهبه الكل وصبة الكفيل ترد بالترد في الزيادات
في باب الغضب والجنابة وكذا لو صالح على عشرة دنائير كان للكفيل ان يرجع بجميع الالف
لانه ملك الالف بالدنائير لانه الصلح على غير جنس الحق يكون تمليكًا كالبيع وكذا

لوصالح على مكيل او موزون بعينه او عوض الكل في الاصل وزن الزيادات بعد كتاب الا
قوار في باب الغضب والجنابة الطالب لدا ابراء الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل
والباقي لو ابراء الوكيل عن الثمن يرجع الوكيل على الموكل لانه ابراء الوكيل لا يكون سقاطا
ولهذا الوددة يترد والكفيل لو رد لا يترد وزن التجريد لفأكفل عن رجل بدراهم
صحح جواد فاعطاه مكنة او زيوفا وتجاوز بها رجوع على الاصيل بمثل ما ضمن
لا بمثل ما اذى وليس هذا كما لو ابراء الدين **الفصل الخامس**
في تكفيل القاضي المدعي عليه وفي الاصل لدا لدعي قبل رجل دعوى
فاخذ منه كفيلًا بنفسه ووكيلًا في خصومته ضامنًا لما ذاب له عليه جاز وفيه
القاضي ياخذ من المدعي عليه كفيلًا ثقة لفا طلب المدعي وقال له بيته حاضرة و
التقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون للقضاء في كل ثلاثة ايام ولو قال
بيته غيب او اقام شاهدا واحدا وقال لا اضر غائب لا ياخذ الكفيل ولو امتنع المدعي
عليه من اعطاء الكفيل يافر القاضي الطالب بالمالا زمة ولا يجب القاضي وفي لوب
القاضي الخصاف لدا كان المدعي عليه ما فر او عرف ذلك لا ياخذ منه الكفيل لو حقه
في اليمن واذا اتفق انه ما فر اجله الى آخر المجلس فانه امكنه في آخر المجلس اقامة
البيته والا على سبيله ولو قال انا اخرج غدا او في ثلاثة ايام يكفله في وقت الخروج
وان انكر الطالب خوجه ينظر في دية او بيعت من يشق به الرفقاية يسألهم عن ذلك
فان قالوا نعم اعد للخروج معنا يكفله في وقت الخروج وكذا في فسخ الاجادة بعذر
السفر وفي موضع ياخذ الكفيل باخذ الى الغد وفي بعض الروايات الى آخر المجلس
وفي بعضها ثلاثة ايام ولو لم يجلس القاضي في كل خمسة عشر يوما الا مرة واحدة ياخذ
كفيلًا بذلك شئ أيضًا في ذلك الوقت وياخذ كفيلًا ثقة وهو ان يكون له دار ملك
او نحوه وفي دعوى المنقولة ياخذ كفيلًا بذلك شئ ايضا وفي دعوى العقار لاحاجة

ان الكفالة بالعقار فان اعطى كفيلا بالمنقولة ويقول انا اوكل رجلا بالخصومة جازيا
 على ما تقتضيه عليه فالقاضي يقبل ذلك منه ولا يكتفي ان يعطى كفيلا بنفسه لكن يأخذ
 الكفيل من الكفيل بنفسه ولو فعل ذلك بالدين لا بد ان يأخذ من الموكل ايضا
 وليس له ان يمنع من اعطاء الكفيل بخلاف ما لو كان المدعى به عينا **حرف آخر**
 وفي الاصل لذل لوعى الكفيل ان الالف الذي كفيل من ثمن خمر فانه ليس بخمير لذلك
 حتى لو اقام البينة على اقرار الطالب بذلك لا تقبل ولو اراد ان يحلفه ليس له ذلك
 لانه لم يصح الدعوى ولو صدق الطالب يقبل ويصح لان التناقض لا يمنع صحة
 الاقرار لا ترى انه لو كفيل بالالف واقر ان لفلان عليه الف وانكر المكفولة عنه
 يجب الماه على الكفيل وكذا لو لوعى الكفيل الماه واراد الرجوع عليه بحكم الاورفاقه
 المطلوب الماه من ثمن خمر و اقام البينة لا تقبل ثم لو اقام البينة على الطالب انه
 من ثمن خمر تقبل شهد شاهدان على رجل انه كفيل بنفس رجل لا نعرفه ولكن نعرفه بوجه
 ان جاء به فهو جازي بمنزلة ما لو اقر عند القاضي انه كفيل بنفس رجل ثم يقاله له اتي رجل
 اتيت به فقلت صوحذا وحلفت عليه برئت من الكفالة لان الجهالة في المقربة لا
 تمنع صحة الاقرار ولو قال لا نعرفه بوجه يؤخذ بالكفالة ايضا في باب الشهادة واليمين
 وفي الاقضية في النفاقات اجمعوا ان في الدين الوخل لفا قرب حلوله الاجل واراد
 المديونة السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفيل بنفس رجل او بماله
 باو ف اراد الخصم ان يخرج من البلد ان كان ضمانه الاجل ليس للكفيل ان يمنع وان
 لم يكن الاجل له ان يطالبه اقام باء الماه او بتسليم النفس وفي الفناوى والصوى
 المديون لفا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقاله ايس
 لوقاله فابيل بان له ان يطالبه قيا على نفقة شهر لا بعد وفي المنقلى رب الدين
 لوقاله للقاضي ان مديونة فلانا يريد ان يغيب عنه فانه يطالبه بالكفيل وان كان

الدين مؤجلا وفي الفناوى والصوى يجبر المدعى عليه باعطاء الكفيل بمجرد الدعوى و
 سواء كان المدعى عليه معروفا او لم يكن في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يأخذ
 ان كان المدعى عليه موفوا وهذا لفا كان المدعى عليه في المصر فان كان غريبا لا يأخذ
 منه الكفيل وفي الزيادات في الباب الثاني من كتاب الدعوى يجوز ان يكون الكفيل
 والوكيل واحدا وان اعطاه كفيلا بنفسه وامتنع من التوكيل لا يجبره القاضي ولا
 يآور بالملزمة وان اعطاه وكيفا بالخصومة وامتنع عن اعطاء الكفيل اجبره القاضي
 على اعطاء الكفيل وان اعطاه وكيفا بالخصومة وكفيلا بنفسه لو كفل قبل ذلك
 منه في سائر حقوق ولا يقبل في الدين وان اعطاه وكيفا بالخصومة وكفيلا بنفسه
 الوكيل وكفيلا بالماه المدعى به لا يقبل ذلك منه الا ان يرضه المدعى وان كان الدعوى
 في عين يأخذ كفيلا بالعين المدعى به او يرضه على يدي عدل والله اعلم
كتاب الحوالة وفي الفناوى
 للمقاضي الامام صحة الحوالة تعتمد على قبول المحتال له والمحتال لا يصح احواله في
 غيبة المحتال في قول ابي حنيفة في الكفالة الا ان يقبل رجل احواله للغائب ولا يشترط
 حضرة المحتال لصحة احواله حتى لو احواله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل احواله
 وكذا لا يشترط حضرة الحميل حتى لو قاله رجل لصاحب الدين لك علي فلان بن فلان الف
 درهم فاحتمل بها على فرضي الطالب بذلك واجاز صحته احواله حتى لا يكون له ان
 يرجع بعد ذلك ولو قاله رجل للمديون ان لفلان بن فلان عليك الف درهم
 فاحصل له بها على فقال المديون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قول ابي حنيفة
 ومحمد اختلف المشايخ في ان احواله نقل الدين او نقل المطالب فعند البعض
 نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة هكذا ذكر في مشروعي اجماع الكبيد وفي نسخة
 الامام خواهر زاده الاختلاف بين ابيس ومحمد فخذ ابيس نقل الدين وعند محمد نقل

المطالبة ونمق الاختلاف فيما اذا ابرأ المحتال له المحيل عن الدين بعد احواله
عند انفس لا تصح لانه ان نقل الدين منه الى المحتال عليه وعند محمد يصح وفي التجريد
لوا احواله وقبل برئ المحيل عند الثلاثة وكذا لو كفل على ان الاصيل برئ ولو ابرأ
المحتال له عليه وقد احواله بدنه مفيدا للمحيل ان يرجع على المحتال عليه ولو وصبه
من المحتال عليه فليس للمحيل ان يرجع على المحتال عليه والهيئة كالاستقاء ولو ورث
المحتال عليه من المحتال فهو كالمهبة وفي اجماع الكبير في ابواب احواله وضع المسئلة
في زيد وعمرو وفي التجريد لولا لوقى المحتال له المحتال له او وصبه او تصدق به عليه
او مات المحتال له فورثه المحتال عليه رجوع في ذلك كله على المحيل ولو ابرأ المحتال له
المحتال عليه برئ ولا يرجع على المحيل ولو نقد الدنانير ثمن الدراهم او باع بها عوضا
يرجع على المحيل وكل دين جازت الكفالة به فاحواله جايئة وفي اجماع الصغير لو قبض
المحتال له المال من المحتال عليه فقال ما قبضت مالي لانك اعلنتني عليه بالدين الذي
عليك وقال المحيل لابل ما قبضت مالي وانت وكيل في البعض فالقول قول المحيل
ولو اختلف المحيل مع المحتال عليه فقال المحتال عليه اديت دينك باورك فلي ان ارجع
عليك وقال المحيل انا اديت من الدين الذي لي عليك فالقول قول المحتال عليه
وفي التجريد لو كان للمحيل على المحتال عليه دين فاحاله به مطلقا ولم يشترط في احواله
ان يعطيه فمأ عليه فاحواله جايئة ودين المحيل بحاله وله ان يطالب به ولو احواله
بالالف الدين ليس له ان يطالب به ثم صحته احواله تعتمد قبول المحتال عليه حتى لو
جاء رجل الى رجل وقال احواله فلان عليك بكذا وصدقه المحتال عليه وقبلت
احواله وان كان المحيل غائبا وعلى القلب بان كان خط رجل بالماله عند رجل فاعطاه
الرجل واحاله على صاحب الخط والمحتال عليه غائب لا يصح احواله رب الدين لولا
احاله رجلا على رجل وليس للمحتال له على المحيل دين فهذه وكالة وليست بحواله المحتال له

لذا اخذ الخط من المحتال عليه بعد ما قبل احواله ثم قال للمحيل انه مفلس فقال له
المحيل ابعت الى الخط الذي اخذته منه وانكر احواله فبعت الخط ولم يقل بلسه شيئا
انفخت احواله ولو لم يقل ابعت الخط لكن اخذ الماله منه بالقلب او لوى المحيل
باختياره يرجع المحيل بماله على المحتال عليه وقال في التجريد بهذه العبارة لو لوى
المحيل جاز ولا يكون متبرعا ولو لوى المحيل فلم يقبل المحتال له بحجر وفي اجماع
رجل احواله رجلا على رجل على ان يؤدى من الف الذي عنده مبيعة له مقيدة به كما
فقال الهوى ضاعت المبيعة بطلت احواله ولو كانت احواله مقيدة بالعبء لا يبطل
احواله في اجماع الصغير وفي الاصل لو باع عبدا من آخر واحاله البايع غريبا له على المشتري
بالثمن ثم استحق العبد وظهرت احواله وقد رفعوا الاموال القاضية فانه يبطل احواله اما
لذا رد عليه بعيب بقضاء او بغير قضاء لم يبطل احواله وكذا اذا هلك المبيع
قبل التسليم الى المشتري وفي المتن في رجل قال لآخر احنطني على فلان وسكت ثم قال
لم اقبل فاحواله جايئة رجل له على رجل الف درهم فاحاله بها ان المحتال عليه
احاله الطالب بها على الذي عليه البرئ منه وان تولى الماله على الذي عليه الاصل لم يعد
الماله اليه ولمات المحتال عليه ولم يترك شيئا وقد اعطى كفيلة بالماله ثم ابرأ صاحب
الماله الكفيل منه له ان يرجع على صاحب الاصل وفي الزيادات المحتال له اذا اخذ الكفيل
من المحتال عليه بالماله ثم مات المحتال عليه مفلا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء
كفل عنه بامره او بغير امره والكفالة حادثة او منجلة او كفل حالاً ثم اقبله المكفول له
ولو لم يكن له كفيل ولكن رجل تبرع به ودهن به رهن ثم مات المحتال عليه مفلا عاد
الدين الى ذمة المحيل ولو كان المرتهن مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى
مات المحتال عليه بطلت احواله والثن لصاحب الرهن وفي الاصل في باب الكفالة على ان
المكفول عنه برئ لو وجد المحتال عليه وحلف وليس للطالب بينته عاد الماله الى ذمة

المحيل وفي التجريد لذاتوى الماله ربح المحتال له على المحيل والتوى عند ان
 بجعل المحتال عليه احواله ويختلف او يموت مفلا وعندها لفا حكم احكام بافلا
 فهو توى ايضا ولذا اختلف الطالب والمطلوب بعد موت المحتال عليه فقاه الطالب
 لم يترك شيئا وقاه المطلوب قد ترك فالقوله قول الطالب مو يمينه في مختصر عصام
 وفي الزيادات لفامات المحيل بعد احواله غريمه قبل قبضه الماله من المحتال عليه وعليه
 ديونه كثيرة فالمحتال له وسائر غرماء المحيل سواء فيما على المحتال عليه ولا يكون هو
 اولى بالحوالة وكذا لو احواله المحيل على ان يؤدى المحتال عليه مما عليه من الدين وهي
 احوالة المقيدة بالدين رجل عليه الف درهم دين احواله الطالب بها على رجل على ان
 يؤذيها من الالف التي له عليه فلم يؤدى المحتال عليه حتى مرض المحيل فتأذى المحتال
 عليه ثم مات المريض من مرضه وعليه ديون ولا ماله له سوى ذلك الالف الذي على
 المحتال عليه سلم الالف للمحتال له وليس للغرماء في ذلك حق وهو غريم المحتال
 عليه لا غريم المحيل والمحتال عليه باء الالف من غرماء المحيل وصار مستوفيا الالف
 الذي فرضته بدينه فلا يختص به بل يشاركه فيه الغرماء وسلم له حصته رجل باع
 جارية بالالف وحواله غريمه على المشتري فقبل فللمشتري ان يأخذ الجارية من البايع وان لم
 يصل الثمن الى البايع ولا الى المحتال له بخلاف ما لفا احواله المشتري البايع على رجل
 انه ليس له ان يأخذ الجارية حتى يأخذ البايع الثمن من المحتال عليه هذه الزيادات
 وفي التجريد جعل هذا قوله محمد وعند ابيس سقط حق الحبس في الوجهين جميعا احواله
 لفا كانت فاسدة وقد لوى المحتال عليه الماله هو بالحياد ان شاء ربحه على القابض
 وان شاء على المحيل هذا في احواله الكبير وعلى هذا الاجر لفا باع المتاجر باذن
 المتاجر وحواله المتاجر على المشتري فاستحق البيع من يد المشتري وهو قد لوى
 الثمن الى المتاجر فهو مخذ ان شاء ربحه على المتاجر وان شاء ربحه الاجر وكذا في كل

فصل

موضوعه

موضوعه ورد الاستحقاق وفي فتاوى القاضى الامام ومن صور فدا احواله لفا كانت
 بشرط ان يعطى المحتال عليه ماله احواله من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت
 احواله فاسدة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها وهو بيع الدار والعبد فان
 احواله بهذا الشرط لا تكون توكيدا ببيع دار المحيل بخلاف ما لفا قيل المحتال عليه
 احواله بشرط ان يعطى ماله احواله من ثمن دار نفسه او من ثمن عبده فانه يجوز
 احواله ولكن لا بجعل المحتال عليه على بيع داره ولا بيع عبده وهو بمنزلة ما لو قيل
 احواله على ان يعطى الماله عند اخصاصه لا بجعل على لواء الماله قبل الاجل

كتاب الصلح

سبعة فصول الاول في المقدمة والثاني في الصلح اجازي والثالث والرابع في الصلح الدين والخامس في الصلح في
 العيب والسادس في صلح الارب والنصف وما يتعلق بالتركة وفيه مسئلة احواله
والسابع في الحضر والاباحة الفصل الاول وفي الاصل للصلح انواع
 ثلاثة صلح من الاكثار و صلح مع الاقرار و صلح مع السكوت كل ذلك جازع عندنا
 واجمعوا على ان صلح الفضول جازع بان قال اجته للمدعى ان المدعى عليه اقر معي قال
 وانت مخ في دعواك فصالحه على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح وصورة ضمان الفضول
 بان يقول الفضول للمدعى صالح فلانا من دعواك عليه على كذا على انه ضامن به او
 على كذا من ماله او قاله صالحه من دعواك هذه على فلان واضاف العقد الى نفسه
 او الى ماله فنذا الصلح والبدل على الضامن سواء كان باوره او بغير امره ويرجع
 بما لوى على المدعى عليه بان كان الصلح باوره والا مر بالصلح واخلى امره بالضمان
 ثم الصلح ان كان دعوى في محدد فصالحه على دراهم او دنانير او كيله كالخطة
 والشعر او وزنه كالحديد والصنف لا يشترط قبض بدله الصلح في المجلس ثم في الكيل

والموزون لئلا كانا معينين واضاف العقد اليهما او غا يبين لكتنهما في ملك المدعي عليه حتى يصح الصلح ويقع على ماله من الكيل والوزن ولو اشار اليها ولم يتم الكيل والوزن جاز ويعين ذلك الذي في العقد وان كان موصوفا في الزمة فان شرط بيان القدر والوصف والاجل ليس بشرط ولو بين الاجل ثبت ثم ما وقع عليه الصلح يكون عوضا في الصلح عوضا في البيع صلح ان يكون عوضا في الصلح ولو كان البديل دراهم يحتاج الى بيان القدر دون الضقة ويقع على نقد البلد ان ذكر الدراهم والدنانير وان اختلفت ففي الغلب وان استويت لم يحز حتى يبين ويجوز الصلح عليها حالة وموجلة هذا لفا كانت الدراهم غير معينة فان كانت معينة جاز ولا حاجة الى بيان القدر والوصف لكن لا يتعلق العقد بعينها ونسخة الامام الرضا ان كان الصلح على دين محكم حكمه حكم البيع وان كان على عين محكم حكمه حكم البيع وان كان على منفعة محكم حكمه حكم الاجارة فكل منفعة يجوز استحقاتها بحكم الاجارة يجوز استحقاتها بحكم الصلح وما لا فلا حتى لو صالح على سكنى بيت بعينه في مدة معلومة يجوز وان قال ابدى او حتى يموت لا يجوز ولو كان الدعوى في دار فصالحه على بيت منها او من غير ما يجوز ولو صالحه على بيت منها ثم وجد البيت قد ذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل التاسع ولو كانت الدعوى في دين فصالحه على بعض ذلك لم يكن له طلب الباقى بالحق دار في يد ورثة لوعى رجل فيها حقا وبعضهم غايب فصالحه الشاهد منهم المدعى على شيء مستحق من جميع حقه جاز وهو مبرور في حق الورثة وقد ذكرنا ان الصلح الفضولي جائز والداد الموروث على حاله ولو صالح على ان يكون حقه له خاصة دوة الورثة جاز ثم يقوم هذا الصلح مقام المدعى فيما بينه وبين شركائه على حجة المدعى فان اثبت له ملك شيء معلوم بالحق ثبت ملكه في ذلك الشراء وان لم يكن له بيته يرجع على المدعى بحقه شركائه

الفصل الثاني في الصلح لجاز

والله

والفصل وفي الاصل لفا صالح دعواه حقا دار على عبد غير له رجل لم يحز وان ذكر عبد موصوفا في الزمة لا يجوز ايضا فاذا بطل الصلح فان كان صالحه مرجفة فقد اقر له بالحق فيرجع عليه والقوله في المقدار قوله المدعى عليه وان صالح من دعواه لم يكن اقرارا وقد ذكرنا في كتاب الاقرار رجل لوعى عبدا فصالحه على خدمته شرا جاز وعلى غلته شرا لم يحز وكذا غلته الدار ونحو النخيل رجل لوعى عبدا فصالحه على دراهم او دنانير حالة او موجلة جاز سواء كان العبد قايما او هالكا وان صالحه على طعام ان كان مقبوضا قبل التفريق جاز عينا كان او دينا وان مؤقلا ان كان العبد قايما يجوز وهو عين بدني وان كان هالكا لا يجوز لانه يكون دينا بدني وفي اثبات الموجلة ان كان العبد قايما يجوز وفي الهالك لا يجوز لما فر وان كان المدعى به كيليا او وزنيا كالحنطة والشعير والصفه فصالحه على دراهم او دنانير وتفرقا من غير قبض ان لوعى حنطة معينة وقاله غصن في هذه الحنطة صح الصلح وان لوعى دينا لا يجوز ومسألة الصلح بعد الصلح فذكرنا في البيوع في جنس الا قال

الفصل الثالث في الصلح في الدين وفي الاصل

رجل لوعى على رجل الف درهم فصالحه منها على عشق دنانير موجلة لم يحز ولو لوعى الف درهم سود فصالحه على الف بخيئة السنة بعد النكار لم يحز لانه معاوضة الجوده بالاجل وانه حرام وكذا لو لوعى الف درهم بخيئة السنة فصالحه على الف سود حالة لم يحز ايضا لانه تركه الجوده فلو لوعى الف درهم سود الاجل فصالحه على الف بخيئة حالته جاز لانه اصطناع من المدعى عليه والخيئة اجبار ولو لوعى على آخر الف درهم بخيئة حالة فصالحه على الف درهم سود او اقل حالا او مؤقلا جاز لانه اصطناع من المدعى ولو باع عبدا بالف درهم سود فصالحه على الف مائة بنهرجة لم يحز وكذا لو صالحه على كيل او وزن موصوف لانه مبيع لانه قبل بالدين

ما ليس عند الانسان لا يجوز وان نقد في المجلس وان ذكر شرائط السلم لا يجوز ايضا
لان راس المال دين وان كان له قبل رجل الف درهم غلة فصالحه على خمسمية
بحينة نقد اياه لا يجوز وفي قول ابنس الاول جاز وان تفوقا قبل ان يقبض فله
خمسمية غلة الكوفة صالح عن الف على مائة على ان يبيع له ثوبا معين لا يجوز لانه صفقة
في صفقة وانتهى وان كان له على آخر الف درهم دين فصالحه على عبد عين جاز
لوعى على آخر الف درهم فدفع المذموم عليه خمسمية درهم من جهة الصلح من غير ان
يذكر لفظة الصلح ثم اراد ان يترك الخمسمية له ذلك ولودفع عوضا لا يترك وفي
النوازل عن ابنس رجل لوعى على آخر الف درهم فانكر وصالحه على مائة منها جاز و
برئ من البائة سواء قال ابرائك عن البائة او لم يقل لكن هذا في الحكم انا فيما بينه
وبين ان لا يبداء وعلى هذا لو لوعى المديون القضاء فانكر الطالب فصالحه على
اقل منها وفي الغناوي الصغرى رجل له على آخر الف درهم فقضاه دراهم مجهولة الوزن
لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ومحمل على انه اقل وفي النوازل لو ان رجلا
قضى رجلا دراهم فقال القابض انها زيف فقال له انفقها فان جاز عليك والافردا
على فقبله على ذلك ولم ينفق له ان يرد ها استحسننا بخلاف ما لو باع جارية فوجده
المشترى بها عيبا بعد القبض فاداد ردّها فقال البائع اعرضها على البائع فالتفتع البائع
والا ردّها على فوضها على البائع بطل حق الرد وقد ذكرنا في البيوع رجل اقتضى من رجل
دراهم فانفقها ثم ردت عليه بالزيادة وهو لا يعلم له ان يرد وان علم انها زيف
ولم يرد عليه ردّها مثلها عند ابنس وعندها لا شيء عليه في آخر البيوع في اجماع الصنفين
وعن ابنس رجل استقرض من رجل دراهم بخارية بخارا او اشترى منه شيئا بدرهم
بخارية فالتقياه في بلدة لا يقدر على البخارية يوخل قدر المسافة ذاهبا وجائيا و
يستوفى منه بكفيل رجل له على آخر دين فاعطاه في الطريق في وقت غلب اللصوص و

ياخذوه

وياخذون اموال الناس قاله الفقيه ابو الليث اللصوص اذا استولوا عليهم لان يتنفع من
القبض رجل باع من آخر ابريما ووزنه في وقت البيع وحمله المشتري ثم رجع اليه بعد مدة
وقاله وجدة ناقصا يكون بين الوزنين فكذا وان كان اكثر ينظر ان لم يبع من
المشترى اقرار بقبض كذا متنا فله ان يمنعه من الثمن بازاء النقصان ولو نعه رجع
بذلك القدر وان اقر بقبضه ليس له عليه شيء الكل في النوازل **جنس آخر**
وفي الاصل لذا كان لرجل على رجل الف درهم السنة فصالحه على ان اعطاه كفيل
بها واطر بها سنة اخرى جاز وكذا لو كان به كفيل فابراه على ان اعطاه به كفيل
آخر واطر سنة بعد حلول الاجل ولو صالحه على ان يحمله نصف المال على ان يؤخر
عنه ما بقى سنة اخرى فعنده مبادلة الاجل بالاجل وانه ربوا وكذا انما يجعل مؤجل
بشأخير شيء آخر مجمل ولان المطلوب قضي المال قبل حلوله ثم سحق لم يرجع عليه
حتا يحل الاجل وكذا لو وجده رزوقا او بهرجة او سقوة ولو صالحه على عبد
فوجده عيبا فرده ان عاد اليه بالفتح يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالمال حال
ولو كان بالمال كفيل على هذا ولو كان بالمال رهن والرهن في الرهن فالرهن على كين
رد ولو صالحه على ان جعل دينه حالا فهو حال وليس بصلح لان الاجل هو المطلوب
وقد ابطله وكذا لو قاله ابطلت الاجل او تركته او جعلته حالا ولو قاله برئت
من الاجل بضم التاء لم يبطل اما لفا قاله ابرائك او برئت بالفتح يبطل الاجل و
لوقاله لا حاجة لي في الاجل لا يبطل الاجل رجل لوعى على آخر الف درهم فانكر
ثم صالحه على ثلثها بها عبدا جاز وهذا اقرار بالدين منه بخلاف قوله صالحتك على
هذا العبد فانه لا يكون اقرارا وفي الزيادات في باب البيوع وشرط الخيار لفا وكل رجلا
بان يشترى له جارية بشرط الخيار فاشترى كذا كذا ثم قاله الامر للموكيل رد الجارية
لا حاجة لي فيها لا يكون هذا رد البيوع لان هذا امر بالنقص والامر بالنقص لا يكون نقضا

ولو كان لا صاحب له فيها استغناء منها دلالة فلا يكون رذا ونقضا **جنس آخر**
 وفي الاصل لوقى الرجلان على رجل الف درهم ثمن بيع فاقترعاها ان كان المطلوب
 عليه خمسمية قبل دينهما بغيره المطلوب من حصته ولشئ لشريكه عليه بخلاف ما لو
 قبض شيئا ان يشاركه ولو ابواوه من نصيب او وهبه او حبه عليه جنانية عمد موجبة
 الارش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه ان يشاركه عند ايسر وعند محمد يشاركه
 كما لو غصب منه شيئا او خمسمية الا بخلاف في رواية الامام ابي حفص الكبير
 ولم يذكر خلاف ولو استقرض منه مالا او اشترى به شيئا بعد ثبوت هذا الماه فلشريكه
 ان يشاركه فلو كان لرجلين على امرأة ماله قترتوا احداهما على حصته لا يرجو عليه شريكه
 الكل في الاصل **جنس آخر** وفي الاصل لكان لرجل على آخر الف درهم فقاله له
 ابرأك على خمسمية او حطت منك خمسمية على ان تعطيني الباقى ولو توقت وقتنا
 فاعطاه الباقى في هذا اليوم او لم يعطه برئ عن خمسمية وفي اجماع الصغير جعل
 المسئلة على ثلاثة اوجه ان قال لوائي غذا خمسمية على انك برئ من الباقى على انك
 ان لم تعطيني غذا خمسمية فالالف عليك على حاله فالآخر كما قاله ولو قال لوائي
 خمسمية غذا على انك برئ من الفضل فان اعطاه برئ مطلقا وان لم يعطه فعند
 ابي محمد لا يبرأ وعند ابي سيباء ولو قال ابرأك عن خمسمية على ان تعطيني
 غذا خمسمية حصل الابراء مطلقا لانه انخمسمية غذا او لم يؤده ولو قال ان لوائي
 ان خمسمية فان برئ من الباقى او من لوائي او اذا لان تعليق البراءة بالشرط
 باطل **الفصل الرابع في صلح النكاح والوديعة**
والعارية وفي مختصر القدوري وبجوز الصلح عن كل دعوى ماله او منافع او
 تعزير ولا يجوز عن دعوى احد رجل لوقى على امرأة النكاح فانكرت ثم صاحته
 على ماله بذلته جاز وهو من معنى اخلع ولو لوقت امرأة على رجل ان يزوجه فانكر

ان يرجع عليه ذلك
 لو صلح من النكاح
 المقتضى على ماله ولو
 اشترى من غيره ماله

الرجل فصاحا على ماله بذل لا يصح لوقى على رجل مجهول النسب ان عبده فصاح
 على ماله جاز ولا يقبل بنية المدعى على رقة بعد ذلك وفي الاصل المودع لفا قال ضاعت
 الوديعة اوردتها عليك فهو مصدق فلو صاح بعد هذا على ماله لم تجز الصلح والمسئلة
 على اربعة اوجه الاول لفا لوقى صاحب الماله الايداع وجد المودع وقال اودعني شيئا
 ثم صاح بها على ماله معلوم جاز بخلاف والثاني لفا لوقى صاحب الماله الايداع
 والستهلاك والمودع اقرب بالوديعة ولم يزوج الرد ولا الهلاك ثم صاح على ماله معلوم
 جاز بخلاف والثالث لفا لوقى صاحب الماله الايداع والستهلاك ولوقى
 المودع الرد والهلاك فصاح على ماله فهذا الصلح باطل عند ابي سب الا بالبراءة
 حاصلة بقوله ردتها واحكم الثابت بخبره لا يبطل بدعوى صاحبه الاستهلاك الا يرى
 انه لو صاح قبل الدعوى لم يجز فذلك بعده وعند محمد وان سأل الآخر جاز واجمعوا
 ان المودع لو حلف على ما لوعاه ثم صاح على ماله لا يصح هذا لفا قال المودع او ضاعت
 الوديعة او رفقت اما لفا قال المالك اولا استهلكها فقال المودع ضاعت او رفقت
 يجوز بالاجماع هكذا نقل عن القاضي الامام على الغدى وعامة المشايخ نعم لم يفرقوا
 بين ما لفا لبراء المالك بدعوى الاستهلاك وبين ما لفا بداء المودع بدعوى الرد
 او الهلاك ولو جحد المالك ان يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح يعني ردتها
 والمودع يقول لا بل قلتها فالقوله قوله المالك وهو التفرغ على قول ابي سب
 الاول فان اقام المدعى البينة على ما قاله تقبل منه والراي لفا قال المودع هلك
 الوديعة اوردتها والمالك لم يقل شيئا بل سكت ذكر الكرخي انه لا يصح الصلح عند
 ابي سب وعند محمد يصح فلو كانت الوديعة قائمة بعينها وبيع ما يتا درهم فصاح المودع
 منها على مائة درهم بعد اقرار او انكار لم تجز لفا قامت البينة على الوديعة لانها مبادلة
 فيها ربوا وان لم يقيم البينة على الوديعة جاز لانه قطع الخصومة ولو صاح على عرض جاز

الصلح مطلقا ولو صالح على عشرة دنانير فان صالح وهو جاهد الوديعة فالصلح
صحيح لولا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدنانير حاضرة في مجلس الصلح او غائبة
عن مجلس الصلح اما لو كان المودع مقربا لوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح
جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس وان لم يجد المودع
القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة في مجلس الصلح فالصلح باطل وفي جميع
الصغير لولا استهلاك ثوبان فصالح على اكثر من قيمته جاز وعندها لا يجوز الزيادة على قيمته
الا بقدر ما يتغابن بين النسقين واجمعوا على انه لو صالح على عرض جاز سواء كان كثيرا
لقيمة او قليل لقيمة واجمعوا على انه لو قبض القاض عليه بالقيمة ثم صالح على اكثر من
قيمتها لا يجوز واجمعوا على انه في الذية لو صالح على اكثر من عشرة آلاف درهم او الف
دينار لا يجوز واجمعوا على انه لو كان العبد بين رجلين اعنته احدهما وهو موصوفه
الاخر على اكثر من نصف قيمته من الدراهم او الدنانير لا يجوز الفضل واجمعوا على ان الثمن
لو صالح مع المشتري على اكثر من الثمن لا يجوز وفي الاصل اذ لو عت رجل وديعة كانت
عنده لا يجوز ثم قبضتها ثم اودعها آخر وقبضها منه نفقد متاع منها فقالت ذهبت
بينكما ولا ادري من اصابه وقال لا ندري ما كان في وعائكم لم نقفه ونؤداه
عليك فصالحتهما من ذلك على ما له معلوم قال في ضمانته لصاحب المتاع قيمته والصلح
فيما بينهما وبينهما جاز ثم سلحا لا يخلوا ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع جاز
على اتي بدل كان وان كان قبل ان يضمنها ان صالحتهما بمثل قيمة المتاع او اقل على قدر
ما يتغابن الناس فيه جاز وبراء عن ضمان المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع بعد ذلك
بينة على ما لوعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل ولو صالحتهما على اقل على قدر
ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك بالحيد ان شاء ضمن المرأة وان شاء
ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها

ايها وان ضمن المرأة نفذ الصلح عليها والعارية كالوديعة وكذا كل مال ائتمنت امانة
كالضاربة وما يتصل بك ايل هذا الفصل صلح العامل القصار
لذا فرق الثوب بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم على ان يكون الثوب للقصار او على ان
يكون لرب الثوب والذراهم حاله او موقعة جاز وكذا لو صالحه على دنانير ولو هلك الثوب
عند القصار فصالحه على دراهم لا يجوز عنده ووكذا في كل موضع كان امانة وعندها
جاز وبهذه المسئلة عرفنا ان قول ابن سبيل الاول في مسئلة الوديعة ولو لوعى القصار
انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذا رب الثوب فصالحه من الاجر على نصف جاز
وكذا لو اقر بقبض الثوب ولو لوعى انه اوفاه الاجر وانكر القصار فاصطالحا على نصف الاجر
جاز والضابغ والنسب وعندها يوفى هذا الفصل الخامس
في الصلح مع العيوب وفي الاصل رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقابضا
ثم وجد به عيبا فانكر البايع كون العيب عنده او اقر فصالحه على دراهم حاله او موقعة
جاز وان صالحه على دنانير بشرط التقابض وكذا لو حدث به عيب عند المشتري او مات او
اعتقه المشتري وكذا لو صالحه على كيل او وزنة بعينه صح وبغيره لا ولذا طعن بعييب
قبل قبض البايع الثمن فخط عنه بعض الثمن او زاده ثوبا فيه جاز المشتري لفا طعن بعييب
في بياض عين الدابة فصالحه على ان خط عنه درهما فان ذهب البياض بعد ذلك رد الدرهم
عليه وبطل الصلح لان الخصومة قد زالت وكذا الجبل وزواله وكذا لوعى مال على ثوبان
وصالحه على بدل معلوم ثم تبين انه لم يكن عليه ذلك لما يكون الصلح باطلا ويكون
للدافع حق الاسترداد رجل اشترى امة بخمسين دينارا فتقابضا فطعن المشتري فيها
بعييب ثم اصطالحا على ان يقبلها البايع ورد عليه تسعة واربعين دينارا ان اقر البايع ان
العيب كان عنده رد الدينار الباقى وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في المشتري
فان قال لم يكن عندي او لم يقر ولم ينكر ويحدث مثله في المشتري مثله جاز له الدينار الباقى

وهذا عندها وعند ابن سبويه جاز في الوجهين بناء على ان الاقالة بيع جديد وهذا كما
 الاقالة ولو اطلق على ان يخط البائع بعض الثمن والعبد المشتري جاز وقد ذكرنا شيئا
 من هذا في كتاب البيوع في فصل العيوب وفي التجريد لظاهر المشتري فصالحه على شيء او حط
 عن ثمنه شيئا فان كان يقدر على رد البيع او المطالبة بالرجوع فالصالح جاز وان لم
 يقدر فالصالح باطل نحو ان باع المشتري العبد من آخر رجل اشترى امه بالف وتقابضا و
 طعن المشتري بعيب فاصطحا على ان يخط كل واحد منهما عشرة دراهم وياخذ رجل اجنيه
 رضى بذلك ورجل معهم واخذهما وراه المخطوط فابيع من الاجنيه جاز وحط المشتري ايضا
 جاز وحط البائع لا يجوز والاجنيه ان شاء اخذ اجارية بتسليمه وان شاء تركه
الفصل السادس في صلح الاب والوصي وسائل
التركة والتخارج وفي الاصل لفا كان للوصي دار فادعاها رجل فصالحه ابو له على مال
 نفسه يجوز قليلا كان او كثيرا وان صالح على ما له حسبه ان لم يكن للمدعي بيته لم يحجز وان
 كان له بيته جاز لفا كان بقدر قيمة المدعى او اكثر مما يتغابن الناس فيه كالشراء
 ولو كان للوصي دعوى على ان فصالحه على ذلك ان لم يكن له بيته والمدعى عليه منك
 جاز وان كان له بيته او اخضع مقرا جاز بما يتغابن الناس فيه وهذا عند ابن سبويه
 كيف كان الدين وعندهما صح مطلقا ويضمن للابن مقداره ان كان ذلك مبايعة الاب
 وان لم يكن لا يجوز وفي مسألة الوكيل باي بيع لفا ابرأ المشتري عن الثمن وكذا الوصي
 واجد عند عدم الاب وقد قرئ في كتاب البيوع وكتاب القضاء لفافات رجل وترك ابنا
 وامراة وترك اموالا كثيرة ثم سألته المرأة على دراهم حاله او مؤجلة جاز فان كان
 في التركة دين وعين فصالحته من ذلك كله ما خلا الدين للميت على الناس جاز ولو
 كتب انه عجلت لك ميراثك من كل مال دين على الناس من غير ان شرطته على الابن جاز
 ويبرأ الغرماء من حصتها وان جعل ذلك شرطا فالصالح باطل واذا بطل الصالح بقدر الدين

بطل في الكل قبل هذا على قول ابن سبويه وفي فوائدهم السلام التخرج لا يصح لفا كان على
 الميت دين ايضا وقوله باطل انما يبطله رب الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع
 الورثة ثم في الموضع الذي صح التخرج وارادت الورثة ان يدعوا عيناه يد رجل بعد
 التخرج يقولون كان نصيبنا كذا والآن صار الكل لنا ولو ظهر عين بعد التخرج هل
 يكون داخلا تحت الصلح حتى يكون للورثة من اب بكر الاغنى ان قاله لا يعرف لهذا
 رواية فلغايل ان يقول يدخل ولغايل ان يكون لا يدخل وان احب الورثة جواز
 الصلح في مسألة الدين فاحيلة لستنا الدين او يتبرء ان بقضاء دين الغريم و
 يكون متطوعا ويسقط الدين عن الغريم بقدره ثم يصالحونه عما بقى من التركة قاله الحنفية
 والواجب ان تؤخذوا الصلح بقدر الدين ثم يحيلهم بذلك على الغرماء حتى تكون لهم ولاية
 اخذ نصيبهم من الغرماء ولو شرطوا في التخرج ان لو تعرض السلطان وطبق شيئا من التركة
 ليس عليه من ذلك شيء لا يصح وقيل يصح وفي الفناوى للصوى في موضع يصح التخرج
 يقسم الباقى بينهم على سهامهم التي ظهرت قبل التخرج ببيان امرأة وبنت وان
 اصل المسئلة من الثانية للمرأة سهم وللبنت اربعة والباقي للامه وذلك ثلاثة فان
 اخرجت المرأة يقسم الباقى بينهما على سبعة اسهم ولو جعلت المرأة كان لم يكن يكون
 المال بينهما نصفين وفي مختصر القدوري لفا كانت التركة بين ورثة فخرجوا احداهم
 منها بماله اعطوه اياه والتركة عقار او عروض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا وان
 كانت التركة فضة وغيره فصالحه على فضة جاز لفا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من
 الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابله عيذه في الاجنس ويشترط قبض ما
 باء الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة او اقل لا يجوز وان كانت التركة
 فضة فاعطوه ذهباً او فضة جاز سواء كان ما اعطوه قليلا او كثيرا الا ان
 القبض شرط في المجلس وان كانت ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة ان

كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك اجنس جاز وان كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان
كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم
فان صلح باطل فان شرطوا ان يبدوا الغرماء منه ولا يرجعون بنصيب الصلح جاز لفاقر
الوجه ان عنده الف درهم للميت وللميت ابنان فصالح احد هما حصته على اربعانية لم يجز
وان كان استهلكها ثم صالح جاز **الفصل الثاني في المحظورات والآثار**
وفي النوازل عن الفقيه ابى الليث رجل دخل ارض انسان لمحمي الرقبة والشوك ارجوا ان
لاباء بس به وكذا لو دخل مجلس او يلتقط السبله ان تركها صاحبها وتركها كالاباحة
وفي ارض لبناني ان كانت بحال لو استاجر اجد ايسر للبيعه بعد موته الاجبرين على
لا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه او فضل منه شيء قليل لا يقصد اليه لاباء سر لغيره
ان يلتقطه واربعين شريكين اراد احدهما ان يكن في نصيبه له ذلك وفي الارض المشتركة
لو اراد احدهما ان يزرع عن ايسر ليس له ذلك وفي نوازلهم شام له ذلك هذه الواقات
الناطقة وفي فرائد النوازل ارض بين رجلين مات احدهما شريكه ان يزرع نصف
الارض والزيادة في العام الثاني ان يزرع النصف الذي وفي دار المزرعة بين قوم لاصد هم
ان يربط الدابة وان يتوضاء وان يضع اخشبة فيها ومن عطب بها لا يضمن وفي مجموع النوازل
اؤارة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرة فتوسط المشوطون بينهما للمصالحة فقالت
المرأة لا اصالح حتى يعطيني حنين درهما يحمل لها ذلك لان لها عليه من المهر وعيره

كتاب الرهن وهو مشتمل

على ستة فصول **الاول في المقدمة** والثاني في نفقة الرهن وموئته **والثالث**
في الضمان **والرابع في عارية الرهن** **والخامس في الشهادة** **والسابع في قبض**
الرهن **الفصل الاول** وفي الاصل القبض شرط جواز الرهن خلافا
لما يقول الامام خواهرزاده انه شرط الذموم وهذا القبض يقو بالتخلية في ظاهر الرواية

ومن شرائطه ان يكون مقبوما حتى ان رهن المتاع عندنا لا يصح سواء كان مما يحتمل
القسمه او لا يحتمل وسواء رهن من شريكه او من اجنسه والطارى كالمقارن هو الصحيح
ذكر الامام السرخسي فذكر الصدر الشهيد ان فيه روايتين بخلاف ما لفاقره اثنان
من واحد او واحد من اثنين فانه يجوز هذا الاجمل اما لفاقره منها النصف من هذا والنصف
من هذا والثالث من هذا والثلاثين من الآخر لا يجوز الزيادة في الرهن جائزة عندنا الثلث
والزيادة على الدين لا يجوز وعندنا يسر يجوز يعني يصير رهنا بكل الدين عنده
وزايد الرهن من الولد والتمن واللبن والصوف رهنا عندنا واذا بقيت الوقت
الفكاك انقسم الدين على الاصول يعتبر قيمتها يوم العقد وعلى الزايد يعتبر قيمتها يوم
الفكاك في البيوع ولو هلك الزايد قبل الفكاك لم يقطع شي من الدين واما غلة
الدور والارض والعبد لا تصير رهنا وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه
احدها الرهن بعين يوح امانة فذلك باطل لانه لا يشرع للاستيثاق وانه غير مشروع
في الامانة والثاني الرهن بالاعيان المضونة بغيره كالببيع في يد الباي فذلك لا يجوز
ايضا حتى لو هلك الرهن يهلك بغيره شي هذا قول ابن الحسن الكرخي وقوله الفقيه ابو الليث
هذا خلاف رواية الاصل فانه قال في كتاب الصرف رجل اشترى سيفا فاخذ به رهنا فهلك
الرهن يضمن الاقل من قيمته ومن قيمة السيف والثالث الرهن بالاعيان المضونة
بنفسها كالاغنيان المفصولة والمذروع عليها وغذ ذلك صحيح فان هلك الرهن في يده فانه
يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين وياخذ العين وان هلك العين قبل هلاك
الرهن فان الرهن يكون رهنا بالقيمة وفي الاجنس رجل رهن شيئا ففاه المرتهن للرهن
اغذته رهنا على انه ان ضاع بغيره شي ففاه الرهن نعم فالرهن جازي والشرط باطل ويهلك
بالدين رجل اشترى سيفا ففاه الباي امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن
عندنا الثلثه ولو قال له امسكه بما لك حتى اعطيك الثمن كان رهنا بلا خلاف

في النوازل لو رهن ثجرة الفرس فذهب الاوراق او انقص ثمنه قاله الفقيه ابو الليث
 ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما وبقية الرهن رهنا عند الورثة
 ثم الرهن باق دين كان جائز **الفصل الثاني في نفقة الرهن**
 وموت اجرة خيول ولد الرهن وسقي البستان وتليح نخلة وجزاره والقيام لمصالحه
 واجرا الراعي على الراهن سواء كان في الرهن فضل ام لا وكل ما كان حفظ الرهن اذ ذره اليد
 المرتهن فهو على المرتهن فواجرة الحافط واجرة السكن الذي يحفظ فيه الرهن وان كان قيمة
 الرهن اكثر وهذا في الروايات المشهورة وجعل الآتي على المرتهن ان كانت الرهن والدين
 سواء وان كانت اكثر فعلى المرتهن بقدر المضمون وبقدر الامانة على الراهن وكذا
 مداواة الجراحات والقروح ينقسم على قدر الضمان والامانة وفي رهن الاصل قبيل باب
 الضمان والعشر واخراج على الراهن ولو آثر السلطان من الغلة والثمر من المرتهن لم
 يسقط شيء من الدين وكان محسوبا على الراهن شرط الاجر على حفظ الرهن او على حفظ
 العديقة يات في كتاب العديقة وفي الاصل لفاية الراهن ان ينفق على الرهن فان القاض
 يامر المرتهن بان ينفق عليه ثم يرجع على الراهن سواء كان العبد قايما او هالكا ولا
 يكون رهنا بالنفقة حتى لا يجب لذلك وهو قول ابي حنيفة **الفصل الثالث**
في الضمان وفي الاصل المرتهن لفا ابراء الراهن عن الدين او وجه منه
 والعبد الرهن في يده فهلك من غير ان يمنعه لا يضمن استحسانا وهو قول اصحابنا الثلاثة
 بخلاف ما لو براء الراهن بالابفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن حيث يهلك مضمونا حتى
 يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن ولو تبرع بقضاء دين الراهن ثم هلك
 الرهن في يد المرتهن وجب على المرتهن رد ما قبض على المبرع ولو تبا بقا ان لا دين عليه
 يبقى مضمونا ولو احال المرتهن الراهن بالمال على ان يات ثم مات العبد المرهون قبل
 ان يرد فهو بما فيه ويبطل احواله ولو اعود عبد الرهن ذهب نصف الدين عند رده

ولو تصادقا

وفي النوازل

وفي النوازل لو رهن ثجرة الفرس فذهب الاوراق او انقص ثمنه قاله الفقيه ابو الليث
 هذا بمنزلة تغير السعر رجل دخل خانة في مدينة فقال له صاحب الخان لا لعك تنزل ما لم
 تقطن شيئا فخرج اليه ثيابه فهلك عنده قاله ان رهنا من قبل ابراهيم بن ابي
 بما فيه وان اخذ منه لاجل انه سارق او خسر عليه فانه يضمن قاله الفقيه ابو الليث وعندي
 لاضمان عليه في الوجهين لانه غير مكره في الدفوع فاشتم عن محمد بن كلثومي يضمن بالغصب
 لا يضمن المرتهن ولو غصب غلاما شابا فصاد شيخا يضمن فكذا في الرهن هذا كله حكم
 الرهن اما اخذ عبد رهنا على ان يقرضه الف درهم فهلك فعليه الف لان المقبوض
 على سوم الرهن له حكم الرهن وحكم الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او العبد يهلك في قيمته
 يوم القبض والدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه وان كانت
 قيمته اكثر من الدين سقط الدين ايضا وهو في الفضل امين وان كان اقل من الدين
 سقط من الدين بقدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الراهن بفضل الدين وفي المنفعة
 عن ابي حنيفة لفا قاله لغيره اقترضه وخذ هذا الرهن ولم يتم القرض فاخذ الرهن ولم يقرضه
 حتى ضاع فعليه قيمة الرهن رجل قاله للاخر اقترضه فقال لا اقترضك الا برهن فرهنه
 رهنا ثم ضاع الرهن فبطل ان يقرضه ولم يكن سمي القرض قاله يعطيه ما شاء فان قال انا
 اعطيتك فلما قاله محمد لا يصدق في اقل من درهم وهذا كله حكم الهلاك واما حكم النقصان
 ينظر ان كان من حيث البعير يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف وان كان النقصان
 من حيث السور لا يوجب سقوط شيء من الدين عند اصحابنا الثلاثة والله اعلم
الفصل الرابع في العارية رجل رهن عند رجل مصحفا واره بالقراءة
 منه ان قراء منه صار عارية حتى لو هلك لا يضمن لان حكم الرهن اجس فاذا استعمل
 باذنه تغير حكمه ويبطل الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يهلك بالدين وكذا لو رهن
 خاتما واذن له ان يجعله في اخضر فهلك يهلك امانة وان نزع من خضره فهلك يهلك

فاذا كان رهنا في يده سب منه بحسب وكل شيء لا يضمن بالغصب

بالدين وكذا الفارص ثوبا واذن له باللبس او ذابة واذن له بالكوب وكذا اختاف
لذا اخذ اخف لينقل قلبه ثم نزع فهلك لا يضمن وكذا القضاة لفا بلس الثوب ثم
نزع لا يضمن وفي بيعه اجماع في باب ما يكون اجازة المالك لو اذن الغاصب بالانقاع
فهلك من العمل او بعد ما فرغ من العمل يهلك على المالك وفي العيون لفا رهن عند رجل
سيفين او ثلاثة ان تقلد ثلاثة لا يضمن وان تقلد سيفين يضمن وفي اخاتم لو ختم
به في يمينه يضمن فاه بلس فوق خاتم له لا يضمن وفي غضب فناء وفي الصوى لو جعله في خضرة
يضمن لان هذا منه استعارة اليمين واليسرى فيه سواء ولو جعله في بصره لا يضمن و
هذا اختيار الامام الرضا وهكذا قال في التجريد بهذه العبادة لو جعله في غير خضرة لا
يضمن وفي بعض نسخ الفتاوى هذا لفا كان المرتهن رجلا فان كانت امرأة ضمت في
اني اصبع كانت ولو جعل اخاتم فوق اخاتم يرجع الى العادة ان كان اللابس ممن يتجمل
بلبس خاتمين يضمن وان كان لا يتجمل لا يضمن وهذا في التجريد ايضا وجواب العيون ما ذكرنا
فصل آخر وفي النوازل رجل اعاد رجلا شيئا له حمل حمل ومونة ليرهنه فوهنه
فردّه على المعير لا على المستعير لانه ضمن المستعير عند الهلاك فكان فيه منفعة المعير
ولو ان رجلا رهن عند رجل ثوبا يساوي مائة درهم فقبضه المرتهن فاستعاد منه الرهن
فاعاده اياه او اجمع منه او اوعده عند الراهن كانت الاجارة باطلة وكان بمنزلة العارية
وللمرتهن ان يترده ولو اتمم الراهن ان يودعه انسانا او بعيده او يواجر فيفعل فان
اوعده فهو رهن على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين ولو اعاده خرب عن ضمان الرهن
وللمرتهن ان يترده ولو اجمع الاجر للراهن وليس للمرتهن ان يعيره في الرهن الا برهن جديد
وللمرتهن ان يبيع ما يخاف الفاء عليه بان احكام ويكون ثمنه رهنا في يده وكذا كل شيء
يبيع احدهما ويجهن الآخر يكون الثمن رهنا مكان الاصل وفي الاصل لفا استعاد
من آخر ثوبا ليرهنه وسعى دينه فوهنه باقل او باكثر او بجنس آخر او سعى رجلا فوهنه

من ارجل

من ارجل آخر ضمن وكذا لو قال له ارضه بالكوفة فوهنه بالبصرة وفيه ايضا استعاد
ثوبا ليرهنه بعشرة ففعل كذلك فهلك سقط الدين وعلى الراهن للمعير عشرة فان كانت
قيمة الثوب عشرين يرجع بعشرة ولو لم يهلك كنه بقيت سقط من الدين بقدره وعليه
للمعير ذلك القدر ولو اعاد الراهن حال قيام الرهن فلم يملكه الا فتكاك واراد المعير
ان يفتكه بقضاء الدين لا يكون متبرعا ويرجع على الراهن ولو هلك قبل الرهن لا يضمن
ولو اختلفا فالقول قول الراهن انه هلك قبل الرهن وفي شركة الطحاوي عين الرهن
امانة في يد المرتهن بنذلة الوديعة وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يضمن فكذا
المرتهن لفا فعل الا ان الوديعة لفا هلك لا يغرم شيئا والرهن لفا هلك سقط الدين
على التفصيل الذي ذكرنا وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذا المرتهن
لفا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تقار ولا تاجر وكذا الرهن ليس للمرتهن ان يواجر الرهن
وليس له ان يعيره وليس له ان يرهنه وليس له ان يودع من ليس في عياله
الفصل الخامس في الشهاداة في الرهن وفي الاصل لو اقام
الراهن البينة على المرتهن انه رهنه رهنا وقبضه ولم يعرفه الشهود سئل المرتهن عن
ذلك فالقول قول فيما يستحقه بيمينه ولو اقرانه ارتهن رهنا ثم قال هو هذا الثوب
فالقول قوله بيمينه ان لوعي الراهن زيادة على ذلك قال بعض اصحابنا المسئلة مبهم
وثنا ويله شهدوا على اقرار المرتهن بانه ارتهن رهنا هذا في شروا الثاني والامام الرضا
في نسخة اجري المسئلة على الاطلاق وقال يقبل من غير تاويل واذا اقام الراهن
البينة انه رهنه هذه العيون وفيه في يد المرتهن واقام المرتهن البينة على انه رهن عيظه وعين
والدين واحد فبينة المرتهن اولى وفي اجماع الصغير رجل له عبد اقام رجلا كل
واحد منهما البينة انه رهن عبده هذا بدنه له عليه وقبضه لم يقبل بينهما هذا لفا كان
الراهن جينا فان لوعيا ذلك بعد موت الراهن واقام البينة قبلت بينهما ويكون

نصفه رهنا بدين هذا والنصف بدين الآخر وهذا استحقاق وعذا كرجلين لوعيا على امانة
 كحاها واقاما البينة لا تقبل وان كان بعد موت المرأة تقبل وكذا الختان اقامت
 كل واحدة منهما البينة على رجل انها امرأة لم تقبل ولو اقامتا البينة بعد الموت يقضى لكل
 واحدة منهما نصف الميراث رجل وضع على يده رهن وامر ببيعه لفاحل الاجل اراد به العدل
 واباه العدل ان يبيع والراهن غايب فانه يجبر على البيع وكذا الفا وكل رجلا بالخصومة
 بطلب المذمى وغاب الموكل واباه الوكيل فانه يجبر في اجماع الصغير **الفصل الثامن**
في قبض الرهن وفي الزيادات المرتهن لفا حضر بدين قبض الدين فقاه الراهن احضر
 اجارية الموهونة حتى اعطيك ما لك وصح في المصر الذي يرهن الجارية لا يؤمر الراهن
 بايفاء الدين لكن الواجب على المرتهن ان يحضره ولا يؤمر في الراهن حتى يعطيه الدين ولو
 قال المرتهن اجارية منزلة فادفع الدين اية حتى تذهب معي وتأخذ في المنزل ليس له بذلك
 ويؤمر باحضار الرهن فاذا احضر يؤمر بقضاء الدين اولا فان لم يقض الراهن في بلد آخر يؤمر
 بقضاء الدين لان مؤنة الرد على الراهن فان لقى الراهن الهلاك عند المرتهن له ان
 يحلف المرتهن بالآل ما تولى الرهن واذا رهن عند رجل عبدين بالف درهم في
 غم قضاه خمسمية فاراد ان يأخذ احد العبدين ليس له ذلك ولو قاله رهنك طزين
 العبدين كل واحد منهما خمسمية فقضاه خمسمية واراد ان يقبض احدهما له ذلك
 في رواية الزيادات وفي كتاب الرهن ليس له ذلك ما لم يؤمر جميع الدين قيل ما ذكر
 في الزيادات قوله محمد وما ذكر في كتاب الرهن قولهما وكذا لو كان الدينان من جنسين
 مختلفين خمسمية درهم وخمسون دينارا فقضى احدهما على هذا ولو رهن كل عبد
 بماله على حدة فاذا قضى احدهما لغيره كان له ان يتردد الرهن الذي قضى ماله الكل في
 الزيادات **كتاب المضاربة**
 وهو مشتمل على ثلاثة فصول الاول في المقدمة الثاني فيما يملك المضارب و

فيما لا يملك **والثالث في نفقة المضارب وموئته الفصل الاول** وفي الاصل
 المضارب شريك رب المال في الربح ورأس ماله الضرب في الارض والتصرف وفي النصاب
 المضاربة لا تبطل بالشروط الفاسدة اما لو شرط للمضارب ربح عشق فتقد
 لانه شرط فاسد لكن لانه شرط ينبغي به الشركة حتى لا يجب المضارب على العمل ولا رب
 المال على تسليم رأس ماله وصحة المضاربة شرايط منها ان يكون رأس المال من
 الاثمان فكل ما يصلح لرأس ماله الشركة يصلح لرأس ماله المضاربة وما يصلح وما
 لا يصلح ياتي في كتاب الشركة ومنها بيان نصب المضارب من الربح ومنها ان لا يستحق
 ما يقطع الشركة بخوان وفيه آخرة مال مضاربة على ان الربح بينهما نصفان وللمضارب
 مائة درهم او على ان للمضارب مائة درهم او اكثر ومنها التخلية حتى لو شرط عمل
 رب المال فسدت المضاربة وحكم هذا العقد ان المال في يد المضارب ان يعمل فيه
 امانة فاذا شرع في العمل فهو كالوكيل فاذا اظهر الربح فهو شريكه بحصة من الربح
 فان خالف شرط رب المال فهو غاصب وفي اجماع الصغير رجل دفع الف درهم
 مضاربة على ان يبيع ويشترى بالكوفة فخرج الى البصرة واشترى بها ضمن مضارب معه
 الفان فقاه لرب المال دفعت اية الفا ورجعت الفا وقال رب المال لابل دفعت اليك
 الفين مضاربة فالقوله قول رب المال عند اية اولا وهكذا روي عن ابن
 ثم رجح فقاه القوله قول المضارب ولو قال الذي في يديه المال دفعت اية الفا مضاربة
 بالنصف فرجحت الفا وقال رب المال دفعت اليك بضاعة ورجحت الفا فالقوله قول
 رب المال المضارب لفا عمل في المضاربة الفاسدة فزح فاما مال والربح لرب المال
 وعليه وصيغته وللعاقل اجر مثل عمله ربح او لم يربح اطلق اجر المثل في الاصل
 لكن هذا قول محمد انه يجب بالغا ما بلغ وعند ابن سنان لا يجاوز السهم ولو تلف
 المال في يده لاجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد انه يضمن قيل المذكور في الكتاب

قوله 2 بناء على مسئلة الاجير المذكورة انه لا يضمن عند 2 وعندهما يضمن هذا
في نسخة الامام الرضا وفي الثاني وقال لا يضمن ولم يذكر الخلاف المضاربة الصحيحة
والفاسدة سواء في انه لو هلك الماله لا يضمن واذا دفع الف درهم وقال خذ هذه
الالف مضاربة بالثلث او النصف جاز فاشترط فهو للمضارب وما بقى فهو لرب الماله
الفصل الثاني فيما يملك المضارب وفيما لا يملك وفيما لا يملك
الصغير مضارب مع الف درهم اشترى بها ثيابا فقصره وحملها بمائة من عند نفسه
وقد قال له رب الماله اعمل فيها برايك او لم يقل فهو متطوع لانه لو جاز ذلك على رب
الماله صار المضارب مستدينا عليهم ورب الماله لم يأمره بذلك وقوله اعمل فيها برايك لا
اثر له الا استدانة ليست من اعمال المضاربة وجملة هذا على ثلاثة اقسام قسم هو من
المضاربة وقوابعها وهو يملك بمطوع المضاربة قال له اعمل فيها برايك او لم يقل وهو
الابراء والاعادة والابضاع والاجارة والاستيجار والرهن والارتهان وقسم
ليس من المضاربة لكن يلحق بها فاذا قال له اعمل برايك يملك وهو الدفع 2 عيذه مضاربة
او يخلط بماله او بماله عيذه كما لو اصنع الثياب حررا وقسم ليس من المضاربة ولا يملك
ذلك سواء قال له رب الماله اعمل فيه برايك او لم يقل وهو الاستدانة على المضاربة
والاقراض والعقود والكتابة والمهبة واجر النكاح فان ثبت هذا لاجلها بمائة من
عنده فقد استدان على المضاربة وكذا اذا قصره ولا يصير شريكا في الماله لان القضا
ليست بعين ماله قائم في الثوب وفي الاصل المضاربة المطلقة له شراء السفن
وفي المقيدة ليس له ذلك وله الاستيجار ولو اوزه ببيع من فلان فباعه من عيذه يضمن
ولو اوزه بالشراء من فلان فاشتراه من عيذه لا يضمن هذا رواية الوكالة وقال في المضاربة
يضمن في الوجهين لئلا يدفع 2 آخر الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه الف اخرى
مضاربة بالثلث ولم ينفذ كل واحد منها اعمل فيه برايك فخلط المالكين لا يضمن فان

وضعاو توى ليس بخالف وان ربح فيهما اقتسما نصف الربح لنصفين ونصفه اثلاثا
وهذا بخلاف ما اذا دفع 2 آخر مضاربة فانه لو لم يقل له اعمل فيه برايك ليس له ان
يدفع 2 آخر مضاربة ولا يضمن بنفس الدفع 2 الثاني فان عمل الثاني فيه بالشراء والبيع
صار الاول مخالفا ولرب الماله الخيار في تضمين الاول والثاني فان ضمن الثاني ربح على
الاول وان ضمن الاول ربح على الثاني وصحت المضاربة بين الاول والثاني
الفصل الثالث في نفقة وموتة وفي الاصل
المضارب مادام يعمل في المصروف نفقة في ماله وان كاه المصركبيرا وصواقام في جانب
آخر للتجارة اما اذا انفصل عن عمران المصروا طان ميرة سفر او دونه فنفقة
في ماله المضاربة وكسوته كطعامه ودهنه وما يغسل به ثيابه ومركبه وعلف دابة
للمركوب واجرة من يخدمه في السفر من الحجز والطبخ وغسل الثياب ونفقة غلمانه
الذين يعملون في الماله وعلف دواب حمل المتاع والطلا والخضاب واكل الفاكه
مثل ما يصنع التجار على قياس قوله 2 2 وابس وعن ابس واللحم كما كان يأكل
يعني به معتاده والسبيل في النفقة في ماله المضاربة ويحتب من الربح وان لم يكن فمن
رأس الماله ولو سافر ولم يتفق له شراء المتاع فالنفقة في ماله المضاربة
ولو خرج المضارب بالالف المضاربة وعشر الآف من ماله نفقة فالنفقة في المالكين
على احد عشر جزءا وفي المضاربة الفاسدة لانه نفقة له وفي المضاربة ونها المضارب
عن العمل والماله عروض ياتي في كتاب الشركة

الخراجة وهو مشتمل على ستة فصول الاول في صحة المزارعة وشرايطها
والثاني في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون والثالث
في صحة المزارعة والرابع في المزارع الاخر فزارعة والخمس في العاملة
والسبب في الضمان **الفصل الاول** في صحة المزارعة قال في الاصل

الزراعة فاسدة عندنا 2 وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه
وللعامل ان كان البذر منه وان كان من رب الارض فعليه اجر مثل عمل العامل وكما
يجب اجر مثل الارض في الزراعة الفاسدة يجب اجر مثل البقر والمراد من قوله اجر مثل
الارض والبقر نفع يجب اجر مثل الارض مكروبة اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد
الزراعة واجرا مثل يجب بالغ ما يبلغ عند محمد وعند ابي حنيفة لا يزاد على المشروط
والزراعة جائزة على قولها والفتوى على قولها ثم ان ابا حنيفة انما فتر في السائل على قول
من جوز الزراعة لعلمه ان الناس لا يأخذوه بقوله ثم للزراعة شرائط وركن و
حكم وصفه اتمار كنهها لايجاب والقبول واما الشرايط فمن جملة ذلك كوة الارض
صالحة للزراعة وكوة رب الارض والعامل من اهل العقد وبيان المدة سنة
او سنتين شرط في الزراعة وفي المعاملة يجوز من غير بيان المدة استحسانا وتوقع على
اول ثمن يخرج في تلك السنة وفي النوازل عن محمد الزراعة من غير بيان المدة
جائز ايضا وتوقع على سنة واحدة نفع على زرع واحد وبه اخذ الفقيه ابو الليث
وقاله انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت الزراعة عندهم متعارف وابتدأوا
بجهوله ووقت المعاملة معلوم فاجازوا المعاملة وتوقع على اول السنة ولم يجزوا
الزراعة اقلها في بلادنا فوقت الزراعة معلوم وان لم يوقت كالمعاملة ولو دفعوا
ارض زراعية خمائة سنة فهي فاسدة ومن شرايطها التخلية حتى لو شرط في العقد
ما يتعذر به التخلية مثل عمل رب الارض في الزراعة ومن شرايطها بيان ما يزرع
في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس بشرط ومن شرايطها بيان من عليه البذر
وعن بعض ائمة يلحق ان في كل موضع كان بينهم عرف ظاهر ان البذر يكون على احدهما بعينه
لا يشترط بيان من عليه البذر ومن شرايطها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة
بينهما في الخارج بان يقوله بالنصف او الثلث او الربع او ما شبه ذلك فان بينا

نصيب احدهما ينظر ان بينا نصيب من لا بد من جهة جاز المرادة قياسا واستحسانا وفي الشرايط
والمعاملة ان يكون العقد واقعاً على ما هو في هذا النموذج يزيد في نفسه بسبب عمل العامل حتى
لو عقد عقد المعاملة على ما بناه من عظمة وصار كمال لا يزيد في نفسه بعمل العامل لا يصح المعاملة
واتا بيان حكمها فقوله حكمها بثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من جهة المزارع و
الشركة في الخارج واما بيان صفة المعاملة والمزارعة فقوله المعاملة لازمة من الجانبين ولو اراد
احدهما التسليم لنفسه الا بعد زرع المزارعة لازمة من قبل من لا بد من منته حتى لا تملك الفسخ
الا بعد ركن غير لازمة من قبل من لا البذر قبل الفسخ البذر في الارض في ملك الفسخ من غير
عذر لان فيه تلف ماله وهو البذر والاشان لا يجز على تلف ماله بخلاف المعاملة لا ليس
في الوفاء بها ما يؤدي الى تلف المال على احدهما فيلزم المضي فيها الا بعد زرع العذر ان
يمرض العامل ويلحق صاحب النخل وبن يضطر الى بيعه لان فيه ضررا ظاهرا اما ترك السعر
فليس فيه ضرر ورافا فترقا وبعد ما اتى البذر في الارض بضر لازمة من الجانبين قال في شرح
الفتح بعد هذا المراجعة على سبعة اوجه احدها ان يكون الارض من احدهما والبقر والعمل والبيان
من الآخر وهذا جائز ايضا وصاحب الارض البذر مستاجر الارض انما في ان يكون العمل
مع احدهما والباقي من الآخر وهذا جائز ايضا وصاحب الارض مستاجر للعامل ليعمل له بالآلة
الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والبقر والآلة العمل والعمل من الآخر هذا جائز
ايضا الرابع ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا فاسد في ظاهر
الرواية وعن ابو يوسف ر 2 ان يجوز الخمس البقر من واحد والباقي من الآخر السادس
البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر السابع البذر من واحد والباقي من الآخر
فالزراعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة لحديث الثذان وهو حديث معروف في كتاب
المزارعة وعلى هذا لو اخذ رجلان ارض رجل مزارعة على ان البذر من احدهما والبقر
والعمل من الآخر فالزراعة فاسدة ولكن لو ذهب المزارع لايضن صاحب البقر البذر وعلى هذا

كل ما يجوز اذا كان واحدا فكذا اذا كان اثنين رجل قال لعامل اعمل بذر بين وارضى
بنفسك وبقر واجرك فما خرج فكل بانه جاز والعامل معين له ولو قال على ان الكل
لك جاز ايضا وصاحب الارض مبر لارضه منه مقرض له بذره ولو دفع بذرا الى صاحب الارض
على ان بذري فيها فخرج فهو بينهما نصفان فسدت المزارعة على ما ذكرنا والحاج لصاحب البذر
وعليه اجر مثل الارض وعمله اخذت الارض او لم يخرج فان قال في هذا على ان الخارج لصاحب
البذر جاز ومويعس لارضه معين ونفسه ولو قال على ان الخارج لرب الارض جاز والبذر
قرض عليه وقال لا خازرع لي في ارضك على ان الخارج لك لم يخرج والحاج لصاحب البذر
وعليه اجر مثل الارض والعامل لا تملك قال ازرع لي بقى البذر على ملكه وقال ازرع في
ارضك لنفسك على ان الخارج لم يخرج والحاج لصاحب الارض وعليه مثل البذر لصاحبه
لانه لما قال ازرع لنفسك صار واما البذر منه ولو دفع اليه ارضا لم يزرعها ببذره وبقره
وبعمل معه هذا الاجنبى على ان الخارج بينهم اثلاث لم يخرج بينهما وبين الاجنبى اما يجوز بينهما
وثنت الخارج لرب الارض والثلاث للعامل على العامل اجر مثل عمل الاجنبى ولو كان
البذر من قبل رب الارض جاز بين الكل ولو قال له ازرع ارضي كرامن طعماك على ان
الخارج لم يخرج والحاج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض طعن عيسى قال ينبغي
ان يكون لصاحب الارض ويجعل العامل مقرضا له بذره معناه بنفسه والجواب ان لا يشا
في الاصل عامل لنفسه فلا يقع لغيره الا يجعله لغيره ولم يوجد فلو قال ازرع في ارضي كرامن
طعماك على ان يكون الخارج بنيتا نصفين جاز على ما قال والبذر قرض على صاحب الارض
اخرجت الارض شيئا او لم يخرج ولو شرط ان يدفع صاحب البذر بذره من الخارج والقب
بينهما نصفان لم يخرج اهما كان صاحب البذر ولو شرط ان يرفع صاحب البذر عشر الخارج
للعامل والباقي بينهما نصفان ولو شرط برفع خراج الوظيفه والباقي بينهما نصفان فسدت
المزارعة ولو شرط دفع العشر او خراج المفاسمة جاز الكل في الاصل **جنس آخر** وفي الاصل

اذا شرط في المزارعة على ان المزارع او على رب الارض ليس من اعمال
المزارعة نفسه المزارعة ما ينبت ويبنى في الخارج ولا ينبت ولا يبنى ولا يزرع
في الخارج فهو ليس من اعمال المزارعة اذا ثبت هذا فنقول اذا شرط على المزارع
او على رب الارض الحصاد والدباس والتزهر ورفع البذر فسدت
المزارعة في ظاهر الرواية من اتهما البذر وفي النوازل المزارعة جائزة على
قول ابي يوسف رجع اذا اشترط على المزارع ان يحصده ويجمعه جاز وفيه
كان محمد بن سلمه ونصر بن يحيى يخرج ان المزارعة بشرط احصاء ولا اعرف
احدا في زمانها خلاهما في ذلك قال الفقيه ابو الليب وبناخذ وفي المعاملة لا ف
وبفسد هذا الشرط وفي نوادر ابن رستم قال الا نأخذ بقول محمد رجع
في من المسئلة وانما نأخذ بقول ابي يوسف رجع والتفتية والحمل الى بيت رب
الارض كشرط احصاء وجوزه مشايخ ولو شرط كرى الانهار واصطلاح
المسنيات على احدهما ان شرط على المزارع فالمرزعة فاسدة سواء كان البذر
منه او من رب الارض وجميع الخارج للمزارع ان كان البذر منه و
للمزارع اجر مثل عمله في كرى الانهار واصطلاح المسنيات ولو شرط
على رب الارض جاز من اهما كان البذر ولو شرط في عقد المزارعة كرى
الارض على احدهما ان شرط على المزارع جاز من اتهما كان البذر ولو شرط
على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع فالمرزعة فاسدة
لانه شرط بعض العمل عليه فيمنع التحلية ويسلم الارض الى المزارع
شرط صحة المزارعة وصار كالموشرط الحفظ على رب الارض وان
كان البذر من رب الارض ان لم يبين الكداب وقت فسدت
بجماله وقت المزارعة لان التسليم بعده يقع وان بقره وقت جاز

لان المزارع بقولها مكره وبه والمزارعة يقع منه ذلك الوقت و
هو معلوم وعمل رب الارض من قبله فلم يكن شرطا عمله في المزارعة
بخلاف ما اذا كان البذر من قبل المزارع لانه بحر على التسليم
من حين عقد فبقي شرط عمله بعد في حال الشركة فلا يجوز في
اجاراب الجامع الصغر اشتراط التثنية وكري الا انها على المستاجر
مفسد قبل هذا اذا كان يحصل الخارج بالكراب بدون التثنية اما اذا
كان لا يحصل بدون التثنية فاشتراط مفسد ولو شرط كرى الجذ
اول اختلف المتأخرون فيه ولو شرط في المزارعة على احدهما الفاء السبق
ان شرط على المزارعة فالمرزعة فاسدة من ايها كان البذر والخارج
كله للمزارعة ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يغرم
رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السرقين الذي يخرج في الارض
وان كان البذر من رب الارض فالخارج له وعليه اجر مثل
عمل المزارع في ارضه وقيمتها ما يخرج من السرقين وان شرط السرقين
على رب الارض او كان البذر من المزارع فالمرزعة فاسدة و
الخارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقين وان كان البذر
من رب الارض فالمرزعة جائزة وان شرط الفاء سرقين رب الارض
لم يذكر في الكتاب ومضى عن القاضي الامام عبد الواحد قال ان شرطا
على المزارع جاز من ايها كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان
البذر من العامل لا يجوز كما لو شرط الكراب على رب الارض البذر من المزارع
وان كان البذر من رب الارض يجوز ولو شرط في المزارعة ان لا يقرنا ولا يهرما احداهما فالمرزعة
جائزة على ايها شرط والبذر من المزارع او من رب الارض ومن شرط الفاء السبق في المزارعة

او المالك في العقد او شرط المزارع

العامل فالخيلة ان يتاجر على اصلا المسنيات وحفر الانهار والقاء السرقين
باجرة بيدة غير مشروطة في العقد ونقل السرقين عن البلدة ونواحيها ان كان
متفاوتا ولكن تفاوت ذلك قليل ولو شرط الدواب او الدابة على احدهما فهو كاشتراط
البقر على احدهما واشتراط البقر على المزارع جائز مطلقا وعلى رب الارض ان كان البذر منه
جاز ايضا وان كان من المزارع لا يجوز ولو شرط العلف هو الدابة ان شرط الدابة مع
العلف على المزارع جاز من ايها كان البذر وعلى رب الارض ان كان البذر من المزارع
فالمرزعة فاسدة وان كان من رب الارض جاز هذا كله لفا كان الشرط نافعا لهما
واذا شرط شرط ليس بنافع كما لو شرط ان لا يبيع احدهما حصته لا يفيد المزارعة
ثم فيما لو كان الشرط مفدا لوابطلا الشرط ان كان من صلب العقد لا ينقلب جائزا
اما لفا لم يكن في القلب بان كان الفاء بحكم جهالة الاجل ينقلب جائزا ولو
شرط بعض العمل على المزارع وسكت عن الباقى او على نفسه ان كان البذر من رب الارض
فعلى ثلاثة اوجه اما لفا شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقى
او على رب الارض وسكت عن الباقى او شرط البعض على رب الارض والبعض على المزارع
ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقى بان شرط عليه ان يكرها ويذرهما وسكت
عن ذكر السقي فهذا على وجه ان كان لا يخرج شيئا بدون السقي او يخرج شيئا لا يرغب
فيه فالمرزعة فاسدة في هذين الوجهين وكذا لو كانت بحيث يخرج منها بيبس بدون
السقي وان كانت بحيث يخرج مرغوبا ولا يبس بان كانت الارض في بكد كثير المطر
فالمرزعة جائزة وكذا ان كان السقي بحاله يزيد في الجودة او ان كان بحاله لا يدرى
ان السقي هل يؤمنه جودة الخارج وان شرط رب الارض بعض العمل على نفسه كما
السقي مثلا وتترك الباقى فهذا على ما ذكرنا من الوجوه ان علم بقينا ان السقي
لا يؤمنه في الخارج فالمرزعة فيما عدا ذلك فاسدة ولو شرط العمل على رب الارض

والبعض على العامل والبذر من الزارع فكذا وما كان من رب الارض سواء
جنس آخر وفي الاصل لو اشترط الشركة في الحب والتبن فالزراعة جازية
ولو شرط التبن لاحدهما واحب للآخر لا يجوز وان شرط ان يكون احب لاحدهما بعينه
والتبن بينهما فكذا وكذا وان شرط احب بينهما والتبن لاحدهما بعينه ان شرط لصاحب
البذر جاز وان شرط للآخر فسد وعن ابن سنان لا يجوز في الوجهين وان شرط
احب بينهما وسكتا عن التبن جاز في ظاهر الرواية لصاحب البذر وعن ابن سنان لا يجوز
واليه رجوع محمد وعن بعض مشايخ بلخ نعم ان التبن بينهما ولو شرط ان يكون التبن بينهما
وسكتا عن احب لا يجوز الزراعة وفي الايضاح لو دفعوا ارضا آخر ليغرسها على ان الثمر
والارض بينهما فالعقد باطل فان غرسها فالغرس لصاحب الارض وعليه قيمة الغرس
واجر مثل الفارس وفي الاصل لو دفعوا ارضه فزاره على ان يزرعها ويغرسها فالزرع
والغرس بينهما نصفان ولو شرط ان الثمر بينهما نصفان فالثمر بينهما كما شرطوا للغرس
للفارس ولو شرط ان يكون الاغرس لرب الارض والثمر بينهما فسدت لانه شرط
نفخ الشركة لانه يجوز ان لا يخرج الا ارض الا لا يغرس رجل دفعوا ارضا ونخلها يزرعها
المزارع على ان يقوم على الخيل بالنصف فهذه فزاره شرطت فيها المعاملة فينظر
ان كان البذر من المزارع فسدت الزراعة والمعاملة لانه صفقة في صفقتين وان
كان من رب الارض جاز كلاهما لانه اجيره وان كانت المعاملة معطوفة على الزراعة
بان يقوله لو دفع اليك هذه الارض تزرعها ببذر كذا ولو دفع اليك ما فيها من الخيل
معاملة جاز مطلقا وفي النوازل رجل له ارض اراد ان ياخذ بذر من رجل حتى
يذرعهما ويكون ذلك بينهما فالجيلة ان يشتري نصف البذر ويتقبضه ويبداه البايع
عن الثمن ثم يقوله اذرعهما على ان اخارج بيننا نصفان ومن اراد شركة الماء
يدفع اليه معاملة بالنصف خرم كوفتن بنصف التبن والتقاط السبلة بده نيم

اوده يادذه في معنى قفيز الطحان فلا يجوز قاله ورايت في موضع ثقة انه جاز مشايخ
بلخ رحم **جنس آخر** اذا تناهى الزرع فدفع الارض مع الذرة المتناهي
فزاره بالنصف يحفظ لا يجوز ولو دفع الكرم معاملة وفيه استخبار لا يحتاج فيها
الى عمل سوى احفظ ان كانت بحاله لو لم يحفظ يذهب ثمرا قبل الادراك جازت
المعاملة واحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحاله لا يذهب ثمرا الى وقت الادراك
لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضل يجوز دفع شجرة اجوز معاملة
وللعامل حصته من الثمر لانه محتاج الى التقى واحفظ حتى لو لم تحتج الى احدهما لا يجوز اذا
طلب رب الارض من العامل ان يكرب الارض ثم يزرع والبذر من العامل وقال
العامل انا ازرع بغير كراب ينظر في ذلك ان كانت تزرع بغير كراب ويحصل الربو
الآن الكراب اجود لا يجبر وان كانت لا تخرج الا بالكراب اجبر عليه وكذا لو زرع
وقاله لا اسقي حتى يسقيها السماء على هذا فان شرط الكراب في العقد لم يكن له تركته
وكذا لو كان البذر من رب الارض في هذا كله ولو قاله ان ذرعها بغير كراب فالخارج
بيننا اثلاثا وان ذرعها بكراب بيننا اثلاثا وان ذرعها بكراب وقشينة بيننا
نصفان جاز كما في قوله ان خطه روميا فكذا وان خطه فارسيا فكذا وكذا لو شرط
ان ذرعها حنطة فله كذا وان ذرعها سمما فله كذا جاز ولو دفعها اليه ليزرعها
ببذر علقا زرع ان كان حنطة فالخارج بينهما نصفان وان كان شعيرا فالخارج للعامل
فهذا تجريد بين فزاره صححة في الحنطة وبين اعادته الارض في الشجر وان قال في هذا
وما زرع من شعير فهو لي صح في الحنطة دوة الشجر واذا شرط في الزراعة والبذر
من احدهما على ان للمزارع ما اخرجت هذه الناحية وللدافع ما اخرجت تلك الناحية
فسدت وكذا لو شرط ان لاحدهما اقضى معلومة الكل في الاصل وفي النوازل
رجل دفع ارضا فزاره سنة هذه فزرعها ودفع نزلها ثم زرع سنة بغير لفه

رب الارض فبنت الزرع اولم يثبت فبلغ ذلك رب الارض فلم يحجز ان كانت العادة
 بين اهل تلك القرية انهم يزرعون المدة بعد الاخرى بغير فزاعة جديدة فذلك جائز
 وفي فتاوى النسفي رجل ذرع ارضا بغير ارضه ينظر الى الوفاء ان كانت من مضافة
 يكون بينهما نصفين قاله وهذا اذا كانت معة لذلك بان كان صاحب الارض من لا
 يذرع بنفسه ويدفع فزارعه وفي اول زراعة النوازل رجل ذرع ارضا عيذه بغير ارضه
 فعليه نقصان الارض قاله نصفي ينظر بكم تتاجر قبل استعمالها وبكم تتاجر بعد استعمالها
 فيجب عليه نقصان ذلك قاله تاويل المسئلة انه ذرع بطريق الغيب وفي النوازل
 ايضا رجل ذرع ارضا رجل بغير ارضه فلم يعلم صاحب الارض متى استخمد الزرع ثم علم
 ورخص به بطيب له فان قاله فرة لا ارضه ثم قاله بطيب له وفي المنفعة عن محمد في رجل
 عضب ارضا فدفعها الى آخر فزارعه بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها ولم يثبت
 حتما اجازت رب الارض المزارع فالنوازل جائزة وما حرج منها بين العامل ورب
 الارض على ما شارط عليه الغاصب والغاصب هو الذي يتولى قبض حصته رب الارض
 والزرع وما نقصت الارض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه الا ما نقصها قبل ان
 يحجز ذلك رب الارض فانه نصف المزارع ذلك النقصان لرب الارض عند ابد
 ولو بنت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض المزارع فمعه جائزة وليس له ان
 ينقصها بعده اجازته ولكن لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه اجب وجميع ذلك
 للغاصب والمزارع على شرطهما ولو دفع الغاصب مزارعه بالنصف على ان البذر من
 الدافع فبذرها اولم يبذر لم او بذر لم فخرجه ذرع فصا بينهما نصفين ثم اجاز رب
 الارض المزارع فاجازته باطلة وهي بمنزلة العارية بيد الغاصب والمزارع ولرب
 الارض ان يرجع فيما اجاز من ذلك لم يكن بذرا المزارع الذي بنت بعد اجازته فان
 كان ثمنه من ذلك لم يكن له بعد ذلك ان ينقص الاجازة استحسانا فان كان اجاز بعد

ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجوع على الاجازة واداد ارضا بعد ما سبل الزرع
 ولم يستخمد ليس له ذلك ولكن يقا له للغاصب اغرم له اجر مثل ارضه فيما بقى حتى يستخمد
 الزرع وسلمت الزراعة بين المزارع والغاصب وفي العيون رجل عضب ارضا و
 ذرعها حنطة ثم اختصها وحب بذرا لم يثبت بعد فصا حب بالخياد ان شاء تركها
 حتى تنبت ثم يقول له اقله ذرعك وان شاء اعطاه ما زل البذر فيه وتغيره
 عن محمد في تقوم الارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر والمخار ان يضمن قيمة بذره
 لكن مبذور في ارض عيذه وفي النوازل رجل ذرع ارضا شعيرا فجاء آخر فزرع عليه
 حنطة بغير ارض صاحب الشعير فبنتا جميعا لا حظ لصاحب الشعير وهو لصاحب الحنطة
 وعليه لصاحب الشعير ما زل من الشعير يقوم الارض فزرعة وغير فزرعة و
 فيه عن محمد رجل ذرع ارضا بوا فلم يثبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرا ثم سقى
 رب الارض فبنت الزرع فعلى الذي بذرا الشعير قيمة بوا مبذور في الارض ثم على رب
 الارض قيمة البوا والشعير مخلوطا مبذورا لانه ستم ملكها بالحق وفي فتاوى
 الفضلي في رجل ذرع ارضا نفه فجاء آخر والحق بذره فيها وسقى الارض او الحق
 بذره فيها وقلب الارض قبل ان يثبت بذرا صاحب الارض فبنت البذر ان فم بنت يكون
 للآخر عند ابد وعليه للاول قيمة بذره فلو جاء صاحب الارض والحق فيها بذره
 ثالثة وقلب الارض قبل ان يثبت فيها البذر ان اولم يثبت وسقى فم بنت من البذر
 كلها له وعليه للغاصب مثل بذره مبذور في ارض عيذه هذا الفالم يكن الزرع ثابتا
 اما اذا ذرع المالك ونبت ثم جاء آخر والحق بذره ان لم يقلب ونبت فالجواب كما ذكرنا
 وان قلب ان كان الزرع الثابت لفا قلب مرة اخرى يثبت فكذلك وان كان لا يثبت
 فالزرع للشاة وعلى الشاة قيمة ذرع ثابتا وفي متفرقات الفقيه ابن جعفر رجل بذره
 ارضا بذرا فجاء آخر فحق تلك الارض حتما ادرك الزرع فان الزرع في القياس

يقلب

للساق وعليه قيمة الحب مبذورة في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل ان يفد
البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا له قيمة
فثبت ببقية فان في القياس عليه نقصان الارض بقوم الارض مبذورة وقد جاز
وتقوم غير مبذورة فيغرم النقصان والزرع للساق وان سقاها بعد ما نبت الزرع
وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساق وان سقاها بعد ما
استغنى الزرع عن الساق لكن الساق اجود له فان الزرع لصاحب الارض ولا شيء للساق وهذا
جواب الفقيه ابن جعفر وجواب الفقيه ابوالليث الاجنبي الساق متطوع ولا شيء له وسبب
في فصل ما يكون عليه ارض بين رجلين وغاب احدهما لشريكه ان يزرع نصف الارض
فلو اراد العام ان يزرع ارضه نصف الارض كان زرع وروي ابو يوسف عن
ابن ابي ليلى للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان احدهما غائبا فان كان حاضرا
فزرع احدهما الارض المشتركة بغير لفة شريكه وسقاها قاله في النوازل ان كان
الزرع لم يدرك لشريكه ان يقاسم الارض فاقوم من ذلك في نصيب الزرع اقتره
وما وقع في نصيب الآخر يقلعه ويضمنه النقصان وان لم يزرع الزرع او قرب من الادراك
غرم نقصان نصف الارض وان لم يقاسم وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما
ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبل النبات لا يجوز هذا في آخر غضب الجويد فاذا حضر
الغائب كان له ان يستغنى بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا
دلالة وان علم ان الزرع ينقص الارض او كان تركه الزراعة ينفعها ويزيدها قوة
لا يكون للحاضر ان يزرع منها شيئا اصلا رجل زرع ارض عيذه بغير لفة ثم قاله
لرب الارض لو وقع في بذر فكون اكدالك ان كان البذر متهلكا لا يجوز وان
كان قائما يجوز **الفصل الثاني في اعمال**
المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون الاصل ان كل عمل لا بد

للمزارع ليحصل الزرع الموعود فيه من الارض المرفوعة اليه فان المزارع يجبر عليه
سواء كان ذلك مشروطا في العقد او لم يكن كالسقي والتبذير وكل عمل للمزارع منه
بد في تحصيل الزرع الا انه متى عمل يزيد في وجوده الخارج ان كان ذلك مشروطا في عقد
المزارعة يجبر عليه وان لم يكن مشروطا لا يجبر لفا ثبت هذا نقول لفا امتنع المزارع
من الكراب والبذر منه والكراب مشروط في العقد ان كان الكراب لا يؤثر في الخارج لا
قدرا ولا جودة لا يجبر عليه وان كان يؤثر في القدر او جودة يجبر وان لم يكن
الكراب مشروطا ان كان لا بد من الكراب ليحصل الزرع الموعود يجبر عليه وان كان
منه بد الا انه يزيد في جودة لا يجبر وفي المتن في جواب في السقي كالحواب في الكراب
وقد ذكرنا شيئا من هذا في الفصل الاول وموضع ههنا وحفر النهر واصلا في المسنيات
علا رب الارض وسوق الماء بالفارسية آب او رذن على رب الارض ايضا وفتح قوع النهر
الصغير من النهر الكبير على العامل الا ان يبعد او يكون في موضع ثم ظلمه يمنعون الماء
ممنه يكون على رب الارض قاله هكذا افتر الشيخ الامام ظهير الدين بن وحفظ
الزرع على المزارع في وقت الادراك وبعد ذلك عليها وان شرط الحفظ على المزارع
بعد الادراك او شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغي ان لا تفد الا اذا تركه البادخا
او البطيخ قاله لقاط والحمل عليها فاذا صاد الزرع قصيلا فاراد ان يقصلا يؤسقا
قصيلا كذلك فالفصل عليها **الفصل الثالث**
فيما لا يكون عذر في فسخ المزارعة وفي الاصل السفر والمرض
من قبل المزارع عذر ولو كان المزارع سارقا يخاف عليه الزرع والنهر فهذا عذر
ولو اراد صاحب الارض البيوع بعذر الدين والبذر في المزارع ان عمل المزارع في الارض
من الكراب ونسوية المسنيات ولسبب ذلك الا انه لم يزرعها لصاحب الارض ان بيعها
ولا شيء للعامل على رب الارض وان كان المزارع قد زرع الارض ونبت الزرع ليس

لرب الارض ان يبيعها حتى يتحصده الزرع فلو جبه القاضى بالدين ظل سبيده ولو
ذرع المزارع ولم يبت حتى لحق رب الارض دين قاضى احتلف المشايخ في جواز البيوع
وفي فزارعة النوازل رجل دفع ارضه فزارعة فزرع الارض ثم ان رب الارض باع الارض
مذروعة فلما يخلوا امان باعها بوضع المزارع او بغير رضاه واما ان يبت الزرع اولم
يبت واما ان يكون البذر من جهة رب الارض او من جهة العامل فان باعها بوضاه
ولم يكن يبت الارض والبذر من قبل رب الارض فلا شيء للمزارع من المذروعة لانه انما
يثبت له حق بعد النبت اما قبله فلا حق له فيه وان كان البذر من قبل المزارع
نابتا فان اجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه
فللمزارع ان يبطل البيوع وكذلك لو دفع اكرم معاملة ثم باعه ان لم يكن خرب منه
شيء فلا شيء للعامل لانه ليس له فيه حق فان خرب واجاز جاز ونصيب فيه قائم وان
كان بغير رضاه فله ان يبطل البيوع وما يتصل بهذا لو مات رب الارض بعد
ما نبت الزرع قبل ان يتحصده الزرع والبذر من المزارع سبق العقد ان يتحصده
الزرع استحسانا ولا يجب شيء من الاجر على المزارع هذا لاقاله المزارع انا لا اقلع الزرع
فان قال انا اقلع فانه لا يبقى عقد المزارعة ولذا اختار المزارع القلع
لورثة رب الارض خيارا ثلاثا ان شاؤا قلعوا الزرع والمقلوع بينهم وانه شاؤا
انفقوا على الزرع باو القاضى حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاؤوا غرموا
حصه المزارع من الزرع لهم فان مات قبل الزراعة بعدما عمل في الارض بان كرب
الارض وحفر الانهار انقضت المزارعة ولا يغرم ورثة رب الارض للمزارع شيئا
ولو مات بعد الزراعة قبل النبت اختلف المشايخ نعم فيه ولو لم يمت لكن المزارع
اخر الزراعة حتى انقضت السنة والزرع بقل فاداد رب الارض ان يقلع الزرع
والا المزارع ليس لرب الارض ان يقلع ويثبت بينهما اجازة في نصف السنة حكما

حتى يتحصده والعمل عليهما نصفين حتى يتحصده وهذا لفالم يرد المزارع القلع فان
اداد القلع فلو رب الارض خيارا ثلاثا على ما ذكرنا واذا انفق بعد انتهاء المدة باو
القاضى رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقضت مدة المعاملة والنهر لم يردك
واذا العامل انضم يترك في يده بغير اجازة لفاو رب المزارع في وسط السنة والزرع
بقل فانفق عليه رب الارض حتى يتحصده رجع على العامل بما انفق بالغاما بلغي و
للقوله قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على علمه وان مات المزارع والزرع بقل
فقال ورثة المزارع نحن نعملها على حالها حتى يتحصده الزرع فلذلك لهم ولو قالوا
لو انقلع الزرع ولا نعمل لا يجبرون على العمل وما يتصل بهذا وفي النوازل
محسطة بقيت فيها بقية فانتهيها الناس ان تركه ليأخذ من شاء لالباءس كما
لو حصده زرعه وبقى هناك سنا بل لالباءس بالتقاطها فزارع ذرع ثوما فاحذ
بعضها من الارض وبقى البعض مقلوعا او غير مقلوع حتى يبت فهو بينه وبين رب الارض
على الشرط فان قلعه ودفع الزرع وكان يتناثر في الارض فبنت ذرع آخر فهو بين الاكاد
ورب الارض لما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الاكاد بالفضل من نصيبه وان بنت يلقى
رب الارض ومعونته فهو له بعد ذلك ان كان له حب قيمة ضمن والا فلا شيء عليه وان
بنت ذلك بغير الاجبة كان هو متطوعا والزرع بين المزارع ورب الارض على ما استلطا
قاله في هذا جواب الفقه ابو الليث وجواب الفقيه ابو جعفر قد ذكرنا في الفصل الاول
وفي فزارعة بمسوط الامام المطواوى في اذارفع المزارع فتنان ثل اثبات فجاء انسان و
سقاها او احدهما حتى بنت فانه يكون كله للساق لانه صاد بالحق متهلكا حتى لو سقاها
السماء او بنت بغير السقي يكون مشتركا بينهما حينئذ تجوز ارض بنت من عروقها تجوز ارض
رجل آخر ان بنت بغير صاحب الارض وابناء فهو له وان بنت بنفسه فهو لصاحب الشجر
ان صدقه رب الارض انه من عروق شجره وان كذب فالقوله قوله نواة لرجل القاه البرية

في ارض رجل فبنت منها شجر يكون ^{الصاحب الارض} المستلثان في التوازل لان النواة لا يفتق لها وكذلك
لذا كان الواقع خوضه لان الشجر يخرج النواة اما لحما فيفسد ويذهب

الفصل الرابع في المزارع يدفع الى آخر فزارعة وفي الاصل

ان كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر فزارعة وان لم يادفن له رب الارض اصلا
فلودفع المزارع فزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببذر والشرط في المزارعة الاولى ايضا
النصف فالخارج بين رب الارض والمزارع الثاني نصفان وكشئ للمزارع الاول و
ان شرط للمزارع الثاني ثلثا الخارج فالثلثان للثاني والثلث لرب الارض ويعطى المزارع
الاول لرب الارض اجمثل ثلث الارض ولودفع الارض الى غيره عادية ليزرعها لنفسه
فلودرعها المستجير سلم الخارج له ويعزم المزارع الاول لرب الارض اجمثل جميع الارض
ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يدفع الى غيره فزارعة لكن له ان يتاجر بالخارج
فلودفع مع هذا فزارعة من غير رب الارض فالمزارعة جارية بين المزارع الاول والثاني
والخارج بينهما مما شرط وكشئ لرب الارض ولرب البذر ان يضمن ايتها شاء ان يضمن
الاول لايرجى على الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول فان انقصت الارض ضمن الثاني
الانقصان بالاجماع وهل يضمن الاول له عند اذابة وانه سس الاخر يضمن وهذا
لما لم يادفن له رب الارض اما لفا لذن له في ذلك اما نصا او دلالة بان قال له اعمل
فيه برايك له ان يدفع الى آخر فزارعة الكل في الاصل **الفصل الخامس**

في المعاملة وفي الاصل لفا دفع الكرم معاملة بالنصف ولم يتم له سنين جاز
استحسانا ويقع على سنة واحدة وقد كونا ولودفع الى آخر نخيلا او شجرا او كرمه معاملة
اشهدا معلومة يعلم يقينا ان النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمره في ذلك المدة فالمعاملة
فاسدة وان كانت مدة قد يخرج الثمر وقد لا يخرج فالمعاملة موقوفة ان خرجت الثمرة
في المدة المضروبة تحت المعاملة وان لم يخرج فسدت وهذا لفا اخرجت شيئا في المدة

المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثله فالمعاملة وان
لم يخرج النخل شيئا في تلك المدة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة
فاسدة وان لم يخرج في تلك السنة لعلة حدثت بها فالمعاملة جارية واذا دفع الى رجل
نخلا فيه طلع معاملة بالنصف جاز وان لم يستيا وقتا والا اصل ان المعاملة حتى
عقدت على ما هو في حد الثمر والزيادة صحت وان عقدت على ما تناسخ غيطه وصاحب حال
لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا يبيع المعاملة وانما يوفى خروج الاشجار عن حد الزيادة
لوا بلغت واشتوت وعلى هذا لفا ذرع الرجل ارضه وبنت الذرع الا انه لم يبناه فدفع الى
عيذه فزارعة حتى يريه العامل ويسقيه جاز وان تناه فدفع الارض مع الذرع المتناهي فزارعة
بالنصف ليحفظه ويحصده لا يجوز العامل لفا تركه الكرم بعد ما قام عليها ايا ما
فلما لودركه الثمر جاء بطلب الهبة ان تركه في وقت خروج الثمر وفي وقت صادر للعنب قيمة
لوقطع فتركه لا يبطل الشركة وان لم يكن له قيمة لوقطع فتركه ولا يبطل العامل لفا
غرس لثمارة في مدة المعاملة ان غرسها للدهقان مبرعا فله للدهقان وان امره الدهقان
بشراؤها وغرسها في كرمه فله للدهقان وعلى الدهقان الماله الذي اشترى به الاشجار و
ان غرسها لنفسه باقوة الدهقان فله للاكاد والدهقان ياوره بالقلع ونسوية الارض
وفي فتاوى القاضى الاطام رجل دفع الى رجل ارضا مدة معلومة على ان يغرس المدفوع فيها
اغراسا على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز المزارع لفا لم يعمل في الارض
شيئا بعد ما ذرع من الشريب والسقي وعيذه ان كان البذر من جهة يستحق الحصة و
ان كان من رب الارض ينبغي ان لا يستحق شيئا وفي المعاملة لفا دفع كرمه معاملة فلم
يعمل الرجل في الكرم عملا فانه لا يستحق شيئا وكذا ان عمل الا انه لم يحفظ الاشجار و
الثمار حاضعت الثمار لا يستحق شيئا لفا دفع الى رجل نخيلا معاملة بالنصف ولم يقل له
اعمل فيه برايك فدفع العامل الى آخر معاملة فععمل فيه فاجزبه فهو لصاحب النخيل وللعامل

ابرامثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في العامل الاخير من غير عمله وهو على رؤس
 الخيل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل العامل الاخير فامر خالف فيه امر الاول فالضمان
 لصاحب الخيل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول **خبر آخر** وفي مجموع
 النوازل اصل القضيبة في الاصل على الدافع والعمل يقرب آلة الشاة حتى ينشق الشجر تمامه
 على العامل وكذا في التوفيق القضيبة على صاحب الكرم والعمل على العامل والفاضل من
 اغصان الشجر لا يحل للعامل والقضيبة على رب الكرم والعمل الذي يصبه وادرع علي
 العامل **الفصل السادس في الضمان** الاكاد لفاترك السقي
 حتى قد تزرع يضمن يضمن رب الماء ويعتبر قيمة الذرع يوم ترك السقي وان لم يكن
 للذرع قيمة في ذلك الوقت تقوم الارض فزروعة وتقوم عيز فزروعة فيضمن فضل
 ما بينهما هذا اذا ترك السقي وان آخر السقي ان كان تاجيدا لا يفعله الناس ضمن وان
 حصد الزرع وجعه من غير لفة الدافع ومن عيزان يشترط عليه ضمن حصه الدافع ولو شرط
 عليه فغافل حتى هلك الذرع ضمن للمالك يضمن في النوازل وفي مجموع النوازل حدث
 بين رجلين اياه احدهما ان يسقيه بجهد على ذلك فان قد تزرع قبل ان يدفع الآراي
 القاضي لاضمان عليه وان رفع الآراي القاضي فادفع فامتنع ضمن لفادع وعلى هذا
 لفادع شرط احصاء عليه فترك حتى هلك لانه وجب عليه بقبوله فاذا تركه فقد ضيعه وفي
 فتاوى اهل سمرقند اذا تركه سد شجر يضره البرد كشجرة التين والكم فاصابه بالبرد او
 اخر حتى اصابه البرد ضمن وكذا لو قال للكاكاد اخرج اخرج او اكنظ الى السماء لانه رطبته
 فاخر فضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك الشريب بمنزلة ترك السقي
 ولو تركه حفظ الذرع حتى افسد الدواب ضمن وان لم يطرد الجراد حتى اكل الذرع ان كان
 اجداد يمكن طرده فوقعه فاذا لم يدفع ضمن وفي فتاوى السقي لفادع ان كان بقر المالك في
 يد الكاد فبعت الراعي ان السرج فضاخ لا يضمن هو ولا الراعي والبق المتعار والمستهمل

على هذا قوله وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيضمن بهذا لان الموضع
 بحفظ المديعة كما يحفظ ما له نف وهو يحفظ ببق في السرج فكذا بقا الوبيعة ولو تركه
 البقر يرضى فضاخ اخلف المشايخ في قوله والفتوى على انه لا يضمن رجل دفع كرمه معاملة
 فلما اثمر الكرم فالدافع واهله يدخلون ويأكلون ويحلبون والعامل لا يدخل الا قليلا
 ان كان ذلك بغير لفة الدافع لا يضمن والضمان على الذين اكلوا وان كان بافنة وهم ممن
 يجب نفقتهم عليه ضمن يضمن العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم لا يضمن

كتاب الشرب

وهو مشتمل على اربعة فصول الاول في حكم المياه والثاني في ميل الماء وميل
 السطح والثالث في الضمان والرابع في ارض الموات **الفصل الاول**
 في فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عليه السلام ان شربا شربا في ثلاث الماء والكلأ
 والنار لم يرد به شركة الملك وانما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحز نحو الماء في
 الحياض والعيون والابار والانهاد فلكل احد ان يشرب منها ويقتى دوابه وان كان
 فيه النقطاع ذلك الماء ولا يبقى بها ارضه ولا ذرع وفي الاصل المياه ثلاثة في
 نهاية العموم كالانهاد العظيم كدجلة والفرات وجيخون وسجوخن وهي ليست بملوكة لاحد
 ولكل احد ان يسقى منها ويقتى وابنة منها وارضه ويشرب ويتوضأ به ولكل واحد
 يصب الطاحونة والسانية والدالية واتخاذ المشرعة واتخاذ النهر الى ارضه بشرط ان
 لا يضر بالعامنة فان اضر من ذلك فان لم يضر وفعل فلكل واحد من اهل الدار
 مسلم افد في او امانة او مكاتب منعه الشاة في نهاية الخصوص كما الجب والكوذ
 وليس لاحد ان ينشقيه الا بافنة صاحبه وفي الفتاوى في كتاب الصلوة لو صب
 ماء نجس ان يقال له املاء فان اضطر اليه فحينئذ ينتفع به بغير اذن صاحب
 الثالث المتوسط وهو ما لا يبار والانهاد المملوكة والحياض ولكل واحد ان يسقى وابنة

ألا لفا كان له جمال وبقر كثيرة يخاف صاحب السنيات النهر فلا السنيات ونحوه النهر
 فحينئذ لم يمنع هذا الفناوى وان كان كحوض فدار رجل اوزه بستانه فاستقى آخره
 ليس لصاحب الدار والبستان ان يأخذ ذلك منه الا ان لصاحب الملك ان يمنع من
 الدخول في ملكه ولكل واحد ان يقول ان له حق في دارك فاما ان توصلي اليه او تمنكن من
 الدخول وهذا لفا كان له مستقى غير ذلك فان لم يكن فله ان يدخل داره بغير لفة الكحل
 فيسقى الامام السرخسي وفي فناوى الامام نهر لقوم ولرجل ارض بحينه ليس له شرب
 من هذا النهر كان لصاحب الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ وفي دواب
 من هذا النهر وليس له ان يستقار منها او شجرة او ذرعا ولان يصب دولا باعلى هذا
 النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاولا ويقتى ذرعا او شجرة
 اخلف المشايخ رحم فيه والاشخا ان ليس له ذلك ولاهل النهر ان يمنعوه وفي شجرة
 اشارة لا يجوز بيعه وليس لاحد مضطحا حوزة وغيره على الانهاد المذكورة باقوام مخصوصين
 وليس للسلطان ان يأخذ منهم بذلك وان اذن لهم لم يعتبر به لفة نهر بين قوم عليه
 ارضون لم يعرف كيف كان اصله اخلفوا فيه قسم بينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى
 لا يشرب حتى يسكن النهر لم يكن له فلك الا بوضي الاخيرين والمخاداة لفا لم يكن سقيا رضة
 من غير سكر رنحو الا الى القاض فيامرهم بالمهابات فان اصطحو اعلى ان يسكن كل
 شارب يومه جاز وليس لاحد ان يكرى منه نهر الا بوضي الاخيرين وكذا مضطحا لوجي الا
 ان يكون موضع الرضاء في ارضه ولا يضربا لنهر ولا بالاماء ومن كان له شرب في ارضه في
 سفلى النهر ففتح ذلك في اعلاه ليس له ذلك ومن جعل باب داره في اعلى فابط له ذلك
 في عصام وفتحة شجرة الطحاوى وفي كتاب الشرب للامام خواهر زلوه ولو اراد ان يجعل
 شربة لسفل او اعلى له ذلك وهكذا ذكر الامام السرخسي في نسخة فذكر الصدر الشهيد
 في كتاب المحيطان ولو اراد ان يسوق شربة الى ارض اخرى لم يكن له شرب فيما مضى لم يحجز

وهذا الطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريق المتمر دار اخرى لم يحجز بخلاف
 ما لفا كان له طريق الى داره فشرع الطريق اليها ثم منها الى دار اخرى جاز رجل اصغى
 شرب رجل ارضه وقطعها رجلا لم يحجز الكحل في الاصل وفي العيون نهر مشترك بين قوم
 اذ نوارجلا بالسق عنه الا رجلا فانه لم ياذن ليس له ان يستقى حتى ياتوه كلهم روي
 هشام عن ابن عباس وفي فزارقة النوازل عن محمد بن مقاتل في رجل سرق ماء فاقه
 الى ارضه او كرمه فانه يطيب له ما خرج فهو بمنزلة رجل غضب شجيرا او نبئا وسمن دابة
 فعليه قيمة العلف وما زاد في الذابة فهو طيب له قاله ابو فعلى قيس هذا لو سرق
 او داق النون واعطى رود الفليق فالابريسم يطيب له وعليه قيمة الاوراق

الفصل الثاني في ميل الماء وكايل النطح وفي

النوازل رجل له داران ميل على سطح واحد على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي
 عليها السيل من انان بكل هو لها ثم باع الدار الاخرى من آخر فارد المشتري الاول
 ان يمنع المشتري الثاني من اسالة الماء على سطحه قال لا يمنع الا ان يكون شرط عليه
 وقت ما باعه اي لم يبع منك ميل الماء في الدار التي بعته وفي النوازل ايضا رجل له
 داران متلاصقان احدهما عامدة والاخرى حربة فباع الحزاب وكان مصب ماء الدار
 العائرة وملق نلج الدار الحربة فارد المشتري المنع قال الفقيه ابو بكر ان يستثنى البايع
 لنفسه ميل الماء في الحزاب جاز وان طرأ السيل لا لعدم الوفاء فيه وقال الفقيه ابو
 الليث ان كان له ميزاب وسيل سطوحه في هذا الجانب وعرف ان ذلك قديم مسيله على حاله
 وان يشترط وكذا لو كان ميل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب
 الدار ان يمنع قال الفقيه هذا احتسان وبه تأخذ واما اصحابنا فاخذوا بالقياس
 وقال ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له حق الميل وفي التجريد في كتاب الدعوي لو
 شهدوا انهم راوه يسيل الماء فليست هذه الشهادة بشي ولو شهدوا انه يسيل

ماء المطر فهو ماء المطر ولو شهدوا انه مسيل ماء دائم للغل والوضوء والمطر فهو
جائز وان لم يبينوا فالقول قوله رب الذار وان لم يكن له بينة يستخلف صاحب الذار ويقض
فيه بالنكول وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جدار له فخر سطح الجدار فاصلا ذلك
على صاحب السطح بمنزلة السفلى مع العلو ولا يجبر على العادة ويقال للذي له حق الاجراء ضونا
وقا في موضع المجرى على سطح الجدار لتنفيذ الماء الى مصبه قاله وسياسة تمام هذا الكتاب
الحيطان **الفصل الثالث في الضمان** وفي فئاوي القائه
الامام رجل اراد سقي ارضه او ذرعه من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء فسد ذرعه
قالوا كشيء كما لو منعه الراعي حتى ضاعت المواشي رجل له نوبة ماء في يوم معين من
الاسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبته فذكر الشيخ الامام على البزدوي ان غاصب الماء يكون
ضامنا فذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا وفي متوفقات الفقيه ابن جعفر رجل سقى
ارضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان اجري الماء اجراه لا يستقر بل يستقر في ارض جاره ضمن
ولو كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان كان جاره تقدم اليه بالسد
والاحكام فلم يتدبر ضمن لخصانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كان ارضه في صعدة
وارض جاره في حبطة يعلم انه لو سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره يضمن ويؤمر بدفع
السيئات حتى يحول بينه وبين التعدي ويمنع السقي حتى يضيغ السات وان لم يكن ارضه
في صعدة لا يمنع قاه والمذكور في عامة الكتب انه سقى عزم معتاد ضمن وان كان معتادا
لا يضمن وان كان في ارض ثقب ومجر فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد ارض جاره
يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن هذا في نسخة الامام الشيخ وفي النوازل من تجرى
في ارض قوم فانبثق النهر وحرب بعض ارض قوم لاصحاب الارضين ان يخذوا اصحاب النهر
بعانة النهر دوة عمادة الارض وفيه رجل القى شاة مبنية في نهر الطاحونة فخربت الطاحونة
ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان كاجتياز وعلم انها حربت من ذلك

يضمن رجل سقى ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز وقد كان طرد رجل اسفل منه
في النهر ترابا قاله الماء عن النهر حتى خربت فجاوز فغرق قطن رجل فالضمان على من احدث في
النهر ترابا وليس على من اسل الماء شئ ان كان له في النهر حتى وفيه رجل قلع شجرة له على
ضفة نهر فانقلع النهر واخذ التراب والقاه في موضع الشجرة حتى سواه وتركه ثم ان ارباب
النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فاجرى فيه الماء ليشب النهر حتى يسهل على ارباب
النهر حفرة فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما انبت وجده
الماء قد خرب من موضع قلع الشجرة وغرق كدس صنطة لرجل اما الابطال فلا يضمن و
اما قلع الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى صارت جانب النهر لا يضمن وان كانت
الشجرة لم تبلغ جانب النهر فانقلع الشجرة فانهدم جانب النهر ضمن رجل سكر النهر المذكور
فانبثق وخرب قصر رجل ضمن وقد ذكر قبل هذا اذا كان السكر بالتراب اما اذا كان
السكر بالخشب والكتيش له ذلك باذن الشرع وبغير اذنهم وفي فئاوي البقال لو
فتح الماء وتركه فازداد الماء او فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد
وانما يضمن اذا ارسل الماء على وجه لا يجتمع النهر وقد ذكرنا انه اذا سقى عزم معتاد
يضمن وتفيد الضمان ان تقوم الارض مزروعة ويقوم عزم مزروعة فيضمن الفضل
ولو سد انهارا والشركاء حتى انبثق وامتلأ وغرق قطن رجل او ارسل الماء في النهر وعلى
النهر انصار صفاد مفتوحة الفتحات فدخل الماء في الفتحات وفسد ذرع عزمه ضمن
في الوجهين وفي الفتاوى والصوى رجل اثلث شرب انان بان سقى ارضه بشرب عزمه
قاله الامام البزدوي ضمن وتفيد ضمان الشرب في شرب الاصل للامام الشيخ لو ان
ينظر بكم يشري لو كان بيعه جائزا وقال الامام خواهر زاده لا يضمن وعليه
الفنوى **الفصل الرابع في ارض الموات واحياؤها**
وفي الاصل من احيا ارضا ميتة باوفا السلطان ملكها وبدون الاذن لا وعندها

يملكها بدون لفه السلطان ايضا والارض كل من ارض السواد واجباله لا يبلغها
ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وارضه بخار ليست بموت لانها دخلت في القصة
وتصرفها الى اقصى ما لك اوبايه في الاسلام اواله ورثته وان لم يعلم تخنيذ التصرف
للقاض قال به هكذا قال الامام فخر الدين الرافضائي وتفسر الاصباء ان يبنى
عليها او يغرس او يكريها او يسقيها وهكذا في زراعة النوازل

كتاب الشربة

الطحاوي لا يحل شرب الخمر الا عند ضروقة العطش يشرب قدر ما يدفع عطشه وفي
فتاوى القاض الامام فلوان المضطر شرب من الخمر مقدار ما يرويه فكل لا قد عليه
لان السكر بالماء فان شرب مقدار ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه
اخذ كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر ومن شرب منها قدر ما
يصل الى جوفه يجذب ثمانية ان كان خرا واربعين ان كان عبدا ومن وجد منه رايحة
الخمر او قاء خمر لا يجزى ولو خلط الخمر بالماء ان كان الماء قليلا او كان سوا يجزى
شربه لفا وصل الى جوفه وان كانت الغلبة للماء لا يجزى شربه الا لفا سكر ولو
شرب وردتي الخمر لا يجزى ولو طرد فيها السمك او الملح حتى صار خلا يجزى في ظاهر
الرواية والخمر لفا صارت خلا هو خل فيها بعض الحموضة ولكن فيها بعض المراق لا يكون
خلا عندا 22 حتى يذهب المراق وعندا بقليل الحموضة يجزى لان من اصل
22 بقليل التغير لا يبعد العير خلا وعندا يصر فكذا على القلب بقليل التغير
لا يصر خلا عنده وعندا يصر هذا لفا تخلل بنفسه اما لفا خلل بعلاج بالمليح
او بغيره يجزى عندنا الكل في شره الطحاوي وفي شره ان في لوصت الخمر في الخمر
يوكل سواء كانت الغلبة للماء او للخمر بعد ما صار خامسا وعلى قيس قول ابن س
ان كان الخمر من الغالب فكذا لفا كانت الغلبة للخمر ذكر في مجموع النوازل

لا يجزى

لا يجزى من ساعته ما لم يمض زمان علم انه صار خلا ولو بل انحطه بالخمر فانه يغسلها
فاذا جفت وطخت فان لم يوجد منها طعم للخمر ولا رايحتها يجزى اكلها وان وجد لا يجزى
رجل دخل فصب فيه خمرافدا ساء حيث حمل الخمر لكن لا يفد الخمر لان الخمر الواقعة
تختل لفا كان الخمر هو الغالب ولو سقى اشارة خمرافتم ذبحها من ساعته تحل من غير
كراهية وان مضى عليها يوم او اكثر تحل مع الكراهية هذا في شره الطحاوي ولا يجوز
سقي الدواب بالخمر فذكر الكوفي انه لا يجزى النظر في الخمر على وجه النمل ولا يبتل بها
الطين رقيق ابتل خمر ثم وقعه في الخمر يطهر كخوخة بصبها خمر ثم يقوه في الخمر لفا باء
بها وكذا الرقيق لفا وقعه في خمر ثم وقعه في خل يطهر بخلاف ما لو تخنن خمر وخبر
فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصر خلا بل نجس فلا يطهر
وشرب البني للتداوي لفا باء سربه فان ذهب به عقله لم يجزى وان سكر منه لا يجزى

عندما في اخراته عندها خلا فالحمد ومن زنى في رمضان فادعى شبهة يعتذر وجس والافطر في رمضان فادعى شبهة
ولا يجزى السلم الذي يبيع الخمر او ياكل الزبا يعتذر والحنث والنايعة والمغنية
يعتزون ويجزون حتى يجدوا النوبة الكل في شره الثاني في كتاب الاشربة
وفي العيون السلم لفا باء عير من يتخذ خمر لا يكره عندا 22 قال هذا لفا باء
من المجوسي السلم لفا اشق زرق خمر سلم لا يضمن الخمر ولا يشكل واما الزرق فعند
ابن س لا يضمن ايضا وعند محمد يضمن ولو كان لكاف يضمن لهما وفي النوازل
قال الفقيه ابو الليث شرب الاشربة على خمسة اوجه في وجه هو حلال بالاجماع وفي وجه
هو حرام عند اصحابنا حلال عند بعض الناس وفي وجه هو حلال عند اصحابنا حرام عند
بعض الناس وفي وجه اختلاف بين اصحابنا اما الوجه الذي هو حلال بالاجماع وهو
كل شراب لم يمض عليه ثلاثة ايام وهو حلو واما الوجه الذي هو حرام بالاجماع فهو الخمر
بينها والسكر من كل شراب واما الذي هو حرام عندنا فهو ماء العنب لفا طبخ على

النصف وقد استند عندنا لا يجوز شربه وهو قول عامة فقهاء الامصار وقاله بشر المصنف
 يجوز شربه دون السكر واما الزايع فهو العير جعل في الشرح حتى دفع ثلثه وبقية ثلثه
 ولم يطبخ ولكن عولج بالخلول فانه يجوز شربه عند علمائنا ولا يجوز عند بعض الناس و
 اما الوجه الخامس فهو بنيد التمر او بنيد الزبيب لانه يطبخ لونه طخنة ثم شتد فانه يجوز شربه
 دون السكر في قولنا 2 وابنه 1 الآخر لانه اراد به ستماء الطعام ولم يرد به اللهو وقال
 محمد لا يجوز شربه وقيل له وكثيره حرام قاله الفقيه ابو الليث يوهب نأخذ واذا كان
 شربه باللهو فقليله وكثيره حرام بالاتفاق وعن محمد بن مقاتل الرازي انه لو قال لو اعطيت
 الدنيا بخذا فيرط ما شربت السكر عن بنيد التمر والزبيب ولو اعطيت الدنيا بخذا فيرط
 ما افيتت بانه حرام وهذا لانه كان مطبوخا اما لانه كان غير مطبوخ او عير العنب
 قبل ان يطبخ على الثلثين لم يختلف اصحابنا في حرمة واما الاكثرة من العير او الذرة
 او التفاح او العسل لانه شتد وهو مطبوخ او غير مطبوخ فانه يجوز شربه ما دونه السكر
 عندنا 2 وابنه 1 وعند محمد حرام شربه قال الفقيه يوهب نأخذ الكل في النوازل وفي
 الجامع الصغير المطبوع لونه طخنة او طبخ ما دون الثلثين لانه شتد وغلى وتذوق بالزبد
 لا يحل شربه بالاجاع الا عند شرب وقد ذكرنا فانه قاله يحل شربه لانه طبخ لونه طخنة
 ولما حذر على شارب حتى يسكر ولا يكفر مستحله عندنا وان اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم
 منه يمنع جواز الصلوة في رواية وفي رواية لا يمنع ويجوز بيعه عندنا 2 ويكره وعندنا
 لا يجوز وتصرفات السكران قد ذكرنا في كتاب الطلاق في الفصل الاول
كتاب الاكراه وفي التجريد
 لانه كرهه على فعل لا يحل في دينه من شرب الخمر او اكل الميتة وكان الاكراه بوعيد التلف
 او عاب عضوا من اعضائه او اكبر رايه ذلك فانه يسعه ذلك وكذا لو اكره بوعيد ضرب
 يخاف منه على نفسه او عضوا من اعضائه او اكبر رايه ذلك قتل الضرب او كذا ولو خوفه

بضرب سوط او سوطين لا يختر من التلف لاي سعة ان يفعل ذلك وكذا لو توعدوه
 بالجنس ابد او بالقيد ولو قال لا تخيفك لم يسعه ان يفعل محتاجي من اجوع ما يخاف
 منه التلف وفي شرب الطحوى الكراه على تناول المخطور على ثلثه اوجه في وجهه يباي
 ولو تركه كان هو اخذ به وفي وجهه يباي وان امتنع فهو مأجور وفي الوجه لاي سعة وان انة
 على نفسه اما الاول فانه يكره على شرب خمر او اكل ميتة بالاكراه يخاف منه التلف
 او تلف عضوا او قاله لا جسدك ولا ضربتك بالسياط يحل له ان يشرب ولو امتنع ياتم
 وهذا لانه كان يعلم انه يباي له تناوله فان كان لا يعلم لا يواخذه وهذا لانه كان اكبر
 رايه ان يقتله لو امتنع ولا عبدة للتخويف وفي الفتاوى والصوى لو امر رجلا بقتل رجل
 ولم يقتل له قتله والاقول لك لكن المأثور يعلم بدلالة احواله انه لو لم يقتله يقتله
 او يقطع يده كان مكرما ثم في شرب الخمر هذا لانه كان الوعيد بقتل او قطع يد فان كان
 بالجنس او القيد او بضرب لا يخاف منه التلف لا يباي له ذلك واما الوجه الذي يباي
 وان لم يفعل فهو مأجور وهو ان يكره بشئ يخاف منه التلف على ان يتكلم بالكفر
 ويشتم مسلما او يتهلك ماله مسلم فان فعل فهو معذور وان لم يفعل حتى قتل
 فهو مأجور ولو اجرى كلمة الكفر بوعيد جنس والقيد او بما يخاف تلف النفس والعفو
 فانه يكفر ولو قال كنت مطمئنا بالايمان لا يصدق واما الوجه الذي لا يباي له
 الاقدام على ذلك وهو ان يكره على القتل او الزنا ولو اكرهه على عقد من العقود ان عقدا
 لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعقاق جازا العقد وكذا البرعة والتبدير و
 العفو عن دم العمد واليهن والنذر والظهار والايلاء والفي في الايلاء والاسلام
 والاكراه لا يعمل في هذه المواضع ولو اكره على الاسلام فاسلم حتى ولكن لا يذبح جس
 ولا يقتل استحسانا وهذا كله لانه اكره على تحقيق ما اكرهه ولو اكره على الاقرار به
 واقربه لا يلزمه شئ من اكره على الاقرار بالطلاق والعقاق ونحوها وان كان

عقد يبطله الغزل كالبيع والشراء والاجارة وغيره لا يجوز وبطل بالاكراه سواء كان
الاكراه بشئ يخاف منه التلف او لا يخاف واما حكم الضمان وكل شئ لا يصلح ان يكون
آلة لعينه فالضمان على الفاعل كما لو اكرهه على اكل مال الغير وكل شئ يصلح ان يكون
آلة لعينه فالضمان على المكره كما اذا اكرهه على القتل او ستهلك ماله الغير فالضمان على
المكره خاصة والمكره بمنزلة الآلة للذي اكرهه الا ان في الاكراه في القتل يجب القصاص
على المكره عندهما وعند ابي حنيفة على المكره في الاصل في الباب الثاني من الاكراه
اعتناق المكره بوعيد التلف نافذ عندنا ويضمن المكره موصرا كان او موصرا والولاء
للمعتق يعني للمكره لانه هو المعتق واما يضمن المكره قيمته لان الاعتناق صار منقولاً
الى المكره اتلفا لا ببيان من جهة ولو اكره بوعيد تلف على ان يطلق امرأة ثلثا واقعه
عندنا فان كانت عيز مدخولة وجب عليه نصف المهر وان لم يكن في النكاح تسمية يجب
المتعة ويرجى به على المكره ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه بشئ وفي التجريد لو اكره على
الاقرار بالالف واقر بخمسين فالاقرار باطل ولو اقر بالعين لزومه الالف وبطل
في الالف ولو اقر بالدينار او بصنف غير ما اكره عليه فهو جائز لازم ولو اقر له فهو
لغايب فالاقرار كله باطل في قول ابي حنيفة وابي حنيفة سواء صدق الغايب بالشركة او كذب
وقاله محمد بن حنفية ان صدق الغايب بالشركة فالاقرار باطل وان كذبه بالشركة فالاقرار
جائز في حق الغايب وهذا لو اكره بما ذكرنا اما لو هده بضرب سوط او حبس او قيد
يوما حتى يقر فليس هذا باكراه ولو اكره على ان يهب جارية لفلان فوجب دفعه فهو
باطل سواء ذكره او لم يذكره او دفعها او لم يذكره واما البيع فلا بد من الاكراه على الدفع حتى
لو باع مكره وسلم طابعا فالبيع جائز ولو اكرهه على حبة جارية لعبد الله فوجبها
من عبد الله وريند جازت حصته زيد وبطلت حصته عبد الله ولو كان مكان العبد الف
فالعتبة كلها باطل في قولهم ولو اكره على البيع بالالف فباعها باقل القيس ان يجوز

في الاحتسان هو باطل ولو اكره على البيع فوجب جاز ولو اكره على بيع جارية ولم يسموها
احدا فباعها من انسان كان البيع باطلا ولو طابوه بماله هو باطل واكرهوه على لداية و
لم يذكره والبيع الجارية فباعها فالبيع جائز ولو اكره على ان يبيع بالف درهم وباع
بدنا يذيعتها الف فالبيع جائز في القيس وفي الاحتسان البيع باطل ولو اكره على الابراء
عن الحقوق او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او على ان لا يطلب الشفعة كان باطلا
وفي المنتقى ولو ضرب امرأة حتى اقرت بعتيفاء مهرها فاقتراره جائز عند ابي حنيفة وعند ابي
باطل ان هده بائني يحل به الدم اشار اليها بسلا او نحو مما يقع موقعه فاقتراره باطل
وان اشار عليها بغير ذلك فاقتراره جائز وعند محمد لفاطمة بها في موضع لا تقدر على ان
تمتنع منه فهو بمنزلة السلطان لفاطمة با بضرب ووعيد واقتراره باطل قاله والفتوى
على قولهما في الاكراه بغير السلطان ذكره الصدر الشهيد في الجامع الصغير الزوجه لفا
اكرهها على الخلع وقبح الطلاق ولا يسقط المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوجه تطليقة
بالف فالطلاق واقع وكشئ عليها والطلاق رجعي وفي الفتاوى الصوى المشتري
في المشتري مكره لانه اهلك من عيزت لا يضمن ويهلك امته والله اعلم

كتاب الناذون وفيه مشرط الطحاوي

جائز للرجال ان ياذن لعبده وامته بالعين كانا او عيز بالعين في التجارة بعد ان يعقدا
البيع والشراء ويعرفا التجارة وكذا لو لفة لهما ان يعمل في الحياطة ونحوها او يستقيا
الماء على الحمار ويبعياه يكون لفظا في التجارة والاذن في الاجارة لفة في التجارة وفي
الاصل اللفة في الاجارة انما يكون لفظا في التجارة لفظا قاله آبر نفك في البقالين
او الحياطين لانه لفة له مترة بعد مدق اما لوقاله آبر نفك من فلان لا يكون لفظا
في التجارة ومنه لفة له في عقد متكرر يكون لفظا في التجارة كما لوقاله لذهب ثلثي
ثوبا لتبيعه وان قال له اشترطعما وكذا او ثوبا فالبس او اشترطعما للاهل

او اشتد لها بدرهم او ما شابه ذلك فهذا استخدام وليس بافوة ولوراني عبده ببيع و
يشتري فسكت كان لفنا في التجارة الا ان ينهاء عن ذلك الا ان ما باع العبد من مال
المول لا يجوز ذلك حتى يجهزه المول بالنطق ومن افوة لعبده في التجار يومما او شهرا
اوسنة كان لفنا له في التجارة ابداء والاذن على ضربين خاص وعام فالخاص ان يقول للعبد
لوفت لك او ما يكون لفنا ولم يشتر ذلك فيما بين الناس والعام ان ياذن بين اهل
السوق كلهم او اكثرهم ويجوز العام يعمل في الاذن الخاص والعام ويجوز الخاص يعمل في الاذن
الخاص ولا يعمل في الاذن العام وانما يصح الجواز لعلم العبد بذلك اما لفالم يعلم فلا
فلوا جده بذلك واحد غير عدل فصدقه بغير محجورا وان لم يصدقه فعندها كذلك وعند
ابن 2 لا يصح محجورا ويصح موقوف ولا يصح ما دونها الا بالعلم فلو قاله بايعوا عبدي فاذ
لوفت لك في التجارة فبايعوه والعبد لا يعلم بذلك من اصحابنا من قال في المسئلة روايتان
ولفا وجب على المادون له في التجارة ديون فطلب غرماؤه ببيع كان للقاضي ان يبيع
لهم ولو كان في المادون كسب يباع كسب الدين فان فضل عن الدين كان ذلك للمول
فان فضل الدين لا يطلب المول ولكن يباع العبد هذا لفا كان الدين كله حالاً فان كان
بعضه مؤجلاً فانه يعطى حصه النقد ويمسك حصه الاجل وهذا لفا باع القاضي فان باع
المول بغير افوة الغرماء كان للغرماء حق الفسخ الا لفا وصل الثمن اليهم وكان فيه
وفاء بالدين او قضى المول ديونهم او ابرأ العبد من الدين بطل حق الفسخ وان كان
الدين مؤجلاً ليس لهم حق الفسخ وهذا لفا كان العبد قائماً وان كان هالكا بطل
حق الفسخ ولهم اختيار ان شاءوا ضمنوا المول فيجوز فذلك العقد حتى كان للمشتري
ان يرد على المول بالعيب والمولي يرجع على الزمائه وان شاءوا ضمنوا المشتري القيمة و
لما ضمنوا يفسخ البيع ويسترد الثمن ولو اعتق عبده الذي عليه الدين كان لغرمائه
ان يضمنوه الاقل من قيمته ومن الدين والعق جازي بخلاف اجنابة ان العبد لفا جني

فاعتقه المول ان كان عالماً بالجناية صادر مختار للغداء وان كان غير عالماً لزمه
القيمة لا غير وفي المسئلة الدين اختاروا ابتاع المول لا يكون ابراء للعبد ولو ابتعوا
العبد لا يكون ابراء للمول **جنس آخر** وليس للمادون ولا للمكاتب ان يقرضا
ولا يجوز للمادون ان يكفل بنفسه او ماله الا بافوة المول جاز ان لم يكن عليه دين
وان كان عليه دين لا يجوز والمكاتب لا يجوز كفالته وان افوة له المول ولو كفل
لا ياحذ في احواله ويؤخذ بعد احواله ان كان بالغاً والمادون ان يطعم الطعام فيصدق
بالدريم وفي شرح الجامع الصغير للمامم المول لا رواية للصدقة قال بعضهم لا يملك
وقال بعضهم يملك من فلسه دافق وقال الفقيه ابو الليث لو تصدق بحبة او دافق او
تخذ ذلك يجوز ولا باءس باجابه روى العبد التاجر واعادة ثوبه موابته ويكره كسوة
للقنوب وهذيت الزراهم والزنايز وفي شرح الطحاوي لوباع عبدا من رجل ثم خط من
ثمنه ان كان اخط بعيب فيه جاز ان كان مثل ما يخط التجار وان كثر من ذلك ان كان
فاحشاً فعلى الخلف كاذب البيع ثمن قليل كالوكيل بالبيع وان كان اخط بغير عيب
او ابراء لا يجوز بالاجماع وفي باب تاجير العبد المادون من الاصل لفا وجب للعبد
المادون الف من ثمن بيعه او غضب او عيز ذلك فافوة العبد عنه سنة فهو جازي
واقراد العبد المادون بالديون والغصوب واستهلاك العدايع والحواري واجنابايت
في الاموال جازي والعبد المحجور يؤخذ بافعاله دون اقواله الا فيما يرجو ان نفسه
كالقصاص وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف فانه يصح اقراره فيها وحضرة المول
ليست بشرط فان لم يفتكر لكن اقيمت عليه البينة فحضرة المول شرط عندها وعند
ابن 1 ليست بشرط ولو استهلك ما لا يؤخذ به في احواله اما الاقرار بالجناية
التي توجب الدفء او الفداء لا يصح محجوراً كان او ما دونها واقراد المحجور بالدين و
العقب وعين ماله لا يصح وفي المادون يصح ويؤخذ به في احواله ولو اقراد المادون بهر

أفراة وصدقة المرأة لا يصح في حق المولي ولا يؤخذ به إلا بعد كثرية وللمأذون أن يأخذ
لن يرهق ويرتهن ولو اقرا لمأذون في مرض الموت جاز فدين الصحة مقدم وكذا الذين
الذي ثبت بالبنية وللمأذون أن يأخذ لعبيده في التجارة وليس لهم أن يكاتبهم و
ليس له أن يزوجه عبده بالاتفاق وكذا لا يزوجه الأمة عندها خلافا للأبس وفي
باب توكيل العبد المأذون من المأذون الكبير وتوكيل العبد المأذون بالخصومة له وعليه
جائز مثل آخر ويجوز أن يتوكل للغير بالبيع والشراء والله أعلم

كتاب القسمة

وهو مشتمل على أربعة فصول الأول فيما يقسم وفيما لا يقسم والثاني في دعوى
الغلط والثالث في الاستحقاق والرابع في قسمة التركة **أما الفصل الأول**
وفي الأصل قال لا يقسم إمام وأما البيت الصغير والدكان الصغير وهذا إذا كان
بحاله لو قسم لا يفتقر لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحاله يفتقر يقسم وفي
الفتاوى الصغرى دار من اثنين لأحد هما كثير وللآخر قليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة
ان كان طالب القسمة صاحب كثير والآب صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعلى القلب
لا يقسم ذكره الإمام السرخسي في نسخة من الأصل وهكذا في شرح الطحاوي فذكر الإمام
خواجه زاده تقسم قاله الصدر الشهيد وعليه الفتوى والطريق لا يقسم ان كان
فيه ضرر وان لم يكن يقسم واخوض لا يقسم سواء كان عشرة عشر أو اقل قوصرة اقدون
خل بين رجلين تقسم واخشب والباب والرجي والدابة والنول لم يقسم إلا برضاها
وفي التجريد وكذا الفض وكل شيء محتاج إلى شقة وكس وفي ذلك ضرر وكذا الخشبة
الواحدة إذا كان في قطعها ضرر ولا يقسم البيد والقناة والنهر فان كان مع ذلك
أرض قسمت للأرض وتركه البيد والقناة على الشركة ولو كانت انهاد الاراضين متفرقة
او عيوناً أو آباراً قسمت العيون والآبار وما لا يجري فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على

بيع نصيبه علولا سفلا او على القلب بحسب في القسمة ذراع والسفل بذراعين من العلو
وفي التجريد العلو بدوة السفلى يقسم ذراع بين ورثة في أرض غيرهم ارادوا قسم
وهو بقل ومدرك في المدركة لم تجز وان تراخيا وفي البقل جاز بالتراضى لفا انقضا على ان
يجز كل واحد ما اصابه وان لم يشترط هذا لم يجز كالبيع بشرط الترك والغنم والبقر والابل
والثياب الهروية او المروية او الكيلة او الوزني يقسم فان كان المال من اجناس
مختلفة بعضها ابل وبعضها بقر وبعضها غنم لم يقسم بينهم واما الدقيق فعند
ابن 2 لا يقسم الا بالتراضى وعندهما يقسم بطلب احدهما كما في البقر والغنم ولو كان
في الميراث دقيق وغنم وثياب فاقسموا واخذ بعضهم الدقيق وبعضهم الغنم جاز
بالتراضى وفي الجامع الصغير في كتاب الوصايا يقسم القاضى كل شئ بين رجلين من
صنف واحد اذا طلب احدهما القسمة ولا يقسم الدقيق والدور المختلفة عند ابن 2
واجتمع اصحابنا رحم ان التركة لو كانت جنبا واحدا كالابل والبقر والغنم والحنطة
والشعير والثياب الهروية والمروية والدور الواحدة التي تحتل القسمة لفا طلب احدهما
القسمة وابنه الآخر قال القاضى يقسم بينهما فلو كان مع الدقيق شئ آخر يحتمل
القسمة نحو الغنم والثياب وغير ذلك فحينئذ يقسم ويجعل الدقيق تبعا لغيرهم
وعندهما القاضى بالجناد ان شاء قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبدا الى هذا وعبدا
الى هذا وان شاء قسم كل عبد على حدة وفي الأصل ان كانت الدور بين قوم اراد
احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة وابنه البعض قسم القاضى كل دار منها على حدة
ولم يقسم بعض الا لبقاء الا ان يصطلحوا على ذلك وهذا ثلاث مسائل الداران
والبيتان والمزنان الداران قد ذكرنا وما ذكرنا قوله ابن 2 هو واما البيتان
فكما قالوا واما المزنان فان تلازقا فهو كالبيتين وان تباينا فكالدارين الثوب
الواحد لا يقسم الا بالتراضى ويقسم طولاً وعرضا لفا كان بالرضا ثياب يقوم لفا

اقتسموا الا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضى **الفصل الثاني في القسمة** الغلط في القسمة وفي الاصل دعوى الغلط في القسمة على ثلاثة اوجه احدها دعوى الغلط في القيمة بان يقول قيمته الف وانتم قومتموه بخمسين و هذه الدعوى غير صحيحة كدعوى الغبن في البيع فانها لا تصح هكذا ذكر في شره الثاني و قال الفقيه ابو جعفر البلخي ان هذا غير مذکور في الاصل وان قيل يسمع فله وجه صحيح بخلاف الغبن في البيع وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح ايضا كانه البيع وهو الصحيح و الامام خواهر زاده فكر هكذا في نسخة لم يرجح احد الوجهين على الآخر وهذا كله في القسمة بالتراضى فان كانت القسمة بقضاء القاض فله الفسخ والثاني لو قال يضيء النصف وما وصل اليه الا الثلث والباقي في يده وانكر الآخر تخالفا وترازا كما يبيع والثالث لو اتفق احداهما على صاحبه انه اخذ من نصيب شيئا بعد القسمة يقيم البينة فان لم يكن حلف الآخر وهذا الم يقر بالاكسفاء او بالابراء اما لافتر بالاكسفاء او بالابراء او شهد شاهدان على ذلك لم يصح دعواه **الفصل الثالث في دعوى الاحتقاق** في الاصل دار بين رجلين اخذا احداهما الثلث من مقدمها وقيمته سمانية واخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمته سمانية ايضا ثم استحق نصف ما في يدي صاحب المقدم هذا على ثلاثة اوجه في وجه يبطل القسمة وفي وجه لا تبطل وفي وجه احتلفوا فيه اما الوجه الذي يبطل القسمة لافتر استحق نصف الارشاعا يبطل القسمة واما الوجه الذي لا يبطل القسمة وبخبر استحق عليه وهو ان يستحق نصف ما في يدا احداهما مقوما فيخبر وله ان يبطل القسمة ان شاء وان شاء رجع ببيع ما في يده واما الوجه الذي احتلفوا فيه وهو ان يستحق نصف نصيب شايها فبطل القسمة لا يبطل القسمة وبخبر استحق عليه كانه الوجه الثاني وعندنا لا يبطل القسمة **الفصل الرابع في قسمة التركة** وفي شره الطحاوي لفا كان الدار

بين ورثة كبار اصحاء واقرؤا عند القاضي انها ميراث بينهم عن ابيهم فارادوا منه فتمتها بينهم بهذا لا يخفى اما ان كان منقول او غير منقول ولا يخفى اما ان كان ملكهم بالميراث او بسبب آخر كالميراث والصدقة والشراء ونحو ذلك ولا يخفى اما ان كان فيهم غائب او لم يكن وفيهم صغير او لم يكن اما لفا كان الملك بغير الميراث ولم يكن فيهم غائب فانه يقيم بها بينهم بقولهم ويكتب انه قسم باقرارهم ولا يطلب البينة منهم على اصل الملك في المنقول وغيره وان كان فيهم غائب لا يقسم بينهم سواء كان الغائب واحدا واكثر وان كان الملك لهم بالارث فان قالوا ليس فينا غائب يقيم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول حتى يقيموا البينة على اصل الميراث عندنا 2 وعندنا المنقول وغير المنقول سواء يقيم بينهم بقولهم فان كان فيهم غائب يقيم ولا ينظر حضور الغائب بعد ان يكون احدا من اثنين كبيرين او احدهما صغيرا فينصب على الصغير وصينا ويقسم لان احد الورثة خصم الباقي ويضيق حصته الغائب على يد عدل بعد ذلك ان حضر الغائب ان اقر كما اقرتوا منى الار وان انكر برود القسمة في المنقول وغيره عندنا 2 في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد القسمة لان قيمتها بالبينة فيقبل البينة على الغائب ولا يلتفت لقوله وفي الاصل لفا اقتسمت الورثة الدار بينهم وشهدوا عليه لدعت امرأة الميت مهرها احدنا آخر او غير المرأة لوعى دينا واقام البينة تقبل ونثبت ولا يكون قسمها ابطالا للدين ولو لوعى بعد القسمة وميت لابن له صغير بالثلث واقام البينة لم يبطل حق ابنه بالقسمة لكن ليس له ان يطلب بنفسه وان يبطل القسمة لاقراد الاول انه لا حق لاحد فيه لفا اقتسم الاولاد دار الميت ثم لوعى احدهم ان اخاهم لارب و ام ورت معهم حين مات ثم مات ولهذا المدعى ميراث من هذه الدار واقام البينة لم تقبل ولا ينقض القسمة وكذا لو لوعى عينا ان اشتراها بابه او وجهها منه حال

حيوة او و رتتها من امه لم تقبل البنته ودعوي العين يفارق دعوي الدين
كتاب الفرائض في نسخة

الامام الشريفي اعلم بان تعلم علم الفرائض من الفرائض قال النبي عليه السلام
تعلموا الفرائض وعلموها الناس وقد كان اكثر من اكرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما اجتمعوا في علم الفرائض وعن ابن عباس الكوفي رضي الله عنه انه قال لعلهم
فاطوا بالرمي ولما فحدثتم فتحوا بالفرائض وانما سمي محمديا هذا الكتاب كتاب الفرائض
وانه كتاب الموارث تبركا بكتاب الله قال الله تعالى فريضة من الله ثم بواء بميراث
الاولاد فقال بنت وبنت ابن وانما فالنصف للبنت ولبنت الابن السكس و
الباء للانه فان اختلط الذكور والاناث فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واولاد
الابن يقومون مقام اولاد الصلب عند عدم اولاد الصلب في جميع ما ذكرنا فان اجتمع
اولاد الصلب واولاد الابن ان كان في اولاد الصلب ذكر لكثير لا اولاد الابن ذكورا
كانوا او مختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولكن في اولاد الابن ذكر
فان انفردوا بالذكور من اولاد الابن فالباء لهم بعد نصيب البنات نصف ما كان او
ثلثين وان اختلط الذكور بالاناث من اولاد الابن ان كانت بنات الصلب ثنتين
فصاعدا فلهن الثلثان والباء بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين وان
كان الذكور من اولاد الابن دوة الانثى بدرجة بان اجتمع مع بنات الصلب بنت ابن
وابن ابن الابن فظاهر المذهب ان الباء بعد الثلثين بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ
الانثيين وقال البعض المتأخرين الباء للذكر خاصة فان البنت لا تغير عصبة بابن
ابن الابن وكذا لو بقيت بنت واحدة صليبة وبنت ابن وابن ابن ابن لا تصيد
بنت الابن عصبة بابن ابن الابن ولكن للبنت النصف ولبنت الابن السكس والتم
لابن ابن الابن هذا في شدة الشافعي وفي الفتاوى الصوفي بنت وابن ابن واحد

النصف للبنت

النصف للبنت والباء لابن الابن ولا شيء للاخت واجداد الاب يقوم مقام الاب عند
عدم الاب الاله فصلين في زوج وابوين وزوجة وابوين فان للام ثلث ما بقى
والباء للاب ولو كان مكان الاب جد للام ثلث جميع المال والباء للجد والضرر
الشهيد في نسخة من الفرائض ذكر في المسئلة روايتين فانما للام فرفضها الثلث
او السكس لا يزداد الا عند الرد ولا ينقص الا عند العول وانما الجدة فرفضها
السكس وان كثرت وبستوى ذلك ام الام وام الاب لما روي عن ابن بك
الصديق رضي الله عنه انه قال لام الاب لا احد لك في كتاب الله نصيبا ولم يسمح من
رسوله ان ينزل الله علمه وسلم ولكن اري ان السكس بينكما ان اجتمعا وهو لمن
نفدت منكما وانما تحق الجدة السكس لفا كانت تدل على الميت بعصبة او صاحب
فرض اما لفا كانت تدل على من ليس بعصبة ولا صاحب فرض فهي ليست بوارثة وهذا
قوله علمائنا رحم وهذا معنى قول الفقهاء كل جدة دخلت نسبها الى الميت اب بين الاثنين
لا تترك لان اب الام ليس بصاحب فرض ولا عصبة وعن عمر رضي الله عنه انه سئل عن
اربعة جدات متخذيات فورثهن الواحدة منهن **وصوق الاربع المتخذيات**

ام ام الام وام ام الاب وام اب الاب وام اب الام فورثهن الالهة الواحدة
ثم القربة من اجزات اول بالسكس من البعدى سواء كانت من جانب الام او من جانب
الاب وهو مذنبنا ثم الام تحب اجزات من قبلها ومن قبل الاب والكلام فيه
ان الجدة ام الاب هل تحب بالاب عند اصحابنا تحب واجمعوا ان ام الام تترك مع الاب
ولو اجتمعت ام الاب مع الاب وام ام الام فعلي قول علي رضي الله عنه السكس لام
ام الام والاكثرون على ان اليد لك للاب لان البعدى محبوبة بالقربة والقربة ليست بوارثة
مواهبها والجدة لفا كانت لها قريتان مع جدة لها قربة واحدة السكس بينهما
نصفان على قول ابن عباس وعند محمد بينهما اثلاث وانما ميراث الاخوة والافوات فقول

للمنح فساعد من اولاد الامم الثلث الذكر والانثى فيه سواء وللواحد منهم النسب
واما ميراث بنى الاعيان فهم يقومون مقام اولاد الصلب عند عدمهم في التوريث
ذكورهم مقام ذكورهم واناثهم مقام اناثهم واما ميراث بن العلات وهم الاخوة والاخوات لاب كبريت
اولاد الابن عند عدم بنى الاعيان يقومون مقامهم ذكورهم مقام ذكورهم واناثهم
مقام اناثهم حتى ان الاخوات لاب لا تراث من الاخوة لاب وام ولا نصيب عصبة مع البنت لفا كان
معها في الاب وام بل النصف للبنت والباقي للاخت ولكن في المأخذ فان كان بنوا الاعيان
اناثا منفردات ان كانت واحدة واقدة لها النصف وبنات العلات لفا كن منفردات
النسب تحل للنسب وان كانوا مختلطين فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان
مات وترك بنتا او بنتين واخا لاب وام اولاد فالنصف للبنت او البنات للبنات
والباقي للاخت فان كانت مكان الاخ اخت لاب وام اولاد فالباقي نصف او ثلثا
فللاخت فلو كانت هناك بنت واخ واخت لاب واخت لاب وام عندنا الباقى كله
للاخت لاب وام ولكن للاخت لاب وكذا لو كان مكان الاخ واخت لاب
عم الباقى للاخت لاب وام فكل شيء للنعم والاخت لاب وام مع البنت كالاخ لاب وام
قال وقد وقعت هذه المسئلة فافتمى هذا الشيخ الامام عبد الرشيد بن الحسين هكذا
وهذه نسخة الامام الرضا هكذا **جنس آخر في ذوي الارحام** وهم اربعة
اصناف صنف ينتمى الى الميت ط اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف
ينتمى اليه الميت بائنه كالجدة العمد وصنف ينتمى الى ابوى الميت ط اولاد الاخوة
لاب وام اولاد اولاد بنات الاخوة وصنف ينتمى الى جدى الميت كالخال والعم
والعمات والاعمام لام وبنات الاعمام واولاد هؤلاء فاولى هم بالميراث النصف
الاول وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن ولا يعتبر فيه سبب الترجيح كالقرب
وعينه حتى ان النصف الاول اولى سواء كان اقرب او ابعد ثم الثاني ثم الثالث

ثم الرابع وفي النصف الواحد لفا اجتمعوا فاوليهم بالميراث اقربهم الى الميت فان
استواء القرب كالأولد عصبة او صاحب فرض فهو اولى فانما ولد الوارث هو اولى فان
الصحيح انه ليس باولى مثاله بنت بنت بنت بنت بنت الابن فبنت
بنت الابن اولى لانها ولد صاحب الفرض وكذا لو ترك بنت بنت بنت بنت بنت الابن
اي بنت ابن الاخ اولى لانها ولد عصبة ولو كان احدهما ولد صاحب الفرض والاخر
ولد عصبة كبنت الاخ مع بنت الاخت فهما سواء والماله بينهما نصفان ولو كان
احدهما اقرب فهو اولى وان كان الابعد ولد عصبة او صاحب فرض كبنت بنت
البنت مع بنت بنت ابن الابن فبنت بنت البنت اولى وكذا بنت بنت
الاخت مقدمة على بنت ابن ابن الاخ لقربتها بنت بنت بنت بنت بنت
بنت ابن الماله بينهما نصفان هو الصحيح لما ذكرنا ان ولد ولد الوارث ليس
باولى وان اختلف بطن فعند ابيس يعتبر ابدانهم وعند محمد يؤخذ العدد من
ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف ويجعل ذلك البطن بعدد ولده ويقسم
الماله عليه فما اساب كل بطن فهو لولده هكذا ذكر الصدر الشهيد في نسخة وفكر الامام
الرخي قول الرضا مع قول محمد وكذا فذكر قول الرضا في نسخة وقال وكان ابو
اولا يقول يعتبر في القسمة اول من يقرب به اختلاف حتى لفا اتفقت الالباء والابجداد
واختلفت الابوان فالقسمة على الابوان للذكر مثل حظ الانثيين بالاجماع وان
اختلفت الالباء واتفقت الابداد فالقسمة على الالباء ثم ينقل نصيب كل ذكر من
الالباء الى ولده ذكرا كان او انثى ونصيب كل انثى الى ولدها ذكرا كان او انثى وان
اختلفت الابداد فيقسم اولا على الابداد ثم يجمع ما يصيب الذكر منهم فيقسم على
اولادهم بالسوية ان كانوا ذكورا كلهم او اناثا وان اختلفت فللذكر مثل
حظ الانثيين ويجمع ما يصيب الاناث فيقسم بين اولادهن كذلك وهكذا يفعل في الالباء

مع الابدان وان اختلفت الالباء والاجداد فعلى الابدان عند ايس على كل حال
وعلى قول محمد وهو قول ايس الآخر وهو قول ابي علي الابدان لمحمد ان الصحابة
رضاه عنهم اتفقوا ان المالكين بين العمه واحالة اثنان فهو كان المعبر الابدان كان
الماله بينهما نصفين ولانا اجمعنا ان احدهما لو كان ولد عصبة او صاحب الفرض فهو
من الآخر وانما يرجح معنى المدعي به فاذا كان في كرمين يعتبر المولى به ففي النصفان اولي
وبهذا يتبين ان المعبر اول من يقو به اختلاف لان هذه المسئلة مستوية في الاصل وهو
المسبوق في الميت وفي الابدان وانما وقع اختلاف فيما بين ذلك ثم اعتبرنا من وقع
به اختلاف في ترجيح احدهما على الآخر بخلاف العدد فان المعبر فيه ابدانهم دوة المولى به
وابس اصح بهذا ان في العدد يعتبر الابدان فكذا الوصف بخلاف العمه مع احالة
لان الجهة اختلفت وبخلاف ما اذا كان احدهما ولد عصبة او صاحب فرض لان العصبية
والفرضية سبب الاحتقاق وهذا اذا امكن اعتبار الابدان في حق الاولاد فان تعدد
ذلك يعتبر من هو اقرب الى الابدان لفاؤنا هذا فنقول اختلفت الابدان واتفقت
الالباء صورة بنت بنت وابن بنت فالمال بينهما اثلاثا بالا تفاق اما اذا اختلفت
الباء هم وابدانهم واتفقت اجدادهم فصورته بنت بنت بنت وابن بنت
بنت وبنت ابن بنت وابن ابن بنت فعند ايس الماله بينهم للذكر مثل
حظ الانثيين على ستة اسهم اربعة للابنين وسهمان للبنتين وعند محمد على ستة اسهم
ايضا لكن القصة اولا على الالباء واثنان منهم ذكر فيقسم بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين على ستة اسهم اربعة للابنتين يديان بذكر ويقسم بينهما اثلاثا للذكر مثل
حظ الانثيين اكثر احاب بالاثلاث وسهمان للبنتين ثم يقسم بينهما للذكر مثل
حظ الانثيين اثلاثا اكثر احاب بالاثلاث في موضعين لكن احدهما يجري عن الآخر
فيضرب ستة في ثلثة فصارت ثمانية عشر للذين يديان بذكر اثنا عشر ثمانية لابن ابن

ابنت واربعة لبنت ابن ابنت وستة للاخيرين اربعة لابن بنت ابنت وسهمان
لبنت ابنت ابنت وبين هذه السهام موافقة بما خزننا على النصف فعاد الى تسعة
ولما اختلفت ابدانهم واباؤهم واجدادهم فصورته بنت بنت بنت بنت بنت
وابن ابن بنت بنت وبنت ابن ابن بنت وابن بنت ابن بنت فعند ايس
الخروج ظاهر وعند محمد يعتبر في القصة الاجداد اولا واثنان منهم ذكر ويقسم على
سنة اربعة للابنين الذين في البطن الثالث وسهمان للاخوين ثم ما اصاب الابنين
يقسم على ولديهما للذكر مثل حظ الانثيين ولما ما يوجب يقسم على ولديهما في
البطن الثالث اثلاثا ثم ينتقل الى اولادهم فيتم بالخروج على القيس المتقدم
فان اختلفت الالباء والاجداد دون الابدان فصورته بنت بنت بنت بنت وبنت
ابن بنت بنت وبنت ابن ابن بنت وبنت بنت ابن بنت فعند
ايس القصة بالابدان بينهم ارباعا بالسوية وعند محمد يعتبر اولاد الاجداد و
اثنان منهم ذكر فيقسم على ستة اربعة للابنين الذين في البطن الثالث واثنان
للبنتين فيقسم الاربعة نصيب الابنين على ولديهما في البطن الثالث اثلاثا وكذا ما
اصاب البنين يقسم على ولديهما اثلاثا فانكر احاب بالاثلاث فيضرب ستة بثلث
ثمانية عشر ويقسم على اولادهم ويعود بالوفق الى تسعة فلبنت بنت بنت ابنت
سهم واحد ولبنت ابن ابنت الابن سهمان وكذا لبنت بنت ابن ابنت سهمان
ايضا ولبنت ابن ابن ابنت اربعة وفي نسخة الصدر الشهيد بنت ابن بنت و
ابن بنت بنت فعند ايس ظاهر وعند محمد يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن
بنت الابن واربعة اخماس لبنت ابن ابنت كانه مات عن ابن بنت وبنت بنت
فما اصاب بنت ابنت فهو لولدها واما اصاب ابن ابنت فلولديها بناء على اصل
وهو انه يؤخذ الوصف من البطن الذي اختلف والعدد مع الذي بعده

وام الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين وما بقى فهو بين الابن وبنت الاخت لا
 بنتي لانه لاب اثلاثا الثلثان من ذلك بنتي لانه بينهما نصفان والثلث بين اب
 الاخت وبنت الاخت لاب للذكر مثل حظ الانثيين **والصنف الرابع**
 فالويلهم باليراث اقربهم الى الميت العمة بمنزلة النعم عندنا والخال بمنزلة الام
 والاصل ان الانثى متى اقيمت مقام ذكر فانها تقام مقام ذكر في درجاتها ولا تقام
 مقام ذكر هو بعد منها او اقرب لفا تركها او عمة ان كان النعم لاب وام اولاب
 فهو عصبة وكشئ لذي الارحام من العصبة او مع صاحب الفرض وان كان كلاهما لام
 فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بخلاف اولاد الام حيث الذكر والانثى فيه
 سواء وعن ابس المال بينهما نصفان فان اجتمعت عمات عمه لاب وام وعمه لاب
 وعمه لام فالمال كله للعمه لاب وام ولو ترك خالا وخالة فالمال بينهما الثلث وعم
 ابس ان المال بينهما نصفان فان اختلفت العات بالخال والخال فللعات
 الثلثان والثلث بين الاخوال والخال للذكر مثل حظ الانثيين ويتوى فيها
 هذا لظهور استوت الاعداد او اختلفت حتى لفا تركت عمه واحدة وعشرة من الاخوال
 والخال فللعمة الثلثان والثلث بين الاخوال والخال للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذا لو ترك خالة واحدة وعشرة من العات للخال الثلث وللعات الثلثان بينهما
 وان تركت عمه لاب وام وخالا او خالة لام فكذا اجواب في ظاهر الرواية وعند ابس
 المال كله للتي لها قرابتان اما في ظاهر الرواية فذو قرابتين انما يترجى على ذي قرابة
 واحدة لفا كانت من جهتها فاما لفا كانت من جهة اخرى فلا واما اولاد العات
 والاخوال فالاقرب من هؤلاء مقدم على الاعداد اختلفت ببيان
 بنت خالة وبنت بنت خالة او بنت بنت خالة او بنت اب خالة الميراث كله بنت خالة وكذا
 بنت عمه وبنت بنت خالة المال لبنت العم بنات العات مع بنت الخالة لبنات العم

الثلثان والثلث لبنت الخالة فان كان بعض هؤلاء ذواتين وبعضهم ذواتا
 واحدة فعند اختلاف الجهة لا يتبع الترجيح بهذا او عند اتحاد الجهة ذو قرابتين اول
 وكذا ان كان احدهما لاب والآخر لام فعند اختلاف الجهة لا يتبع الترجيح بهذا وعند
 اتحاد الجهة الذي لاب اول من الذي لام ذكر ان كان او انثى ببيان ذلك بنات عمات
 متفرقات فالمال كله لبنت العمه لاب وام وبنات الخالات على هذا بنت خالة لاب وام
 وبنت عمه لام اولاب المال بينهما الثلث بنت عم لاب وام اولاب وبنت عمه المال كله
 لبنت النعم لاب وام اولاب بنت عم وبنت خالة او بنت خالة كذا اجواب في ظاهر
 الرواية وولد العصبة اولي احدى الجهتين او اختلفت وعن ابس الترجيح عند اتحاد
 الجهة وفي النوازل بنت خال وبنت ابن عم قال بعضهم الميراث لبنت الخال قال الفقهاء
 ابو الليث وانا نقول بنت ابن العم اول لانها ولد العصبة قال في وما قال البعض
 موافق للرواية عليا ذكرنا وان كان قوم من هؤلاء من قبل الام من بنات الاخوال و
 الخالات وقوم من قبل الاب من بنات العات والاعمام لام فالمال مقسوم بين الطرفين
 اثلاثا سواء كان من كل جانب ذواتين او من احدا بنين ذواتا واحدة ثم
 ما اصاب كل فريق فيما بينهم يترجى فيه ذواتا بنين على ذي قرابة واحدة وكذا يترجى من
 كان قرابته لاب وكل واحد منهم لفا انفردوا حتى جميع نوك وعند الاجتماع يراعى
 قوة السبب بينهم في ذلك المقدار فان استووا في القرب فالقمة على الابدان عند ابس
 ومحمد على الاصول على ما ذكرنا افرقة وابنا خالة لام وابن وبنت لعمه اصل المسئلة
 من اربعة والتخريج من اربعة وعشرين ابن خالة وبنت خالة المال بينهما الثلث بنت
 خال وابن خالة المال بينهما الثلث عند ابس الثلثان لابن الخالة والثلث لبنت
 الخال وعند محمد على عكس هذا ابن عمه وبنت عمه المال بينهما الثلث بنت عم لاب و
 ام اولاب وابن عم لام فالمال كله لبنت النعم لانها ولد العصبة بنت عم لام وابن عمه

لأم فعند أبيس المال بينهما اثلاث الثلثان لابن العمة والثلث لبنت العمة لأم وعلى قول محمد على عكس هذا ثلاث بنات احوال متفرقين وثلاثة بنات خالات متفرقات وثلاثة بنات عات متفرقات الثلثان لبني العات ثم يرجع في ذلك من كان ابن العمة لاب وام على الآخرين والثلث بين القسمين اثلاثا الثلثان لبني خالات الثلث لبنات الحام وهذا عند أبيس وعند محمد على عكس هذا ثم يرجع فيه من كان لاب وام فان كان هؤلاء ثلثا بنات اعمام متفرقين فالمال كله لبنت العمة لاب وام فان لم يكن لاب وام اولاد فحيث الثلثان لقوم الاب يستحق ذلك بنت العمة لاب وام خاصة بنت العمة لأم وبنت العمة لأم كلها سواء ولا يتغير القسمة بكثرة العدد والقلة على ما ذكرنا واما ميراث اعمام الأم وعماتها خالة الأم وعمه الأم ذكر ابو سليمان عن اصحابنا نعم ان الثلثين للعمة و الثلث للحالة وعمه الاب وخالته على هذا فاذا اجتمع عمه الاب وخالته وعمته الأم وخالتها بقسم المال بينهما اثلاثا الثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة الأم ثم قسم كل فريق كقسمة جميع المال عند افراد كل فريق والكلام في اولاد هؤلاء كالكلام في ابائهم وامهاتهم لكن عند عدم الاصول المآكل في نسخة الفخر وفي مناقب الامام الاكظم عليه السلام ان امرأة جاءت الى ابنه فشكت وقالت مات اخي وترك ستماية دينارا فاقسموا التركة وما دفعوا الى الدينارا واحدا قال لهم عدلوا اليس ان اخاك ترك بنتين وامراة واما وانني عشر اخا واختا واحدة قالت نعم قال اصل المسئلة من اربعة وعشرين والتخيري من ستماية ونصيبك دينارا واحدا **جنس في الحجب** وفي نسخة الصدر الشهيد من الفوايض ما لا يحجب عن الارث بحال ستة ثلاثة من الرجال وثلاث من النساء اما الرجال فالاب والابن والزوجة واما النساء فالأم والبنت والزوجة ويسقط اجدات كلها الابوية والامنية بالأم والابجداد بالاب وكذا اجدات من قبله ويسقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق و

بالجدة عند

بالجدة عن ابنة 2 يسقط اولاد الاب بهولاء وبالا ذ لاب وامه ويسقط اولاد الام
بالولد وولد الابن والاب واجد بالانفاق^١ ولما استكملت البنات الثلثين سقط
بنات الابن الا ان يكون معهن او بازاينهن او بفعل منهن^٢ ذكر في بعضهن^٣ وفي نسخة
الامام الرضا^٤ المحب نوعان محب حرمان ومحب نقصان فمحب الحرمان ما ذكرنا ومحب
النقصان محب الام بالاخوة من الثلث^٥ الى السدس والزوجة من النصف بالولد
الى الربع ومن الربع الى الثلث ولا خلاف ان محب الحرمان لا يثبت لمن هو غير وارث
بسبب القتل والرق او اختلاف الدين^٦ واما محب النقصان فعند بعض الصحابة
يثبت بمن هو غير وارث^٧ الا ترى ان الام مع الاب والاخوة تحجب عن الثلث^٨ الى السدس
بالاخوين وان كانا غير وارثين بالاب وعند اكثر الصحابة وهو مذهبنا لا يثبت بغير
الوارث حتى لو كانت الاخوة ارقا او كفارا لا يحجبون لانهم غير محقين **جاء آخر**
وفي فرائض الصدر الشهيد^٩ ما يحرم عن الميراث خمسة الرقة والزوجة والقتل
مباشرة بغير حق وفي النوازل المحنون لفاقتل اباه لا يحرم عن الميراث والنايم لفا
نقلب على مورثه فمات يحرم عن الميراث ويجب الدية والكفارة ولو قتل امرأة دواء
لاجل الحمل فشربت وماتت ان كان لا يعلم ان الدواء يقتلها لا يحرم عن الميراث ولا يائمه
وان كان يعلم يحرم ولكن هذا لفا اوجرت^{١٠} اما لفا اخذت الدواء بيدها وشربت
لا يحرم مطلقا واحاصل ان الحوم عن الميراث مباشرة القتل بغير حق سواء كان عمدا
او خطأ اما البصية او المحنون لفاقتل مورثه لا يحرم عن الميراث والقتل نسبيا لا يحرم
عن الميراث فمات لوصب الماء على الطريق ولزق به مورثه او حف بئر في الطريق فوقها
مورثه لا يحرم عن الميراث وكذا لفا كان القتل مباشرة لكن بحق بان سال على وادته
فقتله دفعا عن نفسه لا يحرم عن الميراث والحوم ايضا اختلاف الدين واحاصل اختلاف
الدارين حقيقة او حكما اما حقيقة بان يكون احدهما ذميا والآخر حربيا او يكونا

وإذا سلك الافئدة لابل واطمئنت
سقطت الافئدة لابل الا ان يكون
موتة الا في بعض الحالات

حربين كل واحد منهما من اهل دار يحل القتال مع اهل دار اخرى **جنس آخر**
 وفي فرائض الصدر الشهيد ع الفوقي والحرقي والهرقي جعلوا كانهما معا لا يتوارثون
 جميعا والغنوة لا يرث ولا يورث مالم يمض مدة لا يجش اقوام في تلك المدة او ثبتت
 موته بنية وسقوط هذا كتابه واجبا بين يرث ان كان موجودا في البطن بان جاءت
 به لاقل من ستة اشهر منذ مات المورث وطريق موقة انفصاله حيا ان يستهل او يسمع
 منه عطش او يتحرك بعض اعضائه فان خرب اكثر اعضاءه حيا ومات يرث وان خرب
 اقل اعضاءه ومات لا يرث قال الصدر الشهيد ستة اشهر فاشكل على بان النسب يثبت
 في سنتين بعد الموت فوجعت في النسخ فرائض في نسخة الامام خواهر زوجه في باب ميراث
 الابن قال في 2 لولا كان الولد يولد لاقل من سنتين بعد موت الزوج ولم يكن اقرب
 بالنقصاء العدة والذي جاءت به بنت ولد ولد ذكر فان المال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين لا يثبت النسب في سنتين فترث فذكر بعد هذا في ثلاثة اوراق لو ان
 عبد اتخذه حرة وله منها ابن آخر حر من غير ما ومات ابن العبد ولا يدرى اصله
 ام لا فان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر او ستة اشهر من يوم مات ابن العبد ورث اخاه
 لان الوطى ههنا حلال في حال بالعلوق في ستة اشهر وان جاءت به لأكثر من ستة اشهر
 لم يرث وفي نسخة الصدر الشهيد لزامات عن امرأة حامل توفى للحمل ميراث اربعة
 بنين لفاقت التركة عند 2 وعند 2 ميراث ابنين وهو قول محمد وعن ابن
 ميراث ابن واحد وعليه الفتوى وفي النوازل او رد المسئلة في موضعين في موضع
 قال نرض المرأة على وفاة ثقة او على اوائتين فان لم يوقف على شيء من علامات
 الحمل قسم ميراثه بين الورثة وان وقف بميراث ابنين وقال في موضع رجل مات وترك
 امرأة وابنين وبنتين والمرأة حامل قال للمرأة خمسة من اربعين وللبنتين سبعة
 ولكل ابن سبعة ويوقف للحمل اربعة عشر وقال ابو س للحمل نصيب ابن واحد وفي

العيون ينتظر الولادة ولا يقسم قال وهكذا اختار بعض المتأخرين **جنس آخر**
 امرأة حامل جهزت لولدها من الثياب والولد في بطنها بعد فولات ووضعته على الثياب
 لا يكون الثياب للولد حتى يصير ميراثا عن الولد بخلاف ثياب البدن لان الولد صار
 مستعملا له اما بالوضع فلا يثبت الميراث للولد وقد قدرنا هذه القاعدة في الشهادات
 لفاخره ركن الولد وهو يصح ثم مات قبل ان يخرج لا ميراث له ولا يصح عليه مالم يخرج
 اكثر البدن رجل ضم امرأة الى منزله وسكنها مع نفسه فولدت بنتا واقراها بنته
 ثم مات يقضى عليه بالهر والميراث وفيما بينهما وبين ان تعال ان لم يكن بينهما نكاح
 لا يسمع ان تأخذ في النوازل **جنس آخر في ولأ العناق** وفي نسخة الصدر
 الشهيد من الفرائض المعتق لا يرث من المعتق ^{اما المعتق} فيرث المعتق ولو مات المعتق عن
 عصبة من جهة النسب وعن معتق فالمال كله للعصبة من جهة النسب فلا شيء للمعتق
 ولو مات عن صاحب فرض وعن معتق فلصاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق ولو مات
 عن معتق لا غير فالمال كله للمعتق والولاء لا يرث فيكون الولاء لا يقرب عصبة المعتق
 مثاله لزامات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله للابن ولو مات عن بنت لا غير
 فالولاء لبنت المال وفي فرائض القاضي عبد الواحد الشهيد في زماننا يعطى لبنت
 المعتق لان بيت المال صار في يد الظلمة وعند ابراهيم اخفى الولاء كالمالك وهكذا
 روي عن ابن عباس ولو مات بعض عصبة المعتق فالولاء لا يقرب عصبة المعتق مثاله مات
 المعتق عن ابنين ثم مات احد الابنين عن ابن فالولاء لابن الميت لا لابن ابن الميت
 الوارث من المعتق من هو اقرب الناس عصبة من المعتق فينظر عند موت المعتق انه
 لو كان حيا في هذه الحالة ومات من كان عصبة فيرث منه حتى لو مات المعتق وترك
 ابن المعتق واباه فالميراث للابن وعند ابن سبس الولاء للابن والباقي للابن
 كل مملوك عتق على ملك ما له فولاؤه له لا يتحول عنه رجل تزوج امته من عبد ثم اعتقت

الامة ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثم اعتق الاب ولا يجزى ولا بولد له نفسه
 لانه عتق على ملك معتق الام ولوجاءت بالولد لتام ستة اشهر فصاعداً بولاء الولد
 له نفسه ولو اعتق اجد لا يجزى وللاء الغافلة ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه
 ويكون ولاؤه له مثاله بنان شترت احدى ابائهما عتق عليهما فان مات الاب فالثلثان
 لهما بحكم الفرض والبناء للنزيرة بحكم الولاء وفي الفناوى الصغرى الميراث لمعتق الاب
 وورثته لا لمعتق الام وورثتها فان كان الاب عبداً حياً او ميتاً وله ام قد عتقت فام
 الميراث لمعتق الام لان الاب ليس من اهل الولاء عصبة المعتق يرث المعتق اما عصبة العمة
 المعتق لواله لم يكن عصبة المعتق لا يرث المعتق ببيان امرأة اعتقت عبداً وماتت و
 تركت ابناً وزوجاً ثم مات المعتق الميراث كله لابن المعتقة ولو مات الابن وترك الاب
 الذى هو زوج المعتقة ثم مات المعتق لا يرث الاب وان كان عصبة عصبة المعتق
 لانه عصبة الابن والابن عصبة المعتقة لكن لما لم يكن الزوج عصبة المعتقة لا يرث
 معتق المعتق وان كثر يرث المعتق الا جاز وترك عصبة المعتق الاول لا يرث منه
 وان كان هذا في صورة عصبة المعتق لان المعتق الاول جاز وللاء هذا الميت فصلاً
 مولاً له ثم يرث عصبة المعتق الاول لقيام مقام مورثه والله اعلم

كتاب الوصايا

وهو مشتمل على ثمانية فصول الاول في المقدمة وفيه ما يصح من الوصية وما لا يصح
 وبيان مرض الموت والثاني في الوصية في الكفاية والثالث في الوصية للاقرباء
 والرابع في الوصية بالدين والكفن وما يتصل بهما والخامس في الايصال والعزل
 والسادس في تصرف الوصية والسابع في دعوى الشهادة والثامن في الضمان وفيه
 ما ينيل المصادرة **الفصل الاول** يشتمل على ثلاثة اجناس الاول
 في اصول هذا الكتاب والجنس الثاني في الفاظ الوصية والجنس الثالث في ابطال

مثال بطل اعتق
 مملوكاً واعتق
 المعتق آخر وانفق
 الثلث آخر ثم

رجل اوصى بجميع ماله للفقراء او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان اجازت
الورثة في حيق الوصية لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته
صححت الاجازة ثم الوصية ثلاثة انواع في وجه يكون الوصية له كالوصية في يد
الوصي او في يد الورثة كالوصية بخوان اوصى بغير مال قايم فذلك يخرج من الثلث
حتى لو هلك من غير نقد لا يضمن وهو وجه يكون الوصية له كالشريك مع الورثة بخوان
اوصى بثلث ماله او ربع ماله يكون المال الميت مشتركاً حتى ما هلك بالحساب وما بقى
بقى بالحساب ولهذا لو اوصى لرجل بثلث ماله ولا مال له ثم انه استفاد مالا ثم مات
فانه يعطى ثلث ذلك للوصي له والعبرة لوقت الموت وفي وجه الوصية له كالغريم بخوان اوصى
بدراهم مرسلة وله دراهم او ليس له دراهم ثم مات فانه يعطى للوصي له تلك الدراهم
ان كانت حاضرة وان لم تكن بباع تركته ويعطى تلك الدراهم وصار كالدين والفرق
بين هذا وبين ساير الديون انه يبداء بدين الصحة ثم بدين المرض ثم بما بقى يؤدى دين
الوصية ووفقاً لآراء ساير الديون لا يعتبر من الثلث فدين الوصية يعتبر من الثلث
ثم تبرعات المريض تعتبر من الثلث كالهبة والصدقة والحق والتبدير والمحابات بقدر
مالا يتغابن الناس فيه وكذا لو برأ غريم او عفا عن دم اخطأ بجوز ولا يعتبر من
الثلث لان ذلك ليس بماله وكفالة المريض على ثلاثة اوجه في وجه كدين الصحة بان كفل
حاله الصحة وعلق ^{بشيء} ليس بسبب وحصل ذلك في المرض بان قاله ما ذاب لك على فلان فهو على
او ما وجب لك على فلان فهو على فثبت له على فلان في المرض وفي وجه بمنزلة دين المرض
بان اجاز في المرض ان كنت كفلت لفلان في حالة الصحة لا يصدق في حق غرماء الصحة و
المكفول له مع غرماء المرض وفي الاول مع غرماء الصحة وفي وجه كساير الوصايا بان
انشاء الكفالة في المرض الذي مات فيه ثم المريض الذي يعتبر تصرفاته من الثلث لفا
صاد صاحب النفس لا يطبق القيام الى حاجته ويجوز له الصلوة وقاعدة ويخاف عليه الموت

اما لفا طاله به المرض ولا يخاف عليه الموت كالفايح والسبل وكما لفا كان زمناً او مقعداً
او يابس الشق فهذا لا يكون في حكم المريض الا لفا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير
فما فعل في حالة التغير يعتبر من الثلث ومن كان مجوساً في سجن ليقتل قصاصاً او رجماً
لا يكون حكمه حكم المريض فاذا اخرج ليقتل فحكمه في تلك الحالة حكم المريض لفا قتل في تلك
الحالة والذي في السفينة حكمه حكم الصحيح فان هاجت الاموال فحكمه حكم المريض ولو كان
في صف القتال فحكمه حكم الصحيح فاذا بارز فحكمه حكم المريض في تلك الحالة ولو اعيد الى السجن
ولم يقتل او رجع عن البارزة او سكن الاموال صاد كالمريض لفا برئ من مرضه ينفذ تصرفاته
من جميع ماله المرأة لفا اخذت الطلاق فافعلت في حالة الطلاق يعتبر من الثلث وكذا اخذ
مرض الموت ماله ولو سلمت من ذلك جاز ما صنعت من ذلك كله قاله هكذا ذكر في شرح
الطحاوي وقال الامام الفضل في المريض مرض الموت ان لا يخرج الى حوائجه بنفسه وفي
التجريد اعتمد عليه وقال لو خرج المريض من البيت لا يبقى له حكم مرض الموت وقد سمعت
من الشيخ الامام طهر الدين الرغيفاني انه كان يحكي عن استاذ من الاسلام ان المعتمد
في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد والسوق ان لا يقدر على الخروج الى الدكان
وفي المرأة ان لا تقدر على الخروج الى السطح ولو كان المريض يقوم بحوائجه في البيت كالشريك
في اكله ولا يقوم بحوائجه خارج البيت على التفصيل وهو في حكم مرض الموت عند عامة مشايخ
بخارا وعند مشايخ بلخ صوفي حكم الصحيح وقال الفقيه ابو الليث كونه صاحب الفراش
ليس شرطاً لكونه مريضاً مرض الموت بل العبرة للغلبة ان كان الغالب من هذا المرض هو الموت
فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتي الصدر الشهيد **حسن** **آخر**
في الفاظ الوصية وفي فتاوى الفضل مريض لا يقدر على الكلام لضعفه فافصح واشاد
برأيه ويعلم انه يعقل ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت وصيته وقوله في النوازل
هذا قول محمد بن مقاتل اما لا يجوز عند اصحابنا وفي واقعات الناطق لفا اصابه فافصح فذهب

لسانه فلم يقدر على الكلام فاشار بشي اوكتب وقد تفادى وطال اراد به مدة سنة فهو
 بمنزلة الاخرس وفي النوازل قيل لمريض اوصي بشي فقال له ثلث ماله ولم يزد على هذا
 ان قال على اثر سوالهم بخبر ثلث ماله الى الفقراء وقال محمد بن سلمة ثلث ماله
 للفقراء ولم يذكر هذا التفصيل قال وهذا موافق لما ياتي بعد هذا فانه قال ثلث ماله لفلان
 او قال سدي اوصي لفلان في الاحتسان هذه وصية جائزة وكذا لو قال بعد مائة بخلاف
 ما لو قال في صحة ثلث ماله لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا او اضاف الى ما بعد الموت وكان
 ذلك في الصحة ما يكون وصية وفي المرض على هذا وكذا لو قال في مرضه اخرجوا الف درهم من
 مالي ولم يقل منها من مالي ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء
 ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا ان كان له ماله درهم او دينار فهذا القول
 باطل وان كان ضياعا صار وقفا على الفقراء الكل في النوازل وفي نواذر هشام لو قال
 ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند ابي وعنده محمد يصر الى وجه البذر ولو قال
 انظروا الى ما يجوز لي فاعطوه فهذا على التثنية ولو قال صد درهم بخشيش كيند
 فعده وصية باطلة وفي فتاوى القاضى الامام الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عليه
 باطلة لان هذا يكون للما غنيا والفقراء جميعا ولو قال صد درهم ارمي روان
 كيند كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القربة وقال القاضى الامام ابو الحسن
 السدي قوله روان كيند ليس من لساننا فلا عرف هذا رجل اوصى بوصية مرتبة
 ثم قال اعرضوا وصيتي على فلان فما اجاز فهو جائز وما رد فهو مردود لم يرضوا شيئا
 او عرض عليه فلم يقبل شيئا حتامات فالوصية جائزة ولو قال ثلث مالي في سبيل الله
 تعالى الغزو حاجا منقطعا جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى
 سراج واحد في رمضان وعينه ولو قال ثلث مالي حيث ما يري الناس او حيث
 ما يري المسلمون في عرفنا هذا ليس بوصية ولو اوصى بالثلث في وجهه ايجد يصر الى

القنطرة او بناء المسجد او طلبه العلم رجل اوصى بان يتخذ الطعام بعد مائة ليطلع
 الناس ثلثة ايام فالوصية باطلة هو الاصح اوصى بمصالح قرية فلان فالوصية باطلة
 رجل جعل داره خانا ينزل فيه الناس بعد وفاته لا يجوز تسبيل الاشياء المنقولة
 في حالة الحيوة لا يجوز عند ابي وبعد الموت ان كان فيه تملك بان يوصى بالغلة لفلان
 بان يقول جعلت سكناء لفلان يجوز وفي الجاهل الصغير رجل اوصى بثمرة بستان لرجل
 ثم مات وفيه ثمره فله وحده ولو قال له ثمر بستان ما عايش او ابد فله هذه
 الثمرة ويحدث استحسانا ولو اوصى له بغلة بستان فله الغلة الموجودة وما يحدث
 ما عايش ولو اوصى بصون غنمه ابد او باولادها او بالباقيها ثم مات غلته لم يعل
 ما ظهر له من الصون وما في ضرعها من اللبن وما في بطونها من الاولاد يوم يموت الوصي
 استحسانا رجل اوصى لرجل بمائة درهم وبمائة اخرى ثم قال للثالث اشركك
 فيما اوصيت لهما للثالث ثلث ثلث كل مائة استحسانا ولو اوصى لرجل باربع مائة
 درهم وللآخر مائة درهم ثم قال للثالث اشركك فيما اوصيت لهما كان له النصف
 منهما جميعا رجل قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس اوصيه سدس
 مالي لفلان ليس له الا السدس الواحد ولو قال سدس مالي لفلان وصية ثم قال
 في ذلك المجلس اوصيه ثلث مالي لفلان وصية فله الثلث بخلاف الطلاق لو اكره
 في مجلس واحد حيث يقع الثلاث واليمين على هذا ولو اقر بالف ثم اقر بالف قد
 ذكرنا في الشهادات رجل اوصى لوارثه وللاجنه فللاجنه نصف الوصية وبطلت
 الوصية للوارث ولو اوصى لحي وميت جميع الوصية للحي والمريض لوارثه ولللاجنه
 بدين بطل ذلك كله رجل اوصى بالف درهم من مال رجل ثم مات الوصي فاجاز صاحب
 المال الوصية بعد مائة فان دفعه جاز وان منعه له ذلك بخلاف ما لفا اوصى باكثر
 من ثلث ماله فاجازت الورثة بعد مائة ثم امتنعوا من التسليم ليس لهم ذلك

ابن ان اقتسم ما تركه الاب وهو الف درهم فاخذ كل واحد منهما خمسين ثم اقترعا
لرجل ان الاب اوصى له بثلاث ماله ان صدقة صاحبه يعطى له ثلث الالف من نصيبها
وان كذب يعطيه ثلث ما يذره وهذا استحسان واقبيس ان ياخذ نصف ما يذره
وهو قول ذفر كما لو اقر باف ثالث وكذبه الآخر فانه ياخذ نصف ما يذره المقر ولو
اقر احد الابنين بدين على ابيهما وانكر الابن الآخر ياخذ جميع ما يذره المقر وفي اقترار
النوازل قال الفقيه ابو الليث وعندي ما خدمته حصته رجل اوصى بثلاث دراهم
فهلك درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث فله الدرهم كله وكذا لو اوصى بثلاث
ثلاثة اثواب جنس واحد وكذا الاغنام ولو اوصى بثلاث ثلاثة من رقيقته فان اثنان
لم يكن له الا ثلث الباء الكل في اجماع الصغير وفي الاصل لو قال في وصيته سكر
داري لفلان يكون وصيته لفلان سكر في داري يكون اقتراراً وعلى هذا لو قال لفلان
الف درهم من ماله كان وصيته ان كان في ذكر الوصية ولو قال في ماله كان اقتراراً ولو
قال عبدي هذا الفلان ولم يقل وصيته ولا كان في ذكر الوصية ولا قال بعد موته كان
هبة قياساً واستحساناً فان قبضه في حيوة صح وان مات قبل القبض فهو باطل وان
ذكر في خلال الوصية لا يكون وصيته استحساناً ولفظ على الاستحسان بين ما لفظ ذكر كل
الدار وبين ما لفظ ذكر البعض فقال سكر داري ومما شبه ذلك لان هبة المشاع
فيما يحتمل القسمة باطلة فان كان في ذكر الوصية يكون وصيته وان لم يكن في ذكر الوصية
يكون هبة وتبطل فعلى هذا لو قال نصف عبدي لفلان يكون هبة ولو قال اوصيت
بان يوهب لفلان سكر داري بعد موته كان وصيته **نوع منه** وفي مجموع النوازل
الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا يصح اما لو اوصى بثلاث ماله مطلقاً يصح ويكون
وصية بالعتق ان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغیر سعاية وان خرج بعضه
عتق وسيح في بقية قيمته ولو اوصى له بنى من الدراهم اولادنا يذره المرسلة قال الامام

النسبة الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين وفي اجماع الصغير رجل اوصى بثلاث ماله لامه
اولاده وعن ثلث وللفقراء والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة اسهم سهم
للفقراء وسهم للمساكين وثلاثة لامهات اولاده وعند محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة
اسهم لامهات الاولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين ويجوز الوصية لما في
البطن وبما في بطن الجارية ولا يجوز الهبة للجنين والوصية لاهل الحرب باطلة وفي يد
الكبير ما يدل على الجواز والتوفيق بينهما انه لا ينبغي ان يفعل ولو فعل ثبت الملك
حزبه دخل دار الاسلام بامان فاوصى بماله كله لسلم افدي صح ووصية الزمي فيما
زاد على الثلث لا يجوز ووصايا الذوق على وجه اربعة ان اوصى بما هو قربة عندنا وعندهم
كالصدقات وعتق الوقاب والكرام في بيت المقدس وان يغذي به التركة والديلم صحت
سواء اوصى لقوم باعيانهم او لم يسم كما فعل في صحت والثاني لو اوصى بما هو معصية
عندنا وعندهم كالوصية للمغنية والناحية ان اوصى لقوم باعيانهم صحت الوصية
ويكون تملكاً وان اوصى لقوم لا يحصون لا يصح والثالث لفظ اوصى بما هو طاعة
عندنا معصية عندهم كالوصية ببناء المسجد او بامرجه او بالحق فان سمي لقوم
باعيانهم صحت فيكون تملكاً منهم ويبطل الجهة التي عينها ان شاؤوا فعلوا ذلك
وان شاؤوا تركوا وان كانوا لا يحصون لا يصح الرابع لفظ اوصى بما هو معصية عندنا
طاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة او الكنية ان كانت لقوم باعيانهم صحت بالاجماع
وان كانت لقوم لا يحصون يصح عندنا وعندهما لا يصح والذوق لو جعل داره
بيعة او كنية في حيوة فهي ميراث عنه اما عندنا فلا كالوقوف عنده في حق
المسلم واما عندهما فلان وصية الذي بماله لا يكون قربة عندنا لا يجوز

جنس آخر في الرجوع عن الوصية وفي شرح الطحاوي لفظ اوصى بالامة لرجل ثم
باعها الوصى او اعتقها او قترط او كاترها او باعها من نفسه فهذا كله يكون ابطالاً

الوصية بخلاف ما لو اوصي ببيعها في فلان فانه لا يكون رجوعا وفي مجموع النوازل
وكذا لو اخرجها عن ملكه باق طريق كان بطلت الوصية ولو عاد الى ملكه لا يصح الوصية ثم
الوصية على اربعة اوجه ١ وجه يحتمل الفسخ بالقول والفعل وفي وجه لا يحتمل بهما
وفي وجه يحتمل باحدهما دون الآخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل
فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول فيقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل
ان يخرجها عن ملكه واما الوجه الذي لا يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التدبير
واما الوجه الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلاث ماله او ربع ماله
ان يرجع عنها بالقول صح وان اخرجها عن ملكه بالبيع لا يبطل الوصية وينفذ من
ثالث الباقية واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدبير
المفيد ان يرجع بالقول لا يصح ولو باع التدبير المفيد صح الكل في شرع الطحاوي
وفي التجريد لو اوصي بثوب ثم قطعه وخاطه او بقطن فغزله او بغزل ففسجه او لجدي
فصنع انا او اوصي بقطن ثم صاب او ببطانة فبطن بها او بشاة فذبحها او بقميص فنقصه
وجعله ثوبا بطل الوصية في جميع ذلك ولو اوصي بدار فهدمها فهذا ليس برجوع
ولو اوصي لرجل ان يشري له عبدا بعينه فملكه الوصية بعبدة او ميراث نفذت الوصية فيه
ولو اوصي بعبد فخرجه من ثلثه ثم اوصي به لآخر فهو بينهما نصفان ولو قال العبد
الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان يكون رجوعا قال ابو يوسف لفلان اوصي بوصية
ثم قال لا اعرف هذه الوصية او قال لم اوص بهذا فهو رجوع وقال محمد لا يكون
رجوعا وفي اجماع الكبيد لو قال اشهدوا اني لم اوص بشي لم يكن رجوعا ولو قال كل
وصية لفلان فهي باطلة فهو رجوع ولو قال فهي حرام او ربا ليس برجوع وعن
محمد في اوصي بوصية فقتلته انك سبأ فآخرها فقال اخوتها فهذا ليس برجوع
ولو قال تركتها فهو رجوع الكل في التجريد وقد ذكرنا في كتاب البيوع ان يجوز البيع

فسخ

فسخ فذكرنا ايضا في الوكالة ان انكاد الوكالة عزل وقد ذكرنا في كتب الاقراء
ان المواة لوقالت لم يكن على زوجي شي فهو ابراء عن المهر انكاد الكفر سلام
وسية في الفاظ الكفر وفي الزيادات ولو اوصي بما في خيله من الكفر فصادرا
او بالعصر فصادرا فتمثل او بالعنب فصادرا فبينا او بالحمل فصادرا فبش او بالقبيل
فصادرا فبش او بالقر فانتعدوا وصادرا شعيرا او بالبيضة فوضعت تحت دجاجة فخرجت
او بالحنطة فاصابها ماء فنبئت بطلت الوصية في هذا كله والركب لفاصادرا فذلك
في القياس وفي الاستحسان لا يبطله وهذا كله لفا نفذ قبل موت الموصي اما اذا كان بعد
موت فلا يبطل بعد ذلك ينظر ان كان التغير بعد القيمة فهو للموصي له خاصة بعد
ذلك ان كان التزك على الخيل باوفا الورثة طاب له الفضل وان كان بغير ذنهم
يتصدق بالزيادة وان كان التغير قبل القيمة لا يبطل الوصية وبغير خروج الكل
من الثلث فان تغير بعض كل شي ان كان ثمن او ثمين لا يعتبر وان كان اكثر
كان لكل بعض حكم نفسه يبطل الوصية فيما يتغير ولا يبطل فيما لم يتغير

الفصل الثاني في الوصية بالكفاية وفي التجريد لفا اجتماعت

الوصايا والثلث يضي عن الجميع ان كانت مساوية يدى بما بداء به الميت واختلفت
الروايات عن ابن عباس في الحج والزكاة في رواية بداء بالحج وفي رواية يبدا
بالزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة
الفطر تقدم على النذر والنذر والكفارات متقدمة على الاضحية والواجب يقدم على
النافلة وفي النوازل تقدم فيها ما بداء به الميت واما الوصايا بالعق فان كانت
في كفارة فحكمها حكم الكفارات وان كان عيذ واجب فحكمه حكم النفل فان كان
موشية من هذه الوصايا الثابتة حقا له وصية لادى صرف بما اوصي له وجعل كل
جهة من جهات القرية مفردة بالضرب نحو ان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات

وليزد قسم على اربعة اسهم ووز النوازل لو قال انه جامع في اربعة اشهر في شهر رمضان متعديا
فاسئلوا اهل الفقه ماذا يجب فاعطوا عنه ما يجب على ان يخرج قيمة الرقبة من الثلث
مع سائر الوصايا يعتق عنه الرقبة ويطعم عنه للصوم ايضا نصف صاع من حنطة
وان لم يخرج قيمة الرقبة وابان الورثة اجازة الوصية اطعم عنه ستون مسكينا لكل مسكين
منوان من الحنطة ومنوان ايضا لسكين ان يخرج ذلك من الثلث ولو اوصى با
لاطعام على فوايت صلوة يطعم لكل صلوة نصف صاع من بر وهو الاصح وريضا اوصى
بان يعطى من كفارة يمينه لولد ولده وهو عيز وارث يعطى كما امر ولا يجوز عن الكفارة
جنس آخر ووز العيون رجل اوصى بثلث ماله للساكنين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر
ان كان معه مال يصرف في فقره هذا البلد وما كان في وطنه يصرف في الفقراء ووطنه
كما في الزكوة ولو اوصى بان يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ فالافضل ان يصرف
اليهم وان اعطى عيضم جاز وهذا قول ابي س وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز وكذا لو
اوصى بان يتصدق على فقراء للحاج فيصدق على عيضم ووز النوازل لو اوصى بان
يتصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا لو اوصى بان يعطى كل فقير درهما
فاعطى الوصية فقرا نصف درهم ثم اعطاء النصف الآخر فقد استهلك الفقير النصف
الاول ارجوا ان لا يضمن وفيه عن محمد اقوام اروا بان يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا
ورفعوا الاسماء اليهم وقد اخرجوا الدراهم على عدد هم فان احدهم قال اري ان يعطى
ذلك قريبه لفا كان اسمه قد رفع قبل ان يموت رجل اوصى لاهل السجون او اليتامى او
الذي اوالا رمل او الغارمين او ابناء السبيل فانه يعطى فقراءهم دوة اغنياءهم و
لو اوصى بثلث ماله لرباط قال الفقيه ابو الليث ان كان هناك دلالة يعرف انه اراد به
المقيمين في الرباط صرف اليه وان لم يكن هناك دلالة صرف الى العمارة وانما الوصية
لمسجد كذا او لفتنط كذا فخاينة وهو لمرمتها واصلاحها كذا روي عن محمد وعن ابي س

انه باطل الا ان يقول ينفق على المسجد ولو قاله بيت المقدس ينفق على المسجد في
سراجبه ونحو ذلك ولو قاله اوصيت بثلث ماله الكعبة فهو جائز ويعطى ساكني مكة
هذا في العيون ولو اوصى بان يخرج ثلث ماله المجاورين مكة فهم لا يحصون فالوصية
جائزة ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قسم على رؤسهم ولو
قاله اوصيت لفلان بثلث ماله وهو الف درهم والثلث اكثر فله الثلث بالغ ما
بلغ وفي الفناوي الصوى يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القيمة رجل
من عمال السلطان اوصى بان يعطى للفقراء كذا حنطة وقد اخذ هو من الناس الحنطة
ان خلطها بماله فلا باس به وان لم يخلط لا تحل لفا علم انه مال عيظه وان لم
يعلم انه من ماله او من مال عيظه فهو حلال حتى يتبين هذا قول ابي القاسم الصفار
وقاله الفقيه ابو الليث ان كان مختلطا ففي قول ابي س هو على ملك صاحبه لا يجوز
اخذة الا ان يأخذة يترده على صاحبه وفي قول ابي س صادر ملكه بالخلط ولا يجوز
لأحد ان يأخذ الا لفا كان في بقية مال الميت وفاء بقدر ما يوصيه خصاؤه رجل
اوصى بان يدفع الى فلان دراهم يشتري بها الاسارى فان فلك الرجل قبل فوت الموصي
يدفع الى الحاكم ليولى الاموال احد من الناس حتى يفعل فلك رجل قال ده بيتيم واجامه
كفند فدفع الموصي لكل بيتيم من الدرهم قدر ما يتخذ ثوبا قال هذا على المحيط
ولو اوصى بان يعطى الناس الف درهم فالوصية باطلة ولو قال تصدقوا الف درهم
جاز ولو قاله تصدقوا بهذا الثوب ان شاؤوا تصدقوا وان شاؤوا باعوا واعطوا ثمنه
وان شاؤوا اعطوه قيمته وامسكوا الثوب قال الفقيه ابو الليث لا وبه نأخذ الكل في
النوازل **الفصل الثالث في الوصية للاقرباء واجيران** ووز
الزيادات لو اوصى بثلث ماله لاقربائه عنده يبعد الاحتقاق هذه الوصية
شرائط ثلث احديها لا يعطى كل الوصية لواحد والثانية الحرمة كما في النفقة

والثالثة الاقرب فالاقرب وكشني للابعد مع الاقرب كاليراث ولا يدخل هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل والداه وولد الصلب ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد ورووي عن الحسن ع² انه لا يدخل وفيه الجريد لو اوصى لذوي قرابته وله عمان وخالان فعند ابيه الثلث للفقير وعندهما يقسم ارباعا ولو كان له عم وخالان للعم نصف الثلث والنصف للخالين عند ابيه ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث ولو اوصى لذوي قرابته فجاء الثلث للعم وفي فتاوى النسخ لوقال خویشان وادكارى بدعيت التقدير في ذلك لمن خاطبه يعطى من ماله قدر ما يطلق عليه اسم التذكرة ولو اوصى لذوي قرابته وهو كفار وفي مسألة الوصية للكافر وقد ذكرنا في الفصل الاول ولو اوصى لجيرانه في القيس الوصية للجيران المتلاذقين وهو قول ابيه وقال محمد على قول ابيه ينبغي ان يدخل كل من كان سكنا في دار يستحق الشفعة لو كان ماله كافكا له الوصية وان لم يكن ماله كافكا وعند محمد الوصية لاهل مسجده يتوفى فيه الساكن والمالك والاقرب والابعد والمسلم والكافر والبالغ والبعير والرجل والمرأة والحر والمكاتب وان كان الساكن غير المالك كانت الوصية للساكن ووجه المالك وكل من ستمع صوته فهو جاره ولا يدخل فيه امهات الاولاد والمدبرون بخلاف المكاتبين هذه الزيارات وفي النوازل سيئل ابو القاسم عن رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ومجته آل ابنته عليه السلام المقيمين ببلد كذا قال في الحقيقة كل مسلم من الشيعة ومجته آل رسول الله اما ما يقع عليه الوهم فمراده يوفون الذين يوفون بالميل اليهم والقياس فيه ان الوصية باطلة لفاطمة لا يوصون وفي الاحتسان يكون للفقراء منهم على قيس ابتداء وفي العيون رجل مات ولم يدرع وارثا غير امرأة واوصى بماله كله لرجل فان اجازت المرأة فاما له كله للموصى له وان لم تجز فالسكس للمرأة وخمسة اسداس للموصى له ولو ان امرأة ماتت ولم تدع

وارثا غير الزوج واوصيت بماله كله لرجل ولم تجز الزوج والزوجة ثلث المالك والموصى له ثلثان فان اجاز الزوج فاما له كله للموصى له وان اوصيت لرجل بنصف ماله ولم تجز الزوج فلموصى له النصف وللزوج الثلث والسكس لبيت المال الكل في العيون وفي الزيادات المرأة اذا وصت بنصف ماله او كل ما لها للزوج المالك كله للزوج النصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية **الفصل الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بها** وفي النوازل رجل اوصى لقاري القرآن نقاء عند قبره بشئ فالوصية باطلة سئل عن ابن بكر عن رجل امر بان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبقى هناك رباط من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى هناك قال وصيته بالرباط جائز ويجعله بعد موته الى موضع كذا باطلة وسئل ابو القاسم عن رجل وصى ابنته خمسين درهما قال ان مات فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباة حنطة وتصدق بها قال اخمسة لها فلا تجوز وينظر الى القبر الذي امرت بعادته ان كان يحتاج الى عمارة للتخصيص عمت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك فعن التزيين فالوصية باطلة ويتصدق بالباة على الفقراء ولو اوصى بان يحفر عشق قبور ويدفن فيها ابنا السبيل والفقراء ولم يبين في اي القابر فالوصية باطلة ولو اوصى بان يتخذ داره مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها بخلاف ولو اوصى بان يتخذ دارا خانا ينزل فيه الناس يجوز للوارث ان ينزل فيها بخلاف ماله اوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث ان يشرب منها قال هو الوصية بالخان لا يجوز كما ذكرنا وما نوكرنا ههنا في فتاوى اهل سمرقند وما ذكرنا في الفصل الاول وفي فتاوى الفضل فصار فيه روايتان وفي النوازل الوصية بتطيين القبر وان يضرب على قبره قبة باطلة امرأة اوصت زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها فكفنها باطلة وكفنها من بيت المال لفا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر

الاسكاف قال الفقيه ابواليث هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي الحسن ان الكفن
 على الزوج كالكنة وعن محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول ابو
 يوسف ناخذوه في بيع الفناوى رجل مات ولم يوص له احد فباعت امرأة دارا من
 تركته وكفنته الاذن ساير الورثة فابيع في نصيبها جاز ان لم يكن على الميت دين محيط
 بعد ذلك ينظر ان كفنته بكفن مثله يرجو في مال الميت وان كفنته باكثر من كفن
 المثل لا ترجو ولا ترجو بقدر كفن المثل ايضا وان قال قائل انها ترجو بقدر كفن
 المثل فله وجه وكفن المثل ثياب خروجه العيدين وما يوافق هذا في العيون الوصية
 او الوارث لفا اشترى كفن للميت لهما ان يرجعا في مال الميت والاجنبه لفا اشترى
 لم يرجو فان علم بالعب في الكفن بعد ما دفن ان كان المشتري الوصية او الوارث يرجو
 على البايع بالنقصان اما الاجنبه فلا يرجو ولو اوصى بان يكفن في مسج ويغسل يده
 ويقعد رجله قال ابو نصر بكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن ساير الناس رجل
 اوصى بان يكفن له من ثمن كذا فلم يغسل الوصية من ثمن كذا وقد وجد المشتري او لم
 يجد لا يضمن الوصية وذلك الشئ بعد قبض الوصية ثمن الكفن للورثة لفا مات الرجل
 ولم يتك شيئا ينبغي ان يسألوا من الناس قدر ثوب واحد ولو ترك ثوبا واحدا
 يكفن في ذلك الثوب ولا يسألون من الناس اكثر من ذلك رجلا كان او امرأة وقال
 ابراهيم بن يوسف لفا مات الرجل بغير وصية وكان ماله قليلا يكفن في ثوب واحد
 وقال محمد بن سلمه يكفن في ثلثة اثواب قال الفقيه ابواليث كلما القولين
 حسن ان كفن في ثوب واحد جاز وان كفن في ثلثة اثواب لا يضمن وعن ابي الحسن في
 رجل اوصى بثلث ماله لا كفان مودة المسلمين او لحفر القبور او لبقاء المسلمين فهو
 باطل ولو قال في اكفان مودة فقراء المسلمين جاز وفي الروضة لو اوصى بان يكفن
 بالف دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بان يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية

ولو اوصى بان يكفن في خمسة اثواب او ستة اثواب يراعى شرائطه ولو اوصى بان يدفن
 في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يراعى شرطه ان لم يلزم في التركة مونة الحمل ولو
 اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه وفي النوازل لو اوصى بان يدفن
 في نبيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى بان يدفن كتبه لا يجوز الا ان
 يكون فيها شئ لا يفهمه احدا اصلا وفيها فساد فينبغي ان يدفن ولو اوصى بان يصل
 عليه فلان صلوة اجنابة فالوصية باطلة هو الاصح والمسئلة قد مرت في كتاب
 الصلوة وما قبل الوصية بالحق قد ذكرنا هاهنا كتاب المناسك وما قبل الوصية
 بالعتق ياتي في كتاب العتاق **الفصل الخامس في الايضاح**
والعزل عن ابي ميطيع البلخي انه قال افنته منذ ينف وعشرين سنة فقا رايته عفا
 عدل في مال ابن اخيه هذا يدل على انه لفا لم يقبل الوصاية فهو مسلم لفا عرفنا
 هذا جئنا الى المسائل فنقول وفي فناوى النفس رجل قال لآخر تيمار دار ابن فرزند
 ان خذ مرسل بس ورك من اوقاله بالعربية تعهد صم اوقم بامرهم او ما يجري مجراه
 بصير وصيتا وكذا لوقاله غم فرزند ان من بخور اوقاله استادي كن وفي النوازل
 لوقاله المريض لرجل اقبض ديون صا وصيتا عند ابي وعند محمد لا يصير وصيتا
 وقال الفضل ديني ونفذ وصاياي صا وصيتا وعن محمد لوقاله الرجل لغيره وهو
 صحيح انت وصيتي فهو وصيته بعد الموت رجل قال لآخر لك اجر مائة درهم على ان
 يكون وصي الشرط باطل والمائة وصيته له وهو وصي رجل قال لآخر استاجرتك
 بمائة درهم لتنفذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد
 الموت باطلة وهي من الثلث وهو وصي ولو قال لآخر فلانا استاجر فلانا لينفذ
 وصيتي بصير وصيتا والاجارة باطلة ولو خاطب المريض قوما اجتمعوا عنده وقاله
 لهم افعلوا كذا بعد مودة من الاعمال التي يصير الرجل به وصيا فاكل اوصياء ولو

سكتوا حتى مات المريض ثم قيل بعضهم دون بعض ان كان القائل اثنين او اكثر صادرا
وصيتين وان كان واحدا يدفع الاموال القاضية بضم اليه آخر كانه اوصى الى رجلين لا
ينفذ احدهما الا في شئ معدودة السائل في النوازل **جنس آخر** في العزل وفي
شراء المحايى الاوصاء البالغون الاحرار على ثلاث مراتب اما ان يكون الوصية قوتا
امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس للحاكم عزله الثاني ان كان امينا لكن لا يمكنه
القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاض ان يقسم اليه ثلثة آخر ولا يعزله الثالث
ان يكون خائفا ويظهر خيانتة فللقاض ان يعزله وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب
القضاء وفي التجريد لو لم يعلم القاض ان له وصيا فصب وصيا فليس هذا الفعل
اخرا جاله من الوصية وللوصية ان يوصى الى آخر عند الموت وفي نسخة الامام خواهر زاده
الوصية لو كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاض ان يعزله لكن مع هذا لو عزله ينزل
وهكذا في الفناوي الصغرى انه ينزل وفي الافضية ذكر فيه اختلاف المشايخ و
في قسمة الفناوي الوصية لفا يحجز عن القيام بالامانة فاقام الحاكم فيما آخر لا ينزل
الاول اما لفا اقام فيما آخر معه ينزل الوصية لفا الوصي دينيا على الميت لا يخرج
القاض من الوصاية ولو لوصي شيئا من الاعيان يخرج قال الفقيه ابو الليث
المختار في الذين ايضا ان يقول له القاض اما ان يقيم البنت على الدين او تبرئه
عن الدين او تخرجك عن الوصاية وان ابراهه والا اخرج عن الوصاية وجعل
مكانه آخر الوصية لا يعرض ماله اليتم على ما يذكر فلو اقترض مع هذا لا يكون هذا
خيانة حتى العزل **الفصل السادس في تصرفات**
الوصية وفي وكالة الاصل للوصي ان يوكل بالخصوصة اما الوكيل هل يوكل قد
ذكرنا في كتاب الوكالة ببيع الوصية ماله البصية قد ذكرنا في كتاب البيوع وصلى قد مر
في كتاب الصلح والقضاء ايضا الوصية لا يقترض ماله البصية والقاض يقترض وتكلموا

بالاب والاضح انه كان كالوصية هذا في اجماع الصغرى في كتاب القضاء وفي لوب القضاء
للخفاف القاضية انما يملك الاقراض لفا لم يجد من يدفع اليه مضاربة او يشترى
شيئا والوصية يملك بيع ماله اليتم نسيئة لفا كان لا يخاف الجور والوصية لو
استقرض بنفسه يضمن وعن محمد بن لا يضمن والاب لو استقرض لنفسه لا يضمن وفي
رهن الاصل يضمن والمتولى لفا اقترض ما فضل من الوقف صح لفا كان احرز من
الامساك ولو استقرض ان شرط الواقف فله ذلك والا يدفع الاموال الحاكم ان
احتاج والعبد المأذون والمكاتب لا يقرضان الوصية لفا رهن ماله اليتم بدين
ستدانه عليه وقبضه المورثين ثم ان الوصية استعاره من المورثين لحاجة اليتم
فضاع في يد الوصية هلكت من ماله اليتم ولو غصب الوصية عينا واستعمله في حاجة
البصية وهلك في يده ضمن الوصية ولو غصب عبد الرجل واستعمله في حاجة البصية
وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع في ذلك في ماله اليتم ولفا اجر البصية او عبده
او ماله جاز واذا بلغ الصغير لفا يفتح الاجارة التي عقدها عليه وليس له
ان يفتح الاجارة التي عقدها على ماله الوصية لفا اجر نف للوصية لم يجز ولو
استاجر البصية لنفسه ينبغي ان تجوز عند ابيه وفي النصاب الوصية لفا اراد
ان يستاجر دارا ليتم ولا يكون غاصبا يواجر الدار من امرأة ثم يكتنن فيها
ويهب من ماله مقدار الاجرة فتوى المرأة الاجرة قال القاض الامام الوصية
يملك ان يستاجر داره لانه يجعل ماله مالا اما لا ياخذ اجارة طويلة
وهل يواجر ارض اليتم اجارة طويلة ان آجر ارض اليتم لا تجوز في السنين الاول
وفي السنة الاخرة تجوز ولو استاجر لاجله اجواب على العكس قبل وهذا على قياس
ما روى ان الاجارة الطويلة عقودا ما على الرواية التي قاله بانه عقد واحد
لا تجوز اصلا وفي فناوي الفضل ليس للوصية ان يواجر شيئا من التركة اجارة

طويلة لتفسيه بذلك دين الميت وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الاجابات الوصية لفا
 رهن ماله اليتم بدين نفه جاز استحسانا وقال ابووس لا يجوز قياما واستحسانا
 واجمعوا انه لو اراد ان يوفيه دينه من مال الصغير ليس له ذلك فلو هلك الرهن في يده
 الرهن هلك بما فيه وضمن الوصية للصغير قيمة الرهن لفا كانت مثل الدين او اقل
 وان كانت اكثر يضمن قدر الدين ولا يضمن الزيادة والاصل فيه فصل البيوع الاب والوصية
 لفا باع ماله البصية ممن له على الاب او الوصية دين يصير قصاصا هذا عند ابي محمد
 وللوصية ان يدفع ماله البصية مضاربة وبضاعة وان يشاركه به غيره وفي المنفعة الوصية
 ياخذ ماله اليتم مضاربة وفي لب القاض الوصية يودع ماله اليتم ويعيد و
 يبيع الوصية لفا اخذ ارض اليتم فزارعة قاله الفضل ان كان البذر على اليتم
 لا يجوز ولو جعل الوصية على نفه فعلى قيس ما قال ابو محمد في جواز بيع الوصية مال
 اليتم من نفه ينبغي ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان الوصية يملك الاستقراض
 من ماله اليتم وفي المنفعة ما يدل على انه لا يملك وشمس الاية المحلولة ذكر في
 اختلاف الشايخ وفي ايجل شمس الاية هذا الوصية لفا استقار دابة ليعمل بها
 عملا من اعمال اليتم فعمل وجاوز الحد الذي ذكره حنا صادمنا لفا وعطبت الدابة
 فالضمان في ماله اليتم وفي اجماع الصغير مقاسمة الوصية الموصى له على الورثة جازية
 ومقاسمة الوصية الورثة على الموصى له باطله وتفصيل المسئلة لفا كان الوارث غائبا
 فقام الوصية الموصى له بالثلث فصرف الثلث الى الموصى له وامك الثلثين للوارث
 فلهك شئ من الثلثين هلك من ماله الوارث ولو كان الموصى له غائبا فقام الوصية
 الوارث وصرف الثلثين للوارث وامك الثلث للموصى له فضاء الثلث في يده لا يملك من
 ماله الموصى له وله ان يشارك الوارث فيما خذ ثلث ماله يده وفي الاصل الوصية لوقسم
 بين الورثة وعزل نصيب كل ان هذا على خمسة اوجه ان كانت الورثة كلهم صغارا

لا يجوز قسمة اصلا كما لو باع مال احد اليتمين من الآخر والاب لوقسم ماله اولاده الصغار
 جاز كالبيع واكيلة للوصية لفا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصية حصة احد الصغيرين
 مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير التي لم يبيع حصة نصيبه ثم يشتري
 حصة الصغير الذي باع حتى يمتاز حق احدهما من الآخر والوجه الثاني ان كانت الورثة
 كلهم كبارا وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقام حضورهم وافوز نصيبهم جازت القسمة
 ان كانت التركة عروضا اما في العقار فلا لان القسمة كالبيع وليس للوصية ولاية
 البيع على الكبار الغيب في العقار بخلاف المنقول والثالث ان يكون الورثة
 صغارا وكبارا والكبار غيب لا يجوز قسمة في العقار لآخر وكذا في العروض لان الوصية
 ليس له ولاية القسمة في العروض على الكبار الغيب كالبيع فصار كان الكل صغارا ولو
 كان الكل صغارا قد ذكرنا انه لا يجوز قسمة في العقار لآخر والرابع لفا كانوا صغارا
 وكبارا حضورا فقول نصيب الكبار وهم حضور فدفع اليهم وغزل نصيب الصغار جملة
 ولم يفوز نصيب كل واحد من الصغار جاز وانما نصيب كل واحد من الصغار
 والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة اما لفا دفع الى الكبار نصيبهم
 وامك حصة الصغار جملة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار
 صحيحة ولم يحجز القسمة فيما بين الصغار واما وصية الام والعم والاف فقام لولده
 الصغير منقولان الثلثة ورثها من الام لفا لم يكن للصغير اب ولا وصية الاب ولا
 يملك قسمة عقار ان على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير عن غير الام العقار
 والمنقول جميعا وفي اجماع الصغير وصية احواله اليتم ان كان خيرا لليتم جاز بان
 كان المحتال عليه املا من المحيلة وفي المنفعة الوصية لا يركب دابة لليتم في بلد يتقاضى
 دينه كذا روي عن محمد وفي فتاوى الفضل وهو يحجز في عمل اليتم ويستاجر دابته
 من ماله اليتم وينفق على نفه من ماله اليتم مالا بد منه له ذلك وفي النوازل عن

نفي هكذا وقال بعضهم لا يجوز قال الفقيه ابو الليث لفا كان الوصية فقيرا يجوز اكله
 قدر ما لا بد منه ويركب وهذا استحسانا لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمواف
 الوصية لو استهلك مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشترط له شيئا ويعطى له ثمنه من مال
 نفسه يرجو في مال الميت هو المختار في واقعات الناطق وفي الايضاح في باب مقامه
 الوصية الورثة وعليهم دين الوصية مصدق في كفن المثل وكذلك لو كفته من ماله وادار
 الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله له ان يرجع وقد ذكرنا وكذا الوارث لو
 كفته من ماله وكذا لو قضى الوارث او الوصية ديناً من ماله كان له ان يرجع في مال الميت
 وكذا لو اشترى طعاماً للنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال الصغير
 وانما اشترط شهادة الشهود لان قول الوصية معتبر في الاتفاق لكن لا تقبل في الرجوع
 في مال الميت الابا بنيت وفي النوازل لفا انفق الوصية مال اليتيم وتعليم القرآن
 والادب للصبي يجوز ان كان البصير رشيد يصلح لذلك وهو ما جاز وان لم يكن رشيداً
 يتكلف قدر ما يقرأ في صلواته رجل اوصى بان يتصدق بثلاث ماله فلو وصى ان يجعل
 ما على الغاصب الفقير صدقة عليه ولو وصى الوصية الى اولاد الكلباء جاز وكذا يدفع لامة
 ولا يدفع لاولاده الصغار ولو قال اوصيت بثلاث ماله فلان يصنع فلان حيث
 شاء لا يصنع في نفسه وقيل يصنع في نفسه وفي اولاده الصغار رجل وقف ولم يجعل
 فيما فوصيته وصى على او قاف الوصية متى يدفع الماله الى اليتيم قال لفا بلغ وظهر
 منه الرشيد وفي المسئلة حكايته قال يضر جاد رجل الشداد ومعه صبي فقال له ان
 اب هذا البصير اوصى الى وان هذا لذكره ويطلب ميراثه لادفع اليه حتا تتأمن
 منه الرشيد ثم عاد الرجل الى الشداد فقال انه ادوت ان اتخذ له قيصاً في هذه الايام العبد
 فقال البصير لا تتخذ في هذه الايام فان هذه ايام العبد واجبا يطلب الاجر اكثر فقال
 شداد ادفع اليه فانه يصلح **جنس آخر** احد الوصيين لا ينفذ بالتصرف الا في ثمانية

ولو وضع مثله من
 غير هذا التكليف اجابوا
 ان يبرأوا اسما
 في الشواهد الوصية
 في الوصية من مال
 نفسه

مواضع تجهيز الميت وشراء ما لا بد للصغير منه كالطعام والكسوة وبيع ما يخشى عليه
 التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من حقه واكفوتة وزوال الغصبة
 والودايه وقبول الهبة وجميع الاموال الضايعة وفي ما عدا هذه المواضع على اختلاف
 فعند ايسر يتفرد وعندهما لا يتفرد وسواء اوصى اليهما معا او على التعاقب هو الاصح
 عدا في اجماع الصغير وفي الايضاح لفا مات الرجل وفيه مديح لقوم شتي وعليه
 وين واوصى الى رجلين فقبض احدهما الماله والودايه من منزل الميت بخير لفة صاحب
 او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين وبغير امر ساير الورثة وهلك في يده فلا ضمان
 عليه قال لان احد الوصيين يتفرد بقضاء الدين ولذا الودايه وكذا احد الورثة ولو لم
 يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين التركة فضاعت في يده لا يضمن ولو اخذ احد
 الورثة ضمن حصته اصحابه من الميراث ولو كان الماله في موضع يخاف عليه الضيعة استحسنت
 ان لا يضمن ولو كان الماله في يده عند ان وعليه دين محيط وله وارث قد دفع
 المستودع الى الوارث بغير امر القاض فضاخ في يده فصاحب الدين بالخيار ان شاء
 ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث معنى لفا كان الماله في يده حصته ولو كان
 الماله في يد الغاصب فكذلك لانه لا يدعي حقيقته وكذا احد الورثة لا يملك الاخذ من
 المستودع والغاصب وانما يملك الاخذ لفا كان في منزل الميت وفي اجماع الكبير في
 اخر الكتاب في باب من القضاء احد الورثة لفا قبض شيئا من التركة فضاخ ضمن ما كان
 حصته غيره الا في موضع يخاف الضيعة والوصية بقبض واحد الورثة لو قبض ديناً
 للميت على رجل اوديقه له عند رجل فضاخ عنده يضمن **الفصل السابع**
في الدعوي والشهادة وفي النوازل سئل ابو القاسم عن رجل اوصى وقال
 في وصيته من توفي علي شيئا وراي الوصية ان يعطى فلك فعل قال كان مشايخنا يقولون
 هذا الكلام باطل وقال يضر جاز ولو قال في وصيته ما توفي فلان بن فلان من ماله

الذي يدعى فهو صادق او قال فصدق فمات الرجل قال ابو القاسم ان لم يبق من
فلان دعوي في شئ معلوم لا يلزم بهذا القول شئ وان سبق دعوي في شئ معلوم
فالذي لدعي ثابت قال الفقيه ابو الليث ان قال في مرضه لفلان علي حق فصدق
يصدق في الثلث عند اصحابنا وبه نأخذ فان قال فهو صادق فلا رواية عن اصحابنا
وينبغي ان يكون اجواب كما قال ابو القاسم رضى قال ان جاء رجل يدعي على ما بين الدرع
في الخمسة فاعطوه قال ان لم يقيد الا عطاء وبرئ الوصي او برأى رجل معين كانت
الوصية باطلة المرأة تأخذ مهرها من التركة من غير رضا الورثة ان كانت التركة
وداهم او نادر وان كانت التركة شئيا يحتاج الى البيع ببيع ما كان اصلح و
تتوزع في صداقها ان كانت وصيته من جهة زوجها او لم تكن فلو مات رجل ولم يوص
الى احد فجعل الحاكم رجلا وصيا فادعى عليه رجل ديناً ومديقة ولوعت المرأة مهرها
قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج في بئر بها تنبع من المهر قدر ما جرت العادة
في التحجيل والقول قول الورثة في ذلك القدر وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة ثم
يؤدى اليها بان المهر ان لوعت قدر مهر مثلها وكفى بالنكاح شاهدا ولا يؤدى الدين
ولا الوديعة الا ان ثبت عند الحاكم وهكذا ذكر في نكاح الفناوى ان القول قول
المرأة بعد وفاة الزوج ان قالت له عليه الف درهم ان كان مهر مثلها قوم لدعوا
على الميت ديناً ولا بيتة لهم والوصي يعلم ببيع التركة من الغريم ثم يحج الغريم
فيصر قضاها فان كانت التركة كلها صامتا او معهم ثم يجدون هذا في النوازل
وفي الفناوى العصى مديون الميت لفادفع الدين الى وصي الميت يبراء ولو دفع
الى بعض ورثة الميت يبراء بحصة وفيه الوارث يخاصم غرماء الميت الذين للميت عليهم
دين سواء كان على الميت دين او لم يكن وهل له ان يقبض ان كان على الميت دين
يخاصم ولا يقبض ويقبض الوصي وان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت

وصي اولم يكن ولا يملك الوارث ببيع التركة المشغولة بالدين المحيط الا برضاء الغرماء
وكذا القول وفي المتن عن محمد بن رجل اوصى الى رجل وله ابن صغير فادرك الصغير و
لميت حق على رجل فقبض الوصي الدين بعدما ادرك الصغير جاز ولو كان الابن نهاء
عن القبض بعدما ادرك فقبض لم يجز قبضه وفي كتاب المكاتب في باب مكاتب الوصي
لذا قبض ديناً لليتيم بعدما خرج من الوصاية ان وجب بعقد الوصي عقد ايرجى فيه
حقوق العقد في العاقد يجوز قبضه وبراء المديون اما اذا كان مودوناً لليتيم او
وجب بعقد الوصي عقداً لا يرجع الحق في العاقد لا يبراء المديون الوصي لفا
ابراء غريم الميت فهو فرع المسئلة الوكيل بالبيع لفا ابراء المديون عن الثمن وقد
ذكرنا في كتاب الوكالة **الفصل الثاني في الضمان**
وفي لعب القاضي للخصام السلطان لفا في مال اليتيم فصانعة الوصي ببيع مال اليتيم
لدفع ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من عيانه ان يعطى شئاً فاعطى ضمن فان لم يمكنه من عيانه
ان يعطى فاعطى لا يضمن وفي النوازل ان خاف الوصي على نفسه القتل او تلف
عضو فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه اجسداً والعيتد فاعطى ضمن وان خاف ان
يأخذ من حاله لو لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم انه يأخذ بعض ماله ويبقى ماله فيه
كفاية لا يسعه ان يدفع من مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشي اخذ ماله كله فاعطى
لا يضمن وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي بسط
يده واخذ الضمان على الوصي رجل مات وخلف ابنتين وعصته فطلب السلطان التركة
ولم يقربا العصبة فقوم الوصي السلطان الدراهم من التركة باو الابنتين حتى ترك
السلطان التوض قال لفا لم يقدر على تحصيل التركة الا بما غرم الى السلطان فذلك
محبوب من جميع ايدى وليس لهما ان يجعلوا فوك من نصيب العصبة خاصة هذا قول
الفقيه ابو جعفر وفي فناوى النسخ الوصي لفا طوبى بجناية دار اليتيم وكان بحيث

لو امتنع لدواعي المؤنة فدفع من التركة جناية داره لا يضمن وفي النوازل
 فرمال الميتيم على سلطان جابر وخاف ان لم يدره نزع من يده لا يضمن وكذا الضابط
 قال الفقيه ابو بكر السكاف ليس هذا قول علمائنا بل هذا قول محمد بن سلم وهو صحيح
 وهو رواية عن ابي إسحاق قال الفقيه ابو الليث ان محمد بن سلم اخذ برواية
 ابي إسحاق واكثر الشايخ اخذوا بهذا القول وفي اجابات فتاوى الفضل الوصي هذا
 انفق على باب القاض فاعطي على وجه الاجابة لا يضمن قدر اجر المثل وما اعطي على
 وجه الرشوة ضمن **وما يتصل بهذا مسئلة المصادرة** سئل الامام
 المنصور عن صور فقال لرجل لدفع اليه والى اعوانه شيئا عن دفعه اليه هل يرجع
 قال نعم وعامة الشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع قال الامام الرضا
 والامام البزدي رحم يرجع وان لم يشترط الرجوع وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب
 القضاء وفي النوازل قوم وقعت لهم المصادرة فامروا رجلا بان يتفوض لهم ما
 وينفق في هذه المونات ففعل فالتمس يرجع على المسترض والمسترض هل يرجع على
 الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط هل يرجع اختلف الشايخ وقد ذكرنا

كتاب الدييات

وهو مشتمل على اربعة فصول الاول في قتل العمد والثاني في قتل الخطاء
 والثالث في الاطراف والرابع اجنابية على غير بن آدم ما يوجب الضمان
 من ذلك وما لا يوجب **الفصل الاول** في قتل العمد وفي المجزئ يقتل
 الذكر بالانثى والانثى بالذكر والحز بالعبد والعبد بالحز والسلم بالكافر الذي
 الذي يؤدى الجزية ويجوز عليه احكام الاسلام ولا يقتل السلم بالمشرك من
 ولا يقتل والد بولده ولا جد من الرجال او النساء وان على والوالدة والجددة و
 ان علت وبولد الولد وان سفل ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل الولد بعبده ملك

بعضه او كله

بعضه او كله ويقتل سليم الجوار بناقص الاطراف والبالغ العاقل بالبيهي والمجنون
 ويقتل الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة قصاصا ولا يجب مع القود شي من المال ولا
 قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين الذكور والاناث فيما دون النفس وليس
 للبيهي والمجنون عمد وهو خطأ منهما وفي المنفعة لو قتل صبيا ذكره راسه واستهل
 ولم يخرج منه شيء عيذه لا قود عليه الا بموت الرأس نصفه او اكثر القاضى لفاقتنه با
 لقصاص على القاتل فقتل ان يدفع اليه وفي القاتل جن العاتل لا قصاص عليه سحسانا
 ويجب عليه الدية وان جن بعد الدفع يقتله وروي الحسن عن ابي عبد الله انه يقتل
 على كل حال وفي الفتاوى الصوى من يخن ويغيب لفاقتل انسانا في حالة الاقامة
 يقتل كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان اجنونا مطبقا سقط عنه القصاص وان
 كان عيز مطبق لا عبد قتل مولاه عمدا لا رواية لهذه المسئلة وعن الفقيه ابي
 جعفر انه يقتل رجل قتل خنته او بنته في نكاحه سقط القصاص قال سمعت
 هذا من ثقة رجل قتل عبد الوقف عمدا لا يجب القصاص **جواب آخر** في الموجب
 للقصاص وفي الجناح الصغير رجل ضرب رجلا بتمزقتله فان اصابته احديته قتل
 به عند الكل وان اصابته بظهره ولم يجز فقتله لا شك ان يجب القصاص وكذا
 عند ابي عبد الله في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عن ابي عبد الله لا يجب القصاص فعلى
 هذه الرواية يعتبر الجرم سواء كان حديدا او عودا او حجرا بعد ان يكون آلة يقتل
 بها الجرم قال الصدر الشهيد في نسخة وهو الصحيح ان المعبر عند ابي عبد الله هو
 سبحات الميزان من الحديد على الروايتين وان اصابه العود فقتل عند ابي عبد الله لا شك
 انه لا يجب القصاص وهو عندها كذلك لانه في معنى العصا الصغيرة فان كان عصا عظيمة
 عند ابي عبد الله لا يجب القصاص وهو قول الشافعي وعندها يجب رجل احمى تنورا او
 الق في اناسا او القاه في ناد لا يستطيع الخروج عنها عليه بمزلة السلام وكذا

كل ما لا يثبت عادة كالسلاح الا انه لا يجعل النار كالسلاح في حكم الزكوة حتى
لو توقرت النار على المذبح وانقطع بها العروق لا يحل الكهن ثم كيف يتوزع القصاص
وقال في نسخة الامام الوالد من اجماع الصغير عندنا يستوفى بالسيف وعندنا نفق
يحرق بالنار ولو غرق صبيا او بالغاه البو لا قصاص عليه عندنا 2 وعندنا يجب
القصاص والحجر العظيم على هذا الخلاف ولو ضرب بالسوط وواله في ضربات حتا
مات لا يجب القصاص عندنا ولو فوج رجل بليطة القصب عليه القصاص وكذا
لو غرره بابق يقتل به وفي شره الطحاوي لفاشق رجل بطن رجل آخر في امعاء
ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب العنق فيقتض ان كان عمدا
وان كان خطأ يجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذا في جانب
الآخر فنكث الدية هذا لفا كان تمايعش بعد شق البطن يوما او بعض يوم فان
كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحيوة ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو
الذي شق البطن ويقتض في العمد وجب الدية في الخطاء والذي ضرب العداوة يوزر
وكذا لو جرح رجلا بجراحة متخنة ما لا يتوهم البعث معها جرح آخر جراحة اخرى فالقاتل
هو الذي جرح بجراحة المتخنة هذا لفا كان احراحتان على التعاقب فان كانا معا
فكلاهما قاتلان وكذا لو جرح رجل عشر جراحات والاخر جراحة واحدة فكلاهما
قاتلان لان المراء قديمون بجرحه واحدة ويسلم من الكثير وفي التجريد لو القاه من جبل
اوسط لا قصاص فيه وعندنا يجب وفي المنشق رجل قنطر رجلا وطرحه فقتله سبع
لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعذر ويجلس حتى يموت وعن ابي 2 آخر اعليه الدية ولو
قنطر صبيا والقاه في النهر او في يوم بارد حتى مات فعلى عاقلة الدية رجل قتل
آخر وهو في النزح فقتل وان كان يعلم انه لا يعيش ولا قصاص في اللطمة والزكوة
والوجاهة والدفعه المائل في المنشق وفي النوازل رجل ضرب رجلا بغرس فشق

السيف الغد فاصابه وقتل لا قصاص فيه ولو قتل رجلا بابق لا قود فيه الا لفا غرره
في المقتل ولو ضرب بالمسلة يقال بالفارسية جوالد فيم القصاص ولو عصف
حتى مات ذكر في الاجناس كل آله يتعلق بها الزكاة 2 البراهيم يتعلق بها القصاص
بالآدي ومالا فلا يغني لا يجب بالعن **جنس آخر** وفي النوازل رجل قال لآخر
بعثك دمي بالف درهم او بفلس فقتله يجب القصاص ولو قال له اقتلني فقتله
لا يجب القصاص وجب الدية وفي التجريد لا يجب الدية في ارضي الروايتين عند
ابي 2 وهو قولهما وفي رواية يجب ولو قال له اقطع يدي فقطع فلا شيء عليه وكذا
في جميع الاطراف وفي المنشق لوقاله لآخر اقطع يدي على ان تعطيني هذا الثوب او هذه
الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل الصلح ولو قال
لآخر ابر على قدماء تجرح جرحا لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانيا
عليه الدية ولو جرح بالجر جرحا يعيش من مثله لا يسمى قاتلا ولومات من ذلك لا
شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة صورته رجل قال لآخر ادم الي
اقبضه واكسر فرماه فاصابه عينه فذهب صوما لا يضمن شيئا وفي التجريد لوقاله
لآخر اقتل ابني وهو صغير فقتل يجب القصاص وكذا لوقاله له اقطع يده فقطع فعليه
القصاص وفي العيون لوقاله لآخر اقتل اخي فقتله وهو وارثه القيس ان يجب
القصاص وهو رواية عن ابي 2 وروى هشام عن محمد بن ابي 2 انه قال
يجب الدية وفي الكفالة للبيهقي جعل الالف كالابن وقال القيس ان يجب القصاص
في الكل وفي الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح بهذه العبارة في الابن يحتمل ان
يكون هذا وجه القيس ولو قال اقتل ابي فقتله يجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع
يجب القصاص ولو قال له اقتل عبيدي او اقطع يده ففعل لا شيء عليه **جنس آخر**
وفي شره الطحاوي لو قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتل القاتل قصاصا

سواء قضى القاضى او لم يقض ويقتل بالسيف ولصرب علانية ولو اراد ان يقتله بغير
السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يوزر الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه سواء
قتله بالقصاص او بالجر او ساق عليه دابة او حربة فاذا لقاه فيها او باقى نوع من
انواع القتل وله ان يقتله بنفسه ويأمر غيره يقتله فاذا قتلته غيره باوصاف مستوفيا
ولا ضمان على ذلك الرجل هذا اذا قتل والامر ظاهر اما اذا قتل فقال له الولي كنت
امرة فانه لا يصدق في ذلك وجب القصاص على القاتل وفي التجريد يستحق من يستحق ما
على فراض ان تعالى ويدخل في ذلك الزوج والزوجة وليس لبعضهم ان يقض دون
البعض لفا كانوا كبارا وليس لهم ان ياكلوا باستيفاء القصاص ولو كان القصاص
بين رجلين فعلى احدهما فللآخر نصف الدية وقيل للآخر نصف الدية في
ماله ثلث سنين ولو قتلته الآخر ولم يعلم بالعفو او علم لا قود عليه عند اصحابنا
الثلاثة ولو قتل عبدا عمدا فالقصاص على القاتل لسيده وكذا الوليان والثلاثة
فلو عفى احدهما فهو كالواحد من الورثة ولو صالح احد الورثة او المولى القاتل من حقه
على ماله جاز وله على القاتل ما شتر في عقد الصلح في مال حصته ولمن لم يصالح حصته
من الدية او القيمة وفي اجماع الصغير حقه الورثة ابتداء وعندهما حق الميت ثم ينقل
الى الورثة ويقض ديون الميت من الدية وبديل الصلح **وما يتصل بهذا الفصل**
وفي اجماع الكبير آثر باب الشهادان الا في العادل لا يقتل اخاه الباغى ويقتل بينه الاعمام
والا في المسلم يقتل اخاه المشرك ولا يقتل اباه المشرك وفي النوازل اختلفوا
ان يقتل ان لا اخذ الاثام ساعيان في الارض بالفساد فان تابا قبل التظفرهما
قبلت توبتهما وبعد ما اخذالا ويقتل ان كان في قطع الطريق وكذا الذنبي الموقوف
والواعي اليه يعزى الى مذهب قال ابو والاباخي على هذا ولا يقبل توبته هكذا افته
الشيخ الامام عن الدين الكندي بمرقند وانما كان ابراهيم بن محمد طمغاني خان قبل

فقتلهم وفي المتن في رجل اراد ان يخلق لحيته رجل ليس له ان يقتله وفي الاجتناب
هذا اذا قلع اما اذا جاء بالبرد ليبرسه فقتله فعليه الضمان ولو قصد بها الفسنة
له ان يقتله وقد روي كتاب الطلاق **الفصل الثاني في قتل اخطاء**
وفي التجريد حكم اخطاء الدية والكفارة وحرمان الميراث ولا خلاف ان تقدير الدية من الابل
مائة ومن الدنانير الف ومن الدراهم عشرة آلاف وزن سبعة عندنا يعنى عشرة دراهم
وزنها مثل وزن سبعة دنائير من الذهب بان يجعل الفضة في كفة وسبعة سبعة
دنائير في كفة فانما استويا فهي عشرة دراهم وزن سبعة هكذا قضى عمر رضي الله عنه
ثم اختلفوا ان المعبر وزن مكة ام وزن كل بلدة في اهلها وظاهر الرواية ان المعبر
وزن مكة ثم قال ابو يعنى من ثلثة اصناف من الابل والغنم والورق وعندها
من البقر ما يتا بقرة ومن اثاة الف شاة ومن احمل ما يتا حلة ودية المرأة
نصف ذكك ودية الذمي والمتم من كدية المسلم عندنا ودية اخطاء ائمة عشرون
بنت مخاص وعشرون ابن مخاص وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
جذعة ودية شبه العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاص وخمس وعشرون بنت
لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة هذا قول ابو يعنى وفي
كتاب الفرائض قال ابو يعنى شبه العمد القتل بالجر الكبير والعصا الكبيرة وعندها شبه
العمد كل قتل بما لا يقتل غالبا كالعصا الصغيرة والجر الصغير واخطاء المحض ان يرمي
الى صيد فيصيب لوميا شئنا فينظنه صيدا فروا اليه القتل بسبب كصب الماء على الطريق
وحفر البئر على الطريق ووضع الشئ على الطريق واخراج الجنان لغامات بهذه الاسباب
وفي النوازل رجل تعمد ضرب يد رجل بالسيف فاصاب عنقه فابان فهو عمد وان اخطأ
فاصاب عنقه غيره فهو خطأ وكذا الورم قلنوة رجل فاصاب عنقه غيره فهو خطأ
ولورم رجلا فاصاب حائطه ثم رجع فاصابه فهو خطأ وكذا لو كان ثوبا وضرب رأس

ولو اراد ان يخلق لحيته ان يقتله

رجل حتمات فهو خطأ وفي نسخة الامام السرخسي لو ضرب انسانا ضربة لا اثر لها
 في النفس لا يضمن شيئا وتامه في كتاب الحدود يات وفي مجموع النوازل رجل صاح
 آخر فحاق فمات من صدمة بجب الدية ولو سلم جلد وجهه فمات ففيه الدية
جنس في العاقلة وفي الفتاوى الصوى العمد المحض لفاوجب الدية اوجب في مال
 في النفس وفيما دون النفس واخطا فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب
 الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاهل وان بلغ دية تامة وفي فتاوى
 القاضى الامام واختلفوا في نفير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى المجنى عليه انه لو
 كان مملوكاكم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت تنقص عشر قيمته ففي الخبر يجب
 عشر دية قال والفتوى على هذا واما نفير الحكومة قالوا تكلموا قال بعضهم ينظر
 الى ما يحتاج اليه في هذا الامر من النفقة واجرة الطبيب وقال بعضهم ينظر الى المجنى
 عليه ان كان رقيقاكم ينقص هذه الجناية من قيمته ان كانت تنقص عشر قيمته يجب
 عشر دية ومنهم من قال ينظر الى لونه جناية لها ارش مقدور وهو الموضحة فان
 كان هذا النصف ذلك يجب نصف ارش الموضحة وعلى هذا الاعتبار لكن هذا انما يستقيم
 لو كانت الجناية على الرأس والوجه قال المفتي ينظر ان كانت الجناية على الرأس
 والوجه يفتر بالقول الثاني وفي غير هذا الموضع يفتر بالاول وان تعرض عليه يفتر بال
 الاول مطلقا فانه ايسر قال الصدر الاشهد وبه يفتر عاقلة الرجل اهل ديوانه ان
 كان من اهل الديوان فان كان كاتباً فعاقلة من كان يزندق من ديوان الكتابة
 ان كانوا يتناحرون بها وكذا عاقلة اهل كل صناعة ان كانوا يتناصرون قال وهذا
 النفير ما قاله السبجاء بوان اهل صناعة ديوانه وعاقلة لكن بشرط ان يتناصروا
 بهذا البصر في معنى الديوان فيكون عاقلة اهل ديوانه في الحقيقة فان لم يكن عاقلة
 من اهل الديوان كاهل البادية واليمن فعاقلة عنده من قبيل ابيه ثم الاقرب وان

لم يمكنهم

لم يمكنهم التحمل يضمن اليهم اهل قبيلته من الناب يغزو اهل عثيرة ولا يضمن اهل ديوان
 آخر ثم يضمن اليهم اقرب القبائل من النسب حتى يكفى ولم يقدر وسمعت من استاوى
 الشيخ الامام عز الدين الكندي بسمه قد انه يجب على كل واحد من العاقلة ثلثة دراهم
 في ثلث سنين ولا يجب اكثر من ذلك فيضمن حتى يبلغ قدر الدية وبهذا تبين ان اهل
 محلة اخرى لا يضمن الى محلة لفا لم يكف محلة لانه لا يتناصرون بمحلة اخرى فيكون جناية
 شخص لا عاقلة له وان لم يكن عثيرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى وروي محمد بن ابي سارة انه يجب في مال الجاهل ولا يجب في
 بيت المال بالاجماع وكذا المقيط والحربة والذي لفا سلم فعاقلة بيت المال
 في ظاهر الرواية ولو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة الملوكة المتأخرون
 اختلفوا في هذا قال بعضهم لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابو جعفر قال وبه كان
 يفتر الشيخ الامام المرعيني في **جنس آخر** رجلان اصطدما فوقا فماتا ان وقع
 كل واحد منهما في وجه لشيء على كل واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفا
 فعلى عاقلة كل منهما دية صاحبه ولو وقع احدهما على قفا والآخر على وجه قدم
 الذي وقع على وجهه هدر وفيه الآخر على عاقلة صاحبه منديل في رجلين فاخذ احدهما
 طرفا والآخر الطرف الآخر فتجاوبا فوقا فماتا فان وقعوا مبتطحين يجب دية كل
 واحد منهما على عاقلة الآخر وان وقعوا متلفين على قفاها لا يجب شيء لواحد منهما
 ولو وقع احدهما مبتطحا والآخر متلفيا لا يجب دية المتلفي ويجب دية المبتطح
 وفي العيون لو قطع رجل المندبل فوقا على اقيمتها فماتا ضمن القاطع دية المندبل
 كذا روي عن ابي س وعمن الامام الفضل انه لا يجب على القاطع شيء لالدية ولا
 القصاص جني في يدايه جذبه انسان من يدايه والاب يمكه حتمات فدية البصير
 على من جذبه ويرثه ابوه وان جذبه الرجل وجذبه الاب حتمات فعليهما الدية ولا يرثه

ثم وثم الحان
 كذا قال في
 من النسب

ابوه رجل اخذ بيد رجل فحذب الرجل يده فانكسرت يده ان اخذه بالمصافحة فكشتم عليه من ارش اليد وان كان عقرا فثاوى فمذبا ضمن القابض دية اليد ولو
 عض ذراع رجل فحذب العضوض ذراعه من ماله ذراع هذا بخلاف ماله اذا كان
 يده ثوب فتثبت بالثوب رجل فحذب صاحبه من يده المتثبت فتخوق الثوب ضمن
 المتثبت نصف ذلك وان كان الذي حذب الثوب من لبس الثوب ضمن جميع الخرق و
 مسئلة وضع الرجل على المكعب ثابة السائل في الفناوى **جنس آخر** رجل
 حفيرا في الطريق فوقه فيها انسان ومات جوعا او عطشا او غما قال ابو حنيفة لا ضمان
 على الحافر وقال قاضي يضمن في الكل وقال ابو يوسف ان مات غما ضمن وان مات جوعا
 فلا هذا في التجريد وفي النوازل رجل اخذ رجلا فادخله بيتا وسد عليه بابا حتى
 مات منه جوعا او عطشا الفتوى على قول ابي حنيفة انه لا يضمن في الجميع واما لفاستقر رجل
 رجلا التمس عليه من الفقه ابو الليث انه ان دفع اليه حنيفة فمات كاشي عليه
 ويرث منه وكذا لو قال لاخر كل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا هو مسموم فمات
 لا يضمن رجل لو دخل ناما او صبيا او مغي عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في البصية
 والمغنى عنه دون النسيان **جنس آخر في الغرة** وفي التجريد رجل ضرب بطن
 حرة فالتقت جنينا ميتا ففيه الغرة عبدا وامة يساوي خمسة مائة درهم ذكرا او
 انثى والغرة على العاقلة وتقسيم بين ورثة اجنين ولا يرث الضارب منها شيئا
 ولا كفارة على الضارب وان الفت جنينا فمات ففيه دية كاملة وان الفت جنينين
 جنينين وجب في كل واحد منهما حاله الاجتماع ما يجب حاله الانفراد ولو ماتت
 الام من الضربة ثم خرب اجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية الام ودية اجنين
 وان خرب بعد موتها ميتا فعليه دية الام وكاشي في اجنين ولو ضرب بطن امه فالتقت
 جنينا ميتا ففيه نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمته ان كانت انثى لانه الواجب

في الذكر والانثى خمسمائة درهم ويطع نصف عشر دية الذكر وعشر دية الانثى وعن
 ابي حنيفة كاشي في جنين الامة ويجب ما نقص من الام وهو كجنين الدابة ولو استبان
 شئ من خلقه شعرا او طفرا يجب الغرة وفيه ماله التامة وفي الفناوى والصوى امرأة
 اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء لوقا الولد متعمدة فطرحت يضمن عاقلها
 الغرة وهذا اذا فعلت بغير لؤفة الزوج فان فعلت باؤفة الزوج لا يجب لها ولو عالجت
 حتى سقطت الولد فهذا كالشرب ولو اوتت امرأة حتى فعلت لا تضمن المأمور
جنس آخر في سائل الصبيان رجل اعطى صبيا سلاحا يملكه فغضب
 البصية بذلك يجب دية البصية على عاقلة المعطي ولو لم يقل امك في المختار انه يضمن
 ايضا لو قال البصية اصعد الشجر وانقضت ثارده فصعد وسقط ضمن الآمر ولو امر
 عبد الغيب بكذا فخطب او بعمل آخر بغير لؤفة الولد ضمن ما تولد منه ولو دفع السلاح
 الى البصية فقتل البصية نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع احر البالغ العاقل لفا
 او صبيا بان يقتل رجلا ففعل ضمن عاقلة البصية ثم يرجع عاقلة البصية على عاقلة الآمر
 علم البصية بفساد الامر او لم يعلم رجل صاع صبيا على حائط فوقه فمات لا يضمن وجبته
 هذا في شرب الخماوى لفا كان اجازة صبيا او مجنونا لا يخفى اما ان يكون في بني آدم
 او في الاموال وفي بني آدم لا يخفى في النفس او فيما دون النفس عمدا او خطأ في الارواح
 او في العبيد في الذكور او في الاناث ان كان في بني آدم فعمده وخطاؤه سواء كان في
 النفس يجب الدية على العاقلة ثلث سنين في كل سنة ثلث الدية وان كان في العبيد
 والاماء يجب قيمتهما بالغة ما بلغت الا لفا ازداوت على عشق الآف فحينئذ ينقص
 عشق وفي الامة تنقص من خمسة الآف عشق في ظاهر الرواية ولو كان في بني آدم
 فيما دون النفس في الحر لفا لم يبلغ نصف عشر الدية في الرجل خمسمائة وفي المرأة
 مائتان وخمسون يجب في ماله حالا وان بلغ نصف عشر الدية يجب على العاقلة و

وفي النوازل لو قال لا اتقنه فوقه لا يضمن
 ولو قال في فوقه فمات يضمن

فقط بغير
 اسنان ودين
 بغير المعضن
 فديله الاسنان
 بعد دية بغير الحائل
 الارش

يؤخذ في سنة واحدة فان جاوز الثالث يؤخذ في السنة الثانية فان جاوز الثالثين
يؤخذ في السنة الثالثة وهذا الاقرار وفي العبد والاماء فيما دون النفس يجب
في ماله هذا الجناية على بني آدم اما في الماله فيجب بالغة ما بلغت **جنس آخر**
رجل جامع مع صغيرة لا يتجاوز مثلها فان كانت اجنبية يجب الدية على العاقلة
وان كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج ولو زال بكارة افرأه بجر
او غيره يجب على المزيل مهر صتيان وقعت احدهما على الاخرى فزال بكارة احدهما
بفعل الاخرى يجب مهر المنزل على الصبية واصل هذا في الفناوى والصوى لوزن
صبي بصبية لا حد عليه وعليه المهر لانه مواخذ بافعاله وفي نوار هشام صبي ابن اربع
عشر سنة تزوج افرأه ثيبا بغير اوابيه فوطئها لا مهر عليه يعني لافالم بحز الآب
النكاح وان كانت بكر افاضتها وهي نائمة لا تدرى ولم يزوجها قال محمد عليه
مثلها والجنون كالصبي وفي النوازل المجنون او البعير الكران لاقصد قتل انسان
فقتله المصول عليه يضمن قيمة البعير ودية المجنون كذا قال الفقيه ابو الليث في النوازل
وفي المنتقى رجل معه كيس فيه ماله فضر به انسان فسط ميتا ونوى الماله فا
لقائل ضامن من ذلك الماله وثيابه التي عليه **جنس آخر** وفي شرح الطحاوي
اجنابة على العبد فيما دون النفس لا يخفى اما ان يكون متهمكة او غير متهمكة وكل
جنابة لو كانت على اخر اوجب كمال الدية فاذا حصلت على العبد فهو متهمكة وحكمه بنين
مثاله فقهاء الجنين وقطع اليدين والرجلين والذكر وقطع يد رجل من جانب واحد
واما قطع الاذنين وحلق الحاجبين لافالم ينبت فيه روايتان 2 رواية جعله متهمكة
وفي رواية لم يجعله متهمكة ولو كانت اجنابة على الحر لا توجب كمال الدية كقطع يد رجل
من خلاف فزاك غير متهمكة والاصل ان كل جنابة لو حصلت على الحر ولها ارش
مقدر كالموحدة فيها حمائية فذلك نصف عشر الدية فاذا حصلت في العبد يجب

نصف عشر قيمته الا اذا بلغت حمائية فحينئذ ينقص نصف درهم وان كان يدا واحدة
او عين واحدة يجب نصف القيمة الا اذا بلغ نصف القيمة خمسة آلاف درهم فحينئذ
ينقص منه خمسة دراهم فان لم يكن لها ارش مقدر في الحر لا يجب في اليد نقصان
قيمتها وفي قطع افة واحدة ونصف حاجب واحد روايتان واختار الطحاوي انه
يجب نقصان قيمته وكلامها غير متهمك 2 رواية اخرى قطعها ونشها متهمك
فيجب نصف قيمته ثم ان كانت اجنابة متهمكة فعند ابي المولى بالحيد ان شاء
جسد العبد لنفسه ولا يزوج بشئ وان شاء لم يزوج وبوجه بقيته وعندهما ان شاء
سلم وبوجه بالقيمة وان شاء جسد عند نفسه وبوجه بالنقصان وفي المنتقى
لذا قطعت يد العبد خطاء فعلى القاطع ما نقصه الا اذا بلغ خمسة آلاف فحينئذ
ينقص خمسة دراهم وكذا الاجنابة دون النفس وقد قال ابو 2 في الجانب من
العبد والافوه والحيمة ما نقصه وفي الاصحح لا يزداد على الف درهم وفي سنة
ما نقصه فان بلغ حمائية ينقص نصف درهم **نوع آخر** رجل او عبد رجل
بان باقى فابق فهو ضامن وكذا لو امن بان يقتل نفسه فقتل والعبد صغير او كبير
ولو اوره بان يفد متاع مولاه لا يضمن الآر واصل هذا في شرح الطحاوي قال اخر
البالغ اذا امر عبد صغيرا او كبيرا ما دوننا في التجارة او مجورا عليه ليقتل رجل خطا
فقتل يخاطب مولى المأمور بالدفع او الفداء في كل موضع لا يكون موجبا للقصاص
ثم يرجع مولى العبد باقل من قيمته ومن دية المقتول على الآر في ماله حالا ولهذا لو
تلف في حال استعماله يضمن والعبد المغضوب لو جنى جنابة عند الغاصب يخير مولاه
بين الدفع والفداء ثم يرجع بذلك على الغاصب كذا هذا لان الارسلتماله او غضب و
كذا لو كان الارصنيا خا ما دوننا ولو ارضينا بذلك لا يلزم الارشني ولو كان الآر
مجورا لا يضمن شيئا من ضمان الغضب واجنابة ولو كان الآر عبدا ان كان ما دوننا وصغير

او كبير والمأمور ما دون او مجبور صغير وكبير يخاطب في المأمور بالدفع او الفداء ثم يرجع باقل من قيمة المأمور وارسل الجناية في رقبة الآمر وما يتصل بهذا الفصل
مسئلة صارت واقعة وهي استعمال العبد اختلف في الحمام لا يوجب الضمان فلو كان
للحماني عبيد فامر عبدا بالخلق تعين ذلك حتى لو استعمل عبدا فخر ضمن عبدا قال الخيام
اقلح سن فقلح بغير لفة المولى يضمن واور لا يضحى وكيفية الضمان وقد ذكرناها
الفصل الثالث في الأطراف يبدأ بمائيل اللحية ثم بالعين
ثم بالسن ثم باليد والرجل والاصابع وفي شدة الطحاوي رجل حلق لحيته رجل اورثه
او تنفها يؤجل سنة فان مضت السنة فلم تنبت يجب الدية ولا قصاص في الشعور
ولومات المخلوق والمنقوق قبل احواله ولم تنبت فلكل شي عليه عند ابيه وفي شعر
ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم مع الشعر وبغير الشعر فجب النقصان ثم في اللحية انما
يجب الدية لولا كانت متصلة او خفيفة وافرة اما لولا كان كوسجا يجب حكومة العدل
وفي ان ارب لفا لم ينبت حكومة العدل قال الفقيه ابو جعفر ان كانت اللحية بحال منها
عيب وثيقا لا يجب شي ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية لفا علم انه نصف
وان لم يعلم ان الغائب كم هو يجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضل لفا انتف
بعض لحيته رجل يقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقى فيجب على احواله بحسب ذلك
واذا نبت بعض اللحية يجب حكومة العدل وفي خلق اللحية لفا صالح ثم نبت يرجع بما دفع
ولو نبت بيضاء وهورش لا يجب شي وعندهما يجب حكومة العدل والفقه
ابو الليث كان يفتي بقولهما وفي العبد لفا نبت بيضا يجب النقصان وفي العيون
يجب حكومة العدل وفي العبد لفا لم ينبت يخيّر المالك ان شاء تركه وان شاء دفع
العبد فاخذ القيمة واما العين وفي شدة الطحاوي القصاص في العين انما يجب
لفا ذهب ضوفا والعين قائمة اما لفا قلح احد قلع او وجاء بالسكين يجب الدية

دو القصاص لانه عسى يؤدي الى استيفاء الزيادة لانها فيها ضرر العوق ما يمنع التساوي
وطريق استيفاء القصاص ان يدعوا القاض بالمرأة فيوقد عليها النار فيحيمها ويقربها
من العين التي تقتض فيها ويمسك الاخرى بخزقة او قطنه مبلولة فاذا ساله ناظره
كف عنه وتم القصاص ولذا انكر الضارب فذكر القدوري انه يعرف ذلك بنظر الاطباء
اليه وفيل مائيل العين وقال ابن مقاتل يستقبل عين الشمس مفتوحة للعين
ان دعت عينه علم ان الصنوء باق وان لم يعلم بذلك يعتبر في ذلك الدعوى والاكتاد
والقول قول الضارب مع يمينه على البتات ولا يقتض اليمين باليسرى ولا اليسرى
باليمين وان كان بعين المجنونة عليه حول لا يقرب بهره ولا يقتض منه شي فاذهب
ضوفا رجل اقتض منه وان كان احواله الشديدي بعين المجانة دون المجنونة عليه بخير
المجنونة عليه ان شاء اقتض وان شاء ضمن نصف الدية في ماله رجل لذهب العين
اليمين من رجل ويسرى احواله ذابته وعيناه هيحة اقتض له ويترك اعجمي ولو ضرب
العين ضربا فابتض بعض النازر لم يكن فيه القصاص وفيه حكومة العدل ولو ضرب
عين رجل عمدا باصبعه ضربا حفيقة فذهب ضوفا فيها القصاص فان مات من ذلك
فدية النفس على العاقلة ولو قصد بان يضرب يداخر بحشبة فاصاب عينه فذهب
بصره يجب الدية لانه شبه العمد وفي العيون عن محمد لفا تعدت شيئا من انسان
فاصابت شيئا منه سوى ما تعدت فهو عمد ولو اصاب بذلك غيره بغض غير ما قصدت
به فهو خطأ وفي النصاب ونفيه واذ اقتصدان يضرب يداخر بالليف فاخطأ
فاصاب عنقه وابان راسه فهو عمد ولو اراد رجلا فاصاب غيره فهو خطأ وفي
المنشقة رجلان في الملعب كذا حددهما صاحب فذهب عينه او اكسرت سنه فهو عمد ولو
ضرب رجل امرأة او على القلب فاقصاص لا يجري بين اطراف الرجل والمرأة وفي
عين الاغور نصف الدية وقال بعض العلماء كمال الدية لان العين له كالعينين البصيرة

لذا في سها فاصاب عين اواة والوامي ابن تسعين او نحوه في النوازل عن ابي بكر
الاسكافي انه يجب في ماله البصية ان كان له ماله وان لم يكن له ماله فمظرة الى ميسق
ولا ضمان على والده قاله الفقيه ابو الليث انما قال يجب في ماله لانه لا يرى للجمع
عاقلة قاله الفقيه لو كان للبصية عاقلة يجب عليهم لها الشهود اما لفا القوا البصية
او شهد البصيان لا يجب في شئ فذكر الناطق في ان ضمان العين على وارتب ثلاث
احديها ان يكون في احدهما نصف بدل الذات وهو الادنى في امر نصف الدية وفي المملوك
نصف القيمة والثانية ان يكون من في احديهما ربع بدل الذات كاليهايم ان يكون في
احدهما التي يحمل عليها وتركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة ان
يكون الواجب في احدي العينين ما انقص من قيمته كاشاة والكلب والسور وغير ذلك
واما السن وفي شره الطحاوي في السن القصاص اثنية بالثنية والنايب بالنايب
والفرس بالفرس ولا يواخذ الا على بالا سفل ولا الا سفل بالا على بالاجماع ولو كسرت
او نزع من اصلها يجب القصاص ولو كسر بعضها فاسود الباقية او احرقت او اخضرت
او دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص ويجب الدية في ماله ولو ضرب سن
رجل حتى تحركت وسقطت ان كان خطاء يجب خمماية على العاقلة وان كان عمدا يقتص
وفي التجريد لو كسر بعض السن فاسود الباقية او دخلها عيب يجب حكومة عدل ولا قصاص
فيها وفي اجماع الصغير قال يجب دية السن خمماية ولو كسر بعض السن فقط الباقية
لا يجب القصاص في اليهود من الرواية وروي ابن سماء انه يجب رجل لطم رجلا
فكسر بعض اسنانه يستحق من سن الضارب وكذا القدر ولذا كسر ربه سن انسان
والسن المكسور مثل ربه سن الكاسر لا يكون على الصفر والكسر بل على قدر ما
كسر من السن وان كسر نصف سنه او ثلثها او ربعها كرامتوا يستطيع في مثله
القصاص اقتص منه بمرد وان كسر مثلم ليس بمتموجي لا يستطيع ان يقتص

منه فعلية ارش ذلك في كل سن خمس من الابل او من البقر ولا يزيد دية الادنى او
شئ من الادنى على عشرة آلاف درهم او على مائة من الابل الا اللسان والمقدم و
المؤخر والثنيا والانياب والارض لسواها وفي السن اذا نبتت لاشئ على الفالح و
ان نبتت معوجة يجب حكومة العدل وان نبتت سوداء جعل كانه لم تنبت ولو انبت
المقلوع سنة سنة في مكانها فنبت يجب الارش كاملا وكذا في الاذن المقطوعة
لذا اعاد ما لمكانها فالتامت لا يعتبر هذا في شره الطحاوي وفي نسخة الامام خواهر زاده
لو نبتت بلاتفاوت لاشئ على اجماع وكذا في الاذن وفي النوازل عن ابن سفيان
قال في سن بالغ لا يوجب سنة انما ذلك في البصية ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن
اما لفا ضرب سن رجل فتحركت ينتظر حولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يوجب
في البالغ وفي الزيادات في كتاب البيوع اشادة الى انه يوجب وفي نسخة الامام الرضا
سنة حولا في الكبد الذي لا يبرئ بانه في الكسر والقلوع وهكذا في شره الثاني و
هكذا في المنقعة قاله وبالاول يفتي انه لا يوجب حتى ضرب سن بيه حتى انتزعها
ينتظر بلوغ البصية ان بلغ ولم تنبت يجب على عاقلة خمماية درهم وان كان من
الجمع ففي ماله ولو قلع سن رجل لا يقلع سنة ولكن يؤخذ بالبدن من سنة الى ان
ينتهي الى اللحم ويقط ما سواه وهكذا في شره الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى وفي
الجامع الصغير هكذا ذكر القدر والامام الرضا والامام خواهر زاده فالحاصل
ان النزع مشروع والاخذ بالبدن احتياط وفي الايضاح رجل ضرب سن رجل فحركها
واضطربت ان كان حيا لاشئ فيها وان كان عبدا ففيها حكومة عدل فلو انتظر
حولا فان احرقت او اخضرت او لسوت يجب كمال الدية وان اصبحت اخضرت المشايخ
فيها والخناد انه يجب الدية كالا سفل فلو لم يتبعن لونها لكن تحركت فجاء آخر فقلعها
فقلعها يجب على كل واحد منهما حكومة العدل ثم فيما لفا اخضرت او لسوت او احرقت اما

يجب الدية لفافات منقعة المضغ فان لم تفت ان كانت من اللسان التي ترى يجب
الدية ايضا وان لم تكن واحدها لا يجب شي في الفناوي الصوى واما اليد والاصابع
وشره الطحاوي لفا قطع اصبعيها ثلاث مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع وان
كان فيها مفاصلان ففي احدها نصف دية الاصبع وفي الاصبع وكل اصبع عشر الدية
اصابع اليدين والرجلين سواء واذا قطع اصبع رجل فشلت اخرى جنبها او قطع يده
اليمنى فلما قصاص فيها وفيها الارش عند اية 2 وعندهما عليه القصاص في الاولى
والارش في الثانية هذا في الثاني وفي مجموع النوازل رجل اراد ان يضرب آخر باليف
فاخذ الآخر السيف بيده فخذ صاحب السيف من يده فقطع نصف اصبعه ان كان
من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية الاصابع واما الطفر
رجل قطع طفره ان بنت كما كان فلكشي على القاطع وان لم يثبت او بنت متعينا
ففيه حكومة عدل لكن في المتعيب دون ما لم يثبت وليس فيه ارش مقدر ولا قصاص
واما اليد وشره الطحاوي لفا قطع اليد من نصف الزراع خطأ ففي الكف والاصابع
نصف الدية وفي الزراع حكومة عدل عند اية 2 ولو قطع اليد من العضو او
الرجل من الخنجر يجب نصف الدية وما فوق الكعب بتعوية اليد يجب مؤجلة
في سنتين ثلثا في السنة الاولى والباقي في السنة الثانية ولذا كرجل يدعها او رجله
لا يجب في حاله شي وفي الفناوي الصوى ولو ضرب يدرجل فشلت ان لم تنقبض ولم
تنبسط يجب دية وفي شره الطحاوي قال في اليد لثلاث حكومات العدل وفي الاصل
لا يقطع طرف عبد بطرف حر وكذا العبد بالعبد وكذا بين الرجال والنساء وكذا بين
الصبيته والثلثاء وفي العيون قال محمد عشرة في الانسان في كل واحدة الدية كاملة
الانف واللسان والذكر والعقل والرأس لفا حلق فلم يثبت واللحية والصلب
لذا كرا وانقطع الماء او اذا سلس بوليه وفي الذبر لفا طعن فلا يتمسك الطعام

وعشراوي

عشراوي يجب في كل اثنين الدية العينان والوزنان والحاجبان والثغنان والحيان
واليدان والرجلان والانشيان والاليتان والسمع وفي الذنين الدية وفي احدها
نصف الدية وفي الحليتين الدية وفي احدها نصف الدية وفي ثدي الرجل حكومة العدل
وفي احدها نصف ذلك وفي حلمة ثدييه حكومة العدل دوة ذلك وفي قطع الذكر من
اصله ان كان خطا يجب الدية وان كان عدا اختلف الروايات فعن ابي يس ان يجب
القصاص وعن اية 2 انه لا يجب ولو قطع من الحشفة ففي العدا القصاص وفي الخطاء
الدية فان بقى شي من الحشفة لا يجب القصاص ويجب الحكومة وهذا كله لفا
تحرك الذكر فاما لفا قطع ذكر مولود لم يتحرك ففيه الحكومة وفي ذكر العين والحشفة
الحكومة وكذا في لسان الارفس والعين القايمة الذاصب ضوئا واليد الثلثاء والرجل
الثلثاء حكومة هذا في الجرد ولو اخذ خصية رجل فشدا فذهبت الرجولية يجب الدية
ولو ضرب امرأة حناصرت مستحاضة يجب الدية وفي احزانة ينظر هو لا ان يرات لا
يجب شي وان لم تداء فعليه الدية وفي الضلع لفا كرت حكومة العدل وفي الصلب
لذا في كلف يقدر على القيام ففيه حكومة العدل وان لم يقدر او هار احد ففيه دية
كاملة وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن فيه اثر الضرب فحكومة ان لم يكن فيه اثر الضرب
فلكشي فيه وهو مودعة وفي صلب المرأة لفا كرا وانقطع الماء الدية وفي الشر
قوة لفا كرت حكومة العدل وكذا كرا كل عظم ففيه حكومة العدل بقدر ما يرى
الحاكم بعد نظر ذوي عدل من يعالج الكسر ولو طعن بطنه بالزحج فصار بحال لا
يتمسك الطعام ففيه الدية ولو قطع المرأة وصاد بحال لا يتمسك البول ففيه الدية
ولو قطع ذكره من الاسفل فغطت لحيته ففيه الدية ثلاث ديات دية في الذكر وفيه
في الانثيين وفيه في اللحية ولو قطع لسان صبي ان سهل يجب الحكومة وان تكلم يجب
الدية في الخطاء ولا قصاص في العمد وعن ابي يس ان يجب ان قطع الكل وفي عن المولود

لا يتمسك
لا يتمسك

ان البصر الدية في اخطاء والقصاص في العمد وان لم يبصر الحكومة **جنس آخر في**
القائمة وفي المتن عن محمد بن ابي نجر في رجلين في بيت ليس معهما احد فوجد
احدهما مقتولا قال ابو ساضمة الدية وقال محمد لا اضمنه لعلة قتل نفسه وفي
فتاوى الصوفى كلا بازي ودر دارنه اقتلوا فانه يجعل قتيلا مكان فيجب القامة
والدية على اهل تلك المحلة وجملة هذا في شرع الطحاوي اذا وجد القتل قتيلا لا يخلوا
امان وجد في غدا الملك كالمفازة او في الملك ثم لا يخلوا في ملك خاص كالدار والحنان
او في ملك عام كالمحلة اما اذا وجد في غدا الملك قدم صدر ولا قامة فيه ان كان بحال
لا يسمع الصوت في مصر من الامثاله وان كان بحال يسمع فعلى اقرب القرى اليه الدية
اما اذا وجد في الملك الخاص نحو ان وجد قتيلا في دار رجل فعلى عاقلة القامة والدية
وان وجد في الملك العام نحو ان وجد قتيلا في غيبه القامة والدية تختار الاولين
رجلا منهم فيجلف كل واحد منهم بالله ما قتل ولا علمت له قاتلا فان لم يتم اهل
المحلة خفن كدرت الايمان عليهم ولو وجد في نهر عظيم بجوار الماء ولا ملك لاحد
فيه قدمه صدر وان كان مربوطا على شط النهر وهو ليس بملك واحد قدمه صدر
لذا كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الامثاله ولو كان يسمع فعلى اقرب القرى
اليه وان كان انقط ملكا ان كان خاصا فهو كالدار وان كان عاما فهو كالمحلة
وان كان في نهر صغير تقوم مروجين بجري به الماء او كان مربوطا في جانب فعلى عاقلة
ارباب النهر والنهر الصغير ما يقض فيه بالشفعة واذا وجد القتل في الملك في موقعة
وتمام الشرع في اخراجه **جنس آخر في الصلح** ذكر الكوفي في مختصره ان
العفو عن القاتل افضل رجل قتل عمدا وله وليان فصالح احدهما القاتل من الدم
على جنين الفاجا الصلح في نصيبه بخمس وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة
الآف وعن ابي الصلح على اكثر الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف

الدية والرواية المشهورة في الاول بخلاف قتل اخطاء حنا لا يجوز الصلح منه باكثر
من جنس الدية قبل القضا بنوع آخر منه ويجوز بغير جنس وان كان اكثر وكذا يجوز
بجنس اذا كان بعد ما قضى القاض بنوع آخر منه ببيان لفاصل على مائة بعد او على
الف دينار او على عشرة آلاف درهم جاز وفايدة الصلح بخين ذلك الصلح فان بدون
ذلك احياء القاض وان صالح على شيء من هذه الانواع باقل يجوز و باكثر لا يجوز
الريادة وان صالح على شيء مالم يرض عليه الدية جاز لفاصله اليه لانه لو لم يدفعه صار
دينا بدين وهذا اذا لم يكن قضى عليه بالدية فان قضى عليه بمائة بغير مثالا فصالح القاتل
الاول من مائة بغير اكثر من مائة بقرن غيره فدفعه لا يجوز الصلح بالتقليل منها واكثر
قبل القضا بغيره وبعد هذا صلح الاصل قوم اجتمعوا على كلب عقود فدمع بالترام
فاخطاهم فاصاب جارية صغيرة فماتت وشهد قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان
فلانا رماه فصالح الاب صاحب السهم على شيء ثم طلب المصالح رد الصلح ان كان يعلم
ان المصالح هو الجار وان الصبي ماتت من تلك الجراحة فالصلح جائز فان لم يعلم غير
معرفة السهم فالصلح باطل فان كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي رماه فماتت
ابوها فلتطهر فسلطت وماتت ولا يدري من اللطمة ماتت او من الرمي فان كان صاحبه
الاب باذن سائر الورثة فالبدل سائر الورثة ولا ميراث للاب وان صالح بغير
اذنهم فهو باطل وللأب ولاية استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وما دونها
وبصالح عنها والوصية يستوفى فيما دون النفس لانه النفس وبصالح فيما دون
النفس وهل يصالح في النفس فيه روايتان واما القاض فهو كالاب ذكره اكثر
المتأخرون في شرعهم واستدلوا بها ذكر محمد في الكتاب ان من لا ولي له اذا قتل
عمدا فليس له ان يستوفى القصاص وبصالح ولا يعنفوا فكذا القاض

الفصل الرابع في اجمالية في غير بن آدم ما يوجب الضمان

في ذلك ومالك لا يوجب وأنه يشمل على سبعة اجناس اجنس الاول في الدواب
والثاني في النار وما يتولد منها والثالث في المروء وما يحدث منه والرابع
في اشراج الجناح والخمس الاشهاد على الحايطة الماييل والستة في السباع
السابع يشهد سلامة على انسان اجنس الاول وفي شره الطحاوي ان كانت الدابة تسيير
وعليها رجل فتحمها فالقت الراكب ان كان النخس باذنه الا يجب على النخس شيء
وان كان بغير لفته فعليه كمال الدية وان ضرب النخس فمات فدمه هدر وان اصاب
رجلا آخر بالذنب او بالرجل او كيف ما اصاب ان كان بغير لفته الراكب فالضمان
على النخس وان كان باذنه فالضمان عليهما الا في المنقحة بالرجل والذنب فانها جبار
الا لولا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فنفخت رجلا فالضمان عليهما
وان كان بغير لفته فالضمان كله على النخس ولا كفارة عليه وفي المنقحة رجل واقف
وابته في الطريق فامر رجلا بالنخس فارت عن موضعه ثم نفخت رجلا كان على النخس
دون الراكب ولو كانت الدابة مربوطة في غير ملكه فان دغبت من ذلك الموضع وفتحت
الرابط فقد زالت اجنابة فما عطب به شيء من ذلك فكله هدر فان جانت في رابطها
فما اصاب شيئا فعطب فذلك كله مضوق سواء ضربت بيده او برجلها او بوثرها او
ببولها فذلك سواء وان كانت الدابة غير مربوطة فزال عن موضعها بعد ما وقفها
ثم جنت على رجل كان هدر ومن ارسل بهيمة فاصابت في فورده شيئا ضمن وكذا
لو لم يكن لها قايده ولا سائق ولا زاجر ولو عطفت عن ذلك الطريق وكان لها
طريق آخر فاصابت شيئا منه لا يضمن ولو عطفت ولم يكن طريق غيرها بان استقبالها
حايطة عن يمينها طريق او عن يسارها طريق فاخذت يمينه او يساره وقد كان السائق
كف عن سياقتها وزجرها فذلك مضوق على المرسل ولو سكنت ساعة ثم سارت فهو
هدر ولو اغذى كلبها حتى عتس رجلا لا يضمن كما لو ارسل بازيا وعن ابن سبي يضمن

سواء كان بقوده او بسوقه او لا بقوده ولا بسوقه كما لو ارسل البهيمة وعند محمد
ان كان سائقه او قايده يضمن وان لم يكن لايه اخذ الطحاوي والفقهاء ابو الليث
كان يفتي بقول ابن سبي وهذا اختيار ابن حازم قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير
وفي الزيارات اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معلما لا يشترط
ان يكون عويا يقال ويضمن مطلقا وفي غير المعلم يشترط السوق وفي الجامع الصغير
رجل ساق دابة وعليها سرب فوقع السرب على رجل فقتله ضمن السائق كما في المحل
رجل سار على دابة فوقعت لروث او بول فعطب انسان بروتها او بولها لم يضمن فان
اوقفها صاحبها لغير ذلك فرائت او باليت فعطب انسان بروتها او بولها ضمن
رجل سار على دابة فاصابت بيده او رجلها حصاة او فؤاة او اثار غبارا فقفاوت
عين انسان لم يضمن وان كان حجر كبير يضمن ويضمن الراكب كل شيء اصابته الدابة
بيده او براسه او كدمت او حنطت وان نفخت برجلها اوفد بها لم يضمن وان اوقفها
يوافد بنفحة الرجل والذنب ايضا وكل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقايد و
مالا يضمن الراكب لا يضمنه القايد والسائق رجل قاد قطارا فوطئ البعير انسانا
فقتله فعلى عاقلة القايد الدية ولو ربط رجل بعيرا في القطار فوطئ المرابط انسانا
فقتله فالدية على عاقلة القايد فيرجع عاقلة القايد على عاقلة المرابط ان لم يعلم برابط
البعير ولو قاد انسان اعى فوطئ الا على انسانا فقتله لم يذكر هذا قاله الفقهاء ابو الليث
ينبغي ان لا يجب على القايد شيء وفي المنقحة لولا وقف دابة في سوق الدواب والضمان
على صاحبها وعلى هذا السنية المربوط على الشط وقال محمد من اوقف الدابة على باب
السلطان يضمن ما اصابته ولو اوقف دابة على باب المسجد الا عظم او المسجد الآخر
فهو ضمان لما نفخت برجلها الا لولا جعل الامام للمسلمين موضعاً يوقفون عليه
دوابهم فلا يضمن وفي غضب الفخاوي رجل ساق حمارا عليه وقد عطب وكان رجل

واقفاً الطريق أو سير فقال السابق بالفارسية كوشت كوشت أو بخت فلم يسمع الواف
حتا أصابه الحطب فخرق ثوبه أو سمع لكن لم يتهيأ له ان يتنحى عن الطريق لضيق المدة
ضمن وان سمع وتهيأ لكن لم ينتقل لا يضمن ولا فوق بين هذا وبين الاضم وعينه و
نظير هذا من اقام حماراً على الطريق وعليه ثياب فجاء راكب وكوشت زد وخرق الثياب
ان كان الراكب يصحاح الحمار والثوب يضمن وان لم يبصر ينبغي ان لا يضمن فعلى هذا اذا
كان الثوب على الطريق والناس يمرّون عليه وبهم لا يبصرون لا يضمنون وكذا رجل
جلس على الطريق فوقه عليه ان لم يبع فمات اجالس لا يضمن ثم في الذي ساق حماراً
لذا كان لا ينادى بركت أو كوشت حتا تعلق الحطب بثوب انسان وخرق يضمن ان مشى
الحمار الى صاحب الثوب اما اذا كان صاحب الثوب يمشى الى الحمار وهو يراه ولم يتباعد
عنه لا يضمن وفي النوازل رجل لو دخل بغير اعتناء في دار رجل وفي الدار بغير صاحبها
فوقه عليه المغتلم فقتله قال الفقيه ابو الليث ان لو دخله باذن صاحب الدار لا يضمن
وان ادخله بغير لونه ينبغي ان يضمن وعيد المغتلم كالمغتلم ولو ادخل بغير صاحبها
لقن السهم فضر بجنا وقتله لا يضمن رجل لو دخل غنماً او ثوراً او حملاً او كرمًا او
ستاناً او ارضاً فافترها وصاحبها معها يسوقها فهو من امن لما افتر وان لم يكن
يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يكن يسوقها على قياس مثله المغتلم وفي غضب
الغناوى اذا وجد بقرة في ذرع فاحضر صاحبها ليخرجها فاحضرها صاحبها فافترت
الدابة الزرع عند الاخرى ان احبزه ان دابة في الزرع ولم ياره بالافتر لا يضمن
وان اراه حين احب لا يضمن ولو لم يجز صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخرجها من
الزرع فجاء ذئب فاكلها في غضب المشتكى ان لا يضمن وفي غضب الغناوى المختار ما
قاله اكثر المشايخ ان اخرجها وساقها ضمن وان اخرجها وما ساقها لا يضمن وكذا
لو اخرج دابة العيز عن ذرع العيز رجل لو وقع في دار رجل فاحضرها صاحب

الدار فملك لا يضمن كذا في الزرع ولو وضع ثوباً في بيته فوثق صاحب البيت ضمن الراعي
لذا وجد في السرة بقرة قطرد ما قدر ما تحرك من سرجه لا يضمن ولو وجد في مبرطه دابة
فاخرجها فاكلها ذئب او ضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في ذرع او كرمه دابة وقد افترت
ذرع فحضرها فملك ضمن صاحب الكرم رجل ربط حماراً على سارية فجاء آخر بحمار
وربط حماره على تلك السارية فعوض احد الحمار الآخر فملك فان ربطاً في موضع لهما ولاية
الربط لا يضمن وان لم يكن لهما ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا
ملكاً لاحد لا يضمن لذا كان في المكان سعة في الطريق شاة لانسان دخل دكان روكس
فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها فكسرت الشاة قدر الدوس يضمن **وما يتصل**
بهذا اجناية على الدواب شاة لقصاب فقيت عينها فيها ما نقصها وفي عين بقرة
اجترار وجوزوع ربو القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس ربو القيمة وفي
المنشقة ما يحمل على ظهره ففزع عينه ربو القيمة وكذا البقر وما لا يحمل عليه لصغره كما
لفصيل والجنح لفاقت عين واحد فيها ربو قيمته وفي مجموع النوازل الدجاجة
كاشاة وفيها ما نقصها ولو قطيع احد قوايم الدابة يضمن قيمتها ذكره الامام السرخسي في
غضب الأصل وفي غضب الفتاوى ان لم يكن مأكول اللحم هكذا اما اذا كان مأكول
اللحم له الحياد لذا كان له قيمة بعد قطوع اليد ان شاء الله اليه وضمت القيمة وان شاء
اسكه وضمت الجائز ما نقصه وفي العيون قال ابو جعفر لفاقتك رجل حماراً او بغلاً
بقطوع يده او بدمج ان شاء صاحب ضمنه قيمته وسلم اليه وان شاء جبه ولا يضمن
شيئاً وعليه الفتوى وفي الحمار اذا لم يذبحه لكن قتله على قول ابي لا يملك وعلى قوله
محمد ليس له ان يضمن النقصان بخلاف الذبح لجلده والفرس غير مأكول اللحم ولو ضرب
رجل حماراً صاعداً فهو كالقطيع **اجنار الشاة في النار ما يتولد منها**
رجل او قد النار في الطريق المجادة ثم جاءت الريح وصلبتها الى دار قوم فاحرقتها

لا يضمن هذا في الفناوى وفي اجماع الصغير في كتاب الاجارات رجل استأجر ارضا فاحرق
 اخصايد فاحرق كدس غيره لا يضمن قال الامام السرخسي في يوم الريح يضمن ولو حمل
 رجل نارا في ملكه او غيره ملكه فوق شرد من نار على ثوب انسان فاحرق فهو ضامن
 في النوازل وهكذا في الزيادات في باب الحايطة المايل وفتح فقال لو طارت الريح بشر
 النار والفتة على ثوب انسان لا يضمن ولو وقعت جمرة من يده على الطريق ثم من الارض
 اصابت ثوب انسان فاحرق يضمن وفي باب الزيادات في باب الشهيد لو هبت به الريح
 فاحرق ثوب رجل لا يضمن احوال لفاخر في الحديد من الكبر فذلك في حانوة فوضعها
 على العلاء وضربها بمطرقة فخره شرطا في طريق العامة فاحرق رجل او فقاوت به
 فديته على عائلته ولو احرق ثوب انسان فقيمة من ماله فلو لم يضربها بالمطرقة
 ولكن الريح اخرجت شرطا فاصاب ما اصاب فهو هدر **الاجنب الثالث**
في المشي والوضع وما يتصل بها وفي المتن رجل دخل دار رجل باوة
 فاحرق على جرة فكم لا يضمن ولو غدت على جيبه فقتله يضمن وفي الفناوى رجل
 قعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فتخوق ضمن الذي قعد على الثوب ولم يذكر قدر
 الضمان وفي العيون قال يضمن نصف الشئ وسواء علم بجلوسه او لم يعلم وعلى
 هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله فتخوق المكعب وكذا من شئت بثوب
 انسان فحذبه صاحب الانسان رجل فرز السوق فتعلق ثوبه بفصل حانوت بفصل رجل
 فتخوق قال ابو القاسم الصفاد ان كان في ملكه لا يضمن ولو تعلق فمدة فتخوق لا يضمن
 علم بذلك او لم يعلم رجل دخل دار رجل فاذا ن له بالجلوس على وسادة فجلس
 عليها فاذا تحنها قاروق فيها دهن لا يعلم بها فاندقت فذهب الدهن يضمن الدهن
 وخرق الوسادة ولو كانت القاروق تحت ملأة قد غطاه فافون له بالجلوس عليها
 لاضمان على اجالس ولو لفة له بالجلوس على سطح فوق السطح على مملوكة الاوة ضمن

قال الفقيه ابو الليث الوساوة كالملاءة ولا يضمن بخلاف السطح رجل وضع جرة في
 الطريق او على شط النهر فخر به من جرة ما قليل يقال له بالفارسية نرغاير فقط به جرة
 غيره او زلق به رجل هل يضمن صاحب الجرة سأل قاض الموصل محمد بن الحسن فقال لا ثم
 قال يضمن رجل وضع جرة في الطريق ووضع آخر جرة فتقتل فتدرجت فتخرج احدهما
 وكنت الاخرى لاضمان على صاحب الجرة التي تدرجت وان اكدت التي تدرجت ضمن
 صاحب الاخرى وكذا الواقف دابة في الطريق وآخر كذلك فهدت واحد فاصابت
 الاخرى لاضمان على صاحب الهاربة ولو تلف الهاربة فعلى صاحب الاخرى ضمانا وفي
 المتن ضمن كل واحد منهما جرة صاحب سفينة واقفة على الشط جائت سفينة اخرى
 فاصابت هذه الواقفة ان اكدت الواقفة فاضمان على صاحب الجارية وان اكدت الجارية
 لاضمان على صاحب الواقفة وفي النصاب فذكر في فوار ابن رستم انما يضمن الواقفة
 لان الامام لفة لاصحاب السفن ان يقفوا السفن على الشط وما كان باوة الامام كان
 مباحا مطلقا رجل مشى ومعه زجاجة دهن فاستقبله رجل فاصطدما فانكسرت
 الزجاجة واصاب الدهن ثوب المقابل ففد ثوبه ان مشى صاحب الزجاجة فهو المضامن
 وان مشى الآخر اليه لا يضمن وان مشيا معا وهما يريان ذلك لم يضمن احدهما لصاحبه
 شيئا وان رايا احدهما دون الآخر فاضمان على الآخر الراي رجل القحجاء في فنا
 دارة لاجل الثلج او غيره فتعلق به انسان وهلك ان كان باون الامام لا يضمن وبغير
 اذن ضمن وفي المتن مطلقا وسيا في كتاب الحيطان وفي الفناوى الصوى لفا
 احد شيئا في سكة غير نافذة ان كان حدثا هو من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة
 لا يضمن وكل واحد لا انتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من القاء الطين والخطب وربط
 الدابة وبناء الدكان والتود لكن بشرط السلامة وفي اجماع الصغير رجل افرج في الطريق
 كنيفا او ميذا او بنة وكانا اوجرنا فلنكل واحد من وض الناس ان يقلع فذلك ويهد

وان كان
 غير ملكه
 يضمن

لما فعل ذلك بغير لغة الامام اضر ذلك بالمسلمين اولم يقض وعن ابي سنان انه حق الخصومة
 والمنع قبل الوضع وليس له حق الدفع بعد الوضع وعن محمد بن ابيهم حق الخصومة لزام
 يكن فيه ضرر ويستوى في هذا الحق المسلم والكافر والمؤمنة اما ليس للعبد حق نقض الدار
 المبينة على الطريق وان حفر بالوعة في الطريق الا عظم يمنح ولا ينبغي للامام ان ياذن
 ان يافوه فان لم يذن لا يضمن ما وقع فيه كما لو حفر دار رجل بافوه وصل يبا
 اضره اجنابا واخرى والميزاب ان كان يقض بالمسلمين لا يضره وان كان لا يقض به ان
 يفعل وعليه ضمان ما عطب فيه سواء اضر بالمسلمين اولم يقض ولو فعل بافوه الامام
 لا يضمن فان كان يقض بالعامه لا يتحمل للسلطان ان يافوه وليس لاحد من اهل الدرب
 الذي هو غير نافذ ان يشرع كينفا ولا ميزابا الا بافوه جميع اهل الدرب اضر ذلك بهم او
 لم يقض بخلاف الطريق الا عظم وفي العيون عن محمد بن الهالك بالثلج المرمي لفا زلق
 به انسان اعدا به ان لم يكن السكة نافذة للضمان على الراي وان كانت نافذة ضمن الراي
 قال الفقيه ابو الليث لا يجب الضمان مطلقا نافذة او غير نافذة قاله وجواب محمد بن ديارهم
 لان الثلج يقل هناك اولا يكون وفي القاء الطين والحطب وربط الدابة يتفاوت بين
 بلدة وبلدة ولو وضع خشبة في سكة غير نافذة او رشح الماء فعطب به انسان لم يضمن
 وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النون انما يضمن لفا رشح كل الطريق وفي باب
 السين ان لم يضر يضمن وان رده لا يضمن قاله وعليه الفتوى ولو اضر الاجير برش
 فناء الدكان للآمر ما تولد منه ضمن الامر وبغير امر ضمن الرش اما لو امر بالوضوء
 في الطريق فتوضا في الطريق فالضمان على المتوضي رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة
 والمرأة على رجل او متاع فافدت ضمن الرجل والمرأة آله وفي الفتاوى الصوى رجل
 او رجلا بوضوء نحو على الطريق فعطب به الامر ضمن الواضع وكذا لو قال له شرع جناحا
 من ذلك وابن دكانا على بابك فعطب به الامر او غلامه وكذا الغائب الامر لما مور به امر

ثم عطف به الامر ضمن **الاجناب الرابع في اشراع الميزاب** وفي شره الطحاوي لفا
 اضره الرجل من داره ميزابا في الطريق فسقط على رجل فقتله ان اصاب الطرف الداخل
 لم يضمن شيئا وان اصاب الطرف الخارج ضمن وكذا وسطه وان اصاب الطرفان يضمن
 النصف والقيس ان لا يضمن شيئا ولو استاجر رجل رجلا يبنه له او يحدث له شيئا
 في الطريق او يخرج جناحا وكان البناء جناية فاعطب بهذا احدا وقاله فزال على السجدة
 دون الاجير استحسانا الا لفا سقط من يده لبن فاصاب انسانا فقتله بحجب الدية على عا
 قلة الذي سقط من يده وعليه الكفارة وفي الفتاوى الصوى استاجر رجلا يخرج له
 جناحا فناداه او حافوه ان اجزه ان لم حق الاشراع في القديم فقط وقتل انسانا
 يجب الضمان على الاجير سواء كان قبل الفراع او بعد الفراع ويرجع على الايدر وان
 علم الاجير ان ليس له حق الاشراع باضاره او بغير اجاره ان سقط قبل الفراع من
 البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع على الراي قياسا واستحسانا وان سقط بعد
 الفراع يرجع استحسانا وفي غضب الفتاوى رجل قاله لآخر احفر بابا وهذا حايط
 ففعل فاذا احايط لغيرة ضمن الحافر ويرجع على الامر وكذا لو قال له احفر في حايطي او
 كان ساكنا في تلك الدار لانها من علامات الملك وكذا لو استاجر على ذلك ولو قاله
 احفر ولم يقل لي ولا قاله حايطي ولم يكن ساكنا فيها ولم يستاجر عليه لا يرجع على
 الامر وعلى هذا لو استاجر اجيرا يحفر له بئرا في فناء داره ان اجزه ان لم حق احفر فالضمان
 على الامر ولو لم يحفره وكذلك بخلاف ذبح الشاة او اشراع اجناب وفي اجاب الصغير
 رجل جعل قنطرة بغير لغة الامام فتعد رجل المرور عليها فعطب للضمان على الذي جعل
 القنطرة وكذا لو وضع خشبة في الطريق فتعد رجل المرور عليها فعطب للضمان على الواضع
 مسجد لغيرة علق رجل منهم قنديلا او بسط حصيرا فعطب به انسان لا يضمن وان
 فعل ذلك رجل من غير الغيرة ضمن عند ابيه خلافا لها ولو فعل رجل من غير

العشرة باذن واحد من العشرة لا يضمن كما لو فعل باذن القاضي ولو جلس رجل من
 العشرة فتعلق به رجل ومات لم يضمن ان كان اجلس في الصلوة وان كان في غير
 الصلوة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا **اجنس الخامس من في الكشاهد**
علي الحايط المايل وفي شراء النخاو الحايط لئلا مال لا يخفى اما ان ماله ملك
 عام كالطريق ونحوه او ملك خاص ان ماله في طريق عام فالخصومة الى واحد من الناس
 مسلما كان او متنيا بعد ان يكون بالنفا او جتيا لفظة له ولنيه بالخصومة او عبدا
 لفظة له مولاه بالخصومة فاذا تقدم الى صاحب الحايط فقالة ان حايطك ماله فارفعه
 كفاه ذلك الاشهاد للمخوض عن الجحد وفي مجموع النوازل لوقاله لا ينبغي لك ان يهدمه
 لا يكون اشهادا وانما هي مشقة ولو اشهد على حايط فانهم الحايط فنفت منه
 دابة ففتلت رجلا لا يضمن وكذا لو وضع على الطريق شيئا فنفت منه دابة ووقعت
 على ان وقنله لا يضمن الواضع **اجنس السادس في السعاية** وفي نسخة
 القاضي الامام صدر الاسلام ابو البركات من المبسوط في كتاب اللقطة من سفر رجلا
 الى السلطان حثا غريمه لا يخفى من وجوه ثلاثة احدها ان كانت السعاية بحق فخوان كان
 يوفيه ولا يمكن دفع ذلك الا بالرفق الى السلطان او كان فاسقا لا يمنع عن الفسخ بالار
 بالموافق وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول ان فلانا وجد كذا او لقطة وظهر
 انه كاذب ضمن الا لفا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعيات او قد يغرم
 وقد لا يغرم لا يضمن الساعي الثالث لفا وقع في قلبه ان فلانا ينجي اية امرأة او جارية
 فرفق الى السلطان فغرم السلطان ثم ظهر كذبه عندهما لا يضمن الساعي وعند محمد
 يضمن قاله والفتوى على قول محمد لغلبة السعاية في زماننا قال والقاضي الامام
 علي السدي وحاكم عبد الرحمن افتيا بوجوب الضمان على الساعي قال الصدر الشهيد
 في غضب الفتاوي وعليه الفتوى والفتية ابو الليث لا يفتي بوجوب الضمان على الساعي

ولو نقب جبل حايط الانسان حتى سرق آخر البيت شيئا الا صح ان لا يضمن
 الجاني اذا امر العوان باخذ المال فاخذ قال الصدر الشهيد باعتبار الظاهر لا يجب عليه
 الضمان وباعتبار السعاية يجب فبما قبل عند القوي اما اذا لم يأمر العوان لكن اراده بيته
 فاحد من بيته شيئا لا يضمن قال وقال الشيخ الامام مطهر الدين المرعشي لا يضمن الجاني
 مطلقا والساعي يضمن لانه يمكن دفع العوان اما لا يمكن دفع السلطان رجل قال عند سلطان
 ان فلان فرس جيد او جارية جيدة والسلطان ياخذ فاحد يضمن ولو كان ان عبد الطالب
 بعد العتق وفي مجموع النوازل وسواء اجز الساعي عند السلطان او عند غيره او كان ذلك الغير
 حال يقدر على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه رجل اشترى شيئا ففصل له انك اشترت ثمن
 غال فمضى البائع عند ظالم فاجزه ان قال صدق لا يضمن وان قال كذب لا يضمن ومسائل
 اجنس السابع في كتاب الحدود و**كتاب الحيطان** وهو مشتمل على ثمانية فصول الاول في
 شرع الجند والثاني في عمارة الحايط وحرمة والثالث في الحايط يتنازع فيه ان
الفصل الاول وفي الاغناس قال شام قلت لمحمد ما تقول في رجل له داران احدهما بمنته
 والاخرى يسيرة وبينهما طريق للمسلمين فنه ظر فوق الطريق عليهما قال في قوله ان كان
 البناء لا يضطر بالطريق لا بأس به وان خاصه بعد البناء احدا لا يهدمها وان خاصه قبل البناء
 فله منعه وفي غضب الفتاوى في زقاق فيها دور غطى احدى اطلالها بعضها ونصب عمدا
 للاصقة بدار رجل وبني فوقه غرة فاشترى رجل في تلك الزقاق دارا ولم يكن له
 وقت البناء في الزقاق دار له ان ياخذ به رفعها وعلى هذا بوستان رجلان وضع
 الجذوع على الحايط او خسر سدا حتى وان فعل ثم باع صاحب الدار وان فطمت النخلة
 رفع الجذوع له ذلك وكذا السردا الا اذا شرط وقت البيع زقاق غير نافذ اراد انسان
 ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق قدر الممر للناس ورفعه سرجا ويفعل في الاطيان
 حرمة لا يمنع من ذلك وكذا الواراد ان يتخذ فيها اربا او دكانا رجل له حايطا وجهه

في دار رجل فاراد ان بطين حابط ولا سبيل له الى ذلك لا بد حوله ارجان وصاحبه
 يمنع من الدخول او انهم الحابط ووقع الطين في دارجان فاراد ان يدخل ويصل
 الطين فمنع صاحب الدار اوله بحري ما في دارجان فاراد حفره واصلاحه ولا يمكن ذلك
 الا بدخول وان يؤمنه يقال لصاحب الدار اما ان تركه حتى يدخل ويصلح او يفعل صاحب
 الدار بما له كذا روي عن م و باخذ الفقيه ابو الثيب في صلح النوازل وفي وفه وار مشرك
 سها قوم بعضهم ان يربطوا الدابة فيها وان يصنعوا الحشبة على وجه لا يضر لصاحبه وان يتوضأ
 يعني لا يضيئ عليهم الطريق بمرورهم ولوعطب بها احد لا يضر ولو حفر الارض بؤنر بان
 يسو فان نقص الحفر يضمن النقصان وكذا لو كان الطريق مني قوم وهو غير نافذ غير ان في
 الطريق لا يضمن نقصان الحفر سكة نافذة في وسطها من بنية اراو اهدم ان يرفع من بنية وهو
 لها الى هنا و بناذير الجيران بلهم منعه وكذا الحفر واحد من غرض الناس واما يخص بذلك
 اهل السكة اذا كانت غير نافذة وفي صلح النوازل رجل اراد ان يتخذ داره ببناء ليس
 بجاره ان يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان
 كانت رخوة يتعدى ضرره الى جداره ان يمنع او على هذا اذا جعل مكانه طاحونة
 او جعله للقصاص وعلى هذا لو اراد ان يبنى حتما او اصطفا وفي كتاب الحيطان
 لصدر الشهيد اي الرجل اذا اراد ان يبنى فيها تنورا للبحر الدائم كما يكون في الدكاكين
 او رجلي الطين او ملاق القصارين لم يجز قال الصدر الشهيد وكان الذي ينفذ
 ما اذا كان الضرر يتباين مع قال صدر الشهيد وكتبوا عليه قال وهذا جواب المشايخ وجواب
 الرواية انه لا يمنع وصورتها في اول قسمه الاصل قبيل بات قسمه الدور رجل اصاب ساحة
 في القسمه فاراد ان يبنيا ويرفع بناءها واراد الاخر منعه قال سدد على الرج والنفس له
 ان يرفع بناوله ان يتخذ فيها حتما او تنورا وان كف غابو ذي جاره فهو حسن لكن لا يجز
 على ذلك لو فتح صاحب البناء في علو بناءه او كوة لم يكن لصاحب الساحة منعه لصاحب

الساحة ان يبنى في ملكه ما يستره فيه ولو اتخذ رجلا برا في ملكه او كرابا او بالوعة فنظر
 منها حابط جارة وطلب منه جان نحو لم يجز عليه فان سقط احاطا بطمن ذلك لم يضمن
 والشيخ الامام ظهير الدين كان يعني بجواب الرواية واصل من هذا في مناقب ابي ج وقد ذكرنا
 في الحزانة وفي الفتاوى الصوفى في كتاب القسمه ووجه است مربيكي بك شنبه وبكي را
 ر وزن نيت تابها بر روى نام حانه شريك است فاراد الشريك ان يبنى على هذا السطح
 حتى يضر سقفين ومنعه صاحب الطابق لا تذب الصفوان كان في القديم بسقف واحد
 ان يمنع وان كان بسقفين لا وجد القديم ان لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف
 كان يجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس من القديم وكذا اذا وقع البناء له اهدما والحق
 لاخر فاراد ان يبنى ويسد به الرج والنفس ذلك في ظاهر الرواية وقد ذكرنا هذا
 وما ذكر في حد القديم في غاية احسن ولو اختلفا قام احدهما البينة على القديم والاخر على
 انه محدث فبينه القديم ادل وشهادة اهل السكة في هذا غير مقبولة **نوع منه** في مسائل
 الماء وفي التجريد في باب الدعوى في الطريق اذا كان له مسيل ماء في قناة فاراد صاحب
 القناة ان يجعل ميزابا وكان ميزابا واراد ان يجعله قناة ليس له ذلك وهذا اذا تقاطعا
 في الضرر وكذا لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او سبيل ماء سطح في ذلك
 الميزاب ليس له ذلك وكذا لو اراد اهل الدار ان يبنوا حابطا ويد امسيلة وارادوا
 ان يعلوا الميزاب عن موضعه او يرفعوا بسفان لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء
 بسبيلوا مزابهم على ظهره لم يكن ذلك ولو كان له طريق في دار رجل فاراد اهل الدار ان يبنوا
 في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا من ساحة الدار وفي مسأله
 النسخي واراد ان يجرى سطح احدهما على مسيل ماء العليا على الاجرى فاراد صاحب
 السفلى ان يرفع سطحه او يبنى على سفله ذلك وليس للجار منعه لكن بطالبه مسيل
 ماء الى طرف الميزاب وان انهدم السفلى او هدم ما كانه ليس للآخر ان يكتفه بالعمارة

لاجل اسالة الماء لكن بنى هو ويمنع صاحبه من الانتفاع **فوق منه** السكة اذا كانت
 غير نافذة وهي على الطريق الاكظم لبس لاصحابه ان يسمعون ولا ان يقسمهم فيما
 بينهم وكذا لبس لهم سدا لان للمادة فيه حقا فان زحم الناس في الطريق
 الاكظم لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى تمر الزحام وكذا لبس لاحد ان يحفر فيه
 بئر المصب الماء فان اجمعوا على ذلك كلهم ولا يدخلوها وورم اما لهم ان يروا
 في الاجناس في المنتقى في السكة الى سى غير نافذة اذا وضع فيها حجر او ربطا
 دابة او تواضاء فوطيت انسان لم يك عليه شئ وان حفر فيها بئر او وقع
 فيها انسان ضمن بئر دار بين اثنين وفي الفتاوى مباح مقبلة بشرط السلامة
 وفيه نصب زقاق لبس بنا فذة اشترى رجل الدار القصوى منه
 وظهرها طريق نافذة فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا فذا لبس له
 ذلك وان اراد ان يجعلها مسجدا له ذلك ولمن شاء ان يدخله
 وبصلي فيه وليس لهم ان يتخذوه طريقا يرون فيه وكذا لو اتخذوا خانانا
 بنزل الناس وجعل لها بابين لان بنزلها ماشاء وليس لهم ان يتخذوه
 طريقا يرون فيه اذا كان لرجل وار ظهرها في سكة غير نافذة مشتركة
 بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا لبس له ذلك هو المختار ولو كان جعلها مسجدا
 ان كان الجدار الى الطريق الاكظم جاز والافنوم مسجد
 حراز **رجل** له دار وله عليها باب اراد ان يفتح
 بابا آخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير
 نافذة له ذلك وان اهل السكة ولو اشترى بناية
 سكة اخرى سى على ظهر داره واراد ان يفتح بابا في
 داره فيمر بمنزلة السكة بفعل ما دام هو ساكن اما اذا صار

هذه الدار **البيت** لا يري لصاحب البيت ان يمر في هذه السكة رجل اشترى بيتا
 من منزل مجدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه من الدخول ويأمر بفتح الباب
 في السكة ان بين الباني له طريقا ليس له منعه وان لم يتبين اختلاف الشاي فيه
 والمخاداة ليس له المنع **وما يتصل بهذا الفصل** وفي كتاب الحيطان
 رجل اراد ان يهدم داره ولا اهل السكة ضرر لانه يجذب السكة المخاداة يمنعه فلو هدم
 مع هذا وان يضرب بالجيران ان كان قادرا على البناء بجبر على البناء قيل والاصح انه
 لا يجبر ولو هدم داره فانه قد اهدم الجارة غضب هذا الكتاب يات وفي فتاوى الفضل
 في كتاب الدعوي رجل بنى السقف الاعلى في منزله امرأة ثم اراد رفعه ان بناها باورها
 ليس له الدفوع والبناء لها وكذا كل من بنى في دار غيره باورها يكون له وان بنى غيره او
 له ان يدفع الا ان يضربها فحشد يمنع وفي الوصايا ان بنى لها يكون لها وفي
 النصاب حايط بين اثنين سقط ولا حد لها بنات وعون فطلب من جاره ان يبنيه لا
 يجبر قاله الفقيه لا بد من بناء يكون سدا بينهما لان الزمان الاول كان زمان
 صلاح اما الآن فسد الزمان قاله القاضي الامام لا يجبر على العمارة عيزان القاضي
 يامرهما باتخاذ الزرة حصة وفي فتاوى الفضل رجل هدم منزل امرأة برضاها
 ثم بناه بنقضة ونفقة وبجذب آخر اشترى بماله ان بنى لاراة لم يكن له في البناء حق
 ففكر فقيرها ابو اسحاق انه ان اشهد وقت البناء انه بنى ليرجى عليها كان البناء
 له وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجو عليها شئ وعلى هذا العمادة في كدها
وما يتصل بهذا ايضا وفي غضب الفتاوى رجل غرس شجرة الفصاة في
 الطريق ان كان لا يقرب الطريق لالاء سبه وبطيت للذي غرس فصاده وورقه
 وان كانت الشجرة في المسجد لالاء سب باكل ثوته ولا يجوز اخذ ورقها ولو غرس
 على شقة نهر فجاء رجل ليس له شركة في النهر يريد اخذه بقلعها له ذلك ان كان يقرب

اطلعت في السكة في غير ذلك

اطلعت في السكة في غير ذلك

بالنس والاول الزحف الى الحاكم • وفي صلح الفتاوى اذا كانت لرجل نخلة في ملكه فخر في
 سقها الى ملك غيره فاراد الآخر قطعها له ذلك • وفي بيع النوازل رجل باع من آخر
 صنعة وللبايع اشجار اغصانها متدلية في هذه الصنعة فلم يشد ان ياخذ البايع بتفويغ
 ما كان في الصنعة من الاغصان وكذا لو ورثها حايط عليه جزو في شاة في دار
 جاره فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس اجزوعه ان امكن البناء عليها لطولها لا يقدر
 على القطع وان كانت صغيرة يقطع فلو قطعها صاحب الدار ان يقطع وهو بحال لا يحمل
 عليه ان اعلمه بوضعها وقطعها لا يضمن وان لم يعلم ضمن في الغصب وفيه رجل له دار
 قد نزلت اغصان نخلة لرجل واخذت صواء داره فقطع صاحب الدار الاغصان ان امكن
 لصاحب الشجرة ان يرفع صواء داره من غير ان يقطع بان يحجج الاغصان ويشد به بحبل
 ضمن وان كانت غلاظا لا يمكن ان يقطعها من الموضع الذي يقطعها الحاكم لو رفع اليه
 لا يضمن وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ضمن في غضب الفتاوى **الفصل الثاني**
في الحايط وعمارة وفي النوازل حايط بين اثنين سقط ولا حدما بنات و
 عورة فحطب من جاره ان يبنه وابه جاره لا يجبر وان بنه احدهما في ملكه نفسه
 فعل قال الفقيه ابو الليث هذا قول علمائنا وقال بعضهم لا بد ان يكون ستر
 بينهما قال الفقيه وبه نأخذ لان ذلك كان زمان الصلوات وفي بيع الفتاوى
 رجل اشترى حجرة وسطها جاره مستويان فاخذ جاره حياطينه وبين
 جاره ليس له ذلك فلو اراد ان يمنع من الصعود حياطينه ستره ان كان لفا
 بعد يقع بصره في دار جاره له المنع ولو كان لا يقع لفا كانوا في الدار ولكن يقع
 لفا كانوا على السطح له المنع ولو كان الدار بين الصغيرين لكل واحد منهما وهو انهدم
 اراد وابه احدهما العمارة فان الوصية يرفعها الى القاضي حياطينه على العمارة
 طاحونة او حمام مشترك انهدم وابه الشريك العمارة يجبر هذا الفقيه شيئا اما لفا

انهدم الكل وصار صواء لا يجبر فان كان الشريك معرا يقال له انفق حياطينه وبنات
 على الشريك والحرف لفا كان بين شريكين فاباهما ان يبنيه بجبر وفي لوب القاضي
 من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له اسقه وانفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفقت
 وفي دعوى النوازل عن محمد بن الحسام بين اثنين انهدم منه حايط بيت واحتاج الى رتبة
 وابه شريكه الرتبة لا يجبر لكن يقال للآخر ان شئت ابنه انت ثم اجره ولذا اجرت
 فخذ من الابرة قدر نفقتك ثم تصبر ان فيه سواء وفي التجريد في كتاب الدعوى في اليد
 المشتركة والدولاب المذكور جبر كل واحد منهما على عمارة سفل لرجل وعليه علو
 لغيره انهدم مالم يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلو ان شئت فابن السفل
 من مالك وامنع صاحب السفل من الانتفاع به حيا يزد عليك قيمة البناء فذكر
 انضاف انه يرجع بما انفق وفي حايط بين اثنين لو كان لهما عليه خشب فبنه احدهما
 للبناء ان يبنيه الآخر من وضع الخشب على الحايط حيا يعطيه نصف قيمة البناء مينا
 وفي الاقضية حايط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحايط وابه الشريك ان كان
 بحال لا يخاف السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام اب بكر محمد بن الفضل
 انه يجبر فان عدما فاراد احدهما ان يبنه وابه الآخر ان كان اس الحايط عريضا يمكنه
 ان يبنيه حايطا في نصيبه بعد القيمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكنه بجبر كذا حكى
 عن الامام اب بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتقدر جبرانه ان لم يوافقه الشريك
 فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان اس الحايط لا يقبل
 القيمة وفي فتاوى الفضل لو هدماه وامنع احدهما عن البناء بجبر ولو انهدم
 لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به مالم يستوف بنصف ما انفق فيه منه ان فعل
 ذلك بقضاء القاضي وان كان بغير قضاء بنصف قيمة البناء ولو انهدم او خاف التوق
 فهدم احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان حايط يحيجا فهدم احدهما باذن

الشريك انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدماء وان هدم بغير
اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة
نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يدفع قيمة التراب من نصيب
شريكه الا اذا اختلفا ان يترك التراب عليه ويضمن قيمة نصيب فخذ لا يدفع منه قدر
قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط تقوم الحائط بارضه
وبنايه ثم يدفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقى من بنايه وفي
دعوى النوازل ان كان يصيب قدر بنى فهو تطوع وان كان لا يصيب قدر ما بنى يرجو
على شريكه نصف ما انفق وعن محمد بن مسلم ان كان لهما عليه حمولة وانهدم وادى
الآخر العمادة فبناه احدهما يمنع الآخر من وضع الحمولة حتى ينفق نصف ما انفق
وان لم يكن عليه حمولة لا يجبر على العمادة ولا يرجو بشئ لانه بمنزلة القوة وهذا
كله لانه انفق في العمادة بغير اذنه فان انفق باذن صاحبه او باو الحاكم يرجو عليه نصف
ما انفق وفي البناء المشتركة لهما كان احدهما غايبا وهدم باذنه القاضى او هدم
بغير اذنه لكن بنى باذنه القاضى فهذا بمنزلة لفة الشريك لو كان حاضرا ويرجو عليه
بما انفق لو حضر وفي صلح النوازل جدار بين اثنين لو كان لكل واحد عليه حمل فانهدم
واحدهما غايب فبناه الآخر ان بناء بنفق الحائط الاول فهو متطوع وليس له ان
يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن ان
يحمل عليه حتى ينفق نصف قيمته وفي فتاوى الفضل بن يوسف في اشهاوات جدار بين
اثنين اراد احدهما نقضه فقال للآخر اذن لي وانا ضامن لك ما ينهدم من بيتك
الضمان ليس بشئ جدار بين اثنين ولا احدهما عليه حمولة اراد احدهما ان يزداد
عليه حملا ليس له ذلك بغير اذنه صاحبه جدار بين اثنين اراد احدهما ان يبنى عليه
سقفا آخر او اراد ان يبنى عليه بالفارسية جامه خابية يمنع ولو كان له كوة مربعة على

هذا الحائط المذكور اراد ان يجعلها مئمنة يمنع لان هذا أثقل ولو اراد احدهما
ان يضع عليه سلما يمنع الا لهما كان في القديم كذلك جدار بين اثنين لهما عليه حمولة
غير ان حمولة احدهما أثقل فالعاقبة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وليس
للآخر عليه حمولة واجدار مشتركة بينهما قال الفقيه ابو الليث للآخر ان يضع عليه مثل
حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك الا يرى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح
لو كان جذوع احدهما اكثر فللآخر ان يزداد جذوعه ان كان يحتمل ولم يذكر وان قديم
او حديث ولو كان لاحدهما عليه جذوع وليس للآخر جذوع فاراد ان يضع والجدار لا
يحتمل جذوع اثنين وهما متوآن بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان
شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوى بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لغيرك
من الحمل جدار بين اثنين لاحدهما عليه عشرة جذوع وللآخر جذوع واحد فلصاحب
الجذوع موضع جذوع الحائط للآخر وسية في الفصل الذي يلي هذا الفصل بتمامه
جدار بين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلح وادى الآخر بنى ان يقول له ارفع حمولتك
بعد لاني في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعله فله ان يرفع الجدار
فان سقطت حمولاته لا يضمن وفي صلح النوازل لو كان حمولة احدهما في وسط الجدار
وحمولة الآخر في اعلاه فريد صاحب الاوسط ان يرفع حمولته ويضعها في اعلى الجدار
ان كان الجدار من الاسفل الى الاعلى بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ان يفعل
وان كان له مضرة لا يفعل فذكر بعد هذا مطلقا انه ليس له ان يرفع لانه اتى بالحائط
اما لو اراد ان ينقل الجذوع من اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به ولو اراد ان يحولها
من اليمين الى اليسار او من اليسار الى اليمين ليس له ذلك وفي اشهاوات فتاوى الفضل
جدار بين رجلين نقضان فاراد احدهما ان يبنى اطول مما كان لشريكه له ان يمنع من ذلك
حائط بين اثنين ونصيب احدهما ارفع فهدمها وانفق ان يصلحها فلما بلغا البناء

الموضع سقف هذا ان ينبغي لا يجرد والزيادة قدر ذراع او ذراعين لا يعتبر وان
كانت اكثر يعتبر **حايط بين اثنين** لاحدهما عليه حمله ماله الى احدهما فنقدم الذي ليس
له حمله برفعه واشهد عليه فلم يرفعه حتى انهدم او اقربان الحايط بينهما وانه ما مل محض
وانه تقدم اليه وانه يرفعه معه فما افده على شريكه فهو ضامن من نصف القيمة وما
انفق الشريك في الحايط بغير لفة صاحب ليس له مطالبة صاحب الا ان يثاء ان يحمل
عليه وقد ذكرنا المسائل في صلح النوازل **الفصل الثالث في الحايط**
يتنازع فيه اثنان وفي القضية حايط لقواعه رجلان وعلق الباب الى احدهما
يقصر بالحايط والباب بينهما نصفين عند الباب وعندهما الحايط بينهما والباب للذي
العلق اليه واجمعوا انه لو كان للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما رجلان لقواعه
حايط وليس الحايط بمتصل ببناء احدهما وليس لاحدهما عليه جذوع او غيره يقضي بينهما
نصفين فان كان لاحدهما عليه هراوى او بوارى فكذلك ولو كان لاحدهما عليه
جذوع وليس للآخر ذلك فان الحايط لصاحب الجذوع وان كان لاحدهما عليه جذوع
واحد وكشئ للآخر اوله عليه هراوى لم يذكر في الكتاب قال بعضهم لا يترجم بجذوع
واحد وقد روي عن محمد انه يقضيه له ولو كان لاحدهما عليه خشبة واحدة وللآخر
عليه عشر حشبات ذكر في كتاب الاقراء انه يقضيه لصاحب العشرة وللآخر موضع جذوعه
وهكذا في كتاب الدعوي وفي كتاب الصلح الحايط لصاحب الجذوع ولا يترجم جذوع الآخر هو
الصحيح وعن ابن سنان الحايط بينهما على احد عشر سهما ولو كان لاحدهما عليه
جذعان وللآخر عشرة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان بمنزلة جذوع واحد
وقال بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما ثلاثة وللآخر عشرة فهو بينهما وكذا
لو كان لاحدهما عليه خمسة وللآخر عشرة فهو بينهما نصفين وفي كتاب الصلح بينهما اثلاثا وان
كان الحايط متصلا ببناء احدهما يقضيه لصاحب الاتصال والاتصال نوعان تربيع وملازمة

فانضاه التربيع ان يكون انصاف لبن كل واحد من الحايطين داخل في انصاف لبن الآخر
ان كان الحايط من مدر او اجر وان كان من الخشب ان يكون ساحة احدهما مركبة في الآخر
وان كان كلا الاتصالين اتصالا تربيعا او اتصالا مجاوة يقضيه بينهما وان كان لاحدهما
تربيع وللآخر ملازمة يقضيه لصاحب التربيع وان كان لاحدهما اتصالا تربيعا وللآخر عليه جذوع
فصاحب الاتصال اوله وصاحب الجذوع اوله من اتصال الملازمة ثم في اتصال التربيع
هل يكسب من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكسب وهذا الظاهر وان كان في ظاهر الرواية
يشترط جوانبه الاربع ولو اقاما البينة قضى لهما ولو اقام احدهما البينة قضى له وفي
النصف الذي في يده قضاء التركل حتى لو اقام الآخر البينة قضى به ولو كان لاحدهما عليه
خض وللآخر جذوع استويا وكذا اذا كان محصنا من ناحية احدهما وان اقام
الثالث البينة ان احد الرجلين اقر له بالحايط يقضيه بحصته له وان كان لاحدهما
عليه جذوع اكثر من جذوع الآخر فلصاحب القليل ان يزيد في جزوعه مثل ما للآخر
اختلفا في خض والقط الى احدهما او الحايط انصاف اللبن والطاقت الى احدهما
قال ابو يوسف يقضي بينهما وعندهما يقضيه لمن اليه القط وانصاف اللبن اذا كان لاحدهما
عليه انبه من لبن او اقر بالحايط لصاحب الاربع ولو تضادقا ان الحايط لاحدهما
بعينه واخشب للآخر فلصاحب الحايط ان يامر برفعه اخشب وذكر انصاف فانه ليس له ذلك
قال ابو سبسطية يكون على الطريق على حايطين احدهما في ملك صاحب الظلة والآخر
قبالة عليه خشب الظلة فاقسم فيه صاحب الظلة وصاحب الدار ان تنازعا في الحايط
ذكر في القضية انه لصاحب الظلة وهكذا اشد محمد وقال بعض المشايخ انه يقضيه
لصاحب الدار وان اتفقا على ان الحايط ملك صاحب الدار لكن اختلفا في وضع
الخشب قال صاحب الدار ارفع خشبك فظاهر المذهب عن اصحابنا ان القول قوله صاحب
الدار خلافا لما يقوله انصاف حايط بين رجلين اراد احدهما ان يقيم لا يقيم

كتاب الغصب

وهو مشتمل على فصلين الأول والثاني في انقطاع حق المالك أما الفصل الأول فمشتمل على سبعة اجناس الأول في المقدمة والثاني في غصب الضياع والثالث في الدواب والرابع في الغلام والحادية والخامس في الطير والبيضة ونحوها والسادس في الثوب والسابع في المتفرقات الجنب الأول وفي مختصر القدر العصب فعلة العين حتى لا يتحقق غصب العقار عند ادب الآخر والمغضوب لفا تغير بفعل الغاصب على وجه زال الاسم عنه وبطل عظم منفعة زال ملكا لمغضوب منه عنه ودخل في ملك الغاصب ووجب عليه الضمان ولا يحمل التناول حتى يؤدى الضمان مثاله لفا غصب حنطة وطحنها او حديد فجعله آنية ولو غصب ذهباً او فضة فجعلها دنانير او دراهم لا ينقطع حق المالك عند ادب ولو غصب ثوباً فضيفه اجراً او اصفر او غصب سويقاً فلتة بسمي فالمغضوب منه بالجناد ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اعطاه ما زاد السمن فيه وولد المغضوب وثمر البستان امانة في هذه الا لفا تعدى فيه او طوب منه بخلاف ولد طيبة الحوم انه مضمون بالجزاء الا لفا تعدى جزاء الام ونقصان الولادة ينجر بالولد لفا كان الولد وفاء ومن ائلف خر الزمي او خنزيره ضمن ولو ائلف خمر المسلم لا يضمن وفي الاجناس العصب عبادة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير لغة صاحبه على وجه يتعلق به الضمان اما من عيز فعل في المحل لا يصير غاصباً حتى لو منع رجلاً من دخول داره او لم يمكنه من اخذ ماله لا يكون غاصباً بذلك وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها عن موضع يصير غاصباً وفي شرع الطحاوي المغضوب لا ينجح اماناً ان يكون عيز منقول كالدار والحانوت والطاحونة وغيره او يكون منقولاً والمنقول على ضربين اماناً ان يكون مثلياً كالكبيلة والوزن الذي في تبعية ضرر عن عيز المصوغ والعددي المنقارب كالبيض والجز والفلس وما اشبه

وهو من

ذلك من العددي الذي لا يتفاوت او يكون عيز مثلي كالحبوبات والذريعات والعدديات المتفاوتة والوزن الذي في تبعية ضرر وهو المصوغ منه اما لفا كان عيز منقولاً فانهدم بأثره سمي او جاء سبيل فذهب بالبناء والشجار او غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء وانه لا ضمان عليه عند ادب الآخر واجمعوا انه لو تلف من مكانه يضمن وكذا لو قطع الشجار ضمن ما قطع بالاجماع ولو هدم رجل آخر او قطع اشجاره رجل آخر فان للمالك ان يضمن الهادم والقاطع دون الغاصب عند ادب الآخر ولو زرع الغاصب في الارض المغصوبة فالخارج له ويضمن نقصان الارض وفي اجماع الصغير يد فو قدر ما بذروا ما انفق ويتصدق بالفضل واما لفا كان المغضوب منقولاً فهلك في يده الغاصب واستهلكه ان كان المغضوب مثلياً فعليه مثله وان كان عيز مثلياً فعليه قيمته يوم الغصب وفي اجماع الصياد ان كان مثلياً فانقطع المثل عن ايدي الناس يضمن قيمته يوم انقصوته عند ادب وعند ادب يس يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ولو استهلكه عيز الغاصب في يد الغاصب فالمغضوب منه بالجناد ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب بمن ضمن على المستهلك وان شاء ضمن المستهلك ولا يرجع صو على الغاصب وكذا لو غصب من الغاصب غاصباً آخر وهلك في يد الثاني او استهلكه فان المغضوب منه بالجناد وقرار الضمان على الثاني ولو اودعه عند رجل وهلك عنده فالمغضوب منه بالجناد ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع صو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان على المودع وكذا لو اجمع الغاصب او هدمه فهلك كان للمغضوب منه ان يضمن ايها شاء فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المتاجر ولا على المرتين ولكن يسقط دينه بهلاك الرهن في يد المرتين فان ضمن المرتين او المتاجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا لفا استهلكه فلا يرجع به على احد ولو اعاد الغاصب فهلك عنده كان المغضوب منه بالجناد وايها ضمن لا يرجع على صاحب

ولو استهلك المعير فقد ار الضمان عليه ولو باع الغاصب فهو باجناد يضمن ايها شاء فان
ضمن الغاصب جاز بيعه والتمس له وان ضمن المشتري رجوعه على البايع بالثمن وبطل البيع
ولا يرجع بما ضمن عليه قاله تاويله لظواهر الغاصب وسلم اما بدون التسليم فلا خيار له
فلا يجب الضمان ولو نقص الموصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان الا ان يكون
ذلك النقصان بحماية غير الغاصب فالموصوب منه بالجناد في النقصان ان شاء ضمن الغاصب
ويرجع الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على احد ولو ازيد الموصوب
في يد الغاصب فلا صاحب ان يترده مع الزيادة ولو ازيد من قيمة وسرا وبدن او انتقصت
ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت العطب في قولهم جميعا ولم يهلك ورد على صاحبه
ان كان النقصان في البدن ضمن قيمة النقصان ولو كان النقصان في سر لا يضمن ولو
استهلك بعد النقصان ضمن قيمته وقت العطب وان استهلك بعد الزيادة نحو ان يبيعه
وسلمه الى المشتري والتمس للغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع
وله ان يرجع على الغاصب بالتمس ليرسل ان يضمن الغاصب وقت التسليم في قول ابي
وفي خزانة الاكل لظاهر كذا في رد مقتضى عليه بيمينه عليه البذر ولو اترك
كدر ان يضمن قيمة اجل وينظر ان كان البذر اقل قيمة منه في السبل لولا كان خارجا
فعليه القيمة واذا كان خارجا اكثر فعليه مثله وعليه في اجل القيمة وفي نظم الزندوستي
يضمن المسلم للمسلم في ستة اشياء منها لظاهر شيئا تنقص في يده وفقر ومنها
الزيت او السمن لظاهر وقعت فيهما فادة ثم اراقهما مسلم على مسلم يضمن له قيمتهما ومنها
الكلب المعلم او الباز المعلم او الفهد المعلم لظاهر التلف متلف يضمن عندنا ومنها
الرفيق لظاهر الحرفه او القاه في ارضه وفي الفناوى رجل عصب من رجل مالا ثم عصب
ذلك الماه عزيم الموصوب منه فالجناد ان المالك بالجناد بين تضمين ايها شاء ان ضمن الغاصب
لم يدر وان ضمن الثاني برئ الاول وفي الجامع في باب غضب البنية قبيل البيوع عن محمد

سماعة ان تضمن احد هما انما يجب البراة للآخر لظاهر من اخبار تضمينه بذلك او
قضى القاضي عليه اما بدون القضاء او الرضاء لا يدر الغاصب وهل للغاصب الاول
ان يضمن الثاني قبل ان يضمنه المالك ذكر في البيوع في الجامع الكبير في باب العطب وضمان
القيمة لظاهر غضب الرجل من آخر جارية فعصبها منه آخر فابقت فرفع الغاصب الاول
الثاني الى القاضي وتصادقوا على الامر على وجهه فان للغاصب الاول ان يضمن الغاصب
الثاني قيمة الجارية الا يدرى ان له ان يترده فاذا دفع الثاني الضمان الى الاول برئ كما
لو اذعنهما وفي الاصل المشتري من الغاصب لظاهر اعتقه ثم اجاز المالك البيع نفذ العتق
عند ابي واذن وعند محمد لا ينفذ ولو ان المشتري من الغاصب لظاهر ثم اجاز
المالك البيع الاول لم ينفذ البيوع الثاني بالاجماع اما ينفذ البيوع الاول ولو باع الغاصب
من رجل ثم اشتراه ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيوع الثاني بالاجماع ولا يخل
وكذا البيوع الاول ههنا لانه انفسح البيوع الاول لما عوف ان في البيوع العاقل لظاهر وصل
البيوع الى البايع باق وجه وصل ينفذ البيوع والفضول يملك فسخ البيوع الموقوف ولم لم يحز
المالك ولكن ضمن الغاصب جاز البيوع ولا ينفذ العتق هذا في الجامع الصغير وقال
في الاصل عن ابي دوايتان ولو ملك الغاصب الموصوب من جهة الموصوب منه ببيع
او هبة او ارث بعد ما باعه من غيره بطل البيوع بطريان الملك البات على الملك الموقوف
المشتري على ان البايع بالجناد لظاهر او اعنق ثم تم البيوع لم ينفذ بالاجماع والمشتري من
الراهن لظاهر او اعنق ثم اجاز المرتهن البيوع او العتق نفذ البيوع والعتق بالاجماع
وكذا المشتري من الوارث والتركة مستوفقة بالدين الغاصب لظاهر اجر الموصوب فالاجرة
فان هلك الموصوب من عمل الغاصب او من غير عمله وضمن المالك قيمته له ان يستعين بالاجرة
في ضمان النفقة ثم تصدق بالباة ولم يفصل بين ما لولا كان الغاصب غنيا او فقيرا و
الصحيح انه انما يجوز لولا كان فقيرا ولو باع الغاصب الدابة الموصوبة واخذ ثمنها و

استهلكه وماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب لا
يستعين الغاصب بما فعله في لواء الثمن وليس على الغاصب في سكن الدار وركوب الدابة
اجر وكذا في كل عين وكذا في تعطيلها ولقب المسئلة منافع الاعيان لانضمن بالغصب
والا تلاف عندنا **نوع آخر رد المعضوب** وفي فتاوى النسخة بقية غصبها رجل
ثم غصبها غاصب آخر عن الغاصب الاول ثم سرقها المالك من غاصب الغاصب لعينه
عن الاسترداد منه مجاهرة نفع او بقضاء القاضى بالبيته ثم ان غاصب الغاصب سرقها
منه بالسلطنة وعجز المالك عن خصمته ليس له حق مخارجه الغاصب الاول بترد المعضوب
او القيمة وفي الفتاوى رجل غصب عن صبي شيئا ثور رد عليه ان كان الصبي يعقل
الاخذ والاعطاء يداء عن الضمان وان كان لا يعقل لا يداء وفيه ايضا رجل سرق ملك
ثوبا لرجل ثم جاء بغيره فقاه الغاصب منه لا اريد ما يجبر على القبول وفيه الوديعة و
غصب العين الرد يتحقق بالتخليه حتى يداء بالوضع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك
وهو لا يعلم انه ثوبه فجاء انسان واخذ من حجره فذهب وهلك الخنثار انه يداء عن الضمان
ولو وضع بين يديه لا يداء وفي الاصل رجل غصب ثوبا ثم اكس الثوب رب الثوب قلبه
حتى تخفق ولم يعرفه او كان طعاما فرفعه حتى اكلمه برئى عن الضمان عندنا وفي الاصل
ايضا لو اقام الغاصب البينة انه رد الدابة المعضوبة على المالك واقام المالك البينة
انها ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها وكذلك لو اقام المالك البينة انه
هدم الدار واقام الغاصب البينة على الرد والامام السرخسي اعاد المسئلة في آخر
الكتاب ففكر فيها اختلف فقاه لو اقام المالك البينة انه غصبها ونقضت عنده واقام
الغاصب البينة على انه ردّها فعند محمد لا يضمن وعنده سري يضمن ومحمد فرق بين هذه
المسئلة وبين ما تقدم **نوع آخر في كيفية الضمان** وفي التجرد لو غصب دراهم
في بلدة او دنائير فطالب بها في بلد آخر فعليه تسليمها وليس له ان يطالب بالقيمة وان

اختلف السعر ولو غصب منه عينا ثم لقيه في بلد اخرى والعين فيه والقيمة في هذا المكان
مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمغضوب منه ان يأخذها وليس له ان يطالب
بالقيمة وان كان قيمتها اقل من مكان الغصب فالمغضوب منه بالخيار ان شاء اخذ
القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذها في المكان الذي غصب ولو
وجده في البلد الذي غصبه وقد انقضى السعر لم يكن له خيار ولو كان العين المعضوبة
هالكة ويح من ذوات الامثال ان كان السعر في المكان الذي النقص في مثل القيمة
في المكان الذي غصب او اكثر برئ بترد المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل
فللمغضوب منه بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين حيث غصب وقت الغصب وان شاء
انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله
حيث خاصم وان شاء اعطى قيمته حيث غصب الا ان يرضى المغضوب منه بالتأخير وان
كانت القيمة في المكانين سواء فللمغضوب منه ان يطالب بالمثل **جنس آخر في**
غصب العقار والضياع وما يتعلق بها رجل قلع تالة من ارض رجل
وغرسها في تلك الارض في ناحية فكبرت فالشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها
فان كان قلع الشجرة يقرب الارض يعطيه صاحبها قيمتها وان لم يقرب يور بالقلع رجل
قلع اشجار رجل في كرمه يضمن القيمة ومعرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة
ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينها وان شاء امسك الاشجار ويضمن
قيمة النقصان قايما فان كانت قيمتها مقلوعة وغير مقلوعة سواء لشيء عليه رجل
لعادى ارضه فمضغ انسان حنافة ذرع لم يضمن نهر مغضوب اراد ان التوضي
او الشرب منه ان حول النهر عن موضع يكره وان لم يحول لا يكره رجل غصب طاحونة واجرى
به ماء في ارض غيره من غير طيب صاحب الارض لا يحمل للمسلمين الا نفع هذه الطاحونة
لما علموا بذلك لا شراء ولا اجارة ولا طحن باجر ولا عارية ولو غصب دكانا وعمل فيه

وبيع فيه يطيب له الزبح حصل بالتجارة رجل اراد ان يتر في ارض الغدير ان كان له
 طريق آخر ليس له ان يتر وان لم يكن له طريق آخر له ان يتر ما لم يمنعه من ذلك لانه
 راض ولانه ولما منع ليس له ان يتر لان الدلالة بمقابلة الصريح لغو وهذا حق الواحد
 اما في حق الجماعة فيلزم لهم ان يمتروا بغير رضا واما المروء في الطريق المحدث ان
 كان صاحبه هو الذي جعل ملكه طريقا جازله المروء وان لم يعلم ذلك ولكن لا يعلم
 ايضا انه غضب كذلك اجواب كذا نقل عن شيخ بلخي بناء على ان المروء في ارض الغدير لو لم يكن
 فيه ضرر هل يبايع اختلف المشايخ فيه الاكل من ارض كوز وهو التي تسمى بالعارسية
 زمين تهي يطيب للآكل وفي الكرم والشجر ان كان يعرف اربابها لا يطيب للآكل
 وان لم يعرف طابع في نصيب الآكل اما في نصيب بيت المال ينبغي للسلطان ان يتصدق وان
 لم يفعل لا يأنم الشبهة في الاحكام اقرب كذا قال ابو يوسف والمكروه تكلموا فيه والخناد
 ما قال ابو و وابس ان في الاحكام اقرب وعن محمد كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل
 بخلافه وفي الفتاوى للقاضي الامام رجل فر في الطريق المحدث قال الفقيه ابو الليث
 ان علم ان صاحب الارض احداث الطريق في ملكه يبايع له المروء في الطريق المحدث وان لم
 يعلم يجوز فيه المروء حتى يعلم انه غضب وعن بعض المشايخ قال زايث في بعض الكتب
 عن ابي و ان الرجل لفاقر في ارض انسان ولها حايطة او حايطة لا يخل فيها المروء ولا
 النزول وان لم يكن فيه حايطة او حايطة لا يخل فيها المروء وعن ابي القاسم رجل خفي
 عليه الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزروعة قال يمشي فيها ولا يطاء الذرع ولا يفد
نوع آخر رجل عدم بيته فالتقا ترايا كثيرا فيضيق اجداد الذي بينه وبين جاره ووضع
 فوقه لبنا كثيرا حتى ماله الحايطة وانهدم بنقصه ان كان اللبني مشرجا على الحايطة متصلا
 بحيث دخل الوحن في الحايطة من ثقله فهو ضام رجل عدم داره فانهدم بذلك
 منزل جاره لا يضمن رجل يبيع حايطة كرم رجل بغير امر صاحب الكرم ان لم يكن للذباب

دری

قيمة فا

قيمة فالحايطة لصاحب الكرم وان كان للذباب قيمة فالحايطة للبناء وعليه قيمة التراب فان
 غضب ارضا وبيع حايطة فجاء صاحبها واخذ الارض فاراد ان ينقض ان يبيع الحايطة من
 تراب هذه الارض ليس له النقص لصاحب الارض وان يبيع الحايطة لا من تراب هذه
 الارض فله النقص حريق وقو في محلة فهدم انسان دار غيره بغير لفة صاحبها وبغير
 اذن السلطان ضمن رجل حفر قبرا فجاء آخر حفر في القبر لا ينبت القبر ومحب قيمة
 حفره وهذا لو كان في ارض مباحة اما لو كان في الملك فينبش السائل في الفتاوى
 وفي المتن رجل غضب دارا واستاجر ما في المصوب والدار ليست بحضرتها حيث
 استاجر ما فاذا سكنها او قدر على ذلك نوى الغاصب من ضمانها ولو غضب امته
 وزوجها المصوب منه من الغاصب من ضمانها غضب المشايخ هل يتحقق ذكر ركن الدين
 ابو الفضل الكرماني في اثار ان الجامع انه لا يتحقق وفي الاقضية قال لا يتحقق وعليه
 الفتوى **جنس آخر في الدواب** وفي الفتاوى رجل بعث رجلا الى ماشية
 فاخذ المبعوث دابة الامر ودكها فهلكت الدابة في الطريق ان كان بين الامر والمبعوث
 انبساط لا يضمن وان لم يكن يضمن رجل دكب دابة الغير بغير الامر فانت الدابة اختلفت
 الروايات والصحيح انه لا يضمن عند ابي و حتى يحولها عن موضعها كذا في ذكر الاشايخ
 وفي نسخة الامام الرضا في كتاب اللقطة قال عند زفر لاضمان عليه وعند ابي و يضمن
 رجل حمل على دابة غيره بغير امر فتورم ظهر الحمار فشق صاحب الحمار ذلك الورم فانقص
 من ذلك قيمة الحمار ان اندمل من غير نقصان لاضمان عليه وان انتقص لا يخفى ان انتقص
 من الورم ضمن النقصان وان انتقص من الشق لا يضمن وكذا لو مات الحمار ولو اختلفا
 فقال الغاصب مات بالشق وقال صاحب الحمار مات من الورم فالقول قول الغاصب مع
 يمينه الكل في الفتاوى المزروع لدا بعت حمارة الرب الارض على دابن له فمضى صاحب
 الارض الابن ان يذهب بالحمار او يستعمل الابن في حاجته فضاء الحمار ان كان الابن بالغاً

لا يضمن وان كان صغيرا ضمن وهذا يوافق ما تقدم عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب
ان كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وان كان يمشي فهو بمنزلة القطع وتقدر في
كتاب الجنايات وفي الفناوي رجل دفع الى آخر حمله ليحملها الى بلدة اخرى فذهب الرجل
بالحمار حتى انه هرا غطيا وفي النهر حمد كثيرا بجري فيه الماء كما يكون في الشفاء فركب الجمل
حملا والجمل الآخر تدخل على اثر هذا فبقي جمل في الحال في الماء من اجريان الجمل فسقط في
الماء ان كان الناس يسكنون في مثل هذا ولا ينكرون على احد لاضان عليه رجل غضب
من رجل سفينة فلما دكرها وبلغ وسط البحر طغى صاحب السفينة ليس له ان يسترد ما
من الغاصب ولكن يوافق ما من ذلك الموضع الى الساحل وفي فوائد شمس الاسلام اصطبل
مترك بين اثنين ولكل واحد منهما بقرة فدخل احدهما الاصطبل وشد بقرة الآخر بالجمل
حتى لا يضرب بقرة فتحرك البقرة وتحقق بالجمل ومات لاضان عليه لئلا ينقله من مكان الى
مكان آخر رجل جاء الى حمار مشدود باري في سكة فحمله فغاب الحمار لا يضمن وعن
محمد بن يضمن في نسخة الامام الرضا وفي الفناوي رجل اذ سفينة مشدود فحمله في
اليوم الرمي الشديد فوقت السفينة ان مكثت بعد الحمل وان قل لا يضمن وان لم يمكث
وغرقت على الفور يضمن رجل جاء الى قطار ابل فبعضها ليس عليه شيء رجل قتل
ذيبا او اسد الرجل لا يضمن وان قتل قدر لا يضمن كالكلب رجل غضب دوابا بالكوفة
فرد ما بحراسان هذا بمنزلة غضب العين فينظر الى قيمتها في الموضع الذي غضبها موضع الرد
الاخر قد ذكرنا في المقدمة **جنس آخر في العبيد والاماء** وفي التجويد لفا
غضب جارية فابتعت في يد الغاصب او سرق او زنت ولم تكن فعلت قبل ذلك فعل
الغاصب ما انتقص من قيمتها بسبب الابق والسرقة والزنا وكذا ما حدث من النقص
من عود او شلل فانه يضمن النقصان ولو جلت في يد الغاصب من الزنا احدها المالك
ونقصان فان زال العيب في يد المولى رد ما اخذ بسبب النقصان على الغاصب وقوله ابوس

ينظر الى ما نقصها الجمل وارث عن الزنا فيمضى الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا احتسان
وعن محمد بن يضمن الامرين وهو القيس فلورده الغاصب حاملا فماتت من الولادة وبقي
ولده في يد الغاصب يضمن قيمتها يوم الغضب ولم يجبر شي من الام بالولد ولوردها
حاملا على المالك فجلدت فماتت بالجلد يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية حاملة
وهو لم يعلم فماتت في يده بالولادة يضمن النقصان ولو جلت اجارية في يد الغاصب ثم
رد ما على المولى فماتت في يده من تلك الحجة لم يضمن الغاصب الجني الا ما نقصها في قولهم
جميعا ولو غضب جارية محبوسة او جلي وبها مرض فماتت فذلك في يد الغاصب يضمن
قيمتها وبها ذلك العيب ولو غضب جارية شابة فصارت عجوزا اخذها المالك وضمن الغاصب
ما نقص من قيمتها وكذا الغلام لفاهرم ولو غضب جارية ناهية فماتت في يدها عند
فهذا عيب ويضمن النقصان والشيخوخة عيب ولو غضب شابا فصارت شيخا ضمن
النقصان ولو غضب عبدا قاريا او خبثا ذاق في القارة ان سحق او عمدا من الاعمال
ضمن النقصان ^{باليوم} على الما ويقوم وهذا لا يحسن فيضمن النقصان رجل غضب عبدا صغيرا
فالتمس عنده لا يضمن النقصان في الفناوي والصوى وفي المنقذ رجل غضب عبدا فوجده
المغصوب فاحذره وفي يده ماله فقال الغاصب هو ماله وقال المغصوب منه هو ماله
ان كان العبد في منزل الغاصب فهو للغاصب وان لم يكن في الغاصب فاما للمغصوب به
وفي الفناوي جارية انت الى شخص بغير لفة مولاها فذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال الخلف
ردتها عليك فالقول قوله النخس ولا يضمن وتاويله لفا لم ياخذها النخس ان ياورها
بالذهاب الى منزلها فكان النخس منكرا الغضب اما لفا اخذ النخس اجارية من الطريق
او ذهبت من منزل مولاها بغير لفة مولاها لا يصدق رجل اودع عبده عند فبعته
في حاجة صار غاصبا وفي المنقذ رجل استهلك جارية مغنية وعليه قيمتها غير مغنية
وكذا اناء فضة وعليه تماثيل فعليه قيمتها منقوكة ان لم يكن للتماثيل رؤس ولو

فان الغاصب

فوجد المالك في يده

فطلبته ابية

وسمى الرد

رجل

لواستملك

تؤخر
فقل فاختة او حامة فعليه قيمتها موقرة وان كانت حامة تجتني من وسط لا يضمن قيمتها
على تلك الصفة وكذا الحامة الطيانية يضمن قيمتها غير طيانية وذا الجارية اذا كانت
حسنة الصوت لا كنهنا لا تغني فهي على حسن الصوت وذا فوايد شمس السلام رجل
دفع غلاما آخر مفقودا بالسلسلة وقال له لذهب به الي بيتك مع السلسلة فذهب به
بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن **جنس آخر في الطيور** وفي الفتاوى
رجل غضب ببضيتين احدهما تحت دجاجة له وحضت دجاجة اخرى له على البيضة الاخرى من
كل بيضة فالفرضان له وعليه البيضان ولو كان مكان الغضب وديعة حبست الدجاجة
لصاحب البيضة وذا الاصل في كتاب اللقطة رجل فتح باب حنطة طارت الطير او فتح باب اصطبل
حتى خرج الحمار او حل قيده بعد حنطة او فتح الزق والتمن جامد فزاد وخرج لا يضمن
في هذا كله عندها وعند محمد يضمن قال الامام الحسن في حل العبد المقتد هذا اذا
كان مجنوناً وان كان عاقلاً لا يضمن بالاتفاق ومسئلة السعاية على هذا الخلاف
وقد قرئت في اجنبايات تمامها واجمعوا انه لو شق الزق فاله الدهن والدهن سائل
او قطع الحبل حتى تلف القنديل ضمن وذا الفتاوى زق انفث فتربه رجل فاخذه ثم
تركه ان كان المالك حاضراً لا يضمن وان كان غائبا يضمن وكذا لو تعلق باخر فقط
منه شيء بنعله ان وفيه بحضرت المالك لا يضمن **جنس آخر في الثياب**
وذا الاصل يغيب ثوبا فخرقه ان كان الحرق بيذا اخذه المالك وضمن نقصانه وان كان
فاشا يصير بالخطا منفعلا باستفاعة الثوب فله اختيار ان شاء اخذه وضمنه النقصان
وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال به استفاعة الثوب ولا يطلى بالخطا يضمن
قيمه بالاختيار وذا الفتاوى الصوى الحرق لفا اوجب نقصان فصاعدا فهو مباح
رجل قال لاخر خرق ثوب فلان فخرق فالتصان على الذي خرق على الآخر والذي يضمن
بالاوان سلطان او المولى لفا اوعده رجل دفع ثوب كبريس ببقصره فذهب القصار
الحقار

ولف فيه اخذ وحمل في موضع فيه الثياب فسرقة ان لف كما يلف المنديل يجعل فيه يضمن وان عثر
بان يجعل الثوب تحت ابطه ويضم اخذ فيه لا يضمن رجل دفع ثوبا كبريا قيصا
فخاط قيصا فعلم صاحب الثوب بالفاء وليس له ان يضمنه رجل دفع القلنسوة من
رأس رجل ووضعها على رأس آخر وطرحها الآخر من رأسه فصاحت ان كانت القلنسوة
برأى عين صاحبها يرفعها في ذلك فلا ضمان على الطارح والا يضمن ولم يذكر حكم دفع
القلنسوة وحكم لحكم الطارح ومن هذا يعلم جواب ما قلنا ذكرنا من مسئلة المتعلق
وسقوط شيء في ماله عند اقصومه الكل في الفتاوى وذا فتاوى قرب الدين لفا اتفاق
المديون فلم يقضه فرفع العامة من رأس وقال اقض ديني حتى ارد ما عليك فذهب
بها فجاء المديون ايام بدينه وقد هلكت العامة تهلك هلاك الدين قال هذا مستقيم
لفا المكنة لم ترداد ما فتركها عنده اما لفا عجز وتركها لعجزه ففيه نظر وفي المنقح
رجل دخل دار رجل واخرج منها ثوبا ووضع في منزل آخر منها فضايع الثوب ان لم
يكن بين البيتين تفاوت في الموز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن وذا الاصل
لورفع من ناحية الدار ووضع في طرف آخر لا يضمن وفي الفتاوى الصوى لفا هلك
المغصوب في يد الغاصب ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالذراهم يقوم بالذراهم
وان كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان يباع بهما فالقاضي باختيار
جنس آخر في المنفقات وذا العيون رجل ادخر بان ينقش في خاتمه ففقد ففقد اسم
عيزه ان يضمنه الحاتم لفا لم يقبل الا صلحا عند ابي عبيد الله لا يضمن رجل
اخرجه الحاتم من اصبح وهو نائم ثم اعان في هذا اليوم بداء عن الضان وان استيقظ
ثم نام فاعاد لا بداء عن الضان لان الوجه الاول الواجب الرد في هذا التام وقد
وجد وفي الوجه الثاني الواجب الرد في المستيقظ ولم يوجد ولو غضب سرجا من
ظهوره ثم اعاده الى ظهره لا بداء عن الضان ولو غضب الذراهم من كيس رجل ثم

وذو عاكة الكيس وصاحبها لا يعلم بدهاء وقد فر شجرة اجوز لفا اخر جت جوزا صفارا رطبة
 فالتفها انسان يضمن نقصان الشجرة فينظر بكم تشتري مع تلك اجوزا وبغير تلك اجوزات
 فيضمن فضل ما بينهما رجل كرجوز رجل فوجدها فاسدة لا يضمن وكذا لو كسر
 درهم انسان فاذا عوسنوقة ولو شتم اينة من صوا ونفس ان كان يباع وزنا فصاحبه
 بالحياد ان شاء تركه وضمنه القيمة وان شاء اخذه ولا يضمن شيئا وان كان يباع عدوا
 فله الخيار ويضمنه النقصان لانه في الفصل الاول لو ضمنه يكون الضمان بازاء اجوزة
 وانه ربان في الفصل الثاني لا يؤدى اليه شتم ينظر بكم يشتري رجل وزق كل انسان المحتار
 انه يضمن فاخذ القضاة باذنه فسقطت فأكثرت لا يضمن ويضمن ما سواه رجل
 ائلف احد مصراعي باب انسان او احد حفيه او احد مكبيه فلما لك ان يسل المصراع الى
 اليه ويضمن قيمتها وفي بيع اجماع في باب بيع اثنين رجل غضب شيئا وقبض للمحفظ
 فاجاز المالك حفظه كما اخذ من الضمان فان استغنى به فامر بالحفظ لا يبداء وعلى
 هذا لو اودع الرجل ماله الغير فاجاز المالك يبرأ عن الضمان هذا وما تقدم في الفناوي
 في بيع اجماع وسط الكتاب في باب ما يكون اجازة قال هناك مسئلة ثم قال فعلى هذا
 لو اقاله المعضوب منه الغاصب او عتك او ترك بحفظه ثم عك في هذه ان يقول يجب
 ان يضمن وفي الفناوي رجل نظر بكم رجل وهو ما يبيع حين اراد ان يشتري فوقه
 في الدهن من انفه فطرح من الدم فتجس الدهن ان كان باذنه لا يضمن وبغير لونه
 يضمن ثم ينظر ان كان الدهن غير مأكول يضمن النقصان وان كان مأكول ضمن مثل
 ذلك القدر والوزن من مثل ذلك الدهن وفي نوادر ابن رستم رجل دخل الحمام
 فاخذ فجانة فاعطاها غيره فسقطت من يداها فأكثرت لاضمان على الاول ولا
 على الثاني وفيه ايضا لو ذهب الضيف وترك شيئا عند المضيف فتبعه المضيف به
 فغصبه غاصب في المدينة لا يضمن وان اخرجه من المصرف غصب منه ضمان والله اعلم

في هذا الموضع
 من المصراع الى
 المصراع الى
 المصراع الى

وما يتصل بما قبل الفصل وفي الاصل اقام المعضوب منه البنية
 ان قيمته المعضوب البنية ان قيمته المعضوب كذا واقام الغاصب البنية انه كذا
 فبنية المالك اولى فان لم يكن بينه فاداه الغاصب اقامه البنية فقال المالك
 احلفه ولا اريد البنية له ذلك واقام المعضوب منه البنية فشهد احد هما بالقيمة
 على اقوال الغاصب اقامه البنية لا تقبل جاء الغاصب بثوب وقال انا غضبت هذا
 وقال المالك لابل غضبت ثوبا آخر هذا الثوب هو يا امر ويا فالقول قول الغاصب
 لوقى على آخره غضب منه جبة فقال غضبت الظهارة لا غير فالقول قوله ولو قال
 غضبتك اجبة قال احسبوا او البطانة او قال غضبتك احاتم الا ان الفصل او قال
 غضبتك هذه الدار ثم قال البناء او قال غضبتك الارض ثم قال الاستجداء لم
 يصدق في هذا كله الكل في الاصل **الفصل الثاني في انقطاع حق**
الملك وما يتعلق بكل والحرمة وفي اجماع الصغير رجل غضب ساحة
 ولو دخلها في بناء ينقطع حق المالك عندنا ولو غضب ساحة وبنى عليها لا ينقطع
 حق المالك وقال الكوفي لا فان كانت قيمته البناء اكثر ينقطع وبعض المشايخين
 افتوا بقول الكوفي وانه حسن ومحمم بن جواب الكتاب اتباعا لشيوخنا فانهم لا يتركون
 جواب الكتاب واجمعوا انه لو غضب لوحا فادخله في الفينة او برسمها فخطبه بطن
 نفسه او بطن عبده ينقطع حق المالك ولو غضب حمرا فخلها فالملك يأخذ بغير
 شيء هذا اذا خللها بالقيمة له كما اذا خللها بالنقل من الظل الى الشمس ومن
 الشمس الى الظل اما اذا خللها بالقاء الملح فيها وقد اختلف المشايخ فيه
 ولو خللها بالقاء الخل فيها ان صاد حلا من الساعة ينقطع حق المالك بالاجماع
 وان صاد خلا بعد مضي الزمان فعلى قول ابي كذا وكذا وعلى قولهما بغيره مشركا بينهما
 على مقدار الخل ولو غضب جلد ميتة قد بغها فالملك يعطيه ما زاد الدباغ فيه ويجوز

اجلد فان الغاصب فلا ضمان عليه عند ابي 2 وقال محمد هذا ما ذكر في نظم البردوسي
 قال ما يوجب الملك بالضمان لفا فيه عن حاله عشر منها لفا غضب كدبا و
 حاطه قيصا او حديدا فصاعدا انا او سيفا وسكينا فعليه مثله او غضب حنطة فطحنها
 فعليه مثله او ساجدة فادخلها في بناء وعليه القيمة او غضب لحما فطبخه ورقه و
 يضمن المثل والقيمة على اختلاف الروايات غضب شاة فذبحها فجعلها اربابا ملكها
 وعليه قيمتها حية او غضب حمرا او بغلا فقطع يده او رجلا ملكها وعليه صحية
 او غضب حبوبا فندزه في ارضه او غضب عصيرا فصار عنده حمرا او خر فخلتها او غزلها فنجسها
 او قطعها فغزل او دقيقا فخبزه وما يلحق به لفا غضب بياضا فكتب عليه او بيضا فخبضها
 دجاجة واربعه عشر لا يوجب الملك فيها منها لفا غضب شاة فذبحها وسلخها
 كاه للمغضوب منه ان يسزده ويضمنها النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية
 ومنها لفا قطع ثوب غير او غضب قلب فقتل فكتف ان شاء اخذه نقرة فقتل فكتفها
 لم يملكها وباء خذ صاحبها ومنها لفا غضب ثوبا فصبغه بعطيه المالك ما زاد الصبغ
 فيه ولم يملكه الغاصب ولو صبغت الريح بثوب انسان والفتة في صبغ الغيد على هذا
 او غضب عبدا فابق عنه لم يملكه فصاحب بالحياد ان شاء نكت حتى يرجع وان شاء دفع
 الى القاضي حتى يضمنه او غضب غزلا فذاه او مخلوبا فندفه او قطعنا فخلج او دقيقا
 او سويقا فقتله بسحق او ارضا فبني فيها او ذرع او غرس او لبنا فطبخه مضرة او غضب
 خبزا ففترده او لحما فجعله اربا اربا او دواهم او دنايز فكتفها وفي الفتاوى
 رجل افترس ليف حيدر رجل ان امكنه اغادته كما كان امرته بالا عادة كمن اخذ
 ستم انسان و فرق لسانه ولو حلل شراك نعل رجل النعل مثل الذي يتخذه العوام
 لشيئ عليه ولو نزع باب دار رجل عن موضعه او حلل سرج انسان على هذا
جنس آخر في التحمل والحرمة وفي المتن رجل غضب الفا ففترس بها او

مسكوك ولا يفتة
 وان شاء تركها
 عليه واخذ ثوبه
 القلب ان الذهب
 وان كان الذهب
 الذي كان يفتة
 الدراهم او فضة

اشترى

اشترى جارية او ثوبا وسعه وطير المرأة والجارية ولبس الثوب ولو اشترى جارية
 بالثوب لا يتحمل له وطيرها ولو تزوج به يتحمل وفي الجامع الصغير لو اشترى بالدرهم
 المغصوب شيئا قال الكرمي في هذا على وجه اربعة اما ان اضاف اليها ونقد منها او اضاف
 اليها ونقد من غير ما او اضاف اليها غير ما ونقد منها او اطلق اطلاقا ونقد منها
 الجواب ان في كل يباي انا في فصل واحد وهو ما اذا اضاف الشراء اليها ونقد منها وبه
 كان يفتي الفقيه ابو الليث قال الصدر الشهيد في نسخة النحل مكرن وقال ثم و
 اطلاق الجواب في الجامع والمضارب يدل عليه رجل غضب الفا فاشترى بها جارية
 فباعها بالدين يتصدق بالربح وقال ابو يوسف لا يتصدق واصل هذا ان الغاصب
 او المودع لفا تصرف في المغضوب او في العويقة فربح عنده يطيب وعند ابي 2 و
 محمد لا يطيب له واجمعوا على انه لو غضب الفا فاشترى بها طعاما يباي او يفتن كله
 او وهبه انسان لا يتصدق بالربح وفي فتاوى اهل سمرقند رجل غضب طعاما فمضغه
 حتى صار مستهلكا فلما ابتلع ابي 2 وشرط الطيب عنده وجود البديل
 وعندهما لواء البول والفتوى على قولهما وفي النوازل لو غضب لحما فطبخه او حنطه
 فطبخها بصوملكا للغاصب باواء الضان او بقضاء القاضي بالضمان او برضاء الخصم
 وبعد ما ثبت الملك للغاصب لا يتحمل له تناول لانه استفادة بفعل لا يتحمل نصا دكا
 للملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا لفا جعله صاحبه في حل حكمه عن الشيخ الامام
 الزاهد بن محمد الدين انه كان لا يصح ما ذكر عند ابي 2 في هاتين السئلتين وكان ينكر
 ان يكون ذلك قول ابي 2 فكان يقول الصحيح عند المحققين من مشايخنا على قضية مذنب
 اصحابنا ان الغاصب لا يملك المغضوب الا عند لواء الضان او قضاء القاضي با
 لضمان او تراخى الخصمين على الضان واذا وجد شي من هذه الاشياء الثلاثة
 ثبت الملك ومالا فلا وفي المتن رجل غضب لحما ففترسها او طبعها اكره ان يأكله

حتى يرضى صاحبه^١ واصل هذا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ابي
ان يا كل عن اناة التي دجها فوك الرجل على تصدان يهودي منها وقال عليه السلام
اطعموا الاسارى **كتاب الوديعه**
وهو شتم على ستة فصول الاول في حفظه الوديعه والثاني ما يكون مصعها
وما لا يكون وفيه موت الودع المجتهلا وجود الوديعه والثالث دفع الوديعه
الى الغير وفيه تفيد العياله والرابع في طلب الوديعه والخمس في الاختلاف
والسكس في السائل المتفرقه **اما الفصل الاول** وفي شرح الطحاوي
الوديعه والغاريه والساجره في يد الساجر امانة لفا قال المودع للمودع احفظ
الوديعه في هذا البيت محفظها في بيت آخر في تلك الدار فقلت لا يضمن قال وفي بعض
شروء اجماع الصغير لو كان ظهر البيت المهي عنه انكته يضمن ولو قال له احفظها
في هذه الدار وحفظها في دار اخرى يضمن ولو كان الدار الاخرى مثل الاولى او احرز
منها لا يضمن وقال وهكذا ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى فذكر الامام خواهر زاده
في الاصل انه يضمن وان كانت الدار الثانية احرز من الاولى والمودع ان يحفظ الوديعه على
حب ما يحفظ مال نفسه في داره وحائوته وفي النوازل لفا قال للمودع لا تضع الوديعه
في الحائوت فوضعها فترقت ليلا ان لم يكن بيته احرز من الحائوت ولم يكن له مكان اخر
احرز منه لا يضمن والا يضمن قال وعبارة اجماع الصغير لو كانت الوديعه شيئا يملك
في البيوت فقال له لا ترفع الى زوجتك فدفعه لا يضمن وكذا لو قال له لا ترفع الدابة
الى غلامك وفي الاصل لو وضع كيس الوديعه في صندوق وفيه كيس آخر له فانشق
الكيس في الصندوق فاضلقت بدراهمه لا يضمن والمخلط بينهما فان هلك بعضها
هلك من مالها والباقي على قدر مالها ولو خلطها اجنبية او في عياله لا يضمن
المودع والضامن على المخلط صغيرا او كبيرا ولا يضمن ابوه لاجله وفي قضاء اجماع الصغير

وفي المخلط
والغاريه
والساجره
ان ياتى
صاحبه
من يرضى

لا يضمن
في بيت
الوديعه
لو كان
البيت
مختلطا

المخلط على

حارس لا يضمن وقد ذكر الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحفظ والحارس
 والحاصل ان العبرة للعرف لو ترك الحانوت ^{مستوحا} او علق الشبكة على باب وقد صب في اليوم ليس
 بتضييع سخارا وفي الليل تضييع وفي فوارزم في اليوم والليل ليس بتضييع لفاوضت وبيعته
 في حجرة خان وفيه حجر لا قوام وربط سلسلة بابها بحبل ولم يقفله وخرجه فزقت الوديعة
 ان عذ هذا مثل هذا الوضع تضييعا واعفالا ضمن وان عذ نوشقا لا يضمن وفي الفتاوى
 سوقي قام من حانوته الى الضلوة وفي حانوته ودايع فضاء شي من حانوته لاضان عليه
 وفي الفتاوى الفصل ان خرجه الى الجحفة وترك باب حانوته مفتوحا واجلس على باب
 الدكان ابناله صغيرا وفي الحانوت ودايع وضاعت ان كانت البنية يعقل يحفظ ويحفظ
 الاشياء لا يضمن والي يضمن ولو بعث بقرة الوديعة الى السور يعتبر العوف وقد ذكرنا
 في كتاب المزارعة انه لا يضمن مطلقا ولو ربط على راس الغالب او الكرم ان غاب عن بصره
 يضمن والافلا وان ربط على باب داره في المصر يضمن وفي القرية لا ولو جعل حمار
 الوديعة في الكرم ان كان للكرم حايط رفيع بحيث لا يرى المارة ما في الكرم واغلق
 الباب لا يضمن وان لم يكن له حايط او كان له كنه عيز مرتفع ينظر ان نام المودع
 ووضع جنبه الى الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر
 لا يضمن وان نام مصطجعا وان جعل الثياب الوديعة تحت جنبه في بعض الطريق
 ان اراد به الحفظ لا يضمن وان اراده الترفق يضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه لا يضمن
 مطلقا ولو دخل الحمام ودارهم الوديعة في جيبه فتركه في الساكودة فسرقت قيل
 يضمن **الفصل الثاني فيما يكون تضييعا وفيما لا يكون**
 وفي الاجناس المودع لزامات محتملا يضمن الا في ثلثة مواضع احدها متولي الوقف
 لزامات ولا يوقوف حال غلاتها التي اخذها ولم يبين لا يضمن الثاني السلطان لفا
 خرجه الى الغزو وادوع بعض الغنيمه بعض الناس ومات ولم سن عند من ادوع لا

يضمن الثالث عند محمد القاضي لفا قبض مالا لئيم ووضع في بيته ومات ولا يورث
 ابن الماله ولم يبين يضمن والضمان في تركته وان عرق انه دفع الى قوم ولا يدري الي
 من دفع لا يضمن ولو قال حال حيوة ضاع وانفقته عليه لا يضمن المودع انما يضمن
 بالتجهيل لفا لم يوق الوارث الوديعة اما لفا عوف والمودع يعلم انه يوق فمات ولم سن
 لا يضمن ولو قاله الوارث انما علمت الوديعة وانكر الطالب ان فر الوديعة وقال الوديعة
 كذا وانما علمتها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده فقال هلكت سواء
 الا في مسئلة ويح ان الوارث لفا ذل الارق على الوديعة لا يضمن والمودع لفا ذل يضمن
 وفي وصايا لجامع للامام خواهر زلف المودع لفا ذل انما على الوديعة انما يضمن لفا
 لم يمنع المدلوله عليها من الاخذ حالة الاخذ اما لفا منعه لا يضمن قاله في شرح
 اجماع الصغير للامام الوالد في كتاب المناسك آخر باب جزاء الصيد في الحوم لفا ذل طلال
 على قتل صيد الحرم فقتله محب اجزاء سحتنا وهذا لفا لم يكن المدلوله عالما بمكان
 الصيد اما لفا كان عالما بمكان الصيد او لم ياخذ بدالته بان لم يصدق في ذلك
 حتى ذل عليه اخر فضة واخذه لا يجب على الاول شي لفا اختلف الطالب المودع
 فقال الطالب انه مات مجهلا وقالت الورثة الوديعة كانت قاينة يوم مات المودع
 وكانت مروفة ثم هلكت فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت دينا
 في تركته فظاهر فلا يقبل قول الورثة الوارث لفا قالوا ذر الوديعة في حيوة لم يقبل
 قوله ولو اقاموا البينة انه قاله حال حيوة ردوها تقبل المضارب لو قبل ان يموت
 اوفعت مالا المضاربة فلانا الصيرف ثم مات لكشي عليه ولا على ورثته ولو قال الصيرف
 ما يتحى او عي شيئا فالقول قوله مع يمينه وكشي عليه ولا على الورثة ولو مات الصيرف
 قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه الى الصيرف الا بقوله لا يصدق على الصيرف
 وان دفعه الى الصيرف بيته او اقرار من الصيرف ثم مات المضارب ثم مات الصيرف ولم يبين

كان ديناً عال الصيرة ولا شيء على المودع ولو مات المضارب والصيرة صح فقال ردته عليه في حيوة فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت **جنس آخر في الجود** وفي كفاية الأصل رجل اودع رجلاً عبداً فجدده المودع ومات في يده ثم اقام البينة على قيمته يوم الجود ففرض على المودع ب قيمته يوم الجود فان قاله الشهود لا تعلم قيمته يوم الجود لكن قيمته يوم الايداع كذا ففرض عليه ب قيمته يوم الايداع وفي المنقبة لوقال المودع للمودع وهبت الودعة او بعثتها مني وانكذرت الودعة ثم هلكت لا يضمن المودع ولو وجد الودعة ثم لوي انه رد ما بعد ذلك واقام البينة فبينوا ان اقام البينة انه رد ما قبل الجود وقال غلطت في الجود او نسيت او طنت ان دفعته فانا صادق في قوله لم يستود عن قبلي بئس ايضاً في قياس قول ابي ذر واذ بس وفي الاقضية لوقال لم يستود عن ثم لقي الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم لوي الرد او الهلاك يصدق وفي الفتاوى جود الودعة عند غير المالك لا يوجب الضمان لولا هلك كذا روى عن ابي س وفي غضب الاجنس لولا جود الودعة انما يضمن لولا نقل الودعة عن الموضع الذي كان فيه حال جوده وهلك فان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المنقبة لولا كانت الودعة او العارية مما يحول يضمن بالجود وان لم يحولها وفي نسخة الامام الرضا لولا جود الودعة في وجه المالك لا بناء على الطلب في المالك بان قال المالك ما حال الودعة يشكرك على حفظ فقال ليس لك عندي ودعة لا يضمن في قول ابي س وفي المنقبة لو وجد الودعة في وجه العدو بحيث يخاف عليه التلف ان اقر ثم هلك لا يضمن كذا روى عن ابي س وفي ابي س لو وجد ما بعينها فضاغت او اقربها وقال لصاحبها قبضها فقال صاحبها دعها ودعه عندك او تبركها عنده وهو قادر على حفظها واخذ ما ان شاء فهو بريء وهي ودعة وان كان لا يبرء على اخذها فهو على الضمان الاول وكذا لوقال اعمل مضاربة وهذا كله في المنقول اما في العقاد فلا يضمن

عند ابي ذر واذ بس اذ قال شمس الله اكلوا فيه روايتان عن ابي ذر ومن المشايخ من قال في العقاد يضمن بالجود بالاجماع **جنس آخر** وفي النوازل لوقال المودع سقطت الودعة بالفارسية بيفناد اضمن لا يضمن ولو قال سقطت بالفارسية بيفناد اضمن قال الشيخ الاستاذ طهر الدين المرعشي لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالسقاط لولا ان يترك الودعة ولم يذهب والفتوى عليه ولو قال لا ادري ه اضمن الودعة او لم اضمن يضمن ولو قال لا ادري اضاغت الودعة او لم يضع لا يضمن ووقال ضاغت فالقول قوله ولو قال لم يذهب من ماله شيء لا يضمن ايضاً ولو قال ذهبت الودعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الودعة وقبضت منها ما لم يقل دفعتها الى المشتري ولو قال وضعت الودعة بين يدي ففقدت ونسيتها فضاغت يضمن ولو قال وضعت بين يدي فداري والمسئلة بحالها ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لا يكون حصانها كسرمة الذب ونحوها فكذلك وان كان مالا لا يعد الدار تمرزاً لا يضمن ولو قال لا ادري وضعتها في داري او في موضع آخر يضمن ولو قال دفنت في داري او كرمي ونسيت مكانها لم يضمن لولا ان كان للدار او للكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسيت مكانها يضمن **نوع من** وفي فتاوى النسخ طحان خرب من الطاحونة لينظر الى الماء فترقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة يضمن بمسئلة الخان صورتها خان فيه منازل وبيوت وكل بيت مستقبل فقام مستقبل في الليل وخرب وترك باب الخان مفتوحاً فجاء سارق وثقب بيتاً وسرق منه مالا فانه لا يضمن فاتح الباب وهو نظير ما انفتح باب القفص بخلاف مسئلة الطاحونة لانه لما قبل الودعة وجب عليه الحفظ وبتركه يضمن وفي النوازل الودعة لولا ان قدرها الفادة وقد اطلق المودع على فقير موذي ان اضر صاحب الحنطة ان هذا نقب الفادة لا ضمان عليه

لان صاحب الوديعة رخصه وان لم يخبره ولم يستع يضمن وان كانت الوديعة شيئا من
الصنوف ورب الوديعة غاب فحاق عليها الفاد قال يرفعها الى القاضي حتى يبعها فان
لم يفعل ولم يحتل دفع ذلك لا يضمن ^{دابة} الوديعة لفاصلها شيئا فامر المودع
انسانا بان يعايطها فعطبت من ذلك لا يضمن فصاحب الدابة بالخيار يضمن ايتهما شاء
ان ضمن المودع لا يرجو على المعالج وان ضمن المعالج ان علم انها دابة او لم يعلم شيئا
رجح عليه ولو قال لا خرافة في داري فحفر وضمن لا يرجو على الامر عن الفالم يكن هو سكتا
في الدار رجل اقدم فامتنيا بيا فوضعه في حانوته وكان السلطان ياخذ الناس بماله
في كل ^{شيء} وظيفة عليهم فاخذ اعوان السلطان ثياب الوديعة لاجل الوظيفة ووضعها
عند رجل رخصا فالودع لا يضمن لفاكان لا يقدّر منع السلطان من رفعها اما يضمن
المرتبة ان كان طابعا ولصاحب الوديعة اختيار بين تضمن المرتبة والسلطان وكذا
اجابة لفاخذ اجباية درايم طابعا يضمن وكذا الضراف ان كان طابعا وبصير اجباية
والضراف محرومين في الشهادة وفي غضب الفناوى رجل قام من اصل المجلس ^{بكر} كتابه و
ذهب القوم ايضا فتركوا فضاء ضمنوا لان الاول لما ترك الكتاب عندهم وقد احتفظهم
فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المتكامل فضمنوا جميعا وان قام واحد ضمن
الاخير لان الاخير تعين للحفظ فيتعين للضمان اصل المسئلة رجل جاء بشوب الى رجل
وقال هذا الثوب عندك فودعه او وضعه الثوب عنده ولم يقل فغاب صاحب ثم غاب الآخر
بعده وترك الثوب وضاع ضمن لانه اودع عفا والآخر قبل عفا ولو قال اجالس لا قبل
الوديعة فوضعه بين يديه فذهب فضاء الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصح مودعا بدون
القبول رجل دفع الى افرقا وقال له ارضي ولا تسق به ارض عيزي فسقى ارض الامر
فتم سقى ارض الغير فضاء الزمان ضاع قبل ان يفرغ من السقى الناء فزوان ضاع بعد ما فرغ
لا يضمن اصل المسئلة المودع لفاخالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق برئ من الضمان

بخلاف

بخلاف ما لفاجد الوديعة او منع حيث لا يبداء ان بالرد الى المالك وفي الاجابة والا
عاق الاصح انه لا يبداء عن الضمان بالعود الى الوفاق وفي الروضة الوكيل بالبيع لفاظ
فاستعمل عن الضمان العبد ثم عاد الى الوفاق فباعه بما اوجب جاز وكذا الوكيل بالحفظ
والوكيل بالاجارة والاستجار والمضارب والمستبضع لفاخالف وفي الماله لينفق في
حاجة ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضا اما مستاجر الدابة لفايؤى ان لا يرد ما
او المستعير ثم ندم وترك تلك النية ان كان سايرا عند النية فعليه لفاهلك الدابة بعد
النية اما لفاكان واقفا لفاترك نية اخلاف عاد امينا وفي اجماع الصغير لفا سافر
بماله الوديعة فهلك لا يضمن عندنا والاب والوصي لفا سافر بماله البنية وهلك لا يضمن
الا لفاترك زوجته الوكيل بالبيع بالكوفة لفا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق
لفا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة فان كان يضمن وفي المودع لفا سافر اما
لم يضمن لفا لم يكن له حمل وموتة فان كان ان لم يكن بذكر من السفر لا يضمن وان كان
له بدن من السفر فذلك عندا لا يضمن **خاتمة** وفي الفناوى رجل له على آخر
خمين درهما فاخذ غلطا مستين فلما علم اخذ العشرة فملك يضمن ختم سدس
العشرة لان ذلك القدر قرض والباقى امانة وفي غضب مجموع النوازل معلم قال البصير
خذ هذا الثوب واجعله في اجدار ففعل فضاء والثوب بعينه لاضمان على المعلم ولا على
البصير لانه ليس لانيهم حاضرون امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خض
سطحها للنجيف وطرف من الثوب ثم من الجانب الآخر فضاء ضمن ولو وضعت ^{السطح} على ان كان
للسطح خض لا يضمن في الاصل الوديعة لفا كانت درايم او نايروكيلا فانفق بعضها
وهلك الباقى يضمن ما انفق دون الباقى فان جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقى صار
ضامنا لجميعها المودع لفاخذ بعض الوديعة لينفقه في حاجة ثم بدله فترد في موضعه
ثم ضاع لا يضمن وفي فناوى الفضل مودع غاب عن بيته وفي مفتاح البيت الى غيره فلما

رجوعه اليه لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع المفتح اليه لم يجعل البيت في يد غيره
الفصل الثالث في الدفع وفي فناء النسخة استقرت
 اسما وير من ذهب بما اكتسبت في دار المولى واودعت رجلا فهلك عند المودع يضمن
 المودع لانها ماله المولى رجل دفع حماره الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار
 حذم حماري واستفجع به حتى ارد عليك حمارك في يده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه
 نادون بالقبض وفي مجموع النوازل خفاف خرج الى القوي ليخرج الحمار فاعطى رجل خنثى
 للمخرج فوضعه في دار رجل وضاعا ان اخذ الدار للكنة لا يضمن وان وضع في دار رجل
 لا يضمن معه ضمن لانه مودع اودع وفي وديعة الاصل المودع لفا دفع الوديعة الى من اودع
 ثم استحققت لم يضمن ولو قال له لو فعلها الى فلان فدفعه ثم استحققت يضمن اي ثلث ثلثا
 المودع لفا دفع الوديعة اليه فهلك عند الثاني ان لم يفارق الاول للاضمان على واحد
 منهما فان فارق ضمن الاول عند اداءه ولا يضمن الثاني وعند ما يضمن ايتهما شاء و
 لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني يرجع على الاول ولو دفع المودع الوديعة
 الى آخر باذن المالك او بغير لفه ثم اجاز المالك خرب المودع من البين كانه دفع الى المالك
 هذا لفا دفع بغير ضرورة فان دفع لضرورة بان اصدق بيت المودع فرفعها الى جاره لا
 يضمن وكذا فيما يشبه هذا قاله شمس لا يضمن المالك في صلح الاصل هذا لفا لم يجد بيتا من
 الدفع الى الاجنبى اما لفا امكنه الدفع الى من في عياله فرفعها الى اجنبى يضمن وقال
 الامام خواهر زله في كتاب الصلح ايضا لفا كان الحريق غالبا احاط بمنزلة المودع اما
 لفا لم يكن محيطا يضمن بالدفع الى الاجنبى وفي القدرتي لوقا المودع وفي الحريق في بيته
 فرفعت الوديعة الى غيره للضرورة لا يصدق عند اداءه وبأس وفي المنفعة ان علم
 انه وقع الحريق في قبيل قوله والافلا وفي النوازل امرأة حضرتها الوفاق وعند ما ودعة
 فرفعها الى جاره فهلك عند ما ان لم يكن وقت وفاتها بحضورها احد من عياله لا يضمن

نوع منه في العيان المودع لفا اجر بيتا من دار من رجل ودفع الوديعة الى هذا
 المتاجر ان كان لكل واحد منهما غلق على عدة يضمن وان لم يكن كل واحد منهما يدخل
 على صاحبه من غير حكمة لا يضمن واصل هذا في الاصل المودع لفا دفع الوديعة الى من
 في عياله نحو امرأة او رقيقة او ولده او والديه او اجيره لا يضمن وفي الاجيد اراد به المتاجر
 او المصاهرة دون المياومة ولذا ثبت ان المودع ان يضع الوديعة الى من في عياله فمن عياله
 هل يضع عند من في عياله ذكر الامام خواهر زله في شرحه الجامع الكبير في كتاب السرقة
 ان له ذلك وفي شرحه الطحاوي تفسير العيالة ^{الذي} يمكن ويجوز نفقة فان نها عن الدفع
 الى من في عياله مع هذا دفع اليه وقد ذكرنا في الفصل الاول والابوان كالا جنييه
 حتى يشترط كونها في عياله في الجامع الكبير ولا يشترط في حق ولده الصغير وزوجته
 حتى لو كانت الروجة تكن في محلة والزوجة ^{بمحلها} وهو لا ينفي عليها ولا يجرى اليها ودفع
 الوديعة اليها لا يضمن وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يضمن ان لم يكن هو في عياله
 والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حق ان يكون قادرا على حفظ رجل غاب في منزله الذي
 فيه مودع النفس ثم رجح فطلب الوديعة فلم يجد ما ان كانت امرأة امينة لا يضمن
 وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الوديعة في البيت يضمن وعن هذا قالوا
 سيم بان لفا ذهب وتركه لثان على عبده فذهب العبد بمودع النفس يضمن ان كان سارقا
 وهو علم به الشيا لفا ترك ثياب النفس في الحمام وخرج عن الحمام او تركه على صديق
 في الحمام فذهب فصاع ثوب الرجل لا يضمن بمنزلة الشركاء وكذا كل من لا يملك الحفظ المودع
 لفا رد الوديعة الى منزل المودع او الى احد من عياله المودع فضاعت لا يضمن كانه العارية
 هكذا ذكر في الجامع الكبير وفي التجرد قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القدوري و
 الفتوى على الاول وهذا لفا دفع الى المرأة للحفظ اما لفا اخذت لتنفق على نفسها
 وهو دفع يضمن وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفخانة الصغيرة وقالت

لوضعها الى بنته ويح في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املاي من الماء واحمليها
 الى فمات فسقطت فالتفت ان كانت الآخرة في عيال الالم لا تقضى وان كانت في بيت
 زوجها ان اعادتها الالم فكذا وكذا لو قالت صبيته على راسه وان بعثت الى البنت
 للحفاظ ضمن البنت لفاغبتها عن بصره قال وهذا مودع اووع وقد ذكرنا اختلاف فيه
نوع منه رجل استاجر رجلا ليحمل له شيئا له حمل وموته الى بغله ليدفعه الى رجل
 فوجد الرجل غايبا فتركه الجاهل المحول على يد رجل ليوصله الى ذلك الرجل ينبغ ان لا يضمن
 في اجارات الاصل في مسئلة استيجار الرجل الكتاب فلو وجد لم يقبل فوفى الى القاضي ولو طلب
 منه القاضي وهو لم يدفع ليجد وفي المشتق رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له دفعه
 الى فلان بالترتي فوات دفعه الى رجل وقال له دفعه اليه فضاء منه يضمن لانه وفيه رجل
 دفع الى رجل الف درهم قال له دفعه اليوم الى فلان فلم يدفع حتى ضاع لم يضمن بحسب عليه
 ذلك كرم بين حاضر وغائب او بين بالغ وبتيم وصغير حصته وتوقف حصته الغائب لم يضمن
 ذلك ان شاء الله فاذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجاز بجميه فان لوى
 خراجها كان متطوعا لانه دينه بغيره المودعة لفا كانت شيئا يخاف عليه الفل وقدر غاب
 المالك يدفع الا الى القاضي حتى يبيعه وان لم يدفع لايضمن لان الحفظ على قدر ما امر به
الفصل الرابع في طلب المودعة المالك اذا طلب المودعة فقاه
 المودع لا يمكن ان احضر انعه فتركها فذهب ان تركه عن رضاه فهلك لايضمن لانه
 لما ذهب فقد انشاء المودعة وان كان عن غير رضه يضمن ولو كان الذي طلب المودعة وكيل
 المالك يضمن لانه ليس له انشاء المودعة بخلاف المالك وتام هذا في كتاب العارية وفي
 العيون اذا طلب المالك المودعة وقال عذا فجاها عذا فقاه المودع ضاعت
 المودعة سال المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك يلزم
 الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عذا اقرا منه انها ضاعت فاذا قال ضاعت كان

تناقضا وان قالت ضاعت بعد الاقرار لايضمن لانه لا تناقض المالك لفا قال للمودع اذا جاء
 اذا قال احملي الى مودعة اليوم فقال نعم ولم يحمل اليه حتى مضى اليوم وهلكت عنده لايضمن لان
 موته الرد ليست عليه وفي الفتاوى في رسله المودع لفا جاء المودع وطلب المودعة
 فقاه لا دفعه الى الذي جاء بها فلم يدفع حتى شرفت يضمن قال وهذا على رواية ابي
 وفي ظاهر المذهب لايضمن والمالك لفا قال للمودع من جاء بعلامته فادفع اليه فجاها
 رجل وبن تلك فلم يصدقه ولم يدفع اليه حتى هلكت لايضمن مصري حزم الى قريته
 والطريق مخوف فترك العمامة عند قروى وقال له لفا بعث اليك من يقبض قال دفع
 اليه فبعث اليه بعد ايام فطلبها فلم يدفع اليه حتى ضاعت يضمن لانه بالنوع صار قابضا
 الا كونه ان رسول وفي الاصل ليس للمالك ان يقبض مودعة عبده مادون كان او
 بجورا ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لانه يحتمل انه ماله الغير في يد العبد مودعة فان ظهر
 انه للعبد بالينة مخيئة ياخذ

الفصل الخامس في الاختلاف

وفي الاصل اخلفا قال احدهما لآخر اخذت منك الف درهم مودعة وقال الآخر
 اقترضك لايضمن وفي اجماع الصغير في كتاب الاقرار رجل قال لآخر اخذت عضا لايضمن
 ولو قال عندك الف درهم مودعة فضاء وقال الآخر اخذت عضا ضمن المقر ولو قال
 دفعته الى احد عنى وقال الآخر اخذت عضا لايضمن ولو قال عندك الف درهم
 مودعة فدفعته الى وقال المقر كذبت وهو في القول قول المقر ولو قال له كان لي
 عندك ثوب عارية فلبسته ثم دثته على او عندك دابة فركبتها ثم دفعتها الى فقال المقر
 كذبت في فعل قولها هذا والاول سواء وعلى قول ابي القول قول المقر وفي الفتاوى
 رجل اودع عند رجل لان التجارين ثم استرد ما بعد مدة فقال ان فيها قدومنا وقال المودع
 لا ادري ما فيها لا يخلف المودع لانه لم يدع عليه فعلا وكذا لو اودعه دراهم ولم يذنها ثم
 لوى عند القبض انها اكثر رجل اودع عند رجل الف درهم فانفق ثلاث مائة ودرهماين

مقر قال لا يضمن
 مودعة فضاء
 وقال الآخر اخذت
 عضا ضمن المقر
 ولو قال اودعني
 وقال الآخر اخذت
 عضا لايضمن

اذا جاء المودع فادفع المودعة اليه
 فادفع المودعة اليه
 فادفع المودعة اليه
 فادفع المودعة اليه

حلف انه لم يجس شيئا من الوديعة فالقول قول ولا حث لانه صادر دينا بل هو وكالاته
 الاصل في باب الوكالة بقبض الوديعة رجل استهلك مديونة فلم يردع ان يخاصم المستهلك
 في القيمة **الفصل الخامس في المتفرقات** وفي آخر كتاب الرهن
 من شرط الطحاوي المودع اذا شرط الاجر للمودع في الوديعة صح ولو شرط للمدعي ^{تحت} على حفظ
 الرهن لا يصح ومن هذا الجنس صارت واقعة بمرقند صورها الغاصب لئلا يردع الموصوب
 عند رجل وشرط له الاجر على ظهره ^{تحت} افتوا بان يصح وفي الاصل رجل اودع الف درهم عند
 رجل فانكس ثم اودع الف درهم عند المودع ان ياخذ بالف الذي صار دينا عليه بالحدود
 ولو كان بخلاف الجنس حقه ليس له ان ياخذه عندنا وفي آخر النوازل في باب تنبيه
 المجيب رجل له على رجل دين مائة درهم وله عند مديونة مائة درهم فان جعلتها قصاصا
 بدية ان كان الدراهم في يده او قريبت منه بحث بقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا
 وان لم تكن قريبة منه لا يكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا روي عن محمد بن وهب
 لو حمل على دابة الوديعة قحلا فولدت فهو لالكها ولو اجرها فالاجر له ولو غاب رب الوديعة
 الورثة ولا يدري ابي هوام ميت يمكها ابا حتى يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن
 عليه دين مستغرق يرد على الوديعة وان كان يرفع الى وصيته المودعان لفاقتحا بالاحتفظ
 وهو ما يقيم او تها نيا للحنظ فيما لا يقيم لا يضمن ولو تها نيا فيما يقيم فقبض احدهما
 كله ضمن نصف الشريك الذي سلم له صاحبه عندا ² ولا يضمن القابض لانه مودع المودع
 عندهما لا يضمن اعتبارا لا يقيم **كتاب العارية**
 وهو مشتمل على اربعة فصول **الاول** في المقدمة **والثاني** في عارية الدواب **والثالث**
 في طلب العارية والرد **والرابع** في احل والحرم **الفصل الاول** اعلم بان شرط
 العارية كون العين قبالا لا شفاعا موقفا العين حتى كانت عارية الدراهم والذناير والفلوس
 قرضا لا لافا عن انشفاعا نداء موقفا العين نحو ان يعبر من صرافه دراهم حتى يحمل بها

ولو قال لا اخر اعزتك هذه القصعة من التوبة فاخذها واكله فعليه مثله وهو قرض الا لو كان
 بينهما ميسر يكون ذلك والامانة الاباحة في العيون قاله خلف ابن ابي ثعلبة ثنا محمد بن
 رجل استعار من رجل رفعة بدفها فيها فبعضها او حشا يدخله في بناءه قال لا يكون هذا عارية
 وهو شام من ذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال ارد عليك فهو عارية وفي شرط
 الطحاوي علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او موقوفة وفي الفتاوى
 لعنة العبد كذلك اما كسوة فعلى المعير ولو قال لا اخر خذ عبيدي واستعمله واستخدمه من
 غير ان يستعمل المرفوع اليه فنفقته هذا العبد على مولاه وفي شرط الطحاوي مؤنة الرد
 على المستعير وفي الغصب على الغاصب وفي الوديعة على صاحبها وفي الاجارة مؤنة الرد
 على الاجر وفي الرهن مؤنة الرد على الرهن وفي الفتاوى الصوى الاجير المذكر كافي
 ونحوه مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب وفي شرط الطحاوي لو كانت العارية مفيدة في
 الوقت مطلقة في غيره نحو ان يعبر يوما فهدية عارية مطلقة الا في حق الوقت لو لم يرد ما
 بعد من الوقت مع الامكان ضمن لفاهلك سواء استعملها بعد الوقت او لا ولو كانت
 مفيدة في المكان فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان
 يضمن وكذا لو خالف في المكان يضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه من المكان المأذون
 وكذا لو اسكن الدابة في الموضوع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضوع الذي استعارها اليه
 ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مفيدة في محل مطلقة في غيره فحكمها حكم العارية
 المطلقة الا في المحل نحو ان يعبر دابة على ان يحمل عليها عشرة محاييم حنطة فحمل عليها اجرا
 او حديدا مثل وزن الحنطة يضمن ولو حمل عليها عشرة محاييم شعير او حنطة او اوز فما يكون
 مثل الحنطة او اخف لا يضمن استحسانا ولو حمل عليها اكثر من عشرة محاييم من الشعير الا
 انه في الوزن مثل الحنطة ذكر الامام الحسن انه يضمن فذكر الامام فوا هو زله انه لا يضمن
 وهو الاصح ولو استعار دابة ليحمل عليها عشرة محاييم شعير فحمل عليها عشرة محاييم حنطة

فعلبت يضمن قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في القدر قد ذكرنا في كتاب
الاجارات قاله الامام الرضا في نسخة ذكر المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يحمل عليها
غير ما عتته المالك لكن هو مثل ما عتته في القدر بان عتت حنطة فحمل حنطة غيره والثاني
ان يخالف في اجنس بان استأجر ليحمل عليها عشرة محاييم حنطة فحمل عليها عشرة
محاييم شعر لا يضمن استحسانا اما لو سمي قدرا من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن
يضمن والثالث ان يسمى حنطة فحمل عليها آجرا مثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل
عليها مثل وزن الحنطة تنبتا والرابح ان يخالف في القدر بان سمي عشرة محاييم فحمل
عليها خمسة عشر يضمن **جنس آخر** وفي الفناوي والد الصغير لا يملك اعارة ماله ولده
الصغير والعبد المأذون يملك ان يعير البهيمة لفاستقار من بيته شيئا كالقدوم ونحوه
فاعطاه وكان الشيء لغير الدافع فملك في هذه ان كان البهيمة الاول مادونا فانه يجب الضمان
على الاول دون الثاني وان كان فذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني رجل استعار من امرأة
شيئا مما كان من ملك الزوج فاعارت فملك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في
ايديهن عادة فلا ضمان على احد اما في الفرس والمود فيضمن المستعير والمرأة رجل استعار
من رجل شيئا فاعاره وقال له لا تدفعه الا غيرك فوفى فملك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت
وبدون انتهى يعار فيما لا يتفاوت كالدار والارض وفيما يتفاوت لا وجبته ان العارية
للاؤاجر ولا ترهن وهل تجار وهل قدوع في العادة قد ذكرنا في الوديعة اختلاف المشايخ
فيها قاله مشايخ عراق يملك لان هذا دون العارية وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو اختيار
الصدر الشهيد وقال بعضهم لا تودع الا ترى انه لو بعث بيد اجنبي ضمن وليس هذا الا الايداع
والوديعة لا تودع ولا تغار ولا تؤاجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن والمستاجر يراه
ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يرهن وفي التجريد وليس للمرهن ان ينتزف
شيئ في الرهن غير المالك ولا يؤاجر ولا يعير ولا يلبس ولا يستخدم فان فعل كان

متعديا

متعديا ولا يبطل الرهن وفي الاصل اقام المستعير البينة انه رد العارية واقام المعير انها
نفقت جاوز الموضوع المبيع فبينة المعير او لا لانها تثبت الضمان رجل قاله الاخر اعترفت واثبتك
فنفقت وقاله المالك غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم تعد بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل
نفسه ولو قاله ركبها يضمن لانه سبب الضمان وقاله اخذتها فالقول قول الراكب مع يمينه
لانها انفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يرضى عليه الاجر وهو ينكر وهذا بخلاف العين
لذا هلكت في يد رجل قاله وصبتها له وقال المالك بعثها منك يكون ضمانا لان العين ماله
منقومة فلا يسقط حق المالك عن مال البينة الا باسقاط اما المنفعة فانها ياخذ حكم المال
بحكم الاجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئا ولو هلكت المستعار بعد الاستعمال لرجل ولو
انه كان له وابش به بالحقه فان شاء المستحق ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على المعير لانه ضمن
بفعل نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه بالضمان فقد اعاد ملكه بنفسه
وفي الاجارة لفاضمن المستاجر بالمتاجر يرجع على الاجر واعطاه الاجرة الموضوع الذي نفقت
لانه ضمن له السلامة بالكثر اذ ابدل بخلاف المعير لانه مبرء والوديعة كالعارية والمسائل
وت في الغضب **الفصل الثاني في اعارة الدواب** وفي الاصل
رجل استعار دابة نرجا عن حاملها فالت بعث اسقطت الولد من غير عتفه لا يضمن
ولو كسبها باللجام او فقاء عينها بالقرع يضمن ولو نزل عن الدابة فدخل المسجد وتركها
في اسكة يضمن لفاهلكت فقتل لود طبعها ثم دخل لا يضمن والا فحاله يضمن ذكره الامام
الرضا في نسخة رجل استعار دابة ليركبها في حاجته الناجية متاعا فخرجها الى المرأة
ليسقيها ويه غير ملك الناجية ضمن لفاهلكت رجل ارسل رجلا الى آخر يستعير الدابة الى
الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير وبادل ان
يرتد الى المدينة ولا يشعر بقوله الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا يرجع على
الرسول بما لذي وكذا الاجارة رجل استعار ثوبا ليكب ارضه وغنيها فكدب ارضا

اخرى يضمن لفاطمة في الفناوى رجل استعاد من رجل ثورا يساوى خمسين فدره بنور
يساوى فيعطي ان كان الناس يفعلون نوك عاق لا يضمن والا فهو ضامن رجل استعاد
من رجل ثورا على ان يعيره ثوب يوما ثم جاء ثوب فلم يجد فاستعاد من امراته فذهب به
فهلك يضمن ولو طلب من رجل ثورا عارية اعطيك غذا فلما كان غذا ذهب الرجل و
اخذ بغير لذه واستعمله فان عنده يضمن ولو دده فان عنده لا يضمن رجل استعاد
دابة من انسان فنام المستعير في المفاضة ومقوده في يده فجاء انسان وقطع المقود ونهب
بالدابة لا يضمن ولو ان السارق قد المفقود من يده واخذ الدابة ولم يشعر بذلك يضمن قتاله
الصدر الشهيد في الفناوى فانام مضطجعا فان نام جاك لا يضمن في الوجهين ولو استعاد
من رجل مديا ليقب به ارضه ففتح الهد ووضع الرمح تحت راسه ونام مضطجعا لا يضمن لانه
حافظ ولهذا لو سرق من تحت راس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر
فان كان في السفر لا يضمن نام قاعدا او قائما او مضطجعا والمستعاد تحت راسه او موضوعة
بين يديه او بجواريه بحث بعد حافظا عادة استعاد ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل احبل
عن الثور فذهب البقر في الزرع فصاد احبل في عنقه فشق ومات يضمن وفي نوادر الامام
الدين لو وفي نوادر شمس السلام لو ربط احمار الاستعاد على الشجر باحبل على عنقه فمحق
ومات لا يضمن وفيها لو استعاد دابة الى موضع كذا وسلك طريقا ليس بجاد يقاتل له
بالفارسية نذرية من رجل يضمن ان ضاع او عطبت ولو عتين طريقا وفيها فملك طريقا
آخر ان كان سواء لا يضمن رجل بعث ابيه يستعير دابة من رجل فاعاد وعليها غيابة
فقطت في الطريق ان سقطت من عنق الاجير فالضمان عليه خاصة رجل استعاد دابة
لمتروك او ثوبا للباس فاعاد غيره قبل ان يركب او يلبس ثم دكب هو او لابس قال الامام
البرزوي يضمن وقال الامام خواهرزله لا يضمن المستعير لفاتركه المستعاد في المذبح
يرى ان كانت العادة هكذا لا يضمن ان نام سواء نام او كانت العادة مشتركة يضمن ولو

وان ابعده عن
مسكنه يضمن
استعاد دابة
جعلها في الموضع
فقطت من الباب
خشيته من لا تخاف
الحمار ففقد لا يضمن

وان لم يعلم او كانت العاقبة مشتركة
بالبينة ولو جعل في القرية وليس للقرية
باب مفتوح لا يضمن

جعلته

جعلته في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام سواء نام قاعدا او مضطجعا
جنس آخر رجل استعاد من آخر حمارا فقاه ذلك الرجل في حماران في الاصل فخذ
احدهما فاخذ فذهب به يضمن لفاطمة ولو قال له اخذ احدهما ايتها شيت لا يضمن رجل
باع من آخر عصيرا واعاد من المشتري دابة حتى يحمل عليها فلما حمل واذا سوقها فقاه له
خذ هذا الحمار وسقه كذلك ولا تحل عنه فانه لا يتمك الا هكذا فقاه نعم فلما مضى
ساعة خلع عن عذان فاسرع في الشئ وسقط فانكرت رجله يضمن لانه خالف شرط
مقيدا لفاطمة العارية او الوديعة مما يحول عن مكانه يضمن وان لم يحولها بخلاف
ماله اركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى ياتيها الضمان على صاحبها ففقد دون الذي
ركبها ومسايل الحمار مدر في الوديعة رجل قاله لآخر فوبك فان ضاع فاناله ضامن
قاله لا يضمن المسئلة في المنفعة **الفصل الثالث في طلب العارية**
وللمعير ان يترد العارية متى شاء سواء كانت العارية مطلقة او موقوفة لانها غير
لازمة وفي الاصل لفاطمة المعير العارية فلم يترد عليه حتى هلك يضمن وفي الفناوى
لو قال له دعها عندي فتركها فهلك لا يضمن ولو طلب العارية فقاه المستعير نعم له فخر
حتى مضى شهر ثم سرق من المستعير ان كان عاجزا من الزد وقت الطلب لا يضمن وان
كان قادرا فان اظهر المعير السخط والاراقة في الاماكن ضمن المستعير وكذا اذا لم يظهر
السخط ولا الرضاء لان الرضاء لا يثبت بانك وان صر بالرضاء بان قاله لابس
لا يضمن وان لم يطلب ولم يترده حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان كانت
موقوفة بوقت فمضى الوقت ولم يترد يضمن وكذا لو كانت موقوفة بمنفعة بان استعاد
قد وما كسر احط بغيره فلم يترد حتى ضاع يضمن رجل استعاد كتابا من رجل
فضاع فجاء صاحب الكتاب فطلب فلم يجده بالضياع ووعد له الزد ثم اجزه بالضياع قاله
ان لم يكن آتيا وجوده يضمن قاله الصدر الشهيد في الفناوى هذا التفضل خلاف

ظاهر الرواية فانه يضمن في الكتاب لفاوعد له الرد ثم اجزبا لضياع يضمن للتناقص
نوع آخر في رد العارية ولو رد العارية بيد اجيره او عبده يبرأ عن الضمان كما ذكرنا
 في الحقيقة وكذا لو رد العارية لرب الدابة او اجيره او من في عياله يبرأ عن الضمان ذكر العبد
 اولم يذكر انه يقوم عليها او لا يقوم فان كانت يقوم عليها يبرأ عن الضمان قياتا و
 استحسانا وان كان لا يقوم عليها يبرأ استحسانا ولا يبرأ قياتا واصل هذا الرد ان لا يصل
 او ان منزل رب الدابة وهناك قياتا واستحسانا فاما الغاصب لفاوعد العبد لا يقوم عليها
 لا يبرأ فان رد العبد يقوم عليها هل يبرأ قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير لم يذكر
 هذا في الاصل وقاله مشايخنا وجب ان يبرأ وفي الجامع الصغير للمقاضي الامام محمد بن النراق
 والغاصب لا يبرأ بالرد منزل المالك ولا في مربيته ولا في اجيره ولا في عبده مالم يرد
 الى المالك قاله ولو كانت العارية جوهرا او شيئا نفيسا فرفعه الى عبده او الى اجيره يضمن
الفصل الرابع في الحمل والحكمة وفي الاصل رجل اعاد لبناء للموسى
 فله الرجوع وقت او اطلق ويهدم البناء ويقطع الاشجار ولا يضمن المعير في المطلق
 ويضمن في الوقت المحابنا الثلاثة لانه غرم ولو ذرع ترك في يد المستعير باجر المثل استحسانا
 ولو نهج حايطا في دار المستعير يقال به الفارسية باضه فلما استرد المعير الدار لو المستعير
 ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له الحايط ان كان البناء من تراز صاحب
 الارض رجل دخل كرم صديق له تناول شيئا بغير لفة ان علم صاحب الكرم لا يبال بهذا
 ارجو ان لا يكون به ولو دخل منزل رجل باونة واخذ انا من بيته بغير لفة لينظر اليه
 فوقع في يده فانكر لا يضمن رجل دخل الحمام فقتل الحمام فانكرت لاضان عليه
 وكذا اذا اخذ الكوز الفقاع يشرب فقط ويذه لاضان عليه لانه عارضة في يده ولو ان
 سوقا يباع فيه انا فاخذ بغير لفة المالك انا لينظر فقط في يده يضمن رجل اراد ان يسمي
 سحبل من محبة عيظه ان استاذنه فله ذلك وهو احسن الا ان ينهاء وان لم يستاذنه

ولكن في

ولكن اعلمه فلهذا ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان بينهما انبساط لا باعس به
 وان لم يكن لا اجبت له ذلك المسائل في الفنا وي الصوي كتابا يقرأه فوجد فيه خطأ
 ان علم انه يكن اصلاحا لا يصلح وان علم انه لا يكن يصلح وان لم يصلح لا يبا ثم
كتاب الشراكة وهو مشتمل
 على ثلاثة فصول الاول في صحة الشراكة وفلما والثاني فيما يملك وفيما لا يملك
 والثالث في فسخ الشراكة **اما الفصل الاول** وفي الاصل الشراكة اجماعية
 على ثلاثة اوجه شراكة بالماله وشراكة بالاعمال وشراكة بالوجه وفي الايضاح الشراكة
 بالاموال لا تكون الا بماله حاضر عنانا كانت الشراكة او مفاوضة ولا تصح بماله غايب
 ولا دين اراد بذلك عند الشراء الا عند العقد فعقد الشراكة لانه لفاوعد يوجد ذلك
 عند عقد الشراكة جاز قاله الاثرى انه لو دفع الى رجل الفنا وقاله خذ مثلها وشركها
 وبيع فاراحت بيننا فاقام لنا مورا بنية انه قد فعل ولم يكن الماله موجودا وقت
 العقد واما وجد عند الشراء جاز واما شراكة الاعمال ^{فاشركه} الصانعين كائنا طين والفقهاء
 ونحو ذلك وسيت شراكة القبول ^{شركة} واما الوجه فان يشركا اثنان بغير الماله يشتركان
 نسبة بينهما نفذا وكل واحدة منهما تكون عنانا ومفاوضة فالعنان ما يكون
 في حاجة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل شئ وفي شركة الشراكة العنان
 يجوز اشتراط التفاوت في الربح مع تساوي في المال وعلى القلب لما يابا بعد هذا
 وفي الفنا وي الصوي الشراكة هل تقبل الناقية فيه روايتان كالوكالة حتى لو قال اشترت
 اليوم فهو بينهما فما اشترى فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم فللمشترى خاصة الصحيح
 هذه الرواية ذكر في الثاني ولو دفع الماله مضاربة شهرا يصح والتفيد بالمكان صحيح
 حتى لو قال احد الشريكين لصاحبه اخذ ولا تجاوز فيهلك يضمن حصته شريكه والتفيد
 بالتفد صحيح حتى لو قال لشريكه لا تتبع بالنسبة صح التفيد ولو اشركا شركة عنان

علان يبيحا بالنقد والنسبة ثم هما أحدهما صاحب عن البيع نسبة صحه النبي كذا قال
 الفقيه أبو الليث في النوارل وفي الفتاوى الصوفى ^{الشركة} تبطل بعض الشروط الفاسدة
 ولا تبطل ببعض لو شرطوا التفاضل في الوضعة لا تبطل الشركة وتبطل باشتراك ربح
 لأحدهما قاله والظاهر أنها لا تبطل بأكثر الشروط فاتها لفاوقنا شركة الوجه يصح
 وهل تنوقت خبرا وبيان الرواية التي قاله لا تنوقت كان شرطاً مفداً ومع هذا لم تفد
 واعتبر بالوكالة وفي نسخة الإمام السرخسي الشركة انما تصح بالذراهم والدنانير والتبر
 لا يصح رأس مال الشركات في ظاهر الرواية وفي رواية كتاب الصرف التبر كالنقد والمعتبر
 فيه العرف حتى لو كانت في بلد المبيعة بينهم بالبر وهو كالنقد وفيه يوجب إجماع فقهاء
 الفضة كالبز والفلس لا يصلح لرأس مال الشركة خلاف بناء على مسألة بيع الفلس
 بالفلين والقطارفة لعارضها جاز بها الشركة وفي شرحه الثاني في باب المضاربة
 بالعروض لا يجوز المضاربة بالبر من الذهب والفضة ولا بالسوق ويجوز بالزيوف و
 البندجة لأنها دراهم ولذا اشتركا بالووض وباعا بثن واحد اقتضا الثمن على قيمته
 متاع كل واحد منهما يوم باعاً وكذا لا يجوز أن يكون رأس مالهم عوضاً لا يجوز أن يكون
 رأس مال أحدهما دراهم وأدنايز ورأس مال الآخر عوضاً في مفاوضة وعنان الكل في
 الأصل وفي الفتاوى لو كان لأحدهما عوض وللآخر دراهم فباع أحدهما نصف
 العروض من الآخر نصف تلك الدراهم ومفاضاً واشتركا شركة مفاوضة أو عنان
 صح وصار هذا شركته ملك وكذا لو كان لكل واحد منهما عوض فباع أحدهما نصف
 عوضه بنصف عوض الآخر ^{وتقايضا} واشتركا أو عناناً صح **نوع من** وفي الأصل يكتب
 ورأس مال كل واحد منهما ويكتب أنه في أيديهما بشريان جميعاً وشتره يعمل كل واحد منهما بما
 لنقد والنسبة وما كان من ربح فهو بينهما على كذا وما كان من صيغة فهو على قدر
 رأس مالهما بينهما في الوضعة إذا استوى المالان والتفاوت عند تفاوت المالكين فان

اشترطا غير ذلك تفديعاً للشرط وان جاء أحدهما بالف والآخر ^{بالدين} واشتركا واشترطا
 الربح والوضعة بينهما نصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك ^{عليهما} الثلثا ولو اشترطا
 الوضعة ^{الثلثا} والربح نصفين والعمل بينهما جاز ولو شرط العمل على صاحب الالف والربح
 نصفين جاز ولو شرط الربح والوضعة على قدر رأس مال كل واحد منهما والعمل
 من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز
 الشرط والربح بينهما الثلث لان صاحب الالف يشترط لنفسه بعض ربح مال الآخر
 بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق ^{بالمال} أو بالعمل أو بالضمان وفيما تقدم اغالم تجز لان
 صاحب الالفين يريد أن يجعل ربح مال مضمونا عليه بغير سبب يخالف مقتضى الشرع
 لكن لا يفد الشركة لان النهي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لان هناك النهي
 عن البيع مع الشرط ففد جميعاً **نوع آخر من** وفي الفتاوى معلان اشتركا لحفظ
 الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار انه يجوز قاله الصدر الشهيد بناء على مسألة
 الكسجاء على تعليم القرآن وقد ذكرنا في كتاب الاجادات ولذا اشتركا الرجلان وقالوا
 نشارك في قليل وكثير من أنواع التجارات كلها ونعمل في ذلك برأينا ونشتر بالنقد والنسبة
 فادرك فهو بيننا فهدى شركة عنان والمفاوضة لها شرائط احدها انها لا
 تثبت الا بلفظة المفاوضة فيقول فافوضتك كذا وكذا رجلان اشتركا شركة
 عنان وعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب اعطاه نصيبه من الربح ثم غاب
 الحاضر وعمل الغائب وربح واجه ان يرفع حصته شريكه من الربح ان كان الشرط
 ان يعمل جميعاً وشتره فما كان في تجارتهما فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على
 حدة فان مرض أحدهما او لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما ^{أو كلاهما} وفي نوازل ثلاثة اشتركا
 بماله معلوم شركة صحبة على قدر رؤس أموالهم فخرجه أحدهم الى ناحية من النواحي
 بشركتهم ثم ان الحاضرين شاركوا رجلاً آخر علان ثلث الربح له والثلثين بينهم اثنان

ثلاثة لحاضرين وثلاثة للغائب فعمل العفو في ذلك الماه سنين مع الحاضرين ثم جاء الغائب فلم يتكلم بشئ واقتسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الزمان حتى صرع على الماه او استهلكه فاراد الغائب ان يضمن شريكه قال الربيع على ما اشتدوا ولا ضمان عليهما وعمله بعد ذلك وصايا لشركة **جس آخر** قال شركة اخرى وهي شركة فاسدة وفيها الأصل ومن جعلتها الشركة في الاحتطاب والاحتشيش وانما فاسدة ولكل واحد منهما ما احتطبت وما احتشش وان اخذاه منفذين وخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يوفى ملك واحد منهما يصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف عليه البتة لان هذه الشركة تعد الوكالة ولو وكل انسانا بان يحتطب له لا يصح التوكيل ويكون احتطب له لا للموكل ولو باعاه فلكل واحد منهما ثمن حطبته وحشيشه ولو احتطبت احدهما واعانه الآخر فلم يعين اجر مثل عمله وجب بالغاما بلغ عند محمد كما ذكرنا في عندنا بس لا يجوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من ارض مباحة وكذا الشركة في اجزاء الثمار من الفتق والجوز ونحو ذلك من اجباله والبراري ونقل اجص والملح والكحل وطلب الكنز والاصطيد وسؤال الناس والتكدي وكذا لو اشتركا على ان يلبنا طين غير مملوك او يطبخا اجزا فان كان الطين او النورة مملوكا واشتركا ان يشتريا ذلك ويطبخاه ويبعياه بشركة الوجوه الكل في شروا الثاني ولو اشتركا في الاصطيد ونضا شبكتهم او ارسلوا كلبا لهما فالصيد بينهما نصفان ولو كان الكلب لاحدهما فارسله جميعا فالصيد لصاحب الكلب خاصة لانه الراسه غير المالك لا يعتبر مع ارساله المالك وان اصاب الكلبين فاخته ثم ادركه الآخر فالصيد لمن اخته كلبه لانه اخرجه من ان يكون صيدا وان اختاه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولو اشترك رجلان لاحدهما دابة وللآخر اكاف وجوالق اشتركا على ان يواجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان فاسدة لانها بمنزلة الشركة با

العروض ان ارسل كل واحد منهما كلبه وان اصاب كل كلب صيدا كان ذلك الصيد ^{لصاحبه} وان اصابا صيدا واحدا بينهما ^{ربيع} بغل للآخر فاشتركا ان يواجر ذلك فافترقا فهو بينهما وهي شركة العروض فان اكثرهما في عمل معلوم فان اجرها على آخر مثل كل واحد منها بين الزمانين رجل له دوات القصارين وللآخر فيا شتركا على ان لا يعمل باوان هذا في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا ساير المضاعفات وهي شركة التقييل ولو كان من احدهما لدات القصارين والعمل من الآخر فاشتركا على هذا فالشركة فاسدة والربيع للعامل وعليه اجر مثل الدوات ولو دفع دابة انسان يواجرها والاجر بينهما او البيت او السفينة لم تجز والاجر لصاحب الدابة والبيت والسفينة وللذي اجرها اجر مثل عمله ولو دفع اليه الدابة او البيت او السفينة فيه البر والطعام كذا والربيع بينهما لم تجز والربيع للبايع وعليه مثل الدابة والبيت والسفينة وما لا يجوز لا يجوز فيه الشركة ولو اشتركا في عمل هو حرام لا يصح فيه الشركة **وما يتصل بهذا** وفي الفتاوى رجل قال للآخر ما اشترت من الدقيق فهو بيننا او بيني وبينك صحى ولو قاله ان اشترت عبدا فهو بيني وبينك لا يصح ولو قاله ان اشترت عبدا خرعتا فهو بيني وبينك صحى لان هذا توكيل صحيح لرجل امر رجلا بان يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب فاشترى كله لنفسه لم يكلف بل بينهما وتام السيلة يات بعد ذلك في الفصل الاول الثالث رجل قال لآخر اشتر عبدا فلان بيني وبينك فقال نعم فاشتراه فهو للآخرين ولو قال له الثاني محضر في الاول فقال المأمور نعم فهو بين المشتري والثاني وكشني الاول ولو لم يكن الاول حاضرا صحى قال له الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم فالعبد للآخرين وكشني للمشتري ولا للثالث رجل اشترى عبدا واشترى فيه آخر فهو بينهما نصفان ولو اشترى رجلين فهو بينهم اثنان **الفصل الثاني فيما يملكه وفيما لا يملكه** وفي شراء الطحاوي شركة العنان تقتضى التوكيل ولا تقتضى

بغيره
قد سبق في شركة فقال رجل آخر اشترى دابة بيني وبينك فقال نعم

التكفيل حتى لو اشترى احد الشريكين يطالب المشتري خاصة وفي المفاوضة يطالب
كل واحد منهما ولهذا اجازت شركة العنان ممن هو اهل للتوكيل وليس باهل الكفالة
بان كان احدهما جديا ما دوننا في التجارة او كلاهما او احدهما معتوما يعقل البيع والشراء
او كلاهما او احدهما عبدا ما دوننا في التجارة او كلاهما فانه يجوز شركة العنان بينهما ولو
باع احدهما ماله الشركة بما عزموا ان فهو كالوكيل بالبيع وقد عرفت في موضع وشركة العنان
قد تكون عامة وقد تكون خاصة فالعامة ان يشتركا في جميع انواع التجارة والخاصة
ان يشتركا في شئ خاص كالثياب والذوق ولكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة
ويشترى ان كان في يده ماله الشركة وان لم يكن فاشترى بدراهم او دنانير فاشتراه
خاصة دونه شريكه لانه لو جاز على شريكه بصر متدينا على شريكه وانه لا يملك ذلك وعن
ابن ابي ابي ان كان في يده دنانير فاشترى بدراهم جاز لانهما كالنقد الواحد وله ان يبيع
ويدفع الماله مضاربة في رواية الاصل وعن ابن ابي انه يدفع ولا حد لها ان يوكل بالبيع و
الشراء ولورهن احدهما متاعا من الشركة بدين عليهما لم تجز وكان ضامنا بغير دين
دينا وجب عليهما بعقدها لان الرهن ايفاء وهو لا يملك ايفاء وهو دينه من ماله
الشريك وكذا لو ارتهن بدين له اناه لانه استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما قاله صاحب
الليس لاحدهما ان يقوض ولو اقر احدهما بدين لم تجز على صاحبه وفي الفتاوى
الصوى قاله احد الشريكين شركة عنان لفاخر دين وجب لهما قاله في كتاب
الشركة لا يجوز مطلقا ففكر هذه المسئلة في كتاب الصلح وجعلها على ثلاثة اوجه
ان كان دين وجب بعقد قوله هذا او قوله الاخر او كلاهما ففي الوجه الاول جواز الكل
عندهما لان كل واحد منهما بعقد الشركة لذه لصاحبه بان يعمل ما يعمل التجار وهذا
من صنيع التجار وعند ابن ابي لا يجوز الا في نصيب نفسه خاصة وفي الوجه الثاني والثالث
لا يجوز عند ابن ابي لانه نصيبه ولانه نصيب صاحبه وعندهما يجوز في نصيب نفسه ولقب

المسئلة احد ولي الدين لفاخر الدين عند ابن ابي لا يصح اصلا الا باذن شركه وعندها
يصح في نصيبه لانه يملك اسقاط فيملك تأجيله ولا بد ان لو جاز ذلك كان ذلك
قسمه الدين قبل القبض وذلك باطل لانه يتميز نصيب احدهما فتبا قبل نصيب احدهما
ويتجمل الاخر فكانت قسمته قبل القبض ولا يجوز وفي المفاوضة يصح في الكل وفي
الكافة لفا لم اقر احدهما بدين من تجارتها وانما الاخر لزوم المتق جميع المالمين ان كان
هو الذي تولاه وان اقرت انهما توليا لزمه نصفه ولا يلزم المنكشني وان اقرت ان تولاه
لم يلزمه شئني احد الشريكين شركة مفاوضة او شركة عنان لفا اشتركا على ان يتصرفا
معاشرة فاذن احدهما لعبد مشترك في التجارة جاز ولو حجر عليه صاحبه بصير محجورا
عليه ولو قال احد الشريكين ما باعه الاخر جازت الاقالة ولو باع احدهما متاعا فخره
عليه بعيب فقبله بغير قضا جاز عليهما وكذا لو حط عن شئ او اخر لاجل العيب فان
حط من غير عيب عليه جاز من حصته وكذا لو وهب ولو اقر بعيب في متاع باعه جاز
عليه وعلى شريكه ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه برائك فلكل واحد منهما
ان يعمل فيما يقع في التجار من الرهن والارتهان تدفع الماله مضاربة والسفر والخلط
بماله والشركة مع الغير واما الهبة والقوض وما كان اثلا فالله او تمليكا بغير عوض
فانه لا يجوز وان قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه برائك الا لفا نص عليه وان
اذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة ليس للمقرض ان يبرح على شريكه لان التوكيل بالا
ستفاض لا يصح هذا في الفتاوى وما تقدم في الايضاح وفيه ايضا وشريك العنان والمستضعف
والمضارب والودع ان يسافر وبالماله هو الصحيح من مذهب ابن ابي وابن ابي ومنه
السفر والكل في رسل الماله وقال محمد فان برح حبت النفقة من الربح وان لم يبرح
كانت النفقة في رسل الماله وهذا حكم في المضارب ولو باع احدهما لم يكن للاخر ان يقبض
شئيا من الثمن وكذا كل دين وليه احدهما والمديون ان يمتنع من الدفع اليه فان دفع

الا شريك برئ من نصيبه ولم يبداء من حصته المداين استحسانا يعنى برائه من حصته القايض
 والقياس ان لا يبداء من حصته القايض وليس لاحدهما ان يخاصم فيما بانه الاخر اوله
 والخصوصية التي له ذلك وما استأجر احد الشريكين بشئ في تجارتها جاز عليهما
 بمنزلة ملك الاعيان ولو اقر بمجاريته في يده للاخر لا يصح في نصيب شريكه وفي النوازل
 ثلاثة نفر ليسوا بشركاء، فقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك فله ثلث الاجر
 وكشئ للآخرين وهو متطوع في الثلثين لهما القعد الصانع رجلا في ذلك كان يطرح عليه العمل
 بالنصف جاز استحسانا لهما اشتراكا في عمل يتقبلانه من الناس جميعا وشئ يعمل كل واحد
 منهما برأيه عليين مختلفين يعمل احدهما القصادة والاخر احيطة جاز عندنا استحسانا لانه
 توكل بقبول العمل لهما فقبلوا كان عليها واذا عملوا وعمل استحق الاجر وكان العامل
 معينا للاخر وهذا جائز لان المشروط مطلق العمل لا عمل العامل بنفسه فان القصار
 لهما استعان بغيره واستأجر غيره حتى عمل استحق القصار الاجر ولو شرط الربح في هذا
 لاحدهما اكثر مما شرط للآخر جاز عندنا لان العمل متفاوت قد يكون احدهما امدق وان
 شرط الاكثر لادناهما عملا اختلف الشايخ فيه فان غاب احدهما او مرض او لم يعمل و
 عمل الاخر فالاجر بينهما لان كعملهما وقد ذكرنا شيئا من شركة القبول في الفصل
 الاول في مسائل الشركة المقدمة **الفصل الثالث في الفسخ**
 وفي الفتاوى والصوى انكار الشركة فسخ وقد ذكرنا في كتاب البيوع في فصل ما يكون
 فسخا وما لا يكون الفصل وفي الشرع الطحاوي اي الشريكين مات انفسخ عقد الشركة
 بينهما علم صاحب بموته او لم يعلم ولو لم يميت لكن فسخ احدهما الشركة بينه وبين شريكه
 ولم يعلم شريكه لا يفسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم او دنانير
 انفسخت الشركة ولو كان عوضا وقت الفسخ لارواية عن اصحابنا في شركة اتمنا الرواية
 في المضاربة فذكر الطحاوي انها لا يفسخ كالمضاربة قاله ارض وذكر الامام خواهر زاده

لهما فسخ المضاربة ورأس المال عوض يجوز اما لهما فسخ احدهما فلا يجوز لهما كان
 المال عوضا وعامة الشايخ يعنى وقوا وقالوا يجوز فسخ الشركة وان كان المال عوضا
 بخلاف المضاربة وهكذا اخذوا الشهيد صورتها رجلان اشتركا واشتريا امتعة
 ثم قال احدهما الشركة لا تعمل معك بالشركة وغاب الجاهل بالامتعة فما اجمع للعمال
 وهو ضامن لقيمتها نصيب شريكه لان قول لا تعمل معك في الشركة بمنزلة قوله فاختك
 الشركة واحدا الشريكين لهما فسخ الشركة ورأس المال امتعة يفسخ الفسخ هو المختار
 بخلاف المضاربة وفي شرع الطحاوي لهما فسخ المضاربة عن التصرف ان كان رأس
 المال دراهم كان له ان يصرف الدراهم الى الدنيا ويرد رأس المال ودناير يصرف
 الى الدراهم وليس له ان يشتري بها عوضا وعمل انتهى وان كان رأس المال عوضا
 وقت انتهى لا يصح منه والطحاوي جعل الشركة كالمضاربة احدا الشريكين لهما قاله
 لصاحبه انا اريد ان اشتري اجارية لنفس فكت الشريك فاشتراها لا يكون له ما لم
 يقل شريكه نعم ولو قال الوكيل بجاريته بعينها للموكل انا اريد ان اشتري هذه اجارية
 لنفسه فكت فاشتراها يكون له والفرق ان الوكيل يملك غل نفسه لهما علم الموكل
 رضى ام سخط بخلاف الشريك فان احدا الشريكين لا يملك الشركة الا برضى صاحب

كتاب الصيد وهو مشتمل

علمت فصول الاول في المقدمة والثاني في الصيد الكلب والثالث في الزبي
 والزبي في السمك والرابع في جنس ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وفيه احكامه
الفصل الاول الصيد هو الحيوان المتوحش المستعنى عن الناس ما كولا كان
 او غير ما كوله وفي شرع الشافعي الاصطياد مباح الا لفا كان للشئ وان ياحذه جرفة
 ويكون هذا بالكلب ونحوه فما بعدو والبارى ونحوه فما بطير والسهم ونحوه فما بحري
 ونحوه فما يمسك وانما يحل الصيد ثمانية عشر شرطا خمسة في الصيد وهو ان يكون من

اهل الكتاب وان يوجد منه الارساة وان لا يشاركه في ارساه من لا يجمل صيده وان لا
يتكز عامدا وان لا يشتغل بين الارساة والاخذ بعمل اخر وخفة في الكلب منها ان يكون
معلما وان يذهب على سنين الارساة وان لا يشاركه في الاخذ مما لا يجمل صيده وان يقتله
جرحا وان لا يأكله منه وخفة في الصيد منها ان لا يكون متقويا بايناه او غلبه وان
لا يكون من الخشزان وان لا يكون من نبات الماء سوى السمك وان يملك نفسه بجناحيه
او قوائمه وان يموت بهذا قبل ان يوصل الى ذبحه وفي نسخة الامام بهذه العبارة ان يكون
الصيد مما يباع تناوله ويكون متمتعا وحشيا وان لا يتواري عن بصره وان لا يقعد
عن طلبه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد سبب اخر فلا يجمل يقول
ابن عباس رضي كل ما اصيبت ودع ما امنيت **الفصل الثاني في صيد الكلب**
وفي الاصل لا باءس بصيد المسلم بكلب المجوسي وبازيهم كما زعم بكينهم اما المجوسي
لذا صاه فلا يجمل صيده وكذا ذبيحته واما اليهودي والنصراني فيجمل صيدهما وذبيحتهما
لذا يشاركه في قتل صيد كلب غير معلم او الذي لم يتم عليه او الذي ارسله مجوسي او
مرتد لم يجمل وكذا لو ذر عليه الصيد حتى اخذه عليه سبع وكذا البازي فان ذر عليه
مجوسي حتى اخذه لا باءس باكله بخلاف البيع والكلب لان فعل المجوسي من جنس
فعل المرسل فيكون اعانة وفعل البيع ليس من جنس فعل المرسل فيكون اعانة للمسلم
فيكون اعانة للكلب فيحرم وفي اجماع الصيغ لارسال المسلم كلبه على صيد ثم زجره
مجوسي فان زجر بزجره فقتل الصيد يجمل وعلى القلب لا يجمل وليس هذا كما لو انفرد الكلب
بنفسه وزجره صاحب ان يجعل كارساه حتى يجمل استخمانا **نوع منه من هذا**
الفصل ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يتم عمدا ثم زجره وسنم فان زجره
واخذ الصيد وقتل لا يجمل لان الارساة من تاركة التسمية عمدا فعل محرم فلا ينبغي ان
يمثله يعني بان يمسه ثم يرسله مع التسمية ولذا انقلب الكلب او جرحه اخذ على

الكلب

الكلب فاخذ الصيد وقتل لا يجمل فلوان صاحبه صاحبه بعد الانقلاب ان لم يزد في
الطلب ولم ينزجره بزجره لا يجمل وان انزجره وزاد في الطلب حل اكله لان ذلك
يكون بمنزلة الارساة صيد الكلب المعلم وما اشبهه من اجوارح من السباع وغيره لا يكره
المسلم او الكتابي وسنم عليه فيما اخذه ويقتله جرحا صلا لا ان يأكل من لحمه فحذره يحرم
فان شرب من دم الصيد لم يحرم عند عامة العلماء واصل هذا ان تركه الاكل شرط لكونه
معلما وان تركه الاكل مرة لا يدل على العلم مالم يكن ولم يقدر اوصافه تقديرا وفوض
الى اهل هذه الصناعة وعند هؤلاء مرات فقد تعلم فان صاد ثلاثة او اكثر من الصيود
ولم يأكلها لم يأكل الاول والثاني لانه غير معلم بعد وفي الثالث روايتان والاصح
انه يجمل الثالث اخذاه الفقيه في مختلف الزوايا فان اكل من الصيد بعد ما حكم بعلمه
يحكم بحمله عند ذبحه ولو صاد صيودا قبل هذا ويح فانه عند محرم وعندهما لا تحرم و
اجمعوا انه لا تحرم هذا فيما اكله واختلف في التفارقه والتباعدة سواء انتهى الكلب
من الصيد بضعة في حالة الاخذ فالتفاهة ثم قتل ولم يأكل منه فلما اخذه صاحبه اخذ
تلك البضعة فاكلها لم يحرم ولو انهم بعد ما اخذه صاحبه صاحبه فكل ذلك ولو اعطاه
صاحبه بضعة فكل ذلك وفي البازي لا يشترط تركه الاكل ليصير معلما بل يكفي باجابه
عند الدعوة **نوع منه** لفا تواري الكلب والصيد ثم وجده بعد ذلك فقتله وليس
فيه اثر غيره من لفا لم يتكز الطلب فان تركه طلبه بعد ذلك فوجده لم يجمل وان غاب
من بصر الراعي فابتعه ولم يشتغل بعمل اخر حتى وجده قد مات حل استخمانا وكذا البازي
فان كان به جراحة اخرى لم يؤكل يتكز الطلب اولي لفا ارسل كلبه او بازيه على صيد
فاخذ ذلك الصيد او غيره او عددا من الصيود حل اكلها مادام في وجه ارساله عندنا
ولو ارسل كلبا فاخذ صيدا فقتله وجثم عليه ثم ابتغى اخر فافنده ان طاله مكنته على الاول
انقطع الارساة فحرم والا فلا وان عدل عن سنن الارساة بمنته او يسرق ثم اخذ

الصيد لم يخل لئلا يكن الكلب او الفهد في ارساله حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه
 فقتله حل الكل في الاصل وفي الفناوي رجل ارسل كلبه المتعلم فاخذ صيدا وامسكه
 فمات الصيد من اخذه او صدمه لم يؤكل رجل ارسل كلبه على صيد فخطاه ثم عرض لصيد
 آخر فقتله يؤكل وان رجع فوض له صيدا آخر فرجعه فقتله لم يؤكل لان الارسالة
 بالرجوع بطل وبدون على صيد فخطاه ثم عرض له الارسالة لا يخل وفي الاصل كل جاري
 من السباع يخل صيده وفي الذئب قال محمد لا يدري انه يتعلم ام لا فان تعلم لا بأس به
 ومنه اصحابنا في الاسد والذئب من عادتهما ان يسكبا صيدهما ولا ياكلان في احواله فلا يستدل
 بالاسكاه على العلم فان تصور التعلم جاز فالاحاصل انه لا بد من الجري في الصيد سواء كان ذلك
 الاصطياد بالكلب او بالزوي ويشترط ان يكون السهم جارحا فان كان مواضيا ان خرق
 يؤكل وان لم يخرق لا ياكل الا ان يكون راسه محذوا فاصاب الصيد بجرح فخرجه يؤكل و
 اما البازي لفاقتل الصيد حل كله وان لم يجز **وما يتصل بهذا** وفي الاصل
 يجوز تقليد الكلب المتعلم بالبيع والهبة والوصية وعيد المتعلم كذلك حتى ذكر في النواذر
 انه يجوز بيعه وجوز واما بيع العقود فلا يجوز كالذئب والفهد والبازي يجوز بيعها و
 بيع السور فانه ابو سة يجوز **جنس آخر** الف الصيد في ارض انسان او باني
 فيها او دخل داره او تعقل بفطاط او تكتس النخيل او دخل السمكة اجمة او تكتس الطير
 لم يملكه ومن اخذه فهو له ولودخل داره فاعلقها عليه وصار بحاله يقدّر على اخذه او
 ارضه فطاط يملكه ولو وقع في حفرة حفرها المالك للمالك لم يملكه ولو حفرها لاصطيد
 ملكه لفاوقع فيها وكذا الشبكة والخل لفاغل في ارض انسان فهو لصاحب ولهذا
 الاخوات ونظاير قد ذكرنا في كتاب الدعوي رجل ضرب صيدا بسيف فابان ثلثا من
 قبل الرسل اكله لانه ذكاة ولو ابان فخذ او عضوا غير الرسل اقل من النصف
 لم يخل المبان عندنا لقوله م ما بين من الحي فهو ميت وحل الباة لوجود زكاة

الاضطرار ولو قطعه بنصفين واستويا في الموت حل الكل وكذا لفا ابان بعض الرسل
 ولو ابان اقل من نصف الرأس لا يؤكل الميان لانه يتوهم بقاؤه بعد الابانة وحل
 الباة للزكاة الاضطراري ولو قطعه عضوا ولم يبن ومات حل ولو ابان اللحم وتعلق
 بجذبه فهو مبان ولو ضرب سيفه على سمكة فقطع بعضها يؤكل ما قطعه بخلاف الصيد
 لان الميت من السمك حلال **الفصل الثالث في الزمي**
 وفي الاصل لفا اصاب السهم الصيد فاختنه حتى يستطيع برا حاتم رماه اخر فجلته انه
 لفا رماه انسان ورماه آخر ان متعاقبا واختنه الاول ملكه الاول وان مات بالاول
 حل وان علم انه مات بالثاني حرم ومن الثاني للاول ولورمياه وقتلاه ملكا و
 حل لهما ولو تعاقبا ولم يخنه الاول وقتله الثاني ملكه الثاني وحل رجل رمي صيدا
 فخط على الارض ومات يخل بخلاف ما لفا وقع في الماء او على ارجل او على جوارح شجر
 او حائط او رمح منصوب اوليته منصوبة ثم وقع على مكان آخر فمات يحرم اما الطير
 لفا وقع في الماء كان بريئا لا يخل سواء كانت الجراحة فوق الماء اذا كان منغيا في الماء
 الا ان يكون الجراحة بحاله لا يتوهم نجاسة الصيد منها كما لفا ذكاه ثم وقع في الماء وان
 كان الطير مائيا ان كانت الجراحة فوق الماء يخل لانه علم انه مات من الجراحة وان
 كانت الجراحة بحاله يتوهم نجاسة الصيد منها لولا الوقوع في الماء لا يخل بخلاف ما
 لو وقع على ارجل واستقر عليه او وقع على الارض ومات حيث يخل فان كان شيئا من
 ذلك محذوا فاصابه وبجره لم يخل وفي الفناوي للقاضي الامام ولودري صيدا فاصابه
 السهم وخرقه فوقه في الماء ومات قال بعضهم ان كان يبرجي حيوته حين وقع في الماء
 لا يخل اكله لاحتماله انه مات بالماء وان كان لا يبرجي حيوته حين وقع في الماء يخل اكله
 لانه مات بغير الماء والزراق كالسهم رجل رمي صيدا فنفض منه واصاب آخر فحل كلاهما
 ولودرت الزمي السهم عن سنه فاصاب صيدا لم يخل ولو قواه فامضاء على سنه حل

ولو قرأ التهم على سنة واصاب شجرا ولم يفتز ومضا واصاب الصيد حل ولورجى سهمها ورمي
رجل آخر حجرا فاصابا صيدا لم يحل رجل رمى صيدا فانكسر الصيد بسبب آخر ثم اصاب
الصيد فقتله حل كله لان العبرة بوقت الترمي وفي الزيادات مسلم رمى سهمها وسعى
فاصاب سهمها موضوعا ورفع فاصاب التهم الموضوع الصيد فقتله جرحا حل مسلم
رمى سهمها فاصاب سهمهم مسلم آخر رماه فاصاب الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهم
الرامي الاول لا يبلغ الصيد لولا اصابه التهم الثاني فالصيد الثاني وهو حلال وان
كان يعلم انه يصيبه كان للاول وكذا للفارسي المجوسي بعد رمى المسلم فان زاد قوة
ولم يقطع عن سنة فالصيد للمسلم وهو كاره ولا يحل صيد البندق والمواض والعصا
والحجر في الاصل **نوع منه** رجل رمى صيدا بغير مجوسي قدر ما يقدر على ذبحه و
مات لم يحل لانه قادر على الذبح بتقديم الاسلام رجل رمى سهمها صيدا فاخذه
صاحبه ولم يكن من الوقت قدر ما يقدر على ذبحه يوكل هو المختار وفي الاصل هذا
رواية عن ابنه وابي اس امانه ظاهر الرواية لا يحل لانه بمنزلة وقوعه عندنا ثم
نوع آخر منه رجل رمى صيدا فغشي عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك
الآفات فاخذه الآخر فهو للآخر بخلاف ما اذا جرح جرحا لا يستطيع معها النهوض
فلبت كذلك ما شاء ان ثم برء ورمي آخر حين كان فالصيد للاول والفقهاء ان المسئلة
الاولى لم ياخذها الاول فصار بمنزلة من نصب شبكته فوقه فيها الصيد والماكب
غائب ثم تخلص عن الشبكة فرماه رجل واخذه فهو له وفي المسئلة الثانية اخذه الاول
ببقاء اثر فعله فملكه رجل رمى سدا او قنبرا او خيزرا او ما اشبه ذلك مما يقصد
به بالاصطلاح وسعي فاصاب صيدا مأكولا اللحم وقتله حل كله وقاله لورجى لا يحل وان
رمي جرادا او سمكة وترك التسمية فاصاب صيدا عن ابنه من روايتان روي عنهم عنه
انه لا يحل لان ما اصابه لا يحل بدون التسمية والمختار انه يوكل ولورجى لا يلقى او

بقراويل او شاة او عزا على وسعى فاصاب صيدا مأكولا لارواية لهذا في الاصل
وابي اس قولان في قول لا يحل وفي قول لا يحل واليه اشارة في الاصل ولورجى لا يلقى وهو
يظن انه شجرا وان كان وسعى فاذا هو صيد يوكل وفي الاصل سمع حناظن انه حنص صيد
فرماه لورجى كلبه فاصاب صيدا ان كان احسن حتى لا ياءس به وان كان حنص انسان
او غيره من الاهليان لا يحل ولورجى خذيرا اهليا او طبيا موثقا فاصاب صيدا لم يوكل
وان كان لا يوفى انه اهلي او وحش يحل هذا الفارسي طيرا اما الفارسي بعيدا ولا يدرى
انه اهلي او وحش لا يحل لانه في الاصل ليس بوحش والاول في الاصل وحش
نوع آخر منه وفي الفناوي وجابة لرجل تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها فرماه
ان خاف عليها الموت توكل وان لم يكن بهذه الشاة لا يوكل واصل هذا في صيد الاصل
ما توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذ البعير او البقرة فرماه بالاة
جارية واصابت اجارعة شيئا منها فمات منها حل وفي اشارة خارج المصر يحل وفي المصر
لا يحل وفي الفناوي في باب النوق رجل له حامة فرماها او رماها عيذه فهذا على وجهين
اما اذا كانت لا تهدي الى منزله او كانت تقصد نفخ الوجه الاول يحل اكلها اصاب المذبح
او اصاب موضع آخر لانه عجز عن الزكاة الاختيارية وفي الوجه الثاني ان اصاب المذبح
حل وفي موضع آخر قال يحل مطلقا واثارة لو سقطت في بئر فطعت تحل قال
احسن بن زياد لا تحل وذكر في الفناوي القاضى الامام مطلقا من غير ذلك اختلف
وقاله المذوني في البيد لفارماد فادماه حل اكله وهو وما لا ندسوا فان اصاب التهم
ظلفها او قترها فاءى حلت ولو اصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كانت اجراحة
كبيرة حلت وان كانت صغيرة قيل يحل وقيل لا يحل **الفصل الرابع**
في السمك وفي الاصل الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطائر لا يوكل وان مات
بآفة وهو ان يخترع الماء او طغى على وجه الارض او وجد في بطن طير او سمك او ربط

احد في الماء او اضطر الصياد دون جماعة منها الى مضيق فتراكمت فهلكت اولدغته
حيث او اصابته عديدة او اتقى في الماء شئ فاكله ومات يؤكل ولا يحل اكل ماء الماء الا
السمك وفي الفتاوى لفاقتله حر الماء او برده لا يؤكل عند ابي حنيفة كالطائر وعند
محمد بن يونس وهذا ارفق بالناس وفي الجويد لم يذكر اختلاف ولكن قال فيه روايتان سمكة
بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان كان الرئس خارج الماء اكلت وان كان في الماء
ان كان ما على الارض قدر النصف او اقل لم يؤكل وان كان ما على الارض اكثر من النصف
اكلت الشئ لفاوتي به الرجل في الماء فتعلق به سمك ان ربي به خارج الماء في موضع يقدر
على اخذه فاضطرب فوقه الماء ملكه وان انقطع اجل قبل ان يخرج من الماء لا يملكه وعلى
هذا لفاو رسل الكلب او ربي يوفى من هذا **الفصل الخامس**
فيما يؤكل وفيما لا يؤكل وفي شره الطحاي ما لا يؤكل كل ذي ناب من السباع
فوق مخلب من الطيور بيان الاسد والذئب والثور والفهد والثعلب والضبع و
الكلب والنور الاعمى والبرقي والفيل وسباع الهوام ايضا بيان الضب واليربوع
وابن عرس والسنجاب والفنك والسمور والديق والهوام التي سكنها في الارض
بيان الفأرة والوزغة والفنفذ والحيتات وجميع هوام الارض الا الارنب فانه يحل
اكله وذو مخلب من الطيور بيان الصقور والعقاب والباري والشاهين وما شابه ذلك
وفي الفتاوى الصغرى ما لا دم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد والعقرب
ونحوه يؤكل ويكره الزباب وهو الذي يأكل النجاسات وفي فتاوى الواجب اكل الهدهد
لاباءس به لانه ليس بذئ مخلب من الطيور وفي فتاوى القاضى حان الامام ولا يؤكل
الخنفساء لانه ذوناب ولا باءس بالخطاف والقرى والسودان والزرزور والعصافير
والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب بخلافه ولا باءس بدود الزنبور قبل
ان ينفع فيه الزرع لانه ما لا دم له ولا يسمى ميتة حمار الوحش بخلاف الاعمى والبغل
لا يؤكل

لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند ابي حنيفة وفي الكراهة روايتان والاصح كراهة التحريم ولبنه
كله حرام ومن يتصل هذا الجلالة ويكره اكل لحوم الابل الجلالة وفي الفتاوى لوان
جدا غنى بلبن الخنزير لاباءس باكله فعلى هذا باكل الدجاجة لان لحمه لا يتغير وما غنى به
بصيرته لكا لا يتغير انز فعلى هذا قالوا لاباءس باكل الدجاجة لانه يخلط ولا يتغير لحمه
والذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحبس الدجاجة ثلاثة ايام لان
للنخلة وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تؤكل الا بحيف اما ما يخلط كما لفا تناوله
النجاسة والحيف وتناول غيره على وجه لا يظهر اكثر ذلك في لحمها لاباءس باكلها وفي
شره الاثافي في الابل يحبس شهرا وفي البقر عشرين وفي الدجاجة عشرة وفي الدجاجة ثلاثة
ايام وقال الامام الرضا الصاحب انها تحبس لان تنزله الراية المنشة وفي المنشة
المكره الجلالة التي تقرب ويوجد منها ربي منته فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعمل عليها
وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وفي الفتاوى عوقها بخمس

كتاب الذبائح وهو مشتمل

على فصلين الاول في مسائل الذبائح والثاني في التسمية اما الفصل الاول
وفي مختصر القدوري ذبيحة المسلم والكتباي طلاله ولا يؤكل ذبيحة المجوسي والمرتد
والمرتدة والوثني والحرم من العبيد وفي الاصل تهود المجوس او تنصر حل ذبيحة المولود
بين الكتاب والمجوس ذبيحة طلاله وفي الفتاوى للقاضى الامام ذبيحة اليهودي والفراة
طلاله وان كان حربيا الا ان يتمتع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا سمع وتكلم منه لا
يحل لانه اهل به غير الله وقال بعض اصحاب الشافعي انها تحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان
ارتد في دين اهل الكتاب المرأة كالرجل في الذبيحة والبيته الذي يعقل ويضبط كالباغ
ويحجب فوجبه في الذبيحة الى العتلة ويكره ان يخنع الاثافي لفا ذبحت ولا باءس
باكل الذبيحة منها لما روي عن النبي عليه السلام انه منى ان يخنع الاثافي لفا ذبحت قبل

ان يكره قيل ان تبرد وقيل ان يبالغ في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عرق في العنق فيكره
لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكون ان يجزأ الى مذبحتها وان يجده الشفة بعد
انضمها **جنس آخر** وفي اجماع الصغير لا باءس بالذبح في الحلق كله اعلاه واسفله
وسفله ولا باءس بكل الجوارح في ذبحها ولم يجز وان شاة والبقر لفاختا ولم
تذبحا ويكون ذلك في بعض النسخ لا يستحب وفي الفناوي القاضى الامام ثم السنة في
الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقر الذبح
فان ذبح الابل او حرق الشاة والبقر جاز ايضا لقوله عم ما انفك الدم وافرى الاوداج
فكل شاة ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم والاوراج والمرئ قبل ان يموت الشاة لا
باءس باكلها وان ذبح الشاة بسن او ظفر غير منزوع لا يحل اكلها وان ذبحت
بظفر منزوع او سن منزوعة او قرن او عظم فانها الدم وافرى الاوداج تحل عندنا
شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرئ لا تؤكل وان قطع الاكثر والاوراج
والمرئ تؤكل واختلفوا في تفسير الاكثر فعن ابي ذر لفا قطع الثلاثة من العروق الاربعة
اية ثلاثة كانت تحل وعن محمد لفا قطع الاكثر من كل هذه العروق الاربعة يحل
وان تركه قطع واحد منها لا تحل وعنه ايضا لفا قطع الحلقوم والمرئ والاكثر من كل
العددين يحل وما لا قاله متابعنا هو ان يحل اجوابات وقال ابو يوسف ان قطع الحلقوم
والمرئ واحد الودجين تحل **جنس آخر** وقال الامام السرخسي لو ذبح الشاة
من المذبح فلم يسل الدم منها اختلف المتأخرون قال ابو القاسم الصغار لا يحل
وقال ابو بكر الاسكاف لا باءس به وفي النوازل رجل ذبح شاة او بقرة ان تحركت
بعد الذبح وخرب منها دم مسفوف يحل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم او خرب
الدم ولم يتحرك فان لم يتحرك ولم يخرج الدم لا يحل هذا لفا لم يعلم حيوتها وقت
الذبح وان علمت حلت وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وفي شرح الطحاوي وخروج الدم

لا يذبح على ابيق الا لفا كان يجزى كما يجزى من الحجي وهذا عند ابي وهو ظاهر الرواية
رجل شاة مريضة ولم يتحرك منها شيء الا فيها قال محمد بن سلمه ان فتحت فاما لا تؤكل
وان ضمت تؤكل وكذا العين ان فتحت لا تؤكل وان ضمت تؤكل وفي الرجل ان قبضت
رجلها تؤكل وان مدت لا تؤكل وان قام شعرها لا تؤكل وان قام تؤكل هذا لفا لم يعلم
حيوتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم يتحرك اما لفا وجد خروج الدم او حركه فقد
ذكرنا الصيد لفا بقى فيه من ابيق قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فهنا اربع مسائل
احدها ما ذكرنا والثانية الذبح لفا قطع بطن شاة وبقى فيها من ابيق ما يبقى في المذبوح
والثالثة الكلب المعلم لفا اخذ الصيد وجرح وبقى فيه ما يبقى في المذبوح بعد الذبح
والرابعة لفا رمي صيدا فاصابه وبقى فيه من ابيق قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الاول
والثانية عندها لا تقبل الزكاة حتى لو ذكاه لا يحل واختلف المتأخرون
على قول ابي والاصح انها لا تقبل الزكاة حتى لو ذكاه لا يحل وكذا الفقيه ابو الليث
في مختلفاته وفي الثالثة والرابعة لا تقبل الزكاة بغضه يحل حتى لو وجده المالك
فلم يذكره لا يجرم والوصفة تفرق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية
فذكر الامام السرخسي لفا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها سواء كانت
ابيق فيها يتوهم بقاؤها او لا يتوهم وقال ابو يوسف ان كان يتوهم انها تعيش
يوما او اكثر تحل رجل شاة بطن شاة فاضرب ولداه فذبح الولد ثم ذبح الشاة ان
كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تحل وان كانت تعيش تحل بقوة تفرع عليها الولادة
فا دخل رجل يده في موضع الولادة وذبح الولد واخرب في غير موضع الذبح يحل ولا
بشكل وان جرحه ان كان لا يقدر على مزجه يحل رجل شاة حامل اراد ذبحها
ان تقاربت الولادة بكرة الذبح وهذا عند ابي بناء على ان الجنين لا يترك بركة
الام عنده قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم او اسفل منها

تتم وتحمل الزكاة قد ذكرنا **الفصل الثاني في التسمية**
 وفي اجماع الصغير يكره ان يذكر اسم الله مع اسم غيره يعني عند الذبح وفي ثلثة اوجه منها
 ما يحرم وما لا يحرم ويكون ومنها ما لا يحرم ولا يكون اما الاول فهو ان يذكر اسم الله
 واسم غيره على وجه العطف والشركة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان او بسم الله ونحوه
 والمكروه ان يذكر اسم الله وغيره مقرونا به في ظاهر من غير حرف عطف ولشركة نحو ان
 يقول بسم الله محمد رسول الله واما الذي لا يكون ولا يحرم ان يكون منفصلا عنه صورة
 ومعنى قبله او بعده بان يقول اللهم تقبل عني فلان وفي الفناء وي لوقاه بسم الله
 ومحمد رسول الله بالخفض لا يحل وبالرفع تحل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوس
 النصب كالحذف لا تحل ولوقاه بسم الله صلى الله عليه وعلى محمد تحل والاول ان لا يفعل
 ولوقاه بسم الله صلى الله عليه وعلى محمد مع الواو تحل ولوقاه بسم الله واسم فلان او باسم
 فلان لا يحل هو المختار وفي الروضة لوقاه بسم الله بنام فلان قال ابو بكر الاسكاف
 يجوز مطلقا ذبحه ولم يظهر الهاء في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله يحل وان لم يقصد
 وقصد ترك الهاء لا تحل رجل سجد عند الذبح ان اراد به التسمية على الذبح تحل وان
 اراد به التسمية على غيره لا يحل كالرجل لما سمع الاذان فقال المودن الله اكبر فقال
 هو الله اكبر وشعر في الصلوة لا يبعد شارة في الصلوة وان لم يكن له نية في التسمية
 يحل وكذا لو اترك التسمية ناسيا ويشترط في ذبح الحمار للطهارة وقد ذكرنا في كتاب
 الطهارة وفي الاصل التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطiad عند الرساء والتوق
 ولما نصب الحديدة لاخذ البطم يشترط التسمية عند الوضع وفكر صاحب المحيط نصب متجلا
 لصيد حمار الوحش ثم وجد حمار الوحش مجروحا به ميتا لا تحل قال الشيخ الامام الجواب
 انما يحل على ما لفا تعد عن الطلب لما انه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب
 ولو اضطلع شاة واخذ السكين وسمى ثم تركها فذبح شاة اخرى وترك التسمية عامدا

عليها لا

عليها لا تحل ولورجى سها الى صيد وسمى فاصاب آخر او ارسل كلمة الى صيد وسمى فترك
 الكلب فذلك الصيد واخذ غيره تحل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح بعدها اخرى فظن ان
 تلك التسمية تكفي لا تحل والسهم اذا اصاب الصيد وعينه او اخذ الكلب ذلك الصيد وعينه
 حل الكل ولو نظرا في قطع من الغنم فاخذ السكين وسمى ثم اخذ شاة منها فذبحها
 بتلك التسمية لا تحل ولو ارسل كلبه على جماعة من الصيود وسمى فاخذ احدها تحل
نوع منه ولوقاه مكان التسمية الحمد لله او سبحان الله يريد التسمية اجزاء ولوقاه
 الشكر لله لا يجوز كما في مسألة الاذان وقد ذكرنا ولو اضطلع شاة ليذبح وسمى ثم اخل
 او شرب او تكلم ثم ذبح ان طاله فقطع الفود حرم والا فلا في الاصل قاله ذكر في الاصل
 ان طال ولم يذكر حذره ورايت في موضع ثقة ان الطويل ما يستكره النادر وفي اضافي
 الرغوان اذا حذوا الشفة ينقطع التسمية من غير فصل وكذا لو انفلت الشاة وقت
 من مضجعا ثم اعادها الى مضجعا انقطعت التسمية والله اعلم بالصواب
كتاب الاضحية وهو مشتمل
 على سبعة فصول الاول في المقدمة والثاني في نصاب الاضحية والثالث في
 وقت الاضحية والرابع فيما له مدخل في الاضحية وفيما لا يكون وفيما يجوز عن الاضحية
 وفيما لا يجوز والخمس في العيوب ما يمنع الاضحية وما لا يمنع والسادس في الاضحية
 بالاضحية والسادس في التضحية عن الغير **اما الفصل الاول** وفي نسخة
 الايام الشرعية الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا قول ابن عمر اما عند هانئ بن
 وفي نظم الزندوس الاضحية اجبة الى من النصدق بمثل قيمتها وفي المورس واجب عليه
 في ظاهر الاصول وشرايط وجوبها الفناء وان يكون مقيما في مصر او قرية ولا يكون مسافرا
 وان يكون في الوقت **الفصل الثاني في نصاب الاضحية** وفي الاجناس
 الناطقة قال ابو المورس الذي ما ننا درهم او عرض ياي مائة درهم سوى المسكن

والخادم والشياب التي يلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا لما بقوله الى ان يذبح
 الاضحية وفي الهارونيات ان جاء يوم الاضحية وله مايتا درهم او اكثر ولا ماله غيره فملك
 لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو جاء يوم الاضحية ولا ماله ثم استفاد
 مائة درهم ولادين عليه وجبت الاضحية الفقر والغناء والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر
 ايام النحر ولو كان له عقار مستقل اختلف المتأخرون في اضافته الى الزعوفان يعتبر قيمته لا دخله
 حتى لو كانت قيمته مائة درهم فعليه الاضحية وقال ابو علي الدقاق يعتبر دخله لا قيمته فغيره
 ان كان يدخل من ذلك فون سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره قوت شهر فان
 فضل من ذلك مايتا درهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفي اول اضافي الزعوفان ان
 كان عليه المستغل يكفيه وعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد بن وعنده ابن
 هو موسر ولو كانت الضياع وقفا ولها غلة ان وجبت له في ايام النحر قدر مائة درهم
 فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبزا عنده ضطة قيمتها مايتا درهم او ملحة قيمته
 مايتا درهم او خبزا عنده لثنتان او صابون قيمته مايتا درهم فعليه الاضحية ولو كان
 له مصحف او كتب الفقه او الحديث ان كان يحسن ان يقرأ منها وقيمته مايتا درهم فلا
 اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية الكل في الاجناس وفي الفتاوى الصغرى
 الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من كل كتاب اثنان وهما الرواية واحدة عن محمد
 فان كان له احدهما برواية الامام ابن حنفى والآخ برواية ابن سليمان لا يصير به غنيا
 ولا يصير غنيا يكتب الاحاديث والتفاسير وان كان له من كل كتاب اثنان وصاحب
 كتب الطب والنجوم والادب غيرها لفا صارت مائة درهم وفي الاجناس رجل له زمانة
 اشترى حمرا يركبه ويسقى في حوائجه وقيمته مايتا درهم فلا اضحية عليه ولو كان
 في دار بكرة فاشترى قطعة ارض بمائة درهم فبنى فيها دارا يسكنها فعليه الاضحية ولو كان
 له دار فيها بيتان شتاوتي وصيفي وفرش شتاوي وصيفي لم يكن بها غنيا فان

كان له فيها ثلاثة وقيمة الثالث مايتا درهم فعليه الاضحية وكذا النول الثالث و
 الغازي بوسن لا يكون غنيا وبالثلاث يكون غنيا ولا يصير الغازي بالسلحة غنيا الا
 ان يكون له من كل سلاح اثنان واحدهما يراوى مائة درهم وفي الفتاوى الدهقان
 ليس بغنى بنفس واحد وبجار واحد فان كان له فرسان او حماران واحدهما يراوى مايتا
 درهم فهو نصاب والمزارع بنورين وآله الغدان ليس بغنى وببقرة واحدة غنى وبثلاثة
 ثيران لفا ساوى احدهما مائة درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاث وسجاة
 احدها للبذلة والاخرى للمهنة والثالثة للاعياد وهو غنى بالرابعة وصاحب الكرم
 غنى لفا ساوى مائة درهم والمرأة تعتبر موسرة بالملح المعجل الذي لها على الزوج
 ان كان مليتا عندها وعند ابنه لا يعتبر قاله بن ورايت في موضع ثقة رواية ابن سماع
 عن محمد بن ابيه انه لا يجب الاضحية الا على من له مايتا درهم فصاعدا فعلى هذا الرواية سوى
 بين غنى الاضحية وغنى الزكاة وفي فتاوى القاضى الامام والمرأة تكون موسرة بما لها
 على الزوج من الصداق ان كان الزوج مليتا في قول ابن سماع وفي قول ابنه لا تكون
 موسرة وهذا لفا كان المهر معجلا فان كان مؤجلا لا تكون موسرة في قولهم جميعا
الفصل الثالث في وقت الاضحية وفي الاصل ايام النحر اولها
 افضلها ويجوز التضحية في الليلتين المتخلتين ويكون لفا طلوع الفجر الثاني من يوم النحر
 ولاهل السواد ان يضحوا واهل مصر لا يضحون الا بعد صلاة العيد ولو ضحى بعد صلاة
 اهل المسجد في مصر قبل صلاة اهل ايمانية جاز استحسانا وكذا لو فرغ اهل ايمانية دون
 اهل مصر وفي الاجناس لو ذبح بعد صلاة الامام قبل الخطبة جاز في املاء محمد ولو ذبح
 بعد التشهد الامام قبل السلام جاز وقد اساء وقبل التشهد لا يجوز ولو لم يشتر
 اضحية صتامت ايام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية وفي اضافي الزعوفان لفا اصل
 الامام يوم العيد ثم تذكر انه صلى عيذ وضوء او كان جنبا وقد ذبح الرجل اضحية بعد صلاة

بعد صلوة الامام وقد تفرق الناس للتعاذ الصلوة ويجوز الاصححة وان يتفرق الناس حثا
علم بعيد الصلوة واجزت الاصححة لاشئ الناس من قالة لا بعيد الناس وبعيد الامام
وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلوة ليعيدها فمن ذبح قبل ان يعلم بذلك اجزاء
ومن علم بذلك لم تجز الذبحة لفا ذبح قبل زوال الشمس وبعد الزوال يجزى في الاجناس
وزة الفتاوى لو تبين ان هذا اليوم التاسع من ذي الحجة يؤخر باعادة الصلوة والاضاحي
كذا ذكره في اضاحي الرغوة وقال في الفتاوى ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة
جازت الصلوة والاصححة وان لم يشهد عنده الشهود لا تجوز ومتا لم تجز لو ضحي الناس
في اليوم العاشر من ذي الحجة وهو اول يوم العيد ان صلى الامام في اليوم الثاني لا تجوز وان
لم يصل ان ضحي قبل الزوال ان كان يريد ان الامام يصلي وان كانوا لا يريدوا لا تجوز
وان ضحي بعد الزوال جاز مطلقا ثم في مسئلة التضحية هذا لفا تبين انه يوم عرفة فان لم
تبين انه يوم عرفة لكن شكوا ان شهدوا عنده بهم ان يقفوا من اول الغد فان لم
يشهدوا فالا حيا ط ان يقفوا من الغد بعد الزوال الامام لفا اتم الصلوة يوم العيد
ينبغي ان يؤخر والتضحية الى وقت الزوال فان فاتت صلوة العيد اما بسبب ما او بعمل
جازت لهم التضحية في هذا اليوم ولو جاز الامام الى الصلوة في الغد او بعد الغد فم
ضحي في الغد او بعد الغد قبل ان يصلي الامام اجزاء لانه فات وقت الصلوة على وجه السنة
بلدة وقعت فيها الفزة ولم يكن فيها وآل يصلي بهم صلوة العيد فتخو بعد طلوع الفجر
جاز هو المختار وكذا فكري الصدر الشهيد في الفتاوى و في الاجناس لا تجوز حتى يزول
الشمس و في الفتاوى للقاضي الامام وان كانت بلدة لا تقبل فيها صلوة العيد اما لعدم
السلطان او لغلبة اهل الفتنة فانهم يخفون في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم
الثاني والثالث قبل الزوال وبعده وقال بعضهم في جميع الايام تجوز التضحية
في هذا المكان في اي وقت كان لوقوع الناس عن الصلوة وهذا هو الحكم في اهل الامصار

لما شك في يوم الاصححة فاجت الى ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث فان اخر فاجت
الى ان لا ياكل منها ويتصدق بذلك كله ويتصدق بما بين المذبوح وغير المذبوح لانه
انما يخرج عن العهدة بذلك ولو اشترى اصحية في اليوم الثالث والسنة بحالها ليس
عليه شيء لفا سرت الاصححة فلم يجزها حتى مضت ايام الخ فعليه ان يتصدق بها
لغاوبها ولا يذبحها فان ذبحها وتصدق بلحها جاز ويتصدق بفضل ما بينهما ان
نقصها الذبحة والتصدق بها حية احسن الكل في الفتاوى **جنس آخر** و في الفتاوى
الصوى المصرى لفا اراد ان يتجمل له اللحم يوم الاصححة يارب باخر في الاصححة الى بعض
هذه القصور فيضحي قبل صلوة العيد و في فتاوى القاضي الامام ولو اخرج اصحية
من مصر فذبح قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من مصر مقدار ما يباح للمف
قصر الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد مصري وكل وكيلان بان
يذبح شاة له وخر في السواد فاجزى الوكيل الاصححة الى موضع لا يبعد من مصر فذبحها
صنكه ان كان الموكل في السواد جاز وان عاد الى مصر ان علم الوكيل بقدم
الموكل لا يجوز بلا خلاف وان لم يعلم فكذا عند محمد وعندهما يسئ هو المختار
ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى الاصححة في الرستاق والرجل في مصر يعتبر
مكان الاصححة حتى تصرف في قراء فكل الموضع اما صدقة فطرو لده ورفيقه
فيعتبر مكانه لا مكان الولد والدقيق وعليه الفتوى ومحمد يعتبر مكان الدقيق و
الولد و في الزكاة يعتبر مكان المال وتصرف في القراء ذلك الموضع والله اعلم
الفصل الرابع فيما يجوز من الاصححة وفيما لا يجوز و في الاصل الاصححة
من اربعة اصناف من الحيوان الاول الابل والاني منها ولا يجوز منها الا الشئ وهما
التاة عليها خمسة احوال وطعت في السمحة و في الطلبة ما تمت لها اربعة احوال
والثاني والبق والاني منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهو التاة عليها

سنتان في الثالثة والثالث الغنم والذكر منها افضل لو كان خصيا والشيء منها
فصاعدا جائز ولا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا الجذع العظيم من الضان والشيء
من الغنم التي اذ عليها سنة وطعت في الثانية والجذع التي اذ عليها ستة اشهر وشيء
وفي الاجناس الجذع من الضان ما تم له ثمانية اشهر وطعت في التاسعة وفي اضاحي
الرغوان ما تم له سبعة اشهر وطعن في الثمانية ثم قال في الاجناس انما يجوز الجذع لو
كان عظيم الجسم اما لو كان صغيرا فلا يجوز الا لما تم له سنة وطعن في الثانية و
الواضع الموز والذكر منه افضل ولا يجوز منه الا الشيء وهو الذي اذ عليه سنة وطعن
في الثانية كالغنم والعتود من الموز كالجذع من الضان يجوز وهو الذي اذ عليه اكثر
احول الكل في الاصل وفي نظم الزندوس المولود بين الوحش والاهل ان كانت امه
وحشية لا يجوز ولو نزل كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام
الحيراي ان كان يشبه الام يجوز ولو نزل شاة على طير قال الامام الحيراي ان كان
يشبه الاب يجوز ولو نزل طير على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الحيراي العز
للمشابهة اجاموس يجوز في الضحايا والهدايا استحسانا ثم الابل افضل من البقر ثم الغنم
من المعز وفي اضاحي الرغوان قال الشيخ اخو مني البقرة افضل من الشاة لولا استوتوا في القيمة
لأنها اعظم واكبر والشاة افضل من سبع البقرة لولا استوتوا في القيمة واللحم والاصل
فيه انهما لو كانا استويا في القيمة واللحم فاطيبهما لحما فافضل وان اختلفا افضل
اول حتى ان الحمل بعشرين وهو قيمة افضل من خمسة بحنة عشر والبقرة افضل
من ستة شاة لولا استويا في القيمة وسبع شاة افضل من البقرة وفي الفتاوى شراء
شاة واحدة للاصحية بثلاثين درهما افضل ام شراء شاتين قاله شراء شاتين وشراء
شاة بعشرين افضل من شراء شاتين بعشرين وفي اصول التوحيد للامام الصفار النسخة
بالديك والدجاج في ايام الاصحية ممن لا اصحية عليه لعاده قنيتها بالمضحين مكروه

لانه رسوم الجوس وفي الغناوى لوصف بشاة واحدة يكفيه ولو صفي بأكذ الواحدة فيلزم
والزيادة تطوع عند عامة العلماء وقال بعضهم لحم والمختار انه يجوز كلاهما ويجوز
والبقر يجوز عن سبعة لو ارادوا الكل القرية اختلفت جهة القرية او اتحدت ولو نوى
احد اللحم بطل الكل ولو اشترى رجل بقرة ليضحي بها ثم اشرك فيها ستا جاز استحسانا
والبعير والبقرة يجوز عن سبعة لو كانوا يريدون به وجه الله تعالى انفتحت جهة القرية
او اختلفت كالاصحية والقران والمتعة والتقدير بالبيع لمنعه الزيادة لا يمنع النقصان
حتى لو كانت الشراك في البدنة او البقرة ثمانية لم يجزهم ولو كانوا اقل من ثمانية الا ان
يضيف واحد منهم اقل من السبع لا يجوز ايضا بياض مات الرجل وترك اذاة وابنا وبقرة
فضحيا بها لا يجوز وفي الاضاحي الرغوان اشترك ثلاثة نفر في بقرة على ان يدفع احدهم
اربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينار او اشترى بها بقرة على ان يكون البقرة
بينهم على قدر دلس مالهم ونحوها لا يجوز ولو كانت البدنة او البقرة بين اثنين
فضحيا بها اختلف المتأخ فيهما والمختار انه يجوز ونصف السبع يتبع فلا يصير لحما قال
الصدر الشهيد وهذا اختيار الامام الوالد وهو اختيار الفقيه ابو الليث وفي الاصل
سبعة اشتركوا في بدنة او بقرة ثم مات بعضهم قبل ان يخزوا فقال ورثته اخزوها عنكم
وعن فلان الميت يجزيهم استحسانا وكذا لو ان احد الشركاء يضحى عن ولده الصغير وعن
ام ولده سبعة بنحو بقرة وارادوا ان يفتحموا اللحم بينهم ان اقتسموها وزنا جاز
وان اقتسموها جزافا ان جعلوا مع اللحم شيئا من القط كاللأس والكارع يجوز و
ان لم يجعلوا لا يجوز فان فعلوا مع هذا حللوا الفضل بينهم لم يجز ولو باع درهما
بدرهم واحدها اكثر وزنا فحلل صاحبه الآخر يجوز لانه هبة الشاع فيما لا يحتمل القيمة
وفي الاول يحتمل والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي مسئلة اللحم وهب الشاع فيما
يحتمل القيمة وهو اللحم فلم يجز وفي مسئلة الدراهم الدرهم الواحد لا يحتمل القيمة

فجاز ولو جعلوه اللحم والتمر سبعة اسهم وقسموا بينهم جزافا جازت القيمة هذا في الفناوى
جنس آخر في الغلط وفي المتن رجلان غلطا فذبح كل واحد منهما اصحية صاحبه
 باو دلاله فيجوز عن كل واحد منهما اصحية وياخذ كل واحد منهما مملوئة من صاحبه
 فان كانا قد اكلا ثم علما فيحل كل واحد منهما صاحبه ويجزى بها وان تناحرا على ذلك
 ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة شاة ويتصدق كل واحد منهما بتلك القيمة ان كانت
 انقضت ايام النحر وفي الروضة رجلان لو خلا شاتيها مربوطا ثم غلطا فذبح كل واحد
 منهما شاة وترك شاة لا يدعيها فالتى لا يدعيها لبيت المال والتى تنازعا فيها
 بينهما نصفان ولا يجزى الاضحية عنها ان كانت شاة ولو كانت بدنة او بقرة جاز عنها
 وهو الاصح اربعة نفر لكل واحد منهم شاة جسدان بيت فئات واحدة ولا تدرى لمن يبياع
 هذه الاغنام جملة ويشترى بثمنها اربع شياه لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل
 واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منها ويحل كل واحد منهم اصحابهم ايضا حتى يجوز
 عن الاضحية وفي الفناوى شاتان بين اثنين ضحيا يجوز بخلاف ما لو كان عبدان بين
 رجلين فاعتقاهما من كفارتها لا يجوز والفقهاء ان يجزى على القيمة في الشاة يجوز فان كان
 جميع حق كل واحد منهما في الشاة ولا كذلك الدقيق من فناوى الوالبي **جنس آخر**
 وفي المتن لو غصب اصحية غيره فذبحها عن نفسه ثم ملكه بالاداء ضمن القيمة لصاحبها
 اجزاء ما صنع لانه ملكها سابق الغصب بخلاف الغاصب لولا اعتق المصوب ثم ملكه
 بالاداء بخلاف ما لو ادعى شاة فضحى بها لانها يضمته بالذبح فلم يثبت الملك الا
 بعد الذبح وفي شراء الطحاوى لو غصب شاة ضمته قيمتها حية فيصير الشاة ملكا للغاصب
 من وقت الغصب فيجوز عند الثلاثة استحسانا وكذا لو اشترى شاة فضحى بها ثم استحقها
 رجلان اجاز البيع جاز وان استرد الشاة لم يجز ولو اشترى الشاة بيعا فاسد انفضى بها
 جاز فان ضمته البايه قيمتها حية جاز وان استرد ما مذبوحه يجب عليه ان يشترى بدلها

اخرى وكذا

اخرى وكذلك لو وسب له اخرى بته فاسدة فضحى بها قالوا سب بالخيار ان شاء
 ضمنه قيمتها حية ويجوز الاضحية وياكل منها وان شاء استردوها واسترد النقصان
 ويضمن الموصوب قيمتها ويتصدق اذا كان بعد مضي الاضحية وكذا امر يرضى وسب شاة
 لرجل فحضره وعليه دين مستغرق فضحى بها قالوا نعم بالخيار ان شاء استردوا وعينها
 وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاء اضمنت قيمتها ويجوز له الاضحية ولو وسب رجل من
 رجل شاة فضحى بها ثم اراد ان يرفع في بته فعند ارس لبس له ذلك وعند ماله ذلك
 ولا يجب على المضحي ان يتصدق بشئ وفي نظم الازدوستى حمسة احوال اذا اخذها من
 ملك الغير يجوز بها الاضحية وضحي قيمتها او لها من غصب شاة وضحي بها والثاني
 لو سرق وضحي بها والثالث لو غصب من ولده الصغير او كبير والرابع لو غصب من عبده
 المأذون المديون وبنا مستغرق والى من الشراء الفاسد وقد ذكرنا تمامها قال وشنة
 لا يجوز اوطا المودع اذا ضحى شاة الوديعة والمستعير والمستبضع والمزني ولو كبر
 شراء الشاة او الوكيل بحفظ مال اذا ضحى بشاة موكله والسادس الزوج او الزوجة
 اذا ضحى بشاة صاحب نفسه بغير اذنه لم تجزوا الاضحية تدخل في ضمان الذبح
 ولم تقدم ملكه على وطب لمباشرة وفي الخمسة الاولى يتقدم ويستند الى وقت
 القبض ولا يقتصر على وقت الذبح وفي الفتاوى وعن نصير فمضى عاقضا بالضحى
 عنه فضحى الغصاب عن نفسه قال سبى للاحر ولو قال الغصاب ركت التسبحة
 عمدا يضحى قيمة الشاة يشتري بقيمتها اخرى ويضحي بها ويتصدق بمجها ولا ياكل
 منها اذا كانت ايام النحر باقية فان لم تكن فيتصدق بقيمتها على الساكن ولو كانت
 الاضحية حية ومضى ايام النحر يتصدق بها حية كذا هذا رجل اشترى خمسة شياه
 ايام الاضحية فاراد ان يضحى لواحدة لكن لم يعنها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية
 بغيره امره بنية الاضحية فهو ضامن رجل اخر بان ذبح شاة له فلم يذبحها حتى يبيعها

وفي المتن
 وهو ما
 انما
 النقصان
 الاضحية
 وان شاء

الآخر ثم ذبحا المأمور ضمن ولا يرجع على الآخر علم بالبيع اولم يعلم وفي الاجناس لو لم يعلم
 بالبيع لا ضمن **جنس اخر** وفي الغناوي والفقر اذا اشترى اضحية فصرف فاشترى مكانها
 اخرى ثم وجد الاول فعليه ان يضي بها وفي الغني لا تجب واحدة والفرق ان الوجوب
 على الفقير بالشراء والشراء قد قد وفتقد الوجوب وعلى الغني الوجوب بايجاب الشرع
 والشرع لم يوجب الا اضحية واحق وفي اصاحي الرغفان ان او جهاد لا عن الاول له
 ان يبيع ابها شاء ولم يفصل بين الغني والفقير اما اذا او جهاد ايجابا مستبعدا بعد
 شراء الاول فعليه ان يضي بها وفي الفتاوى للقاضي الامام الفقير اذا نوى ان يشتري
 لثاة للاضحية لا يلزم بهن النية شئ ولو اشترى لثاة للاضحية فمات او باعها
 لا يلزمه اخرى وكذلك لو ضلت اذا اشترى لثاة للاضحية فضلت لم اشترى اخرى
 فضيها ثم وجد الاول بنظر ان كان هذا الفقير فالاك بشين كم شد انك وبكرى
 لا يلزمه وان كان بشين كم شد انك وبكرى بدل وي يلزمه ان يبيع ان ثابته لانها
 صارت بدلا عن الاولى **رجل ضحي** ولم ينو الا ضحية قالوا يجوز لانه لما اشترى
 للاضحية الى منها فقد تعينت للاضحية **وسل** هذا لو في بدلا لا ضحية
 بان قال الله على ان اضحي بهن لثاة يجب عليه بالاجماع واجمعوا على لا
 يبر واجبة بمجر والنية بان نوي ان يضي بجنه لثاة ولم يذكر بلسانه
 شئيا وبالشراء بنه الاضحية ان كانت المشتري غنيا لا يجب عليه باتفاق
 الروايات حتى لو باعها واشترى اخرى بثمنها والثانية ترضى الاول جاز ولا يجب عليه
 وان كان المشتري فقيرا قال شرح السمع من اشترى لثاة ليضي بها تعين لها بالنية الطحاوي
 قال وذهب الجمهور انها لا تبطل الا ان يقول على ان اضحي بها لان نفس النية غير موجبة وهذا ذكره شمس الائمة
 اكلوا وذكر الامام خوارزمي في طاهر التواي عن اصحابنا تبطل واجبة وهذا ذكره الطحاوي وذكره الامام ابو الخطاب السبكي
 اشترى لثاة فادبها بغيره مواسا ان معرا وخلف الحاج فوفوا فيها ضحية قال بعضهم وجهها بلسا بعد ان يبيع الله

على ان اضحي بهذه لثاة وقال بعضهم اراد بها اشتراها بنية الاضحية وقوله او جهاد اي
 بذلك الشراء قاله في ظاهر المذهب هذا والفقير لو سرق لثاة ولم يشترى اخرى ليس عليه
 اخرى والغني يجب عليه اخرى لان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء تناول هذا المعين
 فوجب التضحية به فسلط الواجب بهلاك هذا المعين والواجب على الغني بايجاب الشرع
 والشرع لم يوجب تضحية فلا يسقط الواجب بهلاك هذا المعين وفي اصاحي الرغفان في
 مسائل الحومس اذا اشترى ثابتيين للاضحية فصاعت احدهما ثم ضحي بالاحرى في ايام النحر
 او بعد ايام النحر لثاة عليه سواء كانت في ارفع من التي اضحي ولو اشترى ثابتيين للاضحية
 ثم اشترى اخرى للاضحية ثم ضاعت الاولى فضحي بالثانية ثم وجد الاول ان كانت مثل حية
 الثانية اعدو وها فلثا شئ عليه وان كانت افضل تصدق بفضلها بينهما لانهما يذكر بلسا
 شيئا اما صر بلسا وقت الشراء انه اشترى ليضحي بها قاله شمس الائمة اكلوا في الآن
 بقدر واجبة وفي اصاحي الرغفان لا يجب مالم يوجب على نفسه بعد الشراء بلسا وفي
 الاصل اشترى اضحية ثم باعها جاز في ظاهر الرواية ولو اشترى مثلها وضحي بها ان كانت
 الثانية مثل الاولى او خيرا منها جاز ولا يلزمه شئ آخر وان كانت دون الاولى وتصدق
 بفضل القيمة قال الامام السرخسي من اصحابنا من قال هذا اذا كان المشتري فقيرا
 فان كان غنيا ليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة قال والاصح عندي ان الغني والفقير
 سواء لان الغني يتمكن من تعيين لثاة وفي شره لثاة عند بيعه لا يجوز البيع
 لثاة او جهاد على نفسه ثم باعها وعندها يجوز سواء باعها بثة اخرى او بالثمن ولو
 اشترى بالثمن لثاة اخرى فانه يتصدق بالفضل **نوع منه** رجل اوجب على نفسه
 عشر اضحيان لا يلزمه الاثنان لان الامر جاء بالاثنتين والظاهر انه يجب كلها لانه اوجب
 على نفسه مائة يعني من جنس ايجاب وقاله الصدر الشهيد في الفتاوى الظاهرات يجب
 العشر كلها شراء الاضحية بعشرة اول من ان يتصدق بالف لان القوة التي تحصل

بارقة الدم لا تحصل بالصدقة. وفي اصاحي الزعفران لوقاله الله علي ان الصبي ثاة في ايام
الخمر ان كان موسرا فعليه ان يضحى بشاتين الا ان يعثر ما وجب كما لوقاله الله علي حجة
وان كان فقيرا يجب عليه شاة فان ايسر عليه شاتان. وفي مسائل الخومني لوقاله الله علي
للأصحية في ايام الخمر وهو فقير وضحي بها ثم ايسر في ايام الخمر. قال الشيخ الخومني عليه ان
يعيد ومن المتأخرين من قال لا يعيد وبه تأخذ. ولونذر ان يضحى ولم يتم شيئا
يقع على الشاة ولا ياكل الناذر منها. ولو اكل فعليه قيمتها في الاجنس **الفصل**
الخامس في العيوب وفي نظم الزندوسه خمسة عشر من الافات لا تمنع جواز
الأصحية منها ان لا اسنان لها ان كان تغلف في ظاهر الاصول وعما ايسر ان لا
يجوز مطلقا وفي التجريد عن ايسر ان بقي من الاسنان تغلف جاز وفي الاجنس لا
يجوز مطلقا والية لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا. وجواب ان كانت سمينة والية
لا ترون لها من الاصل يجوز فان انقطع او اكسر بعض قرنها يجوز الا لفا بلغ المخ. و
صغيرة الاذن والذي في اذنها ثقب او شقاق من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها
لغة خلقة لا يجوز وكذا لو لم يكن لها احدي الاذنين. وروي الحسن عن ابيه ان لم
يخلق لها لغة لا يجوز وهكذا روي عن محمد والفقهاء وهي المجنونة ان كانت سمينة و
العرجاء ان كانت تمسك بئذ قوائم وتجا في الرابعة عن الارض لا يجوز وان كانت تضع
الرابعة على الارض ويستعين بها الا انها تمايل مع ذلك وتضعها وضعا صفيفا
يجوز. والمجبوب العاجز عن الجماع والية بها السعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنها
والية بها كية والية لا ينزل لها لبن من غير علة والية لها ولد جاز وفي الاجنس ان
كانت للشاة الية صغيرة خلقت شبه الذنب لا يجوز وان لم يكن لها الية خلقت
كذلك قال محمد لا يجوز. ومن السبع من العيوب لا يجوز منها العمياء والعوراء فان كان
الذاهب بعض عنها الواحدة او بعض اذنها او بعض اسنانها وفي رواية الاجنس ان

كان اكثر

كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل من الثلث يجوز وبقدر الثلث
يجوز وما كان دون النصف فهو قليل عندها. وبقدر النصف ظاهر مذهبها انه كثير
وفي شرح اجماع الصغير للصدر الشهيد في النصف عنهما روايتان في الظاهر عنهما ان النصف
كثير. وفي مختلف الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عند ابيه. وبقدر الثلث يجوز
عند ابيه. وعليه اعتمد في اجماع الصغير. وعما ابيه انه لا يجوز وهذا الجواز في لغة
الأصحية اختلف المتأخرين فيه في كتاب الصلوة في الاجنس ولو كانت صحيحة العينين
فاعورت عنده بعد ايجاب اياما على نفسه او كانت سمينة فصارت عجفاء او عرجاء ان
كان موسرا لا يجوز ان يضحى وان كان فقيرا جازله ذلك. وهذا رواية ابي سليمان وفي
رواية ابي حفص يجوز معرا كان او موسرا ولو اصابته آفة فكسرت رجلها او ذهب
عينها في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان ارسلها بعد اصابة الآفة ثم ضحى بها في وقت
آخر في يومه او في يوم آخر لارواية لها في الاصول وفي العيون والمنقحة واصاحي الزعفران
عن ابي اسرانه يجوز. وقال الزعفران في كتابه انه لا يجوز. وبه قال بعض العلماء ولا يخذ
به والعجفاء والية لا يستحق لا يجوز ومقطوعة رؤس ضرورها فان ذهب من واحد اقل من النصف
فعلى ما ذكرنا من اختلاف في العين والاذن وفي الشاة والمغز لا يمكن لها احدي حليتها
خلقة او ذهبت بآفة وبقيت واحدة لم تجز. وفي الابل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان
ذهب اثنتان لا يجوز **الفصل السادس في الانتفاع بالأصحية**
وفي الاصل يمكن ان يحلب الأصحية ويجز صوفها قبل الذبح وينفع به فان فعل ذلك تصدق
به من اصحابنا من قاله هذا في اثة اوجبها على نفسه وفي فتاوى القاضى الامام وان اخذ
شيئا من الصوف في طرف من اطراف الأصحية للعلامة في ايام الخمر يجوز له ان يطهر ذلك
الصوف ولا ان يحب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلد
الأصحية جرابا ان يستعمل كجراب في اعمال منزله جاز ولو اجره لا يجوز وعليه ان يتصدق

بالاجر وان اشترى بجلدها شيئا من محبوب لا يجوز ولو اشترى بلحم الاضحية حبوا باجاز
والاصل في هذا ان يجوز بيع غير النكول بغير النكول بالاكولة ولا يجوز بيع غير النكول بالاكولة
ولا بيع النكول بغير النكول فان كان في ضرعها لبن وهو يخاف عليها نضح ضرعها بالماء
البارد وهو احيى في الاستبراء ينضح فوجها بالماء البارد وهذا انما ينفع لئلا كان يقرب
ايام الخمر فان كان بعد لا يفيد لكن يحصلها ويتصدق باللبن وما اصاب من لبنها
تصدق بمثل او قيمته وكذا الاوباد الا ان يعلفها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلده
الاضحية وهو المنفعة والنطوع بان يتخذ فروا او بياطا او جرابا او غرابا لاوله ان يشترى
به متاع البيت كالجراب والغراب والخف ولا يشترى به الخمر واللحم ولا بائس
بيعه بالدرهم ليتصدق به ان يبيعه بالدرهم لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك
يتصدق بثمنه ولو اراد بيعه بالاضحية ليتصدق بثمنه ليس له في اللحم الا ان يطعمه او ياكل
في الاجانس وفي نسخة الامام فواو زله اجواب في اللحم كالجواب في اجله ان باع بشيء
ينفع به بعينه يجوز وفي نوادره شام يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل
واعطاء اجله الجزاء كالباع ولذا اشترى بقرا او بعيرا او اوجه اضحية يكله ركوبه
ولستحاله فان فعل ذلك ونقصه تصدق بما نقصه وان آجره تصدق باجره وفي اضافي
الرغوة فان ولدن ولدا ذبحها ولدها معها من اصحابنا من قال هذا في المعر الذي
وجب باجابه اما في المور فلا يلزمه ذبح الولد فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام
او بعدا جاز ولو لم يذبحه وتصدق به حيا جاز في ايام الاضحية وفي المتن لو تصدق
بالولد حيا في ايام الخرف عليه ان يتصدق بقيمته وان باع الولد في ايام الاضحية يتصدق
بثمنه فان لم يبعه ولم يذبحه حتما مضت ايام الخرف عليه ان يتصدق بالولد حيا ولذا
ذبح الولد مع الام ياكل من الام والولد وعن ابي انه لا ياكل من الولد فان اكل
تصدق بقيمته ما اكل والتصدق بالولد حيا احب الي والمعر لاشتره شاة و

والاصل في هذا ان يجوز بيع النكول بغير النكول بالاكولة ولا يجوز بيع غير النكول بالاكولة ولا بيع النكول بغير النكول فان كان في ضرعها لبن وهو يخاف عليها نضح ضرعها بالماء البارد وهو احيى في الاستبراء ينضح فوجها بالماء البارد وهذا انما ينفع لئلا كان يقرب ايام الخمر فان كان بعد لا يفيد لكن يحصلها ويتصدق باللبن وما اصاب من لبنها تصدق بمثل او قيمته وكذا الاوباد الا ان يعلفها بقدرها ويجوز الانتفاع بجلده الاضحية وهو المنفعة والنطوع بان يتخذ فروا او بياطا او جرابا او غرابا لاوله ان يشترى به متاع البيت كالجراب والغراب والخف ولا يشترى به الخمر واللحم ولا بائس بيعه بالدرهم ليتصدق به ان يبيعه بالدرهم لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بثمنه ولو اراد بيعه بالاضحية ليتصدق بثمنه ليس له في اللحم الا ان يطعمه او ياكل في الاجانس وفي نسخة الامام فواو زله اجواب في اللحم كالجواب في اجله ان باع بشيء ينفع به بعينه يجوز وفي نوادره شام يباع ما يؤكل بما يؤكل وما لا يؤكل بما لا يؤكل واعطاء اجله الجزاء كالباع ولذا اشترى بقرا او بعيرا او اوجه اضحية يكله ركوبه ولستحاله فان فعل ذلك ونقصه تصدق بما نقصه وان آجره تصدق باجره وفي اضافي الرغوة فان ولدن ولدا ذبحها ولدها معها من اصحابنا من قال هذا في المعر الذي وجب باجابه اما في المور فلا يلزمه ذبح الولد فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام او بعدا جاز ولو لم يذبحه وتصدق به حيا جاز في ايام الاضحية وفي المتن لو تصدق بالولد حيا في ايام الخرف عليه ان يتصدق بقيمته وان باع الولد في ايام الاضحية يتصدق بثمنه فان لم يبعه ولم يذبحه حتما مضت ايام الخرف عليه ان يتصدق بالولد حيا ولذا ذبح الولد مع الام ياكل من الام والولد وعن ابي انه لا ياكل من الولد فان اكل تصدق بقيمته ما اكل والتصدق بالولد حيا احب الي والمعر لاشتره شاة و

واوجها اضحية فماتت في ايام الخمر واخرجه منها جنين حتى يتصدق بالولد استحسانا والاكل
من الاضحية نية في فصل التاب **الفصل الثاني في التضحية عن الغير**
وفي الجوز الغنم يضحي عن نفسه وعن ولده الصغير فيه روايتان واما عن اولاد الكبار
فلا يضحي عنهم واما ابن الابن فيه روايتان فان كان للصغير مال ضحي عنه ابوه او وصيته
عند ابيه وابنه وعن محمد وزفر يضحي ما ماله نفسه وفي الاصل قال الامام
الرخصة زعم بعض مشايخنا ان على اب ان يضحي من ماله الصغير وكذا الوصي على قيس
صدقة الفطر عند ابيه والاصح انه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده وهبت
ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والجنون كالنفس وعلى الاب ان يؤدى خراج ارض
البيعه وغيره ويؤدى دينه وفي الفتاوى الوصي لداضحي عن الصغير بما له الصغير
ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن وفي النوازل لو ضحي شاة نفسه عن غيره باوه او غيره
اوه لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو اعنت عبده عن كفارة رجل باوه يجوز فذكر
بعد هذا في النوازل سئل نصير يو عن رجل ضحي عن الميت ما يصنع قال ياكل منه ويصنع
به ما يصنع باضحية فقيل له ان نصير عن الميت قال لا يجره والمالك لهذا وقال محمد بن سلمه
مثل ذلك وقال محمد بن مقاتل مثل ذلك وابو مطيع بمثله وقال عصام بن يوسف
يتصدق بالكل وفي الروضة ان اوصى ان يضحي عنه من ثلث ماله كل عام جاز باتفاق
الروايات ويصنع به ما يصنع بالاضحية يعني يتناول من لحم الضحية وقال الصدر الشهيد
في الفتاوى ان كان باو الميت الخنثى لا يتناول وقال في باب الباء ان ضحي بغير امره الخنثى
انه يتناول وفي اضافي الرغوة لو ضحي ببقرة عن نفسه وعن سبعة من اولاده ان كانوا اصغارا
جاز واجزا هم وفي الكبار باوهم جاز وبغير امرهم لا يجوز وفي الروضة لو اعنت عبدا
من تركه ابيه باوه جاز وبغير امره لا يجوز ولو اعنت عبده عن كفارة يمين ابيه بعد موت
ابيه لا يجوز وكذا وقف داره عن ميت لا يجوز ولو اطعم او كس عن كفارة يمينه باوه او

بغيره جاز وفي كتاب الاضحية للمام خواهر زله لاذ في الضحية غيره بغير لفظه ان ذبح
في غير ايام الاضحية لا يجوز ويضن الذابح وكذا الاجبي لاذ ذبحها ذكره الفقيه ابو الليث
في كتاب الشركة من النوار ووفق الصدر الشهيد بين البقار والاجني وقال في الاجبي
يضن والبقر والرعي لا يضن وقال محمد في باب اجادة الراعي من الاصل انه يضن
وهو القيس وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الاجارات ومن هذا الجنس ما قيل ذكره الامام
خواهر زله في كتاب الاضحية منها لاذ بطبخ لحم غيره يضن ان كان بغيره ولو جعل
صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها الحطب واوقد النار
فجاء رجل وطبخ لا يضن لاحتسانا ومنها القصاب لاذ اشوى شاة فجاء انسان فذبحها
لذا اخذها القصاب وشذرجلها لا يضن وقيل يضن ومنها لاذ طحن ضطة غيره بغير
اوزه يضن ولو صاحب الحنطة جعل الحنطة في الثؤثر ورطب عليه الحمار فجاء آخر وساق
الحمار وطحن لا يضن والاصل ان العمل لاذ كان بحال لا يتفاوت النفس يثبت الاستحالة
بكل واحد من احاد النفس دلالة اما لاذ كان متفاوتا كالسلخ فلا فاة لاذ علق
شاة للسلخ بعد الذبح فجاء آخر وسلخ بغير لفظه ضمن ومنها لاذ رفع جدة غيره بغير
اوزه فانكرت ضمن ولو ان صاحب الحقة دفع الحقة فاما لها الى نفسه فجاء انسان واعان
على الدفع فانكرت فيما بين ذلك لا يضن ومنها لو حمل على دابة غيره بغيره فمسلكت
الدابة يضن ولو حمل المالك على الدابة سنيان ثم سقط في الطريق فجاء انسان وحمل
بغيره فمسلكت الدابة لا يضن **كتاب الكراهية**
وهو مشتمل على تسعة فصول الاول في العلم والثاني في العبادات والثالث
في المعام والرابع في المناه والخمس في الاكل والسكس في الجماع والسابع
في اللبس والثامن في القتل والثاسع في المتوفات **اما الفصل الاول**
وفي الفتاوي يبيح سمع الاحاديث وصولا يفهم فكبر جازلان يروي عن الحديث

وان ذبح في ايام
الاضحية جاز
الذابح والبقر
اذ ذبح في ايام
الاضحية لا يضن

ولو سمع

ولو سمع الصك ولم يفهم وكبر لا يجوز له ان يشهد تعلم علم الكلام والنظر فيه
والمناظرة وراء قدر الحاجة منه وتعلم علم الخوم قدر ما يعلم مواقيت الصلوة و
القبلة للاباء سبه والزيادة حرام والتموية واحيلة في المناظرة ان تكلم متعلما مسترشدا
وتكلمه على الانصاف بلا تعنت لا يكره وكذا لاذ تكلم غير مسترشد لكن على الانصاف
بلا تعنت فان تكلم من يريد التعنت ويريد ان يطرحه لا يكره وتحت كل حيلة ليدفع
عن نفسه لان احيلة لدفع التعنت مشروعة قال رحمه وسمعت القاضي الامام ان
اراد تخجيل اخضم يكفر قال رايت في موضع وعندي لا يكفر ويختر عليه الكفر
جنس آخر رجلان وقعت بينهما خصومة فاذا احدهما خطوط المغنيين فقال
الاخر ليس كما كتبوا ولا بهذا يجب عليه التقدير تقبيل بيد العالم والسلطان العاد
جائز وتكلموا في تقبيل يديها قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم للسلام
فلاباء سبه والاولى ان لا يقبل هذا مع ما تقدم في الفتاوي واما جامع الصغير فيكون
ان يقبل الرجل فم الرجل اوبده او شيئا منه او يعانقه وقال ابوس لاباء سبه
واجمعوا على انه لاباء سب بالمصافحة وفي حدود مجموع النوازل عن خلف ابن ايوب
انه وقعت الزلزلة في زمانه فامر اصحابه بالدعاء وقال خيركم خير من خير غيركم وشركم
خير من شر غيركم وعنه قيل له هؤلاء الذين يختلفون اليك يفعلون كذا وكذا
فقال خلف اؤي فعل قالوا نعم قال فهم خير من غيرهم وفي اجماع الكبير يكون ان يقول
الرجل في دعائه بحق بنيتك ولكن يقول بدعوة بنيتك وفي بعض النسخ لا ينبغي ان
يقول بحق بنيتك ولم يذكر لفظ الكراهية والصدر الصدر الشهيد لم يذكر هذه المسئلة
في نسخة ويكون ان يقول في دعائه بمعد العز من عرشك معد ومعد عبادتان وعن
ابوس انه لاباء سب في قول معد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي الفتاوي قيل
ابوبكر عن قراءة القرآن للمتفقه هو افضل ام درس الفقه قال حكى عن ابن مطيع

انه قاله النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام ليلة . وعن الامام ابو بكر
محمد بن الفضل البخاري انه سئل عن الفقيه هل يصلي صلاة التسيح قال تلك صلاة
العامة ففعل فلان الفقيه يصلي صلاة التسيح قال هو غرض من العامة . وفي الروضة
الثاب العالم يتقدم على الشيخ الذي هو في عالم . وقال الزندوسى سألت الامام
الحارثي عن حق العالم على اجهل والستاد على التلميذ قال كلاهما واحد وهو ان لا يفتح
الكلام قبله ولا يجلس مكانه ان غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في شيء
الكل في الروضة . وفي السير الكبير رجلان اسرافا في ارض احب احدهما غاز والآخر
عالم فجاز رجل اراد ان يشترها ولم ينف ماله بثمنها ووفى بثمن احدها قال يشتره
الغازي ويدع العالم وهذا الفضل العالم لانه لو تركه الغازي هناك عسى يتخذ الكفا
الغازي فيه فيدخل في دينهم ولا يقدر على اخذ في حق العالم والله اعلم
الفصل الثاني في العبادات . وفي الاجانس قال ابو ليس
للمجن ثواب . وقال محمد بن ابي ان يقول ايمانه كايما جبريل ولكن يقول آمنت بما آمن به
جبريل . وقال محمد بن ابي توفى في اطفال المشركين والمسلمين . وفي الفتاوى
الاوب في غسل الايدي قبل الطعام انه يبدأ باليمين ثم باليسار لا يمسح باليمين
ولا يستعين بغيره . واما الصلوة وفي الفتاوى رجل صلى على الارض وسجد على خرقة يضعها
بين يديه ليتقى بها الحر لابس . وعن ابي انه فعل ذلك فمتره رجل فقال له لا
تفعل مثل هذا قال ابو ومن اين انت قال من خوارزم قال ابو انه اكبر جاء
الكبير من وراء عن من الصف الاضراى على العكس يعني يحل علم الشريعة من ههنا
الى خوارزم لانه خوارزم الى ههنا ثم قال انه ما جدكم شئ قال نعم قال تجوز
السجدة على الخشيش ولا تجوزها على الخرقة . رجل ام قوما وهم لم يكرهون ان كان
كراهتهم لفساد فيه اولاهم احق بالامامة منه فهذا مكروه وان كان هو احق ولا

والادب في الفضل
بعد العلم ان يكون
بالشريعة وبسببها

فساد فيه لا يكون . وقد مر في كتاب الصلوة تمامها . رجل صلى ومعه دراهم وفيها
تماثيل ملك لابس ب لصفه في غير بلدة صلى عليه غير اهله ثم حمل الى منزله ان
كان الاول صلى باذن السلطان او احكام لا يصلي عليه ثانيا . رجل له امرأة لا تصلي
يطلقها . قال الامام ابو حفص الكبير ان لقي الله ومهره في عنقه احب الي من ان يلقي
ومعه امرأة لا تصلي . امرأة في بطنها ولد خرجت احدي يديه وهي تخاف خروج الوقت
ان امكنها ان تجعل يد ولدها في شئ تفعل وان احتاجت الى ان تضع عن يمينها
او عن يسارها او امامها وسادة او شيئا يمكنها من لقاء الصلوة فعلت لان الجميع
بين حق الله وبين حق الولد يمكن ولم ينف هذا . ولابس بالتجارة في طريق الحج ذابها
او جازها . ولابس بصوم الت وقد ذكرنا تمامها في كتاب الصوم . واما القراءة
وفي المنقح الترجيح بالقراءة هل يمكن كان يقرأ عند ابي وابي وحده بالمكان
وقال اكثر الشايخ مكره ولا يحل ولا يجب الاستماع اليه ولهذا المعنى يمكن هذا
النوع في الاذان . ولوقراء رجل القرآن ويلحن في قرأه فسمع ان لواء علم انما
انه لولقنه الصواب لا يدخل عليه الوحشة والعداوة يلقنه وان علم لولقنه يقع
العداوة فهو في سعة من لا يحفه . وفي الفتاوى ينبغي لحامل القرآن ان يختم في
كل اربعين يوما لان الاثر جاء به . فالاولي ان يقول اعوذ من الشيطان الرجيم
وقد ذكرنا تمام هذا كتاب الصلوة . ولابس باخذ الاجرة لتعليم القرآن في
زماننا . قال الفقيه ابو الليث كمن افتر بثلاثة فرجعت عنها افتر ان لا يحل اخذ الاجرة
على تعليم القرآن وافتر ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وافتر ان لا ينبغي ان
يخبر العالم في الرستاق فرجعت عن الكل تحذرا عن ضياع علم القرآن والحاجة لخلق
ولجمل اهل الرستاق . وجب على الولي ان يعلم مملوكه من القرآن قدر ما يحتاج
اليه . رجل فر بجل يسمي نبيا وهو يقرأ لا يجب عليه الصلوات . ومن تولى بحريظة

فيها اجاز البني عليه السلام ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصده يكره ويكره ان يجعل
شيئا في قرطاس فيه اسم الله تعالى سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه بخلاف الكيس
يكتب عليه اسم الله لان الكيس يعظم والخزقة والقرطاس يسهان ومن سمع اسم
النبي عليه السلام وارا لا يجب عليه الصلوة في كل مرة لان الصلوة عليه فرض في الجملة
لا عند كل سماع وفي بعض شروء اجماع الصغير يجب عليه عند كل سماع ولو سمع
اسم الله يجب ان يعظم ويقول سبحان او تبارك الله لان تعظيم اسم الله واجب في
كل زمان ومن سجد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار او قال بسم الله الرحمن الرحيم
او تولى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وهو يتغل بالسيح يناب كمن ذكر الله في الوقت
وان سجد على انه يفعل الفسق ياثم كالتاجر اذا خرج في النوب فلما فتح سجد او صلى
على بنيه او الفقاعي لفا قال عند فتح الفقا لا اله الا الله او قال الحارس هذا او
صلى على النبي عليه السلام لانه ياخذ بذلك ثمنا اما العالم لفا قال في مجلس العلم
صلوا والغاي لفا قال كبروا بئنا ولو اخذ قدمه الجرب شرب فقال بسم الله الرحمن
الرحيم يانه في الفاظ الكفر **نوع من** في سلام السائل لفا سلم لا يجب رد
سلامه لان هذا السلام ليس للنجية بل لسؤاله فلا يجب الرد في الفتاوى رجل فر
برجل يواء القآن لا ينبغي له ان يسلم فان سلم هل يجب رد السلام تكلموا والمخا
انه يجب بخلاف ما لو سلم وقت الخطبة وعلى هذا لفاقروا المؤمن يؤمن والفيقه
يكره وفي الروضة لا يسلم في خمسة مواضع عند قراءة القآن جهرا وعند ذكر الله العلم
وعند الاذان والاقامة والخطبة يوم الجمعة والعيدين وعند الاستغفار بالصلوة
وليس فيهم احد لا يصل في الحمام لفا كانوا مستورين يسلم عليهم بالافتاق وان
كانوا عراة او في الخلاء عند اباء يسلم وعند حاله واختلوا الناس في المصري
والقروني قال بعضهم على القلب ويستم الزاكن على الماشي والماني والقائم على القاعد

يقال الذي يكره
من المشرع الذي
يصح مستقبل من
القرن

والقليل على

والقليل على الكثير والصغير على الكبير لفا يقوم ياكلون ان كان محتاجا ويؤخر انهم
يدعوه يسلم والافلا استقباله رجاء وناء يسلم عليهم في الحكم ولا يسلم عليهم
في الطريقة الكل في الروضة وفي اجماع الصغير ويكره اللعب بالنرد والشرطي و
الاربعة عشر فان يقوم يلعبون بالشرطي عند اباء يسلم عليهم وعند حاله لا يسلم
عليهم رجل جالس مع القوم سلم عليه رجل فرده بعض القوم بسبب ذلك عن الذي
يسلم عليه ويقطع عن اجواب هذا لفا لم يتم اما لفا سجد فقال السلام عليك
يا عمر فاجاب غير عمر لا يسقط عنه بخلاف الاشارة وجواب السلام لفا لم يكن مسموعا
لا يسقط عنه الفرض لان اجواب لا يجب عليه الا بالسماع فان المرد عليه اتم
ينبغي ان يرد تحرك شفيع وكذا اجواب العاطس لفا قال للذي اكل مال بقاءه
لا يجوز الا لفا تولى ان يطيل الله بقاءه يسلم او يؤخر اجزية لان هذا دعاء له الى
السلام او المنفعة المسلمين وفي سير الفتاوى لا باءس ببدء سلام اهل
الزمنة والنهي عن البداية ثم في البداية لفا كان محتاجا للبايس ايضا ويكره
مصافحة اهل الزمنة وفي شرع الطحاوي يكره البداية ولا باءس بالنرد ولا يزيد
على قوله عليكم واما العاطس اذ عطست ان كانت عجوزا يرد عليها وان كانت
شابة يرد عليها في نفسه وهذا كالسلام فان المرأة الاجنبية لفا سلمت على الرجل
ان كانت عجوزا رد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت سمع وان كانت شابة رد
عليها في نفسه وكذا الرجل لفا سلم على امرأة اجنبية فاجاب فيه يكون على العكس
وفي العطس فوق الثلاث ان شتموه فحسن وان لم يفعلوا فلا باءس والعاطس محمد
الله تعالى رجل عطس فادى الصلوة ينبغي ان يمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين
او يقول الحمد لله على كل حال سوى الكفر والضلال وينبغي لمن حضره ان يقول يرحمك
الله ثم يقول العاطس غفر الله ولكم او يقول يهدكم الله ويصلح باكم ولا يقول غير ذلك

رجل راي روبا العجينة ينبغي ان يمد الله تعالى لانه ذلك نعمة فيشكر على ذلك وان راي
 روبا يكرها فينتعز عليه بالله ثم ان شاء قضاها علم من يثق به وان شاء لم يقض وانما
 العيادة وفيها مع الصغير لابس عيادة اليهودي واختلف المشايخ في عيادة المجوس
 واختلفوا في عيادة الفاسق ايضا والاصح انه لابس بها وانما الامر بالمعروف وفي
 النواز كسبل يفر عن رجل يختلف الى رجل من الباطل والشر ليدب عن نفسه لو كان
 هذا الرجل مشهورا ممن يقتدى به فانه يكره ان يختلف اليه ويعظم امره بين يدي الناس
 وان كان الرجل لا يعرف لابس به من غير ان ياتهم رجل يدعوه الامير ويسأله عن شياء
 فيكلمهم بما يوافقهم ولا يوافق الحق مخافة ان يناله مكروه قاله يفر لاسعه الا ان يكون
 موضع القتل او ضررا على نفسه او على بعض نفسه او خاف ان ياخذ ماله رجل الظاهر الفسق
 في داره ينبغي ان يتقدم اليه ايلاء للعدوان كف لم يتوصل له وان لم يكف فالامام بالجناد
 ان شاء حبه وان شاء رجزه وان شاء لقيه اسواط وان شاء ازججه عن داره لان الكل
 يصلح للتعذيب وعمر رضي الله عنه انه اوقف بيت النجار وعن الامام الزاهد الصفار
 انه امر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق وفي الفتاوى المنفعة انه يكره ان يخرج
 ولا يكون بالقاء الملح قناعة ولا ضمان على الكاسر وشئ من ذلك وهكذا في العيون و
 كذا من اراق خمر اهل الذمة وكردانها وشق ذقاتها لولا ظهورها فيما بين المسلمين
 لاضمان عليه وفي سير العيون يضمن الا ان يكون اماما يورى ذلك فحينئذ لا يضمن
 وفي المسلم يضمن الزق وفي المشتق قاله هشام سالت محمد بن عيسى عن شق الزق ابا يوسف
 قال لا يضمن مشتق وقال محمد يضمنه قاله في فان كسر جباية خرم لم يضمنه في بيت يورى ان
 يتخذ خلا قاله في هذا يضمن اجب عند ابيس وان كان لا يريد اتخاذ خلا لا يضمن
 عند ابيس وفي لوب القاضى للحضاف قال ان كان باؤة الامام لا يضمن الزق
 وبغير لونه يضمن قال واصل هذا في اجماع الصغير قال مسلم كسر مسلم بربطا اوقفا

او مزمارا فموضا من ويجوز بيع هذه الاشياء وقال لا يجوز بيعها ولا يضمن منقلها
 وعلى هذا اذا اراد المتصف او المكم لم يضمن وعند سبها لا يضمن في الطبل اذا كان للهواتا اذا
 كان طبل الغزاة او الصيادين يضمن وقوله في الكتاب يضمن عند ابي ح اذا كان
 لغيره للهواتا كما استهلك جاء به مغنيه قال الامام ابو اليسر الزودي والفوى على قولها
 مسلم غصب غرامه مسلم فخلها فله صاحبها ان ياخذ به غير شئ هذا اذا خلها بالنقل من
 الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس اما اذا صب فيها خلا ان كان كثيرا فصارت
 خلا من ساعته يكون له ولا يضمن كذا روي عنهم وان صب فيها خلا قليلا فصارت
 خلا بمضى الزمان عندهم ان الخل مشرك بين العاصب والمعصوب منه وعند
 ابي ح هو ملك العاصب ولو خلها بالقاء الملح ففيه اختلاف المشايخ عبيد اهل
 الذمة لا يؤخذون باظهار الكسجات وكوسنجات اهل النصارى قلنسوة
 سوداء من التبد مضربة ووزر من الصوف اما لبس العمامة ووزن رالابريم جفا
 في حق اهل الاسلام وفي فتاوى النسخي المحتسب ان في العطن عن
 وضع القطن على طريق العامة فلم يمتنع فاو قد المحتسب ان في قطنه واحدة
 يضمن الا اذا علم فسادا في ذلك فمراي المصلحة في احراقه رجل راي منكرا
 وهو من يرتكب هذا المنكر يضمن النهي لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عن
 المنكر فاذا ترك احد ما لا يترك الاخر وفي الفتاوى الصو الامر بالمعروف بحل
 وان كان تلحق الضرر غالبا او لم يعلم يقين وفي فتاوى القاضي الامام اذا راي الرجل
 منكرا من قوم وهو يعلم انه لو اغنام عنه قبلوا منه فانه لا يضمن ان يكسب برك وان كان
 يعلم انه لو نهام لا يمتنعون وسع ان يترك النهي افضل وان علم انهم يفرقونه او يمتنعون
 لو نهام وسع ان يترك ولو امك في بيته شيئا من المعارف والملاهي كن وياتم وان كان
 لا يستعملها لان امساك هذه الاشياء يكون للهوى من رفع الطين والارض طين المسلمين ان

كان في يوم الروع والالواح لا بأس به وان لم يكن في ذلك الوقت وفيه مضرة بالمادة
لا يسمع ذلك رجل في داره شجرة فحصادا و قد باع اعضاها واذا ارتقى على المشتري بطلع
على عورة المسلمين رفع الامر جاره الى الحاكم حتى يمنع عن ذلك وقد ذكرنا في كتاب الحيوان و
المتحرران يخرجهم وقت الارثاء مرة او مرتين حتى يسيروا انفسهم فان لم يفعلوا فالان يرفع
الامر الى الحاكم وراى المنع في ذلك **جنس آخر** وفي الفتوى روية الله تعالى وقد فسح المنام ككلموا فيها
قال بعض المشايخ يجوز منهم الامام الزاهد ركن الاسلام لصغار الانصارى قال الله و افعة
جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد احسين واكثر مشايخ سمرقند لا تجوزون ذلك حتى قال الشيخ
الامام ابو منصور المازريدي من قال هكذا فهو شر من عابد اللون وعليه المتحققون من مشايخ بخاري
منهم جدي ابواخي الامام طهير الدين الكبير **رجل** يعمل اعمال السيرة فوقع في قلبه انه ليس
بمؤمن شرا او لا ينفعه عمله لانه عصي الله كثيرا فهو مؤمن صالح وان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن
لم يعرف الله واستغفر قلبه على ذلك فهو كافر وان خطر هذا على قلبه فوجد الكار ذلك من نفسه فهو
مؤمن رجل نقي الموت لضييق عيشه او غصب من عذقه بكرة لقوله لم لا يتبين احدكم الموت
لفر زل به وان كان يفر زمانه و ظهور المعاصي فيه فحافة الوقوع فيها لا بأس به لما روي عن
النبي ع في مثل هذه الصورة قال فبط لارض خبركم من ظهرها الشفقة في حق الاولاد واذا
امر ان يقول خوب ايداي پير اكر فلان كار بهودي احتراز عن العقوب لانه لو امر بما يعارض
الابن فيصير عاق فيستحق عقوبة العاق وفي الحان ختن ولم يقطع الجلف كلها ان قطع اكثر منه
النصف يكون خانا الشيخ الضعيف اذا سلم ولا يطبق لختان ان قال اهل البصر يقولون انه لا يطبق ترك
لان ترك الواجب بالعذر جائز ترك السنة او الالصبي اذا كانت حشفة ظامرة ولا يمكن ان يمد حدة
ذكره لقطع الا تشبهه و ظهور حشفته بجالة لوراما انسان براه كاذبا ختن لا يشبهه عليه ترك ولا
يتعرض ويكون ذلك عند لان الواجب انقطع بالانذار فالتسوية اهل بلدة اجتمعوا على ترك الختان بجارهم الامام وفي
الفتاوى و كذا الامام وفي ان قيل لابي ابي بن مينا فان ختن وهو صغر من ذلك ختن ان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به و قد تقدم

وقت الختان من حين يحتمل البصير ذلك ان يبلغ رجل وقت لقلم الظاهرة او لخلق راسه
يوم الجمعة قالوا ان كان يوى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة نأجيزا فختا
كان مكرها لان من كان نظره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز احد واخره بتركها بالان
فهو مستحب لما روت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم الظاهرة
يوم الجمعة اعاده من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام واذا قلم الظاهرة او حيز
شوه ينبغي ان يدفن ذلك الطفر والشعر المجزوز فان روي فلا بأس به فان الفاء في الكيف
او في المغسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء وينبغي ان يثاخذ الرجل من شارب حتى
يوازي الطريق الاعلى من الشفة الاعلى ويصير مثل الحاجب **جنس آخر في المسجد**
عن الفقيه ابو جعفر عن هشام عن محمد انه يجوز ان يجعل شيئا من الطريق مسجدا او يجعل
شيئا من المسجد طريقا للعامة ذكر الامام فوافقه في آخر كتاب الشرب والامام الرضا
في الشرب وفي فتاوى تعليم البيان في المسجد لا بأس به وقد ذكرنا تمامه في كتاب الصلوة
اجلوس في المسجد ثلاثة ائلاجل المصيبة كرهه وفي غير المسجد جاءت الرخصة للرجال وتركه
احسن وللبنات اخذ الصيانة عند ثلاثة ايام لان الصيانة تنخذ عند السرور
رجل يبيع التعود في المسجد الجامع لا يحل وبيع الطعام وعينه كذلك وينبغي ان يكون
للسقاء هذا الحكم وما في الكلب لفا يحرم الكلب لكن يقدر ان يطوف على الابواب
يفترض عليه ذلك حتى لو لم يفعل ذلك ومات كان اثما ولو عجز من الخروج يفترض على
الناس بقدر ما يتقوى على الطاعة ان يعينوه وكذا لقاله يمكن عند من يعلم بحاله
ما يعطيه كنهه قادر على ان يخبره على الناس بحاله يفترض عليه ذلك ولذا فعل
البعض سقط عن الباقين وفي هبة الفتاوى المتصدق على المساكين وهم ياكلون
اسوا فاني لكون احافا هو ما جور ما لم يعلم واحدا بعينه انه بهذه الصفة ولا ينبغي ان
يتصدق على السائل في الجامع وفي سائر المساجد ينبغي ان يكون هكذا وقد ذكرنا في كتاب

الصلوة والاباء للزوجة وقِيم البيت ان يتصدق بالمطعم رجله درهم ان
 ينفقها فالانفاق على نفسه افضل ان كان بحال لو انفق على الفقراء يصير هو في الشدة اما
 لو كان بحال لا يصير في الشدة فالصدق على الفقراء افضل لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم
 ولو كان بهم خصاصة وما يتصل بهذا قال الكعب على مراتب فقدا ما لا بد لكل واحد
 منهم ما يقيم به صلبه يفترض على كل احد الكتاب وكذا لو كان له عياله من زوجة واولاد
 فانه يفترض عليه الكعب بقدر كفايتهم وكذا ان كان له ابوان معمران يفترض عليه الكعب
 بقدر كفايتهم فمما زاد على قدر كفايته وكفاية عياله مبالغ في المخرج والنفق والديار ثم
 المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء ان جميع انواع الكعب في الاباحة على التواء هو الصحيح
 واختلف المشايخ في ان الذراعة ام التجارة قال بعضهم التجارة افضل واكثر مثالا
 علان الذراعة افضل ومن امتنع عن الاكل حتامات دخل النار فقتل نفسه
نوع آخر في القبر التعود على القبر لا ينبغي ان يفعل لما زوي عن بعض المتقدمين لان
 اجلس على امر احب الي من ان اجلس على القبر ولو وجد طريقا في المبرة ان وقع في
 قلبه انهم احدوه لا يشي رجل اجلس على قبر احبه رجلا يقراء القرآن عنداء يكون
 وعند محمد لا يكون ومن مشايخنا اخذوا بقول محمد ثم هل ينفع قالوا يوجب كره
 في بزيان باشد والمخاراة ذلك شكوك او حشيش نبت على القبر ان كان رطبا يكره
 قلعه وان كان يابا لالباءس به ميت دفن في غير ملكه لا ينش القبر لكن يضمن
 قيمة الحفرة ولو دفن في ارض غيره فالملك بالخيار ان شاء او باجرا في الميت وان شاء
 سوى دزرع فوقه امرأة ماتت وبها حبل يعلم انه حية يشق بطنها من الجانب اليسر
 ولو وضعت مع ان الولد يتحرك في بطنها ثم رويت في المنام انها تقول ولدت لا ينش القبر
 نقل الميت من بلدة الى بلدة لا يكره في العيون وهكذا ذكر الامام خواهر زاده فذكر الامام
 السرخسي يكره الا قد رميل او ميلين الكل في الفتاوى والله اعلم بالصواب

الفصل الثالث فيما يتعلق بالمعاصي وفي الفتاوى استماع صوت

الملاح كالضرب بالقضيب وغيره حرام لانه من الملاح وقال عليه السلام استماع
 الملاح معصية واجلس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر هذا على وجه التهديد
 الا ان يسمع بغتة فيكون معذورا ولكن الواجب عليه ان يجتهد حتى لا يسمع لما روي
 عن النبي عليه السلام انه لما اصبع في لونه ذكر اشعار الووب ان فيها ذكر الفسق يكره
 بالمعصية ان غوم عليها لا يتم يجوز الكذب في ثلثة مواضع في الصلح بين الناس وفي احوال
 ومع ائمة في اول حيل الخساف واما المعاملة مع الكفار لو كان لرجل او امرأة والدان
 كافران فعليه نفقتهما وبرهما وخدمتهما وزيارتهم فان خاف ان يجلبان الى الكفر ان
 ازادها جازان لا يزدورها هذا في الروقة والاكل والشرب في اوانة المشركين مكروه و
 لالباءس بطعام المجوسي كله الا ذبحتهم وفي الاكل معهم لم يذكر محمد بن وعنه احكام عبد
 الرحمن لو ابتلى به المسلم مرة او مرتين لالباءس به اما الدوام عليه فمكروه ولالباءس
 بالذم بالاضافة اهل الذمة ولو اجر نفقته حتى ينعصره فيخذلها يكره لقوله عليه
 السلام لعن الله في اخو شر او لاجر ليعمل في الكنية فلالباءس به لانه ليس في حين العمل
 معصية وفي الفتاوى القاضى الامام رجل اجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس كل يوم
 بخمسة ويعطى في كل يوم درهما قل ابراهيم بن يوسف لا ينبغي له ان يواجر
 نفسه منهم وانما عليه ان يطالب الرزق من موضع آخر وكذا الاسكاف او الحياط لفا
 استوجر على ضباط بشي من ذبي الفساق ويعطى في ذلك كثيرا لا يستحب له ان يعمل
 لانه اعانة على المعصية وفي كتاب الاشرية للامام الرضا لالباءس ببيع العير من تخذه
 حرا وعندها يكره وعلى هذا بيع العنب وبيع الكرم لالباءس به وفي قبول الهدية من الكفار
 ان كان بحال يقل صلابته لا يجوز رجل له اب ذيق او امرأة ذمية ليس له ان يفقده
 الى البيعة وله ان يتقدم من البيعة الى منزله لان الذهاب الى البيعة معصية والى المنزل

بشئ لا يكره
 الاضطرار
 وغير

لا ولا يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة ولكن يحمل
الهرة الى الجيفة وكذا العذرة الى التراب هذا في صلاة الفناوي وما تقدم في سيرها
وليس للرجال ان يمتنعوا من شرب الخمر ويمنعها من الرجال الجارية ولا يجبروا
على الفل في سؤال مسلمان طريق البيعة لا ينبغي له ان يبدله وحمل يجوز ان يقال يستجاب
دعاء الكافر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز منهم الامام ابو الحسن الرستغيني
لانه لا يدعوا له لانه لا يعرف كانه وان اقر به فلما وصفه بما يليق به فقد نقض اقراره وما
روي في الحديث ان دعوى المظلوم وان كان كافرا استجاب اراد به كفان النعمة لا كفدان
الدين كقوله عليه السلام من ترك الصلوة عمدا فقد كفر معناه كفان النعمة وقال ابو القاسم
الحكيم وابو نصر الديوبسي انه مستجاب لقوله تعالى حكاية عن ابليس انظره فقال الله تعالى
انك في المنظرين هذه اجابة قال الصدر الشهيد وبه يفتر **الفصل الرابع**
في الماله من الاهداء والميراث وغير ذلك وفي الفناوي رجل اهدى اذنا
او اضاف ان كان غالب ماله المهدي من حرام لا ينبغي ان يقبل ولا يأكل من طعامه
مالم يخبره ان ذلك الماله حلال ورثه او استقرضه فلو كان غالب ماله حلالا لا باءس
مالم يتبين به انه حرام وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الوصايا وفي شره اقبل انصاف
لشئ لايئمه اهلوا ان الشيخ الامام ابو القاسم الحكيم انه كان ممن يأخذ جازية السلطان
وكان يستقرض الجميع حوائجه وما يأخذ من الجازية كان يقضيه بها دينه واحيلة في هذه
المسائل ان يشتر شيئا ثم ينفق منه من اتي مال احب قال ابو الحسن سالت اباي
عن احيلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا وسئل ابو عن اكل طعام السلاطين والنظلة
واخذ الجازيات عنهم قال ينبغي ان يحوي عند الاخذ والاكل فان وقع في قلبه انه حلال
يأخذ ويتناول والآفلا وفي الفتاوى رجل مات وكسبه من بيع البازق ان توزع
الوارث عن اخذ ذلك فهو اولى ويوزع على اربابه ان علم وان لم يعلم الوارث يتصدق هذا

في ثمن الخمر ولو كان ثمن المطبوخ لونه طبخة لا يوزع على اربابه وما قلنا في ثمن الخمر وعن
ابن سبويه قوم ورفوا الخمر وهم مسلمون لا يقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم ولو اخذ
مورثه رشق او ظلم ان توزع الوارث فهو اولى ولو علم الوارث انه اكتسب من جنيت
لا يخل فان لم يعلم ذلك بعينه يرد فالمرث حلال ولا يتصدق هذا من حيث الحكم فان
تصدق فهو اولى ويتصدق بنية اخصاء امرأة وضعت مملاتها فجاءت امرأة اخرى
ووضعت مملاتها ثم جاءت الاولى واخذت مملات الثانية فذهبت لبيع الثانية ان تنفع
بملاة الاولى واحيلة ان يتصدق الثانية بهذه الملاء على بنتها ان كانت فقيرة على نية
ان يكون الثواب لصاحبها ان رضى ثم تقب البنت الملاء منها فيسح الانقاع بهذا كما
للقطعة وكذا لو سرق المكعب وترك عوضا رجلا على امرأة حتى لا ان يلزمها ويأخذ ذيلها
وطرف مملاتها ويقعد على بابها فان دخلت حربة فلا بأس بان يدخل لعلها ان يامن نفسه و
يكون يبعد منها يحفظها وقد ذكرنا تمامها في كتاب القضاء رجل اخذ من حانوت رجل ثوبا
وعرب فبغعه هذا احتاد دخل داره لبايأس بان يدخل هو داره وكذا لو كان له الف درهم
وقع في دار رجل وخاف ان لو علم صاحب الدار منه له ان يدخل داره لكن يعلم الصلحاء
انه يدخل داره لهذا رجل اطلع على حايط رجل وعلى الحايط ملاء فاصحاب الدار لوصاه به فخذ
الملاء ويذهب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك ان كانت قاي عشة فصاعدا
قال الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التقدير لو سرق عن ابيه ثم مات ابوه وهو
وارثه لا يؤخذ في الآخرة وآثم في السرقة **نوع منه في الدين** رجل له على آخر دين
فمقتضاه فتمنع ظلم فمات صاحب الدين قال اكثر المشايخ لا يكون للماول حق الخصومة من
سبب الدين وقد انتقل الدين الى الورثة وفي صلح النوازل لومات الطالب والمطلوب جاهد
والاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلفه او لم يستخلفه ولو قضى المطلوب ورثته
برئ من الدين رجل على آخر دين فاجزاه مات قال جعلته في حل ثم ظهر انه حي ليس له

ان ياخذ المديون لفاقتنى اجودهما عليه لا يجبر على القبول هو الاصح رجل له غنم جاء
انسان وانتزع من يده يوزر ولا ضمان عليه الكل في الفتاوى وفي اجماع الصغير المديون لفا
باع اخرو ونفى الدين يكن لصاحب الدين ان يقبض ان كان المديون مسلما وان كان نصرانيا
فلا باءس به مسلم غضب ماله الذي اوسرق يعاقب في الآخرة وظلمته الكافر وضوئته
الدابة اشهد وفي الفتاوى القاضي الامام المستوفى لفا اهدي الى الموقض شيئا ذكر
في الكتاب انه لا باءس بقبول هديته لان هذه منفعة لم تكن مشروطة في القرض فان
توزع ولم يقبل كان افضل قالوا انما يتوزع لفا علم انه اهدي لاجل الدين او لشكل
عليه انه اهدي لاجل فان توزع كان افضل انما لفا علم انه اهدي لاجل الدين فانه
لا يتوزع لان قبول الهدية من حقوق المسلم فلا يمنع من القبول والسبب الظاهر قائم
مقام العلم وهو ان يكون بينهما ما وات قبل القرض لقراءة او لصداقة او غير ما او كان
المهدي رجلا تاجرا جودا وسخاوة فانه يقوم مقام انه اهدي اليه لاجل الدين **نوع منه**
في البيع يكن بيع العذرة قال مشايخنا هذا لفا كانت مختلطة لبااءس به ولا باءس
بيع السرقين لفا كان الاحتكار والنسق في ارض لا يضر باهلها لبااءس به وان
كان في بلد يضر باهلها فهو مكروه ثم الاحتكار على وجه منها ما هو مكروه ومنها ما
ليس بمكروه ومنها ما هو مختلف اما المكروه لفا اشترى طعاما في مصر ونقله الى بيت
وامكه فذاك مضر باهله اما الذي لبااءس به بان يذهب الى مصر آخر واشترى ونقله
الى مصر وامكه والنسح حاجة اليه فعند باءس يكره وعند باءس يبيح وكذا
لو حصل له من ذرعه فلا باءس بامكه واما المختلف لفا اشترى في رستاق مصر ونقله
الى بيته وامكه والنسح حاجة لبااءس عندها وقال محمد كل قرية يجلب طعامها
الى مصر فهي بمنزلة مصر ثم الاحتكار المكروه لا يتحقق عند باءس الا من قوت النفس
كالحنطة والارز والنخس والذرة لفا كان في موضع يتخذون اخبز من الارز وعلف

الدواب كالغت والبتن ولا يتحقق فيما سوى ذلك وقال ابو س كل ما يضر بالنفس
امكه كالقطن والزيت ونحو ذلك فهو احتكار ثم مدة الاحتكار لفا قلت لا يكون احتكارا
وان طالت كان احتكارا وعن اصحابنا انهم قد زوا بالشره ولذا ارفع القاضي يامر
المحتكر ببيع ما يفضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السنة بمثل القيمة او بغبن يسير
ولا يضر فان باع بضعف قيمته يمنع وفي نسخة الصدر الشهيد حبه الامام وصدده
وعززه ولا يبلغ به اربعين سوطا فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم اليه باعه الامام و
هذا قول الكل فاما على قولهما فلا يشكل وابو يري الحرج لفا غم الضرر وتلقى الركبا
مكروه لفا كان ذلك يضر وان لا يضر فلا باءس به وهذا لفا لم يلبس على هؤلاء التجار سعر
البلد فان لبس عليهم فهو مكروه في الوجهين ولا باءس ببيع بناء بيوت مكة ويكره
بيع ارضها عند باءس وعند باءس رجل علم بحجارية انها لرجل فرائي اخوانه
بيعهما ويقول وكلني صاحبها ببيعها وسعه ان يتباعها منه ويطاءها لان قول الواحد
العاقل مقبول في المعاملات سواء كان مسلما او كافرا او غير عدل ترا او عبدا وعلى
هذا انه جاء الى رجل وقالت بعثني مولاي هدية وهذا لفا وقع في قلبه انها صادقة
الكل في اجماع الصغير وفي الفتاوى السلطان لفا قاله للخبازين ببيعوا عشرة امناء
بدرهم ولا تنقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امناء بدرهم واجتاز يخاف
لو نقص حرم السلطان لا يحل واجيلة ان يقول المشتري بعني كما تحت فلوباع كما امر السلطان
ثم قال اجرت بالبيع ليصح ويجل الاكل حية جاء الى الغافي بخنز او فليس لبااءس با
بيع منه لفا طلب شيئا ينشفع به في البيت كالمخ وعينه ولو اشترى جوزا او فتقا
الا فضل ان يبيع منه حشا يسال هل لفن له ابوه ام لا يجوز بلعب الصبيان في
نوع منه في النذر وفي الفتاوى نذر الكس فوقع في حجر رجل واخذه رجل آخر جاز فان
نزع صاحب الحجر حده ليقع فيه الكس يكون لصاحب الحجر وعلى هذا لو وضع طست على السطح

لأجل ماء المطر فما اجتمع فيه فهو له وكذا لو دخل حمام يرى دار رجل ففزع فيها فجاء آخر
واخذته ان ردا الباب وسد الكوة فلصاحب الدار فكذا لو كان له حمامة فجاء حمام آخر
وفزع قال فزع لصاحب الدار رجل دفع الكراجل لينزع على العروس ليس له ان تجلس
لنفسه شيئا وليس له ان يدفع الى غيره وله ان يلتقط ولو كان المدفوع دراهم لا تجلس
ولا يدفع الى غيره ولا يلتقط واختلف المشايخ في نذر الدراهم والدنانير والفلس
لو كتب عليه اسم الله منهم من كره ذلك ومنهم من لا يكره ولذا نذر الكراجل فحضر رجل
لم يكن حاضرا وقت النذر قبل ان ينتهب المنشور واراد ان ياخذ منه هله ذلك اختلف
المشايخ فيه قال بعضهم له ان ياخذ وقال الفقيه ابو جعفر ليس له ذلك لفا دخل الرجل
منصورة اجماعا ووجد سكر اجاز له الاخذ الا على قول الفقيه ابو جعفر ولو قوسق
الغامين فوجد فيها سكر ابلغ لم يسمع ان ياخذ **الفصل الخامس**
في الأكل رجل دفع الى وليمة او طعام فوجد من لعبا وغنا لا باءس بان يقعد
ويأكل وهذا الفالم يكن ذلك على المائدة بل في المنزل فان كان ذلك على المائدة او
يشربون الخمر على المائدة لا يقعد وهذا لفا كان الرجل حامل الذكر فان كان ممن
يقعد به لا يقعد ان لم يقدر على النهي في الوجهين وقول ابو حنيفة ابتليت بهذا فانه كان
ذلك قبل ان يصير مقعدا به وهذا الفالم يعلم بذلك قبل الدخول في البيت فان
علم ان كان متخوما يعلم انه لو دخل عليهم يتركون ذلك اكراما فعليه ان يدخل وان
علم انهم لا يتركون لا يدخل وقول محمد وجد غنم لعبا وغنا دليل على ان الضرب با
لقضيب والتغص حرام ولا باءس بقبول هدية المملوكه التاجر واجابة دعوة واستعادة
وابته ويكره كثرة الثوب وهديته من الدراهم والدنانير وما دون الدراهم فلا باءس
وفي الشرح اجماع الصغار للامام الوالد قاله لارواية للصدقة قال بعضهم لا يملك و
قال بعضهم يملك من فلس الى دنانق وقال الفقيه ابو الليث من حبة الدنانق وفي

سنة الطحاوي يطعم الطعام ويتصدق بالدراهم ونحوه وفي النوار قاله فضل بن غاتم
سئلت ابا يوسف عن اكل الربا وانا اعلم يدعوه الى طعامه قال اجبه وفي روضته
النزديحة يجوز للرجل ان يجيب الدعوى الفسقة والاورع ان لا يجيب ودعوه الذي اخذ
الارض فزارعة المدفوع على هذا والافضل ان لا يأكل طعاما لان المزارعة فاسدة عندنا
وفي الفتاوى السلطان لما قدم شيئا من المأكولات ان اشتراه يحل وان لم يشتريه ولكن
الرجل ان في الطعام شيئا مفضوبا بعينه يبايه اكله وفي سنة الطحاوي لا ينبغي الخلف
عن اجابة دعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوها فاذا اجاب فقد فعل ما عليه فان
لم يؤكل فلا باءس به والافضل ان يأكل لو كان عيضا يميم **نوع منه** ولا باءس
بالدق في ليلة العرس الصيف لفا اعطى اللقمة بعضهم لبعض يعتبر في ذلك تما مل الناس
ويترك انفسهم بالاحتسان ولونا ولانخدم الذي على راس المائدة او ناول الهرة جازا احتسانا
ولونا ولان الكلب لا يجوز الا انخذ المحرق والمعتبر هو العادة ولو دخل عليه انسان لا يجوز له
ان يعطيه شيئا ورفع الذلة حرام بكل حال الا لفا كان من لذن ويكره وضع المملحة على
الخبز والخبز تحت القصعة ولهذا قال ابو القاسم الصفار لا يجد في نية الذهاب الى الضيعة
سوى ان ادفع المملحة من الخبز ويكره مسح السكين واليد بالخبز وتعليق الخبز على اخوان
وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز ولا باءس بالاكل متكينا او مكشوق الراس هو
المختار والاكل يوم الاضحى قبل صلوة العيد المختار انه لا يكره المسائل في الفتاوى وفي
كتاب الكسب الكسوف في الطعام منهي ومن ذلك الاكل فوق الشبع الا لفا اكل لأجل الصيف
حتا لا يحجل او يريد صوم الغد ولو اكل اكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن البصري لا باءس
قاله رايته ابن مالك بالكل الوانا من الطعام ويكره ثم يتقيا ويفعه ذلك ومن
السرف الاكثارة الباجات الا عند الحاجة بان عمل من باجة فيسكنه حتى يستوفى من كل
نوع شيئا فيجتمع قدر ما يتقوى على الطاعة او قصده ان يدعوا للاضياف قوم ما بعد قوم

ان ان ياتوا آخر الطعام فلا باء سببه ومن السرف ان ياكل وسط الخبز ويدع جوانبه
او ياكل ما انتفخ من الخبز فان كان بحال ياكل عذبه اجواب له لا باء سببه وفي
النوادر قال فضل بن غالب سالت ابا يوسف عن النفخ في الطعام هل يكره قال لا
الا ماله صوت مثل اني وهو تفيد النهي ومن السرف ان يذكر لفحة سقطت من يده بل
ينبغي ان يبداء بتلك اللقمة وينبغي ان لا ينظر الا دام لفا حضرا الخبز ولا ياكل طعام
حار ولا يشتم ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة ان لا ياكل الطعام من وسط
في الابتداء ومن السنة ان يلعق اصابعه قبل ان يمحمها بالماء لئلا يفسد ومن السنة لعلق
القصة ومن السنة ان يبداء بالماء ويختم بالماء وفي مختلف الرواية دجاجة ماتت
وخربت منها بيضة يجوز اكلها عند اشتداد قشرها وفي الفتاوى اكل الطين مكروه لانه
تشبه بفروع فان فروعون لم يكن الا اكل الطين والشعر الذي يوجد في بعر الابل و
الشاة يغسل ويؤكل ويباع ايضا وفي اخفاء البقر لا يؤكل لان البقر يشي صلب لا يتداخله
الجحاشات الا قليلا والاختلاف بخلافه خبز وجد في خلا سرقين الفادة ان كان على صلابة
يرى ويؤكل الخبز حبة من قدر الفادة لم تسقط قارورة الدهن او حنطة فطخت
فالحنطة تؤكل الا ان تكون كثيرة فاحشة بحيث ينفر عنه الطبع ولو طحن سن لوي
مع الحنطة لا يؤكل لبن المرأة الميتة والبقر الميتة والشاة الميتة طاهرة صلوة الامام
خاو زله اكل خرواحام في الدواء لا باء سببه وشرب بوله ما يؤكل لحم للدواء معروف
في كتاب الصلوة واكل الترياق يكره لانه كان فيه شيء من احيات فان باع ذلك جاز وان
لم يعلم ان فيه شيء من احيات لا باء سببه وفي فتاوى القاضي الامام رجل برجله
جراحة قالوا يكره له ان يعالجه بعظم الايمان والتحذير لانه محرم الانشفاء ولو وضع
العجين على اجروء ان علم به الشفاء قالوا لا باء سببه لانه دواء والذي دفع ولا يرقاء دمه
فاداد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكافي يجوز قيل لو كتب

بالقبول قال لو كان به شفاء لا باء سببه قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء و
عن ابي بصير بن سلام معنى قوله وم ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وانما قاله في
في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما لفا كان فيها شفاء فلا باء سببه قال لا ترى ان
العطشان يحل له شرب الخمر حالة الاضطرار **نوع منه** رجل اكل خبزا مع اهله فاجتمع
كسرات الخبز ولا يشتمى اكلها فله ان يطعم الدجاجة او الشاة او البقرة هو الافضل
ولا ينبغي ان يلقمها في النهر او في الطريق الا لفا اوضع لاجل النمل كذا فعل بعض السلف
رجل قال لا خرم اكلت من تمرى فقال له نمته وهو قد اكل العشرة لا يكون كادبا وكذا لو قال
بكم اشريت هذا الثوب فقال نمته وهو قد اشترى بعشرة لا يكون كادبا امرأة بنطح القدر
ودخل زوجها بقدر من الخمر فصب في القدر فصب المرأة في القدر خلا حتا صارت المرفة
في الخمر فاكلها لا باء سببه الاب لفا احتاج الى تناوله ماله ولده ان كان في المصر
واحتاج لنفقة اكل بغيره شيء وان كان في المفاضة فاحتاج لعدم الطعام اكل بالقيمة ان
كان موسرا يعني لا يحل له اخذ الصدقة رجل وابنه في الصحراء اد في المفاضة ومعهما من
الماء ما يكفي لاحدهما الابن احق بالماء قال محمد بن مسلم يصرف الى الاب هو المختار لانه له حق
ملك ماله الولد دوة العكس شرب الماء من السفاية جائز للفقير ولو حمل احد
المنزلة يكره لفا خاف علف الموت من الجوع ومع رفيق له ذكر في الروضة انه جاز له
ان ياخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعته على شرط الضمان وكذا لو خاف على نفسه من
العطش ومع رفيقه ماء جاز له ان يقاتل معه بدون السلام وياخذ منه الماء بقدر
ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت ياخذ منه بعضه ويترك البعض ولو خاف
المساقر الموت من العطش ومعه خمر حل له ان يتناولها بقدر دفع العطش ان كان
يعلم انه يدفع العطش رجل مضطرب لا يجد ميتة ويخاف الهلاك قال له رجل اقطع
يدي وكل لا يسه ذلك امرأة تاكل شيئا لسمن لا باء سببه ما لم تأكل فوق الشبع

ولابأس بالحقنة لاجل السمن هكذا روي عن ابي **نوع** منه اجوز الذي يلعب
به الصبيان يوم العيد يوكل وهذا لما يكن على سبيل المقاومة فان كان هذا الضع حرام
رجل قرب النار في ايام الصيف فادان يتناول منها ان كان الثمار ساقطة ان كانت في
المصر لا يسع ان يتناول الا ان يعلم نضار اولاته ان صاحبها ابا حها وان كانت في الحظ
ان كانت من الثمار التي تبقى كالجوز لا يسع الاخذ ولو كانت لا تبقى تكلوا فيها والاضحية
لابأس ما لم يبين انهي صيرت اولاته وان كانت هو رست فالتى تبقى لا يسع الاخذ
وفي التي لا تبقى يسع بلا خلاف ما لم يظهر انهي وان كانت الثمار على الشجر فالأفضل
ان لا يأخذ في موضع ما لا بالاذن وان كانت في موضع كانت الثمار كثيرة ويعلم انه لا يثني
عليهم ومن يسع الاكل ولا يسع الحمل واما ورق الشجر لفا سقط في الطريق فاخذ ان
بغيره اربابه ان كان شجرة ينفع بورق كالنوت في ايام الغز ليس له ان يأخذ وان
اخذ ضمن وان كان لا ينفع به وله ان يأخذ ولا يضمن رفع النفاخ واكثر من النهر
اجارى واكلمها وكذا اخطب الذي يؤخذ من الماء ان لم يكن قيمة حين اخذه حلال
نوع آخر التدوي بلبن اللاتان لفا اثاروا اليه لابأس قاله الصدر الشهيد في الفتاوى
وفيه نظر وكذا يكن المعالجة في الجراحة بعظم الخنزير لو خال المرارة الا يصعب للتدوي
قال ابو **نوع** لا يجوز وعند ابي **نوع** يجوز وعليه الفتوى رجل استطلق بطنه او رمدت
عيناه فلم يعالج حتى اضعف ومات لا اثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا صام ولم ياكل
وهو قادر حتمات حيث ياتهم والفرق ان الاكل مقدار قوته فرض لان فيه شبعاً يبقين
فاذا تركه كان متلفاً نفه ولا كذلك المعالجة لان الصحة بالمعالجة غير معلومة
وما يتصل بهذا رجل قال لفا تناول فلان من ماله فهو حلال له فتناول
فلان من ماله من غير ان يعلم بابا بانه جاز ولا يضمن ولو قل كل اناس تناول من ماله
فهو حلال له قال محمد بن سلمه لا يجوز وان تناول ضمن ويجعل هو هذا البراء عما تناوله

والابراء عن المجهول لا يجوز وقال ابو نصر محمد بن سلام جاز ويجعل هذا اجابة والا
للمجهول جائزة قاله الصدر الشهيد وبه يفتي ولو قال الآخر جميع ما تاكل من ماله فقد جعلتك
حلال فهو حلال ولو قال جميع ما تاكل من ماله فقد ابرأتك لبدء قاله الصدر الشهيد
والصواب انه ببدء وعلى قول محمد بن سلمه رحمه الله عليه **الفصل الثامن**
يعني في النكاح والجماع وفي نكاح اجماع الصغير رجل له امة قد وطئها فزوجها
جازا لنكاح ولا يطاء المنكحة حتى يحرم وطئ الاخرى على نفسه ببيع او نكاح ولا يطاء
المملوكة وان لم يطاء المنكحة وفي اجماع الصغير كتاب الكراهة رجل له امة اثنان
فقبلها بشهوة لاجماع واحدة منهما ولا يمتها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها حتى
يملك فزوج احديهما غيره بنكاح او بعق واذا احضت الامة لم تؤخذ في ازار واحد وثمة
في كتاب الاستحسان رجل تزوج بمطلقة الثلاث ليحلها على الزوج ^{التي} يحل المرأة على الاول
لكنه يكره عند ابي **نوع** فان تزوج بهذه الية ولم يشترط لايكره بل نيب هكذا قاله في كتاب
احيل وفي المنقحة اذ لوعت ان زوجها طلقها وقد غاب احكام ينظر ان كان يعرفها
او اذ رجل يعرف منها من النكاح وان كان لا يعرف وانما قامت بذلك بيته عنده لم
يتوض لها واخوان هكذا ذكرنا في كتاب الطلاق لابأس بالخطبة للمعدة عن النفا
بطريق التوضي ويكره بالتصريح في نكاح شره الطحاوي وفي المنقحة لفا كان للمرأة
خطاب يخطبونها لابأس بان يخطبها رجل غيرهم وان كان واحدا وقالت اليه اكره
ان يدخل عليها **آخر جنس آخر** وفي لوب القاضى شمس الدين اكلوا رجل اشترى
جارية شرا فاسدا لا يحرم عليه وطئها ولكن يكره وفي كراهية فضل بن غانم بجامع
الرجل اذ لم ينام لفا علم انهم لا يعلمون وفي الاجناس قال ابو يوسف
سالت عن ابا حنيفة عن الرجل يمس فريضة او امة وهي تمس فريضة يتحرك الله هل توى
بذلك با قاله لا وارجوان يعطى الابو وفي الفناوي غزل عن امرأة بغير لفظها لما ينف

من الولد السوفى هذا الزمان قال يسه وان كان ظاهر اجواب على خلاف هذا ويشترط رضا
 وفي الامة المملوكة لا يشترط رضاؤها وفي الامة المنكوحه الاذن الى الموت عنداء
 وعندها اليها وفي الاجنس رجل يمنع افراته من النول له ذلك وفي الفناوى غمز
 الاعضاء في احكام مكره الا عن ضرور **الفصل الثاني في اللبس** وفي مجموع
 النوازل خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته الف درهم و
 رجا قام الى الصلوة وعليه رداء قيمته اربعة الاف درهم وابوه كان يتردى برداء قيمته
 اربعماية دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعت الى اوطانكم فعليكم بالثياب النفيسة
 وقال الامام الحسن في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس
 الحسن في بعض الاوقات اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك
 نوعي المحتاجين وفي الفناوى لباءس بلبس الثياب الجميلة لفا كان لا يتكبر وكذا
 جمع المال لفا كان من حلال لباءس به لفا كان لا يتكبر ولا يضيع الفرائض ولا يمنع حقوق
 الله تعالى وفي العيون ابو حنيفة لا يرى بلبس كثر للرجال وان كاه سدها ابريما
 او حريرا ولا يرى بلبس بلجة المحقة بالغز ويكره ان يلبس الرجال الثياب المصبوغة
 بالعصفر او الزعفران او الورس وكان لا يرى بلبس جليلة المنطقه وحمائل السيف
 بالفضة ويكره ذلك بالذهب وفي اجماع الكبيد يكره لبس الحرير والديبا للرجال
 وللباءس بتوسده والنوم عليه وقال محمد يكره وقول ابن سبيل قول محمد ذكر الصدر
 الصدر الشهيد وتعليق النور من الحرير على الابواب والحيطان على هذا الخلاف والرجل
 والمرأة في ذلك سواء بخلاف اللبس فان كان الثوب من غير الحرير وعلمه من الحرير ان
 كان قد راد به اصابعه مضومة لباءس به للرجال فان زاد على الاربع يكره ويكره لبس
 ما كان لحمة من الحرير وسده من غير الحرير في غير احوال ولا لباءس ذلك في احوال وما
 كان ذلك كله حريرا يكره لبس في احوال وعندها لباءس به وفي سيد الكبيد في لبس

الحرير
من الحرير

العام لبس

العام لبس السواد مستحب ومن اراد ان يجدد اللبس لعمامة ينبغي ان ينقصها كودا
 كودا وهو احسن من القايتها على الارض والسحب ارساه ونسب العمامة بين كتيفه الى
 وسط الظهر ومنهم من قال ان موضع الجلوس ومنهم من قال قدره شبر وفيه لباءس
 بلبس القلانس وقد صرح انه كان لرسوله آة صلى الله عليه وسلم قلانس يلبسها
 وفي اجماع الصغير ولا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالحر الذي يقاله له بشم
 حرام والاصح انه لباءس به والتختم بالذهب حرام ومنه النسي من لا يرى به ثبات وهذا
 غير صحيح وانما يتختم بالفضة لفا احتاج اليه كالسلطان والقاضي ونحوهما وعند عدم
 الحاجة الترك افضل ولذا يتختم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة الى بطن الكف بخلاف
 النساء ويجعله في اليد اليسرى في الخضر وقوله عليه السلام اجعلها في يمينك كان في الابداء
 ثم صار ذلك من علامات اهل البغ والحكمة على المعتزة وللباءس مسمود الذهب وانما
 يجوز التختم بالفضة لفا كان على هيئة خاتم الرجال اما لفا كان على هيئة خاتم النساء
 بان كان فضان او ثلثه يكره استعماله للرجال اتخذ خاتم فضة وجعل فضة من عقيق
 او فيروز او ياقوت ونقش عليه اسم او اسماء من اسماء الله لباءس ويشد الاسنان
 بالفضة ولا يشد بالذهب وقال محمد لباءس به واختلف المشايخ في قول ابن سبيل
 منهم من جعله مع ابيه ومنهم من جعله مع محمد ولذا سقط السن لا يعيدها الى مكانها
 ويشد بها لكن ياخذ سن شاة ذكية ويضعها مكانها وقال ابو سبيل ياخذ سن نفسه
 ولا ياخذ سن غيره ويجوز الصلوة مع سنه ولا يجوز مع سن غيره وبينهما فرق لم يحضره
 قال محمد يجوز الصلوة مع سن غيره لفا كانت مشدودة بالذهب او الفضة ويكره اخرفته
 التي يمسح بها الوق قيل لفا كانت متقومة لا يكره وكذا الكلام في اخرفته التي يخط بها
 وحاصله ان كل ما فعل على وجه التكبر يكره وما كان للحاجة لا يكره ونظيره الزبي في الجلوس
 والاكاء ان فعل تكبرا يكره وان فعل حاجة لا يكره وللباءس بان يربط احيظ في اصبعه

منه
اما اذا لم يكن
متقومة

او خاتمة لتذكر الحادثة ويتم هذا الحيط الرتم واما الاكل والشرب والادوية آنية الذهب والفضة مكره وكذا الاكل بملحقة الذهب والفضة وكذا الاحتمال بميل الذهب والفضة وكذا اوراق العود في حجر الذهب والفضة والزجاجة والنساء فيه سواء اما الاناء المفضض والمذهب لا باءس بالاكل والشرب منه ان وضع فيه على العود دون الذهب والفضة وكره ابو يوسف وفهم ذلك وكذا الاختلاف في المصيب من كل الاوان وكذا الاختلاف في المصيب بالذهب والفضة لانه لم يجلس على موضع الذهب والفضة وكذا الاختلاف فيما لفا جعل ذلك في المسجد وكذا الاختلاف في حلقة المرأة وكذا الاختلاف في المصحف المفضض واما السرج المفضض فعن ابنه انه لا باءس به وكذا الثغر المفضض والنجام المفضض وعن ابنه يس انه يكره ذلك وعن محمد روايتان واما التتوية التي لا يخلص منه شيء لا باءس به بالاجماع وكره ابو حنيفة ان يؤكل على خوان الذهب والفضة وفي سير الفناوي لا باءس بان يستر الرجل حيطان البيت باللبود ونحوها للمحر او البرد وللزينة يكره ولا باءس بان يكون في بيت الرجل سرير ديباج وفرش ديباج لا يقعد عليها ولا ينام عليها وكذا الاوان من الذهب للتحمل لا يشرب منها باطرا او مصل كتب عليه في النسخ الملك لله يكره بسطه والقعود عليه واستعماله ولو قطع حرف من الحروف او حط على بعض الحروف حتى لا يبق الكلمة متصلة لا ينشئ الكرامة وفي كراهية فضل بن غاتم اتخاذ الاقبية للجواري لفا كان قباء تقطيعه مثل اقبية الرجال كرهت ذلك اسكاف او ان يتخذ الجوسه خفا مشهورا على زعن خف الجوسه او الفقة وزاد في اجرة لا اري ان يفعل وكذا الحياط لفا بان يحيط ثوبا على زعن الفاق وكذا مكعب الرجال مع تشزين وقال القاضي الامام وكسوة اهل اختاء وسرهم ولجامهم على هذا ولا ينبغي ان يحض يده او رجله **الفصل الثامن في القتل** وفي فتاوى النسي قتل الاعونة والسعاة والظلمة في الفترة مباح لانهم ساعون في الارض بالفساد

وقال السيد الامام ابو شجاع ثياب قتلهم وكان مفتي بكفر الاعونة قال المصنف وليس هذا احتيادا شيوخ ولا مفتي بكفرهم امرأة طلقها زوجها ثلاثا وانكر ولا بنته لها هل يعتد امرأة فدمت كتاب الطلاق وفي الفتاوى سقاط الولد قبل ان يستبين خلقه لا يائثم قتل النملة تكلموا فيه والمخاض انما لفا ابتدأت بالافى لا باءس بقتلها وان لم يتدأ بكرة قتلها وانفقوا انه يكن القاوها في الماء قتل القملة يجوز بكل حال وارتقا بالنار مكره وطريق القملة حية لا يفعل من طريق الادب لكنه مباح قتل الجراد يخل المرأة لفا كانت مؤذية لا ينبغي ان يضرب او يغيرك لفتها لكن تذبج بسكين عادة قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية يؤخر ارباب الكلاب بان يقتلوا الكلابهم فان ابورفعوا الحاكم حتى يامرهم بذلك ولا ينبغي ان يتخذ في داره كلبا الا كلبا يحرس ماله وفي الاجناس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص او عذرهم وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول ابنه وفي الفتاوى رجل له كلب عقود كل ما يمر عليه بعضه فاهل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان غض ان كانوا قد تموا على صاحبه يقض والافلا وفي صيد الفتاوى ان امك في بيته كلبا وهو لا يحتاج اليه ولجيرانه من كلبه ضرر ليس لهم منعه فان ارسله في السكة فلم يمنع فان ابنه يرفع الحاكم او ان اصحاب احبة وكذا الدجاجة والحجش والجول الفيلسق لوالق في الشمس يموت الديان لا باءس به امساك دود الفز جازي اما زوجه المرأة لطلب الورق لا يجوز هذا في مجموع النوازل

الفصل التاسع في المتفقات وفي اهل مكائيل الغيبة

رجل اغتاب اهل قرية لم يكن غيبة حقائقه قوما موفين رجل يضل ويضرب الناس بالبيد واللسان لا غيبة ان ذكر بما فيه فان اعلم السلطان يزرجه فلا اثم عليه ذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لا باءس به **نوع من** قال ابو يوسف كان

ابوصنفه وابن ابي ليلى وسفيان رحمهم يمزجون مزاجا كثيرا ذكر في كراهية فضل من غاتم
التسمية باسم لم يذكر الله تعالى في كتابه عباده ولا ذكر رسول ولا استعمله المسلمون
تكلوا المشايخ فيه والاول ان لا يفعل **جنس آخر** وفي اجماع الصغير يكره ان يجعل
الرجل عنق عبد الرأية ولا يكره ان يقبده قالوا هذا في زمانهم اما في زماننا فلا بأس
لغلبة الالباق خصوصا في الهند ولا بأس باخذ ابر على حمل حر الذي خلاها رجل
آجر بيتا يتخذ فيه نار او بيعة او كنيسة او يباع فيه انحر فلا بأس به وكذا في كل
موضع تعلقت المحبة بفعل فاعل مختار وهذا في السواد لانه لا مصاد فان اهل الزمة
يمنعون من احدث البيع والكنائس في الامصار وقال ابو القاسم الصفار هذا في سواد
الكوفة اما في بلادنا فيمنعون من احدثها في السواد ايضا قال الامام الرضا هو الصحيح
عنه ولا بأس بدخول اهل الزمة المسجد الحرام وسائر المساجد عندنا ولا يعق عن
الغلام وعن الجارية بريد به انه ليس بواجب ولكنه مباح ونفي الحقيقة ان يذبح
شاة في اليوم السابع من ولادة ولده ويتخذ صياغة ويخلق رسل ولده وفي
المنشئ كان ابو بكره نشف الشيب الال على وجه التزين وعن محمد ما احتجوا بالنس
اليه من البناء لاباءه واما كره محمد من البناء لفانته مالا يجتاز اليه اهل
قوية ابتلوا بالديانة بالحر لا بأس به ولا بأس بكنى الاغنام واخصائها واخصاء
البهائم والحرة ولا بأس بكنى الصبيان لفا كان له اخصاء بنه آدم مكره ولهذا
يكره كب احضيان فذكر القاضي الامام السبجاء في شره الطحاوي وفي شره السبجاء
يكره كب احضيان من بنه آدم وملكهم واستخدمهم وقل **ابو** لولا استخدام الناس
اياهم لما اخصاهم الذين نخصوهم فيكون ذلك نظرا الى الاخصاء مكره لانه مثله
ولا بأس بنقب لفة الطفل من البنات المرأة لفا حلفت راسها ان كافة لوجه
اصابها لا بأس وان كانت للتشبه بالرجال يكره رجل في بيت اخذته الزلزلة لا يكره

الفردان الفضائل يستحسن ولا بأس بان يمشي الغلام مع مولاه ومولاه راكب بعد
ان يطبق ذلك فان لم يطبق يكره رجل يمشي في الطريق فلم يجد مسلكا بسبب ان في الطريق
ماء فلا بأس بالمشي في ارض الغير لهذه الضرورة السؤال عن الاجناد المحدث في البلدة
وعز ذلك المختار انه لا بأس بالاختيار والاجناد لفا راوا الهلال يكره ان يمشوا
اليه السابق يجوز في اربعة اشياء في اخف يغير البعير وفي الكافر يغير النفس والبغل و
النصل يغير الرمي والمشي بالاقدام يغير العدو واما يجوز فلك لفا كان البدل معلوما
في جانب واحد بان قال سبقتي وكذا وان سبقتك فلك شي على القلب
اما لفا كان البدل من اجابتي فهو قمار وحرام الا لفا خلا محلا بينهما فقال كل واحد
منهما ان سبقتي فلك كذا وان سبقتك فلك كذا وان سبق الثالث فلك شي والمراد
من اجواز التحل لا الاستحقاق فانه لا يمتنع بهذا شيئا وكذا يجوز ايضا ما يفعله الارباء
وهو ان يقول ايكم سبق فله كذا واما يجوز هذا في الاشياء الاربعة لانه لم يرد به
الاثر الا في هذه الاربعة رجل كنه ابنه بابه بكر وعينه يكره بعض المشايخ والصحيح انه
لا بأس به ويستحب القيلولة **كتاب الفاظ الكفر**
هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة فصول **الاول** فيما يكون اسلاما وفيما لا يكون
والثاني فيما يكون كفرا من المسلم وفيما لا يكون **والثالث** فيما يكون خطاء
وفيما لا يكون **اما الفصل الاول** وفي شره القدوري لفا قال الكافر
الذي يحسد الناس حسدا وتعالى كعبدة الاوثان او يفسد بالبداء ويشارك غيره كاشوية
فانهم لفا قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا لفا قالوا شهد ان محمدا رسول الله
لانهم يمنعون عن كل واحدة من الكلمتين فاذا شهدوا بها فقد انقلبوا عما كانوا عليه
فيحكم باسلامهم وفي السير الكبير لفا حمل على مشرك ليقتله فقال لا اله الا الله
وهو ممن لا يقول فلك ينبغي ان يكت عنه وكذا لفا شهد برسالة محمد وقال انا على دين

الاسلام او على الخفية ولو رجع يقتل وفي التجريد منهم من يفر بالتوحيد ويحذر الرسالة
فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما ولذا قال محمد رسول الله يصير مسلما والمجوسية
لذا قال خذاي كسرت وهم بينهم حق يحكم بالسلام وفي مجموع النوازل مجوسية
قال صلى الله عليه لا يكون اسلاما وقال محمد بن مفضل سمعت محمد بن الحسن يقول انما
لذا قال سلمت فهو اسلام وهكذا قال غيره من العلماء لان المشرك لذا قال انا مسلم
وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة اللاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال اردت منه التعوذ حتى
لا يقتلني لا يقبل منه هذا في الاجنس وفي الروضة لوقال الكافر قد آمنت بما آمن به
الرسول صار مسلما وفي مجموع النوازل لذا قال الكافر انه واحد يصير مسلما ولو قال
سلم دينك حق لا يصير مسلما الا لئلا قال حق لكن لا آمن به وفي نوادر ابن رستم
قال محمد في يهودي يرضى قال سلمت وقطع هيمانه لا يصلح عليه ان مات ولو قال برأت من دينه
فدخلت في دين الاسلام يكون مسلما ولو قال برأت من اليهودي ولم يقل دخلت في دين
الاسلام لا يكون مسلما وفي التجريد لوقال اليهودي او النصراني لا اله الا الله وانبرات
عن اليهودية او النصرانية كل واحد منهما قال ذلك فليس بالسلام ولو قال موثق و
لدخل في دين الاسلام ادين محمد عليه السلام كان مسلما **جنس آخر** وفي الاجنس
كافر لئن قال يكون اسلاما فذكر بعد هذا انهم لو شهدوا انه يؤمن في المسجد الجامع
قال محمد لا يكون اسلاما حتى يشهدوا انه مؤمن بالجامع وفي مجموع النوازل لولادة في وقت
الصلوة يجبر على الاسلام اما لو قرأ القرآن او تعلم لا يكون اسلاما وفي الاجنس
لو شهدوا انهم راوه صلى صلاة الخمس مع المسلمين في جماعة كان ذلك اسلاما وفي
الروضة الكافر لو صلى وحده فهو منه اسلام ايضا وهكذا في الاجنس ولو شهدوا انهم
راوه في اوتغيا للارحام ولبيته وشهد المناسك مع المسلمين كان اسلاما ولو لم ينج
ولم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلب ذكر في التجريد ان لا يكون مسلما ولو

شهد وله

شهد واحد فقال رايته يضل في المسجد الاظم وشهد آخر فقال رايته يصل في مسجد آخر
لم يقتل لذا اردت ولكن يجبر على الاسلام **جنس آخر** مسلم تزوج امرأة يوفى
ابوها بالاسلام لا بائنا بان لا يئنها اما لئلا لم يوفى بها صفة الاسلام ويقول
لها هل تقوين بهذا ان قالت نعم كانت مسلمة والا فلا وصف الاسلام لصغير ثم بلغ فقال
الآن عرفت هل هذا دليل على انه لم يئنها بعد البلوغ قال لا والمراد به انه عرفت تفاسيله
وكنتم معقدا بجملة السائل في مجموع النوازل رجل قال لآخر صفت مسلما بكوي فقال
لا اعلم فهذا ليس مسلم وفي الجامع الكبيد لوقيل ليهودي هل تعرف صفة اليهودية فقال
لا فهو ليس يهودي وكذا المسلم على هذا **وما يتصل بهذا** ايمان الياس غير مقبول
وتوبة الياس المخذلة مقبولة ولذا اكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على
الان يكون اسلاما فان عاد الكفر لا يقتل ويجبر على الاسلام وفي نوادر ابن
رستم الكران لو سلم يكون اسلاما فان رجع عن الاسلام جبر عن العود ولا يقتل وقال
محمد لا يجبر على الاسلام شهد مسلم على نصراني ان النصرانية اسلام قبل موته وهو ميت جعلت
مسلم وان شهد على مسلم ميت انه كان ارتد ومات على ردة لم تقبل وفي سير الكبيد
يصلح المسلمون على ميت بقوله واحد بعد ان يكون عدلا شهد نصرانيان على نصراني انه قد
اسلم وهو محمد لم يجز شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على
دينه وجميع اهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها قد سلمت جاز
وقد اجبرتها على الاسلام ولا تقتل وهذا كله قول ابن رستم وفي نوادر ابن رستم
تقبل شهادة رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني ويجبر على الاسلام ولا تقبل في قول
ابن رستم وكذا شهادة النصرانيين انهم اسلم وقال محمد لا تقبل شهادتهما ولا يجبر على
الاسلام كما قال ابو العلى في الاجنس وفي مجموع النوازل وفي دخل دار الحرب
وسرق بنية ولو دخل دار الاسلام يحكم بالسلام ولو اشرك البنية لا يحكم بالسلام

لأنه ملكه بالشراء **وما يتصل بهذا** الرافضة ان كان يستب الشينين ويليغنها
 كافر وان كان يفضل عليا على ابوبكر وعمر رضي الله عنهم لا يكون كافرا والمعتزلة مبتدعة
 الا لفا قال بسحالة الروية فحينئذ هو كافر والمبتدعة مبتدعة فان اراد باليد الجارحة
 فهو كافر والمبتدعة صاحب الكبيرة والبدعة الكبيرة وفي النسخة سئل ابو حنيفة عن من ذهب
 السنة واجماعه فقال ان تفضل الشينين وتحب اخننين وتولي السج على اخننين وتفضل خلف
 كل بزو فاجر والهادي **الفصل الثاني في الفاظ الكفر ما يكون كفرا**
وما لا يكون كفرا وهو مشتمل على احد عشر جزءا **الاول** في بيان المقدمة
 التي يحتاج اليها لامحالة **والثاني** فيما يقال في الله سبحانه وتعالى **والثالث** فيما يقال
 في الانبياء صلوات الله عليهم **والرابع** فيما يتعلق بالاسلام والمسلمين و
 انفس في الاقارب بالكفر صريحاً وكنية **والخمس** في التشبه بالكفار **والسادس**
 في كلام الفسقة واجمال ما يكون كفرا وما لا يكون **والسابع** في الاستخفاف في العلم
 والعلماء **والرابع** فيما يتعلق بالقرآن والمصحف والاذان والمؤذن والصلوة
 والقبلة **والسابع** والعشر فيما يتعلق بالمرض والموت وما يقال في التقديت وما يتعلق
 بامر القيامة وامور الآخرة واجنة والنار **والعاشر** في السلطان واجبا برة
الجنس الاول في المقدمة جمعة في هذا الجنس اصولا يخرج عليها اكثر مسائل
 هذا الكتاب منها انه ينبغي للمسلم ان يتعوذ ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء فانه نسيب
 العصمة عن هذه الورطة يوعد ابني عم والدعا هذا ان اعوذ بك ان اشرك بك
 شيئا وانا اعلم واستغفر لك لما لا اعلم ومنها لفا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير
 وجه واحد يمنع فعلي الفتن ان يميل الى ذلك الوجه اجماعا لفا تكلم بكلمة الكفر ولم يدر
 انها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ومنها
 ان من اثم بلفظة الكفر وهو لا يعلم انها كفر الا انه اثم بها عن اختيار يكفر عند عامة

العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل اما لفا اراد ان يتكلم فخرى على انه كلمت
 الكفر العياذ بالله من غير قصد لا يكفر ومنها ان من خطر بباله ما يوجب الكفر لو تكلم
 به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان ومنها لفا غرم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر
 في الحال وفي النصاب بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام
 ونظير هذا مسئلة الزكوة لو نوى ان يصير العبد للتجاق ما لم يتجر به ولو نوى ان يكون
 للمذمة بمجره اليقنة المسئلة في نسخة الامام احمد وانه وتقدير هذا مع التقريب ان الكفر
 تركه التصديق بالقلب وانه يحصل بمجرد العزم اما الاسلام فتصديق بالقلب واقرار
 باللسان ومنها من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا ان يكون الضحك ضروريا نحو ان
 كان الكلام مضحكا والكلام في الضحك مع الرضاء بالكفر ومنها ان وجود الكفر توبة
 ومنها ان من اعتقد احرام صلا لا او على القلب يكفر اما لو قال احرام هذا حلال
 نرد في السعة او بحكم الجهل لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا لفا كان حراما بعينه
 وهو يعتقد حلالا حتى لا يكون كفرا اما لفا كان حراما بعينه فلا وفيما لفا كان
 حراما بعينه انما يكفر لفا كانت احرم ثابتة بدليل مقطوع به اما لفا كانت باخبار
 الاحاد لا يكفر ومنها ان من ارتد ثم اسلم وهو قد نجا مرة فعليه ان ينحج وليس عليه
 اعادة الصلوة والزكوة والصيامات لان بالردة صاد كانه لم يزل كان كافرا فاسلم
 وهو غني فعليه النجح وليس عليه قضاء سائر العبادات الكل في سائر الاجناس ومنها
 ان ردة احد الزوجين نوجب البينونة بينهما في الحال بدون قضاء القاض ثم بعد ذلك
 ينظر ان كانت الردة من الزوج فهي فرقة بغير طلاق عند ابي وابي س ولا
 يجبر المرأة على ان ترجع اليه حتى ينزوجهما وعليه مهر المثل او المستمى بعد الدخول و
 نصف المستمى او المتعة قبل الدخول وعليها العدة ان كانت بعد الدخول وان ارتدت
 المرأة قاله متاخيخنا منهم ابو و ابوالقاسم الصغار ردتها لا تؤثر في انكاحها

لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام

ولا يؤمر بتجديد النكاح صما لهذا الباب عليهن والقاضيه بحسب ما يقدر ما يرى
 حتاترجه ويسلم اليه كان يميل احكام الشهد ومن شايع سمرقند افته هكذا و
 اسماعيل الراشد من مشايخ بخارا كان يفته هكذا وعامة العلماء بخارا يقولون كفرها
 يعمل في افساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع زوجها وهذه فرقة بغير طلاق بالاجماع
 وعليها العدة ولا شئ لها عليه ان كان قبل الدخول وبعد الدخول يجب كمال المستح
 او مهر المثل ولها السكنى لكن لا نفقة لها في هذه العدة قال المصنف وبهذا
 كله يفته وهذا الجواب يوافق ما ذكره الاصل وفي المتن قاله لادوات المرأة ان تحرم
 على زوجها فتكلمت بالكفر والايان مستقرة قلبها بآنت وهو مشدك بذلك الكلام
اجنب الشافعي ما قال في الله تعالى لفا وصف الله تعالى بما لا يليق
 به او سخر باسم من اسماء الله تعالى او باولاد او امره او انك وعده او وعيده يكفر
 ولو قاله من خدام بغير الهن يريد به من خدام يكفر امرأة قالت لزوجها توخذاي
 كسر بدانه قال نعم يكفر رجل قال لاخر الا تخشى الله قال لا يكفر وقال الامام
 الفضل ان كان في معصية فخره فقال لا اخاف لا يكفر وان كان في امر لا يخاف من الله
 لا يكفر رجل قال لا وراثة ان لم تكونه احب من الله فانت طالق فهو ليس بمسلم هذا
 في مجموع النوازل وما تقدم في الفتاوى وفيه لوقال لاخر انك خذاي شود وي ازوي
 حق خود بستانم يكفر رجل قال لاخر تراحق هم سايه مني بايد فقال لا فعال
 لها تراحق خذاي مني بايد فقال لا الكفر ولو قال لا وراثة في الغيب آن دوسبي
 كه ترا زله ان قرطبان كه ترا كيد وان خذاي كه ترا افريد قال ابو نصر الديلمي لا
 يكفر لانه لم يصف الله تعالى ولو وصفه عسى يصفه بما يليق به رجل قال لاخر خذاي
 را نشايد كه هم ان كند كه تو كوي يكفر ولو قال خذاي بازيان تو بس نيايد من هم
 كونه بس آيم يكفر ولو قال لعنته بذي تو الله في كند لا يكفر لان رواه حديث الله
 في كند

في كند ولو قال اى استغفر الله بحه لا يكفر ولو قال تاما شوم بر تو خذاي
 بما مى سود بر تو تاما شوم نيكوتر خذاي تاما مى شود نيكوتر يكفر ولو قال
 اين كار است كه خذاي را افاده است فهذا ليس بكفر ولكنه شنيع ولو قال خذاي
 بود و همچو چيز بنود و باشد و همچو چيز نباشد نصف هذا الكلام توحيد ونصف
 كفر الكل في مجموع النوازل وفي هذا قول بغناء الجنة والنار وهذا مخالف للنص و
 هو قوله تو وما هم عنها بمخرجين وفي نسخة احسروا ولو قال لاخر رو با خذاي جنگ
 كنه افته القاضى ابو علي النخعي انه ليس بكفر ولو قال نروبان بنه وآسمان براي
 ويا خذاي جنگ كنه يكفر ولو قال باي خذاي بايد گرفت درين حادثه ان اعتقد
 ان الله رجلا مع جارحة يكفر ان اراد ان لا نجاة له الا بالاعتصام بالله لا يكفر ولو
 قال خذاي از بوي عرش بدانديس تشبيه ولو قال از بوي عرش مى داندهو
 تشبيه ولو قال مرا بر آسمان خذاي است و بر زمين فلان يكفر وكذا لو قال از
 خذاي همچو مكان خالست ولو قال علم خذاي در هر مكان هست فهذا خطأ
 ولو قال خذاي در در استاده است يانسته است بكفر لانه وصفه بالقيام والقعود
 ولو قلست دست خذاي دراز است قال احكام الامام عبد الرحمن ليس بكفر
 رجل مات فقال خذاي را بايسته بود يكفر في الفتاوى ولو قال لاخر خذاي بر تو ستم
 كند چنان كه تو بر من ستم كروي يكفر ولو قال حين يظلم ظالم يارب ازوي ما بريد
 اكو تو بد بوي من نه بزي رنم فهذا كفر كانه قال ان رحمت فانا لا ارضى ولو قال فردا
 از اجل ده جن تو سازم ان رواه ضعف ذلك الرجل وكونه ذليلا لا يكفر به قيل فلان
 را قضا بد رسيد قال رجل قضاي بد بنود فهذا مذهبا للقدريه ان اخذ من الله والشر
 منا ولو قال لاخر اى عبد الهك يكفر ولو قال لخصم من با تو بحكم خذاي كار من كنم
 فقال من حكم خذاي ندانم او اينجا حكم مني رود او اينجا حكم نيت او اينجا دوس

است حکم چکند یکفر و نه نسخه اخروانه لوقاله من برسم کنم بحکم قال الامام
الحاکم عبدالرحمن ان کان واده فالخلق وترك الشرع وابتاع الرسم لارد الحاکم لا
یکفر و لوقال انا بونی من الثواب والعقاب یکفر و نه مجموع النوازل لوقاله للآخرنا
افریده مکوی یعنی نه گفت و نا بوده جز من لایکفر و لوقاله للآخرنا شاء الله این کار بکن
فقال به ان شاء الله بکنم یکفر و لوقاله لله ان شکبیا حذای یکفر والمختار انه لا یکفر
رجل قال هذا بتقدیر الله فقال ظالم انا افعل بغير تقدیر الله یکفر فیل لمن لم یرض ای
فرا موش کردی حذای یکفر رجل قال للآخر لا تنزل الصلوات فان الله تعالى یواخذک
بذلك فقال ذلك الرجل لوعاقبه الله مع ما به من المرض ومثقه الولد فقد ظلمت یکفر
اؤراة قالت في مرضها او یمنق عیشها باری بدانی که حذای و اجرا آفرید است جنار
برتها و دنیا ی و راجیز نسیب لا تکفر لکنه خطا عظیم و الخج حملها علی هذا رجل قال
لآخر حذای بودی تو بخنایا ف قال الآخر بودی تو بخنایا بودی من نه ان عنی به
الاستغناء من الرحمة یکفر و ان عنی به ان قلبی ثابت بانبات الله غیر مضطرب لایکفر
نوع من رجل قال دیم و ارکاد کنیم و اراد و اریم هذا من کلمات المجوس
و نه هذا رویة الزرق من الکسب و انه محال لان التزوق فی الله تعالى یوزق بکسب و بغير
کسب و لوقاله التزوق من الله و لکن از بنده جنبش خواهد هذا شرک لان حرکة
العبد من الله تعالى و لوقاله تا این دستهار زرمن من بامن است او باری با
من است و اعیج روی که نیاید هذه مخاطبة و لوقاله باحق سر بر کردیم یکفر
و انه ظاهر رجل قال للآخر یک سجده و حذای را کن و یک سجده و لا لایکفر المراد
من السجدة ههنا الشکر یعنی الشکره و اشکره رجل رای اعیج او یرضا فقال له حذای
ترا دید و مرادید ترا چنان افوید و اچه کنایه الصحیح انه لایکفر و **ما یتصل بهذا**
رجل تزوج و لم یحضر شاهدا فقال حذای را و رسول حذای را کواه کردم او ان شکر کان

راکواه کردم یکفر و الفناوی لانه یعقدا ان الرسول و الملك عالم بالغیب بخلاف قوله
فرشته دست رس را فقلت جب را کواه کردم حیث لایکفر لانهما یعلمان فی النصاب و نه
بمجموع النوازل صاحب الهامة فقال یموت الیرض او قال خود بار کوان خواهد شده اوصاح
العققی فرجی من السفر اختلف الشایخ فی کفره و لوقاله حذای می داند که بشادی
و غم توهم چنان ام که بشادی و غم خویش قال بعضهم یکفر و قال البعض ان کان یقوم
بمسائنه و مسرته بالماله و البدن کما یقوم بهما من نفسه لایکفر و لوقاله حذای می داند که
افعل کذا او لا افعل کذا او بونی من الانبیاء او من الملائکة و هو یعلم انه کاذب یکفر
و نه نسخه اخروانه و فناوی القاضی الامام رجل حلف و قال الله یعلم انه ما فعلت کذا
و هو یعلم انه قد فعل اختلف الشایخ فیهم حکم عن الشیخ الامام اسماعیل الزاهد انه قال
وجدت رواية في هذا انه یکفر و کذا لوصی مع الامام الی غیر القبلة عمدا و قال بعضهم لفا
قال الله یعلم انه لم افعل کذا و هو یعلم انه قد فعل لایکون کفرا و الاوله اصح و نه الفناوی
رجل قال ان کنث قلت کذا فانا کافر او یهودی او نصرانی علی الاستقبال یکفر و لیس هذا
مذهب علمائنا بل هو یمین عندنا رجل قال هو یهودی او نصرانی او بونی من الله و رسول
او من الاسلام ان فعلت کذا کان یمینا فان ما شرط هل یصیر کافرا اختلفوا فیهم
و کذا لو حلف بهذا علی امر ما ض بان قال هو یهودی او نصرانی او بونی من الله او من الاسلام
ان کنث فعلت کذا امس و قد کان فعل کان ناسیا لایعلم انه فعل او لم یفعل لم یصیر
کافرا عند الكل و ان کان یعلم انه قد فعل ذلك هل یصیر کافرا قال اکثر الشایخ انه یصیر
کافرا و قال شمس الایمنه الشیخه الاصحح ان الرجل کان یوفی هذا یمینا و لا یکفر به لم
یصر کافرا الا فی الماضي و لاف المستقبل و ان کان جاهلا او کان عنده انه یکفر فی الماضي
یکفر فی الحاله و نه المستقبل لفا بشرط یصیر کافرا لانه لما بشرط و عنده انه
یکفر فقد رضی بالکفر و الرضا بالکفر کفر رجل کفر باللسان طایعا و قلبه مطمئن بالایمان

يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا رجل قال استقبلني ارادوت ان اكفر يصير
كافرا وفي النوازل رجل قال ان كان الله يعلم ان فعلت كذا فهو غير عالم وقد فعل
ذلك الفعل ان قاله لا على وجه الحلف يكفر بما ينبغي ان يحلف بكذا وان حلف فهو عاص
والحاصل ان كل كلمة توجب لفظا ذكرت غير معلقة بالشرط فاذا علفت بالشرط الماضي
وهو كاذب فيما اجزيكفر وروى الحكم الشهيد عن ابي الحسن بن زياد عن ابي
انها لا توجب الكفر وان علفت بشرط في المستقبل لا توجب الكفر لفا حث فيها ويكون
بمينا والمختار ما ذكره الامام السرخسي والامام خواهرزله انه ان كان الحالف جاهلا
يظن انه يكفر بهذا وان كان عالما لا يكفر وقد ذكرنا في كتاب الايمان رجل قال للآخر
بجذائي وباخاك باي توكفر ولوقال بجذائي وباجان سرتوا خلت الشايخ فيه
الفصل الخامس في ما يقال في الانبياء رجل قال لو كان
فلان نبيا لا اومن به او قال لو اراد الله تعالى بعن صلوات لا اصله او قال لو كانت
القبلة هذه اجمة لا اصله هذا كله كفر ولوقال بعث فلان نبيا لا اثمر بآمره لا
يكفر ولو غيبه في الاوليين ان لا يذهب على موجب الاوامر لا يكفر ولو تمنى ان لا يكون
شي من الانبياء نبيا ان اراد به الاحتفاء بذلك النبي او عداوته يكفر ولو عاب
نبيا يكفر وفي مجموع النوازل رجل قال ورايم نيت فقالت امرأة انك تكذب فقال
الرجل لو شهدت الانبياء والملائكة ان لا ماله لي لا تصديقهم فقالت نعم لا اصدقهم
يكفر ولوقال الرجل لو لم تأكل ادم الخنطة ما صرنا اشقياء يكفر ولوقال
ان كان ما وقعنا في هذا اختلفوا ولوقال رجل ان آدم نسي الكبريس فقال رجل ليس
ما جولا به كان بوديم يكفر ولوقال ان كان ما يقول الانبياء حقا يجوزنا يكفر ولوقال
القائز على ملك الموت قال الحكم عبد الرحمن ان كان قال كراهة الموت لا يكفر ولو
قال لعداوة الموت يكفر ولوقال رجل النبوة فطلب رجل المجترة قال بعضهم يكفر وقال

وان قال على وجه الخطأ

بعضهم ان كان غرضه اظهار عجزه وانقصا صلا يكفر وعن ابي الحسن انه قال ان النبي علمه
السلام كان يحب القوم هكذا قاله بحضرة الخليفة فقال رجل انا لا احبته فقال ابو يوسف
ها توبوا بالبطيخ والسيف فقال الرجل استغفر الله فتركه وتاب ويل هذا انه قال بطريق
الاستخفاف ولوقال لشعر محمد عليه السلام شعير يكفر وتاب ويله هكذا انه قال بطريق
الاهانة ولوقال درويشك بعد اوجاني وي ريم ناكه بود او طويل النظر وتاب ويل
الحل ما ذكرنا ولو ذكر حديثنا قال بعض مشايخنا يكفر ومن المتأخرين من قال هذا لفا
كان متواترا ولوقال لابن جبرام زلفه وهرجه خذاي رانيام توبنده است و
اسم الابن محمد لا يكفر رجل قال كلما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابعه فقال ان الامة اين
في اوجه است يكفر ولوقال لآخر اقليم الاطفال فانه سنة النبي عم فقال ذلك
الرجل لا افعل وان كان سنة يكفر بعض السائل في نسخة اخروا في البعض في الصحاح
وفي مجموع النوازل رجل قال چه بكاد ايد سبليت بريكفر والله اعلم
الفصل الرابع فيما يتعلق بالايمان والاسلام وفي الفتاوى
رجل قال انا مؤمن ان شاء الله يكفر من غير تاويل ولوقال لا ادري اخرج من الدنيا
مؤمننا ولا لا يكفر رجل يعص ويقول مسلمة اشكاد بايد كرد يكفر في مجموع النوازل
رجل يكذب قال له رجل هذا له قوله لا اله الا الله يكفر رجل قال للآخر مسلمان ام
فقال له لعنت برتو وبر مسلمة توكفر مجموع اسلم فاعطى شيئا فقال مسلم ليتني
كان كافرا فيسلم صتا عطين شيئا يكفر نصرته اسلم ومات ابوه فقال ليتني لم اسلم الي
هذا الوقت يكفر لانه تمنى الكفر فذلك كفر كافرا اسلم فقال له رجل نواجه برآمد بود
اردين خود يكفر وكذا لوقال روزگار كاري است روزگار مسلمة ودر زيد نيت
يكفر المسئلة في الفتاوى كافرا جاء الرجل وقال اعرض علي السلام وقال الرجل
لفه بانه فلان العالم يكفر وقال الفقيه ابو الليث لا يكفر

اجنبى الخامس فى الاقرار بالكفر صريحا وكناية رجل قال للآخر
 معنى يا خوارزمن فقال له منى اوقال استبلم فقال له لا اوقال لا فرأته يا كافر ففعلت
 هم جنين ام طلاق ورا اوقالت اكرم جنين نيم اى باتو بنا شم اى اوقالت ورا
 نذارى تكفر ولوقالت اكرم جنين ام بدار ورا لا تكفر رجل قال للآخر يا هودى فقال
 لبيك اوقال جهود كير يكفر ولوقاله للآخر قبض الله روحك على الكفر عن ابي س
 انه لا يكفر واليه ماله الصدر القاضى بوهان الائمة رجل علم امرأة التود لبنين على زوجما
 يكفر المعلم قال الفقيه ابو الليث بغى علمها واورها بذلك في النوازل رجل قال انا
 ملحد يكفر ولوقال فوجى كافرا و قال وارك كافر برى آيد لا يكفر ولوقاله
 النصرانية خير من اليهودي يكفر وينبغى ان يقول اليهودية شر من النصرانية رجل
 دعى الى الصلح بين رجل فقال له بت راسحن كنم وابن صلح كنم يكفر ولوقال فلان
 ازم من كافر توبت اوقال چنان دل تنك شدم كه خواستم كافر شده يكفر
اجنبى السادس فى التشبيه بالكفار رجل وضع قلنسوة الجوس على راسه
 قال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين ان كان لضردة البرد او
 لان البقرة لا تغطي اللبن لا يكفر ولا يكون لشار التوراد على وسطه فدخل دار الحرب فقال
 القاضى ابو جعفر الاسترودى ان فعل لتخليص الاسارى لا يكفر ولودخل للتجارة يكفر
 امرأة شذن على وسطها صلا و قالت هذا زنا تكفر ولودخل على راسه شب
 قلنسوة الجوس من العمامة المخناد انه لا يكفر ولبس السواد والسراخى وتعليق
 البانبة لا يهيب الكفر اما لوقال سراخى بندم لغنط لحقه فظن انه يكفر يكفر وكذا
 لوبس السواد او السراخى وقال تنس آمد يكفر رجل قربكة النصارى وهم يشربون
 مع المطرب فقال رسن برميان و بايد بستن و با اين شان در زده و دينا خوش خود
 و او ليك القوم النصارى يكفر معلم قال اليهود خير من المسلمين كثير يفتنون حقوق

معلم صبا نهم يكفر ولوقاله كافرى كردن بهتر از ضيانت كرده افتخ ابو القاسم الصفا
 انه يكفر بجوسيه انخذ دعوة لاجل ولده فاهدى اليه مسلم لا يكفر بخلاف اهداء
 البيضة الى الجوس يوم اليزوز حيث يكفر في مجوع النوازل وفي نسخة اخروا و اجتمع
 الجوسى يوم اليزوز فقال مسلم حبيب سيرة نهاده اند يكفر وكذا لوساله بجوسيا چه
 بشويد ام ساه يكفر **اجنبى السابع فى كلام الفقه والجهال**
 وفي النوازل رجل تمنى ان لا يكون حرم الله الحمر او لا يفرض الله صوم رمضان لا يكفر
 ولو تمنى ان لم يحرم الزنا او قتل نفس بغير حق او الظلم يكفر وكذا كل ما لا يكون
 حلالا في وقت من الاوقات رجل يرتكب الصغيرة فقال له رجل تب فقال مزجه
 كرد ام تا توبه له بايد كردن يكفر ولوقال لظالم تؤذى الله وخلق الله فقال خوش
 مى آرم يكفر رجل تصدق من احوام و يبرجوا الثواب يكفر وعلم به الفقير صوغاه وآمن
 المعطى كفا ولوقال للآخر كل من احلله فقال احوام احب الى يكفر ولد فاسق شرب
 الخمر اول مدق فجاء اقوانه ونذروا الذراهم عليه كفروا ولولم ينثروا الكنهم قالوا مبارك
 باركوا وايضا ولوقال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر ولوقاله حوكمت كبر
 مخدوس مسلمان نيت يكفر رجل قال للآخر ثبت ومع ذلك تشرب الخمر لماذا لا تائب
 قال كسى ان شير ما در شكيد لا يكفر لان هذا استفهام او لتوبة بين الخمر واللبن
 في احب السائل في نسخة اخروا وفي كتاب الحيض للامام الشيخ لو استحل وطئ
 امرأة الحايض يكفر وكذا لو استحل اللواطة من امرأة وفي النوادر عن محمد لا يكفر في
 المسئلين هو الصحيح **اجنبى الثامن فى استحقاق العلم**
والعلماء وفي النصاب من ابغض عالما من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر و
 لوقاله لوجل مصلح ديداروي بنزد من چنان است كه ديدار خود كه يخاف عليه الكفر
 ولوقال سببت بست كرده ي و كند و ري بگردن در افكند اوقال ابن جبه رشت

وناكوادري اين سبيلت سرگردن و سار زيری كلوبستن يكفر و ز نسخه
 اخروان رجل مجلس على مكان مرتفع و يثا لون عنه مسايل بطريق الاستهزاء ثم
 يضربونه بالوسايد وهم يضحكون يكفون جميعا وكذا لو لم تجلس على المكان المرتفع قال
 المصنف ونقل عن استاذي شيخ الامام غزالي الكندي بسم قد ان التثب بالمعلم
 على وجه السحرة ياخذ الخشب ويضرب الصبيان هكذا وفي اخروان قال اجنب الكفر رجل رجع
 من مجلس العلم فقال له على الاثنان مما يقولون رجل آخر ازكشت آمد يكفر وكذا لوقاه
 ورا با مجلس علم جكار او قال من يقدر على لقاء ما يقولون او القى الفتوى وقال مشرو
 است اين اوجه باز نافي فتوى آوردى يكفر رجل قل من طلاق ملاق ندانم
 مداما در كوجكان بخانه بايد يكفر قال المصنف رايت بخط القاضي الامام اب على
 السفي على الفتوى هكذا امرأة قالت لعنت برشوى وانشمدا او قالت فكم احمارة
 است علمك ان اردت به علم الدين يكفر ولو قال للفتية وانشمدا او قال للعلوي
 علويك ان لم يكن قصده الاستخفاف بالدين لا يكفر وان كان يكفر ونقل عن الامام
 الفضل ان فقيها شكاليه وقال قاله رجل في دسده ايجاماندى ورفعه قاله لكتاب
 تركه فامر الفضل بقتله ولو قال وانشمدا ان هان وفعل كافران هان يكفر هذا في
 الفتاوى وفي مجموع النوازل لوقاه رجل درم بايد علم بجكار آيد او قال علم بجكار
 انذر شكك او قال اين هاكم ورا موزن دستان هاست او با و است او ترو ويرا است
 او قال من علم حيل را منكرا ام الكل كفر رجل قاله لآخر لذهب معي الازراء فقال
 الآخر تبارى نروم يكفر ولو قال لذهب الالقاضه فقال تبارى نروم لا يكفر
 ولو قال من شريعت چه دانم او بوسعت ورا بشريعت چكنم يكفر ولو قاله ان كه
 كه سيم سدي قاضه و شريعت كجا بود يكفر ومن المتأخرين من قاله ان عذبه قاضه البلدة
 لا يكفر وفي النصاب رجل قراء على ضرب الدخا والقضب يكفر لاستخفافه بالقرآن رجل

قال المعقبات

قال المعقباتان ليستا من القرآن لا يكفر هكذا روي عن ابن مسعود وانه بن كعب انهما
 قالوا ليستا من القرآن وقال المتأخرون يكفر لانفقاد الاجماع بعد الصدر الاول على
 انهما من القرآن والصحيح القول الاول انه لا يكفر لان الاجماع المتأخر لا يرفع الا خلافا
 في الصدر الاول **اجنب التاسع فيما يقال في القرآن** معلم
 قاله تاقوان آفريده شده است سيم بشبهى نهاده شده است يكفر وقيل لا يكفر و
 قال فرد كواسير يكفر رجل يدخل آية القرآن في الدعابة ويملاء قدحا ويقول وكما
 دهاقا او قاه خانه باكه كوده است جون والسماء والطارق قال الامام ابو بكر
 محمد بن سلمه لحنان يكفر العالم دون اجاهل ولو قال لما في القدر والباقيات الصالحات
 يكفر في نسخة اخروان **وما يتصل بهذا** لو قال ازلا حول جيزى نيابد
 او قال بكاه اندر نتوان شك تن يكفر رجل شرب الخمر وقال بسم الله او قال عند
 الزنا يكفر وكذا لو اكل الحرام ولو قال بعد اكل الحرام الحمد لله اخلفوا فيه وقال
 ليغزى حين جاء بالعمرة وقال عمره را بفلان زن انذر كير ولم يرد به الاستخفاف بالعمرة و
 الحج لا يكفر وقال صليت كثيرا او قرأت القرآن كثيرا فارفت اجمالية عنا فقال بجذاي
 اكربينس نازكتم او قرآن خوانم او قال قوطبان بعد اكر نازكند و كاد بر خود در
 از كند او قال ان الله نقص مني وانا انقص من حقه ولا اصلي يكفر ولو قال لا اصلي
 باورك لا يكفر وقيل لا اصلي ولم يرفضا يكفر وهو الصحيح وقاله بجر كذا درم او
 قاله ودرمان از بهر ما ميكند او قال اين نماز وروزه استاب خاست يكفر ولو قال
 لومضان آمد اين ماه كوران او قاله عند دخول رجب يعقبها انذر افنادم ان قال تهاونا
 بر رمضان او با لواسم يكفر وان اراد به التبع لنفسه لا يكفر واجواب حسن ولو قال
 لا اوى الموقوف غوغا او را على وجه الترد يخاف عليه الكفر ولو قيل لا خير بيانا فلان حارا
 او موزن كينم فقال وي وراجه كوده است اوجه از دوده است اوجه جفا كوده است

الكل في مجموع
 النوازل وفي
 نسخة الخروان
 قيل لا يفرق
 وهو لا يفرق
 الصواب فقال
 لا اصلي يكفر

که ودا او مووف کنم یکف **اجنس العشر فيما يتعلق بالمرض والموت والقيامة** و في مجموع النوازل رجل قال لمن وراء من رضى فلان خرباز فرستاد یکف و لو قال لمن مات جان بخود داد هذا مذهب اهل التناسخ رجل قال لمديونه اعطى دراهم في الدنيا فانه لا دراهم في القيامة فقال دهم دیگر بمن و بان جهان باز خواه او باز و هم یکف کذا اجابت الفضل و کثیر من اصحابنا و هو الاصح و لو قاله و ابا محشر چه کاد او لا اخاف القيامة یکف رجل قال غیره اعطى حق و الا اخذتک يوم القيامة فقال المخاطب تو را کجا بای دران ابنوصی قال الامام ابو بکر البلیخی لم یکن هذا کفرا و لو قاله اگر خدا می بهشت دهمت به تو نخواهم او با فلان به خواهم امدیدار توهم و بهشت به یکف و لو قاله تراهد بنشین تا از بهشت ازان سوز افته قال اکثر اهل العلم یکف و لو قال للآخر دهم الدنيا لتناول الاخرة فقال لا اترك النقد بالنسبة یکف و لو قال با تو بلب دوزخ روم و لکن اندر نیام یکف و لو قاله خور و راه رخنه یکف عند البعض في نسخة اخروان **اجنس الحارثي شرفي الكلاطين واجبابه** و في الفناوی سلطان عطی فقال له رجل یرحمک ربک و قال له رجل لا یقاله للسلطان هكذا یکف و من قال للسلطان زماننا عادل یکف لانه جائز کذا قال الامام علم الهدی ابو منصور الماتریدی و قال بعضهم لایکف و لو قاله لواحد من اجبابه این خدای یکف و لو قاله ای باد خدای اکثر المشایخ علیه السلام لایکف هو المختار و اما السجدة لهؤلاء اجبابه فهو کبيرة یکف قال بعضهم یکف مطلقا و قال بعضهم المسئلة على التفصیل ان اراد بها العبادة یکف و ان اراد بها التحية لایکف قال و هذا موافق لما قال في سیر الفناوی الاصل قال لفا قیل لسم اسجد لک و الا فنلتک فالأفضل ان لا یسجد لانه کفر و الا ففضل ان لا تأت بما هو کفر صورة تقبیل

ایده لو قبل یدرفه و لو قبل ید الآخر کذا کذا عند اصحابنا و عن ابی اس انه لو فعل لرجل من اهل العلم لایکف و قد مر **الفصل الثالث فيما يكون خطأ وفيما لا يكون** و في الاجنس قال ابو صفیة لایضی علی غیر الانبیاء و الملایکة رجل قال للآخر تو کار خدای کن که او کار تو کرد اکثر علی انه لیس بخطأ و لو قال فلان رافضا بدست خطأ و لو قال والذي یقاله في الدعاء قضا بدرا بما یکران المراد منه المقضی و لو قاله یارب این ستم بسند الاصح انه لایکون خطأ و لو قال خدایت نیک کنادی بسبب و الضواب جنایت نیک فرد کناد و لو قاله درویش بدست بست خطأ و لو قال امید خدای است و دیگر بنو خطا المعن علی یزید بن معاویه لا ینبغ ان یفعل و کذا علی حجاب قال یو سمعت عن الشیخ الامام الزاهد قوام الدین الصغاد انه کان یحکم عن ابیه انه یجوز ذک و یقول لا تلعبوا علی معاویة اما لا باء بسبب المعن علی یزید **کتاب الهبة** هذا الكتاب یتمثل علی ثلاثة فصول **الاول** في جواز الهبة **والثاني** في الرجوع في الهبة **والثالث** في مسائل الاحلال والابطال **الفصل الاول** یتمثل علی ثلاثة اجنس **الاول** في هبة العین و في الفاظ الهبة **والثاني** في هبة الدین و في آخرها هبة المهر **والثالث** في هبة من الصغیر **اجنس الاول** و في الاصل و من شرایط الهبة الافراز حتا لا یجوز هبة الشاع فیما یتمثل القیمه کالبیت و الدار و الارض و نحوها و ان کان لا یتمثل القیمه یجوز کالحمام و البئر و الزحاه و لو هب داره من رجلین لا یجوز عندهما و عند فخر یجوز و لو قاله و هبت الدار منكما تلکها لهذا لا یجوز عند ابی و عندهما یجوز و الصدقة علی الفقیرین علی هذا فان وهب رجلان من رجل جاز و لو وهب نصف الدار من رجل ثم قسم و سلم جاز و لو وهب نصف العبد من رجل یجوز قبل هذا قول ابی بناء علی انه لا یرى قیمه الدقیق و لو وهب

وینشاء
فیکف

نصف ثوبين او نصف عشرة اثنان مختلفة زطي وهووي ومروتي او نصف ذوات
مختلفة جاز لانها لا تقسم فان كانت من نوع واحد لم تجز الا مقسوماً وفي الفناوي
لما قال احد الشريكين لصاحبه وهبت منك حصتي من الزمخ ان كان الماله قائما لم يصف
وان استهلك الشريك صح رجل وهب لرجلين درهما صحيحا الصحيح انه يجوز ولو كان
مع درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منها ان كانا مستويين لا يجوز وان كانا
مختلفين جاز والفرق بينهما ان في الوجه الاول الهبة تناولت احدهما وهو مجهول و
في الوجه الثاني تناولت قدر درهم منها وهو متاع لا يحتمل القيمة رجل دفع الى رجل
ثوبين وقال لهما شئت فلك والآخر لا ينك فلان ان بين الذم قبل ان يتفرقا جاز و
ان لم يبين حتما افترقا لا يجوز رجل له على آخر الف درهم نقد بيت الماله والف درهم
غلة فقال له وهبت منك احد المالين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته وفي
الاصل رجل وهب عبده من رجل على ان يعتقه صحته الهبة وبطل الشرط ولو وهب
على ان الموهوب له بالحياد ثلثة ايام اختار الهبة قبل ان يتفرقا جاز ولو ابراه عن الدين
على ان بالحياد ثلثة ايام صح الابرار وبطل الحياد الهبة الفاسدة مضونة بالقبض اما
لاثبت الملك للموهوب له بالقبض والحياد كذا قال الصدر الشهيد في الفناوي في باب
الواو والصدقة الفسدة كالهبة الفسدة **نوع من** وفي المنتقى رجل
وهب جارية لافراة واجارية في الدار وليت بحضرتها فقالت قبلت لم تجز حتما تكون
بحضرتها وفي الاصل لو كان العين عند الموهوب له فوديعة فقال وهبته لك فقال قبلت
وليس ذلك بحضرتها ملكه وهو قبض وفي الزيادات لفا قبض الموهوب له الموهوب
بعد الافتراق ان كان باوه صح وان كان بغيره لا وفي المجلس صح باوه وبغيره
وفي الفناوي لوقال للآخر وهبت منك هذا العين فقبض الموهوب له بحضرة الواهب
ولم يقل قبلت صح ولو لم يقبض ولكنه قال قبضت قال محمد يصير قابضا وقال ابو س

لا يصير قابضا **نوع من** وفي الزيادات لو وهب الدار وفيها متاع للواهب
ثم وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلها حتما وهب المتاع وسلمها اليه
جملة جازت الهبة وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم تجز الهبة وفي المنتقى رجل
وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع الصندوق اليه فهو ليس بقابض رجل تصدق
على ابن له صغير الدار وله فيها متاع او هو ساكنها بعياله او فيها ساكن بغيره ولم يفرغها
جازت الهبة ولو كانت الدار في يد رجل باجارة لم تجز الصدقة وفي الفتاوى رجل
وهب لابنه الصغير دارا والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز ولو تصدق بدار على ابنه
الصغير والابن ساكنها لا تجز عند ابيه وعندهما يجوز وعليه الفتوى وما ذكر في
المنتقى قال محمد والمرأة لفا وهبت الدار من زوجها وهي ساكنة فيها والزوجة
ساكن معها يصح الهبة **نوع من** وفي بيوع الفناوي لو اشترى عبدا ولم
يقبضه حتما وهب من رجل اورهه واوه بقبضه فقبضه جاز وقد ذكرنا في كتاب البيوع
رجل قال للآخر اين غلام تراهبه بشرط القبض ولو قال تراست فاقراود قد مر
في كتاب الاقرار ولو قال جميع ما املكه لفلان فعذه هبة حتما بشرط القبض رجل
دفع الى رجل ثوبا وقال له ابسن نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه دراهم وقال له
انفقها يكون قرضا وفي السير الكبير لوقال المامور دفعها اليه صلة وقال
هو قرض هذا في باب البيابا في الذوق اكتب **الجنس الثاني في هبة الدين**
رجل وهب ديناه على رجل من رجل واوه بقبضه جاز احسانا وان لم ياوره بالقبض
لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه منه جاز والبنت
لو وهبت مهرها من ابيها ان امرته بالقبض صح رجل في يد عبده فديعة فقال له
مولاه فذوهبه منك ولم يقل قبلت حتما مات العبد فانه للواهب ولو قال لغريم له قد
ابرائك من دين الذي لي عليك فلم يقل قبلت حتما مات فهو بري من الدين ولو قال

له الغريم ابراه عماكك على فقال ابراهك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو برئ واصل
هذا ان صبه الدين ممن عليه الدين لا يصح من غير قبول لانه تملك والتمليك لا يتم بالملك
اما ابراه المديون في الدين يصح من غير قبول ولكن يرتد بالرد ولو ابراه الكفيل
لا يرتد بالرد وصبه الكفيل يرتد بالرد والبايع لو ابراه بالشراء فرتد لانه تملك
وليس باستقاط ولهذا كان له حق الرجوع على الموكل وهل يشترط لصحة الرد مجلس
الابراء اختلف المشايخ فيه هذا في شريعتنا في ذكر الامام السرخسي ان صبه
الدين لا يصح من غير قبول من المديون قال المصنف وهذا قول زفر فكانه اختار
قوله وما ذكره في شريعتنا في قول اصحابنا الثلاثة وعليه الفتوى وفي الفتاوى
رجل قال لمكاتبه وصبتك عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب والمال دين
عليه لان صبه الدين ممن عليه الدين يصح من غير قبول وترتد بالرد وبقوله لا اقبل
لم يظهر انتقاض الهبة في حق انتفاض العتق **وما يقتضيه هذا صبه المهر**
وفي الفتاوى رجل قال لا وراة قوله وصبت مهرى منك وهو لا تحسن العربية فقالت
ذلك لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق نعم فيما لو ابراه الرجل اراة حتى لو قالت
طلقت او قيل لرجل قل طلفت اراة او اعتقت عبدي فقال ذلك وقول الطلاق والعتاق
والفوق ان الرضا بشرط جواز الهبة وليس بشرط لوقوع الطلاق والعتاق ولهذا
لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعتاق ولو اكره على الهبة فوجب لا يصح
وقال الفقيه ابو الليث عندي لا يقع الطلاق ايضا لكان موافقا بالجهل رجل قال
للاخر على وجه المزاج صبتك هذا الشئ فقال الاخر وصبت وقال هو قبلت وسلم اليه
جاء وفي مجموع النوازل رجل قال للاخر صبتك فقال الاخر فداي نوباد
او قال ديني نيت لا يملكها وكذا لو قيل لاحد الابنين ان اخاك وصبت مهر الام من
الاب ما تصنع انت فقال هو وى ما را حنان بدري بوءه استكم ما وى رابيا

زاريم لا

زاريم لا يكون هذا ابراه للمهر رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف هذه
صبة جائزة يملكها لفا قبض ولو قال لك حلال لا يكون صبة الا ان يكون قبل
كلام يستدل به على انه اراد به الهبة ولو قال وصبت لك فوجها فصبته يملكها لفا قبض
وفي الفتاوى اراة قالت لزوجها وصبت مهرى منك على ان كل اراة تنزوجها على
تجعل امرها بيدي ان لم يقبل الزوجه الهبة لا يصح الهبة وقد ذكرنا اجواب المختار
انه يصح من غير قبول وان قبل ان جعل امرها بيدها فالهبة ماضية وان لم يجعل
كذلك عند البعض والمختار ان المهر يعود وعلى هذا لو قالت وصبت امرى منك على
ان لا تظلمني او على ان تحبني كذا وان لم يكن هذا شرطا في الهبة لا يعود
المهر رجل منع اراة عن الميراث الا بيمين ثم قال ان وصبت مهرى منك مني بعثتك
الى ابويك فوجب البعض واوصيت بالبعض للفقهاء فلم يبعثها الى ابويها فالهبة
باطلة ولو بعتها لم يذكر في الكتاب وتعليل الفقيه ابو الليث يدل على ان الهبة باطلة
لانها بمنزلة الكراهة بخلاف ما تقدم وفي فوايد شمس السلام لفا خوق اراة بضرب
حتى وصبت مهرها لا يصح ان كان قادرا على الضرب **جنس آخر في الهبة من**
الصغير وفي الفتاوى رجل له ابن صغير فوس له كرمًا ان قال جعلته لابني يكون
صبة ^{ولو قال صبة} ولو قل ^{باسم ابني لا يكون} اوس باسم ابني فالامر مردود والى الصحة اقرب ولو قال
بشمار سرخوش كرم فهو بمنزلة قوله جعلته باسم ولدي وفي نسخة الامام السرخسي
صبة الرجل من ابنه الصغير يصح ويتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضًا بكونه في يده
او في يد موعده او المستعير منه ولو كان في يد غاصب او مرتين او مكرهًا فاسدًا
لم يحنز وهذا لفا علمه واشهد عليه والاشهاد للحمود والاعلام لازم بخلاف
مالها كان الابن بالغًا حيث بشرط قبضه وان كان في عياله والوصية كالأب والام
كذلك ان كان البتيم في عياله ان وصبت به او وصبت له تملك الام القبض وهذا لفا

لم يكن للبصية اب ولا وصية ولا جند ولا وصية هذا المجتهد فذكر الصدر الشهيد ان قول
 في الكتاب الام انما تملك قبض الهبة للصغير لو لم يكن للصغير اب هذا ليس باول لازم
 فانه فذكر في الاصل لو تزوج ابنة الصغيرة من رجل فزوجها يملك قبض الهبة للصغيرة
 ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي المجتهد لو قبض الزوج جاز لو لم
 يكن الاب حيا فلوان الاب ووصيته واجواب الاب ووصيته غاب غيبة منقطعة جاز
 قبض الذي يتلوه في الولاية ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم
 سواء كان الصغير في عياله القابض او لم يكن وسواء كان ذارحم محرم او اجنبيا وان
 لم يكن واحد هؤلاء الاربعة جاز من كان البصية في حجره وعياله ولم يجوز قبض من لم
 يكن في عياله وفي الاصل رجل يقول بتيما وليس بوصية ولا بينهما قرابة وليس لهذا
 البصية احد سواء جاز له ان يقبض ما ذهب له استحسانا ولو اراد الاجنبى ان ينزع
 من يده ليس له ذلك ويسته في تعلم الاعمال وكذا لو ذهب له واعمله وابانه جاز
 قبضه ويستوى ان كان البصية يعقل او لا يعقل وكذا لو كان البصية في عياله الا في
 والتم ولو قبض الصغير بنفسه وهو يعقل جاز قبضه وان كان ابوه حيا
فروع من وفي الفتاوى رجل له ابن وبنت اراد ان يهب لهما شيئا فالأفضل
 ان يجعله للذكر مثل حظ الانثيين عند محمد وعند ابن سبيها سواء هو المختار
 لو رواد الاثار ولو ذهب جميع ماله لابنة جاز في القضاء وهو آثم نض محمد هكذا
 في العيون ولو اعطى بعض ولده شيئا دون البعض لزيادة رثته لا باؤس به وان
 كانا سواء لا ينبغي ان يفعل ولو كان ولده فاسقا فاراد ان يصرف ماله الى وجه
 اخير ويجرمه عن الميراث هذا جزم تركه لان فيه اعانة على المعصية ولو كان ولده
 فاسقا ولا يعطى له اكثر من قوته وما يتصل بهذا وفي الفتاوى رجل وهب
 للصغير شيئا من المأكول يباي للوالدين ان يأكلا منه كذا روى عن محمد رجل اتخذ

ولمة للثمان فاهدي النفس عدايا ووصعوا بين يدي الولدان كانت الهبة تصلح للبصية
 مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان فالهبة للبصية وان كانت غير ذلك
 كالدرهم والدنانير والحيوان ومتاع البيت ينظر الى المهدى ان من اقرباء الاب او
 متعارفه فهو للاب وان كان من اقرباء الام او متعارفها فهو للام وسواء كان المهدى
 يقول عند الهبة هذا للبصية او لم يقل وكذا لو اتخذ الولمة لزفاف بنته الى بيت زوجها
 فاهدي اقرباء الزوج او المرأة وهذا لو لم يقل المهدى اهديت للاب او للام وتغذر
 الرجوع الى قوله اما لو قال شيئا فالقول قوله رجل قدم من السفر وجاء بهدايا
 الى من نزل عنده وقال له اقم هذه الاشياء بين اولادك او بين اقرانك وبين
 نفسك ان امكن الرجوع الى بيان المهدى فالقوله قوله وان تغذر فما يصلح للرجال
 فللأب وما يصلح للنساء فللأزوجة وكذا بين الصغار وما يصلح بكليهما ينظر الى المهدى
 انه من اقرب الزوج او المرأة رجل اتخذ بولده ثيابا ثم اراد ان يدفعها الى آخر ليس
 له ذلك الا ان يبين وقت الاتخاذ انها عارية وكذا لو اتخذ لتلميذه ثيابا فابق التلميذ
 فاراد ان يدفعها لغيره وان اراد الاحتياط يبين انها عارية حتى يمكن ان يدفع
 لغيره والبصية لو عمل من احسانات قبل ان يجري عليه القلم كان الثواب لالابويه
 ولو علمه الوالد تلك الطاعة كان للوالد ثواب التعليم وقيل ثواب الطاعة للبصية و
 لابويه الكل في الفتاوى وفي المجتهد في كتاب المأذون لا باؤس للمرأة ان تصدق من
 بيت زوجها بشيء يسير كالرغيف ونحوه وفي المجتهد رجل وهب لعبد محمور عليه فا
 لقبول والقبض الى العبد دون المولى **الفصل الثاني في الرجوع**
في الهبة رجل وهب لعبد فلان شيئا وهو ذورحم محرم من الواهب فللواهب
 ان يرجع لو كان المولى اجنبيا وان كان المولى ذارحم محرم من الواهب فللواهب
 ان يرجع عند ذهابه خلافا لهما ولو كان المولى والعبد كل واحد منهما ذورحم محرم

فقد محمدان في قياس قول ابي له ان يرجع وقال الفقيه ابو جعفر ليس ان يرجع
في قولهم جميعا وفي الاصل رجل وهب لاجنبية شيئا ثم تزوجها له الرجوع وعلى القلب
لا رجوع واصل هذا ان للواهب الرجوع الا لما منع وهو غانية المحمية بالرحم و
الزوجية والتعويض والزيادة المتصلة والرجوع من ملك الموهوب له وصلا كالهبة
وموت الموهوب له وموت الواهب اما المحمية بغير الرحم كالترضاع وغيره فلا يمنع
الرجوع وفي المتن لو قال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا يمين عليه فان
قال الواهب هي هذه خلف المنكر انها ليست هذه الالب لفاعوض من مال الصغير عما وهب
ان ان الصغير لم يحجز ولو تصدق الموهوب له على الواهب وقال هذا عوض هبتك يكون
عوضا وتغير العوض ان ثابة الموهوب له بلفظ يعلم الواهب انه عوض هبة وفي الرجوع
لا يعود الى ملكه الا بقضاء او رضا كاشفقة الموهوب له لفا وهب الموهوب من آخر
ثم يرجع في الهبة رجوع الاول ايضا الزيادة المنفصلة كالولد من النكاح والسفاح
لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد واجبل ان زاد حين يمين الرجوع وان نقص لم يمنع
داوي العبد الميراث او اجره حتى لو ابراء او كان اعى او اضم فابصر بطل الرجوع
كتب على القراض او ضربا كيد سيفا يمنع الرجوع ولو وهب له دارا فبناها على غير
ذلك البناء وترك بعضها على حالها لم يرجع فيها بسبب البناء في بعضها ولو جعل
الحمام مكنيا او بيتا ان كان البناء على حاله لم يرد يرجع وان زاد بناء او غلق
بابا او جصه او طينه او اصلحه لم يرجع ولو هدم البناء له ان يرجع في الارض و
كذا لو استهلك البعض له ان يرجع في الباقى الكل في الاصل وفي الزيادات يصح
له على مملوك وصية دين فوهب الوضوء للمملوك للبيعة ثم اراد الرجوع في هبة عن محمد
ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع ولا رجوع في الصدقة وفي الفناوى رجل
وهب من آخر تمرا ببغداد فحله الموهوب له الى بلخ ليس له الرجوع في الهبة وفي

العيون ان كانت قيمته في هذا الموضع الذي وهب به اليه اكثر فالجواب ما مر اما
لذا كاننا سواء فيرجع لانه ليس بزيادة رجل وهب من آخر كروبا فقصره الموهوب
له لا يرجع بخلاف ما لو غل له لان القصاص زيادة بخلاف الغل وفي الاملاء لفا
غله او قصره له ان يرجع في الهبة وان غل له لا يرجع لفا كان يزيد ذلك في الثمن
رجل وهب من آخر عبدا كافرا فاسلم في يد الموهوب له لا يرجع وكذا لو كان مسلما
فعلمه التوثان او الكتاب وفي اجناس الناطق ان الموهوب له لو علم العبد انجزا او اكلت
كان للواهب ان يرجع في هبته واحاله ان فادد هشام في الاصل لفاعوض الموهوب له
وقال هذا عوض هبتك او ثوبها او بدلها او مكانها او جزاؤها او كافنتك به او جازيتك
فلا رجوع في الهبة ولا في العوض وان استحق العوض رجوع في الهبة استحققت الهبة
رجوع في العوض فان هلك العوض برجع بمنزله او بقيته ولو استحق العوض وقذاذ او
دت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق
نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقى ويترى الهبة ولو وهب له شيئا
ابتدأ العوضا ففعل واحد منها الرجوع فيما وهب ولو عوضه بعض هبة بان كانت
الهبة الف درهم فعوضه درهمين فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي
وكذا البيت من الدار الهبة بشرط العوض بترى ابتداء بيعه انتهاء حتى لا يجرد عن
التسليم ولا يصح في الشارع وبعد القبض يلزم وينتج حيا والروية وخيار العيب
والرجوع عند الاستحقاق **الفصل الثالث في الحظر والا**
باحة والاحلال وفي الفناوى رجل سيب دابة ضعيفة فاصلحها
انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها فاقتر وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذ
فهي له او انكر لكن اقيمت البينة او استخلف فنكل فهي للواجد سواء كان حاضرا
يسمع هذه المقالة او غايبا فبلغه اخذ قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن

ارسل صيدا وان لم يكن هذا الكتاب فان اختلفا فالقول قول صاحبها موثقه انه
لم يقل لي لمن اخذها والذي يؤكد هذا ما ذكره كتاب المناك رجل اخذ صيدا
في اخل وارسله حاله كونه محرما ثم اراد اخذه له ذلك ولو اصاب الصيد حاله كونه
ارسله وهو محرر ليس له ان ياخذه واصل هذا نشر انك والدرهم وقد ذكرنا في
كتاب الكرايمه قال المصنف ثم اعاد المسئلة في فتاوى بهلالتين وشرطانه
قال لقوم معلومين من شاء منكم فليأخذ رجل قال للآخر لو دخل كرمي وخذ من
العنب فله ان ياخذ قدر ما يشبع به انسان واحد رجل قال لذنت للنس في تمر فخل
ومن اخذ شيئا فهو له فبلغ النس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم فكل رجل
اخرجه اخذ الى مكين فلم يجد فيه فربا لحيار ان شاء ورجع الى مكين آخر وان شاء لم
يدفع لانه لم يخرج عن ملكه رجل دعا قوما الى طعام ففرقهم على اخوته ليس لاهل
هذا الخوان ان يتناولوا الطعام من خوان اخذ الكل في الفتاوى **جنس آخر** وفيه
الاجنس رجل قال للآخر انت في حل من مالي فخذ اعلى الدراهم والدنانير ولو
اخذ فأكهة او ابلا او غنما منه لا يخل وفي الفتاوى لو قال الرجل انت في حل مما اكلت
من مالي او اخذت او اعطيت حل له الاكل ولا يخل له الاخذ والاعطاء رجل قال
للآخر حللت من كل حق هو لك على ففعل وابواه ان كان صاحب الحق عالما به برئ حكما
وعديانه وان لم يكن عالما به برئ حكما بالاجماع واما ديانته فعند محمد لا يبرأ ديانته و
عند ابي يس يبرأ وعليه الفتوى وفي صلح الاصل في باب الصلح في العقار للامام الحسن
ان لا يبرأ عن الحقوق المجهولة جايز عندنا سواء كان الابراء بعوض او بغير عوض رجل
قال للآخر جعلتك في حل الساعة او في حل في الدنيا يصير اكل في اتاعات وفي الدارين
رجل قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك حتاموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والبرائة لا تحتل التعليق ولو قاله رب الدين لزامت فانت في حل فهو جايز لان

هذه وصية وكذلك لو قالت لزوجها الميرض ان مت من مرضك هذا فانت في حل
ميري او قاله فميري عليك صدقة فهو باطل لان هذا مخاطرة وتعليق ولو قال لمديونه
فانا برئ من الدين لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب وفي وصية
الفناوي لو قال للآخر لا اخاك ولا اطلب منك شيئا من مالي قبلك فهذا ليس بشئ
ولو قل بالفارسية تراجل كرم وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال هم
غيرمان خود را بجل كرم يبرأ غرضه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة
وصل يبرأ الزوج عن المهر قد ذكرنا في كتاب الافراد والله اعلم بالصواب

كتاب الوقف

هذا الكتاب مشتمل على سبعة فصول الاول في المقدمة والثاني في نص المتولي
والثالث في صحة الوقف وفيه وقف المشاع ووقف المنقول والزاي
في المجد وما يتصل بها والرابع في الوقف على الاولاد والخامس في الوقف على الفقراء
والسادس في دعوى الوقف والتهادة على الوقف **الفصل**
الاول في شرح الطحاوي الوقف في قول ابن 2 على ثلاثة اوجه في وجه لا يجوز
وهو ما لو وقف داره او ارضه في صحة وان ذكر شروط الصحة وفي وجه يجوز وهو
ما لو وقف في حيوة وجعله وصية بعد وفاة يجوز من ثلث ماله وفي وجه لا يجوز في
ظاهر الرواية وهو ما لو وقف وفرض موته فهو كالوقف في حالة الصحة وروي الطحاوي
عن ابن 2 انه يجوز كالوصية بعد وفاة وفي فتاوى القاض الامام فذكر في الاصل كان
ابو حنيفة لا يجز الوقف ويظهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقاهه عند ابن 2
لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جايز عند الكل الا ان عند ابي يس لفاسخ الوقف
يرزول عن ملك الواقف لا الى ما كان وعند ابي يس يزول بمجرد قول الواقف ولا يجوز
بيعه ولومات لا يورث عنه وعند محمد لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى المتولي

اوال الوقوف عليه وعند ابد يجوز الوقف جواز الاعارة بصير المنفعة الى جهة
 الوقف ويبقى العين على ملك الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه ولا يلزم الا بطريقين
 احدهما قضاء القاض بلزومه لانه مجتهد فيه يسم الواقف بعد ما وقف الى المتولى ثم
 يريد ان يرجع عنه فينازع بخله عدم اللزوم ويخضع الى القاضي فيقضي القاضي
 بلزومه وان حكما رجلا فحكم بلزوم الوقف بينهما اختلفوا فيه والاصح ان يحكم الحاكم
 لا يرتفع الخلاف للقاضي ان يبطله والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابد ان يخرجه
 الوضعية فيقول اوصيت بخله داري هذه او بخله ارض هذه او يقول جعلت هذه الدار
 وقفاً فتصدقوا بخلتها بعد وفاة علي المالكين وكذا لو اوصى بان يوقف بجوز من الثلث
 في قولهم جميعاً وعندها الوقف لازم بغير هذه التكاليف وانس لم يأخذوا بقول
 ابد في هذا اللاتاد المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة وتعمل
 الناس باتخاذ الرباطات والمانات اولها وقف اخليل صلوات الله عليه وعند
 ابدس ومحمد الوقف جائز في صحة او مرضه الا ان ابا يوسف قال يجوز الوقف مشاعاً
 كان او مقراً مسلمة الى المتولى او لم يسم اشترط التابيد او لم يشترط وقال محمد لا
 يجوز الا باستجماع شرائطه وشرائط ثلاث منها ان يكون مقسوماً ومنها ان يكون
 موجبا عن يده مسماً الى المتولى وان يشترط فيه التابيد وهو ان يجعل آخره كسبيل
 خير لا ينقطع ابد فيجوز ولو جعل داره مسجداً يجوز بالاجماع ولا يجوز مشاعاً و
 انما يجوز لفاسمه والتسليم ان يصل فيه جماعة باذان واقامة باذنه عند ابد و
 محمد وكذا لو جعل ارضه مقبرة لا تصح ما لم يسم والسليم ان ياذن الناس بان يقبروا
 فيها الميت وكذا الرباط والكوض والبقايا على هذا لا يصح ما لم يسم والتسليم ان ياذن
 الناس بالندول والاستقاء منه فذلوا واستقوا منه مدة واحدة الكل في شره
 الطحاوي وقال الامام السرخسي طن بعض اصحابنا ان الوقف في جاز عند ابد و

اليه بشيرة ظاهر الرواية فانه قال اما ابو حنيفة فلا يجوز وكف لكن واده ان لا يجعله
 لازماً اما اصل الجواز فتثبت عنده ولو اوصى به بعد وفاته فانه يكون لازماً
 فذكر محمد في السيد الكبير ان الوقف لفا اضيف الى ما بعد الموت فهو باطل ايضا عند ابد
 وهو الصحيح واكثر اصحابنا اخذوا بقولها ثم ان ابا يوسف في قوله الاول ضيق غاية
 التضييق كما هو قول ابد وفي قول الآخر وسع غاية التوسعة ومحمد توسط بينهما و
 لهذا اخذ عامة الشايخ بقوله وكما لا يصح الوقف عند ابد لا يصح جعل الارض مقبرة
 وجعل الدار خانا وحفر البئر سقاية وكذا الفاني بيتاً بمكة للحاج والسقاية والحيض
 والابرار والرباط والقنطرة لا يصح عنده الا جعل المسجد الكل في السيد الكبير فذكر
 هلاله رحمه الله في الوقف انه وجدت في النوار عن ابد انه اجاز وقف المقبرة والطريق
 والقنطرة وفي نسخة الامام السرخسي في القاضي بلزوم وقف لزوم ونفذ قل و
 لو خان الوقف ابطال وقفه ولم يتسره القضاء يذكر في صدك الوقف ان يبطله قاض
 او وال فهذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية من تبايع ويتصدق بنمها على الفقراء
 لفا تداعت الى الخراب فلا يفيد للوارث الدفوع الى القاضي وابطاله والوصية تحتل التعليق
 بالشرط والطريق كشاً التسجيل وقضاء القاضي بنفاذه او يكتب في آخر صدك الوقف
 وقد رفع الى قاض من القضاة فنفذه والطريقان الاولان اصح وتامه ينظر في
 خزائن الوقفات رجل وقف محدوداً ثم باعه وكتب القاضي الشهادة على صدك البيوع
 لا يكون هذا قضاء بصحة البيوع ونقض الوقف هكذا افتت شمس الاسلام الا وزجدي
 وهذا لفا كتب الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيوع بان كتب اقر البايح اما لفا كتب
 شهد بذلك والصدك باع جميعاً جائزاً صحيحاً كان حكماً بصحة البيوع وبطلان الوقف
 واصل هذا في بيع اجماع الصغير واما لفا اطلق القاضي واجاز بيع وقف في غير مسجد
 هل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو اطلق لوارث الوقف

تجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث فلا اصابه الوقف و
 قضى القاضي بعهة البيع حكماً بطلان الوقف وفي الفتاوى رجل اراد ان يخذ دارة
 وقفاً على الفقراء التصديق ثمنها على الفقراء افضل ولو كان مكان الدار صيغة
 فالوقف بها افضل لان التصديق بالثمن في الدار للفقراء والصيغة انفع من الثمن
الفصل الثاني في نصب المتولي وما يملك وما لا يملك
 بناءً في فصل المسجد وفي الفتاوى طالب التولية في الاوقاف لا يولى وكذا من
 طلب القضاء وفي الفتاوى لصوى لومات المتولى والواقف حتى الراي في نصب
 القيم الى الواقف لا الى القاضي فان مات الواقف فوصيته اولى من القاضي وان لم يكن
 له وصية فالراي الى القاضي وفي الاصل القاضي لا يجعل القيم من الاجانب بل
 من اهل الواقف وفي الفتاوى ان كتب صك الوصية والمتولى ولم يذكر فيه جهة
 وصايتها وجهته توليته لا يضح هذا الصك لان الوصية قد يكون وصية الاب وقد يكون من
 اجده وقد يكون من الام ومن القاضي والمتولى قد يكون من الواقف وقد يكون من
 جهة القاضي واحكامهم مختلفة فان كتب انه وصي من جهة احكم او متولى من
 جهة احكم ولم يسم القاضي الذي نصب والذي ولاء جاز لانه صار جهة توليته و
 وصايتها معلومة ويمكن معروفة في الجملة لفا وفي تاريخ نصب وصينا ومتولينا فاذا لم
 يكتب لم يعرف طريقه فلم يصح وكذا لو كتب انه وصي من جهة الشرع وعلى هذا لفا
 اجتنب الكتاب القضاء في المجتهد ان كالوقف واجادة المانع وعيد فوك فكتب فيه
 وقضا قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي جاز فان القيم فاجتمع اهل
 المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير القاض فانفق المتولى في المسجد بالمعروف حكاه
 المشايخ في جواز هذه التولية والمختار انه لا تجوز ولا يضمن ما انفق من مال المسجد
 الموقوف عليهم لفا نصبوا متولياً جاز والاولى الرفوع الى الحكم والمتاخرين قالوا

الاولى ان لا يرفعوا الاموال الى الحكم والاصح انه لا يجوز نصب المتولى في السنتين ولا بد
 من القضاء ولا يشترط حضرة الموقوف عليهم بخلاف ما لفا جعل وصياً بصيه حيث
 يشترط حضرة البصيه على ما ذكرنا في كتاب القضاء الوقف لفا شرط في الوقف الولاية
 لنفسه واولاده في غل القيمة والاستبدال لهم وما هو من نوع الولاية فاخرجه من يده
 الى المتولي جاز ولو لم يشترط الولاية لنفسه واخرجه من يده قل محمد لا ولاية
 للواقف والولاية للقيم وكذا لومات وله وصية لاولية لوصيته والولاية للقيم وقال
 ابو يوسف الولاية للواقف وله ان يعزل القيم في حياته ولفا مات الواقف بطل ولاية
 القيم بناء على مسألة التسليم الى المتولى فانه لفا شرط الواقف ان يكون هو المتولى
 فعند ايس الواقف والشرط كلاهما صحيحان وعند محمد وهداه الوقف والشرط
 باطلان وسبب تمام هذا الفصل الثالث فان جعله فيما في حياته وبعد موته فيجوز
 يصير وصياً ومشاخ بلخي يفتون بقول ابيس وقال الصدر الشهيد والفتوى
 على قول محمد رجل وقف صيغة واخرجهما من يده الى قيم ثم اراد ان ياخذ ما منه
 ان شرط في الوقف ان اليه العزل والاخراج فله فوك وقد مر وفي الاصل ذكر في
 وقف عمر رضي الله عنه ولست في المتولي ان يا كل بالمعروف وان يوكل صديقاً له غير
 متموله وعلى رضي الله عنه لم يستثن ثميناً فيه دليل على ان كل ذلك واسع الاستثناء
 وعدمه للمتولى ان يا كل بالمعروف كما ان الامام يا كل من بيت المال ولو فيه التميم ذلك
 في ماله لفا عمل ولكن لا يكون له ان يوكل غيره ممن ليس في عياله الا لفا شرط
 الواقف كما ذكره العمر فلو فرض القاضي للمتولى ه يازمه فذلك له من الدخول لا بعد
 ما فضل من الخبز وهذا لفا كان قد ارجى المثل وان كان على راس القيم المشرف ليس
 ان يتصرف ولو نصب خادماً في المسجد ان شرط الواقف في وقفه حل له الاخذ والا
 فلا وفي فتاوى شمس الاسلام الواقف لفا افتقر واحتاج الى الوقف يرفع الى القاضي

حتا يفسخ ان لم يكن مستجدا **الفصل الثالث في صحة الوقف وفكاه وفيه وقف لمنقوله والمشايع** وفي الحواشي
رجل ذهب له شئ فقال ان وجدة فلله على ان اقف ارض على ابن السبيل فوجده
هل يجوز ان يقف على وارثه في حيوة وصحة او على اقربائه الذين لا يرثون منه قال
هذا نذر فاذا لزمه جاز ان يقف على ما اراد ولا يجوز على من لا يجوز له ان يعطيه زكاة
ماله فان وقف على ولده جاز في الحكم ونذر باق ولو قال ان مت من مرض هذا
فقد وقف ارضي فم ان براء من مرضه فاراد ان يبرح فيه عن ذلك ويبيعها فله ذلك
ولو مات من مرضه لا يصير وقفا وتعلق الوقف بالشرط لا بالصح ولو قال لفامت فاجعلوا
ارضي وقفا يجوز لليرى ان لو قال ان دخلت الدار فقد جعلت ارضي وقفا لم يجز
ولو قال ان دخلت الدار فاجعل ارضي وقفا جاز وفي مختصر القدوري لو اعلق
الوقف بموت صح بان قال لفامت فقد وقفت داري على كذا لفا وقف على ان
بالجناد ثلثة ايام عن ابيس ان الوقف صحيح والشرط باطل وقال هلاله يوكلاهما
باطل وفي الفتاوى رجل قال ارضي صدقة كان هذا نذرا بالتصدق حتا لو تصدق
بعينها او بقيتها على الفقراء جاز ولو لم يذكر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضي هذه
وقف او جعلت ارضي هذه وقفا او موقوفة او جعلت ارضي هذه صدقة فانه يكون وقفا
على الفقراء عند ابيس قال الصدر الشهيد ومشايعه بلخ يفتون بقول ابيس ونحن
نفقه بقوله ايضا مكان الوقف هذا لفا لم يذكر الفقراء اما لفا ذكر فقاه ارضي هذه
موقوفة على الفقراء وكذا في الفاظ الثلثة يكون وقفا عند ابيس ولا يشكل وكذا
عند هلاله لانه زال الاحتمال بالتخصيص على الفقراء هذا لفا لم يذكر التابيد فان
ذكر بان قال ارضي هذه موقوفة مؤبده على الفقراء وكذا في الفاظ الثلثة صار وقفا عند
جميع مجيزي الوقف لانه استجمع الشرايط الا ان في هذه الفصول التسليم الى المتولي ليس

بشرط عند

بشرط عند ابيس وعند محمد شرط ويقول محمد يقف هذا لفا لم يصف الى ما بعد الموت
فان اخاف قد ذكرنا في المقدمة فلو تصدق بقيتها جاز هذا لفا لم يقف على ان بعينه
فان وقف على ان بعينه بان قال ارضي هذه موقوفة على فلان او على ولدي او على
فراتيه هم حصون لم تجز الوقف عندهم هذا لفا لم يذكر مع الوقف الصدقة فان
ذكر بان قال ارضي هذه موقوفة صدقة على فلان او على ولدي او على فراتيه جاز الوقف
والغلة له مادام حيا فاذا مات هو تصرف الى الفقراء رجل قال صيغتي هذه للسبيل
ولم يزد على هذا لا يصير وقفا الا لفا كان القايل من ناحية يفهم اهل تلك الناحية
بها الوقف المؤبد بشرائطها ولو قل وقف ارضي هذه او جنتها او حرماتها
او هي موقوفة او موقوفة فهذا باطل ولو قال للان بعينه وقفها لك او جنتها
او هي لك وقف او جنتها باطل الا عند ابيس فان عنده هذا تملك منه فيتم
بالتسليم اليه وقوله وقف او جنتها باطل لفا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا
اخرى لفا شاء ذلك فيكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابيس
وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها ارضا اخرى مكانها وعند محمد وعلاله الوقف
جائز والشرط باطل وفي واقعات القاض الا امام فخر الدين خان قول هلاله مع قول ابيس
قال وعليه الفتوى لان هذا شرط لا يبطل الوقف لان الوقف يحتمل الانتقال من ارض
الى ارض فان ارض الوقف لفا غصبها غاصب واجرى عليها الماء حتا صارت بحرا لا يصلح
للدراعة يضمن قيمتها وينتري بقيتها ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا مكانها وكذا
ارض الوقف لفا قل نزلها بآفة فصارت بحرا لا تحتمل الدراعة او لافضل غلتها
من مؤنثها ويكون صلاح الوقف في الاستبداله بارضا اخرى ولو قل الواقف على
ان يبيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى صح الوقف لافضل لافضل لان الاولى تعينت للوقف
فتمنحها يقوم مقامها في الحكم ولا يجتاز الى مباشرة الوقف بشرط في الثانية العبد

الموصى بمخدمته لان ان لفاقتل خطاء واخذ قيمته واشترى بها عبداً فربثت حق
الموصى له بالخزنة قيمه من غير تجديده الوصية ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض
ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو وقف
على ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار في الفتاوى ولو شرط
في الوقف ان يبيعه ويجعل ثمنه في وقف افضل منه له ان يبيعه ولا يبيعه الامام الحاكم
لكن ان رآه الحاكم لفن له **نوع من** في كتابة الضك وفي الفتاوى اشارة قيل لها
اجعل هذه الدار وقفا على المسجد على انك متا احتجت اليها بتبعينها فاجابت و
كتب الضك بغير هذا الشرط وقيل لها فعلنا واشهد عليها ان ترضى عليها الضك
بالفارسية وفي جمع وتشهد على ذلك صاد وقفا وان لم يقوا بالفارسية فلا وكذا
لما كتب الضك بالعربية والوقف فصيح بحسن العربية وقضى الضك عليه وكتب في
الضك عليه وقف صحيح واقر بما فيه لا يقبل قوله لو قال وقفت على ان يكون بيعي جازيا
فيه ولم اعلم ان الكاتب لم يكتب في الضك هذا الشرط لانه اقر بوقف صحيح واقوف
مع هذا الشرط لا يكون صحيحا وعلى هذا الضك البيوع والاجارة لفا قاله الباي والاجر ما
علمت المكتوب في الضك رجل وقف صيغة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا واخطا
في الكتبة اكدوه فكتب حدين كما كان وحدين بخلاف ما كان قاله ان كان اكدان اللذان
غلط في فكرهما من ذلك الجانب لكن بين تلك اكدود وبين تلك الصيغة ارض غيره
او كرمه او دار لغير الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف وان كان
اكدار الذي سماه ليس يوجد في ذلك الموضوع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان
يكون صيغة مشهورة مستفينة عن التحديد فيجوز الوقف رجل اراد ان يقف جميع نصيبه
من قرية من القرى وامر بكتابة الضك في مرضه فنسب الكاتب ان يكتب بعض اقربة من
الارضين واكروم ثم قرئ الضك على الواقف فكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف

جميع نصيبه

جميع نصيبه في هذه القرية وهو كذا كذا اقدارها على فلان بن فلان وبين حدوده ولم يقوا
القوا الذي نسى الكتاب فاقر الواقف بجميع ذلك لم يصرف ذلك وقفا الا لفا علم انه
اراد بذلك جميع ماله المذكور وغير المذكور فذلك معلوم حينئذ يصير الكل وقف
اريت ان كان في هذه الصيغة برب الاحكام مع الحمامات هل يدخل المكتوب من الصيغة
في الوقف وهل يجوز وقف الحمامات قال نصير ان كان الوقف في صحة وقد اخبر عن
مراده انه اراد بجميع المذكور فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لومات ان كان الوقف
وقد كان مخبر عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم واما برب الاحكام فارجوان يجوز
يكون الاحكام تابعة لبرجها لكن هذا لفا كانت الحمامات في البروج وقت الوقف رجل في
يديه صيغة جاء رجل ولغى انها وقف وجاء بضك فيه خطوط عدوله وحكام قد انقضوا
وتغايروا وطلب من الاحكام القضاء به قال لا يعتمد على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم
بذلك وكذا لو كان لوج مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضيه مالم يشهد
الشهود على الوقف **جنس آخر فيما يصلح الوقف عليه وفيما لا يصلح**
يصلح وفي الحادي قال ابو حنيفة لفا وقف مالا لبناء القنطرة او لاصلاح الطرق
او لطف العتود او لاختار الغايات او لثراء الكفان لفقراء المسلمين لا يجوز ولا اجل
المساجد جاز لان العادة لم تجز بهذا بخلاف ما لفا وقف لاجل المساجد فانه جائز لجريان
الوقف به رجل وقف داره على فقراء مكة او على فقراء قرية معروفة ان كان الوقف
في حيوة وصحة وهم يحصون لا يجوز الوقف وان كان الوقف بعد موته وهم يحصون
لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية والوصية لقوم يحصون يجوز حتى لفا انقضوا صادر
ميراثا عنهم وان كان لا يحصون يجوز سواء كان الوقف في حالة احيى او بعد الموت لانه
وقف مؤبد رجل وقف ارضه على عمادة مصاحف موقوفة لا يصح لانه لا عرف فيه
رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة على اتمهات اولادي او قال على عبدي فالوقف

باطل هذا قول هلال وفي الغناوى لو وقف على امهات اولاده الامن تزوج فلما شئ
 لها فترجبت ثم طلقها زوجها لاشئ له الا الاستثنى من الاستثناء فقال لمن
 تزوج ثم يطلقها وفي وقف اخصاف لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا
 على النفس او على بنى آدم او على اهل بغداد فاذا انقضوا فهي على الساكنين او على الزمن
 والعيان فالوقف باطل فذكر اخصاف مسئلة الزمن والعيان في موضع آخر وقال
 الغلة للساكنين فلا تكون للزمن والعيان وكذا لو وقف على قراءة القرآن او على
 الفقهاء فالوقف باطل وفي وقف هلال الوقف على الزمن والمنقطعين صحيح قال
 شيخنا رحم الوقف على معلم المسجد الذي يعلم الصبيان فيه لا يجوز وقال بعض مشايخنا
 يجوز لان الفقير منهم غالب قاله شمس لا يمانه كان القاضي الامام يقول على هذا القياس
 لفا وقف على طلبه علم كورة كذا يجوز وان لم يشترط فقرهم لان الغالب فيهم الفقر
 قال الامام السرخسي الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر مصرفا فيه تنصيص على الفقر
 والحاجة فالوقف صحيح سواء كان يحصون او لا يحصون وقول يحصون اشارة الى ان الثابت
 ليس بشرط وقد ذكرنا املا في قب واما ذكر مصرفا يستوي فيه الغنى والفقر يعني ذكر
 استماتنا وله الغنى والفقر لفا يحصون بصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون
 فهو باطل الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتاني فحينئذ ان كانوا يحصون
 فلا غنى والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقراهم
 دون اغنيائهم وكذا لو وقف على الزمن فهو على فقراهم ولو قل على الجهاد
 او على الغزى او في الكفان المودة او حفر القبور او غير ذلك مما ينسبها حاز كالوقف
 على الساكنين قال المصنف الوقف على الكفان المودة او حفر القبور يخالف ما تقدم
 فيفتى بهذا انه يجوز وفي وصايا المنفق عن ابي اس لفا اوصى بثلاث في اكفان
 المسلمين او حفر قبور المسلمين فهو باطل ولو اوصى بثلاث في اكفان فقراء المسلمين او

كانواع

حفر مقابرهم

او حفر مقابرهم يجوز ولو وقف على ابن السبيل يجوز ويكون لفقراهم ولو وقف ارضه
 على اصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شفيعي المذهب لفا لم يكن في طلب الحديث ويدخل
 اجمع لفا كان في طلب الحديث والوصية على هذا الوقف على اقرباء النبي عليه السلام
 جائز وان كانت الصدقة لهم لا يجوز وفي وقف الامام خواجه زلف وفي الفتاوى
 الوقف على اهل بيت النبي عليه السلام لا يجوز ولو قال ماله لاهل بيت النبي عليه
 السلام وهم قوم يحصون يجوز ويصرف الى اولادها طمعه رضي الله عنها فصار الوقف
 وصدقة النطوع على بيت النبي وم روايتان وفي وقف اخصاف الوقف على الصوفية
 لا يجوز وفي فوائد شمس الاسلام الا ان جرد الوقف على صوفية فانه لا يجوز وعن
 شمس لانهم اهلوا انه يفتى بانه يجوز الوقف على الصوفية واخره القاضي الامام
 على الحنفى الرواية من وقف اخصاف انه لا يجوز على الصوفية والعيان فوجعوا الجواب
جنس آخر في وقف المشاع وقف المشاع لا يجوز عند محمد وبه
 يفتى ولو دفع الى القاضي فقصى بحوازه جاز عند الكل ولو وقف نصف احماس
 جاز لانه مشاع لا يحتمل القسمة فصار ككتب المشاع فيما لا يحتمل القسمة ثم فيما يحتمل
 القسمة لفا قصى القاضي بحتة فطلب بعضهم القسمة لا يقيم عند ابي وبتهم انون
 وعندهما يقيم واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الارباب وارادوا القسمة لا
 يجوز حانوت بين اثنين وقف احدهما لضيب واراد ان يضرب لوجه الوقف على باب
 فمنعه الشريك الآخر ليس له الضرب الا لفا امره القاضي بذلك وهذا على قياس ابي
 وهو اختيار مشايخ بلخ واما على قول محمد وهو اختيار مشايخ بخارا فلا يثارة هذا
 ارض بين شريكين وقف احدهما لضيب مشاعا جاز عند ابي ولو افتحا
 فوقع لضيب آخر الواقف في موضع لا يجب عليه ان يقفه ثانيا لان بالقسمة تغير
 الموقوف وان اراد الاجتناب على الاختلاف يقف المقسوم ثانيا فلو كان الارض

لنوقف نصفها ثم اراد القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما يقبض ثم يقسم وان لم يبيع
ورفع الى القاضي ليأمر ان يبا بالقسمة معه جاز **جنس آخر في وقف**
المنقول وقف المنقول تبعاً للعقار جاز بالاجماع بان جعل ارضه وقفاً مع
العبيد والثيران الذين يعملون فيها وبصر المنقول وقفاً تبعاً للعقار واما وقف
المنقول مقصود ان كان كراعاً او سلاحيماً يجوز والكراع حبس الخيل والابل وفيما
سوى ذلك ان كان شيئاً لم يجز التعارف بوقفه كالثياب والحيوان ونحوه عندنا وان
كان متعارفاً كالقأس والقدر والبخارة ونحوها وما يحتاج اليه من الاواني
والقدور في غسل الموتى والمصاحف قال ابو يوسف لا يجوز وقال محمد بن حنبل لا يجوز
عامة المشايخ منهم الامام الشافعي وقف الكرداد من الحمام والدار وغيرهما لا يجوز
البعوض وفيه شره الطحاوي والبعض في وقف هلال ثم وقف المصحف لفا وقف المصحف
على اهل المسجد لقراءة القرآن ان كانوا يحصون يجوز وان وقف على المسجد جاز و
يقراء في ذلك المسجد وفي موضع آخر ولا يكون مقصوداً على هذا المسجد واما وقف الكتب
كان محمد بن سلم لا يجيزه ونصير بن يحيى يجيزه ووقف كتبه والفقهاء ابو جعفر
بجيزه وبه نأخذ رجل وقف بقعة على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسمها يعطى
ابناء السبيل قال ان كان في موضع يغلب ذلك في اوقافهم رجوت ان يكون جازاً
وعن الانصاري وكان من اصحاب زفر فيمن وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او ما
يوزن لا يجوز ذلك قاله نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما
في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه مضاربة او بضاعة
كالدرهم فعلى هذا القياس هذا الكرم من اكنة وقف على شرط ان تقضى للفقراء الذين
لا يزرل ان يزرعوه لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض لغيرهم من
الفقراء ابداء على هذا السبيل يجب ان يكون جازاً قاله ومثل هذا كثيرة في الذي وناحية

وما وندوا لأكسية واسترة الموتى لفا وقف صدقة ابداء الله جاز فيدفعه الاكسية
للفقراء فيشتقون بها في اوقات لبسها وهذا يدل على جواز ما بينا من اكنة واملت
الموتى فيكون موقوفاً في تلك السبل المسائل الثلاث في الحادي رجل وقف ثوراً على اهل
قرية لانتزاء بقوتهم لا يصح رجل جعل فوسه للسبيل على ان يمكه مادام حيوان
امكه للمجهول ذلك لانه لو لم يشترط كان له ذلك لان اكل السبيل ان يجاهد عليه
وان اراد ان ينشفع به في هذا ذلك لم يكن له ذلك وصح جعله للسبيل ولا يوجب فوسه
السبيل الا لفا اكنة في نفقة فواجب بقدر ما ينفق وهذه المسئلة دليل على ان
المسجد لفا اكنة في النفقة يوجب بعضه بقدر ما ينفق عليه وقف العلمان والحواري
على مصالح الرباط يجوز لفا زوجه القاضي او السلطان جارية الوقف يجوز ولو زوجه
عبد الوقف لا يجوز ولو زوجه امة الوقف من عبد الوقف لا يجوز جنابة الوقف
في ماله الوقف **نوع منه** رجل قاله في مرضه جعلت نزل كرمي وقفاً او قال
جعلت غلة كرمي وقفاً وفي الكرم ثم او لم يكن بصير كرمه وقفاً بثمره ان كان وقفاً
وعن هلال فيمن وقف ارضاً وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف كما لو وقف صنعة
فيها الثيران والعبيد ولم يذكر الثيران والعبيد لا يدخل الثيران والعبيد في الوقف قال
الفقيه ابو الليث وبه نأخذ قال ابو بكر الاسكافي ان لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف
دخل والافلا ما لم يذكر رجل وقف داراً فيها حمامات يخرج من تدخل في وقفه
الحمامات الا اهلية قال الفقيه هذا بمنزلة ما لو وقف صنعة مع الثيران والعبيد جاز
كذا فعل على رض الله عنه وفي الحادي سبيل ابو القاسم عن غرس في الوقف من ماله
ومات قاله ان غرس من غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيئاً فاه غرس بماله
ان ذكر انه غرس للوقف فهو له وان لم يذكر شيئاً فهو عنه ميراث وسبيل ابو بكر عن
وقف نخوة باصلها والشجرة ما ينشفع باوراقها وثمرها قاله الوقف جاز وينشفع بثمرها

ولا يقطع اصلها الا ان يفد اغصانها فان لم ينفتح باوداقها وثمرها فانها تقطع
ويصرف ثمرها قال الوقف جليز على سبيله فان بنت ثانيا والاغرس مكانها وسئل
ابو القاسم عن نخوة وقف يس بعضها وبق بعضها قال ما يس منها فبيله سبيل
غلتها وما بق متروكة على حالها واما بيع الاشجار الموقوفة مع الارض فلا يجوز قبل القطع
كبيع الارض وبعد القطع يجوز هكذا نقل عن الفضل وقال ايضا الاشجار الموقوفة لفا كانت
غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع لانها في الغلة والمثمرة لم يجوز بيعها الا بعد القطع كبناء
الوقف والباب لا يجوز بيعه قبل القطع فذكر هلاله في وقفه لو تصدق ارضا صدقة
موقوفة بثمرها لا يدخل الثمرة في الوقف قياسا وتدخل استحسانا ويؤثر بالتصدق بها
كمن قال تصدق ارضي بثلثها وثمرتها على المالكين ولما لم يتم بثمرها فالارض موقوفة
والثمر للواقف في قول ابي حنيفة ولم يحكم عن غيره خلاف والشرب والطريق ومسيل الماء
يدخل الصدقة الموقوفة وان لم يتمها مقبرة عليها اشجار ان كانت نابتة قبل اتخاذ
الارض مقبرة والارض مملوكة لها ما لك جعلها مقبرة فالاشجار باصلها على ملك رب الارض
يصنع الورثة بالاشجار ما شاؤا لان الشجرة لا تدخل تحت الوقف كالزرع وفي رواية
تدخل نصار في الشجرة روايتان وكذا اصل الشجر لان ذلك الموضع لم يدخل تحت الوقف
وان كانت الارض مواتا لا مالك لها فاصلها على حالها القديمة هذا كله لفا كانت الاشجار
نابتة قبل اتخاذها مقبرة ولو بنت بعد ذلك لا يخفى اما ان علم غارسها او لا يعلم ان علم
كانت للفارس وان لم يعلم لها غارس فالحكم للقاضي ان يبيعها وصرق ثمنها الى عمارة
المقبرة له ذلك لانه لفا لم يعلم الفارس كانت بمنزلة الوقف لا يبرى ان الشجرة لفا بنت
في ملك انسان ولا يوفى بها غارس كانت ملكا لصاحب المحل كذا اذا راجل قال هذه الشجرة
للمسجد لا نصير للمسجد حتى يسلمها الى قيم المسجد ولو غرس نخوة المسجد فالشجر للمسجد
ولو غرس في ارض موقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول الفارس تعا هذه فالشجر

للفارس وله رفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارثا للوقف ولو غرس في
طريق او على شط نهر العامة او على شط اخوض القديم فالشجر للفارس وله رفعها لانه
ليس له ولاية جعلها للعامة رجل غرس نخوة على شط اخوض اهل قرية ثم قطعه بعد ذلك
ثم بنت اشجار من عروقها فالشجر للفارس هذا في كراهة الفناوى والبناء في وقفه
رجل باع من ارض الوقف اشجارا ثم اجر ارض الوقف ان باع من وجه الارض لا يجوز
لا يجوز وان باع الاشجار بوقتها دون الارض ثم اجر الارض مدة معلومة ولم يكن
الاجارة طويلة جاز وقد ذكرنا في كتاب الاجارات وسيلة في فصل المسجد وفي مجموع
النوازل اشجار في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان لم يكن وقفها على جهة اخرى فان تدخلت
حوايط المقبرة الى الخراب لا يصرف الوقف اليه بل الى ما وقف عليه ان عرف رجل غرس
ثلاثة في المسجد فكيف لا يجوز صرفها الى عمارة بيتر هذه السكة فان قاله الفارس وقفها
عليها فالظاهر يكذب ولا يجوز له الصرف الى حاجته نفسه والى البئر وما يتصل
بما ييل الفصل الاقوار بالوقف رجل في يده ارض اقوة صحت انها
وقف صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقواره وهو وقف وقول هذه الارض
وقف اقوار بالوقف وقوله ارض هذه صدقة موقوفة ابتداء وقف يراعى شرائط
الوقف فيه **الفصل الرابع في المسجد واوقافه وما ييل**
وفي الفناوي ارض وقف على مسجد والارض بمنح ذلك المسجد واراد ان يزيدوا في
المسجد شيئا من هذه الارض جاز لكن يرفعون الارض الى القاضي ليأذن لهم ومستغل
الوقف كالدار والكانون على هذا ولو كان بمنح المسجد ارض لرجل وضاق المسجد على
الناس يؤخذ ارضه بالقيمة كرها مسجد ضاق عن اهله وبجنبه طريق العامة لا بائس
بان يلحق بالمسجد من الطريق وفي فناوى القاضي الامام قوم بنوا مسجدا واحتجوا
ان مكان بتسح المسجد فاخذوا من الطريق وله ضلوه في المسجد لفا كان يضرب باصحاب

الطريق لا يجوز والافلا باء سبب ولوجعل من المسجد طريقا قد ذكرنا في كتاب الكراهية
اهل لو اذادوا يجعلوه الرحبة مسجد او على القلب او يحولوا الباب او يحرقوا له بابا
لهم ذلك ولو اختلفوا بنظر ايهم اكثر ولاية له ذلك المتخذ لصلوة الجنازة او لصلوة
العيد حكمه حكم المسجد حتماً تجنب المساجد كذا اختاره الفقيه ابو الليث وفيه اختلاف
الشافعي واما المتخذ لصلوة العيد فاختار انه مسجد في حق جواز الاقتداء وان
انفصل الصوف وفيما عدا ذلك فلا رفقاً بالناس النوم في المسجد مباه وقد مر
كتاب الصوم مسجد مبني اراد رجل ان ينقض وبينه ثانياً احكم من الاول ليس له ذلك
وتأويله لئلا يمكن الثاني من اهل تلك المحلة اما لاهل المحلة ان يهدموا وتجددوا بناؤه
ويؤشروا حصير ويلتقوا القناديل لكن من ماله انفسهم اقام من ماله المسجد فليس لهم
ذلك الا بالاقاضى وقال في الاجناس قال ابو حنيفة لاهل المسجد ان يضعوا اجباب
للماء ويلتقوا القناديل لكن هذا لئلا يؤذي المسجد بان فان عرف فهو اوله وكذا امر الا اذا
والاقامة والامامة وولد الباء وعشرة من بعده اوله من عيبتهم رجل يبيع مسجداً
في سكة فنارعه بعض اهل السكة في عمارة وفي نصب المؤذن والامام فاختار ان الباء
اوله وفي العمارة الباء اوله بالاتفاق فان اراد القوم من هو اصله من ذلك المؤذن
والامام فهم اوله لان ضرر ذلك ونفعه يرجو اليهم وفي فناء القاضى الامام
كان الباء اوله بالعمارة من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذا
لونا رعه اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك في الباء الا ان عيبت هو لذلك
رجلاً وعيبت اهل السكة رجلاً آخر اصله من عيبت الباء فحينئذ لا يكون الباء مسجد تجنبه
ماء انك حايط المسجد من ذلك الماء ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا الامر القاضى ليأمر
اهل الهند باصلاحه حتى لا يضرهم حايط المسجد ضمنوا قيمة ما انهدم لانه
لما شهد عليهم صاروا متلفين بترك الاصلاح مسجد تجنبه فارقين وبجايط ضرر

بين فارد القيمة او اهل المسجد ان يتخذ من ماله المسجد حصناً تجنب الحايط لدفع الضرر
عن المسجد من ماله الوقف ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز وان كان الوقف
على عمارة المسجد لا يجوز قال المصنف قال الشيخ الامام ظهر الدين الوقف على عمارة
المسجد وعلى مصالح المسجد سواء مسجد بابه على مهتب الريح فيصيب المطر باب المسجد
فشق على الناس دخول المسجد فللقائم ان يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف
لئلا يمكن فيه ضرر على اهل الطريق والمتولي ان يشتري من غلة وقف المسجد ستما يصعد
على سطح المسجد لتطيينه وكذا يعطى الذي يكتسب النبلج او الذاب وينقله عن المسجد و
هل يشتري المتولي عمارة قال لا وان كان الواقف ذكر في الوقف ان القيمة يشتري عمارة
وان اشتري ضمن لان الجنازة ليست من مصالح المسجد وبينه المنارة من ماله المسجد
فاما شراء الدهن والحصير واكتيش من ماله الوقف ان قال الواقف بفعل
القيمة ما يرى المصلحة للمجديسه ذلك وان لم يوسع وجعله لعمارة المسجد وبنائه
ليس له ذلك وان لم يوف شرط الواقف ينظر الى ما قبله ان كانوا يشترون منه الدهن
والحصير واكتيش له ان يفعل والا فلا رجل قال جعلت حجرة لدهن سراج المسجد
ولم يزد على هذا صارت الحجرة وقفاً على المسجد لئلا ستمها المتولي وليس للمتولي ان
يصرف غلتها الى غير الدهن وفي الفناء ويصرف المتولي لئلا تنفق على فناديل المسجد
من وقف المسجد فانه يجوز ان يترك سراج المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء
ولا يترك في جميع الليل في موضع جرت العادة كمسجد بيت المقدس ومسجد البقيع عليه السلام
واما النذير سراج المسجد لئلا يضعوا السراج لاجل الصلوة لالباء سبب ولو وصغوه
غير الصلوة لالباء سبب في ثلث الليل ايضاً مسجد له اوقاف مختلفة لالباء سبب للقيم
ان يخلط غلتها فان حزن حانوت منها لالباء سبب بعمارة من غلة حانوت آخر سواء كان
الواقف واحداً او مختلفاً الفاضل عن وقف المسجد يشتري مستغلاً للمسجد حانوتاً

اوداداً والمشرى بماله الوقف لا يلحق بالدور الموقوف هو المختار ولو دفع منزلاً من
 المشرى بماله الوقف الى العون ليسكن فيه يكن له لفاعلم بذلك هذا في باب البناء والاول
 في باب السين وفي فتاوى القاضى الامام هذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا
 دفع الى العون او الى الامام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى ويكره
 للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل متولى المسجد ليس له ان يحمل سراية المسجد الى بيته
 وله ان يحمل من البيت الى المسجد قيم الوقف لئلا يدخل جزءاً في دار الوقف ليرفع من
 غلته له ذلك لان الوقف لو انفق من ماله على اليتيم ليرجع من ماله اليتيم له ذلك وكذا
 القيم والاحتياط ان يبيع الجزء من آخر ثم يشترى لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف
 المتولى لئلا ينفى في عرصته الوقف ان كان من ماله الوقف يكون للوقف وكذا من ماله
 نفسه لكن ينفى للوقف فان بنى لنفسه ان اشهد كان له ذلك وان بنى ولم يذكر شيئاً
 كان للوقف بخلافه لاجنبه قيم وقف طلب منه اخراج واجبات وليس في يده شيء من
 ماله الوقف فاراد ان يستدين ان امره الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره
 تكلموا فيه والاصح انه ان لم يكن له بد منه يرفع الامر الى القاضى حتا يأمره بالاستدانة
 هكذا قال الفقيه ابو الليث واما اقراض ما فضل من الوقف قال في وصايا النوازل رجوت
 ان يكون ذلك واسعاً لئلا كان ذلك اضراراً للغة من امساكه فان فضل من غلته فصرف
 الفضل الى احواله على ان يروه لئلا احتاج الى العادة قال لا يفعل ويتنزه غاية التنزه
 فان فعل مع ذلك ثم انفق فيه رجوت ان ذلك يراه به عما وجب عليه وفي فتاوى الفضل
 قال يراه مطلقاً ولو خلط دراهمه بدراهم الوقف صار ضامناً وطريق خروجه عن
 الضمان الصرف في حاجة المسجد او لدفعه الى الحاكم رجل في يده ارض وماء للفقراء بفضل
 الماء في النهر عن الارض لا يعطيه احداً بل يرسله في النهر ليصل الى الفقراء المتولى لئلا
 يوقض الاصل في عهده لا يصح اما السلطان لئلا يوقض او المسجد في عالم فله ان ينصب

متولياً

متولياً وفي باب الواو المتولى لئلا يوقض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز
 المتولى لئلا يوقض الى غيره لا يصح ولو اجر يصح ان كان باجر المثل اما لا يملك استئجار
 الارض للمسجد طويلة وكذا اجارة اجارة طويلة وقد ذكرنا في كتاب الاجارات
 فلو استأجر اجيراً بدرهم فوائق واجرمته درهم يضمن جميع ما دفع اليه والا جارة
 وقعت له حوائت وقف عمارتها للآخر فانه صاحب العماراة ان يستأجر العروة باجر مثلاً
 ان كانت بحاله لورفعت العماراة يستأجر بالكنز مما يستأجر كلف بدفع العماراة وتوابع
 من غيره قيمة الوقف ورهنة لا يجوز **جنس آخر في الوقف لئلا يوقض**
 وفي الفتاوى لئلا يوقض القوة التي فيها المسجد وجعلت فزارع وحزب المسجد ولا يصلح
 فيه احد فلا باس بان يأخذ صاحبه وبيعه وهو قول ثمة وعند ابي اس لا يعود الى
 ملك البناء ولا الى ورثته وهو مسجد ابدى قال المصنف وهذا بناء على ان
 اقامة الصلوة في المسجد ليس بشرط لصيرون في مسجد عند ابي اس فلا يكون شرطاً
 لبقاء مسجد وعندهما شرط وقد ذكرنا في المقدمة وان لم يورث بان المسجد وبني
 اهل المسجد مسجداً ثم اتفقوا على بيعه واستعانوا بثمنه في حق المسجد الآخر لا باس
 اما الفاعل باينه فليس لهم ان يبيعه وانما يعود الى ملك البناء في كتاب الاجناس
 وعلى هذا لو كفن ميتاً ثم اقترع سبع عداد الكفن الى ملك صاحبه وكذا لو علق قنديل
 او بيط حصيد او بوارى في المسجد في حزب المسجد واستغنى عنه عادت هذه الاشياء الى ملك
 صاحبها والصحيح من مذهب ابي اس انها لا تعود الى ملك متخذها بل يؤول الى مسجد آخر
 او يبيعها قيم المسجد لاجل المسجد وقال محمد في الفرس لئلا يجعله حبس في سبيل الله
 وصار بحيث لا يستطيع ان يركب يباع ويصرف ثمنه الى صاحبه او ورثته كما في المسجد
 وان لم يعلم صاحبه ولا ورثته يشترى بثمنه فرس آخر يغنى عليه ولا حاجة الى احوالهم و
 لوجعل جنازة وملاء ومغتل يقال بالفارسية تن شوى حوض متين وقفاً في محلة

فما اهلها كلهم لا تود الـ الورثة بل تحمل الـ مكان آخر اقرب الـ هذه المحلة فلو صح هذا
من محمد فهذا رواية في الحصيد والبوارى انها لا يعود الـ الوارث وهكذا نقل عن
الشيخ الامام شمس الائمة اهلوا في المسجد او حوض لفا حرب ولا محتاج اليه لتفريق الناس
انه يصرف اوقافه الـ مسجد آخر او حوض آخر وفي فئاوي النسي بيع عقار المسجد لمصلحة
المسجد لا يجوز وان كان باو القاضى وان كان خرابا فاما بيع النقص فيصح ونقل شمس
الائمة اهلوا انه يجوز للقاضى والمتولى ان يبيعه ويشترى بها كانه آخر وان لم ينقطع و
لكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع وقد روى عن محمد لفا ضعفت الارض الموقوفة
عن الاستغلال والقيم بمقدار ثمنها ارضا اخرى اكثر ربحا كان له ان يبيعها ويشترى
بثمنها ما هو اكثر ربحا وفي الفئاوي قيم وقف خاف من السلطان او من وارث ان يغلب
على ارض وقف يبيعها ويتصدق بثمنها وكذا كل قيم لفا خاف شيئا من ذلك له ان يبيع
ويتصدق بثمنها قال الصدر الشهيد والفقوى على انه لا يبيع وما يوافق هذا ما
روى الامام السرخسى في السيد الكبير في باب الكسرة في الفرائض فذكر مسئلة ثم قال
وبهذا يتبين خطأ من يجوز استبدال الوقف والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتي بجواز
الاستبدال ثم رجع عنه وقف انهدم ليس له من الغلة ما يمكن عمارة الوقف به بطل
الوقف ورجع نقض البناء الـ الوقف ان جيتا والـ الوارث ان كان ميتا قال الصدر
الشهيد في الفئاوي فيه وفي حبس هذه المسائل نظر وعلى هذا حانوت وقف
احترق السوق والحانوت وصار بحاله لا ينفع ولا يستاجر بشئ البتة بخبره من الوقفية
وكذا في حوض في محلة حرب وصار بحاله لا يمكن عمارتها واستغنى اهل المحلة فهو لواقف
اولورثته وان كان لا يعرف واقفه فهو لقطعة حشيش المسجد لفا خرج من المسجد ايام
الربيع ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولا بأس برفعه والانتفاع به
ولورفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً يضمن بوارى المسجد لفا صارت

خلقا ويسعى

خلقا واستغنى اهل المسجد عنها وقد بسطها انسان ان كان الذي بسطها حيا فهي له
وان مات ولا وارث له قال في الفئاوي ارجوا ان لا بأس ان يدفع اهل المسجد الـ فقير
او ينفقوا بثمنها في شراء حصيد آخر وكذا لو كان الذي بسطها حيا يفعل ذلك وقال الصدر
الشهيد لفا كان ميتا يفعلون باذن الحاكم وبياع الكعبة لفا صار خلقا لا يجوز اخذه
ولكن السلطان يبيعه ويستعين على او الكعبة ولو شرط الواقف في الوقف الصرف
الـ امام المسجد وبين قد يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل له
وكذا الوقف على الفقراء امام المسجد لفا اخذ الغلة فذهب
قبل مصحح السنة لا يسترده منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت احصاد فان كان
الامام وقت احصاد يوم في المسجد يستحق وصاد كالجزية وموت القاضى في خلال
السنة **الفصل الخامس في الوقف على نفه واولاده**
واقربائه وفي الاجناس لفا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسه كان
باطلا وفي البرامكة لفا جعل ماله صدقة موقوفة على ان غلته في ما شئت ان
ينفق على نفه وعياله جاز الوقف والشرط فاذا انقضوا صارت للمساكين وان
لم يخرجها من يده وفي وقف هلال في ارض هذه موقوفة على ان غلته في ما عشت
لا يجوز وفي وقف الانصارى ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى بحج غلته
على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز واذا مات هو يجعل في الفقراء وفي وقف
انضاف كذلك الـ قوله على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلهم ابدى
ما تناسلوا فاذا انقضوا فلهي على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابن مس
جنس آخر في الوقف على الاولاد رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة
على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يتولى فيه الذكر والانثى الا ان يقول على الذكور
من ولدى فحينئذ لا يدخل فيها الاناث ولفا جاز هذا الوقف فمادام يوجد واحد

من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فاذا لم يبق واحد من البطن الاول يصرف الغلة
 الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولد الصلب ولد
 الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترك في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن
 عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية و
 به اخذ هلال فيكون انحصاف عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر
 الرواية وفي السير الكبير ما يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة
 على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد بنيه يشتركون
 في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه
 ولد البنت قال هلال لا يدخل وكذا لو قال ارض هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي
 الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي لفا وقف
 على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والاناث من ولده فاذا انقضوا فهو لمن كان
 من ولد الابن الواقف دون ولد بنت الواقف ولو قال على اولادهم واولاد
 اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قاله هلال
 لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير
 الكبير لفا قاله اهل الحرب امنوا على اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين والبنات
 قاله الامام الرضا لان ولد الولد اسم لمن ولدته ولده وابنته ولده ومن ولدته
 ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما لفا قاله على ولدي فان ثمة ولد البنت لا
 يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول
 ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند
 اصحابنا فذكر هلال في الوقف لفا قاله وقفت داري على ولدي وولد ولدي الذكور
 من ولد البنين والبنات يدخلون في الوقف رجل قاله وقف ارضي على ولدي وقفا

واخوه للفقراء فوات ولده قاله ابو القاسم يصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد
 ولده ولو قال على ولدي وولد ولدي واخوه للساكنين يصرف الغلة الى ولده وولد
 ولده فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد ووجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا
 يصرف الى البطن الثالث وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي وولد ولدي
 فذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدما ما تنسلوا ولا يصرف الى الفقراء
 ما بقى واحد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر ذكر هلال في وقفه لفا ذكر
 الواقف ثلثة بطون يكون الوقف عليهم وعلى من سفل منهم والاقرب والابعد فيه
 سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم بعدهم
 على ولد ولدي او يقول بطنا بعد بطن مخنيذ ببدء بما بدأ به الواقف لانه لفا ذكر
 البطن الثالث فيتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من
 قرب بخلاف البطن الثاني لان الوسطة له واحد رجل وقف صنعة على ولدي وقال
 في صدقة موقوفة عليهما فاذا انقضت فني على اولادها ابدما ما تنسلوا قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لفا انقض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف
 الغلة الى الولد الباقى والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى
 اولاد اولاد الواقف لان الواقف انما جعل لاولاد الاولاد بعد ما انقض البطن الاول
 فاذا مات احدهما يصرف النصف الى الفقراء وفي واقعات القاضي الامام فخر الدين خان
 رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخوه للفقراء فوات بعضهم يصرف الوقف الى الباقى
 فان كان ما تو ايصرف الى الفقراء لانه ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم
 فقال على فلان وفلان وجعل اخوه للفقراء فوات واحد منهم فانه يصرف نصيب
 هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان هناك وقف على اولاده ويموت
 احدهم بقاء اولاده وهما وقف على كل واحد منهم وجعل اخوه للفقراء فاذا مات واحد

منهم كان نصيب للفقراء رجل وقف صيغة على ولده وليس له ولد لصلبه ولد لابن
قد ذكرنا ان الغلة تصرف الى ولد الابن فان حدث بعد ذلك للواقف ولد لصلبه
قال الفقيه ابو جعفر يصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك
ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف وهذا قول هلال وبه
اخذ مشايخ بلخ وقال يوسف بن خالد استحق يدخل تحت الموجود يوم الوقف واراد هذا
اخلف ولو قال ارضه هذه صدقة موقوفة على من يحدث من الولد وليس له ولد يجوز فاذا
ادركت الغلة قسمت على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة
ان جاءت به لانه من ستة اشهر وان جاءت اربعة او اتم ولده بولد بعد مجيء الغلة لا قل من
سنة اشهرين اكرمهم هذا الولد في هذه الغلة وفي الفناوي لو قال ارضه هذه صدقة
موقوفة على ولدي واولاد اولادي تصرف الى اولاد اولاده ابدما تنسلوا ولا تصرف
الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم
الولد حيث يشترط ان يذكر ثلاثة من البطون حتا تصرف الى اولاد الاولاد ابدما تنسلوا
ولو وقف صيغة على امرأة واولاده ثم ماتت المرأة لا يكون نصيبها لابنها خاصة لفا لم
يكن في الوقف شرط ان مات منهم رد نصيب الى اولاده فيكون نصيبها مردودا في الجميع
ولو وقف ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم يصرف الى الباقية من
اولاده فان ماتوا يصرف الى الفقراء ولو قال ارضه هذه صدقة موقوفة على بني ولد
ابن فصار عددا مستحقا ولو لم يكن الابن واحد فنصف الثلث للابن والنصف الآخر
للفقراء وليس اسم الابن كاسم الولد فانه لفا وقف على ولده وله ولد واحد كان جميع
الغلة له ولو كان له اولاد قسمت الغلة بينهم ولو قال ارضه هذه صدقة موقوفة
على بني ولد بنون وبنات قال هلال رحمه الله هم في الوقف سواء وعن ابن ابي ان ذلك
للبنين دون البنات قال بعض المشايخ من بني عتيق ولو قال على بني وليس لبنون وله

بنات فا

بنات فالغلة للفقراء وكذلك لو قال على بنات وله بنون فالغلة للفقراء وكشي للبنين و
لو كان الوقف باسم الولد دخل فيه البنون والبنات الكل في مختصر وقف هلال وبه ولو
قال على ولدي وولد ولدي ابدما تنسلوا ولم يقل بطننا بعد بطن كفن قال كلما مات احد
كان نصيب من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده
وولد ولده ونسله بينهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا
ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى
الذي مات من ولد الصلب فما اصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده وبصير لولد هذا
الميت سهم الذي جعل له الواقف وسهم والده ولو قال على ولدي وولد ولدي و
نسلهم واولادهم ابدما تنسلوا على ان يبداء في ذلك البطن الاعلى منهم ثم بالبطن
الذي يلونهم الى آخرهم بطننا بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان
نصيب من الغلة لولده وولد ولده ونسلهم ابدما تنسلوا على ان يقدم الاعلى فكلما
حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا ولا ولد ولا نسل ولا عقب كان نصيب
من هذه الصدقة من بعده مردودا الى اصل هذه الصدقة وفي الفناوي رجل وقف
ارضا على اولاده واولاد اولاده ابدما تنسلوا وآخره للفقراء وله اولاد اولاد قسم
بينهم على السوية لا يفضل الذكر على الانثى وكذا لو لم يوقف على شرط الواقف
والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية ولو قل ارضه هذه موقوفة
بعد وفاة علي ولدي وولد ولدي ونسلهم فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لان الوصية
للوارث لا يجوز وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فيقسم
الغلة على كل سنة على عدد رؤسهم فما اصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما اصاب ولد
الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتا يثابوا كهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض
ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد على الباقية من ولد الصلب فما

اصاب البلاء من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة للحياء ولما حوت كل من كان حيا
عند موت الواقف هذا في الفتاوى في باب الباء وفي وقف هلاله لفا وقف على بعض
اولاده فذكر فيه وقف في حياته وبعد وفاته هل يصير قوله بعد وفاته وصيته للوارث
حتا يوجب صدق الوقف عند ابيه اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يوجب الصدق
وحصل ذلك على ذكر التابيد ولهذا جرت العادة بكتابة ذلك في صدق الوقف ورضي قال
وقفت هذه الصيغة على ولدي وولد ولدي ابدان ما تسلكوا ومات قال ما كان ذلك من
حصته الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصته عيز الوارث جاز الوقف من الثلث
في قول ابيه وابنه وزفر واحسن رحم الله لان وقف المريض وصيته فلا يجوز للوارث ويجوز
لغير الوارث من الثلث رجل وقف صيغة على فقراء اولاده فاذا عي احدتهم منهم الفقراء قال
الفقيه ابو بكر البائي لا يعطى له شيء من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي قال ارض
هذه صدقة بعرو فاة على الساكنين وهو يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال
هلاله لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا كان الوقف في صحة ولم يصف الى ما بعد الموت
فحينئذ يرفع المتولى الى اولاد الواقف شيئا الى كل واحد منهم اقل من مائة درهم وهم
احق بذلك من ساير الفقراء فان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولى رجل قال ارض هذه
صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس لولده الاحتياج واحد قال الامام
الفضل يصر نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فعيل له فان اعطى القيم نصف
الغلة فقيرا واحدا قال يجوز على قول ابيه لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس
رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة على اولادى العوراء وعلى اولادى العميان كان
الوقف لهم خاصة دون عيزهم ويعتبر العور والعميان من ولده من يوم الوقف الى
يوم الغلة وكذا لو قال ارض هذه صدقة موقوفة على اصاغ ولدي بمغى صفاد ولدي
كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر الاحتقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند

وجود الغلة ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة على ولدي الذين يكونون البصرة فالغلة
سكن البصرة دون عيزهم ويعتبر ساكن البصرة يوم وجود الغلة وكذا الوقف على
الفقراء من ولده يعتبر الوقف عند وجود الغلة لان الصغير وان كان يرضول ولكن يرضوله
يرضوله ذوالا لا يعود فكان ذلك بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقر وسكن البصرة لانه يحتمل
العود بعد الزوال الموقوف عليه لفا اراد ان يكن في دار الوقف عليه ليس له ذلك
في فوائد شمس السلام وفي فوائد الفضل في رجل وقف منزلا له على ولديه وعلى اولادها
ابدان ما تسلكوا ثم ان احد الولدين طلب من الآخر من المهايات وابنه الآخر الا ان يضربا وسط
المزحل حايطا فيمكن هذا ناجية والآخر ناجية قال الامام الفضل ان لم يوص
الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان كان الواقف اوصى لهما بالسكنى
كان لكل واحد منهما ان يكن نصف المنزل بغير مهايات رجل وقف ارضه وقفا
على اقوام معينين فاذا والمهايات فيا فخذ كل واحد منهم بعضا يزرعها لنفسه قال
ان كان التولية لعيزهم فدفع المتولى فزارعة جاز وان كان التولية اليهم او الى عيزهم
فاخذوا احد منهم بعضا ليزرع لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم وحق
الوقف في ان يبداء بغلة الوقف للمعاودة والموت فلا يجوز الا ان يدفعوها الى عيزهم
فزارعة ان كانت التولية لهم ولو وقف صيغة على ابنة وابنة فاذا احدها قسم
الصيغة ليدفع لغيره مزارعة قال ابو القاسم الصفادى قسمه الواقف لا يجوز ويدفع
القيم كل الارض فزارعة ولا يدفع واحد من الارباب شيئا فزارعة وانما يكون ذلك للقيم
فان اراد الواقف ان يقسم الارض الموقوفة ويعطى كل واحد من الذين الوقف
عليهم يزرعها فيكون له دون ساير شركائه الا لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل
الوقف بذلك فالوقف وفعل ذلك كان لاصل الوقف ابطاله وكذا لو اوصى منهم ولو
فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك لمن اتى بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يكن

يكون احدا بغير اجر رجل قال ارض صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان صح نصفه وهو حصته
فلان وبطل حصته نفسه ولو قاله على نفسي ثم قاله على فلان او قاله على فلان ثم على
نفسه لا يصح منه ولو قاله على عبدي وعلى فلان فهو بمنزلة قوله على نفسي وعلى فلان
والمدير كالعبد ولو قاله على نفسي وولدي ونسلي فالوقف كله باطل لان النسل مجهول
فلا يدري حصته ووقف المجهول باطل **الفصل الثاني في الوقف على**
الفقراء وفيه الوقف على قرابة وعلي جيرانه رجل قال ارض صدقة موقوفة
على اقاربي او على قرابتي او على ذوي قرابتي قال هله يصح الوقف ولا يفضل الذكور انثى
ولا يدخل فيه والد الوقف ولا جده ولا ولده ^{في الجدة} ولا بنته ولا بنت بنته ولا بنت بنت بنته
اجدة واجدة وولد الولد لا عند ابيه يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم من الوقف
ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قولهما لا يعتبر الرحم المحرم من الوقف ويدخل الجدة
واجدة من قبل الآباء والامهات اقصى ابائهما في الاسلام رجل قل ارض صدقة
موقوفة على اقرب قرابتي وله اخت لاب وام وبنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
اوله وان سفلت لانها من صلبه فيكون اقرب من التي من صلب ابيه ولو قل ارضي
صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او على فقراء بلدي يصح الوقف ويصح الغلة من كان
فقيرا وقت وجود الغلة في قول هله وعليه الفتوى ولو قاله على من افتقر من ولدي
قاله محمد في الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت
وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا وفي الفتاوى لفا
جعل ارض صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فأتوا بعض قرابته او احتاج الوقف
ان احتاج الوقف لا يعطى له من تلك الغلة شي عند الكل فعند هله لا يدخل
لانه لو شرط الوقف ان يأكل ما دام حيا لا يصح الوقف عنده وعند ابيه وس
ان صح ذلك الشرط لا يحل بدون الشرط ولو احتاج ولده ذكر اخصاف انه يعطى وان

كان الوقف في الصدقة ولم يكن مضافا اليه ما بعد الموت الصرف الى ولد الوقف افضل
ثم الى موال الوقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره ايهم اقرب الى الوقف مصره ومزلا
كذا ذكره الناطق في واقعة وهله في وقف غيره يعطى اقل من مائة درهم ولا يصرف
اليه كل الغلة وان صرف الكل لا يصرف في كل الارمان اما لفا وقف على فقراء قرابته
يصرف جميع الغلة اليهم وان كان يصيب كل واحد منهم اكثر من مائة درهم وفي النوازل
في كتاب الوصايا رجل وقف وقفا وشرط ان يقسم المتولى بين فقراء قرابته وقل
في آخره يعمل القيم في ذلك برأيه فللمتولى ان يفضل بعضهم على البعض لفا ذكر فيه يعمل
الوصي فيه برأيه عقيب فكر القيمة متصلا به رجل وقف على فقراء اقربائه المسكين
في بلد كذا فانقل اقرباءه من تلك البلدة ان كانت اقرباءه مما يحصون لا ينقطع و
ظيقتهم وان كانوا لا يحصون ينقطع فبعد ذلك ان بقى هناك منهم احد صرف الكل
اليه وان لم يبق صرف الكل الى الفقراء ولو انهم رجعوا الى تلك البلدة ثانيا يعود و
ظيقتهم ثم اعاد المسئلة في الفتاوى وقاله لا ينقطع مطلقا رجل وقف على فقراء
جيرانه في القيس وهو قول ابيه يكون الوقف لفقراء جيرانه المداصقين وفي الا
سحان وهو قول ابيه وقد انه يكون الوقف لكل فقير يجمع مسجد المحلة يستوي
فيه السكن والملك وان كان السكن غير الملك كان الوقف للسكن دون الملك
ويدخل المكاتب والصبيان والسيوان ولا يدخل فيه امهات الاولاد والمدبرون و
العبيد ولو كان للوقف جيران وقت الوقف فانقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا
دورهم وانقل اخرون بعد ادراك الغلة قبل احصاء الجواز فاعتبر فيه فقراء
جاده وقت قيمة **الفصل الثالث في الدعوي والشهادة**
وفي النسخ صاحب الاوقاف لفا اراد ان يسمع الدعوي في امور الاوقاف ويقضه بالبنة
والتكوله ينظر ان ولاية السلطان ذلك نصا او عرفي ولا جاز لانه صادر كالتقاض

المولى والا فلا وفيه ايضا رجل لوعى ان هذه الارض وقف عليه لايجمع وانما يجمع
الدعوي من المتولى وفي الفناوى قال يصح والفناوى على الاول رجل باع ارضا
ثم قال ان كنت وقفها ان قاله في وقف على لا يصح هذه الدعوي وليس له ان يحلف
اما لو اقام البينة فقبل كما يشهد واعلى علق الامة من عذر دعوي الامة تقبل
فكذلك ههنا تقبل وان لم يصح الدعوي هو المختار وكذا لو لوعى المشتري على بايعه ان
هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال بعضهم يقبل البينة وينقض البيع عند
الفقيه ابن جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل لان البايع يناقض
والاول اصح ولو لم يقبل في وقف على ذكر النسخة في فناواه انه لا يجمع هذه الدعوي اصلا
والمتولى لفا لوعى فكذلك يصح وان لم يكن فتم متول ينصب القاضى متوليا فيخاصم
فيثبت الوقفية فيشترى المشتري الثمن من بايعه رجل له ارض وقف فجاء اثنان وعرضاها
فادعى لواقف فاقام البينة تقبل ويرد عليه بالاتفاق اما عند ابنه فلعدم صحة
الوقف وعند محمد لعدم التسليم وعند ابنه لان الوقف اوله باصلا حها والتولية
له رجل لوعى كوما فيد رجل فاقرا المدعى عليه انه وقف الكوم بشرائطه وليس
للمدعى بينة واراد تحليفه ان حلف لنا فخذ الكوم لو نكل لا يحلف وان حلف لنا فخذ
القيمة لو نكل يحلف وقد روي في كتاب القضاء صيغة فيد رجل وصيغة اخرى فيد آخر لوعى
عليه رجل ان هاتين الضيعتين وقف جده على اولاده واحدا الرجلين غايب فاقام المدعى
البينة على الحاضر ان شهد الشهود انهما ملكا الوقف وقفهما جميعا وقفوا واحدا ففكر
شرائطه فانه يقضى القاضى على الحاضر يكون الضيعتين وقفها وان شهدوا انه وقفهما وقفها
متفرقا يقضى بوقفية الصيغة التي فيد الحاضر محسب رجل لوعى داد فيد رجل انها
ملكه باصلا وبنايتها فانكرا المدعى عليه ولوعى انها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام
المدعى البينة وقضى له بذلك وكتب السجل ثم اقرا المدعى ان اصل الداد وقف

٣٠٣
والبناء له بطل دعواه واحكم والسجل رجل وقف ذمته صيغة ومات فجاء رجل
لوعى ان الصيغة له فاقر بعض الورثة او استخلف فنكل قاله الفقيه ابو جعفر لا يصدق
الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث المقر المولى قيمة حصته من الصيغة من
تركة الميت فيقول من يرى العقد مضمونا بالعقب دار موقوفة على اخوين غاب احدهما
وقبض الحاضر غلتهما سبع سنين ثم مات الحاضر وتركه وصيا ثم حضر الغايب وطلب
الوصى بنصيب من الغلة قاله الفقيه ابو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
كان للغايب ان يرجع في تركة الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيما الا ان الا
اجرا جميعا فكذلك وان آجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر ولا تطيب له بل يتصدق
بما قبض من حصته الغايب ارض فيد ورثة اقروا ان اباهم وقفها وسخى كل
واحد منهم وجها غير ما سخي صاحبه فالقاضى يقبل اقراهم ويصرف حصته كل واحد
منهم في الغلة الى الوجه الذي اقروا وولاية هذا الوقف للقاضى يولي من شاء
وان كان في الورثة صغيرا وغايب لا يقضى القاضى في حصتهم حتا يدرك الصغير او يحضر
الغايب **جنس آخر في الشهادة على الوقف** الشهادة على الوقف
بالتسامع جارية عند عامة المشايخ ان كان الوقف مشهورا متقادما وعلى شرائطه
فلا ولو شهدوا انه وقف ولم يذكروا الوقف ذكره الفناوى الصوى انها تقبل
لها كان قديما لكن قاله ينبغي ان تقبل وكذا لو ذكروا الوقف ان لم يبينوا المصروف
تقبل ويصرف الى الفقراء وقد ذكرنا في كتابنا في اوقات شهد بوقف على نفسه وعلى
اجنيه لا تقبل شهادة لانه حق ولا في حق الاجنيه وليس هذا كالنا هدين لفا شهد
احدهما على انه وقف على اريد صدقة موقوفة وشهد الآخر على انه وقف صدقة موقوفة
فان تم تقبل شهدا دتما ويصرف الغلة الى الفقراء شهد شاهدان انه وقف ارضه
ولم يحد لنا ولكننا نعرف ارضه لا تقبل شهدا دتما لعل للواقف ارضا اخرى وكذا

لوقالا لانوف له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى ومالا يعلمان ولوقالا
اشهدنا على ارضه انه وقف ارضه الذي هو فيها ولم يذكر لنا حدودها جازت شهادتهما
لانهما شهدا على وقف ارض بعينها الا انهما لا يوفان جيران الحدود فلم يتمكن التحلل في شهادتهما
ولو شهدا على ان الوقف وقف ارضه فذكر حدود الارض ولكننا لانوف تلك الارض انهما
في اتي مكان هو جازت شهادتهما ويكلف المذعي اقامة البينة ان الارض الذي يدعيها
هذه الارض ولو شهدا احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه
قفها وقفا صحيحا بانا كانت الشهادة باطله لانه احدهما شهد بالتجيز والآخر با
لتعليق ولو شهدا احدهما على انه وقفها في صحة وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما
لانهما شهدا بوقف بات بناء على ما ذكرنا في المقدمة ان الوقف في مرض الموت كالوقف
في حالة الصحة حتا كان الاقراء والتسليم الى المتولي شرطا وروى الطحاوي انه كالوصية
بعد الموت حتا لا يشترط التسليم كما في سائر الوصايا ولما ثبت الوقف في المرض كالوقف
في الصحة فقد وجد اتفاقهما على الشهادة الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما
لا يجزى من الثلث وبهذا لا يمنع الشهادة كما لو شهد احدهما انه وقف ثلث الارض
والآخر شهد على انه وقف ربع الارض وهناك تعبد الشهادة على الاقل في قول من تجيز
وقف المشاع ولو شهدا احدهما على انه جعلها وقف على الساكنين وشهد الآخر على انه
جعلها وقف على الفقراء جازت الشهادة لانهما اتفقا على وقف يصرق الى الله تعالى
وساير هذا جنس في واقعات القاضي الامام محمد بن خازن والساعة في مسائل الشهادات
قد ذكرنا في كتاب الشهادت **كتاب اللقيط**
وفي الاصل اخذ اللقيط قربة وهو خر في دار الاسلام ولو انفق الملقط عليه باو القاءه
يكون دينه على اللقيط ويشترط ان يقول القاضي للملقط انفق على ان يكون دينه عليه
وقال البعض بشرط الرجوع ليس بشرط والاول اصح وفي الفتاوي ماله الى الوجه الثاني

وقد ذكرنا بنهاية كتاب القضاء القاضي لا يصدق الملقط تجزئة فان دفعه الى آخر
وامر بالانفاق برضا الملقط ثم اراد الملقط ان يعيده اليه لم يكن له ذلك من غير
رضاء الآخر ونفقته في بيت الماله وهو حر فان مات هذا اللقيط قبل ان يعقل صلى
عليه سواء وجد مسلم افدى وان وجد اللقيط في البيعة او الكنية ثم بلغ كافرا
لا يجبر على الاسلام فان مات قبل ان يعقل لا يصدق عليه والعبرة لمكان وجد فيه اللقيط
في رواية كتاب اللقيط سواء كان الواجد مسلما او كافرا وعن محمد بن العبرة للواجد
ان كان الواجد مسلما فهو مسلم وان كان الواجد كافرا فهو كافر ولو ادعى الملقط
او غيره انه ابنه ثبت نسبة استحسانا كل المسائل والاهل والله اعلم بالصواب
كتاب اللقطة اللقطة اللقطة
على وجهين ان خاف ضياعها بفض الدفوع وان لم يخف ضياعها رفعها اجمع العلماء عليه
والافضل الرفع ظاهر المذهب ثم ما يجده نوعان نوع لا يطلبه صاحبه كالنواة و
قشر التمران في مواضع متفرقة وله ان ياخذها وينفق بها ولكن لا يصير ملكا للاخذ
حتا لو وجدها صاحبها في له ان ياخذها الا لوقا له الراي حالة الرمي لا تقام معلومين
من شاء فليأخذ ولم يذكر الامام الحنفية هذا التفصيل في نسخة وكذا الجواب في النفاط
السائل وقاله بعض الشايخ ليس للراي ان ياخذها وان لم يقتل من شاء فليأخذ
لا تقام معلومين والنوع الثاني ان يطلبه صاحبه كالذهب والفضة والعروض
وشبابها وله ان ياخذها ويحفظها حتا يوصلها الى صاحبها وقشر التمران والنواة
ان كانت مجمعة في من النوع الثاني وان وجد جوزة ثم اخرى حتا بلغت عشرة اوصات
لها قيمة ان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني وان وجدها في مواضع متفرقة
فقد اختلف الشايخ فيه والخلاف انهما من النوع الثاني التفاه والكثرة واحطط
في الماء لبايس باخذها قوم اصابوا بغيرا مذبوها في الطريق البادية ان لم يكن

قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك اباحة للنفس لا بأس الاخذ و
الاكل لان الثابت بالدلالة كالناتج بالصريح وفي القدوري عن ابن مسعود في رجل
القر شاة ميتة فجاء آخر واخذ صوفها له ان ينشعبه ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك
له ان ياخذ الصوف منه ولو سلخها فربح جلدها ياخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه
ما يجتمع للدهان في اوائلهم من الدهن الذي يسيل من خارج الاوقية يطيب له وقد
ذكرنا في كتاب الدعوي في الفصل الذي يتنازع فيه اثنان وفي التصاب سكران ذاهب
العقل وقع ثوبه في الطريق والسكران نائم في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لاضان
عليه لان ذلك الثوب ضايع فيكون بمنزلة اللقطة فان اخذ الثوب من تحت رداءه او خاتمه
من اصبعه او كيس من وسط او دراهمه من كفه ليحفظه لما انه خاف من ضياعه يضمن لان
السكران حافظ ما معه لان النفس يخافون من السكران **نوع آخر** قال شمس
الايمه اكلوا في لونه ما يكون من التوقيف ان يشهد عند الاخذ ويقول اخذها لاردوها
فان فعل ذلك كفى وعن محمد انه يوفى قولها ولم يفصل محمد بين القليل والكثير وعن
ابن ابي ابيان هذا في مائة درهم فافوتها وان كان اقل قال عتق شهرا واقل من عشرة الى
ثلاث جمعات وفي رواية ثلثة ايام وان كانت اللقطة مما يتعارف اليه الفدا يوفى
بقدر ما يحتمل قال الامام الشافعي هذا النفذ ليس بلام ولكن يوفى قدر ما يعلم
انه حصلت الموفية به ويوفى بحيث يجدها جدها لسكران فان وجد في الطريق ولم يجد
احدا يشهد عليه او خاف ان لو شهد عليه هذا الوفاء ياخذ منه الظالم ترك الاشهاد
لا يكون ضامنا يشهد لفاظف من يشهد فاذ فعل لا يضمن فاذا وجد من يشهد ولم
يشهد حتما جاوز يضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة فان لم يظهر المالك يتصدق
فاذا حضر المالك يخبر ان يكون الثوب له وبين ان يضمن القيمة قال القاضي ابو جعفر
ان تصدق باذن القاضي ليس له ان يضمنه فان كانت قائمة في يد الفقير ياخذها المالك

فان كان الملتقط محتاجا له ان يعرف اللقطة ان نفسه بعد التوقيف وان كان غنيا ليس
ذلك وفي النوادر يرفع الامراء الامام والامام باختياره ان شاء قبل وان شاء لم يقبل
فاذا قبل ان شاء تجل صدقتها وان شاء اقترضها من رجل غني وان شاء دفعها مضاربة
وان شاء ردها على الملتقط فم هو باختياره ان شاء لوام الحفظ ان ينظر الطالب وان
شاء تصدق علما ان يكون لصاحبها وان شاء باعها ان لم يكن دراهم او دينار و
امسك ثمنها ثم بعد ذلك ان حفر ما لكها ليس له نقض البيوع ان كان البيوع باو القاض
وان باع بغير او القاض وفي قائمة وان شاء اجاز البيوع واخذ الثمن وان شاء ابطل
البيوع واخذ عين ماله فان هلك ان شاء ضمن البايع وعند ذلك ينفذ البيوع من جهة
البايع في ظاهر الرواية وبه اخذ عامة المشايخ فذكر الامام الشافعي ان المودع في الباب
الوديعة وهلك وصنعه المالك فهو كالملتقط غريب مات في دار رجل ومعه قدر خمر
ودراهم فاراد صاحب البيت ان يتصدق على نفسه ان كان فقيرا فله ذلك كاللقطة ولو
وجد اللقطين او ثلثه وقال سمعوه يطلب لقطه فدفعه على هذا توقيف الكل
جنس آخر لو هلك اللقطة في يد الملتقط ان اخذها لنفسه واقر بذلك يضمن
وان اخذها ليزدها على المالك واشهد على ذلك شاهدين او لم يشهد لكن صدقه المالك
انه اخذها ليزدها لا يضمن وان كذبه المالك فالقوله قول اللقطة عندها وعند
ابن مسعود قوله الملتقط لفا رفع اللقطة ليزدها له ما لكها ثم وضعها
في المكان الذي اخذها منه ان هلك او استهلكها غيره لم يضمن هذا الظاهر يبرر عن
مكانها فان برر عن مكانها ضمن وعن محمد انه لفا مئة خطوتين او ثلاث خطوات
ثم اعادها الى مكانها برر ولو نزع الحاتم من اصبعه نائم واعاده في تلك النومة برر
فقد مر في كتاب الغصب تمام هذا ولو كانت اللقطة دراهم او دينار فجاء ان
وقال انها في وسمى وزنها وعددها ووكادها وغلافها لم يستحق هذا عندنا

وأن اصاب ولا بد من البينة ولو أن الملقط صدقه بدون البينة فدفعها اليه يأخذ منه
كفيلا بلا خلاف واختلف في الوارث لو لم يعم البينة انه لا وارث له سواء كان دفع
الملقطة اليه ثم جاء آخر واستحقها بالبينة ان وجد غيرها اخذها وان هلكت ضمن
ايتها شاء ان ضمن القابض لا يرجو على الدافع وان ضمن الدافع يرجو على القابض
في رواية هذا لو ادفع بغير قضاء فان دفع بقضاء لم يصح عند ابيس وعند محمد
يضمن وقبل ان نظر المسحق لو احتاجت اللقطة الى النفقة ينفق باو القاض و
الاول ان ياوره القاض بان يواجر البعيد والثور فينفق عليه من غلته والعبد الضال
كذلك والآخر لا يواجر فان تطاولت المدة قالان يبيعها والله اعلم بالصواب
كتاب الابق في الأصل
اخذ الابق افضل واخذ الضال اختلف فيه فاذا اخذه ينبغي ان يات به الى
الامام فان حفظه فله ذلك وكذا الضال وهل يصدق القاض انه آبق من غير بينة
اختلف المشايخ فيه ولو انك المولى انه آبق فالقول قوله ولا بد من البينة انه
آبق وهل يضمن القاض خصا عند غيبته انضم ثم يقبل البينة اختلف المشايخ
ويحلف المدعى بالله ما بعته ولا وهبه وهل يأخذ منه كفيلا فيه روايتان وان لم
يكن له بينة لكن اقرا العبد فدفع اليه وهل يجب الدفع اليه اختلف المشايخ فيه فان
لم يحج بالعبد طالب حبه ان يحج الطالب وفي الضال والفضالة لا يجب
وينفق عليه من بيت الماله في مدة اجس فان طال المدة باع وامك منه ولجعل
اربعون درهما ان كان الرز من ميرة سفر فان كانت قيمته اربعون درهما ينقص
درهم عن اربعين عند ابيس وفي قول الآخر له الجعل كمالا وان كانت قيمته دوة
الاربعين فعند ابيس الاول وهو قول محمد يحتج عن قيمته درهما وعند ابيس
الآخر يجب الجعل كمالا وان اخذه في المصرا وخارج المصرا ما دون السفر يرضخه والرواية

فيه الامام واد الضال لا يستحق الجعل واد المكاتب لا يستحق الجعل اما اذا رد
المدير وألم الولد فيستحق الجعل رد عبد قريبه وهو في عياله او احد الزوجين او الوصي لفا
رد عبد البتيم او رد عبد ابيه لا يجب الجعل وان لم يكن في عياله واما الاب لو ارد
عبد ابنه يجب الجعل لو لم يكن الاب في عياله ولو رد عبد اخيه وليس في عياله يستحق
الجعل الكل في الاصل وفي الفناوي السلطان لفا اخذ ابقا من ميرة سفر او داه
بان او شحنه كاد وان لفا اخذ الماله من قطاع الطريق واد على المالك لا جعل لهم
لانهم فعلوا ما هو واجب عليهم رجل قال للآخر قد ابق عبيدي فان وجدت فخذ ففاه
نعم فوجد الماله على ميرة السفر وجاء به المولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه
وهو قد وعد العانة ولو وهب المولى الابق من الراد ان قبضه ثم وهبه يجب الجعل
وان وهبه منه قبل القبض لا يجب الجعل وان باعه منه فله الجعل والاعتاق قبض
بخلافه التدبير وفي الاصل يبيع الابق وهبته لا يجوز الا ان يهبه لابنه الصغير ولو
اعتقه عن كفارة يمينه يجوز ولو باعه الراد او وهبه لا يجب الجعل ولو اشهد المذني
انه اشترى للمالك ولا يقدر عليه الا به يجب الجعل للمذني وفي الفناوي رجل جاء بابق
من ميرة سفر ولو خله في المصرف منه واخذه آخر دون ثلثة ايام فدفعه الى المالك لا
جعل لواحد منهما وكذا لو فرمته دون ثلثة ايام يرضخ لكلا ولو اقر القاض الراد
الابق في الاتفاق بعد ما ثبت انه آبق فانفق عليه هل يرجو فهذا او الملقط سواء
وقد ذكرنا في كتاب اللقيط **وما يتصل بهذا** رجل اخذ بربر حمام في قرية ينبغي
ان يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتا لا يتضرر بها الناس فان اخلط حمام
غيره بها لا ينبغي له ان ياخذها فلو اخذ طلب صاحبها كالفضالة والملقطة فان فوزه
عنده ان كانت الام غريبة لا يتنوض الفرفه وعلى القلب الفرفه وكذلك البيض لصاحب
الام لانه يتبعها وقاله الامام السرخسي من اخذ بربر حمام فانيا خذ من فروضها لا يخل له

الا لفا كان فقيرا فان كان غنيا يتصدق على فقير ثم يندريها منه فان لم يعلم ان في
 برجها غنيا فلما شئ على صاحب البرج ان شاء الله لان العدم اصل والله اعلم
كتاب المفقود وفي الاصل ان
 المفقود يعتبر حيا في حق نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته ولا تزوج اقرانه ويعتبر
 ميتا في حق غيره حتى لا يرث احد من اقربائه لزامات لان حيوة بحكم استحباب احوال
 وانه حجة لدفع الاستحقاق وليس بحجة للاستحقاق ولا يستحق ميراث غيره ويندفع
 استحقاق ورثته حتى ينقض من المدة ما يعلم ان مثله لا يعيش في تلك المدة فلو كان
 لا يعرف بموت اقرانه ولو بقي من اقرانه واحد لا يحكم بموته والارفق ان يعتبر موت اقرانه
 انه ببلده لانه الدنيا والآدم والا امام ابو بكر محمد بن الفضل والا امام ابو بكر محمد بن
 حامد قد راه بتعين سنة قال الصدر الشهيد هكذا وعليه الفتوى والا امام الرضا
 يعتبر موت الاقران ثم بعد مضي المدة يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير
 كان مات يوم فقد حقا لو فقد الرجل ثم مات ابنه ولهذا الابن في آخر لامة والمفقود
 عصبه فخاصم اخو الابن عصبة وقا اخي ورث ماله المفقود ثم مات وانا وارثه ينظر
 ان كان الابن مات قبل ان يموت اقران المفقود فجميع ماله المفقود لعصبة المفقود ولا
 يكون للابن من ذلك شيء ولا يكون للمفقود من ميراث الابن شيء ولكن توقف نصب المفقود
 من ماله الابن ان يظهر حاله المفقود فان ظهر المفقود حيا فما وقف فهو له وان
 لم يظهر حيا مات اقرانه فالوقوف لاف الابن وان كان اقران المفقود ماتوا قبل
 موت الابن فيميراث المفقود للابن ولو باع خادما قبل ان يفقد ليس للمثري ان
 يردده على ولده اما لو استحق من ميراثه في القاضى يوفى الثمن من ماله ان كان
 له ماله من جنس الثمن لفا علم وجوب الثمن عليه وحكم الثمن وسائر الديون سواء
 ولو فقد المكاتب لا يوفى مكانته مما ترك ان كان من خلاف جنسه فالقاضي ينصب

وكيلاه

فان ادعى احد من المفقود صفات الحق ولم يثبتها الى دعواه ولا يقبل عنه بيعة ولم يكن
 وليد القاضى الا لا اعد من الورثة ضمما وان راي القاضى سماع البينة وكم يردكم بنقدكم

زيلي

وكيلاه في جميع غلات المفقود طلبت الورثة او لم يطلبوا ويخاصم الوكيل من محمد حقا
 وجب بعقد جرى بينه وبين هذا الوكيل ولا يخاصم ما سوى ذلك الا ان يكون القاضي
 ولاء ذلك وانفذ الخصومة بينهم فحينئذ يجوز وفكر الامام الرضا ان زوج المفقود
 وولده لفا طلبت من القاضي ان ينصب وكيله على الغائب وعن الغائب فعندنا لا وهو موقوف
 اما لو فعل وقضى على الغائب نقذبالاجماع وهكذا فكونه الزيادة في آخر ابواب الدعوى انه
 ينفذ فان قيل المجتهد نفس القضاء فينبغي ان يتوقف على امضاء قاض آخر قلنا لا بل المجتهد
 سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر للقضاء ام لا فاذا رآها القاضي
 حجة ونقض بهذا نفذ كما لو قضى بشهادة المحدث في القذف والفتوى على هذا واما بيع ما
 يتارح اليه فالقاضي يبيعه بخلاف الوصي حيث يبيع عوض الغائب مطلقا والاب
 المحتاج يبيع ماله من الووص وينفقه على نفسه وليس له ان يبيع العقار وهذا
 استحسان والقياس ان ليس له بيع الووص ايضا وهو قولهما وقد مر في النفقات تمام هذا
كتاب الاستحسان وفي الاصل
 المرأة في حق المرأة في حق الرجل كالرجل في حق الرجل وعودة الرجل في حق الرجل والمرأة في
 حق المرأة ما بين سرتهما الى ركبتهما والركبة عودة عندنا والنكاح لبيت بعودة و
 ما يباح النظر اليه من الرجل فكل المسن واما المرأة في حق الرجل لا تخفى اما ان كانت المرأة
 اجنبية او ذات رحم محرم او زوجة او امته ففي الزوجة والامه يباح النظر الى كلهما
 والاوب ان لا ينظر الى عورتها وبهاجم في الدبر حرام بكل حال وبهاجم في الدبر والفرج حالة
 احيض حرام وفيما دون الفرج حالة احيض يكره ما تحت الازار وقال محمد بحجب شعار الدم
 وله ما سوى ذلك واما الاجنبية فيباح النظر الى وجهها والى كفيها وظهر القدم عودة الا عند
 المحايي وهكذا روي الحسن بن عمار عن ابن عباس ان ذراعها ليس بعورة ومنها حرام لانه
 لا ضرورة في المسن اراد بهذا من الوجه والكف الا في العجايز فانه يباح مصافحتهما والا

استمناع

حرام بكل حال وكذا الخلوه وفي فتاوى القاضى الامام لاباءس للرجل مصافحة العجوز التي
لا تشتهى وان تغمر رجله وكذا لو كان الرجل شيخا يامن على نفسه وعليها طلا بابس بان
يصافحها وان كان لا يامن لا يحل واما ذات الرحم المحرم فيباح النظر الى مواضع الزينة
الظاهرة منها والباطنة اما الظاهرة فاذا ذكرنا في الاجنبه واما الباطنة فالرأس و
الشعر والعنق والصدر والعضد والساعد والكف والناق والرجل ولا يباح النظر
الى الظهر والبطن والفخذ والركبة والمس كالنظر والخلوة مباح والاستمتاع حرام و
في نسخة الامام الخليل المحرمه بالرضاع بمنزلة المحرمه بالنسب وكذا المحرمه بالمصاهرة
فلو كان ثبوت حرمه المصاهرة باتزان والعيار بانه وقد اختلف المشايخ فيها والاضح انه
يباح النظر الى مواضع الزينة الظاهرة والباطنة وحكم النظر الى الامه الاجنبية كالنظر
الى ذوات المحارم والمذنب والمكاتبه وام الولد كذلك ثم هذا لو كان من غير شهوة فانه
كان عن شهوة او اكبر رايه انه يشتهى لا يفعل وكذا في الاجنبية لا ينظر الى وجهها لو كان عن
شهوة او اكبر رايه ذلك انما لا تثبت احكام وهو القضاء لها او عليها او انشاده لها او عليها
او يبيد نكاحها ولكن لا يقصد الشهوة ولكن يقصد احكام من وراء النيب لا ينظر اليها
ان كان الثوب رقيقا او ملتزقا يصفها فيكون كالنظر الى بدن بالحديث ولا يجوز النظر الى
العورة الا عند الضرورة وهي الاحقان والحقان والمداوات والولادة والبكارة والعنة
والترد بالعب والتمزاة في حق المرأة اولى وان لم يوجد يستدرا مؤخره الضرورة وكذا
احكام بين العبيد والعبيد والاماء والاماء والعبد في حق سيده كالا جنبيه ولكن للعبدان يدخل
على مولاه بغير لفظها اجماعا وفي احد قول الشافعي يباح للعبد من سيده ما يباح للموم من نوات
المحارم واجمعوا على ان العبد لا يافر سيده والحبوب والخصه كالفحل **جنس آخر في**
الاخبار قال الامام الخليل جز الواحد مقبول وهي الدنات وهي الطهارة والحاسة والحل
والحرمه لو كان المبرم مسلما عدلا ذكرنا وان كان حرا او عبدا او محمدا في الفذف او غيره ولا

ينظر لفظة الشهادة والعدد والحرية وان كان المبرم فميتا لم يقبل قوله وكذا الصبي والمعتوه
واما المستور فهو ملحق بالفتاوى في ظاهر الرواية وبالعدل في رواية الحسن وهو قول
الطحاوي وفي شرح الطحاوي في كتاب المأذون جعل الاجناد على ثلاث مراتب حيزه الشهادة
وقد عرفت في كتابها وحيزه الديانات وقد ذكرنا وحيزه المعاملات وفي كرامته اجماع الصغار
قوله الواحد مقبول في المعاملات عدلا كان او فاسقا مسلما كان او كافرا حرا كان او عبدا
لذا عرفنا هذا جينا الى مسائل من الاصل قاله رجل اذ لا ان يتوضا من انا في السفر
فاجزه مسلم بنجاسة ان كان عدلا لا يتوضا وان كان غير عدل عمل باكبر رايه والاراقة
احوط لفا وقع في قلبه عند الاخبار انه صادق ويتمم ويصل وان لم يترجح احد الوجهين يتوضا
بوان كان الذي اجزه بنجاسة الماء ذميا لم يقبل قوله فان وقع في قلبه انه صادق فاحسب
لان بريق الماء ويتمم وان توضا وصله جاز بخلاف هذا الفاسق لانه حجة في الجملة فصلح
مازنا اما جز الذي فلا رجل دخل على قوم من المسلمين ياكلون اجزه بعضهم بالحل و
بعضهم بالحرمة ان كان في جانب جز عدل وفي الجانب الآخر غير عدل ياخذ بقول العدل وان
كان من جانب العدلان وفي الجانب الآخر عدل فالعدلان اولى ولو كان في كل جانب غير
عدل عمل باكبر الراي فان لم يترجح يتناول لان الاصل هو الاباحة ولو كان في جانب حر
عدل وفي الجانب الآخر عدلان عدلان عدلان اولى واكران اولى من العبدان العدلين
ولو كان في جانب حر عدل وفي الجانب الآخر غير عدل عمل باكبر الراي لانها سواء في
الديانات وكذا لو كان في كل جانب عدلان حران عمل باكبر الراي فان لم يترجح الراي فاما
تحييم اولى ههنا لان في كل جانب طرما فالخزم اولى وفيما سبق غير مدم ولو ملك طعاما
او جارية بشراء او نحوها اجزه مسلم عدل ان هذا كان عضبا عند الاول فالاجب التنزه
في الاكل والوطي لان التحل ينفك عن الملك فيثبت بقول الواحد العدل بخلاف ما لو اجزه
عدل انه ذبيحة الجوسس والذي لم يسعه اكله اشترى محمدا اجزه رجل انه ذبيحة الذي لا

ولا يشترط العدد والعدالة
في المعاملات

يسعه اكله ولا يترد على البايح والفرق ما ذكرنا قبل هذا ولو اباحه رجل طعاما ياكله او
ماء يتوضأ به فاحبزه مسلم عدل انه غضب عنده فاحب التزوه ولا يحرم لانه لم يحبزه
بحرمة العين بل بالجهته وهو جاحد ولم يثبت اجبته رجل يبيعه امته فقال له رجل مسلم عدل
هو غضب عنده وهو جاحد فاحب ان لا يشتري ولو اشتراها حل له الوطئ لانه لم يحبزه بحرمة
العين بل بجهته الغضب ولم يثبت ولو احبزه انما حره الاصل او معتقة فاحب التزوه
ولا يحرم وان كان هذا حرمة العين لان الملك لا يبطل بقول الواحد امته لرجل يبيعها رجل آخر
لا ينبغي لمن عرفها انها للاول ان يشتريها من هذا فان قال هذا صارت له بشرا او كذا اوقاه
وكلت ببيعها فان كان عدلا صدقه وان كان غير عدل ووقع عنده انه صادق فكذلك
وكذا لو لم يعلم انها لفلان الا بقول الذي يبيعها ولو لم يحبزه انها كانت لغيره فله ان يشتريها
منه ولا يشتريه كونه عدلا فان كان مثله لا يملك مثلها فاحب التزوه فان كان فواليد
عبدا لا يشتري حتى يثاله فان قال لفته له مولاي ببيعه فان كان عدلا صدقه وان كان
غير عدل عمل باكر الرائي وان سلبه لم يشتري وكذا البصير المراهق لفا اجزاه لفن له وليه
بيعه عمل فيه باكر الرائي ولو قال ان رجلا علم انه جارية لرجل يدعيها وادها في يد آخر
بيعهما ويرغم انها كانت في يد فلان كذا الرجل فحمله انه لفا اجزاه بشي لوعاين هذا فكذلك
وسعه الشراء فكذا آخر لفا اجزاه وان كان لا يبيع ذلك لفا عاين فكذا لفا اجزاه وحاصله
انه لفا اجزاه فلان لا ينادى الآن وسعه الشراء ولفا اجزاه ينادى وهو مبطل لم يبيع
ولفا قاله كان فلان يدعي انها له وفي الحقيقة كانت له وانا امرته بذلك للآخرة وامرت
اجارية باقرارها له بذلك وصدقتها اجارية بذلك وهو مسلم عدل الآن يشتريها منه وان كان
عنده كاذبا لم يشتريها منه لان هذا لوعاين ذلك وسعه الشراء لانه اجزاه لا ينادى وكذا
لو قاله كانت له ولكن كفت او عتها ثم ردها علم او كانت له بعثها ثم اشتريها منه او
وجها له صدقه لما قلنا فان قاله كان غضبها منه فاخذتها منه على محوده لم يشتريها منه فان

قاله كان ظلمه وغضبه ثم رجع عن ظلمه ووقعها ان جاز الشراء لعدم المنازعة وهذا لو كان
عدلا ولو قاله خاصته ان القاضي فقطعه له بيته او نكول جاز الشراء ولو قضى لي بها القاضي
وهو محبزه قضاه فاخذتها منه لم يشتريها ولا يشهد بما لوقاه اشتريتها ونقدت الثمن الا
انه محبزه الشراء فاخذتها منه لم يحبزه الشراء ولو قاله اشتريتها من فلان وغضبتا باوه بعد
نقد الثمن وهو عدل فاحبزه عدل احزان فلانا هذا محبزه الشراء لم يشتريها وان كان
البايح عدلا والآخر غير عدل ويقع عنده انه صادق فكذلك ان كانا غير عدلين وعنده ان
الآخر هو الصادق فقال له الكتاب الا يري ان رجلا لو دخل على ان ليلا شاهر سيفه
ان وقع عنده انه لاض جاز ليقتله وياخذ ماله ولو لم يباذره فعل ذلك فله ان يقتله
وان وقع عنده انه عارب من اللصوص ملحق لم يفعل فلما جاز العمل بغالب الرائي في الدم
فغيره اولى ولو قاله ان فلانا اوفى ببيع امته التي في بيته ويقع عنده انه صادق له ان
يشتريها وينقد ثمنها ويقبضها وان وقع عنده انه كاذب لم يشتريها ولو كان قبضها وطئها
ثم وقع عنده انه كاذب ترك وطئها حتى يتوفى جزها فاذا جاء المالك ومجد الا امرته ردها
واخذ عقرها وبطل البيع ورجع هو بالثمن على البايع فان كان يشهد عدلان عند الشراء
ان مولاهما اوفى بذلك ثم جاء المالك ومجد ذلك فلم يشرى ان يمنعهما ان يقضى عليه القاضي
بالرد ثم لا يبيع اما كها شهادة الذنق شهد عند الشراء رجل تزوج اواة رضية فغاب
عنها فجاد رجل فاحبزه انها ارتضعت من ام الزوج او اخته او اجزاه انها قبلت ابن زوجها
او اباه وي مشتهاة ووقع عنده انه صادق فله ان يتزوج اختها واربعها سواها بخلاف
ما لفا اجزاه بسبق الرضا والمصاهرة على النكاح لان غم الزوج ينادى اما ههنا قيدى
او عارضوا الزوج لا ينادى لانه لا يعلم به فان وقع عنده صدقه وجب قبوله ولو اجزاه
ان امرته ارتدت عن الاسلام او اجزاه المرأة ان زوجها ارتد هل يجب القبول فيه
روايتان ولو اجزاه انسان انه طلقها زوجها يحل لها التزوج بزوجة آخر رجل راي

رجلا قتل اباه عمدا لم يقتل او قال انما قتلته لانه ارتد او قال لانه قتل اباه عمدا
وهذا لا يعلم ذلك الوارث الا هو فله ان يقتله ولمن رآه ان يعينه وكذا لو لم يره فعل
لكن اقترانه قتل عمدا لكن لو في الردة او قتل ابنه ولو لم يره هذا ولا اقرب ذلك لكن شهد
لان يقتله او باقراره عند الابن لم يكن للابن قتله ولا غيره اعانته حتى يقض القاض بخلاف
ما لو شهد للمرأة شاهدان بان الزوج طلقها ثلاثا حيث في حقها بدون القضاء ولو
عائنه الابن القتل او سمع الاقرار ثم اقام ذلك الرجل شاهدين عند الابن على ردته او قتله
اباه لا ينبغي للابن ان يحجل بالقتل واصلة انه لو شهد عنده من لو شهد عند القاض بمنعه
من القتل لا يقتله وان كان لا يمنع فله قتله ماله في يد رجل شهد عدلان ان هذا مال
مورث هذا الرجل عضبه منه فواليد وهو باعد لا ياتخذ هذا حتى يقض القاض له به ولو
كان هو عائنه اخذه او سمع اقراره به وسعه اخذه وقتاله عليه لفا منه وسعه غيره اعانته عليه
كما في القتل ولو شهد عدلان لامرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو متحد ذلك غم ماتا او غابا
قبل ان يشهد عند القاض لا يصح للامراة ان تقيم معه بمنزلة سمعها منه بخلاف الماله والقتل
مسائل هذا الجنب شره ان في **كتاب الحدود**
وهو مشتمل على فصلين الاول في القذف والثاني في الزنا اما الفصل الاول وفي مجموع
النوازل رجل قال في حق ميت انه كان صالحا لم يثر ولم يزن ولم يلب فقاه رجله كرهه است
هذا ليس بقذف لانه ليس باشارة الى هذه الافعال ولو قال ابن عمه كرهه است فذلك
لانه لم يسمه ولم يمكنه ولو قال وي ابن عمه كرهه است يكون قذفا فان من قال لآخر ياراه فقاه
له صدقت لا يكون قذفا اما لو قال صدقت هو كما قلت يكون قذفا لانه سماه بما وصف به
الاول وكذا ان رجلا فرط على امرأة يقال لها ام عمران وهي مجنونة فقالت له يا ابن الزنا بين قدما
ابن اب لي فضر بها حزين في المسجد الجامع وهو قائم فسمع ابو حنيفة فقاه اخطا ابن لي في سنة
مواضع سب المجنون والمجنونة لا يجتد واما اخذ في المسجد واخذ لا يقام في المسجد وجميع بني الحدين

وبقذف المحرم

ولم يكن

وبقذف الجماعة لا يجب الاخذ واحد والى بين الحدين ولا ينبغي ان يقام اخذ مالم تحف
الاول وضربها بغير خصم وحضور الخصم شرط وضربها وهو قائم يقام اخذ عليها وهو قاعدة
وشرة هذا كبتانة خزانة الوقعات **كتاب الحدود** وفي الفتوى رجل قال لرجلين احدا
زان قيل له هذا هو واحد فقال لا خذ عليه لان اصل القذف ليس بموجب ولو قل
لجماعة كلهم زان الا واحد اوجب عليه اخذ لان القذف موجب اخذ فكان لكل واحد منهم
ان يدعي مالم يعين المشتكى الكفران لفا اقر باكدوه في حانة السكر لا يجتد رجل قال للآخر
يا ابله او يا ناكس او يا مسخ او يا مسنوق لا يجب عليه شيء وكذا لو قال يا كلب او يا حماد
او يا تيس او يا قرد او يا ذئب لانه ما قذف وما اتى الشين لان كل واحد يعلم انه كاذب
وكذا لو قال يا سحرة يا مسخ او يا مقامر قال الصدر الشهيد التعذير في قوله يا مقامر وكذا
قاله يا قذرا او يا بليد يجب التعذير وفي ديات النوازل رجل قال للآخر يا خبيث لا يقول
بل انت والاسن ان يكف عنه ولا يجيب وكذا في الاور الى القاض ليؤذبه جاز ولو
اجاب مع هذا الباء سبه وكذا لو قال للآخر يا ديوي لو يا فسق او يا فاجر او يا يهودي
او يا مخنت لا يجب اخذ ولكن يعذر بعينه لفا قاله لصالح اما لفا قاله للفسق
يا فسق او قاله للقاضي لا يجب شيء واختيار التعذير الى القاض من واحد الى تسع
وثلاثين وهذا عندها وهذا الفشاوي وفي شره الخاوي في كتاب الحدود التعذير
على اربعة اوجه راتب تعذير اشرف الاشراف كالفقهاء والعلماء وتونوا الاشراف كال
الدعاهنة وتعذير اوساط الناس وتعذير احمس فتعذير اشرف الاشراف الاعلام
لا عذر وهو ان يقول القاض بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعذير اشرف الاعلام
واجتراب باب القاض وتعذير اوساط وهم السوفية الاعلام واجتراب باب القاض و
اجس وتعذير الاحياء الاعلام واجتراب الضرب واجس بعد ذلك قاله المصنف
سعت من ثمة ان التعذير باخذ الماله ان راي القاض او الولى جاز ومن جملة ذلك

ولو قال لرجل ابي قاتلني في دواكره فاقبل لا يلحق ونازل
في عرف ما وراء النهر الذي يمكن من نفسه اللواط
قبيح

رجل لا يحضر جماعة يجوز تغريبه باخذ الماله **وما يتصل بهذا** عبد الله الاوب فلم يولد
ان يؤتبه ويعززه ولا يجاوز به احد وكذا اؤاثة قاله الله تعالى واضربهن ابايه تعزير النساء عند
الحاجة ان حصر الله تعالى ما يفعل ان لم يتب يقتل وان من تقتل برزتها ان كانت
تعتقد ذلك وان كانت المرتدة لا تقتل ولكن اسيرة تقتل بالثر وهو ما روي عن عمر بن
ان كسب في عماله ان اقتلوا ان احروا حره رجل يتخذ لبعته النفس ويفرق بين المرء
وزوجته بتلك اللعنة فهدسحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا ذكره مطلقا وهو محمول على ما
لما يعتقد ان له اثرا رجل علم ان فلانا يتعاطى من النكير هل يحل له ان يكتب الى ابيه
بذلك ان وقع في قلبه ان اياه فقد علم ان يعتبر على ابنه يحل له ان يكتب الى ابيه وان لم تقع في
قلبه انه يقدر لا يكتب وكذا بين المرء ودوجته وكذا بين السلطان والرعية **الفصل**
الثاني في الزنا وفي الفتاوى رجل زنى باؤاثة مينة لاحد عليه ولكن يعذر رجل
تزوج بمحارمه فدخل بها فعلى قولها يجب ائذ ولا مهر عليه وعند ابيه عليه المهر دون احد
والفتاوى على قولها وفي الروضة وكذا في المحرمات بالرضاع هذه الزيادة في الروضة وكوزن
باؤاثة في دبرها تحبب بالانفاق فيه ايضا وفي الزيادات وشرو الطحاوي انه على الخلاف كما في
الغلام ولو طأ باؤاثة او عبده لا يجب ائذ رجل كان مستلق على قفاه جاءت اؤاثة وقعت
عليه حثاقت حاجتها يجب ائذ عليها رجل اقرب الزنا اربع مرات ثم قال والله ما اقدرت
دري ائذ عنه رجل شرب الخمر فضر به بعض الخمر ثم شرب فضر به فضره فضره فضره فضره فضره
وهذا القدر يكمل الاول ويسقط الثاني وعن ابيه انه خرج حاجا فدخل المدينة فواى الناس
قد اجتمعوا على رجل فقاوا وجدنا معه ركة الخمر وادوا ان يقيموا ائذ عليه قال ابو ومعه
آلة الزنا فانجموه فتركوه وتركوا عنه وفي شرو الطحاوي رجل وطئ بهيمة تعززه فان كانت
البيمة له تذبج ولا تؤكل وعن عمر بن اؤاثة بالبيمة حثاقت بالنار وفي الفتاوى
الصوى يؤكل عند ابيه ولا يحرق وعند ابيه لا يؤكل ويحرق بالنار كالتدلي يؤكل واما

الطحاوي في الزنا

الطحاوي في البيمة

الذي لا يؤكل يذبج ويحرق بالنار ولا يحرق قبل الذبح ويضمن الفاعل قيمته ان كان لغيره و
في ديات الفتاوى والصوى قاله الصدر الشهيد هكذا والاعتماد على ما ذكره في شرح الطحاوي وفي
فتاوى القاضى الامام رجل وطئ بهيمة قال ابو ان كانت البيمة للواطي يقال له لقمها وارحمها
وان لم يكن البيمة للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبجها الواطي ويحرق
وان لم تكن مأكولة وان كانت مما تؤكل تذبج ولا يحرق رجل اعمى وعاء اؤاثة فجاءه فيه
فجاءها يذبج ولو قالت اؤاثة فلانة بعني لواتك لا يذبج وفي الروضة لو جرد اؤاثة وعانقها وقبلها
او جاعها فيها دون الفرج حثاقت عليه التعزير **كتاب** اقامة ائذ وفي الفتاوى
اؤاثة ثبت عليها الزنا وهي حامل لا تحذف ائذ حثاقت عليه الحمل ثم بعد ذلك هل تجلس الى وقت
وضعه الحمل اؤاثة ثبت الزنا باقاردها لا تجلس لكن يقال لها اؤاثة وضعت الحمل فاردي وان ثبت
بالبيمة تجلس ولو وضعت الحمل ولم يجد من يقبل صبيها فترصفه قاله تركه الولد معها ولا ترجع
حثاقت عليه البينة عنها الزنا لا يذبج والساوق لفا قطع تجلس لان الزنا على
نفاة الرقة فحماية على العي من وجه فجاذا تجلس رجل وجب عليه ائذ وهو ضعيف الخلقه فيجب
عليه الهلاك فاضرب بجلده حفيضة قدر ما يجتمه السائل في الفتاوى **كتاب**
السرقة وفي الاصل المذموم عليه لفا انكار السرقة قاله عامة الشايخ يعززه لفا وجده
موضوع التهمة بان رآه الامام يمشي سرايا او راه مع الفاق جالس لا يشرب الخمر لكنه معهم
في مجلس الفسق وعن عصام ابن يوسف انه دخل على جبان بن ابي ليلى جبله وكان امير افان يشارك
فقاله الامير ايشتن محب عليه قاله اليمن على المذموم البينة قاله الامير هاتوا بالسوط والعقاب بين
فاضرب عشرة حثاقت اؤاثة بسرقة قاله عصام سبحان الله ما رايت ظملا لشبه بالعدل من هذا
ثم السرقة التي يتعلق بها لا تقطع لها شرايط منها الخفية والاستسراء ابتداء وانتهاء او ابتداء
بان ينقب البيت خفية ثم ياخذ الماله من يده مكابرة بان يستيقظ صاحبه ومنها ان لا
يكون للساوق في المسروق شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون الساوق نادونا بالرجول

في المكان الذي سرق منه فلو اجاز بالداخل في بيت من الدار في بيت آخر اخلف الروايات واصلف
المشايع ومنها ان يكون السروق منه يدعيه على المالك حتى ان السارق لو سرق من السارق
لا يقطع ومنها ان لا يكون بين السارق والسروق منه روية ولا رحم كامل ومنها ان يكون
السروق مقوما وان لا يوجد منه مباحة الاصل ولا يكون تافرها ولا يتارح اليه الفاد
وتعتبر قيمة شئ وقت السرقة وذكر الطحاوي ان المعبرة قيمة وقت الاخراج لا كما له النصاب و
قت القضاء بشرط فلو انقص من حيث العين لا يسقط ولو انقص من حيث الوسط و
منها ان يكون النافذ منه محذرا وانا يصير المكان حرزا باحد الاوين اما ان يكون معذرا الحفظ
الا مال كالدور والداكن والمانات واللاجية والفاطيط او بالحفاظ حتى لو سرق شيئا
من الصحراء ولم حافظ بان سرق تحت راسه وهو نائم في الصحراء او في المسجد يقطع ولو كان
المالك موصوعا بين يديه اشترك المشايخ فيه قاله الامام السرخسي انه محذر وعن محمد لو سرق
رجل ثوبا عليه اقلنسوة او من امرأة نائمة حليا او ملاء لا يقطع ولو سرق شاة
او بقرة او فرسا من المذمى لا يقطع كذا ذكر محمد والاصل قاله الامام خواهر زاده الا ان يكون
عليها من يحفظها وفي البقال لا يقطع وان كان معها داج يحفظها وهكذا في المنقعة غرابه
وان كان معها سواها من يحفظها الآن يجب القطع فان كان الغنم ياتي الى البيت بالليل
له باب مغلق فكرهه فدخل فيه فسرقة منه اشارة يقطع وفي البقال لا يعتبر الخلق لفا كان الباب
مقودا يكتفي الا ان يكون بيتا مقودا في الصحراء ثم اكرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه كالبيت
فلو نقب البيت ولو دخل يده واخرجه المتاع لا يقطع وحرز لا يمكن الدخول كالجوالق فلو شق
الجوالق ولو دخل يده واخرجه المتاع يقطع قاله الطحاوي حرز كل شئ يعتبر وزمنه حتى انه
لو سرق دابة من اصطبل ولو سرق لؤلؤه من اصطبل لا يقطع رجل سرق من السطح شيئا
يساوي عشرة يقطع لانه حرز يقطع رجل وجبت عليه الزكوة فاحرقها ماله ووضعها ليغوي
الافقار فسرقة رجل يقطع غنيا كان السارق او فقيرا لانه ملكه باق وقاله الاكرهي ما كان

حرز النوع فهو حرز للانواع كلها حتى لو سرق لؤلؤه من شريحة بقاله يقطع وكذا لو سرق
ثياب الراعي من المرق قاله الامام السرخسي هو المذهب عندنا وفي المنقعة لو سرق من بيت السوقة
ليلا ان كان عندها من يحفظها يقطع والا فلا لفا دخل على سوق نهارا في حانوته وسرق
عنه لم يقطع وفي الحاي لو دخل السارق نهارا وسرق دباب الدار مفتوح لم يقطع
ولو دخل ليلا من باب الدار وكانت الباب مفتوحا ووجد ما صلب النسل ليعنه وسرق
ضفيه او مكابرة ومعه سلاح او لا يعلم صاحبه او لا يقطع ولو دخل ما بين العشاء والعقمة
والنفس بجنيون ويذهبون فهو بنذلة النهار ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص لا
يعلم بان فيها صاحب الدار يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم يقطع ولو علم لا يقطع ولو
لوم يعلم يقطع ولو كان اناسا ليلا وسرق متاعه قطع ولو كان نهارا لا يقطع بان نصب
بيته سرا واخذ متاعه معاينة فالتيسر ان لا يقطع في الفضلين وفي الفتاوي جماعة
يزول بيتا او خانة فسرقة بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه او تحت راسه لا
يقطع ولو كان يحفظه في مسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت واحد قبل الخروج لم يقطع
جنس آخر رجل دخل الدار وجب المتاع في الليل وطرد في نهر كان فيها ماء وخرجه
واخذه ان كان للمنفعة اخراجه بنفسه لا يقطع وان لم يكن للمنفعة اخراجه المتاع من الدار
لكنه اخرج به بخير يقطع ولو دخل السارق مع احماد المنزل فجمع الثياب وحملها ثم خرج هو
من المنزل فذهب الى منزل وخرجه احماد بعد ذلك حثا جاء الى منزل لا يقطع وكذا
لو علق شيئا على طائر وتركه في المنزل ثم طار بعد ذلك الى منزل وفي احماد لو ساقه حثا اخرج
قطع السارق لفا اكل الدنا يذبحه داخل البيت ثم خرج لم يقطع وغرم مثلها رجل نقب
حائط بغرفة المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا المتاع انه لا يضمن الناقب
مسرقة السارق السائل في الفتاوي **كتاب السيد**
وهو مشتمل على ثلثة فصول الاولى في الامان والثانية في مسائل البيوع والمملك والثالثة

في الخطر والاباحة اما الفصل الاول امان الذم لا يصح الا لافا حكم بانهم ذمة فحيدة يجوز
وكذا حكم العبد والمكحول والاعمى لا يجوز ولو سألوا ان يذلو على حكم اسير في ايديهم فللامام
ان لا يجبرهم الا ما لم يأت منه على قرابة يدخل الوالدان في الامان استحسانا بخلاف الوصية
لقربته السلطان لافا من الكفار بشرط النهب لا يصح امانه حتى لو ظهر عليهم فهم افياء
وان آمنهم مطلقا فكشغلوا انتفض ما منهم وهذا لافا كانوا كثيرا بحيث لهم قوة وشوكة
اما الواحد من المشركين لافا قطع الطريق لا ينتقض امانه وكذا اللاتمان والثلاثة
الكافر لافا اسلم قبل الاسلام وقبض الدين على الكفار لا يكون فينا وهو حر وماله له
الفصل الثاني في مسائل البيع وما يتصل بالملك وفي الفتاوى
طائفتان من الكفار بينهم مواد دخلوا دار الاسلام وبينهم وبين المسلمين ايضا
مواد ثم تنازعوا فيما بينهم واختلفوا وقعت الدبرة على اهل الطائفتين واستولوا على
المقهورين وباعوهم من المسلمين قبل الاحراز بدرا كحرب لا يجوز الشراء منهم ولو ان الترك
واهل الهند لافا استولوا على طرف من الروم واتوزوها بدرا لهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا
ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدرا كحرب بشرط اما بدراهم فلا فلو باع واحد منهم
شيئا من هذه الجمل يجوز اهل بلدة يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويتقربون ومع ذلك يعبدون
الاوثان فانما عليهم المسلمون وسبهم فادان ان يشتري من ذلك السبايا ان كانوا
يقرون بالعبودية لملكهم جاز الشراء وان لم يكونوا يقرن بالعبودية يكونوا لملكهم جاز شراء الصبيان
والنساء دون الكبار اسلم دخل دار الحرب بامان فجاء انان من اهل الحرب بامان او بامان ولده
او بعمته او بجالته او بولده فذهبوا ببيعها من المسلم المستامن لا يشتريها منه هذا قوله اكثر الشايخ
وقال الكرخي لافا كانوا لا يرون جواز البيع لا يجوز وان كانوا لا يرون يجوز ولذا بطل البيع على القول
الاول وعلى القول الثاني لافا كانوا لا يرون البيع فاذا اخرجوا الى دار الاسلام تكلموا فيه قال
بعضهم يملكه بالقرار وان كان البيع باطلا والصحيح ان البايع ان راي جواز البيع ملكه

مطلقا وان كان لا يري جواز البيع ان نراه فذهب به كرها ملكه قال المصنف وفي سيرة الاصل في باب
صلح الملوك والموادعة مسئلة تزل على انه يجوز البيع لفارابي البايع جوازه وان قد حرمه بعض احرارهم
ثم باع من المسلم المستامن ان كان احكم عندهم ان من قدر منهم صاحبه ملكه جاز الشراء وان كان
احكم عندهم على خلاف هذا لا يجوز مسلم تزويج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة تركية واعطى الاب
صدقتها واضم في قلبه انه يبيعها فخرج بها الى دار السلام وادان ان يبيعها فابيع باطل وهو حر
يريد به لافا خرجت معه طوعا لعدم الفدا كونه لافا دخل في دارنا بامان مع الولد فباع الولد لا يجوز
لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان ملك من الملوك الذين في دار الحرب هدي
الرجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلهم فان كان الذي اهدى ليس بيه و
بينهم قرابة كان مملوكا لمن اهداه اليه وان كان ذات رحم محرم منه او امرأة قد ولدت منه لم يكن
مملوكا للذي اهدى اليه **الفصل الثالث في الخطر والاباحة** وفي الفتاوى
لا ينبغي للرجل ان يخرج الى العزو والاباذ في الوالدين وان اذن احدهما ولم ياذن الآخر لا ينبغي
له ان يخرج فان لم يكن له ابوان ولكن له جدان وجدة فان ذن له ابوالاب وام الام ولم ياذن
الآخران فلا باء بس بان يخرج لان اب الاب بمقام الاب وام الام قائمة مقام الام فكانا
بمنزلة الابوين وفي سفر الحج والحجامة يخرج بغير اذن والديه الا لافا كان الطريق مخوفا
وهذا لافا كانا مستخفين عن خدمته فان كانا محتاجين فلما رجل اذ ان يخرج الى العزو
وعليه دين لم يخرج حتى يقضيه دينه وان لم يكن عنده ماله لا يخرج الى العزو الغريم وان كان
كفيل بالمال لا يخرج الى العزو وان كانت الكفالة بغير لفة الطالب خاصة القاتل
والبيت يستحب ان يدفن في المكان الذي قتل ومات في مقابر اولئك القوم ومع هذا لو
نقل ميلا او ميلين او مثل ذلك لا باء بس به حمل رؤس الكفار الى دار السلام كرويه
في خبر النفير الذي وقع من اهل الروم بحج العزو على كل من يسمع له الزاد والراحلة ولا يجوز
التخلف الا بعذر ديني ولو ان امرأة سببت بالمشرك وجب على اهل المغرب ان يستنفذوها مالم

يدخل دار الحرب لان دار الاسلام مكان واحد ولا بائس لضرب الطبول في الحرب ولو استأجر رجلا
 لضرب الطبل للنزو والقافلة يجوز واما للهو فلا وليس للنصارى ان يضرب في بيته في مصر المسلمين
 بالنفاقوس ولان مجموع فيه منهم ولا يخرجون بشئ من صلبهم او عيظه من كنياسهم وليس لهم احد
 ايسع والكنائس في مصر والنزوي رجل يهرب من العدو فاضغ في موضع فاصابه العدو فقتلوه
 عن اصحابه لا ينبغي له ان يعلمهم موضع اصحابه وان قتل لان المكروه على القتل لا يرضى القتل
 الولي لفاو هب خراجه ارضه لا ينبغي له ان يقبل وانما يجوز لفا كان اهلا لذلك السائل في الفتاوى
كتاب العتاق هذا الكتاب مشتمل على فصلين الاول في العتاق
 العتق صريحها وكنايتها وفيه العتق اليهم والعتق المعلق والكتبة والتبشير وفيه الوصية بالعتق
 اما الفصل الاول فبنداء بصريح العتق وفي الفتاوى رجل قال لعبدته تو ازاد تراز من
 لا يعتق بدون النية كذا اخذاه الفقيه ابو الليث رجل قال لجاريته يا حرة واراد به الكذب
 تعتق قضاء لادبانه ولو قال لعبدته يا حرة او بجارية يا حرة عتق بخلاف لو قال لرجل يا زانية
 رجل اشهد على ان اسم عبده حرم ثم دعاه يا حرة لا يعتق ولودعاه بالعارسية يا ازاد يعتق
 ولو سماه اذا دعاه يا ازاد لا يعتق ولودعاه بالحرية يا حرة يعتق ولو سماه امرأة طالق ثم
 دعاه يا طالق تطلق رجل بعث غلامه في بلدة وقال له ان استقبلك احد فقل له اني
 حرم فذهب الغلام وسأله رجل فاجاب بما قاله الولي ان قال له الولي سيمتلك حراما فقل
 اني حرة لا يعتق ولو لم يقل سيمتلك حراما يعتق وكذا لو قال لغيره لفا استقبلك احد فقل وي
 ازاد كنت ولكن لما لم يقل لا يعتق وفي فتاوى الفقيه ابن جعفر لو قال لعبدته يا ازاد يعتق
 ولو قال يا ازاد حر لا يعتق رجل قال لعبده اهل بلخي اوار هذا كقولك يا من اهل بلخي طالق
 ولو قال لعبدته عتقك غير واجب فهو كقوله طلاقك على واجب وقد ذكرنا كلمة المسلمين في طلاق
 هذا الكتاب قاله خرا وطالق فقل له من عتيت فقال عبدي او امرأة يعتق العبد وتطلق المرأة
 رجل قال لعبدته لعبدته انت ازاد مع حذف الدال ونوى به العتق لا يعتق وفي مجموع النوازل

رجل قال لعبدته انت مولد فلان او عتيق فلان فهو حر ولو قال اعتقك فلان لا يعتق ولو قال لعبدته
 اعنيتم ازاد يعتق عبدك كما على حايض فقال له ازاد بكش وقال عيت به من اجدار لا يصدق
وما يتصل به العتق المعلق رجل قال لكل عبد شريته فهو حر فاشترى عبدا شرا فاسدا
 ثم اشتراه شرا صحيحا لا يعتق ولو قال لكل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة نكاحا فاسدا
 ثم تزوجها نكاحا صحيحا تطلق وفي نكاح الزيارات في الباب الاول رجل اعتق امته على ان تزوج
 نفسها منه ثم ابت ان يخرجها لا تجبر وعليها قيمتها وكذا المرأة اعتقت عبدا على ان يتزوجها
 ثم ابدت عليه قيمته واما العتق اليهم وفي الفتاوى رجل له امتان فقال احداهما حرة ثم قال لم
 اعن هذه عتقت الاخرى ولو قال بعد ذلك اعني هذه الاخرى عتقت الاولى فيعتقان جميعا وكذا
 الطلاق ولو قال لاحد هذين الرجلين على الف درهم فقل له اهو هذا فقال لا لا يجب للآخر
 شئ **جنس آخر في اللفاظ الكتابية** وفي الفتاوى عبدا اخذ منديل مولاه ووضعه تحت
 نعله له مولاه بار خذوا مني بايد تاذر برنهد لا يعتق ولو قال لعبدته ياكيد فنهنا
 عشرة الفا واحدا ياكيد والكتبة ياكيد واكواب انه ان نوى العتق يعتق وان لم ينو فلا
 والختاد انه لا يعتق في الوجهين وان نوى ولو قل يا ازاد مرد او يا ازاد مرد من او قال
 يا ازاد زن او يا ازاد زن من او انت مولاي او قال لجاريته ياكيدة او بكيدة او ياكيد بانوا
 العشر ياكيد بانو من واكواب في الكل ما ذكرنا رجل قتل عبده انت ولدي الاكبر عتق في القضاء
 لانه الديانة وفي الفتاوى الصغرى لو قال له بالني عن ابني انه يعتق فذكر محمد في النوار
 انه لا يعتق وهو الصحيح لو قال يا مولاي يعتق بدون النية وفي صريح اللفظ لا تفاوت بين
 النداء والاختار بخلاف النسب وفي الكتابات لا يعتق بالنداء وفي العيون لا يعتق بالنداء الا في
 موضعين يا مولاي ويا حرة ولو قال يا مولد زله لا يعتق لعدم الوفاء ولو قال لعبدته يا باه اوجا
 بذر لا يعتق اين كوجه منس فيه اختلاف واختيار الصدر القاض برهان الاية انه لا يعتق
 وان نوى ولو قال لعبدته هذا قال او عتيق ولو قال هذا عتيق لانه قد يكون

من الرضاع ولو قال لعبد لا ملكك عليك اولا سبيلك عليك خرب عن ملكه ولو نوى بهذا
الالفاظ العتق كان في الطلاق واما الالفاظ التي تفوق الفرق فكلها بينهما بين العتاق والطلاق
لوقال لعبد لا سلطانك عليك او قال لامة ذلك او قال لها قد بنت مني او حرمت علي وانت
حرام او بنته او برة او اخرج او اعتدى او سبته او تضي او لفيهم او اخاري فاختارت نفسها
لا يعتق وأن نوى في الاصل لوقال لامة انت حر من هذا العمل عتقت من غير نية ولو قال
عتيت به اكرهية من العمل يصدق ديانة لا قضاء رجل قال لعبد تا بندي من بودي بعذاب تو بذر
بودم واكنوق كنيته بعذاب تو انذارا م يعتق في القضاء ففكر بعد هذا لوقال لعبد انت
غير مملوك لا يعتق لكن ليس ان يدعيه بعد ذلك فان مات لا يرث بالولاء فان قال المملوك بعد
ذلك انا مملوك له فصدقه كان مملوكا له وكذا لوقال له ليس هذا بعبد لا يعتق عبد قال لولا
ازلوي من بيد اكن فقال ازلوي تو بيدا كروم لا يعتق ولو قال لعبد وهو صغير ابن برك واد
دوازه هزار درهم بهكت لا يعتق ولو قال لعبد افعل ما شئت في نفسك فان اعتقتك
قبل ان يقوم من مجلس عتق وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه
على من شاء لوقال لعبد خلعت سبيلك واراد به العتق عتق ولو قال وهبت لك رقتك
فقال هو لا قبل عتق ثم ذكر بعد هذا انه لا يعتق رجل عاتبه امرأة في جارية فقال لها
او كبري بديك فاعتقها ان نوى الزوج ذلك اذنوه من السراج يا انا عبدك لا يعتق ولو قال
هذا خياطة وقد خاطه مملوكه لا يعتق **الفصل الثاني في التدبير** وفي القدوري
لوقال لفامت فانت خرون دهر موة او انت مدبرا ودرتلك لا يجوز بيعه ولا هبته و
له ان يستخدمه ويواجهه وفي الامة يطاها والتدبير المقيدان يقول ان مت من مرض
هذا او مرض كذا او سفر كذا له ان يبيعه ولو مات على الصفة التي ذكرها يعتق كما يعتق
المدبر ويعتق من ثلث ماله وان لم يكن له ماله آخر سعي في ثلث قيمته وان كان على الميت
دين سعي في جميع قيمته وولد المدبر مدبرا وام الولد لا يجوز له ان يملكها ولكن يطاها

ويستخدمها

ويستخدمها ويواجهها ولا يثبت النسب بدون الاعتراف فان ولدت بعد ما اعتق
ثبت النسب بدون الدعوى ولا يلزمها السعاية ان كان على المولى دين ومعنى من جميع
الماله ولو وطئ امة غيره بنكاح فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له لافاضنا هذا جينا الى ما
قاله الفناوي رجل قال لعبد لفامت انا لسبيل لاحد عليك بصير مدبرا ولو قال او صت برقتك
فقال لا قبل فهو مدبر ولو قال له انت خرون موة ان لم تشرب الخمر ثم شرب قبل الموت بطل عتقه
فاذا مضى العتق فيه بعد موت المولى ثم لم يزد الى الترق ولو قال انت مدبر على الف درهم له ان يبيعه
قبل او لم يقبل فان مات وهو مملوك فان قال قبلت ولقي الالف عتق رجل قال لمكاتبه و
صبت لك بعض بدل الكتابة قال لا قبل فهو مكاتب وصبت لك جميع ماله عليك فقال لا قبل عتق
بغير نية **كتاب الوصية والعتاق** وفي الفناوي رجل قال اعتقوا عبدي الذي
هو قديم الحجة عن محمد سنة ثمان وعنه ثلث سنين وعن ابن مسعود هكذا والخمار ان يكون حجة سنة
ولو قال اعتقوا افضل عبيدي او خير عبيدي ويجعل ثمنه للمساكين فهو على افضلهم في القيمة
وفي قول او صت بافضل عبيدي فهو افضلهم في الدين ولو قال لقوم معلومين اين بندم كان ورا
بندم عانيد هذا بنذلة الوصية بالعتق هذا في الفناوي ومسلم في مجموع النوازل يرض قال اعتقوا
فلان ان شاء الله صلى الله عليه وايضا وبطل الاستثناء فوق ما لفظه هو خرون بعد موة ان شاء الله حيث
لا يصح الايضا ولو قال لامة عند وصيته لفامت ابنه وبنتي حتى استخنيا فانت حرة ان كانا
صغيرين تستخدمهما حتى يدركا رجل اعتق عبدا له عن ابنه الميت الولاء والابوة ولا يثبت الكفا في الفتاوى

كتاب الشفعة

الاول في احوال والثاني في المقدمة والثالث في الطلب والفاظه وسائيل الفصل
الاول احوال الشفعة بعد الثبوت يكره بالاتفاق خوان يقول المذنب للشفعة شجرة مئة و
عوه وان كانت قبل الثبوت لا بأس بها سواء كان الشفعة عدلا او فاسقا لانه ليس باطلا هو الخمار
وعلى هذا احوال في منية الزكاة فعوه الزكاة ثم احوال على وجه منها ان يجعل بيتا واداره هبة

عتقت ودينا
في البيع ولو قال
ابن مسعود هكذا
فقال له فانت حرة
دفع قال العتق
في العتق
قال لامة ودرتلك

لرجل ثم يبيع بقيتها منه كالثقة للمجار لان المثلث شريك ومنها دار نجيبها دار اخرى فتصدق
 صاحب الدارين بالحايطة الذي ياجان على رجل وبما تحته وقبضه ثم باع منه ما بقى فليس للمجار
 شفعة لانه لم يبق جارا ومنها ان يشتري عشرة بثلثين كثير او سها جائة اسهم منها والباية
 بثلث قليل فالثمن في الشفعة في الاول والثمن في الباية ولو خاف الباي ان يفسخ المثلث البيوع
 يبيع الباية على ضار ثلثة ايام ولو خاف المثلث لو اشترى السهم الواحد بثلث كثير لا يبيع هو الباية
 بما بقى من الثمن يشتري السهم الواحد على ضار ثلثة ايام فلو اراد الثمن ان يحلف بالله ما
 اردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو عي عليه معنى لواقربه لا يلزمه ولو حلف بالله
 ان البيوع الاول ما كان تجية له ذلك لانه لو عي عليه معنى لواقربه يلزمه وهو خصم ولو كان البيعان
 صفقة واحدة فينه روايتان ومنها رجل اشترى دارا بعشرين الف درهم ونقده عشرة آلاف
 الا عشرة واعطى بباية الثمن كله الا عشرين الف دينار ان اخذه الثمن لا ياخذ الا بعشرين
 الف لان المثلث اشترى البايعين الف وكو استحق الدار بوجه على البايع بما لوى من الدارهم
 والدنيا يرفع لانه لما ورد الاستحقاق بطل الصرف لانه ظهر ان الثمن لم يكن عليه قصار
 كما اشترى من آخر دينار بعشرة دراهم عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه بطل الصرف ويترد
 الدنيا وفي حيل الخفاف الباي يهب الدار من المثلث او يقر بالدار ويهب المثلث مقدار
 الثمن من البايع فكل شفعة فيها **الفصل الثاني في المقدمة** وفي التجريد
 ما لا يجوز بيعه من العقار كالاوقاف كالثقة في ثمن من ذلك عند من يري جواز بيع الوقف
 اصل الاسلام واصل الذمة سواء في استحقاق الشفعة وكذا المأثور والمكاتب ومعتق البعض
 وكذا ثبت الشفعة بجوار دار الوقف وفي شره الطحاوي كالثقة فيما سوى الدار والعقار يعني لا
 شفعة في المنقولات وانما تجب لئلا ملك بغير عوض صوابين ماله كالموتبة والصدقة والوصية
 والميراث او ملك بغير مال كما ان جعل مهر في النكاح او بدل الخلع او صولح عليها عن
 دم عمد وكشفة فيها وكذا جعلها اجرة ثم الشفعة ثلثة شريك في البيوع الذي لم يقاسم

وخليطو

وخليط وهو الذي قاسم له خلط في الطريق اوزة الشرب واجارا الملازق واويلهم الشريك
 ثم الخليط ثم جاز الملازق مسئلة تجتمع على هؤلاء الشفعة دار فيها منازل وباب الدار
 الى سكة غير نافذة وابواب المناد الى هذا الدار وكل منزل منها لرجل على حدة الا منزلا منها ^{اولم يطلب}
 بين رجلين ولهذا المنزل المثلث جاز ملازق على طهره فباع احد الشريكين نصيبه من المنزل فا ^{عند سماع}
 الشفعة للشريك الذي لم يقاسم ولو سلم شريك شفعة الا واحد منهم فهو اولى من اصل السكة ^{البيع في الشفعة}
 ولو سلموا جميعا فالشفعة لاهل السكة ويستوى في ذلك الملازق وغير الملازق ولو سلموا جميعا ^{لا ريب ان الشفعة}
 اولم يطلبوا عند سماع البيوع فالشفعة عند الجار الملازق ثم الشفعة للشفعة على عدد رؤسهم ^{لا يتم قطعا}
 لا على قدر انصائهم عندنا حتى لو ان دار بين ثلثة نفر لا حد لهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر ^{الطحاوي}
 سدا فباع صاحب النصف جميع نصيبه وطلب الشريكان الشفعة قضيه بينهما نصفين ولو حضر ^{يطلبوا عند}
 واحد من الشفعة اولا فثبت شفعة فان القاضي يقضيه له بجميع الشفعة ثم اذا حضر شفعين آخر ^{او سلموا}
 واشتت شفعة ينظر ان كان الشفعين الثاني مثل الشفعين الاول يقضيه بنصف الشفعة وان كان ^{او سلموا}
 الثاني اولى من الاول لمان الاول جاز وهو خليط فالقاضي يطل شفعة ويقضيه بجميع الدار
 الثاني وان كان الثاني دون الاول لا يقضيه له بالشفعة والشفعة لا تورق صورتها دار بيعت
 ولها شفعين فطلب الشفعة وانتهى بها بطلين ومات قبل الاخذ بقضاء او تسليم المثلث اليه قاراد
 ورثته اخذها ليس لهم ذلك ولو كان الشفعين اخذها بالقضاء او التسليم ثم مات يكون ميراثا
 لورثته والمثلث ما لك حتى ياخذ الشفعين فان باع المثلث قبل حضور الشفعين فهو بالخيار ان شاء
 اخذها بالبيع الاول واذا شاء بالثاني فان اخذ بالبيع الاول انفسح البيع الثاني وان اخذ بالبيع
 الثاني ثم البيعان وللشفعة ان يمتنع من اخذ البيوع بالشفعة وان بذلها المثلث حتى يقضيه له القاضي
 ومن اخذ الدار بالشفعة فبني فيها ثم استحققت الدار ينقض عليه البناء بوجه الشفعين على الذي
 نقد الثمن اليه بالثمن خاصة ولا يرجع بقيمة البناء الكل في شره الطحاوي **الفصل**
الثاني في الطلب وفي الاصل الشفعة للشفعة على المجلس قال الامام رحمه هذا قول

الكرخي وفي الاصل عن محمد بن شاذان في ذلك وعند عامة علمائنا على الفودحتا لو كنت حينئذ
بعد ما سمع فهو تسليم ولو اخذ بالبيع فيه او بعد فلم يطلب الشفعة عند ابي 2 وعند ما تبطل
وهذا بناء على ان العود او العدالة شرط في الحذف عنده وعند ما كلاًها ليس بشرط ولهذا
نظائر وفروع عرفت في اجماع الصغير ولو بيعت دار مجنبة فظن ان المشتري فلان فكنت فاذا
هو غيره كانت له الشفعة كالباكر لفاستؤمرت ولم يسم الزوج فكنت ثم علمت ان لها ان ترة
ولو اخذ ان فلانا اشتراها بالف درهم فلم الشفعة ثم ظهر ان اشتراها بالدينار قيمتها
الف درهم صح التسليم **جنس آخر** الشفعة لفاستلم على المشتري لا يبطل شفعته وهو المختار
لقوله من تكلم قبل السلام فلا يجنبوه وكذا لو صلى بعد الظهر ركعتين او بعد الجمعة اربعاً
وان صلى اكثر من ركعتين بعد الظهر واكثر من اربعة بطلت شفعته لان الاكثر ليس سنة فلا يكون
معذورا ولو علم بالبيع وهو في الصلوة التطوع فجعلها اربعاً او ستاً فاختارها تبطل
بمخلاف الاربع قبل الظهر لفا اتمها اربعاً لا تبطل فلو قال للشفيع بعد ما سمع ان فلانا باع داره
احمد الله قد طلبت شفعتها او قال سبحان الله او قال الله اكبر او عطف شتمته قبل ان يدعيها
لا يبطل شفعته وكذا لو قال من اشتراها او بكم اشتراها لا يكون تسلماً لفا طلب الشفعة
بعد ما اجزائه من اشتراها او بكم اشتراها ولو طلب المشتري فقال له المشتري دفعته اليك ان علم
الشفيع بالثمن صار له وان لم يعلم بالثمن لا يصير له وهو على شفعته ولم تصح التملك الشفعة
لوا جاء الى المشتري فقال انا شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت شفعته لان قوله انا
شفيعك كلام غير محتاج اليه فصار كأنه قال للمشتري كيف اصبحت او كيف اميت

جنس آخر الشفعة لفا قاله بالفارسية من شفاعت خواهم بطلت شفعته واختلفوا
في لفظ الطلب قاله بعضهم بقول طلبت الشفعة وانا طاب لها وعند بعضهم طلب الشفعة و
اخذها وعند بعضهم طلبت الشفعة واخذت وقال بعضهم بأي لفظ طلب بالماضي او بالاستقبال
يصح وهو اختيار الفقيه ابو جعفر والامام ابي بكر محمد بن الفضل الشفعة لفا علم بالليل

ولم يقدر على

ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان شهد حين اصبحت صح وفي الشرع الطحاوي الشفعة تجب
بالبيع وتصح بالطلب وتملك بالافذ تجب بالبيع حتى لو طلب الشفعة قبل البيع لا يصح ولو
سلم بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع بطلت شفعته وتصح بالطلب وهو نوعان طلبت الموانبة
وقدر وطلب الشهاد وهو ان يشهد على المشتري بطلب الشفعة او بعبارة ينهم بذلك منه
الطلب في دار اشتراها ويذكر حدودها الاربعة ويقول سلمها الي ثم الاشهاد على البايع ان
كانت البيعة في يده وان سلم الى المشتري ثم جاء الشفع وهو على البايع لا يصح ولو اختار
الشفيع ان يطلب من المشتري يصح وان كانت الدار في يد البايع وفي رواية لو طلب الشفعة
من البايع يصح استحساناً في شفعة اجماع وفي الاصل لو وكل المشتري بالطلب لا يصح ولو وكل
عن الغير بشراء دار وهو شفيع بنيت الشفعة فيطلب من الموكل والوكيل بالبيع لا يثبت له
الشفعة بطلبين وانه المشتري لفا باع رجل علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلب الموانبة
وعجز عن طلب الاشهاد ولو وكل آخر حتى يطلب فان لم يفعل ومضى بطل شفعته وفي شرع
الطحاوي لفا ثبتت الشفعة بطلبين وانه المشتري ان سلمها اليه ان تركه المرافعة الى القاضي بعد
من مرض او حبس ولم يمكن التوكيل لا يبطل شفعته وان تركه بغير عذر فذكر في الكتاب انه على شفعته
وان طاله الزمان قيل هذا قوله ابي 2 ومحمد وهو رواية عن ابي س يقدر بشهر وعليه الفتوى
رجل اشترى داراً بتمن مؤجل فالشفيع بالحياد ان شاء اخذها بالثمن حالاً وان شاء انظر مضي الاجل
وليس له ان ياخذها بتمن مؤجل وصاد كيد الشرط لا يثبت في حق الشفع لكن له ان يمنع من الاخذ
للمحال لان النفقة في زيادة داره وان اخذها بتمن حال وهو مغرب في الثمن فكان له ان لا يلتزم
هذه الزيادة وان اخذها بتمن حاله كان الثمن للبايع الى اجله وان اخذها لاجل
يطلب عند حلول الاجل او عند علمه بالبيع وعن ابي س روايتان في رواية عند العلم وان سكت
الحين الاجل بطلت شفعته وفي رواية بطلت عند الاجل وهذا لفا طلب الموانبة عند
علمه بالبيع فان لم يطلب فلا شفعته وفي شرع القدوري في آخر الباب الاول الشفعة لفا طلب

في اي من هذه الاشياء التي هي في حيز الشفعة
في اي من هذه الاشياء التي هي في حيز الشفعة

الشفعة طلب لو ائتمه والكشاهد وطلب من القاضى التكميل قيل له احضر الماله حتى اتم اليك
 الشفعة فقال الشفع للقاضى افضله ولا تلم الى حتى اتيك بالماله لا يفعل القاضى ذلك
 لان هذا تملكك بعوض فما لم يلم العوض لا تقضى بالمعوض ولو قضى القاضى لا ينفذ في
 شرع الطهاري الشفع لفا طلب الشفعة وقاله المذري هات الثمن وخذ شفعتك ان
 امكنه احضار الثمن ولم يحضره ثلاثة ايام عن محمد انه يبطل شفعة وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث قاله الصدر الشهيد الاصح انه لا يبطل لوجود طلب لو ائتمه
 والكشاهد ذلك ما لم يلم بل انه لا تبطل قاله المصنف كانه اخذ
 بقوله 2 وهو ظاهر المذهب وفي شرع الطحاوي لفا اختصا
 الى الفاضل يوجب الشفع قدر ما يرى لاحضار الثمن فان
 احضره تلك المدة قضى له والا يبطل شفعة في
 النصاب حسية ادركت وثبت لها خيار البلوغ
 والشفعة فطلب الشفعة واخترت فيها
 بان قالت طلبت الشفعة واخترت
 نفعه او على القلب يجوز
 الاول منها ويبطل
 الثاني لانه يمكنها
 ان تقول طلبتها
 الشفعة و
 الخيار

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالضُّوْبِ وَالِيَهُ يَرْجِعُ وَإِلَى اللَّهِ وَلِي الْحِسَابِ وَالْحَيَاةِ
 تَمَّ كِتَابُ بَعْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ وَالِيَهُ الْمَرْجِعُ وَالْحَيَاةِ عِنْدَ عَيْنِ
 الضَّعِيفِ الْخَفِيفِ الْحَتَّاجِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ رَافِي
 أَوَّلِ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ وَسِتِّينَ وَسِتِّ مِائَةٍ